



التراث والعالم الإسلامية لكل الشعب

يصدر كل خميس

عن مؤسسة دار

الشعب

للمصاحفة والطباعة والنشر والتوزيع

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

أحمد إبراهيم حمروش

مدير عام التحرير

أنور زعلوك

الإدارة : مؤسسة دار الشعب

٩٢ شارع قصر العيني - القاهرة - ج.م.ع

٣١٨١٠

تليفون

متنزل القاهرة دائماً قلب العروبة والإسلام النابض
تتبعوا مكانتها التاريخية والحضارية
في عالم... الفكر.. والثقافة... والنشر.....

■ الطبعة الأولى ■ ديسمبر ١٩٧٥ ■

■ المؤلف

محمد حاكم

■ والاعداد الفني :

مؤسسة دار الشعب

■ الناشر :

٩٢ شارع قصر العيني

المانيا الغربية

وعواصف السياسة الدولية

أحمد عبد اللطيف العبار



دراسة سياسية استراتيجية اقتصادية

المانيا الغربية
وعواصف السياسة الدولية

مقدمة

تتركز دراستي في هذا البحث على ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) الفترة خلال الربع قرن الأخير - أي منذ هزيمة جمهورية ألمانيا النازية - وتشمل دراسة العوامل السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية التي عاصرت هذا الشطر الأكبر من ألمانيا . مع العناية بربط الأحداث والأوضاع السابقة لهذه الحقبة من الزمن بتلك اللاحقة من أجل توضيح الرؤية .

لقد عاشت ألمانيا الغربية وسط رياح سياسية عاتية بعضها قادم من خلف المحيط الأطلسي عبر أوروبا الغربية والبعض الآخر من خلف جبال الأورال عبر أوروبا الشرقية - تلاقت وتلاطمت فوق ألمانيا وفوق برلين بصفة خاصة - ومن ثم كانت لها أصداء قوية في القارة الأوروبية وأخرى تعدتها وسمع هديرها في قارات بعيدة .

ساعدت هذه الأصداء بالإضافة إلى مسببات أخرى على نشوب « الحرب الباردة » بين القوى العظمى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة وكانت برلين الغربية مركزها المشع كما اندلعت بسببها بعض الحروب الساخنة المحلية إلى أن تلتها بعد ربع قرن وقفة شبه الزامية بين الكبار سميت « بالوفاق » قامت على معايير ومقدرات معقدة ومحسوبة وتوافقية . فوجدت من الواجب أن أسرد نبذات عن أهم ملامح « الحرب الباردة » « والوفاق » للعمل على تكامل الصورة الاستراتيجية العامة حتى يمكن إبراز العناصر الحية « لاستراتيجيات الدول العظمى » تلك التي تهدف إلى حماية أمنها القومي في المقام الأول وتلك التي تتبدل بتطور آلة الحرب وتلك التي أصبحت تتأثر بالواقف الاقتصادية (الزراعة والصناعية والمالية والبتروولية ...) المختلفة .

وأفيد أن كل هذه الاعتبارات وأخرى قومية ألمانية أثرت بطريقة فعالة على ألمانيا الغربية وجعلتها تعمل لتبني سياسة « الانفتاح على الشرق » التي طالبت من ألمانيا الغربية أن تبرم بخصوصها عدة معاهدات مع دول أوربية شرقية وفي مقدمتها ألمانيا الشرقية لتمهد لجو الوفاق مع الشرق .

وإذا كانت ألمانيا الغربية قد نهضت من كبوتها بعد مجهود شاق وتضحيات جسام فإن ألمانيا الشرقية نهضت هي الأخرى من كبوتها وبذلت الجهد المضنى والتضحيات الكبيرة ذلك رغم اختلاف مذهب السلطة الحاكمة في كل منهما . ولكن يجب علينا أن نقرر أن الفرد الألماني كان هنا وهناك وإن سملته هي التي صنعت أساسا المعجزة هنا وهناك .

عقيد أركان حرب (متقاعد)

أحمد عبد اللطيف العبار

الفصل الأول : المانيا عقب الهزيمة

تأملات رجل ألماني

استسلمت ألمانيا يوم ٨ مايو ١٩٤٥ واعتبر هذا اليوم النهاية الرسمية للحرب العالمية الثانية رغم أن اليابان استسلمت يوم ٢ سبتمبر ١٩٤٥ . لقد هزمت ألمانيا من جراء التفوق الساحق الذي تمكن الحلفاء من تحقيقه للأجهزة على النازية الألمانية التي نشرت الدمار فيما حولها بالإضافة إلى ما تسببت من تدمير لأرض ألمانيا ذاتها وما نتج عنه من آلام للشعب الألماني ظل وما زال يعاني من بعضها .

امست ألمانيا وكأنها كتلة ضخمة من الدمار في صورة موحشة بشعة يقطنها أو بالأصح يتنفس فوقها عدة ملايين من البشر كانت نظراتهم زائفة وكان وما زال صوت انفجارات القنابل يدوي في آذانهم - رغم انتهاء القذف - يصرع ويعتصر قلوبهم فرعا . كانت بطون الكبار خاوية إلا أنهم لم يكن قد شعروا بالجوع بعد بسبب حالة الذهول التي كانت تعترهم وفقط الصغار وحدهم هم الذين كان لا ينقطع بكأؤهم وصراخهم من آثاره القارصة .

... كان مشهدا يصعب على الإنسان وصفه فحتى الذين عاشوه لم يتمكنوا من نقله بأمانة لأنه كان يتمثل في التعبير عن المشاعر العميقة المفجعة أكثر منه وصفا للملايين المنازل والمصانع والمنشآت المدمرة . انه كان مشهدا يعجز أمامه أقدر مخرج سينمائي من أن يحاول اعداد مشهد مفتعل للقطعة واحدة منه . انه كان الدمار الحقيقي الواقعي وليس الدمار الخيالي المفتعل - ورغم أن الخيال يمكنه أن يفوق الحقيقة المجردة في كثير من الأحوال - إلا أن حقيقة دمار ألمانيا فاقت ما كان يمكن للخيال أن يعنيه دمارا بالنسبة لها .

وازداد الموقف حرجا في قطاعات احتلال القوات الانجليزية والفرنسية والأمريكية بألمانيا بسبب الاعداد الهائلة من المهجرين الذين نزحوا إلى هذه

القطاعات امام الزحف الروسى من اجزاء فى شرق المانيا ومن دول محيطة بها - وخاصة من المنطقة الالمانية الواقعة شرق الخط الممتد شمالا بطول نهر الاودر الى امتداد التقائه بنهر نيسس جنوبا وهى المنطقة التى ضمتها بولندا الى اراضيها وقد نزح من هذه المنطقة قرابة ٩ مليون المانى كما نزح من منطقة السوديت التشيكوسلوفاكية ما يقرب من ٢ مليون المانى - وقد انضم هؤلاء الى السكان الاصليين لمقاطعات الاحتلال الغربية الثلاث وهم الذين كان يقدر عددهم بـ ٣٤ مليون المانى فاصبح تعدادهم ٤٥ مليون نسمة الامر الذى حول الهزيمة الى حالة من الفوضى المؤلمة . ومن الطبيعى انه لم يكن من السهل ايواء مثل هذه الاعداد النازحة حتى فى حالة السلم العادية وما بالنا وقد تمت الهجرة فى نهاية حرب طاحنة لم تترك طعاما زائدا ولا غطاءا فائضا . هذا فى الوقت الذى كان القطاع الالمانى الذى تحتله القوات الروسية يحوى ١٦ مليون نسمة كانت حالتهم تماثل حالة مواطنهم فى شطر المانيا الغربى .

وفى وصف لمدينة برلين قالت جريدة النيويورك هيرولد تريبيون فى عددها الصادر يوم ٣ مايو ١٩٤٥ - اى بعد يوم واحد من استسلام حامية برلين للقوات الروسية - نقلا عن مراسلها الحربى فى المانيا :

« لم يبق شئ فى برلين ولا يشاهد الانسان اى مسكن او اى متجر او اية وسيلة نقل او اى مبنى ادارى . فقط يمكن مشاهدة بعض حوايط . وهذه هى التركة التى تركها الحزب النازى لشعب برلين » ولم يكن حظ بقية المدن الكبرى احسن حالا من برلين فقد نال الدمار من غالبيتها حيث أن المدينة التى يمكن ان يقال انها خرجت من الحرب سليمة هى تلك التى دمر بها ربع مبانيها . وارتفعت نسبة الدمار فى عدد من المدن الى ان وصلت مثلا الى نسبة ٧٥ فى المائة فى مدن فرانكفورت و كولون و ميونيخ و فيرسبورج . وكاحصائية عامة فقد فقدت المانيا نصف ثروتها القومية تقريبا ويشمل ذلك دمار ما يقرب من خمسى وسائل انتاجها ودمار ربع مبانيها كمتوسط عام يشمل المدن والقرى .

اما بقية وسائل الانتاج ووسائل المواصلات ومصادر القوى التى نجت من غارات الحلفاء فقد كانت فى حالة شلل تام وتوقفت الحياة فوق المانيا وسادها الظلام لفترة طويلة الى ان تمكن الشعب الالمانى من ان يتنفس بشئ من اليسر . وطبقا للبيانات فان المانيا الغربية قد دمر بها ٢٢ مليون مسكن دمر او تدميرا تاما عدا ٢ مليون مسكن كانت تحتاج الى عمرة شاملة وهذه المساكن اذا كان اعيد اصلاح ما كانت تحتاج الى ترميمات وبناء جزء مما دمر لكان الامر يمكن ان يكون مقبولا بالنسبة للسكان الاصليين الا ان المشكلة

تمثلت في الحاجة الى بناء مساكن اخرى من اجل ايواء ملايين المهاجرين وهذه كانت المشكلة الاساسية بالنسبة لاسيايا الغربية .

ان مجرد التأمل في هذه الأرقام يمكن ان يعطينا صورة لالمانيا بعد الهزيمة خاصة لو علمنا انها فقدت ما يقرب من ٧ مليون بين قتل ومفقود خلال سنوات الحرب هذه منهم ١٣.٠٠٠ قتيلًا من جراء غارة واحدة على مدينة دير بسدن يوم ٢ فبراير ١٩٤٥ واعتبرت القنابل التي القاها الحلفاء من قرابة ١٠٠٠ طائرة اغارت على المدينة في تلك الليلة المشؤمة تقارب تأثير قنبلة ذوية مثل تلك التي القيت على هيروشيما والتي راح ضحيتها قرابة ٢٠٠.٠٠٠ ياباني .

لم تختص الالمانيا وحدها بالدمار بل شمل الدمار كل الدول الأوروبية التي اشتركت في الحرب العالمية الثانية ، ولكن درجة اصاباتها كانت بنسب متفاوتة ، حسب طبيعة العمليات الحربية التي تمت فوق ترابها ، وكانت أعلاها - فيما عدا ألمانيا - تلك التي اصابت روسيا وفرنسا ، حيث دارت فوق أراضيها معارك الفزوة الشرسة النازية في بادئ الامر ، ثم تلاها الهجوم المضاد الروسى لتحرير روسيا الأوروبية ، ومن ثم غزو الحلفاء لأوروبا عام ١٩٤٤ حيث نزلوا على شاطئ نورماندى الفرنسى لتحرير أوروبا الغربية .

ولحقت بروسيا الأوروبية وفرنسا الأضرار الجسيمة من جراء مقاومة القوات النازية أثناء انسحابها منها ، الا أن اجتياح الحلفاء الأربع بعدئذ في عام ١٩٤٥ لدولة ألمانيا واطباقهم عليها من الشرق والغرب اصاب ألمانيا في صميمها ، بسبب ضراوة القتال الذي دار فوق أراضيها بالإضافة الى آثار غارات الطيران الغربى الذى شن غارات شديدة على ألمانيا طوال عام ١٩٤٣ من اجل تليين مقاومتها وتدمير دفاعاتها ومصانعها وعقد مواصلاتها ، لدرجة ان كان الطيران الغربى يلقي قنابله فوق المناطق الألمانية الاهلة بالسكان لينث الدعر بين الألمان وخفض روحهم المعنوية توطئة للفزوة الغربى المرتقب ..

ولما كانت دراستى موضوعية ، أى تستهدف التعرف على مصير ألمانيا الهتلرية بعد الهزيمة وما آلت اليه الأمور بها بعدئذ ، لذلك انصبت دراستى على ألمانيا وتركز وصفى على البؤس الذى خلقته لها النازية المجرمة والمسئولة عن الدمار الذى حل بكل أوروبا ، وعن ذلك الذى حل بدرجة بشعة بدولة ألمانيا ذاتها . ومن هنا فاق الدمار فى ألمانيا مثيله فى بقية القارة وكان الألمان المتهم لا يرى على مدى البصر حوله الا المبانى المهللة والجوع والحرمان .

لم يكن موقف التحويل فى ألمانيا عقب هزيمتها يختلف عن موقف الدمار بها حيث كان محصول عام ١٩٤٤ محصولا هزيلًا بسبب نقص السماد وقلة

الأيدى العاملة ولم يستطع حلفاء الغرب تلبية جميع المطالبات التموينية للقطاعات الألمانية الثلاثة بسبب المعجز في وسائل النقل البحري وصعوبة نقل المون بريا عبر اراضى فرنسا او البلاد الاوربية الغربية الأخرى من جراء تدمير مختلف وسائل المواصلات وغالبية الكبارى الرئيسية بها علاوة على تدمير ٢١٤ كوبرى فى ألمانيا الغربية منها جميع الكبارى المقامة عبر نهر الراين وعددهم ٢٢ كوبرى . وباقتراب شتاء عام ١٩٤٥ كان نصف اهالى ألمانيا الغربية يعيشون فى العراء وكانت مشكلة التدفئة تماثل مشكلة التموين فى خطورتها وظهرت الحاجة الماسة لتدبير كميات كبيرة من الاخشاب للتدفئة . وانتقل هنا نبذة جاءت فى هذا الخصوص فى عدد جريدة ألمانيا زيتنجن الصادر يوم ٩ نوفمبر ١٩٤٥ عن مراسلها فى مدينة ميونيخ جاء بها :

« ان السلطات المدنية والعسكرية فى مقاطعة ميونيخ خططت من أجل تجميع العمال القادرين على العمل فى تقطيع الأشجار وذلك لان نتيجة الجهود المبذول لضمان احتياجات الخشب للتدفئة فى الشتاء لم تأت بنتيجة مرضية وعليه فيجب تجميع عشرة آلاف رجل فورا ليعملوا لمدة مائة يوم ... وسوف تكون أسبقية عملية تقطيع الأشجار هى من الأسبقيات الأولى عن بقية العمليات الأخرى » .

وان كانوا قد استطاعوا الاتقاء نوعا ما من حدة البرد فى عام ١٩٤٥ فان الشعب بألمانيا الغربية لم يتمكن من مجابهة الجوع طوال عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ بسبب نقص المواد الغذائية حيث أن الفرد كان يجد منها ما هو ضرورى لاعاشته وليس ادل على ذلك ما وصلت اليه حالة الاطفال وحالة النساء والرجال عموما . ففى احصائية للأطفال الذين يتراوح عمرهم بين ٦ الى ١٢ سنة فى مدينة اكس لاشايبيل وجد ان ٩ فى المائة منهم يتمتعون بالوزن الطبيعى و ٢٣ فى المائة كانوا فى وزن يقارب الوزن الطبيعى اما البقية أى نسبة ٦٨ فى المائة فكانوا فى اوزان تقل عن الوزن الطبيعى للأطفال فى مثل سنهم . ولم يكن وزن هؤلاء اقل من الوزن الطبيعى بسبب شقاوتهم او تمنعهم عن تناول الطعام بل كان بسبب قلة الطعام . واذا قدرنا ان امهات وآباء هؤلاء الصغار كانوا يقدمون لهم جزءا من نصيبهم فى المواد الغذائية فهذا يجعلنا نتصور أن مقدار الطعام الذى كان يقدم لكل عائلة كان مقدارا لا يمكن أن يفى بالاحتياجات العادية للفرد وليس من الأمور الغربية أن نقرأ الآن احصائيات تفيد أن قرابة

٩ في المائة من الرجال و٧ في المائة من النساء كانوا يعانون من قلة التغذية أي كانوا يشعرون بالجوع الفعلي . ومن نتيجة سوء التغذية نفشى مرض السل بين الأهالي وتضاعفت أرقامه وفي أحد أقاليم رينانين الشمالية تم تسجيل ٩٩.٢ حالة إصابة بالسل في ديسمبر ١٩٤٤ وسجلت ١٩١.٢ حالة في ديسمبر ١٩٤٥ ووصل عدد الحالات الى ٢٥.٠٠٠ حالة في يونيو ١٩٤٦ .

لقد عاشت ألمانيا أحلك أوقات تاريخها خلال السنوات الأولى لما بعد الهزيمة وسأحاول أن أنقل جانباً من المأساة التي عاشها الشعب الألماني وذلك عن لسان الدكتور كونراد ايديناور كما جاء في مذكراته في هذا الشأن حتى يمكننا أن نتقرب من الحقيقة وأن نستمع الى شخص عاش المحنة وشاهد آثارها ثم تولى مسؤولية الحكم في بلاده سنوات طويلة الى أن نهضت من كبوتها . لقد تولى كونراد ايديناور عام ١٩١٩ منصب عمدة مدينة كولون وظل يمارس عمله الى أن طرده هتلر عام ١٩٣٣ بسبب أفكاره المناهضة لمبادئ النازية ثم اعتقله الجستابو في سبتمبر ١٩٤٤ عقب محاولة الانقلاب ضد هتلر وأفرج عنه واعتقل من جديد إلا أن الحظ لعب معه دوره فتم الإفراج عنه قبل اقتراب القوات المتحالفة الغربية من معتقله بأيام قليلة لعدم توفر أدلة قوية ضده . وبعد أن احتلت القوات المتحالفة المنطقة استدعته قيادة القوات الأمريكية وعينته من جديد كعمدة لمدينة كولون .

ويصف لنا ايديناور الحالة التي كانت عليها منطقة كولون وهو في طريقه من منزله في بلدة روندورف الى رئاسة القيادة الأمريكية بمدينة كولون كما يصف لنا أيضاً الحالة التي عاصرها في هذا الوقت الحرج حيث قال :

« لقد تركت لي هذه الرحلة وقعا قاسيا في نفسى ... ففي كل مكان كانت هناك منازل مهدامة وفي كل مكان كان خراب المعارك ظاهرا ... لقد كان منظر كولون هو الذى أثر في نفسى الأثر العميق ... فمن بين ٧٦٠.٠٠٠ نسمة وهو تعداد المدينة قبل الحرب لم يبق فيها سوى ٣٢٠.٠٠٠ ومكث هؤلاء في الجزء الواقع يسار نهر الراين ... لقد كان الألمان ما زالوا يحتلون الضفة اليمنى للراين ورغم أن المعارك العنيفة كانت قد خفت وطأتها إلا أن الطلقات الفردى ما زالت تدوى هنا وهناك .. وكان خط سيرنا يجعلنا نمر امام منزل اصدقاء أعزاء فطلبت أن نتوقف قليلا حتى اطمئن عليهم ودخلت المنزل الا اننى وجدت جميع الأبواب مفتوحة والأثاث والكتب مبعثرة على الأرض في حالة فوضى لا يمكن وصفها ... واختفى كل اثر للسكان ... وهذا كان الحال

تقريبا في كل مكان آخر ... وبعد حديثي مع الضباط الأمريكيين عاودت المرور في المدينة المقفرة المنهكة المنحنية وذلك حتى أصل الى المقر السابق للجستابو .. حيث كنت أريد أن أرى ولو لمرة وكر اللصوص هذا .. كان يتواجد في منزل كبير ... كل الأبواب من أعلاه الى أسفله كانت مفتوحة .. كانت تغطي الأرضية دوسيهات ووثائق ... طفت بجميع الغرف ووصلت أخيرا الى غرفة مكتب حكمت حسب وضعها أنها كانت تخص موظفا من كبار رجال الجستابو .. كم المرء غريب في تكوينه كان هذا المنزل مصدرا مسموما للآلام العديدة لزوجتي ولى ولبناتي ورغم ذلك فقد غالبتني الرغبة في أن أقتني من هذا المنزل على تذكاري ما ... شاهدت على مكتب هذا الموظف الكبير شععدانا بسيطا من البرونز قدرت أنه لابد أن يكون مسروقا .. فأخذته أنني أراه كل صباح في منزلي وهو يذكرني بالآلام والظلم .. نعم أنه يذكرني بالماضي ويحذرنى عن المستقبل .. كان العمل الذي ينتظرني في هذه المدينة التي كانت شبه مدمرة هو عمل كبير وذو صعوبة بالغة .. أن منظر مدينة كولون كان مفرعا .. كانت المساحات المدمرة بسبب الهجمات الجوية وبسبب الأعمال الحربية الأخرى تفوق كل حد في قسوته وشناعته ..

إن أكثر من نصف عدد مباني الاسكان والمباني الحكومية كان مدمرا تماما وغالبية المتبقي كان مصابا بأضرار جسيمة ... فقط ٣٠٠٠ منزل كانت سليمة .. وكان التدمير الذي أصاب الشوارع هائلا وشاسعا .. قضبان الترام والكابلات الكهربائية .. القنوات الأرضية للماء والغاز .. وبقية القنوات الصحية .. كانت راسا على عقب ... أننا بالكاد يمكن أن نتصور اليوم الاخطار التي كانت تتعرض لها الصحة العامة وقتها بسبب هذه الفوضى .. لا ماء .. لا غاز .. لا كهرباء .. لا وسائل مواصلات .. الكبارى التي كانت على الرايين دمرت .. طبقة الردم من بقايا المنازل المدمرة كانت تغطي الشوارع بارتفاع متر .. جبال من الهدم الناتج عن المباني المدمرة ترتفع في موقع كل منزل دمر وانهار .. أن منظر الكنائس المدمرة التي تصدت كثيرا منها لأعوام الزمن مع كندراية المدينة المجروحة مع بقايا حطام الكبارى التي كانت مسبقا ترتفع في خيلاء عبر نهر الرايين هو منظر بشع ... أن مدينة كولون كانت مثل الشبح .. كان أهالي المدينة يختبئون في بؤس بيدرومات المنازل المضروبة وكانت مطابخهم على الطريقة البدائية تتكون من عدة قوالب من الطوب وكانوا يتدبرون الماء في جرادل وأواني معدنية من الطلبات النادرة التي كانت ما زالت تعمل وقتها ..

كانت الصعاب التي على سلطات البلدية التغلب عليها كانت تبدو وكأنها لا يمكن مجابهتها ... أعددنا مكاتب الإدارة في مبنى شبه سليم كان مقررا لشركة تأمين أما مبنى البلدية السابق فكان قد تهدم (ويسترجع ايديناور للماضى في عام ١٩٣٣ ويقول) .. كان يوم أحد .. عندما غادرت مكتبى .. عندما غادرت البلدية .. حيث كان لايشوبنى شك وقتها في اننى لن أرى ثانية هذا المكان الذى خدمت فيه سنوات طويلة .. لقد أخذت معى يومها مفتاح دار البلدية كتذكار .. اننى احتفظ به حتى اليوم .

(ويعود الى الواقع قائلا) كان معظم سكان المدينة قد هربوا أو أجبروا على اخلائها خلال أشهر الحرب الثلاثة الماضية ولكن بعد نهاية المعارك في ألمانيا عاد الأحياء منهم من كل بقاع البلاد التى تفرقوا بها الى مدينتهم ثانية .. كان الآلاف يصلونها يوميا قادمين على أرجلهم أو باية وسيلة مواصلات وبعد ذلك بمدة حضروا بالقطارات الناقلة للبضائع . اننى أرى اليوم في ذاكرتى هذه القطارات وقد امتلأت بالرجال والنساء والأطفال .. كانوا يريدون العودة الى مدينتهم بأى ثمن ومهما كانت الظروف بها .. كانوا باهتى الأوجه ... منهوكى القوى ... ملكومي الأنفس بسبب الآلام ... حاملين معهم القليل الذى كان لا زال في حوزتهم .. وكانوا لا يجدون في غالب الأحيان الا حوائط مهتمة .

لم يكن فقط العمل على ضمان ماوى لهؤلاء الآلاف من اليأساء هو شاغلنا الأوحده ... بل ان تدبير وسائل العناية والسبل الضرورية للإبقاء عليهم كانت تبدو وكأنها واجبات ليس لها حلول . كانت المشاكل تبدأ بموجب أمور تبدو نافهة ... فلم يكن لدينا الكفافية من الورق أو الأدوات الكتابية لإبلاغ قيادة الحلفاء باحتياجات وأمانى هؤلاء ... أيضا كانت من المشاكل العويصة العثور على معاونين ليعملوا على حل المسائل العاجلة ... ذلك لأن غالبية من عملوا معى عام ١٩٣٣ كانوا اما توفوا أو بعثروا خلال أرجاء ألمانيا ولم يمكنهم بعد العودة .. ولكن هذه المدينة الشهيدة لم تكن قد ماتت بعد .. ان تدبير الغذاء لهؤلاء الذين كتبت لهم الحياة كان من أضخم وأشق الواجبات التى كان على سلطات الإدارة انجامها . كانت عملية مبادلة المنتجات بأخرى مزدهرة وكانت قيمة المواد الغذائية قد حلت محل قيمة النقد .. ولكى أضمن عملية تأمين هؤلاء قررت انه لا مفر الا من الاعتماد على النفس .. فاستصدرت أوامر للاستيلاء على كل المركبات التى كانت ما زالت في حالة قادرة على التحرك

وأمرت بأن تذهب للريف المجاور لتجمع البطاطس والحبوب والخضروات ومواشى من لدى الفلاحين حتى يمكن تدبير لهؤلاء الآلاف ولو جزءا بسيطا على الأقل من المواد الغذائية الضرورية ...

ثم اتجهت الى الحاكم العسكري الأمريكى اطلب منه ان يضع تحت تصرف الاهالى تموينا من مخزون الجيش وقد عاوننى الأمريكان بالقدر المستطاع .. ان علاقائى الانسانية كانت طيبة مع هؤلاء الضباط الذين كانت ضرورة العمل المشترك تجعلهم يتصلون بى .. ثم علمت فيما بعد اننى كنت أحمل رقم ١ فى القائمة البيضاء الأمريكية بالنسبة لكل المانيا أى انه هذا يعنى اننى كنت محل تقديرهم بصفة خاصة وجدير بالثقة وهذا ربما يوضح جزئيا التفاهم الكبير الذى لاقيته دائما وفى أى مكان معهم ... انه بسبب علاقتى الطيبة مع قواته الاحتلال الأمريكية استطعت ان اصل الى نهاية حسنة بالنسبة لمفاوضة خاصة احتفظ لها بذكرى حميدة ... فقد كانت المدينة تمتلك مجموعات فنية غنية جدا منها القطع النادرة للوحات من مدرسة كولون تعود الى القرون الوسطى وكانت تعد من بين كنوز الفن الأكثر اعترازا فى المانيا كلها .. وحتى توضع فى ماوى من التدمير فكانت قد وضعت اثناء الحرب فى بدرومات قصر موثوق به فى جنوب المانيا ..

وكنت ميالا بشدة ان اعود بهم لكولون فى اسرع وقت ممكن حيث كنت أخشى عليهم اخطارا جديدة .. ولكن لا يجب ان انكر ان عملية نقلهم بوسائل النقل العادية كانت تشكل مجازفة خطيرة فمن جانب لم تكن الطرق آمنة وفى الجانب الآخر فان الحلفاء قد امروا بالاستيلاء على جميع الأعمال الفنية الألمانية وفى النهاية قررت ان انقل اللوحات فى عربة نقل موتى تتبع لبلدية كولون .. ووصلت اللوحات النادرة فى حالة طيبة واودعهم منزلا استأجره قسيس كاثولىكى واعده ليكون كنيسة وكنت أعتمد ان احترام الأمريكان لمقدسات وممتلكات الكنيسة كان سيضعهم فى مأمن من النهب .. الا أن خطرا جديدا واجهنى على شكل امر من سلطات الاحتلال ينص : « كل المقتنيات الفنية التى فى حوزة الألمان يجب ان تسلم » وعلمت ان هذا الامر كان يرمى الى التحقق من افتراض تواجد ممتلكات مسروقة بين أيدى تكون قد سرقتها من مواطنين ألمان الا اننى فضلت الا أتحرك حيث كنت أخشى ان يحتفظ الحلفاء نهائيا بجزء من اللوحات هذه اذا سلمتها لهم وكأنها تمويضات للأعمال الفنية التى نهبها الألمان من الخارج .. ولكن الأمريكان علموا بأمر اللوحات

هذه ولا أدري كيف علموا بها ومن ثم أبلغني الحاكم العام العسكري الأمريكي بالرسالة التالية بواسطة أحد ضباطه : « ان سلطات الاحتلال تريد ان يجرى تنفيذ أوامرها وتريد تجنب اللجوء الى القوة في هذا الشأن . ان العمدة ايديناور مرجو بأن يسلم فوراً اللوحات الخاصة بمتحف كولون . ويعطى الحاكم كلمة شرف بأن الأعمال الفنية هذه اذا تحققت انها ملك لالمانيا فانها سوف تعاد لكم ثانية » .

ولم أستطع الا ان أنحنى ولكن فيما بعد أعيدت لى جميع اللوحات تماماً مثل ما تعهد الحاكم العام . ولم يكن تموين الأهالى هو مشكلتنا الوحيدة فان موقف الاسكان كان مفرعاً . فقد أعلنت سلطات البلدية نداءات رسمية تطلب فيها من سكان المدينة القدامى بالأى يعودوا اليها ولكن هذه النداءات لم يستمع لها الأهالى ولذلك كان يجب ان نتخذ اجراءات فى هذا الخصوص . . لقد حاولنا ان نحول بعض الخرائب كاماكن قابلة للاستخدام وذلك فى الحيز المعقول وأقمنا اكواخا لنحاول ان نعطى الاحتياجات الحيوية للاسكان .

وبعد ان توليت سلطة عمدية كولون بوقت قليل نجحت فى التحصل على اتوبيسات أرسلتها الى مدن بوخسوالد وداشو وتريزينشاد لكى أعيد الى مدينة كولون من معسكرات الاعتقال بهذه المدن المعتقلين بها من اهالى مدينة كولون .

كنت مقتنعا تماماً بأن الواجب الاول للسلطات البلدية هو العمل على اعادة الحياة بكل السبل الى التجارة والنقل . ان الكبارى على نهر الراين والتي كان لها أهمية قصوى فى هذا الشأن كانت مدمرة وكان المهم اعادة بنائها من جديد . لقد تحصلت على قضبان حديدية من الحكومة الأمريكية واشترت من مصنع فى نارهند كميات كبيرة من الصلب . ولما كانت غالبية المنشآت سواء الصناعية او التجارية مفلقة فان البطالة كانت تشكل مشكلة خطيرة وكانت الغاية من اجراءاتى هذه هى خلق فرص للعمل . . لقد كتبت عن تفاصيل حالة التدمير ووصفت الحياة فى كولون لاننى شاهدت كل هذا باعيني ولأنه كان موكلاً لى مهام محاولة العلاج على قدر الامكان . . ولكن اذا كانت مدينة كولون عاصمة اقليم رينانين كانت بدون شك المدينة التى تحملت الكثير بسبب موقعها فان بقية المساحات الشاسعة من البلاد كانت فى نفس الموقف المؤلم هذا .

في خلال الحرب وصل الحلفاء الى قرار الا وهو ان الوسيلة الحاسمة لتقليل قوة المقاومة الالمانية كانت تتمثل في تدمير منازل الالمان ومساكنهم . وهي عملية قدروا ان تكون لها آثارا على اقتصاد البلاد اوسع بكثير . وأعمق من مجرد تدمير مصانع المانية منزلة . وعلى أساس تقديرهم هذا فان الهجمات الجوية الكثيفة والمنفذة بالف طائرة او اكركان من فتيحتها أن تهدمت الروح المعنوية للامة الالمانية . ولهذا السبب نفذوا بطريقة منتظمة تدميرهم للمساكن التي يقطنها الالهالي المدنيين كما شملت تلقائيا جميع وسائل المواصلات وكانت ايضا محطات السكك الحديدية والكبارى خاصة تلك التي عبر الرايين تمثل أهداف أساسية لهم .

وبعد الانهيار الذي وقع في الجزء الاكبر من المانيا فان اليوس كان لا يمكن وصفه . وبالإضافة الى هذا التدمير بمعناه الحقيقي فقد كانت العناصر المركزية في الحكومة لا تستطيع العمل أو لم يكن مصرحاً لها أن تعمل . ومع الأسف فان البلديات لم تكن تمتلك القدرات للاقاء الاحتياجات الضرورية والاكثر الحاحا الا وهي تدبير : الغذاء والماوى والتدفئة . لقد حاولنا على الأقل بث الحياة في الاجهزة البلدية في منطقتي الاحتلال الأمريكية والانجليزية بواسطة توجيهات صادرة من المنتصرين وفي بعض الاماكن مثل كولون توجهت هذه المحاولات بالنجاح ولكن لجنة اشراف الحلفاء في برلين لم تكن تعمل مطلقا ان الفوضى الاقتصادية كانت تسير قدما من سوء الى أسوأ » .

ثم مر ايديناور بفترة عصيبة بعد أن حل الانجليز محل الأمريكان في احتلال منطقة مدينة كولون وكان الانجليز وقد أصبحت لهم حكومة عمالية منذ يوليو ١٩٤٥ على صلة ودية بالحزب الاشتراكي الالمانى الذى عاود نشاطه في المانيا عقب انتهاء الحرب بطريقة غير رسمية وهو عمالى المذهب وكان يناهض الحزب النازى اثناء حكم هتلر - ولما كان ايديناور لا يؤيد مبادئ هذا الحزب الاشتراكي بل كان يؤيد مبادئ مجموعة الزنتروم الدينية اليمينية المذهب وذلك قبل أن يشكل ايديناور الحزب الديمقراطى المسيحى فقد كان الانجليز لا يميلون له مقدار ودهم للحزب الاشتراكي الالمانى - ويستمر ايديناور في سرد الموقف فترة قيامه بأعباء وظيفة عمدة مدينة كولون تحت الاحتلال الانجليزى الجديد الى أن أعفاه الانجليز من مهام منصبه بعد ذلك .

« كانت علاقاتي مع سلطات الاحتلال الأمريكي طيبة للغاية كما ذكرت ولكن الموقف تبدل في ٢١ يونيو ١٩٤٥ فقد غادر الأمريكيان المدينة لكي تحل معهم قوات احتلال انجليزية . ولم يمر وقت طويل الا ودخلت في مشاكل مع المضباط المسؤولين الانجليز حيث انني لمست سوء معاملتهم للسكان الالمان وتبدل سريعا موقفهم تجاهي وتحول الى موقف عدائي . لقد وضعوا الخط التليفوني الخاص بي تحت مراقبتهم ولما كان احد لا يستخدم التليفون سوى شخصي فلم يكن الامر مهما لانه بذلك الوضع كانوا يراقبونني شخصيا وكان الموظفون الالمان الذين لاحظوا ذلك هم الذين ابلغوني به .

وفي نهاية سبتمبر ١٩٤٥ دب خلاف بيني وبين الانجليز فهؤلاء كانوا قد صمموا على اقتلاع الأشجار التي بالمنطقة والتي بالشوارع العامة ليوزعوا اخشابها على الاهالي لاستخدامه كوقود . واذكر في الوقت الذي كتبه فيه عمدة المدينة اى قبل ١٩٣٣ ان كنت قد زرعت حولها حزاما من الأشجار طوله ٢٠ كيلو مترا وهذا كاجراء وقائي للصحة العامة — فان كمية الاخشاب التي كانت قد تنتج من تقطيع هذه الأشجار سوف لا تكون سوى قطرة من الماء في المحيط بالنسبة لاحتياجات المدينة حيث أن المشكلة الرهيبة في نقص الوقود لم تكن قد بدت لها بداية بعد وإذا كانت هذه الأشجار قد اقتلعت لأصاب المدينة ظلم يزيد في مقداره عن ظلم عشرات السنين حتى يمكن اصلاحه ولذلك عارضت اقتلاع هذه الأشجار وطالبت من قوات الاحتلال الانجليزية ان توزع على الاهالي كميات من الفحم الذي صادروه وأيضا طالبت ان يأتوا لنا من منطقة الروهر الالمانية بكميات من الفحم لتغطي مطالب الاهالي . وكان رد الفعل لمطالبتي هذه في منتهى البرود حتى انني اقتنعت انها مطالب لم تقابل بالرضا . وعملت على نشر آرائي هذه لدى مندوبي جريدة النيوزكرونيكال ووكالة الاسوشيتدپرس .

كان للانجليز وقتئذ علاقات وثيقة مع الاشتراكيين الديمقراطيون الالمان وذلك لان الحكومة الانجليزية أصبحت من حزب العمال منذ يوليو ١٩٤٥ هذا وكنا نبذل الجهد في كولون في هذه الأشهر الشديدة القسوة التي تلت مباشرة نهاية المعارك حتى تشكل وحدة من جميع الاحزاب في ألمانيا .

اصدرت الحكومة العسكرية البريطانية في المانيا أوامرها بشأن تعيين أعضاء المجلس البلدى لمدينة كولون وكان على هذا المجلس أن يعقد جلسته الأولى في أول اكتوبر ١٩٤٥ وكان واجبه معاونة الجهات الادارية في المدينة اولا تالدية واجباتها وحددت قوات الاحتلال الأسس القانونية ونطاق نشاط

هذا المجلس البلدى وأعضاء المجلس لم ينتخبهم الشعب بل عينتهم قوات الاحتلال بناء على مهتهم ومعتقداتهم السياسية وبصفتى عمدة المدينة فقد كنت سعيدا بأن ألقى من جديد باقتراحات وتوجيهات المواطنين .. وقد كنت اعتمد على هذا الاجتماع حتى أوضح لسلطات الاحتلال بمواضيع المشاكل التى يجب أن نواجهها وايضا لاحت المواطنين واذكرهم على ضرورة الفعل جماعيا .

وقد حضر هذا الاجتماع وافتتحه الكومندان بيريور كمندوب عن الحاكم العسكرية الانجليزى وشرح الهدف الاساسى من هذا الاجتماع وقال أن الهدف الاساسى منه هو اعادة تعليم الألمان - أى اعادة تهذيب الألمان فى معنى أوضح لكلمة التعليم - واننى اجد من المطلوب أن أنقل لكم بعض مقتطفات من خطابه :

« أن كل الألمان الذين قابلتهم أبدوا بكل مبادرة استيائهم من الحزب النازى ومن أعماله ومن أهدافه ولكن الحقيقة الظاهرة هى انه طوال ١٢ سنة وافقت المانيا رسميا على عملية نهب أوروبا وقد شاركت المانيا فى ذلك بكل رضاء . وكتحليل آخر فإن الأمة نفسها التى تسامحت مع مثل هذا النظام ولفترة طويلة هى مسئولة عن نوع حكومة البلاد . ومن أجل ايقاظ وتشجيع الشعور بالمسئولية الديمقراطية فأننى أوكل اليوم لمجلس بلدى مدينة كولون بالواجبات وبال حقوق التى كان يتمتع بها فى دستور فيماز ولكن تحت سلطائى الكاملة بصفتى رئيسا للحكومة العسكرية الانجليزية .

أن القواعد المنظمة للمجلس الجديد مطابقة للنظام البلدى السائد فى منطقة رينانى وسوف يسمح للجمهور والصحافة بحضور كل اجتماعاته . أن المجلس يشمل حاليا ٢٢ عضوا وفى نيتى زيادة هذا العدد حتى يشمل قطاعات أكبر من الشعب . أن رغبته أن تتشكل فى هذا المجلس عدة لجان ادارية وأرغب خصوصا أن تجتمع احدى هذه اللجان فى الأيام القادمة لتعمل اللازم بالنسبة للاجراءات الحيوية التالية نظرا لقدم الشتاء : (١) بناء مساكن وأصلاح عاجل للمساكن (٢) التموين والوقود (٣) الصحة العامة والانشاء الفورى لمستشفيات مؤقتة . والادارة البلدية مرجوة بأن تعطى أسبقية لهذه المواضيع حتى يجنب الشعب من حرمان لا داعى له .

وفى الختام أريد مرة اخرى أن أشير بكل قوة ولكل الحاضرين كيف انه هام من تحقيق اعادة التهذيب الذى ذكرته فى أول كلمتى - أن كل من يريد مشاهدة ميلاد المانيا احسن شأنا يجب عليه أن يبرهن ذلك بالعمل على انتهاء

النازية من الحياة الرسمية والمهنية حتى تكون ذلك حقيقة واقعية في الأذهان كما هي في الأحداث » .

لقد أورد ايديناور في مذكراته هذا الجزء من خطاب الكومندان بيرور رئيس الحكومة العسكرية الانجليزية كمثال لما كان يسمعه الشعب الألماني وقتئذ ومن الطبيعي وايديناور كان يبلغ من العمر ٧٠ سنة في ذلك الوقت انه لم يتقبل تائب وتلميحات رئيس حكومة الاحتلال وقد عبر ايديناور عن ضجره في مذكراته قائلا : « ان أعضاء المجلس لم يكونوا في حاجة الى تنبيه خاص فنحن كنا على استعداد لان نعطي أحسن ما يمكن من أنفسنا حتى نعيد بناء وطننا » .

والقي ايديناور كلمة في هذا الاجتماع بعد كلمة الكومندان بيرور قال فيها :

« اننى سعيد بأن عادت الحياة الى هذا المجلس فان الظروف كانت تمنعنا حتى الآن من اشرارك ممثلى الشعب في اعمال الإدارة العامة ان هذا هو تقدم كبير اتاحته لنا الحكومة العسكرية في هذا الشأن . انى آمل ان نتمكن في مستقبل قريب ان يجتمع مجلس بلدى منتخب . ان واجباتنا التى اوضحها رئيس الحكومة البريطانية العسكرية في كولون هي واجبات ثقيلة فان كولون من دون المدن الألمانية قد تكبدت اكثر الخسائر وان الشتاء الذى ينتظرنا هو شتاء شديد ويجب علينا قبل اى شئ ومثل قول الكومندان بيرور يجب ان نهتم بالتموين والوقود والمأوى ... سنعمل مجتمعين ما هو في مقدورنا حتى نخلق ظروف معيشة محتملة على الأقل رغم ان ذلك لن يكون بالقدر الذى نأمله .

اننى اتوجه من مكان هذا الاجتماع الى كل سكان كولون بأنه يجب ان لا تتعد عنا الفكرة من ان المسئولين عن هذه الالام التى لا يمكن ان تسمى باسم وهذا البؤس الذى يصعب وصفه هم اللعنين الذين اتوا الى الحكم في سنة ١٩٣٣ السوداء والذين لطخوا بالمار والمهانة الاسم الألماني في نظر كل العالم المتمدنين والذين هدموا ريخنا ودفنوا تدريجيا شعبنا الى الهوة بعد ان سلوه واتوا عليه . هذا في الوقت الذى كانت فيه تكبتهم التى يستحقونها اكثر من اكيدة . لقد فعلوا ذلك ليس فقط كما يظن البعض ليجروا معهم الشعب الألماني الى الهزيمة معهم - وهذا رغم ان هذه الفكرة كانت تساورهم في قراراتهم وتصرفاتهم - بل فعلوا ذلك لهدف شيطاني الا وهو انهم أرادوا لنـ

يبحثوا في الشعب الألماني برغبة الانتقام والأخذ بالثأر ضد الأعداء الذين واجهوهم في معارك القتال .

لا أنتم ولا أنا مسئولون عن هذا البؤس ولكن انتم وأنا محكوم علينا بل وملزمون بسبب الحب الذي نكنه لشعبنا والذي لا نريد له أن يفوس تماما مسئولون أن نحمل هذا الحمل المخيف حتى نخفف على الأقل عن شعبنا هذه المشدة الميؤس منها . ان الواجبات التي تلح علينا هي واجبات ثقيلة ومنهكة ويبدو التعامل معها صعب المراس لدرجة أنه يجب أن لا يكون هناك مجالا للتصريحات السياسية حيث أن قوة الظروف والحب الذي نكنه جميعا لبلدنا ومدينتنا سيقودنا الى العمل المشترك مهما كان نوع الاتجاه السياسي الذي نتبعه . واسمحوا لي أن أفوه ببعض كلمات عن الأمور السياسية محبوسة في قلبي وهي عن طبيعة الديمقراطية . ان اللفظ يستخدم في هذه الآونة بكثرة حتى أنه أصبح يخشى عليه من أن يجرد من معناه الحقيقي . أنه لا يجب أن يجرد من معناه لأي سبب ما . فقط لا يكفي التحدث في كل مكان ودائما عن الديمقراطية إنما يجب أن يكون التصرف في كل مكان ودائما حسب مبادئ الديمقراطية . ان آراء الأغلبية المنتخبة بحرية هي التي تقرر الأمور حسب مبادئ الديمقراطية وعليه فيجب على ارادة الأغلبية المنتخبة بحرية أن تقرر الأمور . ان المبادئ الديمقراطية تعني أيضا بأن يستمع بأمانة واحترام الى حاملي الآراء السياسية الأخرى وان يبذل الجهد لتفهم آرائهم وان تجري محاولة التوصل الى اتفاق معهم بالإضافة الى وزن الأغلبية . واني أأمل أن تصبح اللجان المشكلة حديثا منبعا للفكر الديمقراطي الحقيقي .

ان ما من واقف وسط الدمار المتراكم على الضفة الغربية للرايين لا يمكنه ان يشك في ضخامته المحزنة ورغم ذلك فاننا لا نريد ان نياس ... نحن نريد ان نعمل .. انه ولا شك طريق صعب ووعر هذا الذي ينتظرنا ... نحن لا نرى اماننا الا الدمار ولكننا لا نرى نهايته ... ولكنه يجب علينا ان نسير من خلال هذا الطريق وكلنا مسلحين بالضرب الذي ينتصر على كل شيء يجب ان نسير عليه ونحن نحمل في قلوبنا حبا مجردا من كل شيء الا حبا لشعبنا ومدينتنا . وحتى يهون علينا الأمر وتتماسك من هول الموقف يجب ان نعلم ان نهر الرايين كان دائما النهر الذي ينسكب اماننا .. نهرنا الذي تدين له مدينة كولون بيهجتها وازدهار شعبها ... انه ما زال موجودا ينسكب في مجراه ويخترق مدينتنا مثل سابقا ... أيضا فان أبراج كاتدرايتنا تتدفع بهامة سليمة مشيرة لنا الى السماء ... فهي بنا جميعا الى العمل فاننسا متحنيين فعلا وللأسفل كثيرا - ولكننا لسنا مقصوفى الظهر » .

كان ايديناور قد ادلى بحديث صحفى يوم ٥ اكتوبر ١٩٤٥ لجريدة نيوز كرونيكل ووكالة اسوشيتدبرس صرح فيه عن تخوفه من أن لا يسلم الحلفاء كميات من الفحم ليستخدمها الألمان في نكبتهم هذه وصرح ايضا انه علم ان الجنرال ديجول تحدث في راديو لندن وقال في حديثه انه يجب على الفرنسيين والألمان أن ينسوا الماضى وأن يعيشوا معا سويا - وقال ايديناور انه كان يود أن يسمع أى مسئول انجليزى يصرح بمثل ما صرح به الجنرال ديجول . وفى يوم ٦ اكتوبر أى بعد حفل افتتاح المجلس البلدى لمدينة كولون بخمسة أيام وفى ثانى يوم من تصريح ايديناور للجريدة والوكالة عاليه استدعى الجنرال باركلوف الحاكم العسكرية الانجليزى ايديناور للمقابلة وفى اثناء توجهه لموعده المقابلة كتب ايديناور فى مذكراته عن شعوره وقتئذ وقال :

« وأنا اتوجه كنت أسأل نفسى عن نوع الاجابة التى كنت سأفاد بها بالنسبة لموضوع توزيع الفحم على الأهالى وعن أى عمل يمكننى ان افعله فى حالة رفضهم توزيع الفحم . وعندما دخلت مكتب الجنرال باركلوف حاكم رينانى الجنوبية وجدت بعض الضباط البريطانيين معه . ولم يقف أحد عند دخولى وبعد تبادل تحية رسمية لم يقدم لى أحد مقعدا ولما لاحظت ذلك أمسكت بمقعد وهممت الجلوس عليه حين منعى الجنرال باركلوف بلهجة جافة وقال لى : « ابق واقفا » وفى هذا الوضع وأنا واقف استمعت الى الخطاب التالى ... » .

وكان الخطاب الذى استمع اليه كونراد ايديناور فى هذا اليوم هو خطاب باعقائه عن منصب عمدة مدينة كولون لأسباب ذكرت به فحواها انه لم يتم بتنفيذ أى شىء فى المدينة من أجل النهوض بها . ثم أبلغ ايديناور أن يمنع عن العمل السياسى امتناعا تاما . والحقيقة ان سلطات الاحتلال الانجليزى لم تكن ترغب فى الإبقاء على رجل مثل ايديناور خاصة وان اتباع الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى كانوا لا يريدون لايديناور مثل هذا المنصب ولان الانجليز لم يقبلوا بأن يبدل ايديناور نشاطه بالعمل السياسى بمثل النبذة التى جعلت فى خطابه يوم افتتاح المجلس البلدى أيضا لا يريدون من يعطى تصاريح سياسية للصحف فى الوقت الذى يعمل فيه رئيس الوزارة العسكرية الانجليزية على اعادة تهذيب وتعليم الشعب الألمانى . وكان هؤلاء يجهلون ان ايديناور الذى أعفوه من منصب عمدة مدينة كولون سوف يصبح فى عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٦٣ مستشارا لحكومة ألمانيا الاتحادية أى رئيس وزرائها . ويستطرد ايديناور فى وصف حقيقة حالة الألمان فى الفترة الحرجة من تاريخهم عام ١٩٤٥ بمذكراته فيقول :

« كانت حالة التموين تشكل كارثة .. كانت مخصصات الفرد الواحد في المواد الدهنية ٦ جرامات في اليوم .. وإذا نظرنا الى التموين الذي كان يوزع على الفرد فانه كان يوازي ١٠٠٠ سعر حرارى يوميا وهو قدر لم يكن يكفى لاداء عمل عادى وكانت الجهات التى تنظم عملية التموين والغذاء كانت تأمل انها ستتمكن من رفع كمية التموين اليومي للفرد لتصل قيمته الى ١٥٤٠ سعر حرارى وذلك في عام ١٩٤٧ مع العلم بأن الحد الأدنى لتغذية الفرد هى ٢٥٠٠ سعر حرارى يوميا . هذا بالإضافة الى ان الزيادة التى وعدت بها الجهات التموينية لم تتمكن تلك الجهات من ضمان تنفيذها .

وفي عام ١٩٤٦ انتقصت السلطات كمية الدهون المقررة للفرد الى النصف وهى التى كانت مسبقا ٤٠٠ جرام في الشهر وهذا ما ألما أشد الألم . حيث ان قلة الشحوم والدهون والبروتين تساعد على انتشار مرض السل بسبب سوء التغذية وقد قدر المسئولون عدد من اصابوا بأوبئة سوء التغذية بمئات الآلاف ... ومن تقارير المجلس الاستشارى عن الحالة الصحية في البلاد برزت صورة مفعمة فانه بتوالى اجراء عملية وزن للأفراد ظهر في مارس ١٩٤٦ ان وزن الرجل الناضج أظهر نقصا يوازي ٧ كيلو جرامات عن الوزن المعتاد وفي يونيو من نفس العام كان النقص يوازي ٩١ كيلو جرامات أى بنسبة ١٣ في المائة أقل من الوزن الطبيعي هذا وكانت الأوزان في ملاجئ العجزة قد أثبتت نقصا يوازي ١٢ كيلو جرام أى بنسبة ٢٠ في المائة أقل من الوزن الطبيعي وكان سوء التغذية واضحا لدى الأطفال أكثر من الكبار وهو ما كان يسبب لنا قلقا شديدا ليس فقط بالنسبة للحاضر ولكن للمستقبل . ومن هنا أثبتت الاحصائيات في ربيع ١٩٤٦ في مدرسة ابتدائية كان متوسط عمر التلاميذ بها ١٠ سنوات ان ٥٠ في المائة كانوا مصابون بالسل . وفي مدارس أخرى في هامبورج ثبت ان ٦٢ في المائة كانوا أقل من المستوى المتوسط وعمل الأطباء ذلك الى قلة وسوء التغذية .

وبهذا الوضع فقد كان تعداد المصابين بالسل في المنطقة البريطانية ٤٦٠٠٠ حالة معدية ولم تكن تمتلك سوى ١٣٠٠٠ سرير في مستشفياتنا وهذا عدا مئات الآلاف من الحالات التى لم تعلن عن نفسها للحد الذى قدر ان هنالك ٢٦٠٠٠ شخص مصاب بالسل في المنطقة البريطانية ولما كان الآلاف من هؤلاء الناشرين للعدوى كانوا مضطرين للمعيشة مع عائلاتهم في غرفة واحدة فالمرء يمكنه ان يقدر الخطر الداهم الذى كانت تواجهه مجموعة السكان والأسى الذى كان يمزقنا عندما كنا نلاحظ أننا لا نستطيع حتى ان نضمن نصف كمية الغذاء اللازمة لهم . وفي هذه الظروف كان عائد العمل ينقص تدريجيا وكان

لا يصل إلا إلى نصف معدله الطبيعي .. كانت نسبة الوفيات عام ١٩٣٨ ، ١١٨ في المائة فارتفعت إلى ١٨ في المائة في شهر يونيو ١٩٤٦ وإمام هذا الجدول الرهيب يجب أن نذكر أن السنوات التي تلت انتهاء الحرب تميزت بسوء حالة الانتاج الزراعي والغذائي .. اننا كنا نتألم بقسوة بسبب الجوع واننا كنا نحاول بشتى السبل أن نجد علاجاً لآلامنا .

لقد وجدت نداءاتنا للمساعدة صدى ونظمت مساعدات من بعض الدول وكان الأمر في البداية عبارة عن مساعدات منفردة من عائلات من خارج ألمانيا كان لهم أقارب بألمانيا ثم من بعض التجمعات ومن المؤسسات الدينية ومع الانتشار التدريجي في العالم للآلام التي كان يتحملها شعبنا بدأت الرسائل الدينية في أمريكا وإنجلترا وبلاد أخرى تعاوننا ... ثم انتهلت شحنات المؤن والملابس المرسله بوازع الود والانسانية وحب الأخ لآخوه ... كما أن مؤسسات كبير وكرا لوج أرسلتنا مساعدات من المؤن والملابس في ربيع ١٩٤٦ .. فقط أولئك الألمان الذين عاشوا هذه الفترة هم الذين يمكن أن يقدروا حق التقدير ما كانت تمثله هذه المساعدات الناجمة عن مبادرات خاصة أو الكريمة للشعب الألماني الجائع والمسحوق وقتل . لقد استمرت هذه المؤسسات ترسل مثل هذه الهبات من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٤٩ . أن يوم وصول طرد من هذه الطرود إلى عائلة كان يعتبر لدى هذه العائلة كيوم عيد لأنه بالإضافة إلى المساعدة المادية المباشرة فإن وصول مثل هذه الطرود كان له مغزى نفسيا كبيرا ولم يكن فقط غذاء الجسد هو الذي يساعدنا ولكن كان يساعدنا أكثر شعورنا بتواجد روابط مع العالم الخارجي كانت تثبت في النفوس الأمل في مصالحة وكانت بمثابة شعاع من النور يكشف لنا مستقبل أقل ظلاما ... ان المستشار الاكبر كى الدينى شيليان من هانوفر أمضى ١٥ يوما في إنجلترا واستقبله زملاؤه في الكنيسة الانجيلية الانجليزية بكل عطف وترحاب ... وأبلغنى بمدى اهتمام كل من قابلهم من الانجليز بخصوص مساعدتنا وأبلغنى أن أسقف شيلستر الانجليزى والدكتور جورج بيل الانجليزى كانا قد احتجا بشدة إبان الحرب على الفارات الكثيفة التي كانت تشن على ألمانيا دون تفرقة ما ... لقد درست بالتفصيل موقف إنجلترا بالنسبة لنا فيما يختص بالروح التي كانت سائدة لدى متصرف كذا في أمريكا وفي بعض الدول الأخرى وشعرت أن غالبيتهم يريدون عطفاً وإنسانية أزاء الرغبة في مساعدة العدو الذي كان مطروحا أرضاً ...

لقد كنا في ورطة ولم يكن في المقدور زيادة الانتاج القومى من المواد الغذائية إلا اذا استطعنا زيادة الانتاجية الزراعية بواسطة تدبير كميات أكبر من

السماد ولكن حتى نتمكن من إعادة تشغيل مصانع السماد كان يجب أن نعيد مسبقا كميات وافية من الفحم لهذا الشأن الا ان موقف الفحم كان موقفا مرعبا . ان استخراج الفحم يشغل منذ مدة طويلة مركزا هاما في الاقتصاد الألماني ولم تكن له أهمية قبل ذلك مثل أهمية في ذلك الوقت لانه لم يكن فقط مطلوبا كقوى محركة لتوليد الكهرباء والغاز او كوسيلة للتدفئة لشعبنا في الشتاء ولكن أيضا كمصدر من مصادر انتاجنا للتصدير لانه كان تقريبا المصدر التصديري الوحيد في ذلك الوقت الذي كان يمكننا بموجبه استيراد مواد غذائية في مقابله ومواد أساسية أخرى - فاننا كنا نحتاج الى الفحم لإعادة الحياة للمدن المدمرة ولإمكان إعادة عملية البناء وإمكان تصنيع السماد ليساعد على زيادة غلة الأرض التي أهملت طويلا - الا انه قد تحدثت لنا الكميات التي يمكننا استخراجها من الفحم وكانت قد خفضت لدرجة مخيفة . فان الكمية لم تصل الى ٦٠ في المائة مما كان يستخرج عام ١٩٣٣ وهذا في الوقت الذي كانوا يطالبونا فيه أن ندفع تعويضات للمنتصرين . فكانت احتياجاتنا تفوق بكثير الأساس الذي حددوه لنا . وأيضاً كان يجب رفع انتاجية الفحم ومقدار استخراجه بالنسبة للرجل الواحد ففي الوقت الذي كان الرجل الواحد يستخرج ١٥٤٧ كيلو في اليوم عام ١٩٢٨ فان هذا المعدل انخفض الى ٧١١ كيلو في مارس ١٩٤٦ بعد أن كان ٧٧٨ في ديسمبر ١٩٤٥ ان هذا الانخفاض في انتاجية الرجل كان له عدة أسباب منها أسباب مادية بسبب قلة التغذية التي كانت تقلل من قوى الرجال وأسباب معنوية تعود الى الأسى العام الناتج عن الظروف المحيطة والجو الاجتماعي المؤلم ... كانت الأزمة شديدة بعد السنة الأولى التي تلت الهزيمة ... وكان الانجليز هم الذين يشرفون على العملية وأتوا بالرجال ليعملوا في المناجم الا أن هذه الطريقة لم تعط نتائج مرجوة ... ثم قرروا زيادة مقدار المواد الغذائية للعمال الذين يعملون في المناجم وهي زيادة طلب من العمال أن يستهلكوها بعيداً عن عائلاتهم ... علينا أن نتصور الآثار النفسية لمثل هذا الاجراء فالرجل كان يجب أن يأكل هذه الكمية الإضافية من المأكولات في محل عمله وهو يعلم في هذا الوقت ان زوجته وأولاده يتألمون بسبب الجوع ...

وكانت الإشاعات تقول ان الانتاج لم يكن منخفضا لهذا القدر انما كانت هناك اقاويل بأن نسبة من الانتاج كانت تصدر الى الخارج بمعرفة المحتل وباوامره وعليه لا يتبقى الا جزء بسيط للصناعة الألمانية وفي الحقيقة فان كميات كبيرة كانت تصدر الا انها كانت ضرورية لانه بموجبها كان يمكن استيراد بعض السلع الغذائية لنا في مقابلها حيث ان انتاجنا الزراعي وقت السلم لم

يكن يكفي الا ٦٠ او ٧٠ في المائة من احتياجاتنا .. كل هذا وكانت المناطق الزراعية الكبيرة تقع في شرق ألمانيا ولم تعد هذه المنطقة تورد اى كمية حبوب للمناطق الغربية من ألمانيا وهو الأمر الذى كان سيَجبرنا الى الأبد لاستيراد المواد الغذائية وكان موقفنا يبدو وكأنه بدون مخرج وبدون اى أمل لكسر هذا الطوق الذى كان يحيطنا وكنا وكأنه قد حكم علينا أن نموت جوعا بطريقة بطيئة واكيدة وبطريقة لا جدال بانها صحيحة كما كتبت وقتئذ جريدة الديلى ميل .

ان قرارات بوتسدام كانت تقدر بان هناك عددا بين ١١ الى ١٣ مليون ألماني ممن سيطردون من خط الأودر نيبس كانوا سيجئون ليتكدسوا في مناطقنا وفي نفس هذا الوقت كانت القرارات تصدر بأقلل انتاجنا الصناعي ... انها كانت الكارثة بعينها تلك التى كانت تهددنا . هذا بالإضافة الى أن المهاجرين الألمان الذين كانوا يأتون من كل مكان كان يتم توجيه غالبيتهم الى منطقة الاحتلال البريطانية وفي اقليم شفلبيج هلشتين واقليم هانوفر فاقت اعدادهم امكانيات الاقليمين . وفي اقليم شفلبيج هلشتين الذى كان تعدادده ٣ر١ مليون نسمة تم استقبال ٢ر١ مليون مهاجر ... ثم ١٠٠٠ر١ في الأشهر التالية لدرجة ان زاد عدد المهاجرين عن عدد السكان الأصليين واذا قدرنا حالتهم الصحية فان عددا كبيرا منهم كان لا يستطيع العمل ولم يعمل تقريبا الا السكان الأصليون ... ولم يستطع الا حوالى ٣٠ في المائة من القادمين المساهمة في العمل ... » .

واختتم ايديناور وصفه هذا بقوله :

« ان ظروف المعيشة في مناطق الاحتلال الأخرى وفي برلين كانت شبيهة بتلك التى وصفتها وان كانت احسن هنا قليلا فانها كانت أسوأ هناك .. وفي كل ألمانيا كان الحاضر لا يطاق وكان المستقبل يبدو خاليا من الأمل . وحتى يمكن للمرء أن يتفهم ويتقدر حق التقدير الأحداث المقبلة خلال السنوات القادمة فاضئ اعتقد انه من الأفضل أن يحتفظ الإنسان بهذه الصورة التى وصفتها دائما أمام أعينه الا انه كان هناك عاملا ايجابيا كان يلاحظ تواجده في كل مكان بين شعبنا وهو ما اريد أن ابرزه بصفة خاصة . فانه بالرغم من الماضى الفجع فقد كان يجمعه تماسك عظيم وارادة قوية بأن لا يتخلل عن ذاته وأن يسير للبحث عن القوة من خلال الدين والفن . وهذه كانت علامة مشجعة تدل على حيوية شعبنا ... ان اى من الذين عاصروا هسله الفترة لا يستطيع أن ينسى الدافع القوى الذى تبلور لديه للبحث والتمسك بالأهداف الروحية » .

يبرز لنا الوصف عاليه أن الصورة كانت سوداء ومن نوع السواد الحالك الذي يبدو وبجانبه لون الفحم وكأنه ورديا . إلا أن الشعب الألماني ككل استطاع أن يصمد وأن لا يفقد ذاته - وكان الحفاظ على الذات - هو أهم ركن من أركان إعادة البعث لأنها تتمثل في - إرادته الذاتية - تلك التي تكمن في أعماق الوجدان والتي يصعب أن تنال منها هزيمة أو نكبة مهما كبر شأنها .

شروط استسلام ألمانيا

قبل يوم أو يومين من انتحار هتلر الذي تم يوم ٣٠ أبريل ١٩٤٥ كان هتلر قد استدعى الأدميرال دونتز قائد القوات البحرية الألمانية وسلمه حكم ألمانيا . ومن ثم استسلم الأدميرال دونتز يوم ٨ مايو ١٩٤٥ للحلفاء وكان استسلامه عبارة عن استسلام رسمي لكل القوات المسلحة الألمانية وللدولة ألمانيا وحاول دونتز أن يبقى وكأنه السلطة الشرعية لألمانيا حتى يكون التعامل معه كممثل شرعي لألمانيا إلا أن الأمور سرعان ما تبدلت فبعد أيام قليلة استدعى الأدميرال دونتز إلى إحدى قطع الأسطول الحربى الإنجليزى حيث تم اعتقاله وبالتالي انهارت كل العلامات المميزة لتواجد جهة شرعية ألمانية يتعامل معها الحلفاء وبذلك أصبح الحلفاء هم وحدهم السلطات الشرعية في ألمانيا دون سواهم .

والواضح أن هذا التصرف قد اتخذ حتى لا يتكرر في ألمانيا عام ١٩٤٥ ما كان قد اتخذ إزاءها عام ١٩١٨ عقب هزيمة ألمانيا إبان الحرب العالمية الأولى - حيث أنه في هذا الوقت أي عام ١٩١٨ لم تجرد ألمانيا من حكومتها الألمانية الشرعية بل استمرت الحكومة الألمانية والسلطات العليا الألمانية تشرف على ألمانيا بعد أن هزمت ومن ثم جرى التفاوض وقُتِئت بين الحلفاء وممثلى الحكومة الألمانية القيصرية لوضع شروط معاهدة فرساي التي تعتبر معاهدة الصلح بين الحلفاء المنتصرين وألمانيا المهزومة وفي هذا الوقت كانت السيادة الألمانية نابعة من السلطات الألمانية الشرعية هذه واستمرت ألمانيا بعد توقيع معاهدة الصلح في التمتع بسيادتها على أراضيها التي حددتها لها معاهدة الصلح - إلا أن الحلفاء قبل انتصارهم في الحرب العالمية الثانية تنبهوا إلى أنه لا يجب أن تكون هناك سيادة ألمانية تنبع عن أى سلطة شرعية ألمانية تمثل ألمانيا بل يجب محو السيادة الألمانية وإخفاء أى معالم لشرعية أى سلطة ألمانية .

وكان هذا القرار أى قرار إنهاء السيادة الألمانية قد اتخذ في مؤتمر القمة للحلفاء الذي انعقد في الدار البيضاء عام ١٩٤٣ والذي تقرر فيه أنه عندما

تنتهى الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء يجب أن تنتهى بتسليم غير مشروط للألمان مع عدم الإبقاء على سيادة ألمانيا بل تحويل ألمانيا الى قطعة مجردة من الأرض لا سيادة وطنية عليها يحتلها ويديرها الحلفاء بموجب أوامر عسكرية تصدرها حكومات عسكرية عنهم وذلك حتى لا تعطى الفرصة مرة ثانية لألمانيا لكي تنهض من جديد وحتى لا يتواجد الحلفاء في موقف يشابه موقفهم عام ١٩١٨ و ١٩١٩ عندما تواجد أمامهم وقد يمثل ألمانيا من أجل التفاوض معه على شروط الصلح .

وعليه فقد أصدر ممثلو الحلفاء يوم ٥ يونيو ١٩٤٥ أربعة اعلانات حددوا فيها مصير ألمانيا وجردت بموجبها ألمانيا من سيادتها وكانت هذه القرارات هى الصك الرسمى لاحتلال الحلفاء الأربعة لألمانيا بموجب احتلالهم المباشر لكل شبر من أراضى ألمانيا . وفى يوم ٥ يونيو ١٩٤٥ وقع مندوب أمريكا الجنرال ايزنهاور ومندوب روسيا المارشال زوكوف ومندوب بريطانيا المارشال مونتجومرى ومندوب فرنسا الجنرال دى تاسى وقعدوا في برلين بالنيابة عن حكوماتهم القرارات هذه المنظمة لاحتلال ألمانيا .

الاعلان الأول : يشير الى هزيمة واحتلال ألمانيا وجاء به :

« لقد انهزمت كافة القوات الألمانية في البر والبحر والجو وسلمت بدون شروط وأن ألمانيا التى تتحمل مسئولية الحرب هذه ليست في وضع يسمح لها بمقاومة رغبات الدول المنتصرة . وبهذا الواقع فان استسلام ألمانيا الغير مشروط قد انجز وألمانيا تجد نفسها الآن خاضعة لجميع المطالب التى قد يطلب منها تنفيذها الآن أو في المستقبل .

انه لا يوجد الآن في ألمانيا حكومة مركزية أو سلطات مركزية ألمانية في وضع تتمكن به من تحمل مسئولية الحفاظ على الأمن أو ادارة البلاد أو تنفيذ مطالب القوى المنتصرة .

واته لمن الواجب في هذه الظروف - وبدون حكم مسبق لكل القرارات اللاحقة التى قد تتخذ بشأن ألمانيا - أن يتم اتخاذ جميع الترتيبات من أجل الانهاء الفورى لجميع الأعمال العدوانية للقوات المسلحة الألمانية والحفاظ على النظام في ألمانيا وادارة البلاد واعلان أوائل المطالب الملزمة والتي يجب على ألمانيا أن تخضع لها .

ان الحكومة المؤقتة لجمهورية فرنسا وحكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى تضطلع بموجب هذا الاعلان بالسلطات العليا تجاه ألمانيا بما في ذلك كل السلطات الخاصة بالحكومة الألمانية وذلك

المنفذة بواسطة قيادة المانيا العليا وبكل سلطات اية حكومة أو سلطات دولة
سواء سلطات بلدية أو خاصة بالحكم المحلي .

ان ممارسة السلطات والقدرات للأهداف المذكورة عاليه ليس من شأنه
ضم المانيا .

ان حكومات فرنسا المؤقتة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة
والاتحاد السوفيتي سيحددون فيما بعد الحدود الألمانية ككل أو مجزأة
وكذلك سيحددون نظام ادارة المانيا ونظام ادارة كل قطاع من القطاعات التي
تشكل حاليا اجزاء من اراضي المانيا » .

وقد تلا ذلك ١٥ مادة حددت المطالب المطلوب من المانيا تنفيذها ومنها :
نزع سلاح المانيا - الافراج عن أسرى الحرب الحلفاء بالمانيا - القاء القبض
على زعماء النازية - القاء القبض على مجرمي الحرب - والاجراءات الخاصة
باحتلال المانيا .

الاعلان الثاني : ويشير الى انشاء مجلس رقابة يتكون من اربعة قادة
عسكريين بمعدل قائد لكل من دول الحلفاء الأربع المنتصرة وقد جاء به :

« في خلال الفترة التي سوف تنفذ فيها المانيا المتطلبات الأساسية
للاستسلام بدون أى قيد أو شرط فان السلطة العليا في المانيا سوف بمباشر
بواسطة القواد : الفرنسي والأمريكي والانجليزى والروسي بموجب تعليمات
حكوماتهم لهم في هذا الشأن وكل منهم سيباشر في منطقة احتلاله وكذا
سيباشرونها مجتمعين في الأمور التي تخص المانيا ككل ويعمل القواد الأربعة
في هذا الشأن كوحدة مشكلين بذلك مجلس الرقابة . وسيعاون كلا منهم
مستشار سياسى .

ان قرارات مجلس الرقابة يجب أن تصدر باجماع الأصوات وهي
ستشمل توحيد العمل اللازم بين قواد مناطق الاحتلال كذا سيقومون باتخاذ
القرارات المشتركة لأهم الأمور التي تخص المانيا » .

الاعلان الثالث : ويشير الى تقسيم المانيا الى اربعة قطاعات احتلال
وتقسيم منطقة برلين الى أربع مناطق وكل منطقة ستكون تحت اشراف
المباشر لاحدى الدول المنتصرة وجاء بهذا الاعلان ما يلي :

ستقسم المانيا في داخلية حدودها التي كانت قائمة في ٣١ ديسمبر
١٩٤٧ لغرض الاحتلال الى اربعة قطاعات وتشرف كل قوة منتصرة على
احدى هذه القطاعات .

- قطاع في الشرق للاتحاد السوفيتي - قطاع في الشمال الغربي للمملكة
المتحدة - قطاع في الغرب لفرنسا - قطاع في الجنوب الغربي للولايات المتحدة
الأمريكية .

● ستمسك قوات احتلال في كل من هذه القطاعات تحت امرة قائدها العام الذي تعينه دولته المختصة .

● يمكن لاي من الدول الأربع حسب رغبتها الحاق قوات احتلال تحت امره قائدها العام في منطقته من القوات التابعة لاي قوة من قوى الحلفاء التي اشتركت ايجابيا في العمليات الحربية ضد المانيا .

● ان منطقة برلين الكبرى سوف تحتلها قوات من كل من القوى الأربع الكبرى . وستقام من اجل تولى الادارة المشتركة لادارة منطقة برلين سلطة ادارة متحالفة حكومية تتكون من اربعة ضباط عظام سيعينهم لهذا الشأن قائدهم العام المباشر .

الاعلان الرابع : ويشير الى التشاور بين الدول المتحالفة بشأن المانيا وجاء به :

« بموجب الاعلان الصادر في برلين يوم ٥ يونيو ١٩٤٥ بشأن هزيمة المانيا فان الحكومة الفرنسية المؤقتة وحكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي يسطلمون بالسلطة العليا بشأن المانيا . وحكومات الدول الأربع تعلن بموجب هذا الاعلان انه في نيتهم استشارة الحكومات الاخرى الصديقة بشأن ممارسة هذه السلطة » .

وبهذه الاعلانات قسمت المانيا الى اربعة قطاعات احتلال وقسمت منطقة برلين الى اربعة مناطق احتلال اخرى بها - وهذا عدا ما اقتطع من اراضي المانيا المتبقية طبقا لاتفاقيات سابقة تم بموجبها ضم الاراضي الألمانية التي شرق خط الاودر نيبس الى ادارة بولندا وهذا عدا ضم جزء بسيط منها الى الاتحاد السوفيتي كما ان فرنسا ضمت الى اراضيها اقليم السار الألماني وذلك بعد نهاية الحرب بعمدة بسيطة وهذا بالإضافة الى المشاريع الأخرى التي اقترحتها فرنسا بعدئذ بشأن تخليق دولة جديدة من اراضي ألمانيا وذلك باقتطاع جزء منها بخلاف القطاعات الأربعة التي كانت تحتلها القوات المنتصرة واصبحت ألمانيا كجثة بداخل المشرحة كل يريد أن يقتطع منها جزءا من أجل أهداف امنه أو من أجل مصلحة استراتيجية أو اقتصادية وكان الجميع في نشوة النصر وفاتهم مضار الاقتطاع كمبدأ عام بصرف النظر عن تصرفات التآزرة الإجرامية السابقة التي كان يمكن تفاديها مستقبلا .

تعتبر اعلانات ٥ يونيو ١٩٤٥ بمثابة الاجراءات التنفيذية التي بموجبها اراد الحلفاء تنفيذ استراتيجيتهم الموضوعة بالنسبة لالمانيا والتي هدفها

عدم إعادة بعث العسكرية الألمانية من جديد حتى لا تعاود ألمانيا تهديد أو غزو جيرانها مستقبلا كما حصل في الحرب العالمية الأولى والثانية . وفي الحقيقة فإن هذا الهدف الاستراتيجي مقبول ومعقول في جملة الأمان وسائل تنفيذه بموجب الإجراءات التنفيذية التي صدرت في ٥ يونيو وتلك التي حوتها بعدئذ قرارات بوتسدام في ٢ أغسطس ١٩٤٥ لم تكن بالوسائل المناسبة في مجموعها لتحقيق هذا الهدف كما أثبت التاريخ ذلك . وللدلالة على إحدى الثغرات العميقة التي جاءت في إعلانات ٥ يونيو ١٩٤٥ بأسواق فقط مثالا لما جاء بالإعلان الثاني فيما يختص بأمر جوهرى ألا وهو تسيير الأمور العليا في ألمانيا المحتلة فقد وردت في هذا الإعلان أمور متناقضة تبدو لأول وهلة وكأن الحلفاء اتفقوا على ألا يتفقوا أبدا .

ومن ذلك ما جاء في هذا الإعلان أن كل فائد لقطاع يباشر سلطته عليه بموجب التوجيهات الصادرة له مباشرة من حكومته الأمر الذي يعمل على بداية تفتيت وحدة مبادئ إدارة ألمانيا المحتلة حيث أن المفروض أن يصدر قائد كل قطاع أوامرا تماثل الأوامر الصادرة من قواد القطاعات الأخرى وذلك لأن المهزوم هو شعب واحد كانت تضمهم دولة واحدة وكانت هذه الدولة في حرب مع كل هؤلاء الحلفاء وقد كان يسمح أن تختلف اللغة الصادرة بها الأوامر في كل قطاع لتكون هي لغة الدولة المحتلة للقطاع أما جوهر الأمر فقد كان يجب طبقا للقانون الدولي المنظم للحرب أن يكون واحدا لكل ولكن هذا لم يتبع ومن هنا بدأت كل دولة منتصرة تسير في طريق يخالف الطريق الذي تسيير فيه الدول الأخرى . ثم جاء ما هو أخطر فيما يختص بضرورة موافقة كل القواد الأربعة بالنسبة لاتخاذ قرار ما يمس جوهر ألمانيا - وفي هذا الشأن وإن كان من الضروري فعلا أن تتم موافقة جماعية على تصرف ما في مصر ألمانيا - إلا أن السؤال هو ماذا سيكون الموقف بين الحلفاء أن لم يتفقوا بالإجماع على أمر ما يخص مصر ألمانيا علما بأن مضمون معنى موافقة اقواد الأربعة هو بطريقة أوضح يعنى ضرورة موافقة الحكومات الأربع .

والواضح أن الحلفاء لم يضعوا الحلول البديلة أو الوسائل التي كان يجب اتخاذها إذا لم يتفقوا بالإجماع على أمر ما يخص جوهر ألمانيا . وهذا أمر كان يجب أن يلتفت له حيث أن الخلافات يمكن أن تدب بسهولة بين أوثق الحلفاء فما بال الأمر بالنسبة لحلفاء الحرب العالمية الثانية الذين لم يكن معظمهم حلفاء من قبل بل دفعتهم الغزوة النازية ومن ثم الغزوة العسكرية اليابانية إلى أن يدخلوا الحرب فرادى أو أزواجا ثم تحالفوا من أجل هدف معين ألا وهو إزالة الغزوة النازية من أوروبا واليابانية من الشرق الأقصى .

ان عدم وضع أسس بديلة لحالة عدم اتفاق الحلفاء الأربعة على أمر ما فيما يختص بألمانيا المحتلة يؤدي بنا الى سؤال كبير بالنسبة للوضع الذى قد ينشأ وقتئذ من جراء هذا الموقف فيما بين الحلفاء وخاصة بعد ان هزمت ألمانيا - والسؤال كان يقول وقتئذ : ثم ماذا بعد ازالة النازية والعسكرية اليابانية ؟؟ وأفيد ان محاولات الاجابة عن هذا السؤال استغرقت من حلفاء الحرب العالمية الثانية قرابة ربع قرن من الحروب الباردة الى اشتعال أو اشغال حروب ساخنة اقليمية كردود فعل لمحاولات التوصل للاجابة على هذا السؤال .

ان ما يجرى الآن من أجل محاولة اعادة تقارب حلفاء الأمم ثانية وبعد ربع قرن ليس بسبب انهم وجدوا اجابة للسؤال أو ان ذلك ناتج عن حب مفقود يريدون له الوصال بل انه ناتج عن التطور الرهيب فى آلة الحرب ومدى جبروتها حاليا عليهم جميعا وهذا هو الذى يلعب الآن الدور فى تقاربهم من جديد وهو تقارب لا يدل على انهم قد توصلوا لاجابة للسؤال بل تقارب لان النازية الألمانية والعسكرية اليابانية قد حل محلها سلاح حربى مخيف الا وهو الصاروخ الذرى الذى يمكن ان ينطلق بالمئات من أغوار الأرض وأعماق الماء ومن ظلمات الفضاء ويدمر القارات بمجرد الضغط على زرار وقد يخطئ الضاغظ فى مسيبتات ضغطه على الزر حيث لم تعد الآن نذر الحروب تبدو من بعيد مثل ما كانت تبدو فى الماضى آثار غبار ارجل خيول الممتدى انما من غبار يظهر على شاشة الرادار على شكل نقطة صغيرة مضيئة كالغبار تحت اشعة الشمس يمكن ان تكون نذيرا عن صواريخ معادية قادمة أو ان تكون تعبيرا عن أى ظواهر مخالفة طبيعية أو صناعية قد يؤدي أى خطأ فى تمييزها الى فئائهم . لذلك وجدوا انه من الأصوب ايجاد مخرج لهم من هذا المازق الخطير بالتقارب الحذر مع ترك السؤال قائما لأن أحدا لم يجد له اجابة ترضى بها البقية .

وبالعودة الى اعلانات ٥ يونيو ١٩٤٥ يستحسن ان نذكر الاطار الذى كان يحيط بالحلفاء فى ذلك الوقت حتى يمكن التعرف على حقيقة التصرفات التى كانت تصدر عنهم لان العوامل التالية كان لها أكبر الأثر فى طبيعة قرارات كل منهم . ولذلك نشير الى أن الحرب اليابانية فى الشرق الأقصى كانت ما تزال دائرة وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هى التى تتحمل وحدها ثقلها حتى ذلك الوقت ، أيضا لم تكن أمريكا قد توصلت بعد لمعرفة سر تفجير الذرة حيث أن التجربة الذرية الناجحة تمت يوم ٢٠ يوليو ١٩٤٥ وكانت الولايات المتحدة تريد اشراك روسيا معها فى محاربة اليابان . وذلك بصرف النظر عن استمرار مشاركة انجلترا التى كانت ستكون على نطاق

أوسع من ذي قبل . هذا في الوقت الذي كان المنطق الاستراتيجي العسكري الأعلى في المحيط الهادي يعلن بأعلى صوته ان اليابان بعد هزيمة ألمانيا كانت ولا بد ستطلب اما التفاوض او التسليم لانه كان لا يعقل ان تتمكن اليابان بمفردها من محاربة قوات واساطيل بحر وجو الحلفاء الأربعة بمعد ان انتهوا من الهزيمة العسكرية النازية في أوروبا . الا ان أمريكا كانت تقدر ان اليابان ستطول مقاومتها العسكرية ومن هنا وافقت أمريكا على أن تكون اعلانات ٥ يونيو ١٩٤٥ عائمة وليست محددة - لتضمن أمريكا استمرار تعاون روسيا في العمليات العسكرية المنتظرة في الشرق الأقصى - وذلك لأن روسيا وفرنسا تشددتا في موقفهما إزاء ألمانيا الأمر الذي لم تقبل أمريكا مجادلتهما بخصوصه . وقد وعدت روسيا إزاء إعلانها الحرب على اليابان بان تستعيد جزر سخالين وتستولي على جزر كوريل وان يكون لها وضع خاص في منشوريا بالإضافة الى امتيازات أخرى .

ونسط هذا الجو انعقد مؤتمر بوتسدام يوم ١٧ يوليو ١٩٤٥ لكي يعدد مستقبل ألمانيا وأوروبا ويتدارس الموقف في الشرق الأقصى إزاء حرب اليابان وكان ترومان قد تولى السلطة في أمريكا منذ أبريل ١٩٤٥ عقب وفاة روزفلت الا ان ترومان كان يجهل حقيقة الموقف الدولي وحقيقة مجريات الأمور الخاصة بالحرب والسلم عندما تولى السلطة حيث كان روزفلت لا يشركه ولا يطلعهم على مجريات الأمور وقد اعترف ترومان بذلك في مذكراته التي قال فيها :

« .. ان الشيء الذي كان يقلقني كان موقف الحرب وفي الجانب الآخر مسائل السلام وكنا على مقربة من النصر الا ان الموقف الناتج عنه لم يكن واضحا . لقد قرأت الكثير من الوثائق والخطابات الدبلوماسية التي كانت تقع بين يدي وعلى مر الأيام اكملت رويدا رويدا معلوماتي عن اهم المشاكل وأكثرها حيوية . وكنت لاحظ من الآن الصعوبات الجديدة التي كانت ستواجهنا وكانت هناك خلافات في الرأي عميقة مع الاتحاد السوفييتي من أجل انشاء حكومة بولندية تعتبر ممثلة فعلا للشعب .. »

وكان تشرشل رئيس وزراء انجلترا يعرف حقيقة موقف ترومان وكان هو الذي يعاون وينير ترومان في هذه المرحلة الا ان تشرشل ذاته أبعد من الحكم قرب نهاية يوليو ١٩٤٥ بسبب فوز حزب العمال البريطاني في الانتخابات الانجليزية وحلول اتلي محله .

وانعقد مؤتمر بوتسدام هذا في ١٧ يوليو ١٩٤٥ واستمر حتي ٢ أغسطس ١٩٤٥ وحضره ستالين وترومان وحضر تشرشل بداية المؤتمر

ثم حل محله اتلى قرب نهاية المؤتمر عندما ظهرت نتيجة الانتخابات الإنجليزية وفي أيام انعقاد المؤتمر الأولى تم الاتفاق على الخطوط العريضة للمؤتمر الخاصة بألمانيا وتلقى ترومان يوم ٢١ يوليو أى أثناء انعقاد المؤتمر خبر نجاح التجربة الأمريكية الذرية الأولى إلا أن هذا الخبر لم يمكنه أن يعدل جوهر أى مما سبق أن اتفق عليه الحلفاء في المؤتمرات السابقة أو ما كان قد تم التوصل إليه حتى هذا اليوم في مؤتمر بوتسدام هذا - بل كما سأذكر لاحقا كان من آثار نجاح أمريكا في مجال تفجير الذرة أن ازداد تمسك الروس بمواقفهم وطالبوا بالمزيد من الإجراءات التي تعنى مزيدا من الأمن لهم خاصة أنهم كانوا يجهلون سر تفجير الذرة الأمر الذي لم يتوصلوا إليه إلا في بداية ١٩٤٩ - وعليه صدرت قرارات مؤتمر بوتسدام من خلال هذا الجو القلق الذي أحاطت به عوامل جديدة اثر نجاح أمريكا في تجربتها الذرية فقد وافقت روسيا على الاشتراك في حرب اليابان بشروط إلا أن أمريكا عدلت عن موقفها بعدئذ وفضلت أن تنفرد في الشرق الأقصى إذا ما انتهت القنبلة الذرية حرب اليابان .

وفيما يأتي بعض القرارات الهامة عن مؤتمر بوتسدام :

« أن جيوش الحلفاء تحتل الآن ألمانيا بالكامل وبدا الشعب الألماني يكفر عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت تحت اشراف من ارتكبوها وقت أن كانوا في قمة النصر وهو الشعب الذي أبدا بصراحة وأطاعهم طاعة عمياء . أن المؤتمر اتفق على المبادئ السياسية والاقتصادية إزاء سياسة متحالفة منسقة تتبع تجاه ألمانيا المنهزمة طوال فترة اشراف الحلفاء عليها . أن هدف هذا الاتفاق هو وضع قرارات مؤتمر القرم موضع التنفيذ على ألمانيا .

سوف تستأصل العسكرية الألمانية والنازية من جذورها وسوف يتخذ الحلفاء منذ الآن ومستقبلا الإجراءات المطلوبة حتى لا تستطيع ألمانيا أبدا أن تشكل تهديدا على جيرانها أو على السلام العالمي .

أنه ليس في نية الحلفاء تدمير أو تحويل الشعب الألماني الى حالة العبودية . أن نية الحلفاء هي اعطاء الفرصة للشعب الألماني ليعد نفسه لانماء حياته على أساس ديمقراطي سلمى وإذا توجهت مجهودات الشعب الألماني في هذا الاتجاه سيكون من الممكن له في الوقت المعين أن يأخذ مكانته بين الشعوب الحرة والمسألة في العالم .. »

هذا وقد اتفق المجتمعون في بوتسدام على أن يسلم لروسيا الجزء الشمالي من اقليم بروسيا الغربى الألماني الذي طالبت روسيا بضمه اليها وتابعت قرارات بوتسدام تقول :

« وافق المجتمعون .. ان تدير دولة بولندا - لحين التخطيط النهائي لحدود المانيا - جزء الاراضى الالمانية المحددة ، فى شرقها بخط يمر من بحر البلطيق مباشرة غرب مدينة سيوانمود لينزل جنوبا على طول مجرى نهر الأودر حتى ملتقى رافده نهر نيبس وذلك حتى حدود تشيكوسلوفاكيا ويدخل فى هذه المنطقة الجزء من بروسيا الغربية الذى سيكون غير واقع تحت الادارة السوفيتية .. ومن اجل تدمير آلة الحرب الالمانية فان انتاج الاسلحة والدخائر ومعدات الحرب واى نوع من انواع الطائرات والقطع البحرية المستخدمة فى الملاحة البحرية سوف تكون محرمة وممنوعة .

ان انتاج المعادن والمواد الكيميائية والآلات والمنتجات الأخرى اللازمة لاقتصاد الحرب ستوضع تحت رقابة شديدة ومحددة طبقا لمطالب المانيا لما بعد الحرب ..

ان كل المعدات والمصانع التى سوف لا يكون لها نفع فى انتاج المنتجات التى سيصرح بصنعها فى المانيا سوف ترفع وتنقل من المانيا طبقا لخطة تعويضات الحرب الموصى بها من لجنة الحلفاء للتعويضات والموافق عليها من الحكومات المعنية بالأمر واذا لم ترفع فسوف تدمر .

وفى القريب سوف تفك مركزية الاقتصاد الألماني بهدف وضع نهاية للتركيز الهائل الحالى والذى تظهر ملامحه فى القدرة الاقتصادية والاحتكارات والنقابات والتأمينات ولكل من له طابع احتكارى . انه فى تنظيم اقتصاديات المانيا يجب وضع أهمية قصوى للانتاج الزراعى والصناعات المحلية ذات الهدف السلمى .. »

وكان مطلوبا من المانيا بموجب قرارات بوتسدام هذه أن تدفع المانيا تعويضات حرب عن الخسائر التى لحقت بالحلفاء وتسلم فى مدى سنتين لهم وتدفع بالمتلكات وبالذهب وبالسفن التجارية الالمانية والمنشآت الصناعية الالمانية وبالانتاج الجارى وهذه التعويضات بخلاف ما طلبه الحلفاء من المانيا لتدفعه لهم تحت اسم غنائم حرب للحلفاء .

ثم شكلت لجنة لبلورة قرارات مؤتمر بوتسدام الى وقائع محددة بالنسبة لمستقبل الصناعة والاقتصاد الألماني وأصدرت فى مارس ١٩٤٦ قراراتها الملزمة بالتنفيذ لالمانيا وقد جاء فى قراراتها ما يلى :

.. تخفيض مستوى الانتاج الصناعى الألماني ليكون فى مقداره الجديد يوازى نصف ما كان عليه انتاجها الصناعى فى عام ١٩٣٨ مع فك المصانع الزائدة عن قدرة هذا المقدار الجديد ونقلها لبلاد الحلفاء كتعويض حرب لهم أو تدميره فى مكانه اذا لم يمكن اجراء عملية فكه .

— إلغاء تسليح ألمانيا بمعدات حربية ومنع الصناعات الألمانية من إنتاج أى معدات حرب مثل الأسلحة والدخائر والطائرات والسفن والدبابات والمدافع .. الخ .

— تنمية الزراعة والصناعة السلمية .

— لا يجب على مستوى معيشة ألمانيا أن يتعدى مستوى معيشة الدول الأوروبية وهذا مع اخراج كل من إنجلترا وروسيا من معيار مستوى المعيشة الذى يجب أن تتم عليه المقارنة الألمانية .

— منع ألمانيا من إنتاج جميع أنواع المعدات الاسلكية .

— منع ألمانيا من إنتاج الوقود الصناعى والكاثوش الصناعى والأمونيك الصناعى والالمنيوم الخام والمواد المشعة ومنع ألمانيا من إنتاج آلات الورش الثقيلة .

— أن يحدد إنتاج ألمانيا من الصلب بمقدار ٧٥٥ مليون طن سنويا أى نحو ٣٠ فى المائة من إنتاجها للصلب عام ١٩٣٣ .

— أن يحدد إنتاج النحاس بمقدار ٤٨ فى المائة وإنتاج الزنك بمقدار ٦٠ فى المائة والرصاص بمقدار ٥٠ فى المائة والقصدير بمقدار ٥٠ فى المائة والنيكل بمقدار ١٨ فى المائة عن إنتاج ألمانيا لهذه المواد عام ١٩٣٣ .

— أن تكون الصناعات الكيماوية فى حدود ٥٦ فى المائة من إنتاج ألمانيا عام ١٩٣٦ .

— أن تحدد نسبة صناعة الآلات المستخدمة فى التصنيع بمقدار ١١ فى المائة عن ما كانت عليه عام ١٩٣٨ .

— حددت صناعة السيارات لتكون ٤٠٠٠ ر. فى سيارة فى العام واللوارى ٤٠٠٠ ر. والجرارات الزراعية ٤٠٠٠ ر. والمتوسيكلات ١٠٠٠ ر. أى أن متوسط هذه المركبات يوازى ٣٠ فى المائة من إنتاج عام ١٩٣٨ هذا وقد تم أيضا تحديد جميع المنتجات الصناعية للدرجة أن حددت أجهزة التليفونات المصرح لألمانيا إنتاجها .

لم تحضر فرنسا مؤتمر بوتسدام إلا أنها وافقت بعد إنقاده بفترة قصيرة على جميع قراراته ومن ثم اعتبرت قرارات بوتسدام وكأنها صدرت عن الحلفاء الأربعة وإذا القينا نظرة عامة على لب هذه القرارات لوجدنا أنها كانت تهدف الى تحويل ألمانيا ككل الى دولة زراعية مع تحويل الصناعة بها الى صناعة للمنتجات المدنية الخفيفة والمتوسطة دون الثقيلة بالإضافة الى تحديد كمياتها الى نسبة مخفضة جدا . وفى الحقيقة فانه يصعب على

الإنسان أن ينتقد باعث هذه القرارات وقت صدورها وليس ظروفها لأن الخسائر التي لحقت بالدول التي اجتاحتها العسكرية النازية كانت كبيرة - وعليه فإن شروط هؤلاء بالنسبة للغازى كانت تتسم وطبيعة المראה التي ذاقوها ومن ثم سيطرت على هذه القرارات روح الانتقام أكثر منها واقعية الموقف وقتئذ . فمن الأمور المفروغ منها أن تمنع ألمانيا عن تصنيع الأسلحة ومعدات الحرب إلا أن بقية القرارات لم تكن متزنة ولم تتسم بالتحكمة والحساب وبعد النظر لأنه لا يعقل أن تترك دولة - أعنى كل ألمانيا ذات الاثنين وستين مليون نسمة وقتئذ - لا تستطيع أن تنتج خلاف ٦٠ في المائة من احتياجاتها الغذائية وذلك بأن تترك بدون صناعات مدنية خفيفة ومتوسطة بالقدر الذى لا يسمح لها بتصدير فائض منه حتى تتمكن من استيراد المنتجات الغذائية الضرورية لها .

فكيف كان يمكن لألمانيا أن تصدر من الإنتاج الصناعى الخفيف والمتوسط وهى مقيدة بأن لا يتعدى هذا الإنتاج ٣٠ في المائة من انتاجها عام ١٩٣٨ وماذا كانت تستطيع أن تصدره مثلا من السيارات والوارى المدنية وهى مقيدة بأن لا تنتج من كل منهما الا ٤.٠٠٠ مركبة فى الوقت الذى كانت تحتاج هى لذاتها الى اضعاف هذا الرقم . علما بأن تصدير منتجات منطقة الروهر الألمانية من فحم وصلب كان لا يستطيع وحده أن يفى بمطالب ألمانيا الغذائية والأخرى الحيوية من أقمشة أو خيوط غزل للملابس وجلود وخلاف ذلك من منتجات أساسية تفتقر لها ألمانيا .

ثم ماذا بالنسبة لأوضاع القطاعات الثلاثة الألمانية التى كان يحتلها الغرب والتى كان بها قرابة ٤٥ مليون نسمة وهى التى ليس بها أراض زراعية كافية حيث أن أراضى ألمانيا الزراعية تقع فى أراضيها الشرقية التى كانت روسيا تحتلها وهى التى لم تورد شيئا من الحبوب انتاجها الى القطاعات الألمانية الغربية الثلاثة . فهل كان المنتصرون سيستمرون فى امداد ألمانيا ككل أو ألمانيا المقسمة بكل احتياجاتها على الدوام وطوال فترة الاحتلال أن ذلك لم يكن من الأمور المعقولة لأن الغرب تعبعد سنتين من استمرار تقديمه المساعدات للقطاعات الألمانية الثلاثة التى كان يحتلها لأن بعض دول الغرب مثل فرنسا وانجلترا كانتا فى مرحلة إعادة بناء وكانتا تحتاجان هما ذاتهما الى مساعدات خارجية ماسة وجدتها فى مشروع مارشال الأمريكى للمساعدات الخارجية وذلك عند بداية ١٩٤٨ .

ولولا أن عمل الغرب على تصحيح قرارات بوتسدام ووافق على زيادة معدلات الإنتاج المدنى فى ألمانيا الغربية وأوقف فك ونقل بقية المصانع المدنية الألمانية لتعاود انتاجها من جديد لما تمكنت ألمانيا الغربية من جلب

احتياجاتها الضرورية وهي لم تستطع أن توازن ميزانيتها الا عام ١٩٥٢ -
والامر نفسه فعلته روسيا بالنسبة لالمانيا الشرقية التي كانت تحتلها حيث
سمحت لها بالمزيد من انتاجها الصناعي بل وساعدتها على انشاء صناعات
جديدة حتى تتمكن من تغطية مطالبها الضرورية هي الاخرى - لانه بدون
هذه التصرفات من جانب قوى الاحتلال لكنت قد احاطت بالمانيا كارثة بل
ومجاعة ضاربة . وبالتالي فان قرارات بوتسدام وخاصة تلك التي تحدد
الانتاج الصناعي كانت قرارات عفوية تأثرت بقسوة الحرب المعزوجة بنشوة
النصر وخرجت بهذه الصورة التي اضطر المنتصرون الى تعديلها فيما بعد
ليس فقط لانقاذ الشعب الالماني بل لانقاذ انفسهم قبله .

وقد تأزم الموقف بين الحلفاء عندما لم يتفقوا على تنفيذ ما جاء في
قراراتهم الصادرة في بوتسدام بشأن اعتبار المانيا وحدة اقتصادية واحدة
وتحولت الخلافات هذه فيما بينهم الى خلافات سياسية نتج عنها حروب
باردة قوية وحدث ذلك لان الحلفاء لم يضعوا مسبقا المبادئ والاسس التي
كان يجب أن ينتهجوها اذا ما اختلفوا وفي هذا الشأن جاء في قرارات
بوتسدام ما نصه :

« . . ستعامل المانيا كوحدة اقتصادية واحدة طوال مدة احتلالها . . »
الا ان هذا القرار لم ينفذه الحلفاء والذي حصل ان اغلقت روسيا حدود
قطاعها الالمانى الشرقى عن القطاعات الالمانية الغربية ولم يطبق نظام
اقتصادى واحد على المانيا المحتلة ككل بل كانت القطاعات الغربية لها نظام
اقتصادى معين والقطاع الشرقى له نظام آخر مخالف ومن هنا بدأت
الخلافات الحقيقية بين الحلفاء انفسهم وظهرت آثارها على المانيا المحتلة
واصبح كل معسكر يعمل فى النهاية بشكل على كل قطاع المانى
تابع له الى فلكه . فالغرب يجذب قطاعاته الغربية الى فلكه الرأسمالى
والشرق يجذب قطاعه الشرقى الى فلكه الاشتراكى الشيوعى . وطوى الحلفاء
قرارات بوتسدام جانبا بعد ان عجزوا عن تنفيذ أهم جوهرها الا انهم كانوا
يلوحون بهذه القرارات ويستترشدون بها وبحقوقهم المنبثقة منها فقط فى
المناسبات التى يحتاجون فيها الى مثل هذه المساندات القانونية وعليه فانه
طبقا لاعلانات ٥ يونيو ١٩٤٥ وقرارات بوتسدام فان الحلفاء الأربعة يعتبرون
انهم مازالوا يحتلون منطقة برلين الكبرى بقطاعاتها الأربعة قانونا حتى اليوم
رغم أن برلين الشرقية تعتبر جزءا من المانيا الديمقراطية وهو الامر الذى
سنعرض لتفاصيله فى الفصل الخاص بمشكلة برلين .

ومن النقاط البارزة فى اعلانات ٥ يونيو ١٩٤٥ وفى قرارات بوتسدام
بالذات أن أى منها لم يحدد موعدا لعقد مؤتمر من أجل بحث شروط معاهدة

صلح مع ألمانيا ولقد تمت محاولات في أعوام ١٩٥٢ و ١٩٥٥ بالإضافة الى محاولات أخرى إلا أنها باءت جميعها بالفشل لأنها كانت متأخرة وايضا لأنها وضعت على بساط البحث بعد أن انقطع حبل الود السياسي بين المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى وبعد تكاثر المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لكل من المعسكرين . لقد وقع المعسكر الغربى معاهدة صلح مع اليابان عام ١٩٥١ إلا أنها لم تكن وليدة ظروف طبيعية بل كانت الحرب الكورية التى نشبت عام ١٩٥٠ هى التى دفعت المعسكر الغربى الى توقيع مثل هذه المعاهدة مع اليابان وهى معاهدة لم يوقع عليها المعسكر الشرقى حتى الآن . أما بالنسبة لألمانيا فقد كان الأمر أصعب نظرا لتعدد الاطراف التى تحتلها فزادت المشكلة تعقيدا بالنسبة لها .

بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء - لم يركب الجنود الأمريكان مراكبهم ويعبروا المحيط الأطلنطى عائدين الى الولايات المتحدة ولم يركب الجنود الانجليز مراكبهم ويعبروا بها مضيق بحر المانش عائدين الى جزيرتهم وذلك كما فعلوا عام ١٩١٨ عقب انتصارهم ابان الحرب العالمية الأولى - بل استمر الأمريكان فى مواقعهم فى وسط أوروبا فى ألمانيا وفى دول أوربية غربية أخرى كما استمروا فى مواقعهم فى الشرق الأقصى فى اليابان ، فى خلافا من مناطق وجزر أخرى كذلك استبقت انجلترا جنودا لها فى ألمانيا لمدامة احتلالها . وبذلك لم تتبع أمريكا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سياسة العزلة الدولية التى اتبعتها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ويرجع ذلك حسب وجهة نظر أمريكا الى أن الأمور قد تطورت ابان نهاية الحرب العالمية الثانية وأدت بها الى الإبقاء على قواتها فى مختلف مواقعها بالعالم وذلك للأسباب التالية :

أولا : لأسباب استراتيجية حربية .

ثانيا : لأسباب استراتيجية سياسية .

ثالثا : لأسباب استراتيجية اقتصادية .

وبالنسبة للأسباب الاستراتيجية الحربية فإن آلة الحرب تطورت أثناء الحرب العالمية الثانية بقدر كبير فقد زاد مدى قاذفات القنابل لدرجة انه كان يمكنها عبور الأطلنطى حتى الولايات المتحدة ولكن دون امكانية العودة إلا ان هذا كان يكفى لتهديد أمريكا وبالنسبة للغواصات فقد تطورت وأصبح فى قدرتها أن تعمل بالقرب من شواطئ أمريكا ازاء هدف محدد الأمر الذى كان يصعب تأديته مسبقا كذلك شهدت نهاية الحرب مولد القنبلة الذرية وأن كانت أمريكا وقتئذ هى الوحيدة التى كانت تمتلك سرها إلا أن آخرين

كان يمكن أن يتوصلوا للسر وبالتالي لم يكن من المستبعد تهديد أمريكا أو الضغط عليها بموجبها أيضا شهدت نهاية الحرب مولد الصواريخ الألمانية وهو سلاح كان يمكن تطويره طالما أنه وجد .

وعليه فقد أصبح ممكنا لو استمر تطور آلة الحرب بالمعدل الذي تطورت بموجبه أثناء الحرب من أن يصبح أمن أمريكا نفسها ولاول مرة في تاريخها مهددا ومن هنا فان بقاء قوات أمريكية في أوروبا سيعمل على حماية شرق أمريكا المطل على الأطلنطي وبقاء قوات أمريكية في الشرق الأقصى سيعمل على حماية غرب أمريكا المطل على المحيط الهادى وبذلك تكون القوات الأمريكية وكأنها في مواقع أمامية متقدمة لتعمل على تدمير وإيقاف أى هجوم ضد أمريكا من أى اتجاه أو على الأقل تعطيله وإضعاف شوكلته واندفاعه وبذلك تكون هذه القوات بمثابة عمق أمامى لأمريكا ذاتها الأمر الذى يساعد أمريكا على الحفاظ على أمنها بإجراء معارك تعطيلية ذات أهداف استراتيجية مما يساعدها على حرية المناورة والحشد على أى من الجبهتين مع تطبيق مبدأ الاقتصاد فى القوى واحتفاظها بالمبادرة فى حوزتها .

وبالنسبة للأسباب الاستراتيجية السياسية فان أمريكا كانت تخشى أن تنقلص قدرات إنجلترا وفرنسا لانهما خرجتا من الحرب منهوكتى القوى وخاصة بالنسبة لمستعمراتهما التى كانت أثناء محاربتهما. بجانبهما تطالب بالاستقلال عقب انتهاء القتال وعليه فقد خشت أمريكا أن ينشأ عن رحيل فرنسا وإنجلترا من مستعمراتهن مناطق فراغ لذلك استعادت أمريكا بتواجدها فى مختلف المواقع للعمل على سد هذه الفراغات وملئها حيث أن أمن أمريكا أصبح يتوقف على تواجدها فى الشرق الأقصى بكامل قواها . وبالنسبة لأوروبا كان التواجد العسكرى الأمريكى ضرورى لخلق التوازن بين دول أوروبا الغربية وروسيا سياسيا وعسكريا فى الوقت نفسه . هذا بالإضافة الى مسبب سياسى استراتيجى بالنسبة للولايات المتحدة إزاء روسيا الا وهو سابق اقتناع أمريكا بضرورة مجابهة الشيوعية الدولية وخاصة بعد أن تواجدت كشركة فى احتلال ألمانيا واستحواذها على ميزات تجاه دول أوربية فى وسط أوروبا وهى الدول التى عرفت فيما بعد بالدول الأوربية الشرقية الأمر الذى أصبح من جرائه أن امتلكت روسيا لقدرات فى مساحات هائلة امتدت من وسط أوروبا الى حدود روسيا الشرقية فى سيبيريا المطل على المحيط الهادى فى الشرق الأقصى . وبالنسبة لأمريكا وحساسيتها من الشيوعية الدولية فأمرها يعود منذ نشأة الدولة الروسية الشيوعية ولا يعود لاحتكاكهما ببعض بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بل الأمر يرجع الى عام ١٩١٧ وإذا كان روزفلت يجالس ستالين فى مؤتمرات

اثناء الحرب العالمية الثانية فان روزفلت كان يجتمع مع ستالين لمصلحة امريكا وكان ستالين يعرف ذلك جيدا هو الآخر وكان يجتمع مع روزفلت من أجل صالح الاتحاد السوفيتي . ولهذه الاسباب السياسية العليا قررت امريكا استمرار تواجدها في مختلف مناطق العالم لانه لا قوة سياسية بدون هيمنة وقدرات عسكرية دولية .

وبالنسبة للاسباب الاستراتيجية الاقتصادية فان امريكا وقد دارت عجلة انتاجها بكامل قوتها اثناء الحرب كانت لا تستطيع ان توقفها أو تقلل . منها خوفا من فترة كساد كتلك التي سادت العالم وامريكا بالذات في العشرينات ولذلك كان يجب على امريكا العمل على استمرار الانتاج بها وان كان قطاع كبير منه سيتحول الى الانتاج المدني الا ان العبرة كانت بالمحافظة على العجلة دائرة لذلك كانت امريكا تحتاج الى أسواق جديدة لتصريف انتاجها هذا الامر الذي شجعها على استمرار بقائها في مواقعها خاصة وكانت مقبلة على عدة عمليات استثمارية في هذه المواقع وفي مناطق اخرى لزوم اقتصادها .

ومن محصلة الاسباب المتنوعة ابقّت امريكا قواتها في اماكنها المختلفة في انحاء العالم من أجل المحافظة على أمنها واعلاء قدراتها في السياسة الدولية والحفاظ على عجلة اقتصادها دائرة . الا ان هذا لا يعنى ان استراتيجية امريكا العليا هذه كانت سهلة المنال وفي الحقيقة ان امريكا كانت تدفع غالبا من أجل حفاظها على هذه الاستراتيجيات فاذا كانت لا تبالي وقتئذ بالثمن الذي كانت تدفعه فانها أحست بوطائه بعد مرور فترة من الزمن شعرت بتأثيره على ميزانيتها وعلى قدرة عملتها واضطرت ان تجابه هذه الآثار باجراءات علاجية حاولت بعوجبها اصلاح ما انتابته اللعلل .

يجدر بنا في هذا المجال ان نمر سريعا على التطورات التي حدثت في روسيا منذ الحرب العالمية الاولى لان هذه التطورات لها آثارها على موقفها ابان وبعد الحرب العالمية الثانية . انسحبت روسيا من الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٧ بسبب الوهن الذي انتاب الحكم القيصرى بها رغم أنها كانت حليفة الغرب في حربه ضد المانيا وقتئذ الا ان الثورة الشيوعية استولت على الحكم في ١٩١٧ ونتج عن ذلك في مؤتمر صلح فرساي عام ١٩١٩ ان عوملت روسيا معاملة شديدة القسوة بسبب استيلاء الشيوعيين على الحكم وعليه اقتطعت من روسيا مساحات كبيرة من اراضيها وشكلت منها دولا من أجل حماية أوروبا من آثار الشيوعية فاقطع اقليم بيسارابيا وغسم

لرومانيا واقتطع منها مساحات كبيرة ضمت لبولندا واقتطع منها جزء كبير على ساحل بحر البلطيق وشكل منه دول ليتوانيا ولاتفيا واستونيا كما اقتطعت منها دولة فنلندا التي كان قياصرة روسيا قد ضمها لهم عام ١٨٠٩ وتحملت روسيا قرارات مؤتمر فرساي وكأنها من الدول الاعضاء لها رغم أنها كانت حليفتهن في بداية الحرب العالمية الأولى وزادت المساحات المقتطعة منها عن ما اقتطع من المانيا أضعافا .

وبعدما أعلنت فرنسا وانجلترا الحرب على هتلر في ٣ سبتمبر ١٩٣٩ بدأت روسيا تنتظر الى امر استعادة أراضيها السابقة واعادت ضم أراضي دول ليتوانيا ولاتفيا واستونيا الى أراضي روسيا وحاولت استعادة فنلندا الا ان الأخيرة قاومت وحاربتها روسيا في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٩ واستولت على بعض مقاطعات بها ثم وقعت معاهدة معها في مارس ١٩٤٠ تنازلت فيها فنلندا عن بعض أراضي بها لروسيا واعطتها حق استخدام قاعدة بحرية في هانجو واستطاعت فنلندا ان تنقذ غالبية أراضيها وان تستمر مستقلة . وفي هذا الشأن فان روسيا استعادت بعض أراضيها الفعلية التي كان مؤتمر صلح فرساي قد سلخها منها بسبب كونها شيوعية وجدير بالذكر ان أمريكا لم تعترف بالاتحاد السوفيتي بعد نجاح ثورته عام ١٩١٧ الا في عام ١٩٣٣ مما يدل على حقيقة حساسية أمريكا من النظام الشيوعي خاصة انه يناهض نظامها الرأسمالي .

في مارس ١٩٣٨ احتل هتلر النمسا ثم في مارس ١٩٣٩ احتل هتلر بولندية تشيكوسلوفاكيا وقبل أن يستمر هتلر في غزواته أراد تأمين نفسه من روسيا مؤقتا ف عقد معها معاهدة عدم اعتداء في ٢٣ أغسطس ١٩٣٩ وصحب هذه المعاهدة اتفاقا سريا وقمته المانيا مع روسيا تتعهد فيه المانيا بان تعطى لروسيا جزءا كبيرا من أراضي بولندا بعدما يهاجمها هتلر ويحتلها وفعلا هاجم هتلر بولندا في أول سبتمبر ١٩٣٩ وبعد ثلاثة أسابيع احتلت القوات النازية بولندا وفي هتلر بوعده وسلم روسيا مساحة أراضي تقدر بثلاث مساحة بولندا الا أن كل غالبية هذه الأراضي كانت أراضي روسية أصلا من تلك التي ضمها مؤتمر فرساي الى بولندا بعد ان اقتطعها من روسيا وكان موقف ستالين حرجا حيث اضطر أن يسير هتلر لأنه لولا اتخاذ روسيا لهذا الموقف لشك فيها هتلر وهذا على الأقل كان تقدير ستالين وهو لم يكن يدري بنية هتلر المبيتة الخاصة بهاجمة روسيا في الوقت المناسب وقد هاجم هتلر روسيا فعلا يوم ٢٢ يونيو ١٩٤١ وبعد خمسة أشهر كان هتلر يدق أبواب موسكو بمنصف وفي صيف ١٩٤١ وقعت روسيا معاهدة تحالف مع بريطانيا .

كانت أمريكا مترددة في دخول الحرب حتى هذا التاريخ الا أنه في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تتمنى دخول أمريكا الحرب بجانبها فإنها رحبت بدخول روسيا الحرب - رغم ان الأخيرة دخلتها مرغبة - لان ذلك خفف الضغط على إنجلترا وأراح أعصابها من خطر غزو هتلر للجزيرة البريطانية . وعلى اثر مهاجمة اليابان لأمريكا في بيرل هاربور يوم ٨ ديسمبر ١٩٤١ دخلت أمريكا الحرب العالمية الثانية الأمر الذي أثلج صدر إنجلترا . وبذلك وجدت أمريكا نفسها انها حليفة حرب مع روسيا . هذا وكان جميع حلفاء الغرب يساعدون روسيا بالمعدات العسكرية بعد أن هاجمها هتلر .

وتلا ذلك أن نمكنت روسيا من صد الهجوم النازي وتطهير أراضيها منه ومن ثم بدأت تحرر دول أوروبا الشرقية ومهاجمة حدود ألمانيا من جهة الشرق وفي هذا الوقت نزلت قوات الغزو المتحالفة في نورمندى بفرنسا يوم ٦ يونيو ١٩٤٤ وأطبق الحلفاء الأربعة على ألمانيا النازية من الشرق والغرب الى أن استسلم الاميرال دونتر يوم ٨ مايو ١٩٤٥ .

اول نسمة هواء

جاء في المادة التاسعة من قرارات بوتسدام موافقة الحلفاء على قيام نظم حزبية ديمقراطية في ألمانيا وفي يونيو ١٩٤٥ أعلن الرشال زوكوف، حاكم القطاع الروسي انه يسمح ببدء النشاط الحزبي في القطاع الروسي وتشكل في هذا القطاع حزب الوحدة الاشتراكي واتخذ مذهبه طبقا لمبادئ الاشتراكية الشيوعية وضم هذا الحزب العناصر الشيوعية الألمانية السابقة في هذه المنطقة وتلك الألمانية الشيوعية التي كانت تقيم في روسيا مسبقا وانضم اليه بعض العناصر من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الذي كان له نشاط في ألمانيا وتولى فالتر البريخت وهو شيوعي المذهب عاش فترة في موسكو منصب السكرتير الأول لحزب الوحدة الاشتراكي .

ثم توالى بقية الحلفاء بعد ذلك في السماح بانشاء احزاب كل في قطاعه فصرح الأمريكان في أغسطس ١٩٤٥ بذلك الا انهم حددوا مجال نشاط الاحزاب ليكون على مستوى المناطق وليس على مستوى القطاع الأمريكي وفي سبتمبر ١٩٤٥ صرح الانجليز بانشاء الاحزاب وسمحوا لهم بان يمتد نشاطهم على مستوى القطاع الانجليزي كله ويعتقد ان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني والذي كان على علاقه سياسية وثيقة بحزب العمال الانجليزي الحاكم هو الذي توصل الى التحصل على هذه الموافقة الانجليزية

بان يباشروا النشاط الحزبي على مستوى القطاع الانجليزى كله ، اما فرنسا فانها لم تسمح بالنشاط الحزبي الا في بداية ١٩٤٦ . وقد قامت عدة احزاب سياسية المانية في القطاعات الغربية الثلاثة ووصل عددها الى ثمانية احزاب سياسية كان من ضمنها حزب شيوعى اعفى من نشاطه بعد عدة سنوات . وعليه فقد كان لكل حزب من هذه الاحزاب فرع في كل قطاع من القطاعات الغربية الثلاثة الى ان توحدت القطاعات الثلاثة هذه بعدئذ وشكلت ما سمي بالمانيا الغربية اى المانيا الاتحادية .

وبالنسبة للحزب الاشتراكى الديمقراطى فانه مارس نشاطه بطريقة غير رسمية في قطاعات المانيا جميعها بعد استسلام المانيا الا ان نشاطه تقلس في القطاع الروسى ثم اندثر بعد تكوين حزب الوحدة الاشتراكى به وكانت ممارسة نشاطه بالطريقة الغير رسمية هذه تعنى انه كان بعيد الاتصال باعضائه القدامى ويعمل على تنظيم نفسه ويتدارس الموقف ثم عقب سماح السلطات الغربية الثلاث ببدء النشاط الحزبي كان اول حزب يزاول نشاطه بالقطاعات الثلاثة . ويعود تاريخ الحزب الاشتراكى الديمقراطى الى عام ١٨٦٣ حيث كان يسمى وقتئذ برابطة العمال الالمان ثم انضمت اليه رابطة بيل ليبخينش قرابة عام ١٨٧٥ وكان الحزب يعمل على حماية حقوق العمال ويكافح من اجل الحرية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية الى ان الفى هتلر جميع الاحزاب عام ١٩٣٣ عندما جاء للحكم ولم يسمح الا لحزبه المسمى الحزب القومى الاشتراكى بمزاولة النشاط الحزبي وهذا الاسم الاخير هو الاسم المذهبى لما عرف دارجا باسم الحزب النازى . .

وقد اعتقلت النازية زعماء الحزب الاشتراكى الديمقراطى ومنهم الدكتور كورت شوميكار وتمكن بعض زعماء واعضاء الحزب من اللجوء الى خارج المانيا هربا من حركة الاعتقالات النازية الموجهة ضدهم ومنهم فيلى برانت مستشار المانيا الاتحادية السابق الذى كان مطلوب القبض عليه وقتئذ عام ١٩٣٣ وتمكن من اللجوء للنرويج . وعقب هزيمة النازية افرج عن الدكتور شوميكار ومن ثم تولى زعامة الحزب واتخذ مركزه في القطاع الانجليزى وبدأت الدماء تدب من جديد في اوصال الحزب في القطاعات الثلاثة وكان برنامج الحزب يتركز وقتئذ على الاشتراكية وما يمكنه ان ينقذه من اجل نهضة المانيا من تنفيذ الاصلاح الزراعى والاشراف الصناعى بحيث تمتلك الدولة او تشرف مباشرة على الصناعات الكبرى الرئيسية مع ترك بقية المجالات للشعب ورعاية الطبقة العاملة في مسيرة مرحلة اعادة البناء . وفى عام ١٩٥٩ تعدل برنامج الحزب واصبح لا يدافع عن شئون

طبقة واحدة فقط بل شمل جميع طبقات الشعب وعدل في برامجه الخاصة بالإشراف الصناعي معتمدا على حرية الفكر وحرية العقيدة .

أما الحزب الديمقراطي المسيحي وهو الحزب الذي يرأسه الدكتور كونراد أديناور فإنه لم يكن موجودا قبل هزيمة ألمانيا بل انشئ بعد ذلك . وتعود فكرة انشاء الحزب الديمقراطي المسيحي الى سابق وجود تجمع حزبي ديني يسمى الزنتروم وكان هذا التجمع كاثوليكي المذهب وقد انشئ في بداية القرن التاسع عشر من أجل مقاومة حملات الدولة البروسية وقتئذ ضد المقومات المسيحية الكاثوليكية . خاصة والمسيحية في ألمانيا تتكون من الكاثوليك والبروتستنت . وكان الدكتور أديناور أحد مؤسسي الزنتروم هذا بسبب كون أديناور كاثوليكيا متدينا . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية شعر أديناور هو وبعض أعضاء الزنتروم بالحاجة الى تشكيل حزب ديني كبير يتمكنه مجابهة وإيجاد توازن أمام الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي كان يسود الموقف وقتئذ كما يعمل أيضا على مجابهة افتراض خطر المد الشيوعي في القطاعات الألمانية الثلاثة وانقسم المجتمعون الى فريقين بئدي بتوسيع قاعدة الزنتروم ليقوم بهذا الواجب وفريق آخر يرى الإبقاء على الزنتروم كما هو لانه لا يصلح لهذه المهمة بسبب كونه يعمل فقط في نطاق المذهب الكاثوليكي في حين أن المشروع الجديد يراد له أن يعمل على نطاق الدين المسيحي أي الكاثوليكية والبروتستنتية معا هذا بالإضافة الى أن الزنتروم تنحصر منطقة نشاطه في إقليم ريناني فيستفالي الأمر الذي يستحسن الإبقاء عليه ليستم في رسالته مع العمل على انشاء حزب جديد يعتمد على الدين المسيحي كمقيدة ويطبق الرأسمالية الغربية كأساس لبرنامجها السياسي ورجحت كفة الفريق هذا .

وبدأت الاجتماعات من أجل وضع أسس هذا الحزب الجديد فانعقد أول اجتماع في ديسمبر ١٩٤٥ بمدينة باد جودسبرج حيث وضعت الخطوط العريضة لبرنامج وتكوين الحزب وعقد الاجتماع الثاني على شكل مؤتمر في ٢٢ يناير ١٩٤٦ في مدينة هرفور حيث حضره مندوبون من القطاعات الألمانية الثلاثة التي يحتلها الغرب واختير أديناور رئيسا للمؤتمر بصفته أكبر الأعضاء سنا واتفق على تسمية الحزب باسم الاتحاد الديمقراطي المسيحي وسمى فرع الحزب في منطقة بافاريا باسم الاتحاد الاشتراكي المسيحي هذا وعرف هذا التشكيل السياسي باسم الحزب الديمقراطي المسيحي . وبالإضافة الى لجوئه للدين كوسيلة روحية يمكن أن يتجمع حولها ملايين الأفراد الذين كادت آلام الحرب تجعلهم يكفرون بالواقع الذي يعيشون فيه وكانت هذه الفكرة صائبة في مفاهاها فقد كان من ضمن

برئامج الحزب ضمان الملكية الفردية في نطاق تطبيق الرأسمالية الغربية مع عدم اللجوء الى التأمين الا في حالات الضرورة القصوى حتى لا يعلو شأن الدولة على الفرد بالنسبة لطبيعة الالماني وكان ايديناور يبرر هذا الوضع ويقول : انه بالنسبة لالمانيا يجب أن تكون القدرات الاقتصادية في يد الشعب حتى لا تقوى شيعة الدولة وهي التي تمتلك اصلا السلطات التنفيذية والتشريعية فانها اذا ما امتلكت ايضا قدرات اقتصادية فانه يخشى على المانيا من العودة الى صورة من صور حكم النازية حيث كانت الدولة المسيطرة على كل المقادير هي الأقوى من الشعب الامر الذي يخشى عليه من مثل قدرات هذه الدولة القوية من جديد .

ايضا كان من مبادئ الحزب هذا ضمان الحرية السياسية والمساواة في الحقوق وضمان عدالة القضاء واستقلاله مع التركيز على الاهمية الاساسية للأسرة بالنسبة لكيان الشعب الالماني وادخال التعليم الديني بالمدراس من جديد بعد أن كان قد اوقف . وكان مثل هذا البرنامج في مثل ظروف المانيا وقتئذ يضمن للحزب الجديد تأييدا من شتى الطبقات دون طبقة واحدة لان الدين كان يعتنقه الجميع ولما كان من الأمور المعروفة أن المرء يلجأ للدين وقت الشدة فقد نجح هذا الحزب في اجتذاب العديد من المؤيدين سواء اكان من اصحاب العمل ام من الطبقة العاملة وكذا من الطبقة الوسطى ومن المهاجرين .

وعن الحزب الديمقراطي الحر انشئ هذا الحزب بعد الحرب وتبعت اهدافه عن الحرية العصرية التي تشمل حرية الفرد وحرية الاقتصاد التقدمي ومن مبادئ الحزب عدم اللجوء للتأمين والتقليل من اشراف الدولة على آلة الانتاج وكان رئيسه تيودور هيس أول رئيس لجمهورية المانيا الاتحادية عام ١٩٤٩ . وعدا ذلك فهناك عدد من الأحزاب الا انها احزاب صغيرة ليس لها تأثير على مجريات الأمور السياسية منها الحزب الالماني وهو حزب ذو مبادئ يمينية محافظ موطن نشاطه منطقة هانوفر والحزب الالماني الوطني وتشكل عام ١٩٤٦ وهو حزب يميني صغير يميل الى الحياد في الأمور الخارجية وحزب بايرن وهو قائم في منطقة بافاريا ينادى بالمبادئ الاتحادية وحزب الزانتروم الذي تحدثنا عنه عاليه وهو حزب ديني يميني محافظ .

بدأت هذه الأحزاب تنشر برامجها في القطاعات الثلاثة وكانت هذه البادرة هي أول كلمة يوجهها الالماني الى الالماني - بصرف النظر عن فحواها - بعد أن كان الصمت سيدهم وقد ساعدت هذه الحركة الى تنبيه ذهن العديد من حالة الجمود والشلل التي كانت قد انتابتهم . وهم الذين كان

غالبيتهم ما زالوا يعيشون في اكواخ شيدت على عجل وفي معسكرات جماعية. عدا من كانوا لم يجدوا بعد مكانا مستقوا يضمهم خاصة وكان هناك ما يقرب من ١٠ مليون لاجيء كانوا قد وصلوا الى القطاعات الغربية الثلاثة وهي مدمرة وبها ٣٥ مليونا المانيا فقد نصفهم منازلهم . وتمشيا مع الطبيعة البشرية فقد استمع البعض الى برامج الاحزاب ورموها جانبا فقد كان الجوع يقرصهم وكانت حاجتهم الى طعام اضافي أكثر منه عن حاجتهم الى كلمات واماني واستمع البعض الآخر وشعروا أن هناك أملا وان كل شيء لم يضع وانه لا مجال لليأس فاذا كانت الدار قد ضاعت فهم قد بقوا وهم يمكنهم ان يبنوا دارا أخرى واذا كان الابن قد قتل فالله قد عوضهم بابنه أو بأخيه الأصغر .

ومن فئات متشائمة وفئات متفائلة وأخرى مؤمنة كان التفاعل قد بدأ يسرى بين هذه الكتل الادمية التي اذبلتها الحرب وبدأ البعض يتحدث الى البعض الآخر هذا يلفظ برامج الاحزاب وذلك يؤيدها والآخر يعارضها . ان مجرد بداية الحديث لى دلالة على ان المريض بدأ يصحو من اغماؤه وبداية حديثه هذا هي علامة بدء الشفاء . ولم يكن من المهم ان يتحدث الالمان عن الاحزاب بل كان المهم ان يبدؤوا في التحدث مع بعضهم البعض وفي أى موضوع ما يمس كيانهم ومستقبلهم لأن الحديث الواعي هو المرحلة الأولى من الشفاء وهو يختلف عن الهذيان لان الأخير علامة من علامات استمرار العلة والهذيان والصمت متشابهان .

لقد كان من المهم ان يتحدث الملايين لأن هؤلاء هم الذين يمكن اذا انقشع صحتهم وشرودهم أن يعاودوا بناء بلدهم من جديد اما وأن يتحدث زعماء الاحزاب وحدهم فهذا لا يمكن له أن يفيد في عملية إعادة البناء اذا كان الصمت ما زال يخيم على هؤلاء الملايين .

لم تتم هذه العملية في يوم وليلة بل استمرت مدة غير قصيرة والمذهل ان الجميع في هذه المدة كانوا يعملون - فمنهم من كان بدأ يعمل بالمصانع ليعيد تشييلها والغالبية عملت في ازالة جبال الانتقاض الهائلة التي تراكمت من اثر الغارات - لقد عملوا منذ اللحظة الأولى عموا والجوع يشدهم إلا أنهم كانوا يعملون وهم صامتون يعملون آليا من جراء اصالتهم ولما بدؤوا يتحدثون بدؤوا في العمل بكامل حسهم وبدأ معلمهم الخلاق .

بعد الهزيمة بفترة قصيرة أو بالأصح بعد أن بدأت سخونة الانتصار تهدأ قليلا لاحظ الحلفاء ضخامة الدمار الذي كان يغطي القطاعات الثلاثة وجسامة البؤس الذي حل بملايين الالمان وشعروا أنه من الصعب عليهم

أن يدبروا بمفردهم كل شئون المانياً كما كانوا يتصورون وقت أن كانوا يخططون لذلك قبل يوم النصر فقد وجد قواد القطاعات الثلاثة أن مسئولية عملهم ثميلة وأن الموضوع ليس هو مجرد اصدار أوامر فقط بل أنه كان أكثر تشعباً حيث كانت المسألة عبارة عن سلسلة من عمليات الإنقاذ ومحاولات سد للشغرات التي كانت تفاجئهم لذلك قرروا إشراك الألمان في المسئولية معهم بقدر محدود وتحت إشرافهم خشية أن تتعاطم المشاكل فيصعب عليهم بعدئذ علاجها . وعليه ففي أوائل ١٩٤٦ قرر الحلفاء الثلاثة إنشاء مجالس استشارية على مستوى القطاع في كل من القطاعات الثلاثة وسميت بمجالس القطاعات لتعمل في تقديم العون للحكومات العسكرية الثلاث وذلك لمحاولة دفع الأمور دفعات أقوى حتى لا تفرق السفينة الألمانية لأنها إذا غرقت فانها كانت ستأخذ معها إلى القاع بعضاً من ركبائها الأجانب وهو الأمر الذي كان يعرفه المحتلون جيداً .

ولما كانت الأحزاب قد تشكلت منذ أشهر قليلة في كل من القطاعات الثلاثة فقد ساعد ذلك في تكوين هذه المجالس الاستشارية التي شكلت من ٣٢ عضواً لكل مجلس بكل قطاع على الوجه التالي : ٨ أعضاء يمثلون الأحزاب السياسية و ٦ أعضاء يمثلون الإدارة الألمانية وعضوان يمثلان النقابات . بالإضافة إلى أعضاء من المناطق المختلفة بكل قطاع وكان عملهم ينحصر في أمور اللاجئين والعمل والصحة والإيواء والتموين وبقية أمور الخدمات . إلا أن آراء هذه المجالس كانت استشارية فقط ولم يكن لها أي قدر من الإلزام حتى أن اعداد جدول الأعمال كان يتم بمعرفة سلطات الاحتلال حتى لا تسمح للمجتمعين من الألمان إدراج موضوع ما لا تريد سلطات الاحتلال مناقشته . وكان الخبراء يقدمون المشاكل والأوضاع في كل أنحاء القطاع وكان المجلس يدرسها ويبدى رأيه فيها ويقترح الحلول المناسبة التي كانت في غالبية الأحوال تصطبغ بموافق الامكانيات المتيسرة ورغم أن المجالس الاستشارية هذه كانت غير ايجابية عملياً إلا أنها كانت بداية رمزية لتجمع الماني على مستوى المقاطعة يتعرف على أحوال المقاطعة ويتعرف أحياناً على الأوضاع في القطاعات الأخرى الأمر الذي كان يفيد الأحزاب الألمانية في عملها ولم تكن هذه المجالس بمثابة ندوات تدريبية كان الحلفاء يعقدونها لتدريب الألمان على العمل بل كانت عون طلب الحلفاء من القيادات الألمانية التي كانت قد تشكلت أن تعاونها بموجبها لأن الحالة في الأراضي الألمانية كانت مفاجئة ووجد الحلفاء أنه لا مناص من الاستعانة بمعاونة هؤلاء الألمان .

وسنحاول أن نتعرف من مذكرات الدكتور كونراد ايديناور عن طبيعة

العمل في المجلس الاستشاري الذي شكل في القطاع الانجليزي والذي كان يعتقد في مدينه هامبورج بذلك ستعرف على نتيجة اول لقاء بين زعيمى الحزب الاشتراكي الديمقراطى الدكتور شوميكار وبين الدكتور ايديناور رئيس الحزب الديمقراطى المسيحى خاصة وان الاحداث السياسية في المانيا ولسنوات قادمة ستدور بينهما وقد قال ايديناور في هذا الشأن : « انعقدت جلسة الافتتاح للمجلس الاستشارى يوم ٦ مارس ١٩٤٦ في مبنى القيادة الالمانية القديمة بمدينة هامبورج وتحت ضربات الطبول ونفخ النغير دخل مارشال الجو البريطانى السير شولتو ودوجلاس القائد العام والحاكم العسكرية البريطانى المبنى وقدمه رئيس مجلس مقاطعة رينانى لاعضاء المجلس الاستشارى . وكان الدكتور شوميكار هو الشخص الاول الذى قدم للقائد البريطانى وكانت له علاقة وثيقة خاصة مع حزب العمال البريطانى الحاكم واستمرت رسميات لقائهما بعض الوقت وكانت حارة اما عن تقديم شخصى له فقد تم بسرعة وانخفضت خلاله درجة حرارة اللقاء وسالتى القائد البريطانى عن الماضى السياسى خاصتى فقلت له « اننى عينت عام ١٩١٧ عمدة لمدينة كولون وفي عام ١٩٣٣ اغفانى الحزب النازى من هذه الوظيفة لعدم اطمئنانه الى شخصى من الناحية السياسية وفي شهر مارس ١٩٤٥ اعادنى الامريكان الى وظيفتى الاصلية كعمدة لمدينة كولون وفي اكتوبر من نفس العام فصلنى الانجليز بسبب عدم مقدرتى ولهذا فاننى اليوم عضو في المجلس الاستشارى وتوكلنى القائد الانجليزى وهو يتفحصنى بنظرة متكررة وذهب بعيدا عنى دون ان يفوه بكلمة » .

وبعد جلسة الافتتاح نشط هذبخ ويليام كوبف وهو احد أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطى ورتب لقاء بين ايديناور وبين الدكتور شوميكار ويقول ايديناور عن لقائه الاول مع شوميكار :

« اجتمعنا سويا في نفس المساء وتحدثنا عن موضوع التموين وكان رأى شوميكار يطابق رأى الحزب الديمقراطى المسيحى الخاص بأن انتصار الحلفاء يجعلهم مسئولين عن امدادات الشعب طبقا لاتفاقيات لاهى الموقعة عام ١٩٠٧ . واننا يجب ان نطالب من الحلفاء القيام بالتزاماتهم في هذا الشأن . ثم تحدثنا عن عملية فك المصانع وان ذلك يؤدى الى تأخير في اعادة بنائنا الاقتصادى ووافقنى شوميكار على هذا الرأى وأضاف اننا يجب ان نبلغ الحلفاء بذلك وان هذا الأمر سيجبرنا على أن نتأخر في تسديد التموينات التى طلبوها . . . وافدته ان حزبنا وافق على نفس هذه النقاط وكان الموقف يشير اننا نسير في اتجاه واحد وانه بإمكاننا أن نقوم الحزب الديمقراطى

المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي بعمل مشترك .. إلا أنه صرح عن اشتراط وجدته لا يمكن أن نوافق عليه فقد افادني أن النقاش أبرز أن هناك نقطة مشتركة للحزبين ازاء الحلفاء إلا أنني يجب أن أقر أن حزينا ما زال حزبا قويا وهو الحزب الذي اتزاسه وطلب مني أن يعترف الحزب الديمقراطي المسيحي بحق توجيه الحزب الاشتراكي الديمقراطي له خاصة وأن حزبه أكبر الأحزاب وأنه سيستمر الحزب الأكبر فافدته فوراً أنني لا أوافق على هذا الرأي وأنه من الأجدي أن نترك الموضوع لتقول فيه الانتخابات عندما تتم كلمتها وانفصلنا على هذا النحو » .

وهذا يوضح لنا انه تعذر اجراء تعاون بين الحزبين ونتج عن هذا اللقاء ان استمر التباعد بين الحزبين لسنوات عدة هذا رغم المحاولات التي تمت خلال هذه المدة لايجاد ارضية مشتركة بين الحزبين إلا أن هذه المساعي فشلت ويسترسل ايديناور قائلا :

« كان المجلس الاستشاري يجتمع مرة كل شهر في هامبورج وكانت دورته تستمر من يومين الى ثلاثة ايام وبالنسبة لجدول الاعمال فقد كان يعد بمعرفة مكتب اتصال بريطاني ومعاونة سكرتير الماني إلا أنه في الواقع فان غالبية المواضيع التي كانت تدرج كانت تلك التي يريد الانجليز ادراجها خاصة وأن المجلس لم تكن له سلطة تعديل الجدول المعروض وكان هذا أمراً قاسياً .. ومثلاً عندما خفضت سلطات الاحتلال كمية الشحوم للفرد الى ٦ جرامات يومياً فان شكوانا رفضت بموجب منطق عجيب من السير سيسل فيبر الذي كان يدير شئون الامدادات في الحكومة العسكرية الانجليزية اذ انه حاول أن يؤكد لنا أن الشحومات لا أهمية لها إلا لجعل المواد الغذائية أسهل هضمًا والد طعمًا وأنه لا قيمة تذكر لفوائد الشحومات غذائياً وحسب رايه أنه لا ضرورة قصوى للشحومات إلا اذا تعدت الوحدات الحرارية في بقية المواد الغذائية عن نسبة ٣٥٠٠ وحدة حرارية .

كنت اذهب بانتظام الى جلسات المجلس رغم الصعاب التي كنت اجابها عند السفر الى هامبورج أن الحاكم العسكري كان قد خصص لي ولهائز بوكسر - وهو رئيس نقابة - استخدام عربة وكية وقود محددة لتوجه سويًا لهذه الاجتماعات ورغم أنني كنت أحاول الوصول قبل موعد الاجتماع بيوم وهو كان يحاول البقاء يوماً أو يومين بعد انتهائها فأتنا رغم هذه الصعاب كنا نحاول أن نحلها وديا . ان ابواعنا في مدينة مدمرة بدرجة كبيرة مثل مدينة هامبورج كان يسبب لنا مشاكل أيضاً . فانا كنت أنزل في غالب الأحيان في بنسيون اسمه بريم كان صاحبه يحاول قدر امكانه أن

يحسن استقبال أعضاء المجلس .- اننى احتفظ بذكريات مؤلة ازاء أشهر الشتاء التى كنت اثناءها ارتجف من البرد . وهذا مثل غالبية الامان فى ذلك الوقت .- فكنت انام واتام بكامل غلابسى مرتديا بدلتى والبالطو وذلك فى غرفة بدون نار لتدفئتها .- اما سائقى الذى كان يصعب علينا أن نجد له غرفة فقد كان يمضى ليلته فى باتيو بحمام المستشفى وكان لا يشتكى لانه على الاقل كان يشعر بالدفء .

اعتقد اننا يجب أن نحفظ في ذهننا دائما بأوقات البؤس هذه التي لا نستطيع الآن أن نقل بعضاً من صورها وانني اعتقد ان هذه الاوقات التي استرجعها في ذهني الآن قد نسيها الكثيرون من الالمان ... كانت هناك لجنة تعد لنا الموقف في جميع نواحيه اولا بأول بالنسبة للمواضيع الهامة وان اعمالنا في المجلس كانت تشير فعلا للحاضرين بالجهد الذي كان على الحكومة العسكرية أن تنجزه ... ورغم ان طريقتها في التنفيذ كانت أحيانا سيئة وكنا نجهل اسباب ذلك فإنه كانت تمر على المجلس عدة قرارات لم تكن قد ناقشناها سابقا وبالتالي لم تكن قد أتتحت لنا الفرصة لاقتراح أي نوع من التعديلات اراءها .. فمثلا بالنسبة لموضوع وسائل ازالة النازية فان المجلس لم يعط رايه بالنسبة لمبدأ رد اعتبار فئة الشباب ولا بالنسبة لتشكيل اللجنة المختصة بازالة آثار النازية وهنا ايضا فقد اتخذ الحلفاء قراراتهم اراءها ووافقنا عليها كما عرضت علينا .

أيضا كانت هناك مسائل في غاية الأهمية كانت تحجب عن المجلس ...
 أن محاولة مناقشة موضوع فك مصانعنا كان من المواضيع المحرم علينا
 التحدث فيها - رغم أن هذا الموضوع كان أهم موضوع في صلب حياتنا
 الاقتصادية - وبسبب فك المصانع كانت البطالة تزداد وكان الشلل يمتد
 نطاقه وإذا حسبنا خطة فك ونقل المصانع التي وضعت في مؤتمر بوتسدام
 فإنه كان من المنظور أن تفك مصانع كبرى للصلب في مقاطعة رينلاني -
 ويستفالي وفي مناطق أخرى وإن من نتائج هذه العمل اهدار مستقبل الشعب
 الألماني لعشرات السنين وأن ذلك كان لا يعني فقط أننا لن نستطيع قبل مضي
 مدة طويلة من البدء في التصدير ولكنه كان يعني أنه لن يكون في متناول
 أيدينا كمية من الصلب تساعد على إعادة بناء بلدنا .

لقد ابلغتنا سلطات الاحتلال البريطانية أن المناقشة ممنوعة في موضوع فك ونقل المصانع لأن هذا الموضوع مرتبط بموضوع التعويضات وأن موضوع التعويضات من اختصاص مجلس رقابة الحلفاء. ويجب أن يناقش على أساس رباعي أى بمعنى آخر يتواجد الاتحاد السوفيتي مع الحلفاء

الثلاثة ، ولما قدرت أن هذا الأمر غير مقبول بالمرّة لذا سافرت الى برلين في شهر أيلول ١٩٤٦ وطالبت مقابلة الحاكم العام المساعد الإنجليزي الجنرال روبرتسون وأبلغته أن المجلس الاستشاري هذا سوف ينحط في نظر الشعب الألماني إذا علم أنه ليس له حق في مراجعة ومناقشة أهم موضوع من جميع المواضيع الاقتصادية الا وهو موضوع فك ونقل المصانع ولقد عرفت يومها حقيقة الجنرال روبرتسون وقدرت ذكاه وذهنه الحاضر . . لقد وعدني بمعاودة دراسة الموضوع وبالفعل فان قرارهم السابق تم تعديله وسمح لنا بمناقشة الحالات الخاصة منه اي تلك التي كانت تثير مشاكل حادة .

وحسب رأيي فان المجلس الاستشاري هذا لم يكن أداة قوية يمكننا بموجبه تحقيق مطالبنا الا أنه كان يمدنا بإمكانات التطلع يوما ما الى تجمع اوسع وببذل تأثير أكثر تميزا على مجريات الأحداث . ان وجود مثل هذا المجلس كان له ميزة أخرى الا وهي أنه كان يشكل عاملا يجعلنا على صلة بقوات الاحتلال وكانت مناقشاتنا من خلاله تساعدنا على محاولة التوصل الى تفاهم معها . وكنت أمل أن يتحسن بموجبه الجو النفساني المحيط بنا تدريجيا لأنه كان من ضمن أهدافي منذ اليوم الأول أن أحاول اقناع المحتل بأننا لسنا على هذه الدرجة من السوء وأنه يمكنه الاطمئنان إلينا لأن الصورة التي كانت في ذهنه عنا في السنوات الأولى عقب نهاية الحرب كانت تخالف ذلك .

وكنت أقدر أن أهم واجب بالنسبة لنا هو إعادة الثقة في الشعب الألماني . . . وإذا أراد المرء أن يعرف لماذا لم يستطع البريطانيون السيطرة على الموقف في قطاعهم فانه يجب أن يعلموا بالحالة التي كانت سائدة في هذا القطاع . أن الامداد كان يواجه كارثة وقد زادت حدته في الأشهر الأولى من مزاوله مجلسنا الاستشاري لأعماله فاننا كنا نحتاج كل ٤ أسابيع الى ١٨.٠٠٠ طن من الحبوب لاحتياجات الأهالي الضرورية الا أنه في نهاية شهر مايو ١٩٤٦ لم يكن هناك أي احتياطي من الحبوب يمكنه أن يسد مطالب شهر يونيو . كما أن امكانيات الاستيراد للقمع حتى يظهر المحصول الجديد كانت غير قائمة ولذلك كانت معظم الحلول المقترحة كلها تتم بالخطورة . . علما بأن الحلول التبادلية كانت أبطأ في آثارها . . ان ذبح المزيد من رؤوس المواشي كما كان يقترح البعض كان من آثاره تقليل كمية اللبن وزيادة خطر أزمة المواد الدسمة من شحومات وهي أزمة كانت من الأصل حادة .

كما أن محاولة تحسين وضع التموين بتوزيع اسماك طازجة دون استيرادها من الخارج وجدت طريقها للفشل لأنه لم يكن في متناول أيدينا

أي من مراكب الصيد خاصتنا هذا بالإضافة الى أننا كنا نجرى الى مخاطرة فقدان مراكب الصيد هذه التي تحولت أثناء الحرب لتستخدم كمراكب كاسحة للألغام وبذلك كنا نتعرض الآن بفقدانها غرقاً أو بأن تصادر بمعرفة الحلفاء وفي هذا المجال نجح المجلس الاستشاري في امكانية التحصل على بعض من هذه القطع البحرية وبموجب ذلك سلمنا الحلفاء بعض من مراكب صيدنا هذه . وكنت قد طالبت في هذه الفترة أن يعاد تسليمنا مراكبنا لصيد الحيتان التي كانت ستصادر وتوزع على إنجلترا والنرويج وذلك لنستخدمها لفترة سنة أو سنتين لتحسين موقفنا من الشحومات على أن يؤجل تسليمها للدولتين المذكورتين طوال هذه الفترة . . . »

الفصل الثاني : مولد ألمانيا الاتحادية

بداية الخلافات بين الحلفاء

كانت أحداث الحرب قد جعلت من الحلفاء وحدة تقايل من أجل ذاتها ومن أجل هدف واحد مشترك ألا وهو التخلص من نازية ألمانيا وفاشية إيطاليا وعسكرية اليابان وهذا رغم تنوع التركيب الاجتماعي للدول الحليفة ورغم أن مطالب الأمن الدائم لكل منهم كانت تختلف في كل دولة عن الأخرى ولهذه الأسباب حدث بينهم خلافات أثناء العمليات الحربية لأنها كانت في التفاصيل أكثر منها في الأهداف الجوهرية وقد كانت هذه الخلافات تدبب والصعاب تهون خاصة في الجبهة الأوروبية لأنها كانت أخطر الجبهات على الإطلاق لذلك تمكنوا من الاتفاق حول بعض من هذه الخلافات أو التنازل عن جزء منها أو الالتفاف حول الأخرى من أجل استمرار تنفيذهم لهدفهم الأول ألا وهو تدمير النازية . وشملتهم ثقة ظاهرة جعلت روزفيلت يكشف قدرات أمريكا الحربية ويحدد لحلفائه أعداد الأسلحة والمعدات التي يمكنه أن يسلمها لهذا أو لذلك كذلك فتح ستالين أمام روزفيلت وتشرشل نواته الصغيرة المدون بها أعداد الدبابات والمدافع والطائرات التي كانت مصانعه في الأورال سوف تقدمها للقوات الروسية وتواريخ تسليم كل دفعة منها .

أما بعد أن تم لهم الإجهاز على النازية والفاشية ومن ثم العسكرية

اليابانية بدأ الحذر يأخذ طريقه اليهم وبدأت الخلافات المذهبية وتلك الخاصة بالامن الذاتي تظهر على سطح الأحداث لما بعد الحرب وتقل برأسها بل وتهددهم فيما بينهم لدرجة أن بدءوا يتخذون اوضاعا عسكرية وقائية ضد البعض وهم الذين كانوا يقاتلون في الامس سويا والذين شرب قادتهم مساء ٥ يونيو ١٩٤٥ نخب انتصار الحلفاء على النازية عشية اصدار ايزنهاور وزوكوف ومونتجومري ودي تاسيني اعلانات استسلام المانيا .

وفي الحفل الكبير الذي اقيم في اليوم التالي قال المارشال زوكوف مخاطبا الجنرال ايزنهاور « هذا هو الرجل الذي له قلب الجندي وذكاء الدبلوماسي » . . ورد عليه ايزنهاور وكانت روسيا قد قلدهم وسام النصر السوفيتي وهو من ارفع الأوسمة وقال مخاطبا زوكوف « لا يوجد رجل تدین له الولايات المتحدة أكثر من المارشال زوكوف . . واعتقد انه سيكون هناك في يوم قريب بالاتحاد السوفيتي وسام يسمى وسام زوكوف يمنح بكل تقدير لمن تتوسم فيه روح الجندي الشجاعة وبعد النظر والهمة في اتخاذ القرارات . . » الا أن هذه الكلمات لم تستمر آثارها بين الحلفاء أكثر من مدة تأثير الخمر في نفس شاربيها . وانفض الحفل وأشرق يوم جديد ملبد بالغيوم تلته أيام ممطرة وأخرى رعدية لم تتسبب فقط في الفرقة في الهواء بل أشعلت النار في بعض الاماكن المتفرقة .

ان اختلاف متطلبات الامن الذاتي لكل من الحلفاء نتج عنه أن اختلف كل حليف عن الآخر بالنسبة لما يجب أن تكون عليه المانيا بعد هزيمتها . ففرنسا التي كانت تلاصق المانيا على طول حدودها الشرقية فانها أرادت بعد نهاية الحرب بإجراءات تخالف في جوهرها ما كانت قد ارتضته امرينا وأنجلترا المانيا فكانت فرنسا تريد تفتيت المانيا الى شظايا حتى لا تقوم لها قائمة بعد ذلك وهذا من أجل العمل على تأمين أمنها للمستقبل البعيد . اما روسيا التي دمرت الفزوة الألمانية مساحات شاسعة من أراضيها بالإضافة الى قرابة ١٥ مليوناً روسيا بين قتيل وجريح فانها أرادت هي الأخرى تأمين نفسها ومستقبل أمنها وذلك باستمرار الاجهاز على المانيا وبتفتيت المانيا حتى لا تقوم لها قائمة قوية مطلقا . هذا في الوقت الذي كانت متطلبات الامن الأمريكي تعتمد على الردع النووي وعلى الامن الأوربي الغربي وكان من أهدافها الأبقاء على القطاعات الألمانية الغربية كركيزة للغرب وكانت انجلترا تؤيدها .

الا أن هناك عاملا جديدا تواجد داخل حلبة السياسة الروسية ولم يتحقق منه الغرب جيدا أو قصدوا تجاهله كما لم تتبرع روسيا بالكشف عنه

وظلت لسنوات تحبسه في داخليتها دون ان تنطق بكلمة ازاءه . وهذا العامل يتمثل في الآثار المترتبة على امتلاك أمريكا وبمفردها دون سواها لسر التفجير الذري وهذا منذ يوليو ١٩٤٥ وهو السلاح الرهيب الذي لم تكن روسيا تعرف سره بعد ، الا ان روسيا كانت ليس فقط تجهل هذا السر بل كانت ايضا تجهل التاريخ الافتراضي الذي يمكن ان تعرف في حدوده على سر التفجير الذري الأمر الذي يجعلني اعتقد عن يقين ان روسيا تمسكت بأوصاف وتصرفت عن عناد وحذر منذ مؤتمر بوتسدام وطوال مدة طويلة نسبيا لاحقة . وان كانت روسيا قد اكتشفت سر التفجير النووي في يناير ١٩٤٩ فان الأمر تطلب منها عدة سنوات بعد ذلك لتصنع عدة قنابل تستطيع بموجبها مجابهة مواقف التحدي التي شعرت بها من جراء التهديدات الجماعية لدول الغرب الثلاث والتي كانت أمريكا تصرح بها ايضا وأنه وان لم تكن أمريكا تهدد ذريا الا أنه كان مفهوما ضمنا أنها يمكنها ان تردع ذريا وعليه فقد اخفت روسيا في داخلها ما كان يخالجها من قلق في هذا الخصوص الى ان ارتاحت نفسيا يوم ان فجر ث أول قنبلة ذرية الا انها كانت قبل نجاحها في معرفة سر التفجير الذري كانت قد اتخذت من الإجراءات العسكرية والسياسية ما أملت عليه الضرورة من أجل الحفاظ على أمنها ازاء افتراض استخدام مثل هذا السلاح ضدها .

ومن الإجراءات الروسية الدفاعية هذه التي اتخذتها دفاعا عن أمنها في الفترة التي لم تكن تمتلك فيها أسلحة ذرية والفترة اللاحقة لتفجيرها أول قنبلة ذرية الى حين اللحاق بقوة بترسانة أمريكا الذرية فان روسيا وبالذات في الأيام التالية لانتهااء الحرب العالمية الثانية عملت على استمرار احتوائها للدول الأوروبية الشرقية التي حررتها وعمدت الى تواجد عدد كبير من القوات الروسية بها وهذا ليس أصلا بهدف استمرار الدفاع عن هذه الأراضي حيث كانت القوات الروسية المتواجدة في الدول الشرقية الأوروبية تزيد بكثير عن الاعداد المفروض ان تكون عليها القوات الروسية من أجل الدفاع عن هذه الدول الأوروبية الشرقية. الأمر الذي اقلق الغرب وأعلن الغرب ان روسيا تهددهم بهذه القوات العسكرية أي تهدد أوروبا الغربية حيث وصلت أعداد القوات الروسية بدول أوروبا الشرقية الى ما يزيد عن ٧٠ فرقة عسكرية روسية كاملة منها الفرق المدرعة وفرق المشاة الميكانيكية وفرق المشاة المحمولة بالوادي عدا أعداد هائلة من المدفعية وقوات جوية روسية كبيرة . . .

ان حقيقة ابقاء روسيا بعد انتهاء الحرب على هذه القوات في دول أوروبا

الشرقية كان يهدف حماية تلك القوات ووضعها في مكان آمن حيث أن أمريكا إذا أرادت أن تضرب روسيا ذريا فإنها ستتردد في قذف دول أوروبا الشرقية ذريا من أجل أصابة وتدمير القوات الروسية بها لأنها ستصيب بالتأكيد مئات الآلاف من البولنديين والتشيكيين والبلغاريين في نفس وقت اصابتها للقوات الروسية المنتشرة في هذه الدول لأن أمريكا كانت تشتكى علنا من تعسف الحكم السوفيتي في هذه البلاد الأمر الذي يمنحها من ضرب هذه البلاد ذريا بسهولة ونتيجة تقديرية لذلك سوف تكون القوات الروسية في هذه البلاد في مأمن عن القوات الروسية التي تمسك داخل نطاق أراضي روسيا ذاتها لو ضربت هذه القوات ذريا . وعليه كانت روسيا تريد التصاقها ومحتمي في دول أوروبا الشرقية حتى تهدد الغرب بأنه يمكنها أن تزحف عليه في ساعات محدودة وبقوات لا يستطيع أن يوقفها إذا فكر الغرب في مهاجمة روسيا ذريا . وتصرف روسيا هذا أملتة عليها المقتضيات الاستراتيجية هذه ألا وهي تلك الخاصة بكيفية التصرف للوقاية الدائمة من الردع الأمريكي الذي في الوقت الذي لم تكن روسيا تمتلك فيه أية أسلحة ذرية ولذلك اندفعت روسيا تنفذ مثل هذه الخطوة - بصرف النظر عن هدفها في توسيع ونشر مذهبها في الدول الشرقية لتجعلها تدور في فلكها - خاصة وأنه لا أمان لقوة عسكرية ما إذا لم تكن في قواعد سليمة تضمن لها الهدوء والأمن الداخلي .

وأنا لا ادافع عن الاتحاد السوفيتي إنما التفسير الاستراتيجي لاهداث التطور السياسي والعسكري مما يطلب مني عسكريا أن اذكر كل هذه الأسباب لأن روسيا لم تكن لتقف مكتوفة الأيدي تنتظر الفرج وهي معرضة خاصة وأن دراسة الاحداث التي مرت بها روسيا بعد اعلان الحرب العالمية الثانية تجبرها على الحذر فقد مرت بموقف مع هتلر عندما وقع معها معاهدة عدم الاعتداء ، عرض تقديم قطعة من أرض بولندا التي هي في غالبيةها أراضي روسية كمبربون على موقفه ثم هاجم روسيا بعد أشهر معدودة أيضا لم تنس روسيا ما تم اتخاذه تجاهها عام ١٩١٩ في مؤتمر الصلح بفرساي عندما سلخ منها مساحات شاسعة جدا بسبب كون الثورة الشيوعية قد نجحت في روسيا عام ١٩١٧ وكانت روسيا تشعر أنها خليفة حرب مع دول الغرب عام ١٩٤١ أي خليفة مصلحة مشتركة وليست خليفة مذهبية .

وفي الجانب الآخر فأنني اعتقد أن الغرب لم يقدر رد فعل قنبلتي هروشيما ونجازاكي الذريتين على الاتحاد السوفيتي تمام التقدير لأنني اعتقد أن الغرب كان يجب عليه أن يتصرف تصرفا ما من أجل ازالة الرهبة الروسية المتوقعة هذه خاصة عندما أبلغ ترومان ستالين بنجاح أمريكا في تفجير سلاح رهيب يسمى السلاح الذري وذلك أثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام

وكان قبل ابلاغ روسيا بذلك وقبل استعمال القنبلة الذرية كان يجب دراسة ما سيكون الموقف تجاه روسيا وربما كان من الاجدى ابلاغ روسيا بأسرار الذرة أو ببعضها حتى يمكن العمل على تهدئة روعها أو بالاعلان عن تحريم انتاج الأسلحة الذرية بعد قبليتي هيروشيميا ونجازاكي أو بتحديد المخزون منها بعدد رمزي من القنابل الذرية تحتفظ بهم أمريكا دون استزادتهم وذلك مع الاستمرار في التجارب من اجل الاستخدامات السلمية للذرة مع اشراك روسيا في هذه التجارب لأن من يقول ان روسيا كانت سوف لا تخشى تواجد اسلحة ذرية في يد أمريكا منفردة دون ان تبدو عنها تصرفات اندفاعية لهو قول مرفوض لان تخوفها كان سيكون داخليا دون ان تعبرؤ الافصاح عنه أو مجرد الاشارة اليه ولكن كانت ستصرف بعنف على المستوى الدولي المواجه للغرب عامة والأمريكا خاصة .

ان تخوف روسيا لم يجعلها تطبق على شرق أوروبا فقط لتأمين حدودها الأوروبية مع الغرب منذ منتصف ١٩٤٥ بل اعتقد أنه جعلها وقتلت تعجل في العمل المعلن من أجل سرعة تفجير الثورة الصينية الشعبية التي استولت على الحكم بالصين عام ١٩٤٩ وهي ثورة احتاجت الى سنوات لتحضيرها وليس من الغريب أن بدأت بها عملية التحضير الايجابية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة . كما عملت روسيا على كسب المزيد من الارضيات الشيوعية في بقاع الشرق الأقصى وزحفت القوات الروسية عبر كوريا الشمالية فداة انتهاء الحرب مع اليابان واحتلت نصف كوريا الى ان انسحبت منها بعدئذ ولكن بعد أن أرست حكما شيوعيا بها وكان ذلك كله من أجل ايجاد منطقة حليفة لها تلاصق حدودها الاسيوية المجابهة للوجود الذري الأمريكي باليابان والشرق الأقصى حتى يكون لروسيا نفس الوضع في الشرق الأقصى من جراء تخليقها لمناطق حليفة لها يمكن أن تناور منها مثلما لها مناطق مثيلة في شرق أوروبا .

ان من يلاحظ تصرفات روسيا في الفترة بين ١٩٤٥ و ١٩٤٩ وهو العام الذي فجر فيه روسيا قبيلتها الذرية الأولى يجد أنها كانت تصرفات تتسم بعصبية سياسية شديدة وهي ناتجة عما يمكنني أن أسميه «بمقدرة الذرة» أي بالتخوف الروسي من جراء انفراد أمريكا بامتلاك السلاح الذري دون أن يكون لديها ما يمكن مجابهته به سواء من سلاح مغاير يمكنه تدمير السلاح الذري الأمريكي وقت اقلاعه أو انطلاقه أو ابطال مفعوله أو عن طريق سلاح ذري روسي مماثل للسلاح الذري الأمريكي يمكن به لروسيا ان تردع أو تهدد به من يحاول تهديدها . وكانت روسيا لا تمتلك السلاح المغاير الافتراضي

هذا الذي قد يكون سلاحا الكترونيًا ولم تمتلك سلاحا ذريًا وعليه لم يكن أمامها إلا أن تتصرف بالأوضاع وتجعلها تخدم امكانياتها المحصورة في الأسلحة التقليدية لذلك كانت تستخدم مساحات الأراضي الشاسعة أحسن الاستخدام وتستزيد منها لأن الانتشار مطلوب في مواجهة الدرة مع الانقضاء السريع على مواقع مؤثرة للطرف المعادي وكانت روسيا تستخدم كل فرصة وتخلق من المواقف ما ترى أنها تخدمها لأنها كانت تعلم أنها إذا تفهقرت أمام أمريكا فإن ذلك يعرض ذاتها ويعرض دولة لينين للزوال وهذا ما كان يؤمن به أيضا الجانب الشرقي لذلك تكاتفوا جميعا من أجل الصمود .

وفي الجانب الآخر فإن الإنسان يمكن أن يتصور موقف أمريكا من الدرة خاصة وأنها لم تبلغ أسرارها لأقرب حلفائها فإن كانت إنجلترا تعرف وقتئذ الكثير عنها فذلك لأنها ساهمت في تصنيعها أما فرنسا فقد أحجبت أمريكا سرها عنها إلى أن تمكنت فرنسا بمفردها من تفجيرها واعتبرت أمريكا أن تحفظها على سر الدرة هو الضمان الذي كان لروسيا أن تقبله وترفضه إلا أن ذلك الضمان لم يكن ليرضى به رجال الكرملين لأن السيف كان سيظل معلقا فوق رقابهم سواء احتفظت أمريكا بالسرا أو اشركت حلفاءها معها لأنها كانت خصمهم الأول مذهبيا وواقعيًا .

إن من تطورات أفراد امتلاك أمريكا للقنبلة الذرية في الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية ما ساعد إلى أن وصل الوضع في ألمانيا إلى ما هو عليه الآن لأن ألمانيا كانت المائدة التي ساهم وشارك الجميع في إعدادها ومن ثم الجلوس حولها لذلك كانت محك الشد والجذب بين الجميع هذا بالإضافة إلى أن موقع ألمانيا يتوسط أوروبا ويتوسط المعسكرين لذا كان الحوار حاميًا إزاءها . أما اليابان فلم يتعامل معها في الحرب إلا أمريكا ولذلك انفردت بالتواجد بها وجلست بمفردها على المائدة ولم يحدث باليابان تشققات ولافتتيت مثل ما حصل لألمانيا لأن موقعها ساعدها على الاحتفاظ على كيائها كما ساعدها ظروف الحرب على ذلك عدا بعض جزر صغيرة احتلتها روسيا وهي ليست الأندبة صغيرة إذا قورنت بالجراح الفائرة الألمانية .

وبالعودة إلى الحلفاء في أوائل ١٩٤٦ انقسم الحلفاء إلى فريقين أحدهما يضم روسيا والآخر يضم أمريكا وإنجلترا وفرنسا وسرعان ما انقسم هذا الأخير وانفصلت منه فرنسا لفترة - حسب استراتيجيتها وقتئذ - وكانت فرنسا تجد أنها تتفق مع روسيا في بعض النقاط كنتائج نهائية لقراراتها بصرف النظر عن مواقفها المتباينة .

وفي مؤتمر لوزراء الخارجية الأربعة انعقد في باريس في أبريل ١٩٤٦ لم يتمكنوا من تغيير موقف بولندا التي احتلت أراضي المانيا حتى خط نهري الاودر نيبس واينلت روسيا شرعية التصرف البولندي وفشل وزراء الخارجية في توحيد اقتصاد القطاعات الالمانية الأربعة بسبب رفض روسيا لمبدأ التوحيد ورفضت روسيا اقتراحا لوزيري خارجية أمريكا وانجلترا بشأن العمل نحو اعداد معاهدة صلح المانيا هذا في الوقت الذي افادت فيه فرنسا ان الوقت ما زال مبكرا بالنسبة لتوقيع معاهدة صلح مع المانيا . فأعاد وزير خارجية أمريكا محاولة بحث مصر احتلال الحكومات الأربع للقطاعات الالمانية واقترح وزير خارجية أمريكا أنه بالإضافة الى تجريد المانيا من سلاحها والحد من نشاطها الصناعي طبقا لما صدر مسبقا فإنه يعتقد ان احتلال المانيا لفترة ٢٥ عاما هي مدة معقولة حتى يمكن خلالها اقتلاع بذور العسكرية من الشعب الالمانى وكان صدى هذا الكلام يسعد فرنسا الا ان فرنسا اقترحت عدة نقاط من أجل العمل على منع إعادة بعث العسكرية الالمانية ومن أجل ابعاد خطر المانيا كقوة ويتلخص المشروع الفرنسى في النقاط التالية :

أولا : تدويل منطقة الروهر الالمانية (وهي منطقة غنية بالفحم ومصانع الصلب وخاماته) .

ثانيا : تقويض اقتصاد وصناعة المانيا والسماح لها في مجال الصناعة بالقدر اللازم لها فقط .

ثالثا : احتلال دائم لمنطقة ريناني - وهي مقاطعة المانية ملاصقة لفرنسا - على أن تصبح في المستقبل دولة مستقلة عن المانيا .

وكانت هذه هي بداية مطالب فرنسا بالنسبة لالمانيا الا ان وزير خارجية أمريكا بيرنز وجد في هذه المطالب نوعا من التشدد واقترح ابقاء الوضع على ما هو عليه - أي لا تدويل لمنطقة الروهر لأن معنى التدويل ان تشترك روسيا فيه وهو الأمر الذي يرفضه الوزير الأمريكى لأن روسيا بذلك سيكون لها موقع في غرب المانيا المحتلة كذلك رفض انشاء دولة جديدة في المانيا تشمل منطقة اقليم ريناني لأن ذلك من شأنه ان يزيد من تفتيت المانيا وهي قد فتتت بما فيه الكفاية حتى الآن فجزء منها ضم لروسيا وجزء ضمته بولندا لأراضيها والقطاعات الأربعة وبولن القسم الى قطاعات أربعة وكان هذا هو المنطق المقدر للرفض الأمريكى وقد حاول وزير خارجية أمريكا اقتراح امتداد مدة احتلال المانيا الى ٤٠ سنة أو ٥٠ سنة بدلا من

تدويل منطقة الروهر على أن تستمر تحت اشراف غربى فعال وعدم انشاء دولة تشمل منطقة رينانى . وأفاد وزير خارجية امريكا ان امتداد مدة احتلال المانيا سيعطى لفرنسا المزيد من السلامة .

ثم عاود وزراء الخارجية للدول الأربع الاجتماع فى باريس فى يوليو ١٩٤٦ لبحث نفس الموضوع الخاص بمستقبل المانيا لعدم توصلهم الى حل ما فى الاجتماع السابق وفى هذا الاجتماع تمسكت فرنسا بلسان وزير خارجيتها المسيو بيدو بمطالبها الثلاثة التى طلبتها فرنسا فى المؤتمر السابق وزاد عليهم مطلباً رابعاً الا وهو أن تشكل فرنسا ادارة فرنسية لادارة اقليم السار الألمانى بعد أن تقتطعه فرنسا من المانيا - واقليم السار هذا غنى بالفحم وخام الحديد وبه مصانع للصلب - اما وزير خارجية امريكا يؤيده وزير خارجية انجلترا فقد اقترح من جديد توحيد المانيا اقتصاديا حتى يتمكن الحلفاء الاربعة من الاشراف الجماعى على المانيا وعلى قدراتها الصناعية وحتى تتمكن المانيا من دفع التعويضات التى طلبها الحلفاء منها .

وفى هذا الاجتماع اتهم وزير خارجية انجلترا روسيا بانها لا تعمل على تنفيذ قرارات بوتسدام التى تنص على توحيد التعامل الاقتصادى لالمانيا ولم يوافق وزير خارجية روسيا على هذا الاتهام . وانفض اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع دون التوصل الى نتيجة ايجابية وموحدة بالنسبة لمستقبل المانيا ووجدت روسيا فى مطالب فرنسا سنداً لها خاصة أن فرنسا كانت تطلب مطالب تصف باجراء تغير جذرى فى المانيا هذا لأن فرنسا كما نعلم لم تحضر مؤتمر بوتسدام ولذلك فهى تستغل هذه الاجتماعات لتطلب من خلالها كل مطالبها .

وكانت فرنسا تريد تخليق دولة صغيرة ألمانية فى مقاطعة رينانى حتى تكون فاصلاً بينها وبين بقية المانيا وأنها بتخليق هذه الدولة الجديدة ومع تدويل منطقة الروهر وضم منطقة السار إليها فإن فرنسا كانت تعمل لانشاء حزام يتجه من الشمال للجنوب يفصلها عن دولة المانيا التى ستبقى مستقبلاً هذا بالإضافة الى اضعاف المانيا اقتصادياً بانتزاع اقليم السار منها وتدويلها لمنطقة الروهر .

ولما كانت امريكا وانجلترا ترفضان اقتراحات فرنسا للأسباب التى ذكرت مسبقاً خاصة وأن امريكا كانت قد بدأت تفكر فى مشروع توحيد أكبر قدر من الاراضى الألمانية لضمها للكتلة الغربية بعد أن شاهدت أن روسيا تعمل على تحويل القطاع الذى تحتله الى النظام الشيوعى ومن ثم تقدر أنه سيصعب توحيد المانيا افتراضياً لذلك اتجهت امريكا الى عدم تفتيت أى

أجزاء من ألمانيا تكون تحت سيطرة الغرب وكانت إنجلترا توافقها على آرائها هذه بالنسبة للأهمية التي يمكن أن تلعبها هذه الأجزاء من أراضي ألمانيا في الدفاع عن كيان الغرب واتفقت كل من أمريكا وإنجلترا على مجابهة مطالب فرنسا الخاصة بسلخ منطقة ريناني وإعطائها استقلالها وتدويل حوض نهر الروهر الذي يقع في منطقة وستفالي وذلك بالعمل على إجراء تصديق في التقسيم الإداري لقطاع الاحتلال الإنجليزي الذي كانت تقع به منطقة ريناني ومنطقة وستفالي وذلك بضم وإدماج منطقة ريناني إلى منطقة وستفالي وإنشاء منطقة واحدة كبيرة سميت بمنطقة ريناني - وستفالي من أجل وضع فرنسا أمام الأمر الواقع - ولوازنة هذا التصرف الذي لا يروق لفرنسا اقترحت أمريكا وإنجلترا على أن تشرف فرنسا على إقليم السار كتراضية لها علما بأن فرنسا أدارت إقليم السار وأشرفت عليه طوال سنوات بعد الحرب العالمية الأولى كنوع من التعويض للخسائر التي تحملتها فرنسا أثناءها . وعليه فقد أصدر الحاكم العسكري الإنجليزي قرارا بضم منطقة ريناني إلى منطقة وستفالي واستدعى الدكتور ايديناور والدكتور شوميكار ليلفهما بقراره هذا وقد وافق ايديناور على القرار أما شوميكار فقد كانت له بعض التحفظات بشأنه إلا أن القائد الإنجليزي أبلغه أن هذا الإجراء يعتبر نهائيا ولا مجال للنقاش فيه . وقد صرح وزير خارجية أمريكا في هذا الشأن بما يلي يوم ٦ سبتمبر ١٩٤٦ .

« أن الولايات المتحدة تشعر بأنها لا تستطيع أن ترفض لفرنسا التي غزاها الألمان ٣ مرات خلال ٦٠ سنة بأن يكون لها حقوقا في منطقة السار التي ارتبط اقتصادها بها لمدة طويلة وأنه لمن المفهوم إذا ضمت السار لفرنسا فإن هذا الإجراء يجب أن يقابله مراجعة فرنسية للمبالغ التي تطلبها من ألمانيا كتعويضات حرب . هذا مع الوضع في الاعتبار بأن الولايات المتحدة سوف لا تحبذ أي فتية لأراضي ألمانيا أو أي قسمة لألمانيا إذا لم يكن ذلك مرغوبا فيه بكل أمانة من شعبه المختص وكما تعلم أمريكا فإن أهالي الروهر وأهالي ريناني يرغبان البقاء متحدين مع بقية ألمانيا » .

وفي ٢٢ أكتوبر صرح وزير خارجية إنجلترا تصريحاً مماثلاً جاء به :

« أن الحكومة البريطانية مستعدة لقبول مقترحات فرنسا بخصوص منطقة السار على شرط تعديل مطالب فرنسا في التعويضات . . وإذا كنا قبلنا مطالب فرنسا بالنسبة للسار فإن موقفنا لن يكون مماثلاً بالنسبة لمطالب فرنسا الخاصة بحوض نهر الروهر ومنطقة ريناني . . »

لقد ظهر جليا تعارض الرأي بين فرنسا وبين أمريكا وإنجلترا ألا أنهما

حاولا ترضية فرنسا بضم اقليم السار اليها . وفي حقيقة الامر فان امريكا وانجلترا كانتا قد بداتا التفكير في كيفية الدفاع عن المعسكر الغربي ككل ضد الخطر الروسي وهو الخطر الذي كانتا قد بداتا الاعلان عنه بصوت مرتفع نوعا بينما كانت فرنسا تنظر في نطاق متطلبات امنها الذاتي فقط . ويلاحظ هنا مدى محاولة امريكا وانجلترا في الابقاء على تماسك قطاعات المانيا المحتلة بمعرفه الدول الغربية الثلاث كتكتلة واحدة - دون ان يتسرب اليها الروسي تحت ستار التدويل او خلافه - حتى تتمكن من اقامة الخط الدفاعي الاول للغرب بداخل القطاعات الثلاثة هذه لتكون هذه المنطقة بمثابة عمق يمكن ان تجرى عليها المعارك التصادية الاولى اى تلك التي تحاول تعطيل والحد من شوكة الاندفاع الروسي تجاه دول غرب اوربا او تجرى فوقها المعارك الرئيسية نفسها لمحاولة عدم اجرائها فوق اراضي اوربا الغربية ذاتها والقطاعات الغربية الثلاثة بلمانيا تعطى تكوينا مناسباً لكي تكون خط دفاع لانها تستند في كل من اجنابها على موانع طبيعية ضد زحف تطويقي معادي مدرع فهي تستند شمالا على بحر البلطيق وتستند جنوبا على مرتفعات جبال الالب بالإضافة الى انه يتخطها نهر الراين طويلا بدرجة تجعل منه مانعا مائيا مناسباً للدفاع والتعطيل . ومن جراء ذلك يمكن حماية دول اوربا الغربية ثم الجزيرة الانجليزية وامريكا في النهاية .

وفي ١٦ يوليو ١٩٤٦ اقترحت امريكا وضع سياسة اقتصادية موحدة لالمانيا ووافقت بريطانيا على الاقتراح اما فرنسا فرفضته ولم يجابو الاتحاد السوفييتي على الاقتراح الأمريكي ويعتبر ذلك بمثابة رفض الاتحاد السوفييتي لهذا الاقتراح . وفي سبتمبر ١٩٤٦ اتفقت كل من امريكا وانجلترا على التعاون في توحيد اقتصاد قطاعيهما وقعت امريكا وانجلترا على اتفاق في هذا الخصوص وقعه وزير خارجية كل من الدولتين في ديسمبر ١٩٤٦ وقد ألقى وزير خارجية امريكا خطابا بعد توقيع هذه الاتفاقية جاء فيه :

« .. وبالأخص لان الآلام والبؤس لا يمكن تجنبهما في المانيا فان حكومة الولايات المتحدة لا تنوى قبول مسئولية زيادة الانهيار الاقتصادي الناجم من واقع عدم امكانية اتفاق مجلس رقابة الطغاء حتى يمكن اعطاء فرصة للشعب الألماني ليحل عددا من مشاكله الحيوية بالنسبة له .. وبالنسبة للمساءل الهامة فان مجلس رقابة الحلفاء لا يريد حكم المانيا ولا يريد ان يسمح لها بان تحكم نفسها بنفسها .. ان الولايات المتحدة لا يمكنها تجنب الشعب الألماني للآلام التي نجمت عن الحرب التي خاضها زعمائها الا انها لا ترغب استزادتها ولا ان يرفض لالمانيا أن تعمل من اجل

تخطيطها لتلك الآلام ، أن شعب أمريكا يريد أن يسلم حكم المسانينا للشعبية
الأماني ويريد للشعب الألماني أن يكتسب لنفسه مكانة مشرفة بين شعوب
العالم الحر والمحبة للسلام بموجب مجهوداته الخاصة . . » وقد أضاف
وزير خارجية أمريكا ولأول مرة أن هناك منافسة عسكرية بين الغرب
والشرق وأن الولايات المتحدة ترى أنه ليس لصالح السلام العالمي أن تتحول
ألمانيا إلى قطعة شطرنج بين كتلتى العالم . أن مدلول هذا القول يعنى أن
الحرب الباردة بدأت تتحرك بين الشرق والغرب ولم يكن قد مضى على
انتهاء الحرب العالمية الثانية إلا مدة تزيد عن العام بقليل .

كانت الحالة في القطاعات الألمانية الثلاثة التى كان يحتلها الغرب تدعو
إلى الألم حيث كان الشعب الألماني ما زال يشعر بالضائقة والجوع بشكل
واضح وفي زيارة لأوروبا الغربية قام بها في نهاية ١٩٤٦ هربرت هوفر رئيس
أمريكا السابق قال في تقرير له عن زيارته هذه أنه قد تبين له أن حالة التغذية
في إيطاليا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وإنجلترا قد عادت تقريبا إلى ما كانت
عليه قبل الحرب أما بالنسبة لقطاعات ألمانيا الثلاثة التى كان الغرب يحتلها
فقد كانت التغذية أقل بكثير من مستوى التغذية بالدول المذكورة واقترح
سرعة امداد القطاعات هذه بالمواد الغذائية وبالسماح وقال في تقريره:

« أن مصلحتنا الاقتصادية هي أكبر من ذلك فنحن في حاجة ماسة لأن
تنهض كل أوروبا وحاجتنا هذه لا تعتمد فقط على أسباب اقتصادية . . أنه
لا يوجد إلا طريق واحد يمكن أن يؤدي إلى نهضة أوروبا ألا وهو الإنتاج
الأوروبي . أن كل الاقتصاد الأوربي مرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الألماني . .
أن انتاجية أوروبا لا يمكن أن تعود إلى حالتها بدون أن تعود انتاجية ألمانيا
إلى حالتها أيضا لأنها تمثل عاملا هاما بالنسبة للدول الأوروبية الغربية . . »

وأشار هوفر أن انتاجية القطاعات الثلاثة حاليا بالنسبة للمواد الغذائية
هبط إلى ربع ما كان عليه عام ١٩٣٦ وأنه من غير المقبول العمل على تحويل
ألمانيا هذه إلى دولة زراعية كما يطالب بعض ساسة أوروبا الغربية لأنه سيضعف
عليها أن تستورد بامكانياتها الآن وفي المستقبل أي من المواد الغذائية التى
تحتاجها وأن ألمانيا هذه حتى تنهض يجب مساعدتها من الآن وأنه من الخيال
للغير واقعى التفكير في إعادة نهضة أوروبا بدون أن يعمل على انهاض ألمانيا
وأوضح هوفر أنه إذا تركت الأمور في القطاعات الثلاثة تسير كما هي سائرة
عليه الآن فإنها ستسير إلى طريق الموت جوعا وستكون بعدئذ حملا ثقيلا على
جلفاء الغرب وأنه إذا استمر العنساد الحالي من أجل تحطيم صناعة ألمانيا
فإنها ستكون بؤرة للبطالة في وسط أوروبا يمكنها أن تؤثر على الدول المجاورة

لها . ولا ننسى ان تشرشل قال في هذا النحو ما يطابق هذا المعنى من أنه اذا تركت جثة المانيا على حالها الحالى فان آثار تعفنها ستكون بمثابة كارثة على البلدان المحيطة بها .

ويعتقد ان الموقف عالىه كان من الاسباب الرئيسية التى جعلت امريكا تتقدم لاوروبا بمشروع مارشال من أجل مساعدة اوروبا على النهوض من كبوتها ولما كانت امريكا لم تصاب بآثار الحرب المدمرة فقد كانت سياستها سليمة بل قد ارتفعت في معدلاتها الامر الذى كان يخشى عليها من جراء توقف العمليات الحربية ولذا كان ولا بد من استمرار عجلة الاقتصاد الأمريكى دائرة وكما سبق ان بينت كان على امريكا ان تعمل على نهضة اوروبا وبالذات اوروبا الغربية حتى تتمكن هذه الدول من ان تقف على أرجلها لكي يمكنها ان تكون عميلة لامريكا بدل من ان تستمر امريكا في تقديم المساعدات لها دون مقابل أيضا لما وضع لامريكا أهمية اوروبا الغربية القوية لانه من جراء قوتها ستتمكن من الدفاع عن نفسها وبالتالي عن أمن امريكا بالتبعية بعد ان بدأ جليا مع مرور الأيام أهمية ارتكاز أمن امريكا الشرقى على اوروبا الغربية كما برزت أهمية ارتكاز أمن امريكا الغربى على الشرق الأقصى وتواجد امريكا به .

في مارس ١٩٤٧ اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع في موسكو وكان الاجتماع من أجل بحث مستقبل المانيا وفيه كررت فرنسا مطالبتها السابقة الخاصة بتدويل الروهر واعطاء الاستقلال لمنطقة ريناني وطالب وزير خارجية روسيا المستر مولوتوف بتدويل منطقة الروهر على ان تحتلها وتشرف عليها الدول الأربع وهو بذلك كان يؤيد مطلب من مطالب فرنسا كما طالب بتعويضات روسيا الامر الذى من أجله انفض الاجتماع دون ان يتوصلوا خلاله الى اتفاق ما بالنسبة لمستقبل المانيا . وقد اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع بعد ذلك في لندن ثم في موسكو من جديد الا أنهم لم يتفقوا بالنسبة لالمانيا وتميزت الاجتماعات الأخيرة بان فرنسا بدأت تتضامن مع امريكا وانجلترا ولم تعاود التمسك بموضوع تدويل الروهر ولا بمنح الاستقلال لاقليم ريناني وهذا التبذل في سياسة فرنسا قوى من موقف امريكا وانجلترا وعليه فقد شكلوا كتلة مناهضة لروسيا في اجتماعاتهم اللاحقة الامر الذى أبرز الشقاق بين العسكريين واعطى لكل ممسك ملامحه الخاصة به وافيد انه منذ اللحظة التى انقسم فيها حلفاء الامس الى فريقين فان صدى انقسامهم ارتد على المانيا ذاتها وازداد وقتئذ التوتر من جراء بعض الاحداث بين امريكا وروسيا في كوريا التى كان كل منهما قد احتل جزءا منها غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية هذا بالإضافة الى واقع اثر

النشاط المتزايد لليونانيين الشيوعيين في اليونان وما شجرت به تركيا في ذلك الوقت من ضغوط عليها من جانب الشرق . وفي يوم ١١ مارس ١٩٤٧ لقي ترومان رئيس الولايات المتحدة خطابا في جلسة مشتركة لمجلس الشيوخ والنواب الأمريكي حدد فيه روسيا تهديدا مباشرا وأعلن أن أمريكا مستعدة لتقديم المساعدة التي تطلبها تركيا واليونان وقد جاء في خطابه ما يلي :

« اننا الدولة الوحيدة التي يمكنها أن تقدم هذا العون وانني أقدر تماما النتائج ذات الآثار البعيدة التي قد يترتب عليه هذا العون بالنسبة للولايات المتحدة في حالة مساندتنا لليونان ولتركيا . ان أحد الأهداف للسياسة الخارجية للولايات المتحدة هو خلق مناخ يساعدنا كما يساعد الدول الأخرى من أجل حياة حرة بعيدة عن أي ضغط . وهذا كان هدفنا الأساسي من حربنا ضد ألمانيا وضد اليابان . الا اننا لا يمكننا أن نصل إلى أهدافنا دون أن تكون لنا إرادة مساعدة الشعوب الحرة للحفاظ على مؤسساتها وأمنها القومي ضد الحركات التي تهدف إلى إخضاعها لنظام دكتاتوري . ويجب أن نعترف بواقعة وهي أن نظم الحكم الدكتاتوري المفروضة على الشعوب الحرة بموجب اعتداء مباشر أو غير مباشر عليها تلغم أسس السلام الدولي ومنها أسس أمن الولايات المتحدة بالتالي . أن شعوب مجموعة من دول العالم وضعت مؤخرا تحت حكم ذو نظام دكتاتوري ضد رغبة هذه الشعوب . ان حكومة الولايات المتحدة احتجت في مناسبات عدة ضد التصرفات العسيرة التي انتهكت قرارات مؤتمر يالطا وضد الوسائل الإرهابية التي اتخذت في بولندا ورومانيا وبلغاريا .

انني أعتقد انه يجب علينا مساعدة الشعوب الحرة لكي تخطط وتنفذ مستقبلها بنفسها . . ان عمليات زراعة النظم الدكتاتورية هي عمليات تنفذ فيها هذه النظم على اليأس والحاجة وتنبت وتكاثرت في التربة القاحلة المليئة بالفقر والفساد وتصل لمرحلة النضج عندما يموت أمل شعب ما في أن يعيش حياة أفضل . انه يجب علينا أن نحافظ على هذا الأمل حيا . ان شعوب العالم الحر تنتظر منا مساعدتنا لهم لينقلوا حريتهم فإذا ضعفنا أمام واجب المساندة والإرشاد فاننا يمكننا بالتالي أن نضع السلام العالمي أمام مخاطر ونعرض سعادة هذه الشعوب للخطر . ان التطور السريع للأمور يلزمنا بمسؤوليات جسام . . »

اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع في لندن في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧ ذلك بموجب سابق اتفاقهم أثناء اجتماعهم الأخير لمعاودة بحث مستقبل ألمانيا

وفي هذا الاجتماع تطابقت وجهة نظر فرنسا مع وجهة نظر أمريكا وانجلترا ويرجع ذلك الى أن فرنسا اقتنعت مؤخرا باستراتيجية أمريكا وانجلترا ازاء ألمانيا الغربية أي ازاء القطاعات الثلاثة التي كانت تحتلها دول الغرب وذلك كاجراء وقائي اذا ما عاودت روسيا رفض شروط الغرب بالنسبة لتوحيد ألمانيا . وقد تقدم وزير خارجية انجلترا بمشروع جديد بالنسبة لمستقبل ألمانيا يشمل دولة المانيا الاتحادية تحوى كل ألمانيا على أن ينفذ ذلك على مرحلتين :

المرحلة الأولى :

- انشاء حكومة مركزية المانيا .
- انشاء مجلس رقابة من الحلفاء الاربعة ليشرف على أعمال هذه الحكومة
- إجراء انتخابات في كل ألمانيا بعد أن يكون قد تم وضع دستور مؤقت لها

المرحلة الثانية :

- انتخاب حكومة المانيا من جراء هذه الانتخابات السابقة تتولى السلطة في ألمانيا .
- يستمر عمل مجلس الرقابة وخاصة تجاه منع تسليح ألمانيا .
- أن يتم ذلك في نطاق وحدة اقتصادية المانيا .
- أن تدفع ألمانيا تعويضات الحرب بعد أن توازن ميزانيتها .

الا أن وزير خارجية روسيا رفض هذا المشروع وأعاد طلب تعويضات اروسيا في حدود ١٠ مليار دولار واشراف الحلفاء الاربعة على حوض نهر الروهر والفاء الاندماج الاقتصادي الذي تم بين القطاع الأمريكي والقطاع الانجليزي والتشكيل الفوري لحكومة مركزية المانيا ديمقراطية كما ينص على ذلك مؤتمر بوتسدام تشرف على عقده مؤتمر صلح باسم ألمانيا وتحكم ألمانيا . وكان قد تشكل في هذا الوقت في القطاع الروسي مؤتمر باسم مؤتمر الأمة الألمانية وغالبية اعضائه من حزب الوحدة الاشتراكي الشيوعي واجتمع المؤتمر في برلين وأعلن وحدة ألمانيا وطالب بتشكيل حكومة مركزية . وقد اقترح مولوتوف على وزراء الخارجية الثلاثة أن يجتمعوا بوفد من هذا المؤتمر فرفض وزراء الخارجية الثلاثة وافادوا أن هذا المؤتمر لا يمثل كل ألمانيا تمثيلا حرا ناتجا من انتخابات حرة ورفضوا مشروع ومقترحات مولوتوف وفشل اجتماعهم ولم يصلوا الى اتفاق بالنسبة لمستقبل ألمانيا

وانفض اجتماعهم على أن يجتمعوا في تاريخ يحدّدونه فيما بعد وكان ذلك بمثابة دليل انقسام وجهات النظر بين العسكريين وتابع الغرب تنظيم امور المانيا الغربية بعدئذ بمعرفته ليخلق منها كيانا سياسيا مستقلا .

اعداد الدستور الاتحادي

اجتمع في لندن في فبراير ١٩٤٨ وزراء خارجية انجلترا وامريكا وفرنسا ودول البينيلوكس الاو هي بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج من اجل اقرار المستقبل البعيد للقطاعات الالمانية الغربية الثلاثة وذلك بعد فشل اجتماع وزراء خارجية الدول الاربعة الكبرى الاخير من اقرار مستقبل المانيا ككل بسبب تباعد وجهات نظر الشرق والغرب تجاه مستقبل دولة المانيا حيث كان كل جانب - وهو الذي قد بدأ يرتاب في تصرفات الجانب الآخر وفي ذات الوقت يخشى المانيا الموحدة القوية - كان يريد أن يكون مستقبلها في خدمة امته واهدافه. الامر الذي كان سببا في فشل اجتماعهم ودفع الغرب أن يجتمع ليحدد استراتيجيته العليا في أوروبا الغربية لمواجهة استراتيجية روسيا في أوروبا الشرقية . وبجئ الدول الغربية المجتمعة في لندن جدول الاعمال التالي :

— اقرار مستقبل القطاعات الالمانية الغربية الثلاثة وعلاقاتها المنتظرة بأمن الغرب ازاء تصرفات وروسيا في أوروبا الشرقية .

— اقرار الوضع الاقتصادي الذي يجب أن يقوم في القطاعات الالمانية الغربية الثلاثة بحيث يخدمها ويخدم في ذات الوقت دول أوروبا الغربية واستراتيجية الغرب بعد وضع ضوابط رقابة فعالة عليه .

— بحث مشروع مارشال الأمريكي من اجل اعادة بناء أوروبا الغربية .

— دراسة ووضع الاستراتيجية العليا للحلفاء لسنوات قادمة .

وظهر جليا في اثناء هذا المؤتمر أن الدول الغربية تميل الى انشاء كيان الماني يضم القطاعات الالمانية الغربية الثلاثة بحيث يدين لمذهب الغرب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا مع ضرورة قيام صناعة متجانسة في هذه الدولة يمكنها أن تساعد نفسها وتساعد الغرب مع انشاء رقابة فعالة على حوض نهر الروهر ودرس المجتمعون امور أمنهم ووافقوا من ناحية المبدأ على امكانية ضم الدولة الالمانية الغربية الجديدة هذه الى حظيرة الغرب اذا ما توافقت لديها الشروط اللازمة وحسب جشاهذاتهم لسلوكها الذاتي اثناء فترة انتقالية . واعتقد ان الغرب لم يكن في عجلة من أجل ضم المانيا الغربية عسكريا اليه بسبب انفراده في امتلاك قدرة الردع الذري حتى ذلك الوقت في عام ١٩٤٨ لأن روسيا لم تفجر قنبلتها الفيزية الا في ١٩٤٩ وقد تم توقيع اتفاقية السار مع فرنسا في اثناء هذا الاجتماع ووقعتها معها

حكومات أمريكا وانجلترا حيث اعتبروا أن ذلك من حقهم لأنهم يحتلون ذلك الجزء من ألمانيا الذي يشمل إقليم السار وانضم الإقليم بموجب هذه الاتفاقية إلى فرنسا اقتصاديا وحدد تاريخ الانضمام ليكون منذ أبريل ١٩٤٨ على أن يجرى التعامل بين القطاعات الألمانية الثلاثة وبين إقليم السار كأنه تجارة خارجية أي اعتبر إقليم السار وكأنه جزء منفصل عن القطاعات هذه . ويجدر أن نفي أن فرنسا كانت قد أجرت استفتاء في هذا الخصوص في الإقليم وجاءت النتيجة لصالحها أي لصالح انضمامه لها اقتصاديا إلا أن لفظا شديدا أحاط بهذا الاستفتاء وقتئذ وهو الموضوع الذي سنعود إليه لاحقا بخصوص مستقبل إقليم السار .

احتجت روسيا رسميا لدى الحلفاء الثلاثة بسبب عقد مؤتمر لندن هذا دون دعوتها خاصة وكان قد بحث أمورا ألمانية أفادت أنه لا يحق لهم مناقشتها دونها كما احتجت على اتفاقية إقليم السار . وأفادتها انجلترا بالنيابة عن الغرب أن من حق الدول الثلاث عقد مثل هذا الاجتماع ولا توجد أي موانع قانونية تمنعهم من بحث أمور تخص أجزاء تحتلها هذه الدول في ألمانيا . ومن ثم أغلق الغرب الباب أمام الاحتجاج الروسي الذي استند إلى اتفاقية بوتسدام التي تنص على ضرورة اتفاق الأطراف الأربعة بالنسبة لقرار مستقبل ألمانيا واستمر الغرب في طريقه ولم يكن الخلاف بين الشرق والغرب حول تفسير اتفاقية بوتسدام بل أصبح الخلاف يتمثل في التباين بين الاستراتيجية العليا الشرقية ومثيلتها الغربية ومنذ ذلك التاريخ تكهّر الجو الدولي وأعلنت الحرب الباردة بين المسكرين وهي حرب استمرت قرابة ربع قرن من الزمن ولم تنته حداثها إلا قرابة عام ١٩٧٣ بسبب آثار الاستراتيجية العليا لروسيا وأمريكا وبسبب تطور آلة الحرب كما سنسرده لاحقا .

انقسم الرأي العام الألماني في القطاعات الثلاثة عقب فبراير ١٩٤٨ إلى قسمين : فريق يرفض إنشاء كيان ألماني غربي مستقل خوفا من أن يسبب ذلك في تثبيت تقسيم ألمانيا إلى تاريخ غير معلوم وفريق يرى أن ذلك أنسب وسيلة لاتخاذ ألمانيا الغربية من سيطرة روسيا مستقبلا خاصة وتضم ألمانيا الغربية كل مصادر الثروة الطبيعية ولم يكن لأي منهما الأرجحية . إلا أن عملية حصار روسيا لبرلين الغربية في ٢٤ يونيو ١٩٤٨ ساعدت على ترجيح إنشاء كيان ألماني غربي مستقل ولم يكن الحصار الروسي هو المتسبب في إنشاء هذا الكيان حيث أن الغرب كان قد قرّر واقتنع بذلك مسبقا إلا أن الحصار الروسي ساعد على تكتيل أغلبية لصالحه بين مواطني ألمانيا الغربية . أنني اعتقد أن الحصار لم يكن هدفه المبادئ

محاصرة برلين الغربية لمدة عام قدر ما هو بمثابة انذاف للغرب الغربى بأن روسيا الضم ذرية قادرة وفي وضع قوى يسمح لها بدفع الأمور بعيدا وذلك بسبب مؤتمر لندن الذى انعقد في فبراير ١٩٤٨ ثم عاود انعقاده من أبريل ١٩٤٨ حتى يونيو ١٩٤٨ في لندن حيث اصدر قرارات سرية بالنسبة لذات الغرب واخرى ازاء المانيا الغربية سميت باسم « توصيات مؤتمر لندن » وشملت النقاط التالية :

— اشتراك دول البنيلوكس مع الدول الكبرى الثلاث لتقرير سياسة ومستقبل المانيا الغربية .

— دور الاقتصاد الالماني بالنسبة لاوروبا الغربية .

— الاشراف على انتاج حوض نهر الروهر .

— تطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية في المانيا الغربية .

— موضوع الامن الجماعى وقد قسم الى ٣ اقسام : قسم يشمل العموميات والثاني يشمل مسائل الامن اثناء فترة الاحتلال والثالث يشمل الامن فيما بعد فترة الاحتلال .

— وجاء بالتوصيات ان الحياة الاقتصادية لدول غرب اوروبا يجب ان ترتبط برباط وثيق مع حياة المانيا الغربية وعليه فقد اقر المجتمعون تشكيل هيئة دولية غربية للاشراف على حوض نهر الروهر تتشكل من فرنسا وأمريكا وانجلترا ودول البنيلوكس والمانيا الغربية لتعمل على توزيع انتاجها على دول اوروبا الغربية وذلك دون فصل المنطقة عن اراضي المانيا الغربية .

— بالنسبة للحياة السياسية والاقتصادية في المانيا الغربية فقد اتفق المجتمعون على اعطاء الفرصة للشعب الالماني الغربى حتى يحكم نفسه بنفسه بموجب حكومة حرة وديمقراطية وذلك للعمل على توحيد المانيا الممزقة حاليا وعليه فان اقامة حكومة في المانيا الغربية قد اصبح امرا مقررًا على ان تكون تحت اشراف الحلفاء .

— الاتفاق مع مجموعات المقاطعات الالمانية الغربية بشأن اصدار دستور لالمانيا الغربية . على ان تتشكل المانيا بمقتضاه عن طريق نظام مقاطعات تحكمها حكومة مركزية اتحادية .

— وقررت حكومات أمريكا وانجلترا وفرنسا انها لا تنوى سحب قواتها من المانيا قبل ان يكون قد تم تأمين السلام في اوروبا .

— وقرر المؤتمر أن يجتمع مرة ثانية إذا احسن أحد أعضائه ان المانيا الغربية تعمل على تنفيذ سياسة عدوانية أو تعمل على تكوين قوات عسكرية المانية .

— منع المانيا الغربية من تكوين قوات مسلحة المانية غربية والاشراف التام بمعرفة القوات المنتصرة على تجريد المانيا من السلاح وتحديد طاقتها الصناعية ومراقبة ابحاثها العلمية .

— انشاء مكتب أمن واجبه الاشراف على تنفيذ الأمور التي منعت المانيا الغربية اجراءها أو التي حددت لها معيارا لا يجب عليها أن تتحداه .

— قبل الانسحاب النهائي لقوات الاحتلال يجب ابرام معاهدة مع المانيا الغربية تضمن حقوق تدخل الحكومات المعنية بالامر بشأن تجريد المانيا الغربية من السلاح وعدم تكوينها لقوات مسلحة وتحديد صناعاتها الهامة مع وضع نظام رقابة وتفتيش فعال لضمان تنفيذ تجريدها من السلاح ومن انشاء قوات مسلحة .

وبهذا بلورت الدول المنتصرة — عدا روسيا — امانها تجاه مستقبل المانيا الغربية للدرجة انهم تحدثوا عن الوضع عند انتهاء احتلالها وعن تجريد المانيا الغربية من كل اسلحة قتالية وعدم السماح لها بانشاء قوات مسلحة — وقد تبدل الامر بالنسبة للتسليح وبالنسبة لانشاء قوات مسلحة المانية غربية لأن الظروف اجبرت الغرب بعدئذ على السماح بتسليح المانيا الغربية وبأن تكون لها قوات مسلحة تصل الى نصف مليون جندي وهي الأمور التي سنعرضها تباعا — إلا أن مضمون ما جاء في جوهر قرارات لندن هذه يعنى السماح لالمانيا الغربية بأن تعاود النهضة صناعيا لتتمكن من أن تستورد احتياجاتها الغذائية والضرورية حتى لا تستمر في استلامها بدون مقابل وايضا من أجل أن تساعد على نهضة بعض الدول الأوروبية الغربية التي تعتمد على صناعات المانيا الغربية أو المانيا مسبقا حيث كانت تتبادل معها منتجاتها وخاصة الزراعة مقابل صناعات المانيا المتقدمة .

وبطريقة أخرى وجد الغرب انه من صالحه ادماج المانيا الغربية ضمن دول الغرب وذلك لصالح الغرب اقتصاديا وعسكريا وسياسيا . وبالتالي لن تستقطع منطقة الروهر من المانيا الغربية بل ستكون تحت اشراف الغرب وبتواجد المانيا الغربية ذاتها ومن هنا سيسمح لالمانيا الغربية برفع مقررات الفحم والصلب السابق تقريرها لها . وتعتبر بعضا من قرارات مؤتمر لندن بمثابة استفادة للغرب أساسا مع تخفيف نوعي لمفهوم الاجتلال الذي كان يطبق على المانيا الغربية منذ مايو ١٩٤٥ .

الآن هذه الإجراءات كانت تسبب نوعا من التباعد العضوى عن المانيا الشرقية فى مفهوم الدولة الواحدة التى كان من المفروض ان تنشأ بضمهما معا وهما فى حالة الاحتلال ليشكلا معا دولة المانية واحدة . اما وقد كانت الامور تسير فى طريق انشاء مؤسسات شرعية بكل من شطرى المانيا فان الوحدة بينهما كان ينتظر لها ان تكون وحدة بين شطرين أصبح بكل منهما بعض المؤسسات الشرعية المتباينة المذاهب الأمر الذى اعتقد انه يبدأ فى تصعيب تنفيذ مثل هذا التوحيد خاصة لتباعد المذاهب لدول الاحتلال الأصليين وهذا رغم ان التخطيط الغربى كان يوضع على اعتبار ان تكون المانيا الغربية نواة كاملة لينضم لها الشطر الآخر عندما تحين الفرصة او حينما يتمكن الغرب من الاتفاق مع الشرق على ذلك .

وفى هذه الفترة التى كانت فيها دول أوروبا الغربية تخطط من أجل إعادة نهضتها فى ميدان الاقتصاد وكانت قد وافقت على مثل هذه النهضة ولكن بصورة معتدلة بالنسبة لالمانيا الغربية فان هذه المجموعة من الدول كانت قد رحبت بمشروع مارشال الأمريكى الذى أعلنته أمريكا فى منتصف ١٩٤٧ والذى دعا الى مساعدة القارة الأوروبية من حالة الدمار التى تواجدها فيها بعد الحرب وكانت الدعوة هذه قد وجهت الى دول أوروبا تجميعها الغربية والشرقية بالإضافة الى مساعدة المانيا واليابان للنهوض من كبوتهما وذلك كى تحاول هذه الدول ان تصل الى اجراء توازن فى ميزان مدفوعاتها قرابة عام ١٩٥١ . وقد اغتنمت جميع دول أوروبا وقتئذ هذا المشروع الأمريكى واجتمعت كل الدول الأوروبية ومنها فرنسا وانجلترا وروسيا وبقية دول أوروبا الشرقية ودول أوروبا الغربية فى باريس فى يوليو ١٩٤٧ من أجل ان تناقش المشروع الأمريكى وكيفية تنفيذه .

الا ان الشرق بقيادة روسيا اصطدم مع الغرب الممثل فى فرنسا وانجلترا حيث كان مولوتوف وزير خارجية روسيا قد اقترح الوسيلة التنفيذية لتنفيذ مشروع مارشال وذلك بأن تحدد لكل دولة معونة حسب احتياجاتها نسبيا من جملة المبلغ الذى تعرضه أمريكا والا تحدد أمريكا نصيب كل دولة من المساعدات لأنه فى هذه الحالة الأخيرة فان الامر سوف يكون وكأنه تدخل فى شئون الدول الداخلية واشتد الخلاف بين وزراء الخارجية الثلاثة الأمر الذى انسحب بموجبه وزير خارجية روسيا وانسحبت من بعده الدول الأوروبية الشرقية واتهم وزير خارجية روسيا أمريكا بأنها تسمى من وراء هذا المشروع الى بسط نفوذها على الدول التى ستستفيد منه وأن الدولة التى ستظهر مزيدا من الخضوع لأمريكا هى التى ستفوز بقدر أكبر من المعونة وكان مولوتوف يريد أن توزع المعونة بالقدر الذى ساهمت فيه دول أوروبا

على قهر هتلر الا ان المجتمعين وعلى رأسهم فرنسا وانجلترا لم يوافقوا مولوتوف على آرائه هذه فانسحب المعسكر الشرقي من هذا الاجتماع .

ومن العجيب انه كان آخر اجتماع اجتمعت فيه كل دول أوروبا - - - بصرف النظر عن موضوعه - منذ عام ١٩٤٧ ولم تعاود هذه الدول الاجتماع سويا الا في ديسمبر عام ١٩٧٢ أى بعد قرابة ربع قرن من أجل بحث اجراءات عقد مؤتمر للأمن والتعاون الأوربي . وفى شأن مشروع مارشال فقد وافقت على تلقي المساعدة الأمريكية كل من انجلترا وفرنسا وبلجيكا والدانمرك واليونان وإيسلندا ولوكسمبورج وإيطاليا والنرويج والبرتغال والسويد وتركيا وهولندا وانضمت اليهم سويسرا وبالنسبة لألمانيا الغربية فقد نالت ما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار من مجموع ٢٠ مليار دولار وهو المبلغ الذى تمثل فيه مشروع مارشال طوال سنوات تنفيذه الأربع . وبالنسبة لألمانيا فلم يكن مقدار ٣٠٠ مليون دولار هم الذين تسببوا فى النهضة التى توصلت اليها ألمانيا بخطوات واسعة بل كانوا بمثابة مساعدات أوتية وقد كان اشتراك رأس المال الأجنبى وبالذات رأس المال الخاص الأمريكى فى مشروعات ألمانيا الغربية من الاسباب التى أعطت للاقتصاد الألمانى الغربى دفعة للامام .

بعد صدور توصيات لندن فى يونيو ١٩٤٨ قرر الحلفاء بداية تنفيذها من أجل انشاء الكيان الألمانى الغربى وتبلورت الخطوة الاولى العملية فى هذا الصدد تشكيل مجلس برلمانى المانى غربى يتشكل من القطاعات الثلاثة يوكل اليه وضع دستور الدولة الألمانية الغربية المؤقتة واجتمع قواد القطاعات الثلاثة يوم أول يوليو ١٩٤٨ مع رؤساء المحافظات الألمانية الاحدى عشرة التى كانت تتكون منها القطاعات الثلاثة واستلم هؤلاء من القواد الثلاثة توجيهات تحوى الخطوط العريضة أى الاساسية التى كان يريد الغرب أن يحتوئها دستور ألمانيا الغربية المرتقب على أن يضع المجلس البرلمانى الألمانى الغربى دستور ألمانيا الغربية ومن ثم يعرض على القواد الثلاثة ليوافقوا عليه .

وكان الغرب يتعجل وضع دستور ألمانيا الغربية حتى تتشكل بموجبه مؤسسات دستورية ألمانيا الغربية لانه كان يريد ان يحافظ على توازن الموقف مع ألمانيا الشرقية التى كان الروس قد أجروا بها يوم ١٨ مارس ١٩٤٨ انتخابات من أجل تشكيل أول مجلس شعب بها قوامه ٤٠٠ عضو وهو المجلس الذى أوكل اليه الروس مهمة وضع دستور ألمانيا الشرقية حيث أن روسيا كانت هى الأخرى - على اثر اجتماع الغرب فى مؤتمر لندن الاول فى لندن فى فبراير ١٩٤٨ - كانت قد بدأت تعمل من أجل تشكيل

مؤسسات دستورية وشرعية في ألمانيا الشرقية لتخلق منها كيانا سياسيا خاصا بها .

وقد حوت توجيهات الغرب الهيكل الذى اراد الغرب ان تكون عليه صورة الدولة الألمانية الغربية المرتقبة وجاءت هذه التوجيهات في ثلاث وثائق سلمها القواد الثلاثة لرؤساء المحافظات الألمانية وقد حوت هذه الوثائق النقاط التالية :

الوثيقة الأولى : وتشير الى أن يتبع الدستور الأسس الديمقراطية وان ينص على حقوق وواجبات الفرد . . وأن يشمل الدستور تكوين حكومة اتحادية عدا حكومات محلية في مختلف محافظات ألمانيا الغربية . . وان يكون هذا الدستور على نمط الدستور الأمريكى بالنسبة لنظام الحكم في الولايات المتحدة بأن يشمل حكما مركزيا اتحاديا وحكومات ومجالس محلية اخرى وهذا على أمل ان يكون مثل هذا الدستور ذا قابلية لاستيعاب ألمانيا الشرقية مستقبلا اذا ما توحد شطرا ألمانيا حتى تندمج في هذا النظام .

الوثيقة الثانية : وتشير الى بعض الاقتراحات لاعادة تخطيط حدود المحافظات التى كانت قائمة في نطاق القطاعات الثلاثة لجعل كل محافظة تتمثل في اطار وحدة ذات كيان يمكن من خلالها تطبيق نظام الحكم المحلى عليها من جراء تكوين حكومة ومجلس في كل محافظة .

الوثيقة الثالثة : وتحوى سلطات الحكومة الاتحادية المرتقبة ومدى علاقتها مع سلطات الاحتلال وما ستتولاه من شئون مثل الشئون القضائية والتشريعية والتنفيذية عدا شئون الدفاع والعلاقات الخارجية والتجارة الخارجية التى ستستمر تحت اشراف قواد الاحتلال هذا بالإضافة الى اشراف القواد الثلاثة على تسيير امور التعويضات والرقابة على الصناعة ونزع السلاح ومراقبة البحث العلمى مع تخويلهم سلطات الإبقاء على جنود الاحتلال والاشراف على أمن ألمانيا الغربية . وانه في حالة تهديد أمن قوات الاحتلال أو تهديد أمن ألمانيا الغربية فان القواد الثلاثة سيعاودون تولي السلطات الكاملة أيضا سيقومون بنفس هذا الاجراء اذا شعروا انه قد حصل خلل في احترام دستور ألمانيا الغربية او اذا حصل خلل في تمعبد قانون الاحتلال الذى سيصدره الحلفاء الثلاثة في نفس وقته أصدر دستور ألمانيا الغربية المرتقب من أجل توضيح مطالب وحدود الاحتلال نتواجد مؤسسات دستورية ألمانية غربية .

وقد جاء في صلب الوثيقة الثالثة ما نصه : « انه اعتقادا من الدول الحليفة بأن وسيلة خروج ألمانيا من حالة البؤس التى تعانيها فان الأمر

يتطلب بأن يقوم نفر منتخب من أبناء هذا البلد على المستوى الاقليمي بإدارة أمرهم » كذلك أوضحت هذه الوثيقة عدم محاولة اصباح صفة الدولة على الكيان السياسي الألماني المنتظر تكوينه من قطاعات الاحتلال للحلفاء الثلاثة بل ضرورة اظهار تكوينه بأنه كيان مؤقت حتى لا يصيب وكأنه وضع نهائي لدولة امانية منفصلة عن القطاع الشرقي الألماني وقد جاء في نص الوثيقة ما يلي في هذا الخصوص « انه يجب على هذا الكيان ان يعبر عن وجوده بموجب ظروف الاحتلال الحالية لالمانيا على اساس ان الدول الأربع الكبرى لم تستطع حتى الآن الاتفاق بشأن المانيا وهذا حتى لا تدق المعوقات وتحفر المزيد من الحفر بين الغرب والشرق » .

تم تشكيل المجلس البرلاني هذا من ٦٥ عضوا على النحو التالي : ٢٧ عضوا من الحزب الديمقراطي المسيحي و ٢٧ عضوا من الحزب الاشتراكي الديمقراطي و ٥ أعضاء من الحزب الديمقراطي الحر وعضوين من الحزب الألماني وعضوين من الزنتروم وعضوين من الحزب الشيوعي واجتمع هذا المجلس يوم اول سبتمبر ١٩٤٨ في مدينة بون وهي مدينة المانية صغيرة تقع في القطاع البريطاني وانتخب الدكتور ايديناور رئيسا لهذا المجلس بعونه عضو من الحزب الاشتراكي الديمقراطي وآخر من الديمقراطي الحر وقد ساعد على انتخاب ايديناور رئيسا للمجلس انه سبق ان ترأس خلال اعوام ١٩٢٠ حتى ١٩٢٣ المجلس البروسي الأمر الذي افترض اراءه انه ستكون له خبرة في ادارة مثل هذا المجلس .

وبدا المجلس العمل في وضع الدستور وكانت من الخطوط التي حددها المجلس لنفسه عدم اعطاء صلاحيات كبيرة لرئيس الجمهورية حتى لا تتكرر مآسي دكتاتورية هتلر وفي المقابل اعطى المجلس سلطات دستورية لمستشار الدولة أي رئيس وزرائها في نطاق وزارته ومجلس النواب وصر الدستور من خلال عدة صعاب خاصة تلك التي تحدد علاقة سلطات الاحتلال بالحكومة الاتحادية اذ اعترض القواد الثلاثة على بعض نقاط وردت في مسودة دستورهم الى ان تم الاتفاق على صيغة وافق عليها الجميع وفي ابريل ١٩٤٩ سلم القواد الثلاثة المجلس البرلاني قانون الاحتلال المزمع تطبيقه على الدولة الجديدة وقد جاء به :

« لقد درس وزراء الخارجية الثلاثة تحت كل الزوايا المختلفة موضوع قيام جمهورية المانية اتحادية وتوصلوا الى سلسلة قرارات سياسية هامة في هذا الخصوص . وقرروا انه سيكون للسلطات الالمانية الحرية في اتخاذ اجراءات ادارية وتشريعية على ان تكون هذه الاجراءات قابلة للتنفيذ في

نطاق عدم معارضة سلطات الحلفاء عليها . الا انه في نطاق بعض المجالات المحددة سيكون للحلفاء سلطة اتخاذ قرارات مباشرة ازاءها . وهذه الحالات المذكورة في جدول قانون الاحتلال .

وبقيام جمهورية المانيا الاتحادية سوف ينتهى تواجد الحكومات العسكرية للحلفاء وسوف تتوزع واجبات سلطات الحلفاء بموجب احوالة مهام الرقابة الى مندوب مفوض لكل من الحلفاء والمهام العسكرية ستنفذ بواسطة قائد عام . سيشكل المندوبون المفوضون الثلاثة فيما بينهم لجنة الحلفاء العليا . . . ان وزراء الخارجية الثلاثة قد اقتنعوا ان من اهم التزامات حكوماتهم هو تنمية وتسهيل الانتماء الوثيق للشعب الالماني القائم في دولة اتحادية فيدرالية في نطاق وحدة اوروبية . . . »

ان خمسة أعضاء عن برلين الغربية اشتركوا بصفة شخصية في صياغة الدستور ونص عن برلين الكبرى بأنها جزء من جمهورية المانيا الاتحادية الا ان الحلفاء طلبوا عدم اتخاذ اجراءات ضمها عمليا حتى لا تزداد امام الحلفاء المشاكل مع روسيا وحتى يعتبر تواجدهم في برلين كأنه احتلال فعلى لبرلين الغربية تضطر امامه روسيا أو المانيا الشرقية الى عدم خلق الصعوبات ثانية مثل تلك التى نشبت ابان حصار روسيا لبرلين الغربية . ورغم أن أعضاء المجلس البرلماني كانوا في غالبيتهم قد اقتنعوا بأن تشكيل مثل هذا الكيان لدولة المانية اتحادية في المانيا الغربية لن يعمل الى مزيد من تقسيم المانيا فانهم حرروا ديباجة الدستور بالنص التالى :

« ان الشعب الالماني قد قام بهذا العمل بالنيابة عن أولئك الالمان المحرومين من امكانية التعاون معنا . ان الشعب الالماني كله له دعوة قائمة لكى يكمل وحدة وحرية المانيا في نطاق جزيته الكاملة » .

وفي منتصف ليلة ٨ مايو ١٩٤٩ وافق المجلس البرلماني الغربى على مواد الدستور الذى تم وضعه بمعرفته وذلك بأغلبية ٥٣ صوتا ضد ١٢ صوتا . وكان هذا اليوم يناسب ذكرى العام الرابع لاستسلام المانيا وفي يوم ١٢ مايو وافق قواد الحلفاء الثلاثة على دستور المانيا المؤقت ووزع على محافظات المانية الغربية لاقاراره وقد وافقت عليه ١١ محافظة من ١٢ والمحافظة الثانية عشر كانت محافظة بافاريا الا ان الدستور المؤقت اعتبر نافذا بسبب تحصله على غالبية الثلثين .

وفي مساء يوم ١٠ مايو تم مناقشة المجلس البرلماني لموضوع اختيار عاصمة مؤقتة لدولة المانيا الاتحادية وكان هناك اتجاهان الاول يؤيده الحزب الاشتراكي الديمقراطي بان تكون فرانكفورت هي عاصمة الجمهورية المؤقتة الا ان الحزب الديمقراطي المسيحي رشح بون لتكون العاصمة المؤقتة بسبب كونها بعيدة عن مقر سلطات الاحتلال حتى لا تظهر الحكومة الالمانية القادمة وكأنها تابعة لسلطات الاحتلال القابعة في المدن الكبرى وقد بدأ المجلس يميل الى هذا الرأي خاصة بعد ان أعلنت السلطات الانجليزية عن استعدادها لاجلاء قواتها من مدينة بون الصغيرة والتي تعتبر وكأنها قرية كبيرة وهو الأمر الذي لن تتمكن سلطة الاحتلال من تنفيذه بالنسبة للمدن الكبرى وفازت بون لتكون العاصمة المؤقتة لجمهورية المانيا الاتحادية عندما اخذ المجلس الاصوات .

وإذا كان الدستور المؤقت لالمانيا الغربية قد أصبح نافذا يوم ٢٣ مايو ١٩٤٩ فان المانيا الشرقية كان مجلس شعبها قد وافق على دستورها في ٢٢ اكتوبر ١٩٤٨ وأصبح نافذا يوم ٣٠ مايو ١٩٤٩ فان هذا التسلسل يبرز لنا ان هناك مؤسسات دستورية كانت قد تم انشاؤها في شرطي المانيا وعليه فقد بدأ الصراع السياسي منذ عام ١٩٤٩ يشتد تدريجيا بين شرطي المانيا الأمر الذي ستتبعه تباعا .

كانت الاحزاب الكبرى في المانيا الغربية قد وافقت منذ صدور توصيات مؤتمر لندن على انشاء الجمهورية الالمانية الاتحادية هذه وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي قد وافق على هذا المبدأ كذلك الحزب انديمقراطي المسيحي اما بالنسبة لواطني المانيا الغربية ذاتهم فقد كانت اعداد كبيرة منهم قد وافقت على ان تتوجه المانيا الغربية شطر الغرب خاصة وكان حصار برلين الغربية قد أثر اكبر الأثر فيهم الا ان نسبة من هؤلاء ومن خلافهم كانت تخشى أن يكون من جراء قيام دولة المانية غربية في شرطهم أن تتعثر عملية توحيد المانيا الا انه كانت هناك اجراءات مثيلة تحرى في المانيا الشرقية من أجل انشاء دولة بها تقف بجوار روسيا وعليه فقد كانت محصلة ما يدور حولهم تعمل على أن يشعر البعض بالقيوم تحوط بهم خاصة وانه لم يكن في ايديهم أن يفعلوا شيئا . لم تكن حالتهم قد تحسنت فقد كان الفقر يلازمهم وكانوا قد وصلوا الى مرحلة العدم وليس ادل على ذلك في أن البطالة كانت متفشية بين الملايين وكان نظام النقد منذ ١٩٤٥ حتى ١٩٤٨ كان قد انهار بسبب التضخم الكبير الذي انتابه فقد كان هناك قرابة ٣٠٠ مليار ريخمارك تتداول عام ١٩٤٥ وأصبحت ٤٠٠ مليار عام ١٩٤٨ للدرجة ان أصبحت العملة في بداية ١٩٤٨ غير ذات قيمة

يتهرب التجار في المدن نوعا ما عن استلامها ويفضلون مبادلة بضائهم بمنتجات أخرى عن بيعها بالريخمارك وهي عملة عهد النازية اما في الريف فقد كانت المبادلة هي الأساس السائد في بداية عام ١٩٤٨ فقد كانت البطاطس تبادل بزوج من الأحذية متوسطة الحال او بقطعة من القماش الامر الذي يبرز لنا مدى الفجوة العميقة التي تواجد فيها الشعب الألماني في هذه الفترة ويصعب أن يعقل المرء أن نفس هذا الشعب هو الذي بدأ بعد عشر سنوات يركب العربات المرسيدس الفاخرة في تنقلاته ويجد الدجاج يشوى أمامه في المحلات العامة ويأكل منه حتى الشبع وذلك بعد أن كان يجري تنقلاته على أقدامه وبنعالة البالية وبعد أن كان الدجاج وكأنه طير انقرض من بلاده . ان المعجزة الألمانية لم يحققها احد لمانيا بل ان الشعب الألماني هو الذي حققها بذاته ان المواطن الألماني الذي استلم يوم ٢٠ يونيو ١٩٤٨ مبلغ ٤٠ دويتشمارك ثم تلاه مبلغ ٢٠ دويتشمارك ليكون هذا المبلغ هو بداية رصيده النقدي وذلك بعد أن ألفى تداول الريخمارك يوم ٢١ يونيو ١٩٤٨ لهو قدر اذ استطاع الكثيرون أن يكونوا ثروات بعد ذلك من عملهم وكفاحهم وذلك لان الغالبية تساوت عند البداية لقد استلم كل بالغ وكل بالغة مبلغ ٦٠ دويتشمارك ثم بدأ سباق الحياة الكبير وفاز كثيرون ولم يسمح بابدال العملات القديمة بكامل رصيدها بل تمت عمليات تخفيض كبيرة لمن كان لهم ارصدة مدخرة ومن هذا التقييم بدأ غالبية الألمان في المانيا الغربية نضالهم وكلهم متساوون واعتقد بقينا ان هذا الحادث الخاص بابدال العملة في المانيا الغربية هو معيار كفاءة الألماني عموما لان أي مبلغ ادخره بعد ذلك كان نتيجة عمله وهذا عدا الذين كانوا يمتلكون اراضي أو منشآت واستثمروها .

كان ميثاق حلف الاطلنطي قد توقع في واشنطن يوم ٤ ابريل ١٩٤٩ بين مجموعة الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة وكندا ويعتبر توقيع هذا الحلف بمثابة تجميع قانوني لقدرات الغرب من أجل مواجهة الشرق . واعتقد أنه طبقا لتقديرات الغرب فان اعلان روسيا عن تفجيرها النووي الاول في يناير ١٩٤٩ قد دفع الغرب الى أن يتكتل أمام أي اجراء اقتراضي قد تقوم به روسيا سواء اقتراض لعمل استغرازي مثل حصارها لبرلين الغربية او دفعها للامور الى أبعد من هذا الحد وهذا في الوقت الذي لم تكن فيه روسيا تمتلك ترسانة ذرية مثل تلك التي كانت توصلت اليها امريكا بعد ٤ سنوات من التسليح الذري - الا ان امريكا كانت تخشى على غرب أوروبا من جراء اية مناورة روسية خاصة وان دول غرب أوروبا كانت في حالة متأخرة حربيا وصناعيا وكان الدمار ما زال مرئيا في انحاءها أيضا كانت المانيا الغربية منحنية بل وما زالت جائعة أرضا .

وأجد من المناسب أن أنقل وصفا عن هذه المرحلة جاء في خطاب للدكتور آيديناور يوم ٢٣ مارس ١٩٤٦ أمام الاتحاد البرلماني السويسري في برن بسويسرا حيث كان آيديناور قد دعى ليحدثهم عن ألمانيا الغربية فقال :

« .. ان إيماننا بها الكثير من التعقيدات فكل يوم تبرز مشاكل جديدة وترتسم مراحل أخرى في تطور الموقف .. ان قوى العالم قد انقسمت الى كتلتين كبيرتين أحدهما كتلة حلف الأطلسي تحت إشراف الولايات المتحدة وهى التى تدافع عن كنوز المدنية المسيحية الغربية وعن الحرية والديمقراطية الحقيقية والأخرى الاتحاد السوفيتي والدول التى تسير فى فلكه .

ان خط التقسيم الذى يفصل الكتلتين يمر من خلال ألمانيا . فهناك ٢٠ مليون مواطن ألماني يعيشون تحت السيطرة السوفيتية و ٤٣ مليون تقريبا في نطاق كتلة الأطلسي وهؤلاء الآخرون يمتلكون أغنى الكنوز في جوف الأرض وأكبر المعداد الصناعية في أوروبا الا ان هذه المنطقة التى تشمل الثلاث قطاعات الغربية تعيش في حالة فوضى لا يمكن أن تمتد والا أصبحت لا نطاق . ومن ضمن هؤلاء الثلاثة والأربعين توجد نسبة هائلة منها تعيش في حالة مادية بائسة وإذا حاولنا أن نصل الى قرار للأمور فإنهم يعيشون في حالة من العبودية القانونية مثل ما هم تكن في البلقان منذ مائة سنة ولكن كان يمكن تصورها في وسط أوروبا منذ قرون من الزمن ... انه من الصعب فهم ما تمر به ألمانيا حاليا دون القاء نظرة سريعة عما تم منذ ١٩٤٥ فإنه حسب تفسير الحلفاء للاستسلام بدون قيد ولا شرط لجمهورية فيرمارش في مايو ١٩٤٥ فإن من آثار هذا التفسير أن انتقلت كليا سلطات الحكم للحلفاء . الا أن تفسيرهم هذا هو تفسير خاطيء بالنسبة للقانون الدولي وبالنسبة لما هو معمول به فان الحلفاء قاموا بتأدية واجب لم يستطيعوا القيام به وكان تصرفهم من وجهة نظري تصرفا خاطئا لأنهم ومع كل إرادتهم انطية لم يكونوا في موقف يسمح لهم بحل المشاكل والأخطاء التى خلقوها . والفشل الذى تلا ذلك قلل من تقدير الشعب الألماني لهم وكان من الأجدى بعد فترة انتقالية قصيرة قد تكون ضرورية بسبب آثار الحرب ان كان من اواجب تسليم الألمان مسئولية إعادة نظام أمورهم وإعادة بناء دولتهم على أن لا يتعدى تصرف الحلفاء عن المراقبة . لم يكن من الممكن أن يكون النجاح حليف محاولة حكم هذا البلد المخرب من خارجه مع ترك الأنفس توجه وتسيير حسب التقديرات السياسية والاقتصادية للمحتلين ولذلك فقد أصيب اقتصاد وجسم وروح الألمان بأضرار كان يمكن تجنبها .. الا أن أول توجيه سليم كان مشروع مارشال وانه سيظل دائما كأحد

القاب عظمة الولايات المتحدة الأمريكية . ان اعادة الاصلاح لن تتم الا ببطء شديد لان الانهيار الذى حل بالمانيا منذ الاستسلام بدون قيد ولا شرط فى كل المجالات الاقتصادية والمادية والروحية والسياسية أصبح صعب الاصلاح فانه حتى يونيو ١٩٤٨ كانت فسوة الاشراف الادارى شاملة للدرجة انها امتدت حتى عملية تصنيع الازرار التى نستخدم فى الملابس الداخلية وامتدت الى الأدوات المنزلية .

ان هناك محاولات تبذل لابعاد التنافس الالماني من الاسواق الدولية وساعطى مثالا شهيرا بالنسبة لفك ونقل مصنع « كولبيرى » الذى يصنع امشاط تصفيف الشعر وهى عملية اثار شعورا عميقا فى المانيا حتى انها انازت جدلا فى مجلس العموم البريطانى نفسه وقد لاحظنا ان فك هذا المصنع قد تم بأمر ضابط بريطانى يمتلك فى انجلترا مصنعا مماثلا ومنافسا له وهذا رغم تدخل كل المسئولين الالمان وفى هذا المجال فانتى اذكر التصريحات التى نقلتها وكالات الأنباء الانجليزية عن الجمعية العامة للقابة صانعى الساعات الانجليزية حيث هنا الحاضرون رئيس الجمعية المذكورة لانه تمكن من خفض مستوى انتاج الساعات الالمانية عما كان عليه عام ١٩٣٦ بسبب ما نجح فى التحصل عليه من جراء فك بعض مصانع انتاج الساعات الالمانية . ان الاحصائيات عن السكان حسب نوعية الجنس ومجموعات الاعمار احصائية مفزعة فانه يوجد لعدد ٢٨٩٩ مليون رجل يوجد ٣٦٢ مليون امرأة . ان عدم التوازن واضح خاصة فى السن بين ٢٠ و ٤٠ عاما وفى هذه الفئة يوجد ١٠٠ رجل لكل ١٦٠ امرأة وبالنسبة للعزاب فان الموقف أشد الما فلكل ١٠٠ رجل عازب فى سن ٢٠ سنة يوجد فى مقابله عدد ٣٠٠ امرأة غير متزوجة فى سن يصل حتى ٢٤ عاما ان سنوات الجوع فى اعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ تسببت فى خراب هائل بالنسبة للناحية الجسمانية والمعنوية ان الفداء قد تحسن نوعا خلال هذا العام الا انه ما زال ناقصا . وحالات السل زادت من ٥٣ حالة لكل ١٠٠٠٠ فرد عام ١٩٣٨ الى ١٢٧ حالة لكل ١٠٠٠٠ فرد عام ١٩٤٨ وكان هناك ١٥٩٥٥٠ مريض بالسل فى أكتوبر ١٩٤٨ فى محافظة رينانى وستفالى منهم ٣٧٢٧٣ حالة سل معدية ولم يكن لهؤلاء هناك غير ١٤٠٠٠ سرير فى المستشفيات وبالتالي فقد كان ٢٣٠٠٠ منهم يسبون بؤرة عدوى وليس غريبا أن نشاهد الآن اعضاء عائلة واحدة مصابون بالمرض الواحد تلو الآخر . اما بالنسبة للحالة النفسية فى المانيا فانه من الصعب ان يحدد المرء حكما سليما ، فالعرب كانت شديدة القسوة جدا وخراب البلاد كان قظيما والبؤس حتى ١٩٤٨ كان ثقيلا ولم يساعد السكان من أن يتنهبوا ويقبوا من حالة الوجوم التى

انتابتهم حين غرقوا فيها .. ان شبانا فقير ولقد أصبحنا كلنا فقراء في
 ألمانيا . فقط قلة نادرة امكنهم انقاذ ممتلكاتهم . . اننا لم نعد نعرف
 الرفاهية .. وابنائنا الشبان يجهلونناهم في نضال مع الاحتياجات
 الضرورية للحياة .. انهم لا يطلبون الكثير ونأمل ان يتمكنوا من رفع شأنهم
 من جديد بواسطة العمل .. ان انشاء دولة غرب ألمانيا هو هدف
 يجب ان نصل اليه بسرعة وضرورة أساسية لنا نحن الألمان وايضا هو
 مطلب لأوربا ولرفعة أوربا واتحادها .. ان العلاقات بين فرنسا وألمانيا
 هي من أهم المسائل بل الأكثر أهمية بالنسبة لألمانيا وايضا اعتقد
 بالنسبة لأوربا ومن نتيجة هذا المشكل سيتوقف السلام لمدة طويلة . ان
 هدف فرنسا في ضمان أمنها هو امر مفهوم خاصة بالنسبة للماضي ولكنني
 اعتقد ان فرنسا الآن في مأمن تام لدرجة انه لا يجب ان يكون لفرنسا ادنى
 شك في ذلك : ان ألمانيا قد جردت من السلاح وقد سحقت جمهورية فايمارش
 وهدمت صناعتها الحربية ان ألمانيا محتلة الآن وستكون مراقبة وهي
 مقسمة الى قسمين وبذلك فهي مشلولة هذا وقد ذكرت الحالة في ألمانيا .
 انها تشكل بخرابها المؤلم عامل امان من الدرجة الأولى لفرنسا .. هناك
 قطاعات بين جماهيرنا مقتنعة انه فقط بتجميع بلاد غرب أوربا فانه بموجبه
 يمكن انقاذ القارة القديمة واعتقد انه لا يوجد فرنسي واحد - اذا فحص
 الموقف الحالي بهدوء وبعدم تحيز - قد لا يقتنع ان بلاده ليس لها ان تخشى
 في المستقبل جارتها . واذا اظهرت فرنسا انها واعية وكريمة تجاه ألمانيا
 فان فرنسا ستؤدي خدمة تاريخية لأوربا . ان أحد خلافنا لم يقدر حق
 التقدير موقف الحكومة الفرنسية بالنسبة للمشكلة الأوروبية ... انه لا توجد
 الآن فكرة بين الشعب الألماني أشد رواجاً من فكرة الوحدة الأوروبية ولذلك
 فنحن نقدر موقف دول البيلوكس الأوروبية تجاه هذه الفكرة وقد كان
 موقف انجلترا منذ البداية هو الموقف الذي كنا نتمناه جميعا ... »

المؤسسات الدستورية الألمانية

أراد الغرب ان تعجل ألمانيا الغربية وتسرع في تكوين مؤسساتها
 الدستورية لذلك كان الغرب يستعجل منذ بداية ١٩٤٩ المجلس البرلماني من
 أجل سرعة صياغة الدستور وتساءل الكثيرون عن أسباب هذه العجلة وكانت
 ألمانيا الغربية أمامهم خالية من كل عمل سياسي ألماني محلي طوال سنوات
 ما بعد الحرب والاجابة مرددا ان الغرب وجد لازما عليه في نهاية الامر ان

تشكل الأغلبية الألمانية كيانا دستوريا حتى يمكن لهذا الكيان أن يقوم بواجبه المباشر والغير مباشر في شتى المجالات بعد أن اختل توازن الود بين حلفاء الأمم وحل بينهم التهديد والوعيد . والحقيقة أن الغرب أحس وقتئذ بنتائج تصرفاته تجاه ألمانيا ككل وذلك ليس فقط منذ استسلام ألمانيا في مايو ١٩٤٥ ولكنه شعر أن كل خطئه أزاء ألمانيا والتي كان يخطط لها أثناء الحرب العالمية الثانية في مؤتمرات القمة التي كانت تعقد بين قادة الحلفاء حتى بعد نهاية الحرب مباشرة كانت خطأ مبنية على أسس تقديرية خاطئة ، فقد كانت كراهية الحلفاء لحكم هتلر ويطانته وأعمالهم قد جرفتهم الى أن يكرهوا بالتبعية كل ما هو ألماني وكانت الأمور يجب أن تنتهي بمحاكمة الحلفاء لمجرمي الحرب من النازيين إلا أن الأمر امتد أكثر من ذلك وصرح الغرب أنه يريد تهذيب ألمانيا ثم حاول الحلفاء تفتيت كيان هذه الدولة وتشيت شعبها بصورة تحوله الى دويلات بلقانية ألمانية وإذا كانت هذه الخطة المتشعبة قد رأت النور لكانت قد شكلت الكيانات التالية :

- كيان مستقل في برلين الغربية .
 - كيان مستقل في ألمانيا الشرقية .
 - كيان مستقل يشمل بقية قطاعات ألمانيا الغربية .
 - كيان مستقل دولي يشمل منطقة حوض نهر الروهر .
 - كيان مستقل يشمل منطقة ريناني .
- هذا عدا الأراضي الألمانية التي انسلخت أو تلك التي أريد لها أن تنسلخ .
- الأراضي شرق خط انهيار الأودر نيبس والتي ضمت لبولندا .
 - الأراضي الشمالية من بروسيا الشرقية والتي ضمت لروسيا .
 - إقليم السار الذي أرادت فرنسا ضمه إليها .

وبنظرة عابرة يمكن أن يتصور الإنسان ما كان في انتظار الشعب والدولة الألمانية بموجب هذه التقسيمة وأفيد أنه إذا كانت التقسيمة عالية قد نفذت فأنني لا أستبعد أن كانت حرب جديدة قد غطت أوروبا بعد مدة معقولة من انتهاء الحرب العالمية الثانية وكان السبب سيكون من جراء عملية التشريح التي كان سيتعرض لها الكيان الألماني . هذا وقد لاحظت أمريكا وأنجلترا بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب بالآثار الضارة من جراء القرارات والتصرفات التي طبقت على ألمانيا نتيجة لما كانوا يتوعدونه لألمانيا قبل وعقب

هزيمتها . ان المانيا الغربية التى كان يقطنها غالبية الشعب الالماني ظلت بدون حكومة المانية محلية في المدة من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٩ في الوقت الذى استمرت الحكومات اليابانية تدبر شئون اليابان الداخلية تحت اشراف امريكا منذ لحظة هزيمة اليابان وللسنوات التالية . والحقيقة الصريحة ان الغرب عام ١٩٤٩ وجد نفسه في حاجة الى المانيا اكثر بكثير مما كانت المانيا محتاجة للغرب .

بعد ان تم التصديق على دستور المانيا الغربية صدرت توجيهات الحلفاء باجراء انتخابات عامة من اجل تشكيل مجلس نواب الماني ومن ثم حكومة المانية اتحادية في نطاق جمهورية المانيا الاتحادية . ونشطت الحملة الانتخابية في القطاعات الثلاثة وكان كل حزب يحاول التأثير على اكبر قاعدة من الراى العام بموجب وسائل اعلامية صعبة في وقت كانت فيه غالبية الشعب تاكل من الاطعمة حتى قرب شيعها . ومن الطبيعى ان الشعب الالماني كان ينظر احيانا الى الشعارات المطروحة امامه نظرة كلها تعجب وكانت تحدته عن غده وكان يعيش اليوم بيومه ولا يعرف للفرد مذاقا الا ان أحد الذين عاصروا هذه الفترة روى لى ان الحملة الانتخابية نجحت في النهاية الى تحريك كتل الجماهير وكان التنافس على اشده بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الديمقراطي المسيحى . وظهرت نتيجة الانتخابات يوم ١٤ افسطس ١٩٤٩ وحصل الحزب الديمقراطي المسيحى على ٧٣٦ مليون صوت وحصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على ٦٩٣ مليون صوت وكانت اعداد الاصوات متقاربة الا ان اى من الحزبين لم يكن في وضع يسمح له بتشكيل حكومة اغلبيية بمفرده بل كان على اى منهما ان يدرس امر تشكيل حكومة ائتلافية وكانت نتيجة عدد المقاعد :

للحزب الديمقراطي المسيحى	١٣٩
للحزب الاشتراكي الديمقراطي	١٣١
للحزب الديمقراطي الحر	٥٢
للحزب الالماني	١٧
لحزب بايرين	١٧
للحزب الشيوعى	١٥
للحزب التقدمى الاقتصادى	١٢
للزنتروم	١٠
لحزب الرايخ	٥
لحزب الاقلية الدنمركية	١
للمستقلين	٣

...من الظاهر أن الحزب الديمقراطي المسيحي رغم أنه قد تأسس حديثاً بعد انتهاء الحرب فإنه قد حصل على عدد من الأصوات والمقاعد في مجلس النواب تفوق التقدير العادي بالمقارنة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي كانت له فواعد متينة وقائمة منذ أكثر من نصف قرن مضى إلا أن النجاح الذي حصل عليه الحزب الديمقراطي المسيحي يرجع في المكان الأول في هذه الانتخابات الى أنه اتجه ناحية الدعوة الروحية الدينية في هذه الأوقات الشديدة القسوة التي يسود فيها الدين لأنه يعتبر الملجأ الوحيد للغالبية المنحنية تجد فيه الرحمة وتتزود منه بالصبر على الشدائد وتحمل الصعاب ، أيضاً اتجه انناخون الى تأكيد مطلبهم بالمذهب الراسمالي الذي كان يتزعمه الحزب الديمقراطي المسيحي وذلك لتحديد موقفهم من الاشتراكية الشيوعية التي كانت تتفقد تدريجياً في ألمانيا الشرقية ومن هنا بدأت سلسلة المشاورات من أجل تشكيل أول حكومة ألمانية غربية بعد انتهاء الحرب .

وظهرت بعض الاتجاهات من بين بعض أعضاء من الحزب الديمقراطي المسيحي تشير أنه الائتلاف الأفضل هو الائتلاف مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي بسبب ما سيتمتع به من أغلبية محترمة هذا بالإضافة بأن مثل هذا الائتلاف يعتبر وكأنه ائتلاف قومي يلون الحكومة الجديدة بالصبغة القومية الألمانية أكثر من صيغها بالصبغة الحزبية إذا ما كان يتم الائتلاف مع غير الحزب الاشتراكي الديمقراطي . إلا أن الدكتور ايديناور رفض هذا المبدأ وعرض على بساط البحث موضوع الناخب الذي وضع ثقته في الحزب الجديد ألا وهو الحزب الديمقراطي المسيحي وأنه إذا تم الائتلاف مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي فإن الناخب قد لا ينتخبهم مستقبلاً لأنه انتخب الحزب الذي يرفع شعار الراسمالية في حين أن الحزب الاشتراكي لا يؤيدها على طول الخط أيضاً أن الحزب الديمقراطي المسيحي يتجه الى تجمع ديني في حين أن الاشتراكي لا يضع أهمية لهذه الناحية .

أيضاً وكان ايديناور قد وجد من الحزب الاشتراكي مسبقاً تصرفات تنم على رفضهم الاعتراف بالحزب الديمقراطي المسيحي كأنه من الأحزاب الكبيرة بل أنه لا ينسى أن الدكتور شوميكار طلب منه منذ مدة أن يضع الحزب الديمقراطي نفسه تحت اشراف ووصاية الحزب الاشتراكي الديمقراطي . وفي النهاية انتصرت وجهة نظر ايديناور خاصة أن الحزب الديمقراطي المسيحي كان يمكنه أن يتحصل على أغلبية إذا ما ائتلف مع الحزب الديمقراطي الحر الذي تعتبر الراسمالية من مذاهبه الأساسية بالنسبة لحرية رأس المال وقه قبل الحزب الديمقراطي الحر الائتلاف مع الحزب الديمقراطي المسيحي هذا

بالإضافة الى الحزب الألماني الذي يعتبر حزبا رأسماليا محافظا ومن هنا أصبح الائتلاف هذا يمتلك ٢٠٨ مقعدا تكفى لتولى مسؤولية الحكم وكان الزنتروم سيقف في جانب هذا الائتلاف حينما يطلب منه ذلك .

وعليه اقترح ايديناور ان يتم ترشيح رئيس الحزب الديمقراطي الحر كرئيس لجمهورية ألمانيا الاتحادية من أجل ارضاء الحزب الديمقراطي الحر وقد تم الاتفاق على هذا النحو ورشح تيودور هيث ليكون رئيسا لأول جمهورية ألمانية اتحادية بعد الحرب . وبذلك أوجد التوازن بين الحزب الديمقراطي المسيحي الذي رشح ايديناور ليتولى منصب مستشار ألمانيا الاتحادية وهو أعلى منصب في الدولة الجديدة وبين الحزب الديمقراطي الحر الذي تولى رئسته تيودور هيث منصب رئيس الجمهورية وهو المنصب التالي لمنصب المستشار وقد تمت الانتخابات في مجلس النواب الألماني على هذا الأساس وتولى الحزب الاشتراكي الديمقراطي برئاسة الدكتور شوميكار واجب المعارضة بمجلس النواب .

ويوجد مجلس للشيوخ يتشكل من عضوية رؤساء وزارات المحافظات ذات الحكم المحلي ووزراء منها وعدد أعضائه ٤٥ عضوا وبهذه الوسيلة يشترك الحكم المحلي في تسير أمور الدولة مع مجلس النواب والحكومة الاتحادية المركزية ويسمى هذا المجلس « البوديسرات » . ويسمى مجلس النواب « البوديستاج » وعدد أعضائه ٤٩٦ عضوا بالإضافة الى ٢٢ عضوا يمثلون برلين الغربية إلا أنهم لا يقرعون على المسائل التنفيذية بالنسبة لوضع برلين الغربية الخاص وهم يعتبرون كرمز للتضامن الألماني الغربي مع برلين الغربية في وحدة واحدة .

وقد تم تشكيل أول وزارة يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٤٩ برئاسة ايديناور وعضوية ١٣ وزيرا ومن الواضح أنه لم تكن هناك مناصب لوزير خارجية أو وزير حربية حيث كانت هذه الأمور من اختصاصات سلطات الاحتلال ومن ضمن الأسماء البارزة في الوزارة اسم الدكتور لودفيج ابرهارد الذي تولى وزارة الاقتصاد وبعد الحرك والمخطط الأول للنهضة الاقتصادية وقد تولى عام ١٩٦٣ منصب مستشار ألمانيا .

عقب اصدار دستور ألمانيا الاتحادية تبدل نوع الحكم العسكري في ألمانيا الغربية وحل محل الحكام العسكريين والحكومات العسكرية ثلاث « مندوبين مفوضين » هم الفرنسي فرانسوا بونسيه والأمريكي ماكلوي والانجليزي دوبرستون وكان الثلاثة معا يشكلون ما يسمى بلجنة الحلفاء العليا وقبل

اتخلوا مقرهم في بترسبيرج . ولن يفوتني أن أسرد تفاصيل واقعة تمت وقت إجراءات تقديم ايديناور لأعضاء حكومته للمندوبين المفوضين الثلاثة . فقد تم تنبيه ايديناور مسبقا أى قبل اتمام عملية تقديم ايديناور لأعضاء حكومته . بأن إجراءات البروتكول التى يجب عليه اتباعها تفيد بأن المندوبين الثلاثة سوف يستقبلونه هو وأعضاء حكومته وهم وقوف في منتصف سجادة بغرفة الاستقبال وأنه على ايديناور عند دخوله هذه الغرفة أن يقف بعيدا من حرف السجادة هذه أى أن لا يقف فوق السجادة بل يقف على الأرضية الخشبية للغرفة ويقف خلفه الوزراء وبعد أن يتلو المندوب المفوض المناوب كلمة مناسبة يعلن فيها بداية تنفيذ قانون الاحتلال فإنه يمكن لايديناور بعد هذه الكلمة أن يتقدم للامام ومن ثم يمكنه أن يقف على حافة السجادة . ويقول ايديناور في مذكراته عن هذه الواقعة التى رواها بها :

« لقد قبلت طريقة الإجراءات هذه . وفي الموعد المحدد الا وهو يوم ٢١ سبتمبر ١٩٤٩ توجهت مع بعض الوزراء الى بترسبيرج — خاصة اننى وجدت أنه ليس من الضروري أن اصطحب معى كل الوزراء من أجل تقديمهم — وادخلنا في غرفة حيث استقبلنا المندوبون المفوضون وهم وقوف على سجادة وكان فرانسوا بونسيه هو الذى يقوم بوظيفة الرئيس المناوب لهم في ذلك اليوم وتقدم منى ليصافحنى . وكنت قد وقفت بعيدا عن السجادة الشهيرة الا اننى انتهزت هذه الفرصة لادوس على السجادة واقف عليها وأنا اخطو للامام لمصافحة المندوب الفرنسى . ولم يعترض أحد من المفوضين ثم القى فرانسو بونسيه كلمته . . « اننى اسوق تلك الواقعة لا لدل على التعاطف أو لابرار معالم القوة من خلال فاصل مادي بين المحتل ومحتليه بل لابرهن أن التأثير بكل ما هو المالى كان ما زال موجودا حتى هذه اللحظات في السمات الشخصية للأمريكي والفرنسى والانجليزى رغم الاعتبارات الكثيرة التى دفعت الغرب في أن يتقابل في منتصف الطريق مع المانيا الغربية وقتئذ . لقد شرب الجميع في نهاية المقابلة كاسا من الشمبانيا الا اننى اعتقد أن واقعة السجادة كانت تسود أى تصرف ما والا لما كان قد سردها ايديناور ولما كان قد نشر في مذكراته صورة هذه المقابلة ضمن اثني عشر صورة نشرها بها .

ويروى لنا ايديناور لمحات عن الحالة في المانيا الاتحادية عقب أن أصبح لها حكومة المانية لأول مرة منذ الهزيمة وحكومة ديمقراطية لأول مرة منذ ١٩٣٣ أى منذ تولى هتلر الحكم ومنذ أن طرد ايديناور من وظيفته — هذا وإن كانت هذه الحكومة لم تتمتع بقدرات حكومة تعمل في بلد يتمتع بسيادته.

— الا ان الديمقراطية يمكن أن تستكمل تدريجيا وعلى مر الوقت بجرعات متوالية في كل مجال يمكن أن يكون لمثل هذه الحكومة هيمنة عليه . يقول أيديناور :

« ان قانون الاحتلال جلب لنا بعض التحسن في حالة الامور القائمة ومن الطبيعي أن كل شيء سيتوقف على طريقة التنفيذ خاصته ... انه كان سيعاد النظر في قانون الاحتلال هذا بعد مدة اقلها ١٢ شهرا واقصاها ١٨ شهرا منذ بداية تنفيذه وستكون اعادة النظر هذه بناء على ملاحظات لجنة الحلفاء العليا .. ورغم أن قدرة مجلس النواب والحكومة الاتحادية كانت محدودة بموجب قانون الاحتلال الا أنني كنت حين اقرار ذلك بعوقفنا منذ عام ١٩٣٣ فأنى كنت اجد نفسى مرتاحا . اننا لم نكن بعد احرارا ولم نكن على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى وكنا مقسمين الى قسمين وهو الامر المؤلم حقا الا اننا كنا نتمتع بحرية نسبية فيما يختص بالدولة وكان اقتصادنا ينهض ببطء .

ان حقوق الانسان أصبحت محمية من جديد ولن يكون من الممكن ثانية ان يتم ما كان ينفذ وقت النازية أو مثل ما هو قائم حتى الآن في مساحات شاسعة من البلاد من النيل من حرية وحياة الافراد بواسطة وسائل بوليسية سرية أو بواسطة مؤسسات أخرى شبيهة . ان هذه الميزات التي حرمانا منها منذ مدة كانت ثمينة جدا بصرف النظر عن كل الذي ما زال ينقصنا . وهذا من مسببات سعادتنا .. كانت هناك واجبات كثيرة تنتظرنا .. كان يجب مراجعة اذا ما كانت الحقوق متساوية في جميع المحافظات التي صدرت عنها قوانين تحدد خصائص الاتحاد وكان يجب أن نزود القطاع الفرنسي السابق بكل اللوائح التي صدرت في القطاعين وقت أن كان منفصلا عنهما .. كان يجب مراجعة صلاحية جميع القوانين واللوائح لتحديد ملائمتهم وتعديل ما يحتاج منهم لتعديل .. وعلى العموم لا يجب لنا أن نندفع في هذه الأعمال .. بل علينا أن نتروى بالدقة .

كان يجب اعادة توزيع اللاجئين على المحافظات بما فيه صالحهم وصالح المحافظات .. ان موقف الاسكان كان يضع العراقيل الجمة امام نفسية الشعب وكان يمثل آلاما للاجئين وأيضا لم تكبوا من السكان الاصليين الامر الذي يجب ان تعمل الحكومة الاتحادية من أجل دفع عمليات الانشاء بكل نشاط بموجب فتح اعتمادات وبارغام المحافظات الى استغلال كافة امكانياتها في هذا الشأن وكنت قد صممت بواسطة اجراءات مدروسة وبدون اندفاع بأن أجد وسيلة تنظم الإيجارات وكيفية اشغال المساكن .. وكنت متأكدا ان

الحوية اذا ما صاحبت عملية انشاء المباني فان الحياة ستدب من جديد في مجال العمل كله . . . ان موضوع فك المصانع كان يعتبر من المواضيع الهامة بالنسبة للشعب الألماني ان احدا كان لا يعارض تقريبا في موضوع تدمير المصانع التي كانت مخصصة للانتاج الحربى اما بالنسبة للمصانع المدنية واثناء قيمة اقتصادية هائلة بالنسبة لها فان تلك المسئولية لا يكفى أن نغادر تجاهها بأن هذا الامر قد اتخذ قرار ازاله . . ان جمهورنا لن يفهم أن تعطيلنا يد مساعدات اقتصادية وتأخذ اليد الأخرى منا مصانعنا عن طريق فكها ونقلها للخارج .

أما بالنسبة للزراعة والتموين فان الطابع خاصتهما سيختلف عنه في الماضي فانه يجب علينا أن نزيد ونحسن انتاجنا عما وصل اليه حيث كنا مازلنا نضطر الى استيراد نصف احتياجاتنا الغذائية الضرورية واذا كنا نريد موازنة ميزان مدفوعاتنا عام ١٩٥٢ فانه كان من الواجب أن نزيد انتاجية الزراعة حتى تقلل قدر الامكان مشترياتنا بالعملات للمواد الغذائية . . . ان من مهامنا الحيوية إعادة تكوين رأسمالنا سواء المدخر أو المستثمر وانه فقط عندما نتقوى في هذا الميدان فان رأس المال الأجنبى سيقدم ليستثمر في بلدنا وبالتالي يساعد على نهضتنا الاقتصادية وهذه النهضة هي هدفنا . . هذا ومع العلم أن الواجب الأول للحكومة هو توحيد بلدنا الممزق .

وبالنسبة للاحداث التي وقعت في القطاع السوفيتى فان الوضع في برلين يعتبر من الأوضاع الشائكة لأن المدينة تقوم بدور الموقع الامامى وحسن الغرب الديمقراطى المواجه للشرق . لقد قاومت برلين الحصار بفضل المقاومة والارادة القوية لسكانها وبفضل مساعدة الغرب . ان المادة ٢٣ من الدستور تنص على أن برلين الكبرى هي جزء من الجمهورية الاتحادية والمحافظة الثانية عشر بها الا ان الموقف الدولى وقت صدور الدستور لم يسمح لنا تطبيقها والمادة ٢٣ ما زالت قائمة ولم تعدل وستطبق فور سماح الظروف الدولية بذلك . . . لقد تمنيت دائما أن تتوحد ألمانيا وتندمج في أقرب وقت في وحدة أوربية . . والمادة ٢٤ من الدستور تسمح بنقل سيادتنا لـ مؤسسات اقليمية مشتركة وتسمح بالاندماج في نظام دفاعى جماعى من واجبه الحفاظ على السلام وقد جاء النص التالى في المادة : « ان الاتحاد يمكن أن يوافق على تحديد قدرات السيادة من أجل تنمية وضمان نظام سلمى ودائم في أوروبا وبين شعوب العالم » . . ان الحكومة مصممة بكل عزيمة أن تعمل في هذا السبيل المؤدى الى السلام في العالم وسيساندنا اثناء تادبة واجبنا روح المدنية المسيحية الغربية واحترام حقوق وكرامة الانسان » .

كانت هذه نبذات من برنامج ايديناور الطويل الذى وضعه من أجل إعادة

بناء المانيا الاتحادية ولم يكن من السهل تقدير مدى التراجع الذي كان ينتظره الا انه يمكن تلخيص أهداف ايديناور في هذه الفترة والتي كانت تلخص في التماون الوثيق مع الغرب وذلك بالنسبة لسياسته الخارجية وبطل اقصى مجهود في الداخل في شتى مجالات الاصلاح وكان الموضوع الذي يقلق ايديناور أشد القلق هو موضوع فك المصانع ذات الانتاج المدني خاصة وان عملية فك هذه المصانع كانت مستمرة وكان هنالك ما يقرب من ١٥٠٠ مصنع قد حددوا لفكهم عدا مئات المصانع التي كان قد تم فكها وتلك التي دمرت في أماكنها منذ استسلام المانيا ولم يكن الغرب يسمح بأي نقاش في هذا الشأن حيث كانت أهدافه تحديد مقدرة المانيا الاقتصادية واعتبار مثل هذه المصانع وكأنها من حساب تعويضات الحرب وذلك بالنسبة للمصانع المدنية الانتاج وركز ايديناور أول مجهوده مع لجنة الحلفاء العليا بشأن هذا الموضوع .

افاده المندوب المفوض الانجليزي ذات يوم ان هناك وسيلة يمكنه من خلالها محاولة تحريك موضوع فك المصانع وذلك بأن يدمج ايديناور هذا الموضوع مع عامل امن المانيا واستعداد حكومة المانيا الاتحادية الاشتراك في موضوع امن المانيا الاتحادية وان يوافق بهذا المعنى حتى يعرضه على مجلس وزراء خارجية الغرب الذي كان سينعقد بعد اسبوع في باريس خاصة وان المندوب المفوض الانجليزي كان سيحل عليه الدور في تولي رئاسة لجنة الحلفاء العليا وقتئذ وقد اقترح المندوب المفوض الانجليزي لايديناور مثل هذا الاقتراح حتى يتعد ايديناور عن القصة التي تكررت مرارا والخاصة بالمعاونة في ايقاف فك المصانع من اجل اقتصاد المانيا وهو الامر الذي رفض مرارا قبل ذلك اما موضوع ربطه بمسألة الأمن فانه كان في رأي المندوب الانجليزي عبارة عن مدخل جديد لهذه المشكلة الخاصة بفك المصانع وأعد ايديناور الخطاب المقترح وسلمه للمندوب المفوض البريطاني والاتي نصه :

أول نوفمبر ١٩٤٩

سعادة الرئيس المناوب للجنة الحلفاء العليا - الجنرال سير براين روبرتسون أثناء محادثاتي بشأن موضوع فك المصانع فانه قد أثير انه بصرف النظر من أن موضوع فك المصانع يؤثر على دفع التعويضات فانه أيضا يشكل مشكلة للأمن . وفي هذا الخصوص الأخير فقد أثبتت عدة مرات علاقته بالمقدرة الألمانية الحربية .

ان الحكومة الاتحادية تعلن بموجب الخطاب هذا انها تعتبر كآمر مسلم به

موضوع رغبتها في الحفاظ على أمن جمهورية ألمانيا الاتحادية وانها مستعدة ان تبدي اعتبارا كاملا لكل الاجراءات الممكنة ازاءه .

وانها مستعدة بالتالى في المساهمة في اى جهلث يهدف الى الرقابة على المقدرة الحرية الألمانية وحكومة ألمانيا الاتحادية تعلم ان انتاج الصلب يدخل في نطاق مبادئ الأمن .

ان الحكومة الألمانية تقترح انشاء لجنة ينضم اليها ممثلو ألمانيا واجيبها دراسة مسائل الأمن وأيضاً مسائل الاقتصاد الدولى المتصلة به . وانها تطلب بأن يتوقف فك المصانع أو تجرى عملية الفك ببطء الى أن تقدم هذه اللجنة تقريرها . وتنتظر الحكومة الألمانية الى اعمال هذه اللجنة على اعتبار أنها مساهمة منها في التعاون الأوربي . »

والبغ ايديناور الحزب المعارض بخطابه هذا الا أن رد الفعل لم يكن متوازنا وائناء انعقاد اجتماع وزراء خارجية الغرب في باريس طلب المندوب المقوض الفرنسى الذى كان في باريس بجوار هذا الاجتماع طلب تفسيراً اضافياً لخطاب ايديناور عاليه ولما علم ايديناور بذلك حرر خطاباً سلمه للمندوب البريطانى ليرسله الى المندوب الفرنسى في باريس الا أن ايديناور لم يوقع الخطاب الاخير واعتبره كمذكرة غير رسمية وقد جاء في خطابه الثانى ما يلى :

« ان المشكلة الفرنسية الألمانية هي أصلاً وقبل كل شيء مشكلة نفسية ومن هذا المبدأ حررت الحكومة الألمانية الاتحادية خطابها أول نوفمبر للمندوب المناوب كانه رغبة الحكومة الاتحادية بشأن الأمن ازاء جمهورية ألمانيا الاتحادية وهذا من أجل خلق ظروف ملائمة بين الشعب الفرنسى وبين الشعب الألمانى لتسوية نهائية ودائمة للنزاع الفرنسى الألمانى . وألمانيا الاتحادية مستعدة لمناقشة النقاط التالية مع اللجنة المقترحة :

- انضمام ألمانيا الى لائحة الروهر .
- اجراء تعاون وثيق مع لجنة الأمن القائمة .
- مساهمة رءوس الاموال الأجنبية في مشاريع ألمانيا .
- اشتراك ألمانيا في أقرب وقت في الاتحاد الاقتصادى الذى يضم فرنسا وإيطاليا ودول البنيلوكس .
- انتهاء حالة الحرب .

وحتى يمكن أن تتولد لدى الشعب الألمانى الظروف النفسية المطلوبة فانه

يعتقد قبل بدء المباحثات مع هذه اللجنة أن يخذ تعهدا بالإبطاء في عملية فك
المصانع مع النظر في إيقاف الفك مستقبلا . . . »

لقد عارض زعيم المعارضة الدكتور شوميكار الخطوات التي اتبعتها ايديناور
الا ان الصحافة الفرنسية رحبت بموقف ايديناور هذا وقد وجدت مقترحات
ايديناور ترحيبا وتأييدا لدى حكومة امريكا وانجلترا وفرنسا وجاء في البيان
الختامي لوزراء خارجية الغرب يوم ١٠ نوفمبر ١٩٤٩ انهم يشعرون بالمسئولية
اللقاة على عاتقهم من أجل الدفاع عن السلام في أوروبا وتقوية السلم بها وانهم
لن يعطوا فرصة ولن يسمحوا لاية دولة بأن تهدد سلامة وأمن دولة مجاورة
لها وانهم يعتقدون ان السلام الدائم لا يمكن الحصول عليه الا بالتعاون بين
شعوب العالم وان الحربين العالميتين كانتا في كل مرة بسبب مولد العسكرية
الالمانية وانهم بموجب قانون احتلال المانيا الاتحادية اعطوا لالمانيا قدرات في
مواضيع الأمور الداخلية وانهم مستعدون لتوسيع هذه القدرات طالما يشعرون
ان المانيا تسير في الطريق الديمقراطي والسلمي وان وزراء الخارجية اكدوا
قبولهم لمساندة الشعب الالمانى من انضمامه للمجموعة الأوروبية وهذا اذا
قدمت الحكومة الاتحادية الدليل عن استعدادها الودى وعن رغبتها في انشاء
تجمع مع الدول التي تسير في هدى العدل والسلام وانهم اعطوا لمندوبيهم
المفاوضين في المانيا التعليمات اللازمة ليسروا في هذا الطريق .

ومن روح البيان عاليه يمكن الاستدلال على ان الغرب كان مستعدا لان
يقبل المانيا الاتحادية ضمن المجموعة الأوروبية الغربية في شتى مجالات تعاونها
وكان هذا هو هدف ايديناور ايضا رغم أنه لم ينصح عنه صراحة للغرب بطريقة
رسمية الا أن روح مجادلته مع أعضاء اللجنة العليا كانت توحى بذلك .

كانت هناك رموس أموال أمريكية تزيد عن ٥٠٠ مليون دويتشمارك قد
أبدى أصحابها استعدادهم من أجل استثمارها في بعض المشروعات الخاصة
بالتعدين وأخرى لاستغلال المناجم الأمر الذي دفع ايديناور عند كتابته لمذكرته
عاليه والتي لم يوقعها بأن يذكر موضوع مساهمة رموس الأموال الأجنبية
كطلب من طلبات المانيا الاتحادية التي ترغب ملحة في امكانية تحقيقه . ولما كانت
المانيا الاتحادية لم يصرح لها الحلفاء بانشاء وزارة خارجية وبالتالي كانت
محرومة من تواجد سفارات لها بالخارج فقد لجأ ايديناور الى الصحافة
العالمية ووكالات الأنباء ليعقد معهم ايديناور مؤتمرات صحفية حتى يضمن أن
يعلم رؤساء الدول الحليفة له أو وزراء خارجيتهم بحقيقة نواياه ولما كان
يعرف ان ترومان كان يقرأ صحيفة « بلتيمور سن » بانتظام فقد صرح لمندوبها
بيون عن حقيقة نواياه تجاه فرنسا وموضوع قبول المانيا الاتحادية لرموس

الأموال الأجنبية حتى بمقدار أربعين في المائة من قيمة المشروع . وفي الجانب الآخر كان شوميكار زعيم المعارضة يستخدم نفس الوخيلة لتقل أرائه التي كانت تخالف آراء وخطوات ايديناور التي كان قد بدأ اتخاذها وأيضاً ليعطي أن تصرفات فرنسا حتى ذلك الوقت كانت تتسم بقصر النظر تجاه ألمانيا وأنه طلب أن تناقش سياسة ألمانيا الخارجية في البرلمان الألماني ولم ينجح ايديناور من هجومه فقد صرح شوميكار في هذه الفترة قائلاً :

« ان المستشار الاتحادي لم يفهم رغم التوضيحات التي وضحتها له المعارضة انه لا يمكن العمل من أجل مصلحة الشعوب بموجب الوسيلة التي تتبعها وخاصة بالوسيلة العرجاء هذه التي ليس امامها الا القليل من امكانيات النجاح والتي تتسم بالهلوانية السياسية .. انه مخطيء اذا ظن انه بسبب فشله بطريقة المزايدة هذه ان يفكر ان هناك امكانية للعمل في مجال السياسة الدولية بموجب طاعة العيد . سيظهر المستشار الاتحادي يوم الاثنين القادم ١٥ نوفمبر امام البرلمان وهو في حالة بؤس وخالي الايدي ليس كممثل لمصلحة الشعب وللكتيرين ممن انتخبوه انما كوكيل لاصدقائه الرأسماليين في الحزب الديمقراطي المسيحي والديمقراطي الحر والألماني . انه ليست له سياسة ألمانية وليست له سياسة اوروبية انه يمتلك فقط الجرعات الأولى الغير كافية لسياسة خارجية عميقة .. »

كان ايديناور ينقل للحبه الحلفاء العليا في اجتماعاته الدورية معهم ملخصاً من كل الأعمال التي كانت تقوم بها الحكومة كذا كان يلفهم بكل المواضيع التي سيتخذ فيها قرارات معبنة وكذلك نشاط مجلس النواب وأجهادته وفي نهاية نوفمبر ١٩٤٩ وقع ايديناور مع لجنة الحلفاء العليا بروتوكولا سمي باتفاقية بيترسبيرج تضمنت بعض المواضيع الاقتصادية والنقاط الأخرى بالنسبة لألمانيا وتشمل : الاتي بعد :

— انه قد أصبح في امكان ألمانيا الاتحادية بان ترسل بعثات اقتصادية وقنصلية بالخارج .

— أصبح في امكانية ألمانيا الاتحادية ان تنضم للهيئة الاقتصادية الأوروبية الغربية .

— صرح لألمانيا الاتحادية بأن تنضم الى اللجنة الدولية الغربية المشرفة على انتاج حوض نهر الروهر وحدد انتاج ألمانيا من الصلب بمقدار ١١.٥ مليون طن .

— سيدرس الحلفاء امكانية انضمام المانيا الاتحادية الى المجلس الاوربي وهو تجمع سياسى اوروبى غربى .

تم الاتفاق على شطب العديد من المصانع من عملية الفك وخاصة مصانع الصلب والمصانع الكيماوية مع انشاء رقابة على هذه المصانع وعدم السماح لالمانيا ببناء السفن الكبيرة بل الصغيرة فقط .

— اعداد اتفاقية بين المانيا الاتحادية وأمريكا بشأن امداد المانيا الاتحادية بمساعدات مشروع مارشال .

هذا وقد اعتذر الغرب عن اعلان انتهاء حالة الحرب بينه وبين المانيا الاتحادية لان ذلك سيسبب للحلفاء موقفا قانونيا صعبا تجاه روسيا خاصة بعد الحصار الروسى على برلين . وقد اعتبر ايديناور ان ما توصل اليه في اتفاقية بيتريستبرج مع الغرب يعتبر بمثابة انتصارات لالمانيا الاتحادية بالنسبة لاقتصادها وبالنسبة لتقاربها مع الغرب خاصة وان هذه الاتفاقية حوت قرابة ٨٠ فى المائة من المطالب التى كان قد طلبها من اللجنة العليا للحلفاء واعتبر ان موافقة الحلفاء على انضمام المانيا الاتحادية الى المجلس الاوربي يعتبر فى حد ذاته كموافقة على ضم المانيا الاتحادية ضمن اطار اوربا الغربية الامر الذى يعد خطوة اولى نحو انضمام المانيا الاتحادية لمجموعة التحالف الغربية ومن ناحية اخرى فان تصريح ايديناور التالى يدل على مدى اهتمامه بارتباط المانيا الاتحادية بالغرب حين قال :

« انه لا يمكن لالمانيا ان تتسلق الجبل بدون التعاون مع الغرب وبدون تلقى معاونة الغرب » .

الفصل الثالث : خطوات إنجائية نحو الوحدة الألمانية

فرنسا ومشروع شومان

كانت فرنسا مفتاح الموقف بالنسبة لايديناور من أجل تحالف وتعاون ألمانيا الاتحادية مع أوروبا الغربية ومع بقية العالم الغربي وكان ايديناور يعلم على اليقين والشك الذي كانت تشعر به فرنسا حكومة وشعبا تجاه ألمانيا وهو الأمر الذي أراد ايديناور أن يعمل بكل جهده بخصوصه حتى تستعيد ألمانيا ثقة جارتها فرنسا . وكانت هناك مشكلة تمس ألمانيا الاتحادية في الصميم ألا وهي مشكلة اقليم السار الألماني الذي كانت فرنسا ضمته لها اقتصاديا عام ١٩٤٨ وكانت فرنسا تحتله ضمن القطاع الألماني الذي تحتله وقد أجرت فرنسا عام ١٩٤٦ - وقت اشرافها على الاقليم - استفتاء بين سكانه الألمان وعددهم قرابة مليون نسمة بشأن أخذ رأيهم في الانضمام اقتصاديا من عدمه إلى فرنسا وجاءت نتيجة الاستفتاء في صالح فرنسا إذ أيدت الأقلية بموافقتها على الانضمام اقتصاديا إلى فرنسا وهذا هو السر الذي شجع أمريكا وإنجلترا على الموافقة عام ١٩٤٧ من أجل أن ينضم الاقليم اقتصاديا لفرنسا وبعد انضمامه أقامت فرنسا برلمانا وحكومة بالاقليم من أهله واتجهت فرنسا إلى أن تعطى للاقليم صيغة الاستقلال الذاتي مع ربطه بفرنسا سياسيا واقتصاديا .

وقد جاء بالنسبة لموافقة غالبية من السكان عام ١٩٤٦ على الانضمام اقتصاديا لفرنسا أن كانت تبريرات تفيد أن الحالة التي كانت تمر بها ألمانيا بعد الهزيمة بالنسبة للمعاجة التي كانت قائمة عام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ وتقسيم ألمانيا ما دفع الألمان إلى أن يقبلوا الارتباط اقتصاديا مع فرنسا حتى يضموا بقايتهم أفراد الفوضى التي كانت تحيط بألمانيا مع عزمهم على استمرار ارتباطهم بالوطن

الام وكانت السلطات الفرنسية قد امرت المتطرفين من اهالى الاقليم بالهجرة منه حتى تضمن بقاء الوضع دون نبرة وطنية المانية من اجل الاطمئنان على الاجراءات التى قد تتخذها مستقبلا لابعاد الاقليم عن المانيا .

وفي الوقت نفسه كان ايديناور بعد ان تقلد السلطة عام ١٩٤٩ كان قد اوضح لاعضاء حكومته ان سياسته ازاء اقليم السار هي الابتداء قدر الامكان على الموضوع في وضعه الحالى دون تحريكه لانه كان يريد ان تنفذ المانيا الاتحادية سياستها تجاه التقارب مع الغرب دون اثاره هذا الموضوع الشائك خاصة وانها متأكد ان الزمن معهم من اجل اعادة الاقليم في الوقت المناسب الى المانيا الاتحادية وكان ايديناور يعتمد في ذلك الى اتصالاته التى كانت قائمة مع عديد من اهالى اقليم السار الذين كانوا يرفضون ضم الاقليم سياسيا لفرنسا ايضا كان ايديناور يعتمد على الناحية الدينية خاصة وهو الكاثوليكي المتدين وكانت نسبة الكاثوليك في الاقليم تقدر ٧٥ في المائة من اهاليه . . ولذلك اراد ايديناور عدم تحريك هذا الموضوع وقتئذ حتى لا تتأثر فرنسا في الوقت الذى كان يطلب ايديناور رضاء وود فرنسا .

زار وزير خارجية فرنسا روبر شومان المانيا الاتحادية في بداية ١٩٥٠ وهو من رجالات فرنسا الذين يفهمون حقيقة وضع المانيا الاتحادية وكان شومان يرى ان افضل ضمان لفرنسا هو ان تضم المانيا الاتحادية وتجعلها قريبا منها في التحالف الاوربي الغربى حيث كان يقدر والجو السياسى العالى على ما هو عليه من تقلبات ان المعسكر الغربى يهجم في الدرجة الاولى ان يستتب الهدوء في منطقة اوربا الغربية . الا ان فرنسا كانت تريد في نفس الوقت انتهاء علاقة اقليم السار بالمانيا لصالحها وكانت تلمب بهذه الورقة حتى تساو مع عليها المانيا الاتحادية من اجل ان تقبل ذلك الاخيرة مقابل موافقة فرنسا على ادماج المانيا الاتحادية في العائلة الاوربية الغربية .

وفي اثناء زيارة شومان لبون بحث موضوع السار وابلغه ايديناور ان الاخبار التى تتناقل حول اتفاقيات جديدة تجمع فرنسا بوقعتها مع اقليم السار من شأنها ان تقلب الجو السياسى داخل المانيا الاتحادية لغير صالح التقارب الفرنسى الالمانى خاصة وان المانيا الاتحادية علمت ان فرنسا تريد ان ينضم اقليم السار كعضو في مجلس اوربا وهو مجلس سياسى يضم ١٠ دول اوربية غربية الامر الذى يحرج المانيا الاتحادية التى كانت تسمى للانضمام لهذا المجلس من ان تجد اقليم السار يجلس بجوارها كدولة في حين انه ينبغ المانيا الاتحادية الامر الذى قد يجعل المانيا الاتحادية تعيد دراسة موقفها ازاء جدوى انضمامها لهذا المجلس من عدمه . وقد ابلغه شومان انه حينما تسلم وزارة

الخارجية الفرنسية عام ١٩٤٨ وجد السار منضمة لفرنسا وبها حكومة قائمة وأن الحكومة الفرنسية تريد العمل من أجل أن يتمتع الاقليم بمزيد من الحرية وأن الأمر النهائي سيفوض لمؤتمر الصلح وهو الذي سيكون له الكلمة النهائية فاما ان يقبل الأوضاع الجديدة واما ان يرفضها وأن فرنسا تريد ضمان مصالحها الاقتصادية بالنسبة للمناجم الفحم التي بالاقليم لحاجتها الماسة الى هذا الفحم لصناعة الصلب الفرنسية .

ولم يتمكن ايديناور من اقناع شومان بأهمية اقليم السار بالنسبة لالمانيا الاتحادية - رغم أن شومان كان يريد في ذاته محاولة إيجاد حل لهذا الموضوع - الا أنه كان يعلم مدى تمسك الحكومة الفرنسية به ومدى أثره على الراي العام الفرنسى . وبعد سفر شومان اجتمع ايديناور مع المندوب المفوض الأمريكى وحاول اقناعه عن أهمية موضوع السار بالنسبة لبلاده وأنه من المستحسن الا تحرك فرنسا الموضوع على الأقل وأنه يقترح أن يطبق على اقليم السار نفس النظام المطبق على منطقة حوض نهر الروهر وذلك بأن يستمر اقليم السار تابعا لالمانيا قويا مع تشكيل لجنة دولية من الخلفاء لإدارة الاقليم والاشراف على مناجمه ومصانعه وبذلك يمكن ارضاء فرنسا تجاه امدادها بالفحم وفي الوقت نفسه ارضاء المانيا الاتحادية وشعبها بأن يشعروا أن اقليم السار ما زال جزءا من المانيا . وكان ايديناور يعرض تلك الحلول على المندوب المفوض الأمريكى ماكلى لان وزير خارجية امريكا كان قد صرح ان امريكا توافق فرنسا على التصرفات التى تعتزم الحكومة الفرنسية اتخاذها تجاه اقليم السار وذلك بعقد مزيد من المعاهدات مع حكومة الاقليم .

ويوم ٢ مارس ١٩٥٠ كان ايديناور في مقابلة مع اللجنة العليا للخلفاء وبعد أن عرض عليهم شئون اللاجئين والموقف الاقتصادى بالمانيا الاتحادية وبعينات لبعض الموظفين سألهم المندوب المفوض الفرنسى عن موعد مقابلته القادمة بهم وهل يناسبه أن تكون المقابلة التالية في الأسبوع القادم ورد عليه ايديناور قائلا « انه لا يعلم أين تقف المفاوضات بين حكومة فرنسا واطليم السار التى تجرى في باريس » وذلك حيث كانت الأنباء تفيد ان هناك مباحثات دائرة بين وفدى البلدين . وهنا أجابه المندوب المفوض الفرنسى وقال له « ان المحادثات بين فرنسا والسار قد انتهت وهناك أربع اتفاقيات ستوقع باكر الساعة الحادية عشرة صباحا . واعتقد ان صلب الاتفاقيات سيكون محل تقدير خاصة تلك المتعلقة بالمناجم . ولن تكون لهذه الاتفاقيات قوة القانون لانها متروكة الى أن يصدق عليها مؤتمر الصلح . . وعلى اى حال فان مدة الامتياز المعطى لفرنسا لإدارة المناجم لن تتعدى ٥٠ سنة . . . وان فرنسا لن تستغل خطوط السكك الحديدية لاقليم السار بمعرفة ادارة السكك الحديدية

الفرنسية كما كان مقدرا . . وارجو أن تعتبر هذه المعلومات كأنها شخصية لك ولا تتحدث فيها مع أحد الى أن يذاع خبرها بعد ظهر باكر .

ووقعت هذه الاخبار وقع الصاعقة على ايديناور وافاد المندوب الفوض الفرنسى بأنه كان قد سمع اخبارا عن مثل هذه الاتفاقيات بين فرنسا واقليم السار وأنه حدث بعض أعضاء مجلس النواب من حزبه عنها الا انهم استقبلوا اخبارى هذه أسوأ الاستقبال وابلغونى انه اذا كانت مثل هذه الاخبار حقيقة فان انضمام المانيا الاتحادية للمجلس الاوربى مستقبلة بعض الصعاب ولن يضمنوا تنقيذه . وقال ايديناور للمندوب الفرنسى انه يخشى الآن من أن تكون مجموعة يكون لها أغلبية الاصوات في مجلس النواب الالماني وينجم عنهم بعض الصعاب بالنسبة للموقف الاوربى الغربى . وكان كلام ايديناور يعنى انه لا يضمن حتى الأغلبية التى تتمتع بها حكومته في مجلس النواب من أن تسير خلفه حتى اذا نصحهم بالاقتراع من أجل الموافقة على انضمام المانيا الاتحادية للمجلس الاوربى .

كان ايديناور يجرى مناورة سياسية كبيرة بموجب ما كان يفيد به المندوب المفوض الفرنسى حيث أنه من المعروف وقتها أن الحكومة الالمانية كانت تريد بكل قوة أن تنضم المانيا الاتحادية الى المجموعة الاوربية الغربية الامر الذى دعا وزراء خارجية الغرب الثلاثة أن يصرحوا في بيان على أنهم يرجون بانضمام المانيا الاتحادية للمجموعة الاوربية الغربية وكانت اقوال ايديناور هذه للمندوب المفوض الفرنسى وعلى مسمع من زميله تحمل بين طياتها اقتراض رفض البرلمان الالماني الاتحادى من الانضمام الى المجلس الاوربى وبالتالي الابتعاد نوعا عن العائلة الاوربية الغربية كنوع من رد الفعل الالماني الاتحادى الذى سيربك خطط الغرب بالنسبة لمانيا الاتحادية من جراء محاولة فرنسا هذه لسلخ اقليم السار من المانيا الاتحادية الوطن الام للاقليم هذا .

وفي نهاية هذه الجلسة اعاد المندوب الفوض الفرنسى الاستفسار من ايديناور عن قدومه لهم الأسبوع القادم لمقابلة اللجنة العليا . فلم يجاوبه ايديناور على سؤاله وقال له انه بعد أن علم منه فحوى الاتفاقيات التى ستوقع بين فرنسا واقليم السار والتى قد تنشر باكر فانه يعتقد أن الامر سيستوجب عقد اجتماع طارئ لمجلس النواب الالماني وأنه سيعمل كل جهده بأن لا يصدر المجلس قرارا في غير صالح الموقف العام بل وأنه يخشى الا يتمكن من ذلك وأن يصدر المجلس قرارا سريعا . وهنا قال له المندوب الفرنسى « اعتقد انه قد يكون من الاعقل مثل ما تقولون الا يتسرع مجلس النواب في سرعة مناقشة هذه المسألة لان التأثير الاولى ليس هو في المعتاد انسب التأثيرات

خاصة في بلد عسبي وقلق مثل بلدكم . ومن الأفضل التريث لفترة من الوقت والتعرف بالتالي على الجو الدولي المحيط برمته » وانفض الاجتماع دون أن يحدد ايديناور موعدا للقائهم القادم .

وفي اليوم التالي نشرت الصحف الألمانية اخبار توقيع الاتفاقيات بين فرنسا واقليم السار وقد نشرت الصحف الاخبار هذه تحت عناوين مثيرة منها « قرارات السار تعتبر ضد أوروبا - فرنسا تستولي على مناجم السار » وعقد ايديناور مؤتمرا صحفيا قند فيه موقف الدول الحليفة خاصة انها كانت دائما تؤكد ان حدود ألمانيا لن يصيبها أى تعديل الا بموجب قرارات تصدر عن مؤتمر للصلح واعلن ان الاتفاقيات التى وقعتها فرنسا مع اقليم السار سيكون لها آثار خطيرة جدا على النفسية الألمانية . وكانت الاتفاقيات هذه يفقد خصص اتفاقات الاولى اتفاقية عامة الاهداف والثانية اتفاقية اقتصادية، كانت تشير الى العلاقات الاقتصادية طبقا لدستور السار والثالثة تشمل المناجم والرابعة تشمل ادارة سكك حديد السار والاخيرة تبحث المساواة بين مواطني البلدين في شتى المجالات .

وقد بادر المندوب المفوض الفرنسى الى نشر بيان بالصحف الألمانية لمحاولة تهدئة النفوس يقول فيه ان هذه الاتفاقيات مشروطة بان تحصل على موافقة مؤتمر الصلح عند عقده حتى تكون لهذه الاتفاقيات الصفة النهائية . وفي الوقت نفسه ارسل المندوب المفوض الانجليزى لايديناور خطابا يفيد فيه ان حكومته اعلنت في مجلس العموم البريطانى ان اتفاقيات السار لن تكون نهائية الا بموافقة مؤتمر الصلح واعتبر هذا الاجراء وكأنه اجراء ملطف للموقف من اجل التأكيد بان الاتفاقيات التى وقعتها فرنسا مع اقليم السار ليست الا اتفاقيات مؤقتة . وفي جلسة مجلس النواب الألماني بذل ايديناور الجهد للسيطرة على الموقف وقال انه على فرنسا ان تعمل على ازالة مسببات التوتر بين البلدين وقال ان حكومة اقليم السار ليس لها احقية قانونية في التصرف في مناجم وسكك حديد السار لانها ملك لألمانيا وأشار الى سابق موافقة امريكا وانجلترا وفرنسا من أن كل امور ألمانيا سيحددها مؤتمر الصلح وعليه فلم يكن من الضروري ان تتم التصرفات هذه خاصة وان المانيا الاتحادية ستكون طرفا في مؤتمر الصلح وفي نهاية خطابه طالب بالا يكون لهذا الموضوع أى اثر على اهداف ألمانيا من أجل اعادة بناء أوروبا الغربية والا يكون سببا يعكر العلاقات الألمانية الفرنسية .

كان ايديناور قد شعر بعد نشر الاتفاقيات الفرنسية مع حكومة السار ان الراى العام في ألمانيا بدأ يتسائل عن موقف فرنسا من التعاون الذى كانت

المائتة الاتحادية تنادى به وأثر ذلك على الوحدة الأوروبية الغربية التي كان زعماء ألمانيا الاتحادية يتحدثون عنها ووجد ايديناور أنه حتى يضع الأمور في موقعها الصحيح فإنه كان عليه أن يطمئن شعب ألمانيا وشعوب أوروبا الغربية بالتالى أن ألمانيا ما زالت تسعى لما سبق أن نادت به وفي يوم ٧ مارس ١٩٥٠ أى بعد نشر اتفاقيات فرنسا مع السار بأربعة أيام صرح ايديناور في حديث صحفي أنه ما زال يؤيد قيام تعاون أوروبى غربى تشترك فيه ألمانيا الاتحادية من أجل وحدة أوروبية تضم فرنسا وألمانيا الاتحادية وإنجلترا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا وأنه يفكر في وحدة اقتصادية ترفع فيها الحواجز الجمركية بين هذه الدول ويتم في نطاقها تعاون اقتصادى وسياسى وأن هذه الأمانى تراوده منذ عشرات السنين ومن الجدير بالذكر أن الجنرال ديغول أعلن في ١٦ مارس تأييده لدعوة ايديناور هذه خاصة أنها كانت تبرز نوعا من الوحدة بين ألمانيا الاتحادية وفرنسا .

لم يقابل ايديناور لجنة الحلفاء العليا الا في يوم ٢٢ مارس أى بعد قرابة ثلاثة اسابيع من آخر لقاء له معها وهو الذى كان يجتمع بالندوبين المفوضين كل اسبوع في العادة وفي هذه الجلسة بحث موضوع انضمام ألمانيا الاتحادية الى المجلس الاوروبى . والمجلس الاوروبى هذا يتشكل من ١٠ دول هى بلجيكا والدنمارك وفرنسا وإنجلترا وإيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورج وهولندا والنرويج والسويد وهدفه تجميع دول أوروبا هذه من أجل محاولة تنسيق الأمور السياسية بينهم ودفع التقدم الاقتصادى والاجتماعى بها وكانت فرنسا تميل الى أن تنضم ألمانيا الى هذا المجلس خاصة بعد آثار معاهداتها مع حكومة السار التي كانت تعمل في ذات الوقت على أن تضمها لهذا المجلس .

وفي أثناء اجتماع ايديناور بالمفوضين أفاده المندوب الفرنسى بأنه يجب على ألمانيا أن تتقدم بطلب كتابى تطلب فيه الانضمام للمجلس الاوروبى وأجاب ايديناور أنه طبقا للاتحة المجلس الاوروبى فإن دوله الأعضاء هى التى تدعو الدولة الجديدة لتنضم للمجلس فأجاب المندوب الفرنسى بأن وزراء خارجية امريكا وإنجلترا وفرنسا في اجتماعهم ١٠ نوفمبر في باريس حددوا بأن تقدم ألمانيا الاتحادية خطابا تطلب فيه رغبتها في الانضمام لهذا المجلس وأجاب ايديناور أن معنى ذلك أنه يجب أن الجا للمجلس التواب فإذا توجهت له بسؤال يفيد في جوهره « هل ننضم الى المجلس من عدمه » فأننى أخشى الا أنحصل على الأغلبية المطلوبة خاصة وأن الحزب الاشتراكى الديمقراطى المعارض كان قد أعلن مسبقا أنه اذا تم ضم السار لهذا المجلس فإنه لن يصوت لصالح انضمام ألمانيا الاتحادية والمؤسف أن بعض أعضاء المجلس من تحالف الحكومة ايدوه في هذا الموقف ..

وبذلك بدأ ايديناور يضع العراقيل امام اعضاء اللجنة وهو كان يقصد المندوب الفرنسي بالذات ليشمره بنتائج ماتم بين فرنسا والسار . وهنا بادى المندوب الفرنسي في تحليل للموقف قائلا : انه اذا افترض ووجهت دعوى لالمانيا الاتحادية ثم رفضتها المانيا الاتحادية فان الموقف سيكون حرجا وعليه فالمطلوب ان تبدي المانيا استعدادها للانضمام للمجلس ومن ثم فسوف يوجه لها المجلس دعوته وهو مطمئن انها سوف لا ترفض . الا ان ايديناور عاود الى سابق موقفه وتخوفه من مجلس النواب الالمانى واقترح ان يتم ازاء المانيا تصرف ما من جانب الغرب بحيث يحمل في طياته نية طيبة نحوها وذلك حتى يمكنه بموجب هذا التصرف ان يتقدم لمجلس النواب لطلب موافقته من اجل انضمام المانيا الاتحادية الى المجلس الاوربي خاصة وان الموقف مؤخرا قد تدهور نوعا بسبب اتفاقيات السار .

ودار نقاش بين الحاضرين تدخل فيه المندوب الأمريكى لمحاولة ايجاد حل لهذا الموضوع وكان ما يشغل بالهم هو طلب ايديناور الاخير هذا الذى يرمى الى ان يقدم لالمانيا تصرفا ما يكون في صالحها او كتوع من الترضية لها وفي النهاية اتفقوا بالنسبة للموضوع الاول الا وهو رغبة ايديناور في التعرف من المجلس نفسه ان المجلس سيقبل المانيا الاتحادية بالترحيب فقد تم الاتفاق على ان يرسل لهم ايديناور مذكرة بسيطة بهذا الشأن ومن ثم يردوا له عليها بما يطمئنه بان انضمامه للمجلس هو امر ترحب به الدول الغربية الثلاث على ان يترك باقى موضوع دعوة المجلس لالمانيا لوقته خاصة وسيكون بيده ما يضمن له ان فرنسا بالذات ترحب بالمانيا الاتحادية في هذا المجلس الامر الذى سيساعده امام مجلس النواب .

وعليه حرر لهم ايديناور في اليوم الثانى لمقابلته معهم المذكرة التالية والتي قد وافق عليها مجلس وزرائه ورؤساء مجموعاته البرلمانية وقد جاء في هذه المذكرة ما يلى :

« بون في ٢٣ مارس ١٩٥٠ »

السيد المندوب المفوض

بالاشارة الى حديثى معكم امس . . افيدكم اننى ساعمل - وكلنى تقنية بالغور - لاثحصل على اغلبيه مجلس النواب من اجل الانضمام الى المجلس الاوربي اذا ما وصلنى مسبقا من المندوبين المفوضين الثلاثة مذكرة تكون محتوياتها كما يلى تقريبا :

مجلس البازل الغربية - العظيمة انجلترا وفرنسا وأمريكا عرّج كل الترحيب
بعضهم ألمانيا الاتحادية للمجلس الأوروبي ..

— أن انضمام إقليم السار كمضو بالمجلس الأوروبي يرتبط بلائحة هذا الإقليم
طبقا لمفاهدة الصلح مع ألمانيا .

بـ ستتمتع ألمانيا الاتحادية في أقرب فرصة بالمعضوية الكاملة للمجلس
الأوروبي وحتى ذلك الوقت يمكنها أن تشارك في جلسات هذا المجلس
كمراقبة ..

وحتى لا تكون مثل المذكرة المراد أن يرسلها لي المندوبون بدون فائدة
فأنتي اقترح أن ترسلوا لي خطابا تفيدون فيه «أنكم على استعداد لارسال مثل
هذه المذكرة المطلوبة لو كان ذلك يضمن تحصل الحكومة على أغلبية برلمانية »
وانتي استنادا الى مثل هذا الخطاب سأبدأ مشاوراتي مع رؤساء المجموعات
البرلمانية ... وبالنسبة لتكملة الاجراءات فأنتي أرى ان أبلغ لجنة وزراء
المجلس الأوروبي بواسطتكم انهم اذا أرسلوا دعوة فسوف نقبلها ومن ثم ستكون
ألمانيا بالتأكيد مدعوة .. وحتى لا يكون لخطابي هذا طابع الرسمي فأنتي
أرسلته لكل من السادة المندوبين ... »

وفي نفس اليوم تسلم ايديناور رد المندوبين وقد جاء به :

« سعادة السيد مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية

أيما لخطابكم ... نفيدكم أنه كما جاء باتفاقية بيتريسبرج ان الطرفين
أبدوا أمانتهم من أجل انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية بدون تأخر بالمجلس
الأوروبي .. وان تبادل الآراء أمس أظهر لكم أن هذه هي نيتنا في هذا الشأن
وانها لم تبطل ونحن مقتنعون أن مثل هذا الاجراء يطابق صالح ألمانيا . كما
أكدنا لكم ان انضمام إقليم السار للمجلس سيعرض ليتحصل على قرار وقت
انجاز معاهدة الصلح ... »

واجتمع المجلس الأوروبي يوم ٣٠ مارس وقرر توجيه دعوة لألمانيا الاتحادية
وللسار واثناء ان كان ايديناور يدرس هذا الموقف في اجتماع لمجلس وزرائه
صباح يوم ٩ مايو ١٩٥٠ من أجل تحضير واعداد رد الحكومة الألمانية في هذا
الشأن لارساله للجنة العليا للحلفاء لترسله قبل اجتماع منتظر لوزراء خارجية
الدول الثلاثة أخطر ايديناور في صباح هذا اليوم واثناء اجتماع مجلس وزرائه
بما يفيد وصول مندوب خاص قادم من بلويس من طرف وزير خارجية فرنسا
ومعه رسالة عاجلة لايديناور واستقبله ايديناور وكان يحمل رسالتين من وزير
خارجية فرنسا الأولى شخصية لايديناور والثانية مذكرة رسمية له وكانت
المذكرة الرسمية تحمل النقاط الأساسية لمشروع - سمي فيم بعد باسم -

« مشروع شومان » يقترح إنشاء هيئة عليا مشتركة فرنسية ألمانية تعمل في مجال الفحم والصلب ومفتوحة لأشتراك الدول الأوروبية للفرنسية الأخرى ولجميع الأشراف المشترك على إنتاج الفحم والصلب للبلاد الأعضاء في هذه الهيئة بحيث تكون لهذه الهيئة سلطة إصدار قراراتها التي تعتبر سارية لدى الدول الأعضاء وملزمة لها. وأوضح شومان أن تشكيل مثل هذا الجهاز يمكن اعتباره كمرحلة أولى نحو اتحاد فيدرالي أوروبي يعمل من أجل إعادة بناء اقتصاديات كل الدول أعضائه ويعمل في الوقت نفسه من أجل توطيد السلام في أوروبا ووجد أيديناور أن مشروع شومان هذا يخدم في المقام الأول العلاقات بين فرنسا وألمانيا الاتحادية لأنه سيزيل آثار الريبة الفرنسية إزاء ألمانيا بالإضافة إلى أنه سيضع إقليم السار تحت إشراف مثل هذه الهيئة من ناحية إنتاجه من الفحم والصلب الأمر الذي ستشعر ألمانيا بموجبه أن لها بعض النفوذ لتقرير أمور الإقليم الاقتصادية مثله مثل موقفها إزاء منطقة حوض نهر الروهر وستتعرف كل دولة عن حقيقة إنتاجية الدولة الأخرى في مجال الفحم والصلب مما سيجعلها تتعرف بطريقة أخرى على قدراتها العسكرية على الدوام .

وفي الخطاب الخاص الوجه لأيديناور أوضح له شومان أنه لا يهدف في المقام الأول الناحية الاقتصادية قدر ما يهدف بمشروعه هذا الناحية السياسية بين فرنسا وألمانيا الاتحادية . وكان شومان ينتظر منه أن يرد على اقتراحه هذا فوراً لأن مجلس الوزراء الفرنسي كان متفقاً في نفس الوقت هذا ويريد معرفة رد فعل أيديناور تجاه هذا المشروع .

ولقد وجد أيديناور في هذا المشروع ما كان يطلبه من الغرب من أن يقدم المغرب لألمانيا تصرفاً ما تشعر بموجبه ألمانيا بأن موقفها بالنسبة للحلفاء هو موقف ثقة وليس موقف الريبة وكان أيديناور قد طلب مثل هذا للتصرف من لجنة الحلفاء العليا حتى يمكنه بموجبه مجابهة مجلس النواب الألماني وما هو ذا في موقف يمكنه الآن مجابهة المجلس وعلى الفور رد أيديناور على شومان يوافق على مشروعه هذا ويدعوه إلى الاستمرار فيه . وكان أيديناور يشعر في داخله أن شومان يريد أن يفعل شيئاً إزاء ألمانيا يكون من أثره توثيق الروابط بين البلدين وإبعاد الحساسيات المتراكمة منذ مدة طويلة في نفسية الشعب الفرنسي والألماني . وقد انضمت إيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا إلى هذا المشروع الذي سمي فيما بعد باسم التجمع الأوروبي للصلب والفحم وعمل في هذا المشروع رجل فرنسي جان مونييه الذي يعتبر أباً للوحدة الأوروبية الغربية. ولوضع أسسه العملية إلى أن توجت أعماله بمولد السوق الأوروبية المشتركة .

هذا وقد اعتقدت وقتها انجلترا من الانضمام الى التجمع الاوربي للصلب والفحم حيث كانت انجلترا في هذا الحين تعتبر نفسها وثيقة الصلة بأمريكا بموجب علاقاتها الخاصة معها واقرب منها لأمريكا عنه من أوروبا خاصة وكانت انجلترا لا تريد في هذا الوقت أن تتدخل دول أوروبية في إنتاجها من الفحم والصلب وفي أعمال مناجمها الكبيرة بأراضيها وبأراضي دول الكومنولث البريطاني لأن مثل هذا الاشراف الأوربي لن يتوقف على مناجم انجلترا بل سيمتد الى مناجم مستعمرات انجلترا السابقة التي كانت تحت سيطرتها الاقتصادية بطريقة أو بأخرى .

وافقت الوزارة الألمانية على انضمام ألمانيا الاتحادية للمجلس الاوربي وأبلفت لجنة الحلفاء ذلك الى وزراء خارجية الغرب أثناء اجتماعهم في لندن يوم ١١ مايو ١٩٥٠ والذي صدر عنهم بيان في نهاية اجتماعهم أكدوا فيه رغبتهم في اندماج ألمانيا الاتحادية في التجمع الاوربي الغربي وأملهم بأن يتم هذا التطور بأسرع طريقة وأعلنوا أن مثل هذه السرعة تعتمد على شعب وحكومة الجمهورية الاتحادية في المقام الأول من جراء ضمانهم لآمن وسلامة الدول الغربية ومن جراء رغبة ألمانيا الاتحادية في السلام وفي المشاركة الأخوية معهم . وفي اجتماع ايديناور يوم ١٦ مايو مع لجنة الحلفاء العليا علم من المندوب المفوض الأمريكي أن وزراء الخارجية اهتموا في اجتماعهم هذا في محاولة الوصول لوسيلة يمكنهم بموجبها ايجاد التوازن بين قوات الغرب وقوات الشرق المتزايدة وخرجوا من هذا بضرورة رفع مقدرة الغرب الاقتصادية من أجل الموازنة الاقتصادية مع الشرق وايضا من أجل رفع مستوى المعيشة في الغرب مع رفع القدرات العسكرية للغرب في الوقت نفسه حتى يكون ذلك بمثابة رد للشرق . وقد أوجز ايديناور تقديره للموقف بقوله أنه وقد نشأت قواتنا اماننا تتمثل في قوة روسيا في الشرق وقوة أمريكا في الغرب فانه كان لزاما أن تتوحد أوروبا الغربية وتتقوى اقتصاديا وعسكريا حتى تتمكن أن تشكل قوة ثالثة بين القوتين الأعظم من أجل أن تخلق التوازن بينهما وأن يستخدم هذا التوازن في اللحظات الحرجة لصالح السلام العالمي .

أن ايديناور كان يقدر بذلك المدى البعيد للموقف اما بالنسبة لحاضره فقد كان يريد أن يتحالف مع أمريكا والغرب سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

كان على ايديناور أن يتحصل على موافقة مجلس النواب من أجل أن يتقدم للانضمام للمجلس الاوربي وكان يعلم أنه يمكنه أن يتحصل على الأغلبية المطلوبة من جراء تصويت احزاب الحكومة الائتلافية الا أنه كان يحاول أن ينعق المعارضة المتمثلة في الحزب الاشتراكي الديمقراطي حتى يكون التصويت

بالاجماع فى مسألة تعتبر مصرية وفى مارس بدأ نشاطه فى مجلس النواب فى هذا الشأن رغم ان الحزب الاشتراكى الديمقراطى كان قد اتخذ قرارا اثناء اجتماع للحزب فى هامبورج فى مايو يقضى برفض انضمام المانيا الاتحادية الى المجلس الاوروبى لان هذا يعنى قبول المانيا الاتحادية لسلخ اقليم السار ويعنى بالتبعية قبولها لانضمام الاراضى الالمانية التى ضمتها بولندا اليها وهى الاراضى الواقعة شرق خط الاودر نيبس من أن تسلمخ هى الاخرى من الوطن الالماني .

وكانت وجهة نظر ايديناور تخالف وجهة نظر الحزب الاشتراكى الديمقراطى فايديناور كان يبرر بأن انضمام المانيا الاتحادية للمجلس الاوروبى لن يكون من آثاره الموافقة على سلخ اقليم السار بل انه بموجب مشروع شومان فان اقليم السار سيعود فى النهاية لالمانيا وأن المانيا الاتحادية لا تستطيع ان تعيش فى أوروبا بمعزل عن الجميع لأن ذلك سيزيد من عدم الثقة بها والمانيا المعزولة ستكون عاجزة هذا بالإضافة الى أن المانيا الاتحادية ستشعر لأول مرة انها تعامل معاملة متساوية مثل بقية الدول بعد هزيمة مايو ١٩٤٥ . وافاد ايديناور أن معارضة انضمام المانيا للمجلس الاوروبى تعتبر وكأنها معارضة لانضمام المانيا الاتحادية للغرب - حيث كان ايديناور يعلم ان الحزب الاشتراكى الديمقراطى يؤيد انضمام المانيا الاتحادية للمعسكر الغربى الا انه كان يعارض الاندماج الفعلى فى العائلة الاوروبية - وكانت وجهات نظر شوميكار وايديناور تتعارض فى معالجة أمور المانيا الجهورية أى فى الوسيلة التنفيذية لتحقيق مصالح المانيا الاتحادية وان كانا متفقين على الأهمية فى تحقيق مصالحها بالتعاون مع الغرب . ومن هنا نشأت الخلافات بينهما واشتدت . وفى الاقتراع يوم ١٥ يونيو ١٩٥٠ بمجلس النواب تحصل ايديناور على موافقة بانضمام المانيا الاتحادية للمجلس الاوروبى بعدد ٢٢٠ صوتا ضد ١٥٢ صوتا تتمثل فى أصوات الحزب الاشتراكى الديمقراطى وأصوات الحزب الشيوعى الالماني .

الحرب الكورية وآثارها

بالعودة الى مؤتمر القاهرة الذى عقد عام ١٩٤٣ بين تشرشل وروزفيلت وشانج كاي شيك رئيس دولة الصين الوطنية تم الاتفاق على انه بعد الانتصار على اليابان فان كوريا - التى كانت تحتلها اليابان منذ نصف قرن وحتى هذا الوقت - سوف تنال استقلالها ووافق الاتحاد السوفيتى فيما بعد على هذا القرار . وعند نهاية الحرب مع اليابان تقدمت القوات الروسية من شمال كوريا ونزلت القوات الأمريكية فى جنوب كوريا وتلاقت القسوات الأمريكية والروسية عند خط عرض ٣٨ وهو خط عرض يمر فى منتصف كوريا تقريبا وقبل وقتها ان الدولتين وافقتا على احتلال كوريا لبعض الوقت من اجل

إعدادها خلال فترة انتقالية لتأهيلها أثناءها الى حين ممارستها لاستقلالها . وكانت اليابان قد طردت أثناء احتلالها لكوريا عددا من الكوريين الذين عبروا حدودها الشمالية وتوجهوا لروسيا الآسيوية وهؤلاء هم الذين دفعتهم روسيا مبكرا لاحتلال الأجزاء الشمالية من كوريا وقت أن كانت العسكرية اليابانية في مرحلة الاجتياح قبل استسلام اليابان مباشرة . ولم يتمكن لأمريكا وروسيا بعد انتهاء الحرب وطوال ١٩٤٦ من الاتفاق على صيغة لإجراء لانتخابات بموجبها في كل كوريا حتى تتأى سلطة تشريعية وأخرى تنفيذية يمكنها أن تتولى مسؤوليات حكم شطرى كوريا بعد توحيدها لمنع بالتالى استقلالها .

في مايو ١٩٤٨ تم اجراء استفتاء شعبى في كوريا الجنوبية تحت اشراف الأمم المتحدة في الوقت الذى رفضت فيه كوريا الشمالية اجراء استفتاء بها تحت اشراف الأمم المتحدة وتكونت على اثر هذا الاستفتاء في كوريا الجنوبية مؤسسات دستورية وتم انتخاب سيجمان رى رئيسا لجمهورية كوريا الجنوبية التى اعلنت في يوليو ١٩٤٨ وفي سبتمبر ١٩٤٨ أعلن قيام جمهورية كوريا الشمالية وتم انتخاب كيم أول سنغ رئيسا لجمهوريةها وانسحبت القوات الروسية من كوريا الشمالية في ديسمبر ١٩٤٨ وفي يونيو ١٩٤٩ انسحبت القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية ووقعت أمريكا اتفاقية أمن متبادل مع كوريا الجنوبية في يناير ١٩٥٠ . الا أن الاضطراب ساد كوريا واجتاحت قوات من كوريا الشمالية في ٢٥ يونيو ١٩٥٠ خط العرض ٣٨ الذى يفصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية واحتلت قوات كوريا الشمالية غالبية أراضي كوريا الجنوبية .

وتحركات أمريكا امام هذه الاحداث وفي غيبة لمندوب روسيا من مجلس الأمن حيث كان قد انسحب منه منذ فترة تمكنت أمريكا من التحصل على قرار من مجلس الأمن باعداد قوة عسكرية تحمل علم الأمم المتحدة من أجل تحرير أراضي كوريا الجنوبية . قامت قوات الأمم المتحدة هذه والتي كانت تتشكل في غالبيتها من قوات أمريكية وشنت هجوما مضادا من منطقة بوسان التى كانت ما زالت في يد كوريا الجنوبية وتمكنت من استرداد أراضي كوريا الجنوبية . وحصل عندما تخطت بمدلة القوات الأمريكية خط العرض ٣٨ واستولت على عاصمة كوريا الشمالية واقتربت من حدود الصين الشعبية . وكانت الثورة الصينية الشعبية الشيوعية قد استولت على مقاليد الحكم في الصين عام ١٩٤٩ - حدث ان تدخلت القوات الصينية من متطوعى الصين الشعبية بجانب قوات كوريا الشمالية مما اضطر الأمريكان الى الانسحاب الى خط عرض ٣٨ . وتكهرب الجو الدولى وقتئذ .

لم تتدخل روسيا في الصراع المسلح في كوريا بل امتدت المقاتلين في كوريا الشمالية بالسلاح وكانت تؤيدهم سياسيا . وانطلقت في الأفق الشائعات التي تقول أن أمريكا ستستخدم الأسلحة الذرية ضد القوات الصينية إذا هي استمرت في تهديد القوات الأمريكية المربطة في كوريا الجنوبية وساد العالم فترة قلق من جراء افتراض المجابهة الذرية خاصة وأن روسيا التي أعلنت في بداية ١٩٤٩ أنها فجرت أولى تفجيرها الذري كانت ولا بد تمتلك قهرا من القنابل الذرية ولو كان أقل بكثير من عدد القنابل الذرية بالترسانة الأمريكية .

عندما بدأت الحرب في كوريا في يونيو ١٩٥٠ ترددت لها أصداء مباشرة في ألمانيا الاتحادية سواء لدى مواطنيها أو لدى حكومة أيديناور لأن وضع ألمانيا ككل كان يماثل وضع كوريا ككل . فألمانيا كانت مقسمة منذ ١٩٤٥ الى ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية تماما كما كانت كوريا قد قسمت عام ١٩٤٥ الى كوريا الشمالية وكانت بها قوات روسية وكوريا الجنوبية وكانت بها قوات أمريكية - والخلاف الوحيد بين ألمانيا وكوريا أن الروس والأمريكان انسحبوا من كوريا وقتلوا وتركوا خلفهما في كل من شطري كوريا نظاما سياسيا اجتماعيا يماثل نظام الدولة التي كانت تحتله أما في ألمانيا فان قوات الاحتلال بها بعد أن عمدت على تلوين قطاعات احتلالها حسب لون مذهبها الاجتماعي استمرت متواجدة في كل منها ثم تفوقعت في الشطرين .

ومن هنا زاد قلق حكومة ألمانيا الاتحادية عند بداية الحرب الكورية في يونيو ١٩٥٠ حيث أثرت أحداث هذه الحرب الأولية على النفسية الحكومية والشعبية في ألمانيا الاتحادية ورغم أن التأثير لم يكن متماثلا لدى جميع الأحزاب بها إلا أنه كان يتواجد بقدر معين لدى الكل رغم تنوعه وقال أيديناور في هذا الشأن :

« أن الموقف في بلادنا يشابه الموقف في كوريا ... فبلدنا كانت هي الأخرى مقسمة ... وفي الجزء الذي يحتله السوفيت ركزوا من قواتهم المسلحة به . ويضاف اليهم قوات بوليس ألمانيا الشرقية التي هي مجهزة أساسا على حسب النظم للحربية . وفي ألمانيا الغربية لا يتواجد إلا عدد محدود من قوات الاحتلال ... وبالطبع فان ارادة المقاومة للشعوب الحرة المهددة من الشيوعية كانت قد برزت وبشكل واضح في برلين إلا أنها كانت تتعرض لمثل ما هو جار في كوريا من أن تصاب بالشلل اذا ما انتشر الاعتقاد بأن ألمانيا الغربية ليس لها أمل في النجاة . ومن وجهة النظر الحربية كنا عاجزين تماما . وكان عوننا الوحيد هو تلك التقدم من دول الاحتلال ولقد كان من الضروري أن تؤكد هذه القوى في جميعها لها . تؤكد . فيه أنها مستعدة للدفاع عن ألمانيا الاتحادية بما في ذلك

برلين ... وكنت كلما اقتربت من موضوع الضمان هذا كانت حكومات الغرب تفيد ان اجراءات حلف الاطلنطى تمتد تلقائيا الى المناطق التى تحتلها فى المانيا طالما دام هذا الاحتلال . الا اننى كنت اجد هذه الاجابة غير كافية .

كنت اجد من اللازم ان تقوى بوليسنا الخاص بالمحافظات وأن نخلق قوات بوليسية اخرى على مستوى المناطق من أجل الدفاع عن الحدود الجمركية وحماية القطارات وما اهدف له كان انشاء بوليس على مستوى الاتحاد وحررت مذكرة بهذا المعنى للجنة الحلفاء العليا بعد انفجار أزمة كوريا فى يونيو ١٩٥٠ الا ان اجاباتهم التى وصلتني لم تات بجديد عما سبق ان اشاروه لى بالنسبة للبوليس الفيديرالى الذى كنت اقترحه من أجل اهدف الامن . ولقد وصل النزاع فى كوريا الى حد القتال المسلح الا ان حرب الاعصاب كانت تيدور فى نقاط اخرى من العالم . . اننى كنت اعلم ان روسيا كان لديها اكثر من ٣٠ فرقة فى قطاع احتلالها وحسب معلوماتى كانت على اهبة الاستعداد بكامل اسلحتها وبطائرات نفائة احضرتها من وسط روسيا ونقلتها الى الغرب . ان تسليم قوات بوليس المانيا الشرقية كان يسير سويا مع تشكيل هذه القوات العسكرية التى كان لها طابع عدائى دون اذى شك . ان قوات البوليس المسلحة هذه لالمانيا الشرقية كانت على شكل قوات بوليسية تتلقى تدريبا خاصا وكان عددهم اياما لمصادر موثوق بها يقدر ٦٠٠٠٠ جندي وذلك عند قرابة منتصف شهر اغسطس ١٩٥٠ . وقد افتتحت ١٥ مدرسة من أجل تدريب الضباط والصف ضباط .

ان اعتقادى ان ستالين كان يريد الاستيلاء على المانيا الغربية التى تحملت اقل نسبة خسائر والتى كانت لا تتوقف من التقدم والسياسة التى اتبعها فى السنوات الاولى بعد الحرب لم تمكنه من ان يحقق اهدافه الا انه لم يتخل عنها . فاذا استطاع ان يضع يده على المانيا الغربية فانه سيكون فى وضع يمكنه من جرائه التأثير بطريقة قوية على فرنسا واطاليا . خاصة وكان النظام السياسى فى البلدين لم يتمكن من ان يؤمن نفسه تماما وكان بهما احزاب شيوعية قوية قد تشكلت . وعندما تقع المانيا الغربية وفرنسا واطاليا تحت سيطرته فسيكون الاتحاد السوفيتى اكبر قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية فى العالم وبذلك يضمن الاتحاد السوفيتى انتصاره على أمريكا . وكانت هذه الخطوط هى التى اعتبرها هدف الاتحاد السوفيتى وكنت أوجه سياستى على هداها . ان الاتحاد السوفيتى كان سيقف من الاسلحة النووية الأمريكية موقف الاحترام الى ان يكون قد صنع العدد الكافى من القنابل الذرية . خاصة وانه فى يناير ١٩٤٩ نجح فى تفجير واحدة منها . وكان يفترض انه ينتظر قبل ان يهاجم ان

يمكن من ملاحقة الانتاج الأمريكى الا أنه فى هذا الوقت قد لا تستخدم روسيا ولا الولايات المتحدة الأسلحة الذرية لان الموقف فى ذلك الوقت سيذكرنا بما حصل فى اثناء الحرب الأخيرة بالنسبة للغازات السامة والتي كان يمتلك كل معسكر كميات متقاربة منها لدرجة أن لم يستخدمها أى من الطرفين .

واذا وصل التسليح الذرى الى موقف متواز فان دور القوات البرية والقوات الجوية سيكون الدور الحاسم بالنسبة للتفوق الحربى . وكنت مقتنعا تماما أن ستالين له تجاه المانيا نفس الخطة الكورية . وحسب تقديرى فان روسيا كانت ستتباعد عن حكومة القطاع الشرقى فى خلال الأشهر القادمة حتى تترك للأخيرة قدرة حركة اكبر ومن ثم يدفع ستالين قوات البوليس بألمانيا الشرقية لتحرر المانيا الغربية . وبذلك سيكون المعتدى هو حكومة المانيا الشرقية وكنت أشك كثيرا فى مثل هذا الموقف أن تستخدم أمريكا الأسلحة الذرية ضد الاتحاد السوفيتى . وكانت المانيا الاتحادية فى موقف غاية من الخطورة بلا أسلحة ولا قوات احتلال كافية فى الوقت الذى كانت فيه قوات بوليس المانيا الشرقية مسلحة أحدث تسليح . أن أى هجوم قادم من الشرق كان سوف لا يجد دفاعات أمامه .

فاذا شنت هذه القوات الألمانية الشرقية هجوما بالدبابات فان شعب المانيا الغربية حسب التطورات اللاحقة كان سيقف موقف المحايذ بالنسبة لأسباب نفسية لانهم من مواطنيهم وايضا لان أحداث كوريا أفقدت الثقة بالولايات المتحدة نتيجة السرعة التى تمكنت من خلالها قوات كوريا الشمالية من احتلال غالبية كوريا الجنوبية . . . ان ايماننا بدفاع قوى قد افتقد لقد حدث فى ميونيخ ان حاول بوليسنا تفريق مظاهرة تجمع شبابى شيوعى كان يحمل لافتات الا أن قوات البوليس هذه اضطرت لتتفرق هى عدة مرات . . .

كان ايديناور يخشى عواقب هجوم شرقى على المانيا الاتحادية حيث لم يكن للطفاء بها غير قرابة اربع فرق مسلحة تابعة لأمريكا وانجلترا معا وكانت لفرنسا بعض الوحدات العسكرية الغير متكاملة لذلك كان ايديناور يخشى الا تكون هذه القوات بالقدر الكافى للصمود بل أن تكون واجباتها مثلا تعطيل تقدم الشرق بحيث يكون الدفاع عن المانيا الاتحادية دفاعا للتعطيل مما قد يعرضها ان تقع فى قبضة الشرق الى أن تتمكن أمريكا من معاودة تجريب اراضى المانيا الاتحادية من جديد الأمر الذى سيسبب لها دمارا قويا وهى التى خرجت توه من دمار الحرب العالمية الثانية . لذلك كان ايديناور يريد تأكيداً أمريكياً جديداً بأن أمريكا ستدافع عن المانيا الغربية خاصة أن ايديناور كان

يرى في تقديراته أن أمريكا قد لا تستخدم الأسلحة النووية لوقف أى تقدم شرقي .

وقد طلب ايديناور من لجنة الحلفاء أن يلقوا وزراء خارجية الغرب اثناء اجتماعهم القادم في سبتمبر ١٩٥٠ عن مدى تخوفه من وضع المانيا الاتحادية هذا كما طلب أن يوضح وزراء الخارجية موقف بلادهم لو هاجمت قوات البوليس الالمانى الشرقى المانيا الغربية فهل سيعطن الحلفاء بالتالى الحرب على روسيا وتكون بذلك الحرب العالمية الثالثة . وعندما سأل المندوب المفوض الأمريكى عن مدى محاربة مواطنى المانيا الغربية لقوات بوليس المانيا الشرقية اذا ما تقدمت الاخيرة وهاجمت المانيا الغربية ان اجابه ايديناور انه يطلب من الغرب أن يسمحوا لالمانيا الغربية أن تشكل قوات عسكرية حتى يمكنها ان تواجه بها تهديدات الشرق وقال ايديناور انه فقط حينما تكون فى ايدى مواطنى المانيا الغربية أسلحة قوية وحديثة فانه متأكد ان مواطنى المانيا الغربية سيحاربون قوات بوليس الشرق وخاصة اذا تأكدوا ان النصر سيكون حليفهم بموجب ما فى أيديهم من أسلحة . وعن موقف الشعب بالمانيا الغربية ازاء الحلفاء قال ايديناور انه متأكد انه سيفق خلف قوات الغرب يؤيدها اذا ما وقفت قوات الغرب تدافع عنه دفاعا قويا .

أعلن تشرشل في منتصف أغسطس ١٩٥٠ أمام المجلس الأوروبى انه يؤيد فكرة انشاء جيش أوروبى تشترك فيه المانيا الاتحادية . وقد سأل المندوبون المفوضون ايديناور عن رأيه فى تصريحات تشرشل هذه وما يقترحه بالنسبة لجيش أوروبى تشترك فيه المانيا الاتحادية فأجابهم ايديناور بأنه يوافق على اقتراح تشرشل هذا . وفى أكتوبر ١٩٥٠ قدم رينيه بلوفان رئيس وزراء فرنسا مشروعا يدعو فيه الى تشكيل تجمع للدفاع الأوروبى يشمل وحدة عسكرية المانية غربية . وقد وافق برلمان فرنسا على هذا المشروع الذى سمي فيما بعد باسم «مشروع بلوفان» . وقد اندهش المراقبون من اقتراح فرنسل هذا الا ان الامر لم يعد يبدو كسابقه فالحاجة أصبحت ماسة الى الاستفادة بالقدرة الألمانية طالما هى تحت رقابة الغرب الفعالة خاصة ان فرنسا كانت تحت تأثير احداث الشرق الاقصى واحداث الهند الصينية التى كانت بها قوات فرنسية مشتبكة فى حرب بها ، أيضا كانت فرنسا قد أعلنت عن مشروعها هذا بعد أن وافقت المانيا الاتحادية على مشروع شومان الذى سيتم بموجبه

الاشراف على انتاج المانيا الغربية من الصلب والفحم . وكان ايديناور قد اجاب قرب نهاية عام ١٩٤٩ على عدة اسئلة صحفية وجهت اليه لمعرفة مدى استعداد المانيا الغربية من مبدا اشتراكها في جيش اوروبى ووافق ايديناور على مثل هذا الاقتراح شرط ان تعامل القوات الالمانية الغربية على قدم المساواة مع القوات الاخرى وان تتبع هذه القوات قيادة مشتركة اوروبية غربية اى لا تتبع قيادة المانيا الغربية وطنية من اجل عدم اثاره حساسيات من جديد .

وكان ايديناور يرمى من وراء مطالبته تسليح قوات المانيا الغربية في نطاق قوات اوروبية غربية ان يعمل بالاضافة الى محاولة توفير امن لدولة المانيا الاتحادية فانه كان يهدف اساسا الى محاولة الغاء او تعديل قانون الاحتلال الذى يتواجد الحلفاء بالمانيا الغربية بموجبه وان يحل محله نظام تعاقدى بينه وبين الغرب بموجب اتفاقيات دفاعية وحلاف عسكرية وكان يبرر ذلك بانه يريد ان يشعر الجندى الالماني الغربى انه ليس جنديا مرتزقا بل انه جندى يدافع عن كيانه . وبلده وكان ايديناور يهدف ايضا الى انتهاء حالة الحرب مع الحلفاء حتى يمكنه ان يتمتع بمزيد من الحرية وان تعود الى المانيا الاتحادية سيادتها من جديد وبالتالى يتحول تواجد جنود الاحتلال الى جنود حلفاء يتخذون مواقع لهم في اراضى المانيا الغربية كقوات حليفة تدافع جنباً الى جنب مع القوات الالمانية الاتحادية ضد خطر الشرق وقد اوضح ايديناور مجموع آرائه هذه في مذكرة مؤرخة ٢٩ اغسطس ١٩٥٠ وسلمها للجنة الحلفاء العليا لتسلم لوزراء خارجية الغرب اثناء اجتماعهم المرتقب في نيويورك في ١٠ سبتمبر ١٩٥٠ .

وانعقد مؤتمر وزراء الخارجية هذا وصدر عنهم في ١٤ سبتمبر بيان يختص بالمانيا جاء به انه قد تم تقدير وجهات نظر الحكومة الالمانية الاتحادية التى قدمتها للمؤتمر وانهم يعترفون ان المانيا الاتحادية هى الممثل الشرعى الوحيد للالمان خاصة وان الاتحاد السوفيتى ما زال يتجاهل اقتراحاتهم من اجل اجراء انتخابات ديمقراطية في المانيا وانهم يعلنون عن رغبتهم في ضم المانيا الاتحادية الى مجتمع العالم الحر وجاء في ختام البيان انهم يعتبرون ان اى هجوم يوجه ضد المانيا الاتحادية او ضد برلين الغربية كانه هجوم موجه ضدهم و اضافوا انهم على استعداد لتبديل قانون الاحتلال مع الابقاء على الاسس القانونية للاحتلال ذاته . واعتبر ايديناور ان هذا البيان يمثل انتصارا

لسياسته خاصة وقد وافق وزراء الخارجية على انتهاء حالة الحرب مع المانيا وتركوا لكل دولة منهم أن تجرى بمعرفتها وحسب تشريعاتها الخاصة الاجراءات الخاصة بانتهاء حالة الحرب بطريقة لا تضعف مركزهم تجاه روسيا بشأن استمرارهم لاحتلال المانيا وبرلين ووافقوا أيضا على رفع المزيد من القيود التي كانت مفروضة على الصناعات الالمانية بل وطلبوا من المانيا أن تقدم لهم بعض المعدات المصنعة لتساعدهم في صناعات الحرب وفي الجانب الآخر طالب الحلفاء من المانيا الاتحادية أنه بموجب اعترافهم بها بأنها الدولة الوحيدة التي تمثل المانيا فإنه على المانيا الاتحادية أن تلتزم بدون دولة هتلر الخارجية وأن تقوم بتسديدها .

اثررت أحداث كوريا على بقاع العالم التي تتواجد بها كيانات احتلالية ومن ضمن هذه ألبقاع حدث تأثير على الموقف المحيط بالمانيا الاتحادية وشعر الغرب أنه لا فائدة له من الاستمرار في احتلال المانيا الاتحادية بالطريقة التي كانت سائدة بل أن الأجدى لهم أن يستفيدوا من المانيا الاتحادية بشريا وصناعيا لتعزيز أمنهم وأمنها . ووافق ايديناور على الوضع الجديدة الذي رسم لالمانيا الاتحادية ورغم أنه لم يكن بالوضع المثالي لدولة حرة مستقلة إلا أنه قبل ما عرضه الغرب خاصة وكان يبرر ذلك بقوله أن عليه أن يخطو خطوة بخطوة في الطريق الى الاستقلال الفعلي . وكان عندما يرد على معارضيه يقول لهم لا تنسوا أن المانيا هزمت عام ١٩٤٥ هزيمة شاملة بدون قيد ولا شرط .

كان كل أعضاء حكومته قد وافقوه على الموقف الجديد الذي وضعه الغرب لالمانيا عدا الدكتور هاينمن الذي كان وزيرا بوزارته وقد عارض هاينمن فكرة تشكيل قوات مسلحة المانية مندمجة ضمن قوات اوربا الغربية وأفاد أن تشكيل مثل هذه القوات بالوضع المخطط لها سيساعد على تعميق الهوة مع المانيا الشرقية مما يزيد الصعاب أمام توحيد دولة المانيا من جديد - والدكتور هاينمن كان قد اعتقله هتلر منذ ١٩٣٧ حتى أفرج عنه الحلفاء عام ١٩٤٥ - ورفض ايديناور قبول هذا الرأي وأصر على سياسته الرامية الى التحالف مع الغرب وتشكيل قوات مسلحة المانية في نطاق الغرب مقابل مزيد من الحرية لالمانيا الاتحادية لأن هذا كان في رأيه الطريق الوحيد أمامها والا استمرت ضعيفة الأمر الذي يضر بقرابة ٥٠ مليوناً من الألمان والذي قد يجعل الغرب لا يميل الى الدفاع عنهم بعزيمة قوية أمام تهديدات الشر .

وعليه قدم الدكتور هاينمن استقالته من حكومة ايديناور قبلها ايديناور .

وكان حلف الأطلنطى قد وافق في سبتمبر ١٩٥٠ على انضمام المانيا الاتحادية الى المجموعة الأوروبية الغربية للدفاع عن غرب أوروبا وبذلك أعلنت جميع الأطراف الغربية موافقتها على أن تصبح المانيا الاتحادية شريكة وحليفة لهم وأصبح الطريق مفتوحا من أجل تنفيذ الإجراءات العملية لتحقيق ما وافق عليه الغرب وما قد عرضته حكومة المانيا الاتحادية مسبقا على وزراء خارجية الغرب وأبلغتهم موافقتها عليه وطالبتهم موافقتهم على تطبيقه .

ولقد عارض الحزب الاشتراكي الديمقراطي فكرة تشكيل قوات مسلحة المانية وأعلن أن ذلك ليس من شأنه خدمة الهدف الأكبر لالمانيا الاتحادية الا وهو توحيد شطرى المانيا وفضل أن تستمر المانيا الاتحادية كما هي بالنسبة لموضوع التسليح بدون أى تصرف إيجابى ما من جانبها على أن يترك للحلفاء مسؤولية الدفاع عن المانيا الاتحادية وأعلن أنه فى حالة موافقة الحكومة الاتحادية على المساهمة فى الجيش الأوروبى الغربى فإن الأمر يتطلب أغلبية ثلثى مجلس النواب الالمانى وهى أغلبية لم يكن فى قدرة ايديناور أن يتحصل عليها بوضعه الحالى وكان يجب عليه اذا ما كان الموضوع يحتاج الى هذه الأغلبية أن يجرى انتخابات جديدة وهو الأمر الذى كان يسعى اليه شوميكار ولم يكن ايديناور يرغب الخوض فى مثل هذا الاجراء وقتئذ لانه كان يقول انها ستكون سابقة غير حميدة للدستور الوليد .

قدمت روسيا مذكرة فى ٢ نوفمبر ١٩٥٠ الى دول الغرب الثلاث تطلب فيها عقد اجتماع لوزراء الخارجية الأربعة بشأن اعتراضها على تسليح المانيا الاتحادية وأشارت روسيا الى اجتماع عقد فى براج يوم ٢١ أكتوبر بين روسيا والمانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبولندا والمجر والمانيا الشرقية وما قرره المجتمعون من انشاء مجلس تنفيذى المانى يشمل غرب وشرق المانيا ليشكل حكومة المانية ديمقراطية مؤقتة تعمل على تقديم دراستها بشأن تشكيل حكومة المانية موحدة الى الدول الأربع بهدف أن تتحصل على موافقات الدول الأربع على هذا البرنامج الذى ستقدمه لهم وأنه الى حين تشكيل حكومة دائمة فإن هذا المجلس التنفيذى هو الذى سيعمل من أجل أن يتم عقد اتفاقية سلام لألمانيا معه . وقد علق ايديناور على المذكرة الروسية بقوله انها لا تشمل ضمانات لاجراء انتخابات حرة وسرية ورفض بالتالى الاقتراح الروسى وبالنسبة لموعده تقديم المذكرة أفاد ايديناور بأن روسيا تعمل

على تعطيل الغرب وتعطيل المانيا الغربية من اجل تقوية متطلباتهم الدفاعية .

عاودت روسيا وقدمت في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ مذكرة جديدة للدول الغربية الثلاث نددت فيها بتسليح المانيا الغربية وأعلنت أن ذلك يخالف ما جاء في قرارات بوتسدام وفي مذكرتها المرسلة لفرنسا نددت بالمشروع الفرنسي الذي يهدف الى ادماج المانيا الغربية ضمن المجموعة الأوروبية الغربية وأوردت أن ذلك يتنافى مع ما جاء بالمادة الثالثة من معاهدة التحالف الفرنسية الروسية المنقذة عام ١٩٤٤ والتي تقول : « يتعهد الجانبان المتعاقدان أن يتخذا بالاتفاق المشترك بعد نهاية الحرب مع المانيا الاجراءات اللازمة لمنع أى تهديد جديد قد يتأتى من جانب المانيا وأن يعوقا أية مبادرة جديدة يكون من طبيعتها تمكين المانيا من محاولة القيام بتهديد جديد من جانبها . . » وبالمثل ذكرت روسيا في مذكرتها المرسلة لانجلترا ما جاء في معاهدة التحالف الروسية الانجليزية المعقودة بينهما عام ١٩٤٢ الأمر الذى أوضح روسيا انه يجب أن يحول دون تأييد انجلترا لاعادة تسليح المانيا الغربية .

الا أن الأمور كانت قد تبدلت بين حلفاء الأمم بعد فترة وجيزة جدا من عقدهم لمثل هذه المعاهدات ووجد الغرب أن عليه أن يسير قدما بالنسبة لمشروعاته في غرب أوروبا وخاصة فيما يتعلق باعادة تسليح المانيا الغربية حيث وجدت أمريكا بالنسبة لتقوية غرب أوروبا الذى يتمثل في تقوية قدرات دولة من أجل درء الخطر الغير مباشر الروسى عن أمريكا ذاتها أنه يشكل عنصرا جديدا يمكن بموجبه تثبيت الوحدات والعتاد الروسى في وسط أوروبا مع جذب المزيد من العتاد الروسى الى هذه المنطقة الأمر الذى سيخفف بالتبعية عن ثقل المساعدات الروسية للشرق الأقصى مما قد يجعل الصين الشعبية تحد من مدى تدخلها في الحرب الكورية وكانت الصين الشعبية تحارب وقتها بأسلحة ومعدات روسية حيث لم تكن الصين الشعبية قد أنشأت بعد صناعات حربية وهذا ينطبق في ذات الوقت على مدى المعونات الروسية لكوريا الشمالية وللنوار الشيوعيين في الهند الصينية .

أيدت الحكومة الفرنسية خطة السر في طريق تسليح المانيا الغربية رغم انطلاق بعض الأصوات في فرنسا منادية بالاهتمام بالمذكرة الروسية ٣ نوفمبر ١٩٥٠ التى تتحدث عن عقد اتفاقية سلام لالمانيا الا أن الجانب الحكومى الفرنسي كان يرى أن تسليح المانيا الغربية أصبح في محصلته في صالح فرنسا بعد تطور الأمور في العالم فالقوات الألمانية الغربية بالتعاون مع القوات الغربية

ستساعد على تعطيل بل وافترض إيقاف أى تقدم روسى فى داخل أراضى ألمانيا بدلا من أن تنتقل العمليات مباشرة الى أراضى فرنسا خاصة وفرنسا تعوزها القوات بسبب تواجد قوات لها بالهند الصينية يصعب عليها اقتصاديا تعبئة بديل لها . وكانت فرنسا لا تطلب مقابل موافقتها على إعادة تسليح ألمانيا الغربية إلا أن توقع لها ألمانيا الغربية على اتفاقية الفحم والصلب حتى تضمن فرنسا إشرافها على الخامات الاستراتيجية فى ألمانيا الغربية من أجل ألا تتكرر مأساة النهضة العسكرية الألمانية النازية التى تمت فى الظلام قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة .

حدد الغرب مقدار القوات الألمانية الغربية بحيث لا تتعدى خمس القوات الأوروبية الغربية فى غرب أوروبا وأصبح لألمانيا الاتحادية الحق فى إنشاء ١٠ فرق من مجموع ٥٠ فرقة حددت للجيش الأوروبى الغربى ويعتبر ذلك كنوع من الوقاية لدول أوروبا الغربية ليستمر التفوق العددي فى جانبها كما تقرر أن يشرف حلف الأطلسى على قيادة هذا الجيش الأوروبى الغربى حتى لا تتواجد قوات ألمانية غربية تحت القيادة المطلقة الألمانية ووافق أيديناور على انضمام ألمانيا الغربية لحلف الأطلسى حتى تكتمل الحلقة الاستراتيجية وطالب بأن تعامل القوات الألمانية الغربية على نفس قدم المساواة مع القوات الأوروبية الغربية الأخرى ووافق له الغرب على ذلك . ويمكننا أن نلاحظ أن الغرب كان قد أعد نفسه بذلك فى أوروبا الغربية وانتهى من مرحلة التخطيط واتجه الى خطوات التنفيذ .

وفى نفس الوقت كانت أمريكا تقوم بإجراءات مماثلة مع اليابان حيث عقدت معها معاهدة للصلح فى سبتمبر ١٩٥١ وقعتها معها الغرب والدول التى حاربت مع الغرب عدا الممسكر الشرقى وتحولت اليابان من دولة محتلة الى حليفة لأمريكا بموجب معاهدة أمن متبادل وقعتها أمريكا مع اليابان فى نفس يوم توقيعها لمعاهدة الصلح وأصبح لأمريكا بموجبها قواعد عسكرية فى اليابان كحليفة لها تعمل منها على حماية اليابان بالإضافة الى أنها تثبت الوجود الأمريكى فى الشرق الأقصى وتعتبر كتكملة لحلقة الدفاع الخارجى عن أمريكا .

وفى هذا الوقت كان القلق ينتاب أيديناور إزاء موقف قطاعات كبيرة من شعبه كانت تنظر لموضوع التحالف مع الغرب نظرة تشكك وحذر وقد كتب أيديناور فى هذا الشأن ما يلى :

« رغم الجهود التى كانت تبذلها الحكومة وأحزاب الائتلاف فإن فكرة قيام ألمانيا الاتحادية بالتزاماتها فى نطاق التجمع الدفاعى الأوروبى لم يكن لها شعبية القبول فى ألمانيا الاتحادية بسبب الدعاية التى كان يقوم بها الحزب

الشيوعي الاشتراكي الديمقراطي وكذلك التعليقات الإذاعية والجرائد التي كانت تضي على نفسها صفة الحياد . ومن أجل الانتصار على هذه المواقف كان يبدو لي ضروريا العمل على اقناع المواطنين بأنهم أحرار أو على الأقل أنه ينتظر أن يتمتعوا قريبا بالحرية وفي المقابل فإن الأمر كان يستحق منهم أن يستيقظوا حتى يتمكنوا من التوصل الى هذه الحرية . وحسب تقديري فإنه من واجب الحلفاء أن يقدموا لنا تصرفات في صالح ألمانيا الاتحادية وذات مدى كبير . اننى لا أتصور الألم الذي سينتابني اذا وجدت صعوبة في أن أجعل الشعب الألماني يتعامل بكامل رضاه في شأن الدفاع الأوربي » و يظهر جليا من كلمات الرجل المسئول عن الحكم في ألمانيا الاتحادية عن مدى الاحساس المضطرب الذي كان يراوده في هذه الفترة من تاريخ ألمانيا الاتحادية وأقول ان الشعب الألماني أو قطاعاته هذه كانت محقة في اظهار مثل هذا الشعور وهم الذين انتهوا بالامس القريب من اقصى الحروب دمارا .

ويتابع ايديناور وصفه لحالة الشعب ويقول :

« لقد تكبدت قوات الأمم المتحدة التي كانت تحارب في كوريا بهزيمة خطيرة في نهاية الخريف وقد لعبت هذه الأحداث دورا هاما جدا في تطوير فكر الشعب الألماني في الجمهورية الاتحادية . ولقد برز فجأة الخطر الروسي امام أعين غالبية الألمان وبطريقة مباشرة أكثر مما كان عليه الوضع في بداية أحداث كوريا لدرجة أن أحاط القلق بقطاعات كبيرة من الرأي العام وبسبب ذلك سيطرت ثلاثة عوامل على الموقف النفسي وهى ازدياد الرهبة من روسيا السوفيتية بعد النصر الصيني في آسيا وبطء المباحثات بين حلفاء الغرب من أجل مشروع الدفاع عن أوروبا وحالة عدم الاستقرار التي ترتبت عن نشاط الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي كان يعلن أنه للعمل على انقاذ السلام كان يجب على الألمان في ألمانيا الاتحادية ألا يفعلوا شيئا بالمرّة . لقد وصلنا الى وضع كان لا يمكن تقويم الموقف به الا بتدخل مباشر من الحلفاء يعلنون فيه وبأسلوب يفهم لرجل الشارع أن الحكومة الألمانية الاتحادية ستوضع على قدم المساواة مع حكومات الشعوب الأخرى قريبا . ان العوامل اللطيفة التي كان وزراء خارجية الغرب قد قرروها في اجتماع نيويورك لم تكن دخلت بعد مرحلة التنفيذ وكان تنفيذها ملتزما ببعض شروط ..

ان كل مجهوداتى كانت ترمى الى التحصل على تصريح يعلن فيه ان قانون الاحتلال سوف يبدل في تاريخ قريب بنظام اتفاقيات تماقدية وذلك دون ربطه بأى شيء آخر حتى ينتج عنه التأثير المطلوب على الرأي العام . ان هذا الإبدال كان سيتم أن أجلا أو عاجلا الا أنه اذا لم نتمكن من انتزاع هذه التصريحات المطلوبة بعد أشهر طويلة من الرجاء والضغط فأننى كنت أخشى

جدا انه لن يتم تقدير آثارها على حسب حقيقتها الفعلية الا اذا صدرت في أسرع وقت لتتمكن الحكومة الاتحادية بموجبها أن تحارب بتأثير الروح الانهزامية التي كانت تسود البلاد سابق وصفي لها . »

كان أيديناور يعمل في جبهات متعددة الا انه كان ينظر ويهدف في الدرجة الأولى من أن تؤثر أعماله على اكتساب قواعد من الرأي العام بجانبه . لقد طالب من لجنة الحلفاء العليا استمجال انهاء قانون الاحتلال وهو الذي كان يؤدي أذان الألمان وكان يطلب عدم زيادة مقدار الأعباء التي تتحملها ألمانيا الاتحادية ازاء مساهمتها في مصاريف الاحتلال حتى يمكنها مجابهة المصاريف الكبيرة التي كانت تقدم على شكل معونات اجتماعية اللاجئين وطالب أيضا بالعمل على إيقاف النهائي لفك المصانع خاصة وكانت بعض المصانع عليها الدور في الفك وكانت تقوم بتوريد أنواع من الصلب لكندا ولبلجيكا من أجل صناعة الأسلحة بهذه الدول أيضا كان يطالب بعدم التضييق على مجالات البحث العلمي ، وهي التي كانت تعاني رقابة شديدة من جانب الحلفاء طالما أن البحوث لا تتناول الأسلحة ولا المعدات الحربية وطالب بإنهاء محاكمات مجرمي الحرب بأسرع ما يمكن والعمل على ابدال أحكام الإعدام التي صدرت ضد مجرمي الحرب اذا لم تكن قد نفذت بعد والدراسة السريعة من أجل منح ألمانيا سيادتها وطالب بأن توضع الإذاعة الألمانية تحت إشراف الحكومة لأنها بوضعها الحالي تعتبر مستقلة عنها وعليه فهي لا تعبر عن البرلمان ولا عن الحكومة الأمر الذي أفاد أيديناور أنه يخشى مساوئ استمرار مثل هذا الموقف بالنسبة للجهاز المشرف على الإذاعة والذي كان بعيدا عن هيمنة الحكومة . كل هذه الأمور طالب بها أيديناور من أجل أن تكون لها اصداء لصالح مخططاته ازاء الشعب في ألمانيا الاتحادية .

معاهدتي بون وباريس

قرر مجلس وزراء حلف الأطلسي في نهاية اجتماعاته في بروكسيل في ١٩ ديسمبر ١٩٥٠ منح اللجنة العليا للحلفاء سلطة التفاوض مع حكومة ألمانيا الاتحادية من أجل إشراكها في الدفاع عن أوروبا الغربية عن طريق إنشاء جيش أوروبي يتشكل من الدول الأوروبية الغربية الحليفة وألمانيا الاتحادية ويكون هذا الجيش تابعا لحلف الأطلسي وتحت قيادة الجنرال أيزنهاور مع تشكيل هيئة أركان حرب لهذا الجيش تتضمن ضباطا من الدول المشتركة به ومن بينهم ضباط من ألمانيا الغربية . وقد دعيّت ألمانيا الاتحادية للاشتراك في هذا الجيش على أساس أن تتمتع بكافة حقوق القوات الأوروبية الأخرى المنضمة له . وقد حدد للقوات الألمانية هذه أن تتشكل من وحدات من المشاة معززة بجميع

الأسلحة المعاونة مثل المدفعية بأنواعها والدبابات وأن يكون لها قوة جوية تكتيكية المانية لتعاونها في ميدان القتال . وهذا على أن يتلقى ضباط وصف ضباط القوات الألمانية الغربية تدريبهم في مدارس عسكرية مشتركة مع زملائهم من الدول الأوروبية الغربية الأخرى . وتقرر أن يكون تسليح هذه القوة الألمانية معانلا لتسليح بقية قوات الجيش الأوربي .

وجد الحلفاء أن الوضع الجديد لألمانيا الاتحادية سيماثل وضع الدولة الحليفة ومن أجل العمل على اكتساب الرأي العام الألماني الغربي كما كان يطالب أيديناور عمل الحلفاء على شطب وتعديل غالبية مواد قانون الاحتلال بل والغاء تسمية هذا القانون مع الأبقاء على أسس قوية لتواجدهم بألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية تستند على حقوقهم كمنتصرين في الحرب العالمية الثانية حتى لا تمس الاتفاقيات السابق عقدها مع روسيا بخصوص احتلال ألمانيا لما بعد الحرب . ولما كان تحالف الغرب مع ألمانيا الاتحادية يستدعي توقيع معاهدات تحالف معها فقد وجدت الدول الغربية الثلاث - أمريكا وإنجلترا وفرنسا - أن تثبت عامل استمرار تواجدها في ألمانيا الاتحادية بموجب معاهدة تحالف منفصلة توقعها هذه الدول الثلاث مع ألمانيا الاتحادية يتم بها توضيح المزايا الجديدة التي ستتمتع بها ألمانيا الاتحادية وأيضا يتم النص بها على تثبيت حقوق دول الغرب الثلاث كمنتصرين بموجب الاحتفاظ بحقوقهم في إدارة كافة أمور ألمانيا الاتحادية وقت خطر الحرب .

ومن هنا تضمن الدول الثلاث لنفسها استمرار قانونية تواجدها في ألمانيا الاتحادية في جميع الأوقات العادية كحليفة لألمانيا الاتحادية وفي أوقات الأزمات التي تهدد المنطقة يمكنهم أن يتولوا كل السلطات في ألمانيا الاتحادية . ذلك مع استمرار بقاء وضعهم في برلين الغربية كما هو أي استمرار تواجد برلين الغربية تحت الإشراف العسكري المباشر للدول الغربية الثلاث كمنتصرين دون توقيع أية معاهدة مع برلين الغربية حتى لا تتغير الأسس القانونية لاحتلال الحلفاء لها وحتى يمكن حرية الوصول إليها .

ومن ناحية أخرى فإنه من أجل تنفيذ تحالف ألمانيا الاتحادية مع دول أوروبا الغربية التي ستعمل على تشكيل الجيش الأوربي فإنه قد أعدت معاهدة تحالف ثانية لتوقعها ألمانيا الاتحادية مع هذه الدول الأوروبية الغربية . وقد علم أيديناور بالخطوط العريضة لهذه القرارات من المندوبين المفوضين وعلم منهم أنه سيتم إحلال سفراء لكل من أمريكا وإنجلترا وفرنسا محلهم - الأمر الذي ألتج صدر أيديناور - وعلم منهم أيضا أن كل أراضي ألمانيا الاتحادية قد أصبحت داخلة ضمن نطاق الدفاع الأوربي الغربي أي أن الحلفاء سيدافعون

عن أراضي المانيا الاتحادية كلها ولن تستخدم كأنها مناطق قتال تعطيلي يعجز الانسحاب منها لخطوط في الخلف بل ستمتبر اراضي المانيا الاتحادية كإراضى الحلفاء تماما سيجرى الدفاع عنها من أجل منع العدو المرتقب من احتلالها . وكانت خطوط الغرب الأساسية هذه تطابق في جوهرها ما سبق أن طلبه ايديناور في مذكرته ٢٩ أغسطس ١٩٥٠ والتي رفعها لوزراء خارجية الغرب والتي اقترح فيها ايديناور تحويل علاقة الاحتلال الحالية بين الغرب والمانيا الاتحادية الى علاقة تعاقدية تستند على معاهدات والعمل على الغاء قانون الاحتلال بالتبعية والسير في طريق منح المانيا الاتحادية سيادتها حتى تصبح دولة مستقلة ذات سيادة متحالفة مع الغرب .

وإذا كان الغرب قد وافق على منح المانيا الاتحادية كل هذه الميزات فإنه لم يمنحها كامل ثقته بها ولما كان الغرب يعمل على ضمان استمرار تواجده في المانيا الاتحادية كنتيجة لحقوق انتصاره فإنه في الوقت نفسه كان يريد استمرار مراقبة المانيا الاتحادية لضمان أمن الدول الأوروبية الغربية بصرف النظر عن تواجده في المانيا الاتحادية لموازنة التواجد الروسى في المانيا الشرقية . وعليه فقد اشترط الغرب أنه قبل أن تبدأ المانيا الاتحادية في تشكيل القوات العسكرية التى سمح لها بتشكيلها اشترط أن توقع المانيا الاتحادية على معاهدة التجمع الأوروبى للصلب والفحم وهو التجمع الناتج عن مشروع شومان والا تشكل المانيا الاتحادية قوات عسكرية الا بعد أن تكون الدول الأوروبية الغربية المشتركة في الجيش الأوروبى قد شكلت قواتها العسكرية وذلك من أجل اعداد توازن مبكر لولاء القوات الألمانية الغربية العسكرية المزمع تشكيلها . وأن كانت هذه الحسابات قد استمرت فترة غير قصيرة الا أنها تواجدهت وكان من الطبيعى أن تتواجد لأنها من آثار الماضى البعيد الذى يصعب محوه بمجرد توقيع معاهدة مشتركة حيث أن النزاعات العسكرية الألمانية السابقة كانت ما زالت في ذاكرة أوروبا الغربية وبالذات في ذاكرة فرنسا التى حددت أصلا هذه الشروط .

كان الموقف جد خطير على المستوى الدولى وكان يمكن أن تندلع حرب عالمية ثالثة إذا كان أحد الأطراف في أوروبا قد تصرف تصرفا خارجا عن الحكمة . ويجدر بنا أن نذكر أن روسيا وهى التى لم تكن تمتلك في نهاية ١٩٥٠ قدرات ذرية فعالة كانت تعتمد على التفوق في القوات البرية لضمان أمنها أمام تفوق الغرب الذى المتمركز في قبضة الولايات المتحدة وكانت هناك قرابة ١٠٠ فرقة روسية على استعداد للعمل في وسط أوروبا وكان قرابة نصف هذه الفرق الروسية يتواجد داخل الدول الأوروبية الشرقية وتمركزت بقية هذه

الفرق على حدود روسيا الغربية . أما حدود روسيا الشرقية أى ذلك الجزء منها الذى يطل على الشرق الأقصى فكانت تعتبر وكأنها فى مأمن نوعى بالنسبة لتواجد الصين الشعبية التى كانت فى ذلك الوقت على أحسن صلة مع الاتحاد السوفيتى وكانت فى ذات الوقت مشتبكة مع قوات أمريكا بكوريا وعليه لم تكن روسيا معرضة بقدر كبير لغزو من الشرق الأقصى فقط كانت معرضة لقذف ذرى من قواعد أمريكا باليابان حيث أنها كانت ستتعاون مع الصين الشعبية فى صد أى تهديد أمريكى قد يهدد حدودها الشرقية فى سيبيريا .

هذا فى الوقت الذى لم تكن فيه أمريكا لتمتطيع من شن غزو على روسيا أو الصين الشعبية فى الشرق الأقصى بعد أن عرفت أمريكا معنى التفوق العددي الصينى وما يستطيع أن يفعله فى قلب موازين القوى بل وفى زحزحة مبادئ الحرب التقليدية خاصة إذا كانت طبيعة الأرض تساعد القوات الصينية وأيضاً إذا كان ميدان القتال ملاصق للأراضي الصينية وعلى امتداد برى منها . ومن ذلك الوقت قدرت أمريكا مدى الفائدة التى قد تجنيها إذا ما تباعدت الصين الشعبية عن روسيا حيث أن مثل هذا التباعد سيجبر روسيا على توزيع قواتها على حدودها الغربية تجاه أوروبا وعلى حدودها الشرقية المظلة على المحيط الهادى تجاه أية قوة غير حليفة لها .

وإذا كانت روسيا قد شعرت بمثل هذا الموقف بعد الخلاف العقائدى بينها وبين الصين الشعبية وهو النزاع الذى ظهر للعالم فى بداية الستينيات فإن الاشتباكات الصينية الهندية عام ١٩٦٢ أشعرت روسيا بمدى ما يمكن أن تتطور إليه الأمور الأمر الذى عملت من أجل تقوية الهند بعدئذ حتى تخلق معها محاوراً قوياً يمكنها بموجبه تكوين توازنات جديدة فى صالحها ضد الصين وكان الاشتباك الروسى الصينى عام ١٩٦٩ على حدود روسيا الشرقية أوقع مثال لتوزيع قوة روسيا التى سحبت وقتئذ أكثر من ٢٠ فرقة من حدودها الغربية لتعزز بها حدودها الشرقية الصينية بالإضافة إلى القوى التى كانت بها وما كان يمكنها أن تستدعيها من الاحتياط لو تطورت الأمور . هذا مع العلم أن روسيا فى نهاية الستينيات كانت قد أعادت استراتيجيتها العسكرية وأعادت تنظيم قواتها على أساس تسليحها الذرى الذى كان قد وصل إلى مرحلة متقدمة وقارب التسليح الأمريكى فى بعض النواحي وفاقه فى نواحي أخرى . وكل ما أردت أن أسوقه بهذا السرد هو برهان مدى الراحة الروسية عندما تكون حدودها الشرقية التى تطل على الشرق الأقصى هادئة وفى حالة أمان . ولقد أثار انتصار الهند على باكستان فى حربهما عام ١٩٧١ قلق الصين الشعبية وشعرت الصين التى أيدت باكستان بمدى آثار تقدم الهند عسكرياً نتيجة للمعونة الحربية الروسية لها .

وبالعودة الى روسيا في نهاية عام ١٩٥٠ فلن فرقها الرابطة على حدودها الغربية وفي الدول الأوروبية الشرقية كان يمكنها أن تحتاج أوروبا الغربية وتصل الى المحيط الاطلنطي في ظرف ايام معدودة وذلك في حالة تعرضها لهجوم ذرى امريكى - وكانت امريكا تعلم ذلك ايضا بالنسبة لضعف القوات الغربية في أوروبا الغربية - وعليه فقد كان موقف أحداث كوريا يؤثر على أوروبا في ذات الوقت وكانت روسيا تأمل أن يكون لتوتر الموقف في أوروبا اثره في دفع امريكا للتفكير في انتهاء القتال في كوريا .

ان أحداث كوريا ساعدت ألمانيا الاتحادية على أن تخطو خطوة للامام واعتقد أنه لولاها لاستمر الحال في ألمانيا الاتحادية على ما كان عليه لسنوات أخرى وذلك الى حين كان يمكن لفرنسا تشكيل قوات من لديها تمكثها من قبول بعث ألمانيا الاتحادية ولو لدرجة محدودة وهو الأمر الذى لم تكن تستطيع أن تقدر له فرنسا تاريخا قريبا بسبب انشغالها في قتال الهند الصينية وهو القتال الذى كان يمنحها من الإبقاء على قوات عسكرية كبيرة في أرض فرنسا ذاتها لتتمكن من جلاء تواجدها من مجابهة أى تقدم المائى غربى في مجال الحرب ومجال البعث العسكرية الحديث . لقد توالى الأحداث بسرعة لدرجة أن ايديناور لم يكن يتصور وهو يشكل حكومته في نهاية ١٩٤٩ انه سيتمكن في نهاية ١٩٥٠ من المطالبة بالتحالف مع الغرب والمطالبة بتشكيل جيش المائى غربى بصرف النظر عن حجمه الصغير نسبيا .

واذا تمعنا في نفسية ايديناور لوجدناها تلك التى تريد الاستفادة من أية مناسبة للعمل على ربط ألمانيا الاتحادية بعجلة الغرب حيث كان ذلك مبداء قبل أن تطفو أحداث كوريا بسنوات عديدة . وكان موقف الحزب الاشتراكى الديمقراطى هو الذى يقلق ايديناور بسبب رفض شوميكار لسياسة ايديناور التى كانت تهدف الانضمام للتجمع الأوربى للصلب والفحم لان شوميكار كان يرفض انضمام ألمانيا الاتحادية لهذا التجمع وكان يرفض انضمام ألمانيا الاتحادية للمجلس الأوربى ويرفض تشكيل قوات مسلحة ألمانية غربية وكان شوميكار في مواقفه هذه يحذر من تعرض ألمانيا من جديد لآثار أية حرب جديدة وفي الوقت نفسه كان يطالب المحتل أن يزيد من قوات احتلاله للدفاع عن ألمانيا الاتحادية لان شوميكار كان يرمى الى عدم وضع العراقيل في طريق توحيد شطرى ألمانيا وكان في هذا السبيل يريد إبعاد ألمانيا الغربية من أية مواقف قد تكون في غير صالحها مستقبلا عندما تحين فرصة التحدث عن توحيد ألمانيا وذلك بصرف النظر عن تشكيل روسيا لقوات بوليسية من الألمان في ألمانيا الشرقية تتسم بالطابع العسكرية أكثر منها بوليسيا . ولما كان الحزب الاشتراكى الديمقراطى قد تحصل

على ٦٩ مليون صوتا في الوقت الذي تحصل فيه حزب ايديناور على ٧٣ مليون صوتا فان الامر كان له وزنه امام ايديناور من انه لا يجب في هذه الامور المصرية ان يعتمد على اغلبيه سيطرة نسبيا في مجلس النواب ويقرر بموجبها مستقبل المانيا الغربية خاصة ان مثل هذه المسائل لم تكن من المسائل التي دارت حولها الحملة الانتخابية عام ١٩٤٩ بل تركزت الحملة وقتها على نظام المانيا الغربية هل يكون راساليا او اشتراكيا يشرف على الصناعات الكبرى ويعان الاصلاح الزراعى من عدمه وذلك لان مسائل انضمام المانيا الاتحادية للتحالف مع الغرب او انضمامها للتجمع الاوروبى للصلب والفحم لم تكن موجودة وقت انتخابات اغسطس ١٩٤٩ . ومن هنا كان ايديناور يحاول اقناع شوميكار من الوقوف صفا واحدا في المسائل المصرية الا انه فشل في ذلك ومن هنا كان ايديناور يوجه له الرسائل على اعتبار انها وثيقة يمكن لكبار اعضاء الحزب الاشتراكى الديمقراطى ان يدرسوها ويعلموا بتبريرات ايديناور ازاء المواقف التى كان يتخذها . وفي هذا الشأن ارسل ايديناور رسالة لشوميكار في ٣١ يناير ١٩٥١ جاء بها :

١ - ان الجمهورية الاتحادية مهددة بالامبريالية العدوانية السوفيتية والدليل على ذلك ان الاخيرة مدت منذ ١٩٤٥ نفوذها على كل الاماكن التى كانت تحت سيطرتها . ان السياسة الواضحة للحكومة القائمة بالقطاع الشرقى هى سياسة نشطت خلال الاشهر الاخيرة وتدعونا الى الاستنتاج باننا لا يجب ان نتوقع توقف الانتشار الامبريالى السوفييتى من امام نهر الالب . واذا تمكنت روسيا من ان تضم الجمهورية الاتحادية اليها بدون ان تصاب هذه الاخيرة بخسائر من جراء هذه العملية فان القدرة العسكرية للاتحاد السوفيتى ستزداد لدرجة انها ستعادل القدرة الأمريكية وبذلك يمكن للاتحاد السوفيتى ان يمنع فاعلية أوروبا الغربية في الدفاع عن العالم الغربى وهذا قد يقوى العتات التى تنادى بالانعزالية في امريكا الى درجة قد تسبب في انسحاب هذه الاخيرة من أوروبا .

٢ - رغم التصريحات الحكومية الأمريكية فانه يوجد داخل الولايات المتحدة حاليا نزعة الى الانعزالية وان هوفر وتافت من مؤيديها . . وقد ابغضى المفوض الأمريكى امام السناور كوبر وهو من مستشارى اتشيسون ان موقف الجمهورية الاتحادية من مسألة التعاون في الدفاع المشترك سيكون له اثر حاسم في توجيه السياسة الأمريكية أكثر من موقف فرنسا .

٣ - انه من المهم اثناء وضع الخطة الاستراتيجية للدفاع المشترك ومن ثم اجراءات تنفيذها معرفة اذا كانت الجمهورية الاتحادية ستحدد كمنطقة آمنة بالنسبة لهذه الخطة من عدمه - أى بالاصح هل الجمهورية

الاتحادية ستحالف الغرب بدون تحفظ من عدمه - وهذه الاستراتيجية لن تعتبر ألمانيا الاتحادية كجزء من المنطقة الآمنة إلا إذا قبلت الأخيرة المساهمة النسبية في الدفاع المشترك .

٤ - حسب كل التقديرات فإن اجتماع الاربعة سيتم - ان فرنسا تريد هذا الاجتماع بأي ثمن وكذلك تريده إنجلترا وأمريكا لن تمنع في انعطافه وفي أثناء هذا الاجتماع ستقترح روسيا مشروعاً واحداً يحتوى على توحيد ألمانيا وتحييدها ونزع سلاحها وانسحاب القوات الأجنبية عنها .

وفي فرنسا توجد قوى سياسية ستعمل من أجل الموافقة على هذا المشروع أما عن إنجلترا فموقفها غير واضح وبالنسبة لأمريكا فهي تعارض مبدأ حياد ألمانيا لأن ذلك يعنى تسليم البلاد للشرق إلا أن الفئة الانفصالية في أمريكا قد تجده مشروعاً مناسباً . وإننى أرى في هذا الاقتراح السوفيتى أسوأ خطر يمكن أن يجابهه الشعب الألماني وأوروبا .

٥ - ومع اعتبار الموقف عالى والإخطار الذى يؤثر بموجبه على معنويات الشعب الألماني بصدد اطالة فترة الذبذبة الحالية فأنى اعتقد أنه من المناسب أن نبحث عن قرار فى مجلس النواب متى أوضح إيزنهاور موقف الولايات المتحدة .

٦ - وحسب تقديرى فإن الجمهورية الاتحادية يجب أن تعلن استعدادها للمساهمة فى هذا المقدار النسبى لقدراتها بموجب شروط مسبقة اتناولها بالآتى :

(أ) يجب أن تقدم لنا القوات الغربية ضمانات بأن جميع قواتها سوف تشارك لإجبار المعتدى على الانسحاب مع تجنب إرضاء ألمانيا الاتحادية من أن تكون ساحة قتال .

(ب) يجب أن نحصل على مساعدة مالية لنتمكن من مواصلة الالتزامات الاجتماعية التى نتحملها .. وذلك حتى نحافظ على التوازن فى ميزانيتنا ونضمن مستوى معيشة لائق حيث أن كل هذه العوامل تلعب دوراً هاماً فى القدرات الدفاعية .

(ج) إذا اشتركت ألمانيا الاتحادية فى الدفاع المشترك فإن مبدأ الاحتلال يجب أن يحل محله إجراء بمقادى ..

(د) ستكون الوحدات الألمانية على نفس مستوى المساواة مع الوحدات الأخرى بالنسبة للتنظيم والتسليح والقيادة .

٧ - وكتائج مساهمتنا او عدم مساهمتنا : فإنه في حالة مساهمتنا
سيترتب الاتى :

(١) ان الموضوع يجب ان يدرس بتعمق لمعرفة اذا كانت مساهمتنا هذه
قد تسبب هجوما روسيا هذا مع العلم ان هدف روسيا هو ادماج
المانيا الاتحادية الى نفوذها دون ان يصيبها خسائر . وقد تشن
روسيا حربا باردة قبل ان تشن الحرب الساخنة خاصة وان
روسيا قد كسبت عن طريق الحرب الباردة العديد من النتائج
لصالحها كما أحرزت بموجبها بعض الانتصارات في المانيا
الاتحادية نفسها .

وعلى كل حال فان مثل هذه الحرب الساخنة ستضعف القوة الحربية
للغرب بتدميرها لالمانيا الاتحادية وعرقلتها لتسليح فرنسا وإيطاليا الا انها
ستعرض روسيا ذاتها للخطر لانها ستتسبب في تدخل امريكا الاقوى منها
صناعيا . وعليه فائنى استبعد أن تجاوب روسيا بحرب ساخنة على انضمامنا
(للجيش الاوربي المشترك) .

(ب) وفي حالة هجوم روسى فان القوات الدفاعية الموحدة ستكون جاهزة
لمنع اراضى المانيا الاتحادية من ان تكون مسرحا للقتال كما ان
ورود المواد الاولية وخاصة المواد الغذائية سيستمر مضمونا .

(ج) اننى اعتقد ان الحل الوحيد لمنع انسحاب امريكا من اوربا ومنع
الاخطار الناجمة من المؤتمر الرباعى عنا وبالتالي تسليم المانيا
للاتحاد السوفيتى هو ان نحدد فى الوقت المناسب موقف
الجمهورية الاتحادية فى شأن مساهمتها فى الدفاع المشترك هذا .

(د) سنستعيد سيادتنا الدولية .

(هـ) سنتمكن على الاقل من توحيد المانيا اثناء هذه المسيرة .

(و) ان انضمام الجمهورية الاتحادية هو الوسيلة الوحيدة للتأثير على
قرارات حلفاء الغرب تجاه روسيا .

٨ - ومن آثار عدم مساهمتنا :

(١) اذا امتنعت الجمهورية الاتحادية عن الاشتراك او لم تعلن عن
رأيها فانها قد تجذب الى النظام الشرقى ومن الجائز ان يكون
ذلك قبل الاجتماع الرباعى .

(ب) في حالة امتناع أمريكا عن خططها ازاء أوروبا فان استراتيجية الحلفاء قد تقرر اتخاذ خط دفاعى لها في اتجاه الغرب منا الامر الذى سينتج عنه ان تصبح اراضى الجمهورية الاتحادية مسرحا للمعارك .

(ج) لن تصلنا أى مواد اولية .

(د) لن ننال سيادتنا ولن نتوحد في حرية .

(هـ) قد تقع كل أوروبا في نطاق التفوذ السوفيتى .

٩ - ان موقف الاتحاد السوفيتى يشكل خطرا على أوروبا وعلى ألمانيا في المقام الاول وان دخولنا بدون اثاره انما يعزم في نطاق مجموعة الدول الغربية من شأنه أن يعطى فرصة لتجنب الحرب مع الامل في تحرير وتوحيد ألمانيا بحرية وضمان وضع الخطط الأوروبية المختلفة وانقاذ القارة » .

كان ذلك هو رأى ايديناور بكل تفاصيله حرره في خطاب لشوميكار على طريقة تقدير الموقف العسكرى التى يقدر بموجبه الرجل العسكرى موقفه الحربى والامام الذى بموجبه يتخذ قرارات خطته اى يقرر ماذا سيفعل تجاه الموقف الذى امامه . وبصرف النظر عن اجابة شوميكار على خطاب ايديناور هذا اريد ان افحص بطريقة موضوعية الاسباب التى من جرائها بنى ايديناور قراره الخاص بضرورة اشتراك ألمانيا الاتحادية في الجيش الأوربى الغربى أى بعبارة اوضح ضرورة تحالف ألمانيا الاتحادية مع العالم الغربى .

ان ايديناور بالغ نوعا في بعض المسببات فقوله بان تحالف ألمانيا الاتحادية مع الغرب سيضمن عدم استخدام اراضى ألمانيا الاتحادية كساحة للقتال ينجم عنه بالتالى انقاذ هذه الاراضى من تدمير جديد هو مسبب مرفوض لانه لا يمكن ضمان صد القوات الروسية اذا كانت هاجمت الغرب اى هاجمت غرب أوروبا بسبب الضعف الكبير للقوات الغربية في أوروبا الغربية الامر الذى كان سينتج عنه بالضرورة اجتياح اراضى ألمانيا الاتحادية حتى لو استخدمت أمريكا الأسلحة الذرية ضد القوات الروسية فان هذه الاخيرة كانت ستجد لنفسها الضمان النوعى من الضرب اللوى من جراء توغلها في اراضى الغرب حيث كانت ستجفع في اجتياح اراضى ألمانيا الغربية واذا ما امكن ايقافها فانها كانت ستتوقف قرب نهر الراين مثلا تحت وطأة الضربات الجوية او الذرية الأمريكية أى بعد أن تكون اجتاحت قرابة اربعة اخماس اراضى ألمانيا الاتحادية واستطيع ان اقول ان القوات الروسية -

بموجب تفوقها الساحق والتي كانت تقدر ١٠٠ فرقة في مواجهة ما لا يزيد عن ١٥ فرقة للغرب في أوروبا الغربية في نهاية ١٩٥٠ - كان يمكنها بسهولة ان تصل لشاطئ الاطلنطي بعد اربعة ايام او خمسة ايام منذ اجتيازها لاراضي المانيا الاتحادية حتى في حالة ضربها ذريا وذلك لان الضرب الذري لن يكون مركزا ضد قوات المظلات الروسية التي كانت ستقذف على مناطق في المانيا الغربية واخرى في بلجيكا وهولندا وشرق فرنسا بينما عشرات الفرق المدرعة الروسية والفرق المشاة الميكانيكية تكون قد اجتازت حدود المانيا الاتحادية في نفس هذه اللحظة لتلحق بهذه القوات التي قذفت من الجو لان امريكا كانت ستبتعد قدر الامكان عن ضرب المناطق المزدحمة بالسكان في أوروبا الغربية ذريا في حين ان القوات الروسية كانت ستلتصق بهذه المناطق .

وعليه فقد تتمكن امريكا وانجلترا بطريقة ما من ايقاف الزحف الروسى هذا عند حد معين حتى لا يصل للاطلنطي ولكن هذا الايقاف سيكون بعد ان تكون القوات الروسية قد احتلت غالبية اراضي المانيا الغربية الامر الذي سيحولها بالضرورة الى ساحة قتال بين روسيا والحلفاء . اننى وانا اسرد هذا العرض العسكرى السريع اكاد اكون مناكدا ان ايديناور كان يعلم من بعض العسكريين الالمن بمثل هذه الصورة الا ان طبيعة ايديناور التي ابرزتها الأحداث كانت تشير على انه كان يعتز كثيرا بأرائه وايضا كان يريد انفاذ اراضي المانيا الغربية بأى وسيلة ما حتى لو قيل له أن هذه الوسيلة لا تضمن انفاذ اراضي المانيا الغربية الا بنسبة الربع فانه كان يقبلها خاصة وانه في حالة رفضه لها كان سيعرض المانيا الغربية بالكامل للدمار وعليه فكان ما يجلب له ربع الوقاية هو احسن من لا شيء على الاطلاق .

افيد ان ما كان ايديناور قد قرره من أن انضمام المانيا الاتحادية للغرب سيضمن توحيد شطرى المانيا بحرية من جراء كون المانيا الغربية ستكون في موقف اقوى من موقفها اذا ما كانت في غير تحالف مع الغرب هو ليس بالمنطق السليم والاكيد معا بسبب الثغرات الكثيرة التي تعترى مثل هذا المبدأ لان عملية التوحيد كانت اما أن تتم بالتفاهم او بالقوة ولما كان الغرب لا يريد انفوة فلم تتبع الا وسيلة التفاهم واعتقد انه كان من الصعب التوصل الى تفاهم كامل بموجب الخطة التي كان يسر عليها ايديناور لانها كانت تترك المجال مفتوحا للزمن والمستقبل الغير محدد وانا لا اسرد ذلك الان وبعد ربع قرن معتمدا على ان مثل هذه الخطة لم تات بشمارها أو مؤيدا البرأى الآخر الذى رفض مبادئ ايديناور هذه بل افيد بالراى حسب ما كانت المؤثرات وقتئذ تلون الموقف المحيط بهذه المشكلة .

وأود أن أشير الى أن غالبية الشعب في ألمانيا الغربية وافقت على التعاون مع الغرب وقد جاءت موافقته هذه في انتخابات ١٩٤٩ حيث كانت الأحزاب المؤلفة الحاكمة تؤيد الغرب والتعاون مع الغرب وكانت لمعارضة المتمثلة في الحزب الاشتراكي الديمقراطي تؤيد أيضا التعاون مع الغرب وعليه فقد كانت نسبة الاصوات في الانتخابات هذه التي ايدت التعاون مع الغرب تمثل ٧٥ في المائة من اصوات الناخبين .

ايضا افيد ان ايديناور بالغ في استخدام القول القائل بان امريكا وقتها كانت تهدد بالعودة الى الانعزالية فانه حتى اذا كان قد صرح بذلك اي من رؤساء امريكا السابقين او كان بعض ساستها او من هم في الحكم قد صرحوا او هددوا بالعودة الى سياسته انزله كما فعلت امريكا عام ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى فان مثل هذا التصرف كان تصرفا بعيدا وقتئذ عن التفكير الواقعي السياسي والعسكري الاستراتيجي الامريكي لانه كما سبق ان افدت فان امريكا وجدت انها ملزمة بالبقاء فيما احتلته في نهاية الحرب العالمية الثانية لمجابهة التطور الذي نتج في ترسانة الاسلحة وايضا لملء الفراغ بعد انسحاب فرنسا وانجلترا من شير من مناطق العالم حيث كان واضحا قبل نهاية الحرب ان العديد من مستعمراتهما كانت تريد الاستقلال وفي النهاية فان امريكا كانت تريد تطبيق الشيوعية الدولية لانها كانت تخشاها خاصة وقد تطورت آلة الحرب وعليه فان تهديد بعض الامريكان بالانعزالية لم يكن سوى بالونات كانت تقذف في الافق لدفع المترددين الى السير في نطاق الغرب قلبا وروحا . اما من كانوا يرددون مبدأ العزلة فحتى اذا كانوا صادقين فيه فان ما سرده كان سيمنع الحكومة الامريكية من الموافقة على العزلة او على الاقل الابتعاد عنها لفترة طويلة من الزمن .

لقد اجاب شوميكار على خطاب ايديناور هذا وتضمنت اجابته ان الخطر الذي تتعرض له ألمانيا الاتحادية لن يقل ولن يختفي اذا ما شاركت ألمانيا الاتحادية في الجيش الاوربي وبرر ان مثل هذه القوات لن تكون لها فاعلية قبل ثلاث سنوات وعليه فقد افاد ان المسؤولية يجب ان يتحملها الغرب كاملة وبذلك فلن تكون هناك فائدة لتسليح ألمانيا الاتحادية اذا كان هذا التسليح لن يخدم اهدافها المباشرة وقتئذ وكرر باهمية اجراء انتخابات عامة حتى يقول الشعب كلمته في هذا الموضوع وافاد شوميكار ان مشاركة ألمانيا الاتحادية في التحالف مع الغرب بالشروط الحالية وفي الظروف القائمة كانت من الامور السلبية التي لم تكن لها فوائد وان عدم الاشتراك في الجيش الاوربي لن تكون نتائجه على درجة من الخطورة واعلن ان فحوى اتفاقية

بيترسبورج التي وقعها ايديناور مع المندوبين المفوضين وطريقته :
في معالجة مسألة اقليم السار وعدم المساواة في المجلس الاوربي وفي الهيئة
الدولية المشرفة على اقليم الروهر وفي مشروع شومان تعتبر أمثلة
لاستخدام التجمع الاوربي كسند تركز عليه الأناية الدولية في الوقت الذي
تسود فيه عدم مساواة مع الشعوب الاوربية . ورفض شوميكار قبول
تخوف ايديناور تجاه اعتناق امريكا المرتقب للانزالية وقال ان امريكا تهتم
بالاسواق العالمية وكل شيء يجبر امريكا على الحفاظ على طاقة صناعاتها
الامر الذي يبعدها عن اتباع سياسة العزلة في المستقبل وندد بان هوفر
نفسه لم يعد يتحدث عن عزلة امريكا .

تم توقيع اتفاقية التجمع الاوربي للفحم والصلب في باريس يوم ١٨
ابريل ١٩٥١ وقد انضمت لهذا التجمع كل من فرنسا والمانيا الاتحادية
وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وذلك بعد محادثات دامت ٩ أشهر
منذ تقديم شومان لمشروعه وقد تولى ادارة هذه المباحثات جون مونييه
الفرنسي والمسمى « بابو السوق الاوربية المشتركة » وتهدف هذه الاتفاقية
الى تنسيق استهلاك الدول الموقعة عليها على الفحم والصلب الامر الذي
يشكل رقابة فعلية على صناعات المانيا الاتحادية الا ان هذه الرقابة ادت
فيما بعد الى الوحدة الاوربية الاقتصادية التي جاءت في معاهدة روما وهي
المعاهدة التي وقعت نفس هذه الدول بعد سبع سنوات والتي انبثقت منها
السوق الاوربية المشتركة كما سنعلم انها كانت الطريق الى محاولة توحيد
اوربا الغربية سياسيا .

وبتوقيع اتفاقية التجمع الاوربي للفحم والصلب وجد انها كانت
ستتعارض مع لجنة الحلفاء العليا التي كانت تشرف مسبقا على حوض نهر
الروهر وكانت انجلترا احدى اعضائها ومن ثم تم الاتفاق على الغاء لجنة
الحلفاء هذه ووافقت انجلترا على هذا الاجراء . وكان التجمع الاوربي
يشرف على مناجم اقليم الروهر وكذلك على بقية المناجم في منطقة اعضائه .
حاولت حكومة اقليم السار ان تنضم الى هذه الاتفاقية الا ان المانيا الاتحادية
هددت بالانسحاب منها اذا ما انضمت اليها حكومة السار ولم ينضم اقليم
السار لهذه الاتفاقية لارضاء المانيا الاتحادية .

وقد تم تبادل خطابات بين المانيا الاتحادية وفرنسا ازاء الوضع في اقليم
السار حيث قالت المانيا انها لا تعتبر معترفة بانفصال اقليم السار عنها
بموجب توقيعها على هذه الاتفاقية وافادت المانيا الاتحادية ان مؤتمر الصلح
او اى اتفاق قادم هو الذي سيحدد مستقبل الاقليم وردت فرنسا تفيد
انها علمت بما تعلنه الحكومة الاتحادية بشأن اقليم السار وانها توافقها ان

توقيعها على اتفاقية الفحم والصلب لا تعتبر اعترافا منها على انفصال الاقليم او بالوضع القائم وهو الامر الذى يجب ان يحدده مؤتمر الصلح او اى اتفاق لاحق . وقد اضطرت فرنسا على قبول تبادل الخطابات هذه التى هى نوع من زحزحة لوقفها فى اقليم السار كاشتراط المانيا الاتحادية وذلك لانه اذا ما رفضت المانيا الاتحادية توقيع اتفاقية الفحم لانهار الموقف بالنسبة لفرنسا لان الاتفاقية معدة من اجل المانيا الاتحادية اصلا وكشرط لتنضم للجيش الاوربى فى الوقت الذى شعرت فيه فرنسا عن ضرورة انضمام المانيا الغربية لهذا الجيش .

وبعد توقيع اتفاقية التجمع الاوربى للفحم والصلب بدأ الغرب فى العمل لاعداد معاهدات التحالف من اجل انشاء الجيش الاوربى واجتمع لهذا الهدف مندوبو فرنسا ومانيا الاتحادية واطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا وحضر الاجتماع كمراقبين مندوبو امريكا وانجلترا والبرتغال والنرويج وكندا اى بقية اعضاء حلف الاطلنطى وقتئذ عدا ايسلندا وتم مناقشة هيكل التعاون الاوربى الحربى الذى كانت ستشكله الدول الست الاولى فى نطاق حلف الاطلنطى وقد سمي هذا التجمع العسكرية المرتقب « التجمع الاوربى الدفاعى » . وكان هذا التجمع الدفاعى سيشكل لجنة اوروبية عليها تعمل وكأنها تمثل وزراء حربية الدول الاعضاء الست ، كذا كان سيشكل مجلس وزراء ليناقتش امور هذا الجيش بحيث يتعقد دوريا وهذا بالاضافة الى جمعية برلمانية تماثل تلك المنصوص عليها فى تجمع الفحم والصلب ولجنة قضائية لتتظر فى امر اى مشاكل وكانت مدة تحالف هذا التجمع . ه عاما اى نفس مدة اتفاقية التجمع الاوربى للفحم والصلب .

طالت المناقشات بالنسبة لانشاء الجيش الاوربى عن القدر المقرر لها واضطر ايديناور ان يطلب من لجنة الحلفاء بالمانيا الاتحادية ان يعملوا على زيادة قواتهم فى المانيا الغربية ازاء التوتر للموقف الدولى وازاء الحذر الذى انتاب قطاعات كبيرة من الالمان بسبب ان بلادهم غير مدافع عنها ولم يكن بها غير اربع فرق لا يمكنها بحال من ان تواجه الجحافل التى تقف فى الجانب الاخر لدرجة ان شاعت فى المانيا الاتحادية عبارة تقول « بدونى » أى ان المواطن اصبح لا يريد ان يشترك على اى صورة ما فى النزاع العسكرية اذا ما نشب بين الشرق والغرب ومن هنا شاعت هذه العبارة الامر الذى زاد من قلق ايديناور خاصة والانتخابات العامة كانت على الابواب من جراء تكتل المعارضة مع اليمين واليسار . وسرى الاضطراب الى الدوائر الامريكية وحاولت امريكا ان تدفع بالمباحثات ووعدت بانها ستقدم الجانب الاكبر من تسليح الجيش الاوربى .

عمل الحلفاء على رفع معنويات شعب المانيا الاتحادية فسمح لحكومة ايديناور بأن تعمل في مجال السياسة الخارجية - بحيث كان هذا النشاط ممنوعا عنها - وسمح لها بإنشاء وزارة خارجية وكذلك منحت المزيد من الحريات الاقتصادية والقضائية . وقد تم قبول المانيا الاتحادية في ٢ مايو ١٩٥١ في المجلس الاوربي واصبحت تشارك ايضا في الهيئة الاوربية للتعاون الاقتصادي وفي الاتحاد الاوربي للمدفوعات ومن هنا ادخلت المانيا الاتحادية في المجال الاوربي . وسلمت لجنة الحلفاء العليا الى ايديناور يوم ٩ يوليو وثيقة انتهاء القتال مع المانيا الاتحادية وهي لا تعنى بانها مقدمة لمعاهدة صلح بل فقط اجراء قانوني ينهى حالة الحرب التي كانت قائمة وهذا لتمكين قوات المانيا الاتحادية من الاشتراك في الجيش الاوربي لانه كان لا يعقل ان تنضم اليه وهي في حالة حرب مع غالبية اعضائه .

هذا وانتهت ٣٧ دولة في نفس هذا الوقت حالة الحرب التي كانت قائمة بينها وبين المانيا الاتحادية حتى تتمكن الاخيرة من فتح سفارات لها بتلك الدول . وفي ١٤ سبتمبر اعلن وزراء خارجية الغرب بكل صراحة انهم وافقوا على ان تنضم المانيا الاتحادية في نطاق الدفاع الغربي مع توقيع المعاهدات اللازمة معها في هذا الشأن . وهذا التصريح يعنى بالتالى انتهاء حالة الاحتلال الناتج عن الحرب وانتهاء قانون الاحتلال واحلال وضع الحلفاء في المانيا الاتحادية بوضع تعاقدى وبذلك اصبحت المانيا الاتحادية على وشك ان تصبح حليفة رسمية للغرب .

وامام هذا الموقف حاولت المانيا الشرقية عرقلة وتأخير انضمام المانيا الغربية للغرب فقدم جروتفول رئيس وزراء المانيا الشرقية في ١٥ سبتمبر ١٩٥١ الى المانيا الغربية مشروعا من اجل توحيد شطرى المانيا وساسرد وقائمه لاحقا في الفصل الخاص بمحاولات توحيد المانيا . ومن الطبيعى ان تقديم المانيا الشرقية لثل هذا المشروع كان باتفاقها مع روسيا بشأنه .

وفي ٢١ سبتمبر سلم المندوبون المفوضون لايديناور قرارات ووزراء خارجية الغرب عاليه وسلموا له كذلك النقاط الاساسية لمشروع معاهدة تحالف بين الدول الغربية الثلاث وبين المانيا الاتحادية . وقد لاحظ ايديناور ان بالمشروع بعض المقترحات التي وجدها غير مقبولة وذلك مثل ما اقترحتة الدول الثلاث من تشكيل لجنة من سفرائهم - وهم الذين سيحلون محل اللجنة العليا للحلفاء - على ان تشارك هذه اللجنة مع وزير خارجية المانيا الاتحادية من اجل تنسيق السياسة الخارجية مع صلاحية سفراء الدول الثلاثة من ابداء اعتراضهم وايقاف أى تصرفات في سياسة المانيا الاتحادية

الخارجية لا يقبلها السفراء الثلاثة . ووجد ايديناور أن مثل هذا الأجراء يحذر من سلطة وسيادة بلاده واقترح نظاما يتم فيه التشاور مع سفراء الدول الثلاث دون أن يكون لهم حق الاعتراض وقال ايديناور في هذا الشأن انه لا يستطيع ان يقدم للشعب مثل هذه الاقتراحات لأن ذلك يعنى ابدال اسم « لجنة الحلفاء » بلجنة السفراء . وفي النهاية وافق الغرب على مطلب ايديناور هذه .

وكان ايديناور قد طلب بان يدرج نص صريح في المعاهدة المقترحة تضمن فيه الدول الثلاث سلامة أراضي ألمانيا الاتحادية الا أن المندوب الأمريكي اعتذر عن هذا الأجراء وافاد ان مثل هذا النص يعنى ان تضمن أمريكا سلامة ألمانيا الاتحادية الى اجل غير محدد وهو ما لا تسمح به قوانين الولايات المتحدة واقترح ان يصدر الحلفاء الثلاثة بيانا يضمنون فيه سلامة ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية اسوة ببيان سابق صدر اثناء حصار برلين عام ١٩٤٨ و آخر في اول الحرب الكورية عام ١٩٥٠ واضطر ايديناور ان يقبل هذا الراى .

وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٥١ اجتمع وزراء خارجية امريكا وفرنسا وانجلترا وألمانيا الاتحادية في باريس وكان ايديناور قد حضر هذا الاجتماع بصفته وزير خارجية ألمانيا الاتحادية وفي اثنائه وقع وزراء الخارجية على « اتفاق عام » يحدد الخطوط العريضة لما سيكون عليه وضع ألمانيا الاتحادية بعد انتهاء صفتها كدولة محتلة وباختصار كانت هذه الاتفاقية تمثل بروتوكولا يحدد وضع ألمانيا الاتحادية عندما تصبح حليفة للغرب وقد وصفها ايديناور بأنها نوع من اتفاقية صلح مؤقتة وكانت مقدمتها تعلن أن الدول الأربع الموقعة عليها كانت تهدف الى ادماج ألمانيا الاتحادية في التجمع الاوربي الذي يعتبر جزءا من التجمع الاطلنطى المرتقب وجاء ايضا أن من اهدافها انشاء ألمانيا الحرة الموحدة بالوسائل السلمية مع العمل على انجاز تسوية الصلح بطريقة حرة تعاقدية ونصت الاتفاقية على إلغاء لجنة الحلفاء العليا وتحويل مفوضي انحلفاء الى سفراء وإلغاء المكتب العسكري للحلفاء المختص بامور الأمن وحوت المادة الاولى منها على نية الدول الثلاث منح ألمانيا الاتحادية حريتها الكاملة في امورها الداخلية والخارجية مع بعض التحفظات لصالح الحلفاء من اجل الحفاظ على حقوق الحلفاء الثلاث المكتسبة من نتائج قرارات ما قبل الحرب مع روسيا .

وجاء في مادتها الثالثة أن الدول الثلاث يتعهدون اثناء اجراء مفاوضات مع طرف آخر لا ترتبط به ألمانيا الاقتصادية بعلاقات سياسية ان يتشاور

الحلفاء معها مقدما في هذا الشأن . وجاء في مادتها الخامسة عن حقوق الحلفاء الاستثنائية في حالة الخطر والازمات ونصت المادة السادسة عن تعهد الدول الثلاث في شأن الدفاع عن برلين الغربية .

ونصت مادتها السابعة عن ثلاث فقرات اتسمت بالاهمية وتقول الفقرة (ا) ان هدف الدول الأربع هو التوصل لتسوية نهائية وسلمية لموضوع ألمانيا مع أعدائها السابقين . والفقرة (ب) انه لحين التوصل الى صلح نهائي فان الدول الأربع ستتعاون من اجل التوصل بطرق سلمية الى هدف مشترك الا وهو وحدة ألمانيا التي يجب ان تزود بدستور حر ديمقراطي وان تكون مندمجة في التجمع الاوربي . وجاء في الفقرة (ج) انه في حالة افتراض توحيد ألمانيا فان القوى الثلاث ستطبق على ألمانيا الموحدة - تحت التحفظ بالنسبة للتعديلات التي قد يحويها اتفاق التوحيد - فانها ستطبق على ألمانيا الموحدة حقوق الجمهورية الاتحادية الناتجة عن هذه الاتفاقية والملاحق خاصتها . وستعطى القوى الثلاث موافقتها في ان تمتد الى ألمانيا الموحدة جميع الحقوق الناتجة عن المعاهدات المبرمة من اجل التجمع الاوربي وهذا مع الاعتبار بان ألمانيا الموحدة ستنفذ الالتزامات خاصة جمهورية ألمانيا الاتحادية الناتجة عن هذه المعاهدات والاتفاقيات تجاه القوى الثلاث أو احداها . الامر الذي يعنى ان الدول الغربية الثلاث كانت تريد لدولة ألمانيا الموحدة ان تسير على نفس نهج دولة ألمانيا الاتحادية

وما شمله هذا الاتفاق العام يمكن اعتباره بمثابة النقاط العريضة لمبادئ تحالف ألمانيا الاتحادية مع الغرب وقد تم سرد تفاصيل هذه المبادئ في معاهدين لاحقين كانت ستوقع ألمانيا الاتحادية المعاهدة الاولى مع أمريكا وبريطانيا وفرنسا وسميت فيما بعد « بمعاهدة بون » وتحتوي تفاصيل تحالف ألمانيا الاتحادية معهم واطّلع الدول الثلاث الجديدة في ألمانيا الاتحادية بعد ان تبديل عنهم صفة الدول المحتلة ليتحولوا الى دول حليفة ولكن مع تحفظهم على كامل حقوقهم التي تحصلوا عليها مسبقا كمنتصرين وذلك لاستمرار بقاء وضعهم القانوني في برلين الغربية وفي ألمانيا الاتحادية ايضا . ويمكننا ان نلاحظ ان الفقرة الثالثة في المادة السابعة لهذه الاتفاقية كالنص عليه تشير ان الغرب كان يريد من ألمانيا الاتحادية ان تلتزم بانه في حالة توحيد شطري ألمانيا فان ألمانيا الموحدة يجب ان تكون حليفة للغرب او على الاقل يفترض عليها ان تكون حليفة للغرب بموجب ما كانت ستوقعه ألمانيا الاتحادية من معاهدات مع الغرب في هذا الشأن .

وقد ذكر أيديناور ان العديد من النقاش دار حول هذه الفقرة بينه وبين الغرب وان نصها عدل عدة مرات الى ان وصل الى النص المذكور اعلاه . وهذا يدلنا على مدى اهتمام الغرب بان تظل المانيا الاتحادية في نطاق الغرب سواء كانت بوضعها الراهن او في وضع جديد وهي متحدة مع المانيا الشرقية في دولة المانية موحدة . فالوضع الجغرافي لالمانيا الاتحادية وطبيعة قدراتها البشرية والصناعية والمادية كانت تشكل مزايا استراتيجية متعددة للغرب الامر الذي لم يقبل ان يفرط فيها بسهولة .

اما المعاهدة الثانية وهي معاهدة « التجمع الدفاعي الآوربي الغربي » التي اعدت لتوقع عليها المانيا الاتحادية مع فرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وايطاليا فقد سميت فيما بعد « بمعاهدة باريس » وهي تنظم شروط الدفاع الجماعي الآوربي الغربي بين هذه الدول لوضع أسس التحالف بينهم من اجل انشاء الجيش الآوربي الموحد الذي ستشارك المانيا الاتحادية بقوات من لديها به والذي سيتبع حلف الاطلنطي .

كانت مناسبة توقيع « الاتفاقية العامة » هذه في باريس في ٢٢ نوفمبر ١٩٥١ كانت المناسبة الاولى التي جلس فيها مسئول الماني على قدم المساواة مع وزراء خارجية الغرب وكان أيديناور لم يجتمع مسبقا بوزراء الخارجية على شكل اجتماع عام بل كان يلغهم بأرائه ومطالبه عن طريق لجنة الحلفاء العليا . واذا كان وزراء خارجية الغرب قد زاروا أيديناور وباحثوه مسبقا فقد كان ذلك يتم فرادى وبدون صدور بيان رسمي عقبه هذه الزيارات على اعتبار ان المانيا الاتحادية دولة يحتلها الغرب .

وفي ٢٦ مايو ١٩٥٢ تم في بون توقيع « معاهدة بون » بمعركة المانيا الاتحادية مع أمريكا وانجلترا وفرنسا . وفي اليوم التالي اي ٢٧ مايو ١٩٥٢ تم في باريس توقيع « معاهدة باريس » والخاصة بتحالف التجمع الدفاعي الآوربي الغربي . ويلزم ان أفيد ان فرنسا لم تقبل وقتها توقيع معاهدة باريس الا بعد ان تعهدت لها أمريكا وانجلترا رسميا بموجب اتفاق وقع بين فرنسا وأمريكا وانجلترا تعهدت فيه أمريكا وانجلترا لفرنسا بضمان تواجد قوات كافية أمريكية وإنجليزية بأوروبا في حالة انسحاب أي دولة في دول معاهدة تحالف التجمع الدفاعي الآوربي الغربي . وكان واضحا ان فرنسا كانت تقصد افتراض انسحاب المانيا الاتحادية من هذا التحالف بعد ان تكون قد شكلت لنفسها قوات مسلحة حديثة وقوية وذلك للعمل على تحرير المانيا الشرقية بالقوة أو للعمل على معاودة تهديد فرنسا من جديد وأمام هذه الافتراضات طالبت بل واشترطت وقتها فرنسا على أمريكا وانجلترا انها لن توقع معاهدة

تحالف التجمع الدفاعي الأوربي الغربي هذه الا بعد ان تكون امريكا وانجلترا قد قدمتا لها مثل هذا الضمان عن طريق تعاقد كتابي بينهما وبينهما . وكانت فرنسا ما زالت تخشى المانيا الاتحادية حتى بعد ان وقعت لها المانيا الاتحادية على اتفاقية الفحم والصلب وبعد ان قدم « بلوفان » مشروعه بضم المانيا الغربية لاحلاف الغرب الاوربية وان كانت فرنسا لم تذكر في اتفاقها عاليه مع امريكا وانجلترا اسم المانيا الغربية صراحة الا ان الحروف انها كانت تقصدها . وكان ايديناور يشعر انه ما زالت هناك بدورا للشك تقلق بال فرنسا بل وتؤثر في البعض من دول اوربا الغربية .

لقد رفض شوميكار اشتراك المانيا الاتحادية في هذه المعاهدات وأعلن انها تضع الكثير من العراقيل في طريق توحيد شطرى المانيا - هذا في الوقت الذى كان يفيد فيه ايديناور بانه لا امل في توحيد شطرى المانيا الا اذا كان الغرب متحدا واوروبا الغربية متحدة والمانية الاتحادية في موقف القوة . وكان ايديناور قد قبل في هذه الاتفاقيات ان لا تعمل المانيا الاتحادية على توحيد شطرى المانيا الا بالوسائل السلمية وذلك من اجل بث الاطمئنان لدى الغرب واوروبا الغربية بالذات بان المانيا الاتحادية لن تتسبب في نشوب حرب جديدة ، ايضا اوضحت الدول الغربية الثلاث في هذه الاتفاقيات انها تتعهد بالعمل على توحيد شطرى المانيا تطبيقا لقرارات مؤتمر بوتسدام انما بالوسائل السلمية فقط . وقد صرح ايديناور في شأن توحيد المانيا بما يلى :

« ان بعض مواطنينا يتخذون لانفسهم منطقا يقول اما ان تكون لنا سياسة اوربية او نتبع سياسة يمكنها ان تؤدي الى توحيد المانيا . وهذه الحلول التبادلية كانت في رايي خطأ جسيما . واننى اتحدى اى شخص يمكنه ان يشرح لى كيف يمكن ان يتم توحيد المانيا في حرية بدون اوربا قوية ومتحدة وأنا حينما أقول متحدة في حرية فاننى أعنى ان تطبق الحرية في المانيا الموحدة قبل الانتخابات الخاصة بتوحيدها وبعدها ودائما . ان اعتبار هذه الامانى كحقائق هوليس من امور السياسة لانه لا يمكن ان يتم شيئا اذا بدأ من موقع الضعف .. »

عرض ايديناور المعاهدين على مجلس النواب من اجل التصديق عليهما حتى ينتهى دور المانيا ازاءهما بعد توقيع رئيس الجمهورية عليهما انتظارا لتصديق برلمانات بقية الدول الموقعة عليهما لتصبحا نافذتا المفعول بعد تبادلها بينهما . وكان ايديناور يعتقد ان التصديق عليهما في البرلمان الالمانى الغربى سيكون أمرا سهلا خاصة وكانت حكومته الائتلافية وافقت على المعاهدين مسبقا وكانت تتمتع بالأغلبية العادية في مجلس النواب . وبعد

ان تمت القراءة الاولى على المعاهدتين بالمجلس بدأ الحزب الاشتراكي الديمقراطي في العمل على عرقلة تصديق البرلمان عليهما فقدم خطابا وقع عليه ١٧٧ نائبا من البرلمان الى المحكمة التأسيسية الاتحادية يطلب فيها ان تقرر المحكمة مدى صلاحية مجلس النواب الحالي في اقرار مثل هذه المعاهدات . هنا وكان ايديناور يستند الى المادة ٢٤ من الدستور التي تنص :

« ان الدولة الاتحادية يمكنها ان تتنازل عن بعض حقوق سيادتها لصالح المطالب الملحة الدولية ويمكنها ايضا المساهمة والاشتراك في نظام امن جماعي هدفه المحافظة على السلام »

وكانت تصريحات الجانبين قد اشتدت ازاء توقيع المانيا الاتحادية على هذه المعاهدات فقد صرح شوميكار يوم ٢٢ مايو قبل توقيع معاهدة بون بايام قليلة : « ان من يوافق على هذه الاتفاقية تزول عنه صفة الالمانى الاصيل » وكان ايديناور في المقابل ينتقد موقف المعارضة ويقول لها . « انكم تنسون او تناسيتم اننا دولة مازالت محتلة .. » كما كان يقول ايضا عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي « ان الحزب الاشتراكي الديمقراطي يتصرف ويريدنا ان نتصرف كأننا انتصرنا في الحرب . وكاننا ندير ايدينا مصير العالم .. »

ومما زاد الموقف تعقيدا امام ايديناور بالنسبة لعملية التصديق على المعاهدتين ان رئيس جمهورية المانيا الاتحادية تقدم بخطاب يوم ١٠ يونيو ١٩٥٢ للمحكمة التأسيسية الاتحادية يطلب منها النصيحة في مدى شرعية تصديق مجلس النواب الالمانى على المعاهدتين وهذا لانه ستعرض عليه المعاهدتين ليصدق عليهما هو الآخر كاجراء شكلى دستورى اذا ما وافق عليهما مجلس النواب الالمانى . ولذلك اراد ان يستمع الى نصيحة المحكمة في هذا الشأن حيث ان الكلمة النهائية متروكة لشخصه الا ان تصرفه هذا زاد من قوة المعارضة في الوقت الذى كان ينتمى فيه رئيس الجمهورية الى الحزب الديمقراطي الحر وهو الذى يدخل في الائتلاف الحكومى في وزارة ايديناور . وقد كانت وجهة نظر الحزب الاشتراكي الديمقراطي في محاولة عرقلة التصديق على المعاهدتين هو اعطاء فرصة للاتحاد السوفيتى لمعرفة حقيقة نواياه بشأن توحيد المانيا عن طريق اجتماع قمة يعقد بين الاربعة اكبار قبل ادماج المانيا الاتحادية في تحالف عسكرى مع الغرب وقد صرح كارلو شميدت من الحزب الاشتراكي الديمقراطي في هذا الشأن وقال :

« اذا كان الروس بموجب تصرفاتهم يظهرون أنهم لا يريدون وحدة

المانيا الا بموجب حقيقة وهى بأن تصبح المانيا اقليما روسيا فبموجب هذه الحالة فان موقفا جديدا يكون قد برز وظهر امامنا وعليه يجب وقتئذ ان نفكر فيما يمكننا عمله في هذا الشأن - وهذا هو الامر الذى لا يمكننا ان ندركه الآن لاننا نهمل شروط هذه اللحظات الحرجة . ولكن هناك امرا يبقى يقينا الا وهو انه اذا الزمنا الموقف - وهذا جائز - في ان نعتد تحالفا مع الغرب فان هذا التحالف لا يجب ان يثقلنا وكأنه يرهن الجمهورية الاتحادية مثل ما هو جارى في المعاهدات الحالية . . »

وكان شوميكار يريد معرفة موقف روسيا من موضوع توحيد المانيا قبل ان ترتبط المانيا الاتحادية بهذه التصايدات فاذا كانت روسيا تزعم تحويل المانيا الموحدة الى اقليم روسى فان امر عقد تحالف مع الغرب يكون مقبولا بشرط الا يكون هذا التحالف مرهقا في شروطه بالنسبة للمانيا الاتحادية ازاء ظروفها وخاصة املها في توحيد شطرى المانيا .

توفى الدكتور كورت شوميكار في ٢٢ اغسطس ١٩٥٢ متاثرا بحالته الصحية التى كان يعاني منها وقت ان اعتقله هتلر وقد اعترف ايديناور بخساره فقدان هذا الرجل الذى اعتبره خصما شريفا قاد المعارضة بقوة واعترف ايديناور انه في حالة بلد مثل المانيا الاتحادية كان لازما ان تكون بها معارضة قوية - وحل ابريك اولنهاور محل شوميكار في رئاسة الحزب وقابل ايديناور اولنهاور وحاول اقناعه بخطوطه السياسية الا ان الاخير اراد ان يسير على نفس الخط السياسى الذى كان يسير عليه سلفه .

وفي اثناء القراءة الثانية للمعاهدتين في مجلس النواب كان الموقف الداخلى في البلاد يسوده الاضطراب في جميع مدن المانيا الاتحادية واتجه مئات من العمال في اللوارى الى مدينة بون ذاتها وهتفوا بسقوط التحالف وساد الهرج مجلس النواب وخطب يومها ايديناور في المجلس وقال :

« طبقا للروح التى جرت بها مفاوضات حلف التجمع الاوربى للدفاع فان من ينكر مثل هذه المعاهدة فكأنه يجحد على اوربا . ومن يجحد على اوربا كأنه يعمل على تسليم مواطنى المانيا الغربية الى عبودية الشيوعية البلشيفية . ان من ينكر اوربا وكأنه يتنصل من الحياة الانسانية والكاثوليكية لا اوربا . ان من ينكر اوربا فكأنه يحفر قبراً للشعب المانيا لانه يسحب من تحت أرجل هذا الشعب امكانية استمرار بقائه ويسحب منه امكانية متابعة حياته المبنية على المبادئ المسيحية . اننى لا اعتقد ان هذه هى من ضمن مبادئ المعارضة الاشتراكية الديمقراطية . ولكنها الآن يجب عليها وهى تواجه مصر شعب المانيا يجب ان تضع في المكان الثانى تكتيكاتها الحزبية . »

واسنرسل ايديناور يتحدث عن مزاي التحالف مع الغرب لانه سيكون وحده سند توحيد المانيا من موقف الحرية والسلام اى من موقع القوة التى يمكنها ان تفعل المعجزات فى المجال الدولى وقال :

« ان التزام القوى الثلاث المترجم فى الاتفاقية يجب أن يكون له وحده الدافع بأن نصدق على هذه الاتفاقيات فقط من أجل أولئك الألمان الذين يعيشون خلف الستار الحديدى . من الذى له قدرة ارجاع واهدأ ارادة القوى العظمى الثلاث . يجب علينا ولو لمرة واحدة أن نستفيد من دروس الماضى فان المانيا منذ ١٨٧٠ حاولت أن تجد لنفسها أصدقاء وحلفاء مقتنعة بأنها فى حاجة الى حلفاء اقوياء رغم قوتها الذاتية فى هذا الوقت . الا انها لم تجد هؤلاء الأصدقاء طوال عشرات السنين الماضية بسبب أخطائها وعماها ورغم العروض التى كانت تعرض عليها مثل مباحثات الريخ مع بريطانيا العظمى . هذا لأن المانيا كانت تثق بنفسها ثقة زائدة جدا . والآن فان المانيا معرضة بدرجة لم تتعرض لها طوال تاريخها . انها مقسمة وممزقة انها مجردة من السلاح وبدون دفاع ان لها جاراً عملاقاً يود أن يستعبدها ويلتهمها . ان هذا الخطر قائم فعلاً وسيزداد تدريجياً طالما الموقف الحالى مستمر .. اننى أذكر الشعب الألمانى بأكمله أن يكون واعياً فى خطورة هذا القرار اننا نواجه هنا مسألة مستقبل ومصير المانيا أننا معرضون لهذا الاختيار : اما المبودية او الحرية .. »

وافق مجلس النواب على القراءة الثانية للمعاهدتين . ثم طلبت الحكومة من طريق مناورة سياسية تأجيل القراءة الثالثة والأخيرة . وسبب ذلك كان لمحاولة اقناع رئيس الجمهورية بخطورة الموقف حتى يعدل من موقفه ازاء النصيحة التى طلبها من المحكمة الاتحادية وأيضاً لمحاولة احباط مناورة المعارضة من أجل اجراء انتخابات جديدة قبل القراءة الثالثة حتى تكون الانتخابات وكأنها استفتاء على المعاهدتين . وكان ايديناور يعلم أن أمريكا كانت فى موقف حرج صرحت بموجه أنه اذا لم تصدق المانيا الاتحادية على المعاهدتين فانها ستعيد العمل بقانون الاحتلال خاصة وكانت الجهات المسؤولة فى أمريكا تخشى تبدل الأمور فى المانيا الاتحادية لأن أمريكا كانت تمر بفترة الاعداد لانتخابات عامة بها . وبموجب اجراء دستورى قدم ايديناور مذكرة للدائرة الثانية للمحكمة التأسيسية الاتحادية للاسترشاد برايها عن عدد الأصوات اللازمة لاقرار معاهدة بون ومعاهدة باريس وكان هذا الاجراء بمثابة اجراء مضاد من الحزب الحاكم حتى لا يعطى للمحكمة التأسيسية الاتحادية سلطات تفوق سلطاتها الفعلية وفى نفس الوقت استطاع ايديناور اقناع رئيس الجمهورية بأنه يخشى صداماً دستورياً بريك

البلاذ من جراء وضع كل السلطات فى بد المحكمة الاتحادية التى لها واجبات قضائية قانونية وليست سلطات سياسية وعليه أصدر رئيس الجمهورية بياناً أعلن فيه سحب طلب الاستشارة والنصح الذى كان قد طلبه من المحكمة الاتحادية وبرر للشعب بأنه لم يطلب قراراً من المحكمة فى شرعية موضوع من عدمه بل طلب المشورة والفرق واضح بين الاجرائين . ولم ينج رئيس الجمهورية من النقد .

ويجدر بنا ان ننقل نبذات من خطاب وجهه اولنهاور زعيم الحزب الاشتراكى الى ايديناور فى هذا الوقت جاء به :

« ان هذه المعاهدات لا تضع الا نهاية مظهرية لقانون الاحتلال وفى الواقع أنها تحافظ على الاحتلال تحت ستار تعاقدى . ان هذه المعاهدات لم تقدم لنا من أجل توسيع مجال تحرك الجمهورية الاتحادية بل على العكس من أجل تقييد حرية تحركها . انها بالتنسيق مع اتفاقيات أخرى فانها تحرمها تماماً أو جزئياً من قدرة اتخاذ قرارات فردية فيما يختص بأهدافها الاقتصادية والعسكرية والسياسية . أيضاً اننا نعتبر أن هذه الاتفاقيات لا تطابق الفكرة التى عرضت بموجبه على البرلمان . . من حيث أن توحيد المانيا فى حرية هو الهدف الاسمى لسياسة المانيا الاتحادية . اننا مقتنعون ان قبول هذه المعاهدات لن يساعدنا على اجراء توحيد المانيا بل على العكس انها ستجعلها أصعب أن لم تكن تجعلها مستحيلة . اننا نرى ان هذه السياسة لا تطابق المصالح القومية لامتنا مع سياسة التهدئة والتثبيت المتبعة فى أوروبا . وتمشياً مع رأينا فان هذه المعاهدات لا تعطى للشعب اماناً متزايداً كما انها فى الجانب الآخر لا ترفع المقدرة الدفاعية للعالم الحر هذا بصرف النظر من أنها قد تزيد تمريض امان المانيا وتعد من قسمتها وتزيد من انقياس الآراء داخل أوروبا الحرة .

انه بموجب المناسبات الدولية الحالية فاننا يجب أن نبحث عن قاعدة دولية أوسع ولهذه الأسباب فاننا من مؤيدى اجراء مفاوضات جديدة بهدف خلق نظام جماعى للامن والتعاون من لدى كل الشعوب الحرة فى مختلف المجالات الحيوية بما فيها مجال الدفاع المشترك . ان المبدأ الاساسى لهذا التعاون يجب أن يكون قدرة العمل على نفس المستوى للجميع وبنفس الشروط وفى حالة المانيا فان مثل هذا التعاون يمكن أن يعطى للجمهورية الاتحادية قدرات للقيام بسياسة ايجابية من أجل التوحيد .

يا سيدى المستشار اننا مقتنعون أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لى

نصل الى ذروة الامن بالنسبة لنا و للعالم الحر وهذا مع ترك المجال مفتوحا لتابعة ام اهدافنا الا وهى اقامة وحدة المانيا فى حرية »

وقد رد عليه ايديناور بالخطاب التالى فى ١٦ يناير ١٩٥٣ الذى جاء به :
« انكم طالبتم بعدة مطالب منها تحكيم المحكمة التأسيسية واجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب و العودة الى قانون الانتخابات القديم و اشراك برلين الغربية فى مجلس النواب الاتحادى وهى امور تمس الدولة فى حين انكم اعلنتم فى الوقت نفسه ان المعاهدات غير مقبولة لكم .. واذا تمكنا من تلبية جميع مطالبكم فان الحزب الاشتراكى الديمقراطى سيبذل على موقفه من الاتفاقيات . اننى اريد فى خطابى هذا مناقشة الموضوع بطريقة اعمق . ان القرار على مسائل هامة مثل مسألة مستقبل شعب المانيا هى مسائل سياسية وليست مسألة قانونية . والحكومة تأسف بانكم اشركتم المحكمة الاتحادية فى هذا الموضوع وبذلك حملتم المحكمة بمسئوليات حياة او موت الشعب الالمانى وهى مسئوليات تعود فى المرحلة الاولى على عاتق السياسى ... اما عن مسألة الحل المبكر لمجلس النواب فان هذا الموضوع غير مقبول بناء على القانون الاساسى المنظم لهذا الشأن فى دستورنا .. ان انتخابات جديدة بمجلس النواب تتطلب وقتا يبعد من الصعب الانتهاء من موضوع المعاهدات هذا العام وخاصة ان بلادا اخرى تنتظر تصديقنا على هذه الاتفاقيات ... ولذلك لا يجب ان يضيع من نظرنا ان رفضنا لهذه الاتفاقيات يعنى الابقاء على قوانين الاحتلال ولا يعرف لحد كيف سيكون تطبيق الحلفاء لهذه القوانين فى المستقبل اى فى الوقت الذى تكون قد فشلت فيه محاولاتهم فى ان يودعوا فى ابدى الالمان امر تولى امورهم بأنفسهم .

ان نظريتكم بان مثل هذه المعاهدات ستثير صعوبات من اجل توحيد المانيا فى حرية وتجعلها غير قابلة التحقق هى نظرية غير سليمة واننى مقتنع انه من المستحيل الوصول الى توحيد فى جو حر بدون مساعدة القوى الغربية كما وعدوا به فى هذه المعاهدات . هذا ولم تقدموا اى حلول تبادلية فى هذا الشأن بعوجب اقتراحاتكم المذكورة . انه عندما اشعر انكم تعارضون انقسام اوربا الحرة فان هذا يعنى انكم تؤيدون مبدأ وحدة اوربا ومن هذه النقطة اود ان اعرف منكم ما يجب ان تفعله المانيا حتى لا يصيب السوء وحدة اوربا هذه ... ان هناك اختلافات فى وجهات نظرنا بالنسبة للسياسة الخارجية الا ان هناك بعض نقاط تلاقى بالنسبة لبعض الاهداف الاساسية لهذه السياسة » .

كلن تصرف ايديناور بشأن الطلب الذى قدمه للمحكمة الاتحادية ينم عن دهاء سياسى وكان يقول انه طالبا لجات المصارضة الى المزاخمة

الدستورية فانه من حق الحكومة أن تزاوّل اجراءات معاملة وفي ٨ مارس ١٩٥٣ وافقت المحكمة الاتحادية على وجهة نظر الحكومة الاتحادية وعلى أن عرض المعاهدتين على مجلس النواب هو اجراء دستوري وانهما لا تحتاجان إلا على الأغلبية العادية دون أغلبية ثلثي الأصوات وعليه قدمت الحكومة المعاهدتين للقراءة الثالثة وتمت الموافقة عليهما ثم وقع عليهما رئيس الجمهورية في ١٥ مايو ١٩٥٣ وبذلك أصبحت المعاهدتان قد تم التصديق عليهما من جانب ألمانيا الاتحادية إلا أن المهم كان أن تصدق عليهما جميع الدول التي وقعتهما .

تأزم الموقف في فرنسا بسبب المعاهدتين فقد سقطت الحكومة الفرنسية في يناير ١٩٥٣ وحل بيدو في وزارة الخارجية الفرنسية محل شومان الذي كان يتسم ببعد النظر ازاء المسألة الألمانية وأعلن رئيس وزراء فرنسا الجديد رينيه ماير أنه لا يستطيع قبول معاهدة تحالف التجمع الدفاعي الأوروبي على حالها بل يريد اجراء تعديلات بها وذلك من أجل التحصل على مزيد من ضمانات الأمن لفرنسا تجاه ألمانيا الاتحادية . الأمر الذي أعاد على السطح شعور التشكك ازاء تسليح ألمانيا الاتحادية والخوف التقليدي من عودة العسكرية الألمانية من جديد . وكان مصدر تخوف فرنسا ليس فقط إعادة تسليح ألمانيا الاتحادية بل بداية ظهور التقدم في اقتصاد ألمانيا الاتحادية في سنة ١٩٥٣ وهي التي كانت تحبو أرضاً عام ١٩٤٥ . فانه بالرغم من أن ميزان مدفوعات ألمانيا الاتحادية عام ١٩٤٩ كان يعاني من عجز يقدر ٣٧ مليار دويتشمارك إلا أنه في عام ١٩٥٢ حدد ميزان المدفوعات فائضا في الصادرات على الواردات بمقدار ٧.٧ مليار دويتشمارك وارتفع هذا الفائض في صالح ألمانيا الاتحادية عام ١٩٥٣ وبلغ ٢.٥ مليار دويتشمارك .

وبذلك تنبأت فرنسا أن الشعب الألماني في ألمانيا الاتحادية بدأ ينهض من كبوته وبدأ يعمل بكل جهده الى أن توصل الى هذه النتيجة وهو الذي يستورد قرابة نصف المواد الغذائية التي يستهلكها من الخارج هذا في الوقت الذي كانت تعاني فيه فرنسا بل وغالبية دول أوروبا الغربية من العجز في ميزان مدفوعاتها وعدم التخلص من آثار الحرب خاصة في مجال التصنيع . والفضل الأول في ذلك يرجع لصميم الشعب الألماني في ألمانيا الاتحادية لانه هو الذي تحمل الحرمان وشدة الأحزمة على البطون واكتفى ببضعة واحدة في الأسبوع في وقت ما بعد الهزيمة كانت تذهب للصغار دون الكبار . وقد اندهشت العديد من الدول وقتئذ من هذه الأرقام في الوقت الذي كانت معظم المصانع الألمانية ذات الإنتاج المدني قد دمرت أو نقلت .

وفي سبتمبر ١٩٥٣ أعيد انتخاب ايديناور في الانتخابات العامة التي جرت وتحصل الحزب الديمقراطي المسيحي الذي يترأسه ايديناور على أغلبية كبيرة تسمح له بالحكم دون ائتلاف مع احزاب اخرى اذ تمكن الحزب من التحصل على ٢٤٣ مقعدا في مجلس النواب بعد أن كان لديه ١٣٩ في المجلس السابق وبالنسبة للحزب الاشتراكي الديمقراطي فقد حصل على ١٥١ مقعدا بعد أن كان له ١٣١ في المجلس السابق الامر الذي يدل على أن غالبية محترمة من الناخبين أبدوا ايديناور في برنامجهم السياسي الا ان حزب أولتهاور كان قد تقدم في نفس الوقت مما يدل على زيادة ملحوظة بالنسبة لمؤيديه الا انها لم تكن زيادة أغلبية كبيرة ومن ذلك يمكنني ان استنتج ان الراى العام كان مشدودا هو الآخر بالاحداث التي كانت تمر بألمانيا الاتحادية وساهم فيها بموجب الترجمة هذه التي نتجت عن انتخابات مجلس النواب الألماني الاتحادي .

الفصل الرابع: محاولات توحيد المانيا

البؤادر الؤولة لتؤؤء المانيا

لم يرث الشعب الالماني عام ١٩٤٥ الهزيمة بل وراث، ما هو اشد تمقيدا وقسوة الا هو تقسيم المانيا . ان الهزيمة يمكن ان تعالج اما التقسيم وبالطريقة التي تم بها فكان من امره ان قاوم كل أنواع الادوية التي قدمت له لمحاولة علاجه بموجبها . وكان هناك الكثير من الجدل حول الموقف الرسمي لبعض خلفاء الحرب العالمية الثانية من عملية توحيد المانيا والموقف الغير رسمي للبعض منهم . والواضح في بداية الامر ان الغالبية ارادت لالمانيا ان تفسم الى عدة دؤبالات اما بعد ان تلاشت آثار الحرب بمرها وعسلها فقد حاول البعض الابقاء على تقسيم المانيا لان ذلك كان لصالحهم . واحترار الشعب الالماني بين هذا وذائ الا ان الحكم صدر عليه بان يعيش مقسما الى قسمين لفترة لا يعلم اءد مداها وذلك بسبب كونه شعبا دعوبا في عمله ونشطا في تفكيره ولو كان من الشعوب الخاملة لكان قد تركه الجميع وحاله . فطبيعة الشعوب تطغى على موقع بلادها الجغرافي وعلى ما تحويه ارضهم من كنوز وخامات لانهم بالجهد والعزيمة يمكنهم ان يعوضوا اى نقص سواء في الموقع الجغرافي او بالنسبة لطبيعة موارد بلادهم اذا كانت فقيرة وخاوية - فما بال مجموعة كادحة تعيش على ارض بها خامات وفيرة وتمتاز بموقع متوسط ملائم - وانا لا ابغى من قولى هذا ان امتدح الشعب الالماني فقد عرفه لينين حق المعرفة منذ سنوات وقال فيه قوله الشهير « من يمتلك المانيا يمتلك أوروبا » ورغم ان هذا القول قد

صدر قبل عصر الفرة والفضاء إلا أنه ما زال به قدر كبير من الحقيقة ما زالت باقية وقائمة .

لقد حاول كل من المسؤولين الألمان في شطرى ألمانيا العمل من أجل توحيدها إلا أن كل جانب كانت له طريقة تختلف عن طريقة الجانب الآخر . رغم أن الهدف المادى النهائي كان يوصل بكل إلى توحيد ألمانيا وتصادمت الوسائل واستمرت البلد تدمى من تقسيمها . وسأحاول في هذا الفصل أن أنقل للقارئ فكرة مفصلة عن هذا الموضوع ومتى وكيف بدأ العمل أرائه ساردا الاندفاعات خاصته وهى التى شحنت بالكثير من الطاقات لنحاول أن نتبين وسط ضباب السياسة الدولية - التى تعتبر العنصر المؤثر على كل مشكلة حادة - ما آل له هذا الموضوع الحيوى . ولن يتقرر الحديث عن تقسيم ألمانيا على هذا الفصل بل سيفرض نفسه على بقية فصول الكتاب لأن كل الأحداث تدور حول آثاره .

بالنسبة للسياسة الرسمية لألمانيا الاتحادية في شأن توحيد ألمانيا فقد أعلن أيدنرور في بداية ١٩٥٠ أى بعد أشهر قليلة من توليه الحكم أن توحيد ألمانيا يجب أن يتم بموجب انتخاب الشعب الألماني في شطرى ألمانيا للجنة تأسيسية بشرط أن تتم هذه الانتخابات بطريقة حرة مع ضمان سرية انتخاب الناخب وبدون أى تدخل أجنبى ومن واقع تكوين هذه الجمعية التأسيسية تبدأ الأخيرة في تشكيل المؤسسات الدستورية وتبسط نفوذها معهم على كل دولة ألمانيا ومن ثم تبدأ عملية توحيد ألمانيا . وفى إعلان رسمى للحكومة الألمانية الاتحادية صدر عنها في ٢٢ مارس ١٩٥٠ أعلنت الحكومة البرنامج التالى من أجل توحيد ألمانيا :

١ - يجب أن تتم انتخابات من أجل تشكيل جمعية تأسيسية في كل أنحاء ألمانيا وذلك بعد الإعلان عن قانون انتخابى بمعرفة الدول الأربع الكبرى صاحبة الاحتلال .

٢ - يجب أن تتم الانتخابات في جميع أنحاء ألمانيا تحت إشراف لجان مشكلة من دول الاحتلال الأربع أو من هيئة الأمم المتحدة .

٣ - أن أهم واجبات الجمعية التأسيسية المنتخبة هو وضع دستور ألمانيا على أن يعرض هذا الدستور لاستفتاء الشعب الألماني ويجب قبل ذلك ضمان حرية الناخب الألماني بحيث يضمن له حرية الإدلاء برأيه وذلك في جميع قطاعات ألمانيا .

وتهتم حكومة المانيا الاتحادية بالنقاط التالية :

— حرية ابداء الراى لجميع الاحزاب فى كل المانيا وعدم تدخل قوات الاحتلال فى امور الدستور او فى نشاط الاحزاب السياسية .

— ضمان حرية الافراد وامنهم مع ضمان قوات الاحتلال والسلطات الالمانية بعدم استخدام الضغوط الاقتصادية ضد أعضاء الاحزاب السياسية قبل وبعد عملية الانتخابات .

— حرية النشر وحرية توزيع الجرائد فى كل المانيا .

— حرية انتقال الافراد فى المانيا والفاء تصاريح المرور من قطاع الى آخر .

ان الضمان والاعتراف بهذه الحريات تتوقف على قوات الاحتلال ويجب ان يعطى للالمان حق طلب مساعدة الحفظ لحماية هذه الحقوق . وانه حسب ما جاء فى مقدمة هذا الاعلان وما هو مدون فى الدستور فان حكومة المانيا الاتحادية توجه نداءها لكل الالمان ولقوات الاحتلال وللراى العام حتى تسهل الامور من أجل توحيد الشعب الالمانى فى سلام وحرية . «

هذا وقد وافق وزراء خارجية كل من امريكا وبريطانيا وفرنسا على اعلان الحكومة الاتحادية هذا وذلك اثناء اجتماعهم بلندن يوم ١٣ مايو ١٩٥٠ وأوضحت الحكومات الثلاث موقفها من توحيد المانيا بهذا البيان الذى جاء به :

« بموجب تأكيد قرار حكوماتهم بشأن المساهمة فى توحيد المانيا وباتفاق مع الحكومة الالمانية الاتحادية وبالإشتراك مع كل القوى التى تساند نفس الأهداف هذه فان وزراء الخارجية الثلاثة وافقوا ان إعادة توحيد المانيا يجب أن تتم على الأسس التالية :

— انتخاب حر لحكومة المانية تمتد سلطانها على كل المانيا .

— اعتراف فى كل المانيا بحرية التنقل والحماية ضد منع الحرية الفردية وحرية الاجتماع وحرية التعبير فى الصحف والاذاعة .

— حرية القضاء .

— اعتراف كل المانيا بحرية عمل جميع الاحزاب السياسية الديمقراطية .

— منع البوليس السرى فى كل المانيا ومنع قوات البوليس ذات التسليح الخاص بها .

— ضمان الوحدة الاقتصادية الألمانية بموجب قرارات من لدى الحكومة الألمانية فيما يخص وحدة العملة ووحدة الجمارك مع اتفاق الحلفاء الأربع على التبعيضات خاصتهم والانتاج الجارى والصناعات المحددة والصناعات المنوعة .

— حرية اقامة المنشآت الصناعية وتلك التى ساهمت فيها قوى أجنبية بعد ٨ مايو ١٩٤٥ بطريقة تضمن تطور هذه المشروعات باتفاق الدول الأربع الكبرى وطبقا للقانون الألماني .

— اقامة رقابة للقوى الأربع بموجب لجنة يشكلونها في هذا الشأن ..

وعليه فان وزراء الخارجية الثلاثة يؤيدون قرار الحكومة الألمانية الاتحادية الصادر في ٢٢ مارس ١٩٥٠ والذي يطالب بانتخابات حرة في كل ألمانيا بهدف تشكيل جمعية تأسيسية واجبها وضع دستور لكل ألمانيا على أن تجرى هذه الانتخابات تحت اشراف دولي وحسب اجراءات موضوعة بواسطة قوى الاحتلال الأربع وان واجب هذه الجمعية هو اصدار دستور يخضع لاستفتاء الشعب الألماني وانه عندما يتم تشكيل حكومة ألمانية فعلى القوى الأربع العمل فوراً ازاء وضع تسوية صلح عام . »

وقد قدم المندوبون المفوضون لأمريكا وإنجلترا وفرنسا مذكرة بهذا المعنى يوم ٢٥ مايو ١٩٥٠ الى قائد القطاع السوفييتي المارشال زوكوف الا أنهم لم يتلقوا عليها ردا سواء من الحكومة السوفييتية أو من قائد القطاع السوفييتي .

وبنظرة سريعة على قرارات الحلفاء الثلاث بشأن توحيد ألمانيا عليه والصادرة في ٢٢ مايو ١٩٥٠ في لندن يمكننا ان نلاحظ انها تحوى على تواجد لجنة رقابة من دول الاحتلال الأربع في ألمانيا الموحدة وتشمل اشراف الدول الأربع على اقتصاد وصناعة ألمانيا الموحدة أى انها في النهاية توحد ألمانيا تحت اشراف موحد للمنتصرين وذلك دون تحديد موعد لنهاية هذا الاشراف وان كانوا تحدثوا عن عقد معاهدة صلح مع ألمانيا الموحدة الا أنهم ايضا لم يحددوا اقصى موعد لإبرام مثل هذه المعاهدة بل تركوا أمرها عائنا . لقد توهوا بأهمية وضرورة ممارسة الحريات العامة وحرية القضاء الا أنهم جددوا ان الانتخابات العامة في كل ألمانيا كان يجب أن تتم تحت رقابة دولية وهذا بخلاف ما جاء في برنامج ألمانيا الاتحادية الذى اجاز رقابة الدول الأربع أو الأمم المتحدة على هذه الانتخابات .

انفجرت حرب كوريا في صيف ١٩٥٠ وظهر جليا تنافر الغرب والشرق الى ان وصل بهم الحال الى حرب كانت أمريكا طرفا مباشرا بها اما روسيا

روسيا فقد كان دورها غير مباشر وقد ترجم الغرب موقفه من هذه الأحداث في القرارات الصادرة عن وزراء خارجيته بعد اجتماعهم في ١٤ سبتمبر ١٩٥٠ بنيويورك والتي جاءت بها :

« تبادل وزراء الخارجية الآراء حول النقاط التالية الخاصة بأوروبا :

- تكوين قوة مسلحة موحدة للدفاع عن أوروبا الغربية .
- تقوية سريعة للقوات المسلحة الموجودة في غرب أوروبا .
- اتخاذ إجراءات الهدف منها تطوير إنتاج المعدات ومواد الاستهلاك اللازمة للدفاع وتمويل هذه المتطلبات .
- إمكانية مساهمة ألمانيا الغربية في هذه الجهود .
- اتخاذ الإجراءات الدولية اللازمة لضمان السلامة الدولية لألمانيا الغربية وبرلين .
- اتخاذ إجراءات للاسراع بادخال ألمانيا الغربية في اطار الدول الحرة خاصة باعلان انتهاء حالة الحرب والتخفيف من رقابة الاحتلال المتخذة تجاهها . »

ويعترف الغرب في هذه القرارات عن مدى احتياجه الى مساهمة ألمانيا الغربية كما سبق أن أوردنا مسبقا وفي ٢١ أكتوبر ١٩٥٠ صدر عن روسيا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا والمجر وألمانيا الشرقية البيان التالي عقب المؤتمر الذي عقده في براغ جاء به :

« نظرا للاهتمام من أجل الحفاظ على السلام وأمن أوروبا فقد قررت الدول . . ان الحاجة ملحة الى أن تعلن حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي أنهم لا يقبلون إعادة تسليح ألمانيا وادماجها في أى نظام هجومي وأنهم يعلنون عن رغبتهم في تنفيذ قرارات مؤتمر بوتسدام التي تشمل ضمانات بالنسبة لتشكيل دولة ألمانية واحدة متحدة ومسألة ديمقراطية .

-- ان ترفع كل القيود الرامية الى تحديد التطور السلمى للاقتصاد الألماني على أن توضع في المقابل القيود على إعادة بناء آلة الحرب الألمانية .

-- ان توقع فورا معاهدة صلح مع ألمانيا تضع أسس وحدة الشعب الألماني حسب قرارات بوتسدام على أن تشمل انسحاب كل قوات الاحتلال الأجنبية من الأراضي الألمانية بعد سنة من توقيع اتفاقية الصلح .

-- أن يشكل مجلس تشريعى ألماني يتكون من عدد متساوى من الأعضاء لكل من ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية ومن واجبه تشكيل حكومة ألمانية مؤقتة ذات سيادة ديمقراطية سلمية .

على أن يقدم هذا المجلس التشريعي اقتراحاته الى حكومات الاتحاد السوفييتي وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لتتال موافقتهم . والى حين تشكيل حكومة المانيا سيخول هذا المجلس حق الاشتراك فى المشاورات الرامية الى انجاز معاهدة الصلح . وكشرط محدد يجب أن يخضع هذا الاقتراح لاستفتاء شعب المانيا .. » .

من الملاحظ عن مشروع الشرق عاليه أنه جاء بعد أحداث كوريا وبعد أن أعلن الغرب عن موافقته لتسليم المانيا الغربية ضمن العالم الغربى - إلا أن المشروع لم يحو على مبدأ انتخاب أعضاء المجلس التشريعى المقترح بصرف النظر عن نسبة أعضائه الأمر الذى كان من المتوقع أن يرفضه الغرب بالنسبة لهذا الاعتبار أيضا لقد حدد المشروع موعدا لانسحاب القوات الأجنبية من المانيا وذلك بعد سنة من توقيع معاهدة الصلح إلا أنه لم يحدد موعدا لتوقيع معاهدة الصلح لأنه بالرغم من الفورية التى ذكرها فإنه يمكن أن تقابلها عقبات تمتد من أجلها لفترة غير معلومة . لم يقبل الغرب هذا المشروع بسبب تعارضه مع الدور الذى حددوه لالمانيا الاتحادية أيضا بسبب ما أعلنوه من أنه لا يضمن الحريات للأغلبية الألمانية الغربية . أما بالنسبة للحكومة الألمانية الغربية فقد رفض أيديناور هذا المشروع وقال عنه أنه محاولة من الشرق لأجل عرقلة خطوات اندماج المانيا الاتحادية مع الغرب وتعويق تسليمها وأن الشرق يريد إبقاء المانيا الاتحادية على حالتها دون أن تكون لها أى قوات ذاتية .

على اثر صدور قرارات مؤتمر براج قلمت روسيا للدول الغربية الثلاث مذكرة فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ تقترح فيها عقد اجتماع لوزراء خارجيتهم من أجل دراسة نزع سلاح المانيا ودراسة اقتراحات توحيد المانيا وفى هذه الأثناء أرسل رئيس وزراء المانيا الشرقية أونو جرونفول خطابا بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٥٠ الى أيديناور جاء به :

« أن انقسام المانيا خلق وضعاً ازدادت حالته حدة بعد أخبار إعادة تسليم المانيا الغربية . أن الشعب الألماني شديد القلق بسبب تهديد قوى الامبريالية على مصالحه القومية .

وأمام هذا الموقف فإن الحفاظ على السلام والتوصل الى معاهدة صلح وإعادة وحدة المانيا يتوقف قبل كل شيء على موافقة كل الألمان . ونحن نعتقد أن مثل الاتفاق ممكناً طالما أن كل الشعب الألماني يأمل فى تسوية سلمية . أن تكوين مجلس تشريعى تمتد سلطاته الى كل المانيا يمثل رغبة كل الألمان المحيين للسلام . أن هذا المجلس المشكل من مندوبين متساويين

أعداد عن ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية سيكون من وأجبه أن يشكل حكومة مؤقتة ديمقراطية سلمية تشمل سلطانها كل ألمانيا على أن تحصل هذه الحكومة على موافقة روسيا وأمريكا وفرنسا وإنجلترا على تشكيلها ومقترحاتها وفي الوقت نفسه تبدأ مفاوضات من أجل وضع معاهدة صلح إلى حين تشكيل حكومة نهائية ويمكن استشارة الشعب الألماني على موضوع هذا الاقتراح .

أنا نعتقد أن مجلسا تشريعيا تمتد سلطاته على كل ألمانيا يمكن أن يقوم بالترتيبات الضرورية لاستشارته انتخابية حرة في كل ألمانيا من هدفها تعيين جمعية وطنية . وبذلك فإن تشكيل مثل هذا المجلس سيخلق فورا الشروط المناسبة لفتح مباحثات تهدف إلى إبرام معاهدة سلام وهذا المجلس سيمهد لتشكيل حكومة أيضا . ووفق روح من التفهم المخلص من جانب حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية فإنها مستعدة أن تفتح المباحثات على كل المشاكل المترتبة عن تشكيل المجلس التشريعي الذي ستمتد سلطاته إلى كل ألمانيا . كثيرون هم الألمان في ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية الذين يفكرون أن الخطوة الأولى لحل المشاكل الحيوية لشعبنا هي أن تقدم للقوى الرباعية المحتلة اقتراحا مشتركا . وبموجب رضائنا على الإرادة السلمية للشعب فإن حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية تقترح على حكومة الجمهورية الاتحادية أن يفتح باب المحادثات من أجل مجلس تشريعي تمتد سلطته عبر كل ألمانيا . ونحن نقترح أن توفد كل حكومة ستة أعضاء من قبلها إلى هذا المجلس . أما فيما يختص بمكان وتاريخ الانعقاد فإن اتفاقا في هذا الشأن يمكن أن يتم عن طريق سكرتاري أندولة لشئون رئاسة مجلس الوزراء » .

هذا وكانت قد تشكلت أول حكومة في ألمانيا الديمقراطية في منتصف أكتوبر ١٩٥٠ . ويعتبر هذا الخطاب أول اتصال بين شطري ألمانيا منذ مايو ١٩٤٥ ليناكش ويقترح خطوطا بشأن توحيد ألمانيا ولم يصل الخطاب عن طريق رسمي بل وصل أيديناور عن طريق خاص وبصرف النظر عن كيفية وصوله فقد كان هذا الخطاب أول بداية الحوار بين شطري ألمانيا . وقبل أن ننقل رد فعل هذا الخطاب لدى حكومة ألمانيا الغربية أرى أنه يجب أن نتعرف على حقيقة الصورة الخلفية التي كانت تسود ذهن أيديناور تجاه السلطات الحاكمة الألمانية في ألمانيا الشرقية - وفي وصف لايديناور عن الانتخابات التي تمت في ألمانيا الشرقية يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥٠ وهي الانتخابات التي جاءت باوتو جروتفول كرئيس للوزارة قال أيديناور - بأنها كانت انتخابات غير حرة تمت تحت الإشراف الروسي وتحت التهديد وبطرق غير

ديمقراطية - وسواء كان رأى ايديناور هذا صائبا من عدمه فائى وجدت
لزاما أن اذكره حيث أن هذا الرجل بحذره وكراهيته للشيوعية هو الذى
كان سيحكم المانيا الغربية لعدة سنوات قادمة لذلك وجب معرفة
وجهة تفكيره مبكرا فى بادئ الأمر بكل وضوح لأنه كان يصدر قراراته على
هذا الاساس وبصرف النظر من أنه كان يعيل للغرب ويعمل على انضمام
المانيا الغربية اليه الا أنه كان أحيانا أكثر ملكية من الملك نفسه .

وقد علق ايديناور على خطاب اوتو جروتفول المؤرخ ٣٠ نوفمبر ١٩٥٠
وقال :

« أن جروتفول لم يتحدث عن قرارات بوتسدام ولا عن قرارات براج .
ان اقتراحه بشأن المجلس التشريعى الذى تغطى سلطاته كل لمانيا يعود الى
الفقرة الرابعة من قرارات براج فى ٢١ أكتوبر وعليه فانه من الواجب لتفهم
خطابه ان نعلم بحقيقة محتويات قرارات براج . ان تسوية المسألة الالمانية
على أساس قرارات براج هو امر نرفضه كلية . ورغم الواقعة التى تلزمننا
بمجالسة متكافئة مع الحكومة غير الشرعية للقطاع الروسى فكان يوجد هناك
اعتراض اساسى الا وهو تشكيل مجلس تشريعى يشرف على كل المانيا وذلك
طبقا لما جاء فى قرارات براج . خاصة وأنه طبقا لقرارات بوتسدام فان
مجلس رقابة القوى الأربع كان من المفروض أن يشرف على نشاط أى مجلس
مخول بسلطات عمل تشمل جميع المانيا وعليه فان أى قرار يصدر عن مثل
هذا المجلس كان يمكن لمجلس رقابة القوى الأربع أن يلغيه ويمكن أن يتم هذا
الغاء بمعرفة أى من الدول المحتلة المشتركة فى مجلس الرقابة هذا بموجب
القيتو خاصتها . وان محاولات توقيع اتفاقية صلح مع النمسا وهى
محاولات فشلت حتى الآن تبرهن على مدى فاعلية مثل هذه الوسيلة
فى الرفض .

ولقد ورد لى تحليل لخطاب جروتفول ونتائج اقتراحاته جاء به ان
الانتهاء من توقيع اتفاقية صلح مع المانيا يمكن أن يتأخر لسنوات بموجب
اعتراض أى من القوى المحتلة وفى هذا الوقت يمكن لهذه القوة المحتلة أن
تلغى بموجب القيتو خاصتها فى مجلس الرقابة أى قرار ادارى يكون قد
اتخذته الألمان بما فى ذلك مجرد تعيين عمدة مدينة » .

اتخذت الحكومة الاتحادية موقفا سلبيا من خطاب جروتفول ورفض
ايديناور أن يرد عليه ووافقه فى ذلك شوميكار الذى صرح وقتها بأن خطاب
حكومة برلين الشرقية لا يستحق أى رد مباشر عليه . وكان ايديناور يقول
انه يخشى مبدأ فتح مباحثات من أجل توحيد المانيا مع حكومة المانيا الشرقية

حتى لا تصبح بالتالى عملية توحيد المانيا عملية ثنائية فى الوقت الذى هى فيه عملية الدول الأربع فى المقام الاول وكان ايضا بالضرورة لا يريد احرار الدول الغربية الثلاث من مثل هذه الاتصالات الثنائية حيث انه لاحظ امتعاضا لدى المندوبين المفوضين الثلاثة عندما علموا بأمر دعوة جروتفول هذه .

يقول ايديناور انه لم يرغب فى الاعلان الصريح عن رفضه لمقترحات اوتو جروتفول لان خطابه كان له رد فعل لدى قطاعات كبيرة داخل المانيا الغربية من الذين ياملون العمل على توحيد المانيا واتخذ ايديناور موقفا وسطا ازاء هذا الخطاب فلم يرفضه صراحة ولم يقله ايضا . واتجه الى مجلس النواب يوم ١٥ يناير ١٩٥١ ليرد على خطاب جروتفول عن طريق تحريك قرار كان مجلس النواب الالماني الغربى اصدره فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٠ بشأن توحيد المانيا كان قد جاء به ان تعمل الحكومة الاتحادية تجاه القوى الأربع من أجل اعداد انتخابات حرة بالانتخاب السرى المباشر وتحت اشراف دولى فى جميع قطاعات الاحتلال الالماني من أجل انتخاب برلمان يمثل كل المانيا وأضاف ايديناور ان اللجنة العليا للحلفاء كانت سلمت مسبقا للمارشال زركوف قائد القطاع الروسى مقترحات ايديناور فى هذا الشأن الا انه لم يصلها الرد بعد . وفى نفس جلسة ١٥ يناير ١٩٥١ هذه اعلن ايديناور مشروعا عن شروط المانيا الاتحادية ازاء الانتخابات الحرة جاء به :

« ان حكومة المانيا الاتحادية تحدد الشروط التالية كمطالب ضرورية من أجل اجراء انتخابات حرة فى كل ألمانيا :

— يجب ان يمنح المواطنون الالمان الذين يعيشون فى القطاع الالماني الذى يحتله السوفيت بأقل قدر ضرورى من الحرية الشخصية والامن كالذى يمنح فى دولة مقامة على أساس العدل .

— ان تمنح الحريات العامة التى تمنحها عادة الدولة الديمقراطية لرعاياها مثل حرية التجمع وحرية الاشتراك فى النشاط السياسى الى المواطنين الالماني الذين يعيشون فى القطاع الالماني الذى يحتله السوفيت والى مؤسساتهم . وهذا ولا يتمشى الشرط المذكور مع القانون الذى أصبح ساريا فى القطاع السوفيتى منذ ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ والذى سمي بقانون « المحافظة على السلام » . فاذا كان نص هذا القانون لا يهدف الا الى مشاحنات ومسببات الحروب فان تنفيذه بمعرفة أجهزة حزب الوحدة الاشتراكى يشير بوضوح انه يهدف الى منع أى نشاط بالنسبة لحرية الراى ..

— ان تواجد قوات بوليسية شعبية لها أهمية تزداد باستمرار ولها طابع عسكري يشكل في نظر الحكومة الاتحادية تهديدا لمجموع الشعب الألماني خاصة وانها ليست الا اداة لارادة اجنبية . وانه لا توجد في ألمانيا الاتحادية مثل هذه القوات البوليسية الشعبية ومن أجل إيجاد حل سلمى للمشكلة الألمانية يجب ابعاد كل الضغوط المحلية التي تنمو تحت الاشراف الأجنبي .

وطبقا لاماني الشعب الألماني فان الحكومة الاتحادية لا تريد اهمال امكانيات اعادة وحدة ألمانيا في سلام وحرية الا ان ألمانيا الاتحادية لا تستطيع مفاوضة توحيد ألمانيا الا مع جانب آخر يهتم كل الاهتمام بالاعتراف وبضمان نظام سياسي يطابق نظم الحقوق العامة ويطبق حكم السلام ويحمى حقوق الانسان .

ان تقسيم ألمانيا المؤلم هو واقع نظام حكومي يناهض التقاليد الألمانية والسمات الألمانية وهو النظام الذي انشأ في القطاع الروسي . ان هذا النظام يحرم مواطني هذا القطاع من كل امكانية الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحرة ويحرم عليهم الاتصال باخوانهم في الغرب . وبذلك منع بالقوة التطور المشترك لألمانيا في نطاق الحرية . ان هذا الانقسام يتقوى بتواجد قوة بوليسية شعبية قوية . وهي ليست الا عنصرا من الجهاز العسكري لقوة الاحتلال السوفيتية » ...

وجد البعض ان رد ايديناور عاليه على خطاب جروتفول كان قويا في شدته بصرف النظر عن موازنة محتويات الخطاب ذاته وكان العديد من رجال الكنيسة يأملون ان تبدأ المحادثات بطريقة ما مع الجانب الشرقي وهذا حتى اذا كانت الحكومة المقابلة تعتبر غير شرعية في نظر الحكومة الاتحادية وواضحوا ان مثل هذه الاتصالات الثنائية الألمانية كان يمكن من جرائها وضع المحتلين في يوم ما امام الأمر الواقع بدلا من ترك جميع الأمور في ايديهم . وقد كنت الكنيسة في هذا الشأن لايديناور تقول : « ان الكنيسة تلاحظ عدم الضمان الانساني وعدم مثالية المواقف السياسية الدولية وعدم الرؤية الواضحة للحاضر والمستقبل . الا انها أيضا ترى انه لمحاولة مواجهة الصعاب الحالية هذه فانه من الحكمة محاولة الامساك بهدوء بأهداب هذه النيات حتى اذا كانت لا تفيد ولا تؤدي الى أهداف قريبة من جانب عارضها » . وكان للبطرك الانجليي الدكتور ديبيليوس موقف مماثل تجاه ايديناور وهو من الشخصيات الدينية التي كانت لها صلة بشطرى ألمانيا فقد كتب لايديناور في هذا الخصوص يقول له : « انه ليس من الاكيد ان تلك المباحثات

كانت ستتوج بالنجاح الا انه يجب على الغرب ان يعلم ان العشرين مليون الماني القاطنين في المانيا الشرقية يأملون كل الامل في تغيير ظروف حياتهم حيث انه معلوم انه لا توجد فرص مناقشة مفتوحة في الشرق . ان رجل الشارع لا يستطيع بالتالي تقدير وتخييل المشكلات الكبيرة الاقتصادية والسياسية التي تترتب على موضوع اعادة توحيد المانيا » .

اعلن جروتفول في ٣٠ يناير ١٩٥١ في مجلس النواب الألماني الشرقي لقبول تنفيذ واجراء انتخابات سرية وحررة في جميع انحاء المانيا ردا على رفض ايديناور للمقترحات التي وردت في خطابه له وفي الوقت نفسه وجه برلمان المانيا الشرقية اقتراحا الى برلمان المانيا الغربية يعرض فيه تشكيل لجنة برلمانية من اعضاء البرلمان الشرقي والغربي باعداد متساوية وتكون هذه اللجنة مشكلة من اعضاء برلمان المانيا لتحل محل المجلس التشريعي الذي جاء ذكره في مشروع جروتفول والمقترح ان يتم تعيين اعضائه دون انتخابهم . ولكن هذه الاقتراحات الأخيرة لم تجد تجاوبا لدى ايديناور الذي قال في شأنها :

« ان جروتفول قد رفض ببساطة أثناء خطابه في برلمان المانيا الشرقية يوم ٣٠ يناير ما اعلنته باسم الحكومة الاتحادية يوم ١٥ يناير في البرلمان ... انني اجريت في حياتي الكثير من المفاوضات الا انني لم ادخل ابدا في مباحثات كنت لم أستطع قبلها ان أقدر ولو مع عدم التأكد عن قدر بسيط من النتائج الايجابية ... ان جروتفول وافق على اجراء انتخابات حرة وسرية في كل المانيا ولكن هل يمكننا ان نتأكد من هذا القول بعد انتخابات مجلس النواب الشرقي التي تمت يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥٠ » . ومن ذلك رفضت حكومة المانيا الاتحادية العرض الثاني الذي تقدمت به المانيا الشرقية من أجل توحيد المانيا .

كان الحلفاء الثلاث قد وافقوا على دعوة روسيا بمذكرتها ٣ نوفمبر ١٩٥٠ من أجل اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع لبحث مشكلة المانيا ووافقوا جميعا على أن يعقد اجتماع تمهيدى لمندوبيهم لاعداد جدول أعمال هذا المؤتمر الرباعي المرتقب . وطالب ايديناور من الدول الثلاث أن يبلغوه بفحوى المناقشات التي كانت ستدور مع الجانب الروسي وان يضمنوا في الاعتبار موضوع حرية الانتخابات وتنفيذ الانتخابات على كل المانيا بموجب الانتخاب المباشر مع سرية ادلاء الاصوات . ووافق له الغرب على مطالبه . اجتمع جروميكو وجيسوب ودافيز وبارودي كممثلين لوزراء الخارجية في باريس يوم ٥ مارس ١٩٥١ وذلك من أجل وضع جدول أعمال المؤتمر

واستمروا في اجتماعاتهم بباريس حتى نهاية يونيو دون أن ينجحوا في الاتفاق على جدول أعمال يتفق عليه الطرفان .

وكانت روسيا تريد احياء قرارات مؤتمر بوتسدام من أجل تنفيذها كما ارادت روسيا أن يبحث المؤتمر الرباعي موضوع حلف الاطلنطي والأحلاف الغربية الأخرى في الوقت الذي كان الجانب الغربي يبلل الجهد للتركيز على بحث أسباب التوتر الدولي مع اعطاء أولوية لموضوع النمسا بحيث تتمتع بموجب معاهدة بكامل استقلالها ومن ثم مشكلة ألمانيا . وانعقد أكثر من ٧٠ اجتماعا بين الجانبين في باريس إلا أن هناك موضوعا كان يبحث بينهم في سرية تامة وبأسبقية أولى بالنسبة للغرب ولا أمريكا بالذات وقد أثبتت الوقائع بعد ذلك بمدة طويلة أن جوهر اجتماعات باريس كانت لبحث موضوع كوريا بالدرجة الأولى بعد أن قارب مرور العام على بداية الحرب الكورية وكانت أمريكا تريد إنهاء هذه الحرب التي تورطت فيها بأى طريقة لأنه كان يمكن أن تكون أداة لاستنزافها وعليه ففي يونيو ١٩٥١ اقترح المندوب الروسى في هيئة الأمم إنهاء القتال في كوريا وتلا ذلك بداية اجراءات مباحثات الهدنة الكورية التي امتدت فترة طويلة .

لقد وجدت روسيا أمريكا فرصة طيبة تلك الدعوة الروسية في ٣ نوفمبر ١٩٥٠ من أجل عقد مؤتمر رباعي لوزراء الخارجية الأربعة من أجل توحيد المانسا وهى الدعوة الروسية التي أعقبت موافقة الغرب على ضم ألمانيا الاتحادية لمعسكرهم وأيضا كانت بعد بداية العمليات الحربية في كوريا بأربعة أشهر وبالذات وقت أن عبرت القوات الأمريكية خط العرض ٣٨ في كوريا واقتربت من الحدود الصينية . وإذا كان نواب وزراء الخارجية الأربعة قد عقدوا أكثر من ٧٠ اجتماعا في باريس فلم يكن من المعقول أن تكن هذه الاجتماعات التي دامت قرابة ٣ أشهر كانت تبحث مشكلة النمسا وألمانيا وشروط توحيد ألمانيا دون موضوع الحرب الدائرة في كوريا . وقد انفض اجتماع باريس وعال فشله بسبب عدم اتفاق الجانبين على جدول الأعمال وعليه فقد أعلن المندوبين لم يتوصلوا الى اتفاق على جدول الأعمال واعتقد أن هذه أساس حقيقة بالنسبة لمواضيع جدوا، الأعمال التي أعلنت علنا للرأى العام وللصحافة العالمية وقد جاء أن الروس طلبوا بأن يكون جدول الأعمال بالنسبة للمواضيع التي يريدون مناقشتها كما يلي :

— نزع سلاح ألمانيا طبقا لقرارات بوتسدام مع عدم السماح بإعادة تسليم ألمانيا الغربية .

- الاسراع في عقد معاهدة صلح مع ألمانيا وانسحاب قوات الاحتلال منها .
- تخفيض التسليح ومعدات الحرب للدول الأربع العظمى .
- موضوع حلف الاطلنطي والقواعد الامريكية في اوربا والشرق الأدنى .
- موضوع تريستا .

هذا في الوقت الذي كان فيه الغرب يتمسك بالجدول التالي فقط دون مناقشة المواضيع التي يقترحها الروس والغير وارادة في جدول الغرب :

- دراسة أسباب التوتر الدولي في اوربا ودراسة الوسائل الكفيلة بادخال تعديلات محسنة على العلاقات بين الدول الأربع العظمى .
- صياغة معاهدة تضمن اعادة دولة النمسا كدولة مستقلة وديمقراطية .
- المشاكل المتعلقة بتوحيد ألمانيا وصياغة معاهدة صلح المانية .
- توقيع معاهدات صلح مع رومانيا وبلغاريا والمجر .
- موضوع تريستا .

ومن جدول اعمال الغرب يمكننا ان نلاحظ ان امريكا كانت ترفض بحث موضوع حلف الاطلنطي وقواعدها في اوربا والشرق الأدنى . وحاول الجانب الغربي في اجتماعات باريس يوم ١٥ يونيو اقتراح اجتماع لوزراء الخارجية الاربعة بصرف النظر عن عدم التوصل الى اتفاق على جدول الاعمال تاركين لوزراء الخارجية تخطي هذه العقبة الا أن الجانب الروسي رفض هذه الدعوة يوم ١٩ يونيو وأصر على ادراج موضوع حلف الاطلنطي والقواعد الامريكية في اوربا والشرق الأدنى في جدول الاعمال مقدما . وبذلك فشل اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع من ان ينعقد بعد ٢ شهر من التحضيرات وأصدر الجانب الغربي في هذه الاجتماعات بيانا جاء به : « دعت الحكومات الغربية الثلاث يوم ١٥ يونيو ١٩٥١ الحكومة الروسية الى اجتماع لوزراء الخارجية الاربعة على اساس ما تم التوصل اليه في اجتماعات باريس مع الوضع في الاعتبار للخلافات في الراى التي برزت في هذه الاجتماعات . . الا أن الجانب الروسي رفض يوم ١٩ يونيو هذه الدعوة واكتفى بتأكيد وجهة نظره التي أعلن عنها . . . ان حكومات الغرب تعتبر دعوتها لمؤتمر وزراء الخارجية الاربعة قائمة وتأمل أن تدرس الحكومة السوفيتية هذا الموضوع من جديد وتقرر امكانية عقد هذا المؤتمر » .

وبذلك لم يجتمع وزراء الخارجية للدول الأربع الكبرى وقد اجتمع بعد ذلك وزراء خارجية الغرب الثلاثة في واشنطن من ١٠ الى ١٤ سبتمبر ١٩٥١

وقد صدر بيان عقب هذا الاجتماع - كما علمنا مسبقا - جاء به أن الغرب وافق على ضم ألمانيا الغربية للمعسكر الغربي من أجل الدفاع عن أوروبا الغربية وادماج ألمانيا الغربية في المجمع الأوروبي الغربي . وأعلن برلمان ألمانيا الشرقية يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥١ مشروعاً جديداً من أجل توحيد ألمانيا وكان أوتو جروثفول هو الذي وجه الدعوة هذه إلى مجلس نواب ألمانيا الغربية وقد جاء في مشروع ألمانيا الشرقية الجديد النقاط الآتية :

— أن تتم محادثات بين ممثلين من ألمانيا الشرقية والغربية تبحث المواضيع التالية :

أولاً : إجراء انتخابات حرة في كل ألمانيا بهدف أن يتأني عنها توحيد ألمانيا بالوسائل الديمقراطية السلمية .

ثانياً : التوقيع في القريب العاجل لمعاهدة صلح ألمانية .

— أن ينتج عن الانتخابات عالية جمعية وطنية

— أن تقدم ضمانات بشأن حرية الانتخابات لجميع المواطنين .

— أن تضمن حرية العمل لجميع الأحزاب والمؤسسات .

— أن تقدم الأحزاب قوائم مشتركة .

— أن ألمانيا الشرقية لم تعد تمسك بضرورة تواجد أعداد متساوية للجانين مثل ما كانت أعلنت مسبقاً بشأن المجلس التشريعي في خطاب جروثفول الأول .

علق أيديناور على الاقتراح هذا بقوله أنه قدم بعد أن قرر الغرب الموافقة على انضمام ألمانيا الغربية للمعسكر الغربي يوم ١٤ سبتمبر ١٩٥١ كما جاء في بيان وزراء خارجية الغرب وبذلك فإن ألمانيا الشرقية كانت تعمل من أجل احباط ضم ألمانيا الغربية للغرب وقال عن تفاصيل العرض الألماني الشرقي ما يلي : « أن الاقتراح الجديد هذا يخالف الاقتراح الذي أعلن عنه جروثفول يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٥٠ حيث أنه لم يعد يشمل تكوين جهاز متعادل في عدد الأعضاء ليشرف على أعداد الانتخابات وأيضاً لقد حدد بصراحة أن الانتخابات ستكون حرة بالإضافة إلى أنه وضع في الاعتبار ما سبق أن أعلنته الحكومة الاتحادية في ١٥ يناير من ضرورة حرية عمل الأحزاب وحرية بيع الجرائد وحرية انتقال الأفراد . إلا أن جروثفول لم يحقق ببيعة المطالب المعلنه يوم ١٥ يناير بشأن ضرورة ضمان الحرية الفردية وضرورة الفصل ضد أي إجراءات اقتصادية قد يتعرض لها من يقوم بنشاط سياسي بالإضافة إلى ضمان الحريات العامة بما في ذلك اعتراف قوات الاحتلال بذلك والعمل

على إلغاء قانون حماية السلام الذي بدأ تنفيذه يوم ١٦ ديسمبر في القطاع الروسي مع وجوب اختفاء سياسة الإرهاب التي ينفذها البوليس الشعبى .

وعلى ذلك رفض إيديناور هذا العرض وكان إيديناور يكرر أنه يريد أن يندمج مع أوروبا الغربية لأن هذا فى تقديره هو الطريق الى توحيد ألمانيا وقال فى هذا الشأن ما يلى :

« نحن ألمان ألمانيا الغربية نريد السلام ونريد أن ننضم الى الدول الحرة كشمب يمتلك كافة حقوقه . . نريد الاندماج مع أوروبا وهذا الاندماج هو الذى يمكنه فقط أن ينقذ السلام لمدة طويلة . أن انضمم ألمانيا الاتحادية الى نظام تحالف الغرب هو الذى يمكنه أن يمدنا بمساعدة فعالة من أجل التوحيد . وبوجوب بقائنا مخلصين الى تحالفنا يمكننا أن نحصل على معاهدة تضمن لنا مساعدة الدول الأخرى من أجل توحيد ألمانيا فى حرية وسلام . ليست السياسة العمياء والفر واضحة هي التى يمكن أن تنقذ السلام إنما السياسة الحازمة هي التى تستطيع أن تنقذه . ويجب أن لا نضلنا سياسة الاتحاد السوفيتى وسياسة القطاع الشرقى عن ذلك » .

هذه كانت الركائز التى كان يستند عليها إيديناور فى عدم الإجابة على نداء ألمانيا الشرقية بصرف النظر عن دوافع هذا النداء لأنه من الواضح أنه كان يفضل كخطوة ابتدائية نحو التوحيد أن يقف أولا على أرض صلبة فى مواجهة الشرق وذلك بأن يبرم مسبقا معاهدات وتحالف مع الغرب قبل أن يستدير لمباحثة الجانب الشرقى من ألمانيا . وكان إيديناور لم يعقد بعد معاهدات بون وبابيس وهى التى عقدت فى مايو ١٩٥٢ . وقد كان إيديناور فى موقف قوى فى الداخل لأن شوميكار كان يؤيد عدم الموافقة على نداء أوتو جروتفول الخاص بالتوحيد استنادا الى محتويات اقتراحات ألمانيا الشرقية التى رفضها وكان شوميكار على قيد الحياة فى هذه الفترة حيث أنه توفى فى أغسطس ١٩٥٢ .

جدد أوتو جروتفول تصريحاته بشأن توحيد ألمانيا فى ١٥ سبتمبر ١٩٥١ واقترب جروتفول نوعا ما من مطالب ألمانيا الغربية ثم عاد فى ١٩ سبتمبر يعاود الدعوة من أجل توحيد ألمانيا وطالب بأن يكون للألمن المسئولية الأولى فى العمل على توحيد ألمانيا الا أن إيديناور أراد أن يعلن عن تفاصيل عملية الانتخابات مقدما حتى تلتزم ألمانيا الشرقية بها وأعلن المبادئ التالية فى مجلس النواب يوم ٢٧ سبتمبر :

— ضمان حرية العمل السياسى من أجل التحضير للانتخابات .

- تلقى كل العوائق التي تحد حرية تنقل الأفراد بين القطاعات بما فيهم برلين الكبرى وذلك قبل الانتخاب بثلاثة أشهر على الأقل .
- لحين موعد اجتماع الجمعية الوطنية يجرى تقديم ضمان للمرشحين في جميع المناطق الانتخابية بشأن ضمان كامل حريتهم . والمرشح لن يسجن أو يعتقل لأغراض وقائية ولا يقدم أمام القضاء أو يهدد في عمله .
- أن مسؤولياته يجب أن تصان كما أن حرية تنقلاته يجب أن لا تصاق ويجب أن يكون له حق في أجارة مناسبة للأعداد لحملته الانتخابية .
- لن يعتقل أو يسجن أى فرد بطريقة وقائية قبل وأثناء وبعد الانتخابات بسبب اتجاهاته السياسية كما أنه لن يقدم للقضاء أو يهدد في عمله أو يطرد منه .
- أن الاجتماعات العامة للأحزاب التي تكون قد قدمت برنامجاً قانونياً يجب أن تتمتع بالحرية الكاملة وتوضع تحت الحماية الرسمية ويطبق ذلك أيضاً على مرشحي هذه الأحزاب .
- لا يجب إعاقة إصدار الجرائد والمجلات والمطبوعات الأخرى التي تصدر في مقاطعة ، كذلك لا يجب إعاقة الأحاديث الإذاعية في كل مجموع المناطق الانتخابية .
- سرية الانتخابات يجب أن تكون مصانة .
- يجب أن تتشابه كل البطاقات الانتخابية ومظاريفها لكافة الناخبين ولا يجب أن تحمل أى علامة تدل على شخصية الناخب .
- لن يتبل تعديل هذه القواعد وكل مخالفة يجب أن يصاحبها الغاء العملية الانتخابية في النائرة .
- أن الحماية يجب أن تعهد فقط الى عناصر رقابة دولية في جميع الدوائر الانتخابية ويسمح لكل ألماني باللجوء الى عناصر الرقابة هذه التي يجب عليها أن تنفذ هذه التعليمات .

وفي جلسة ٢٧ سبتمبر ١٩٥١ طلب مجلس النواب من ايديناور أن يبلغ الحلفاء الثلاثة بنية ألمانيا الاتحادية بشأن العمل على توحيد ألمانيا عن طريق انتخابات حرة تجري برقابة لجنة دولية يرجى أن تعينها الأمم المتحدة وذلك من أجل انتخاب جمعية عمومية في شطري ألمانيا وقد أفادته لجنة الطفء العليا بالآتي : « أن الحكومات الثلاث التي دافعت وستدافع عن توحيد ألمانيا في الوقت الذي تتمكن فيه من ذلك طبقاً للمبادئ الديمقراطية التي تضمن خلق ألمانيا حرة قادرة على أن تؤدي دورها وسط اتحاد سلمى أوروبى - تعلن أنها ستساند مشروع الانتخابات اللازم لحماية الحرية الفردية

والقومية للشعب الألماني .. وترحب الحكومات الثلاث بكل تقدير الاجراءات الايجابية التي اتخذتموها في شأن الاقتراح بتواجد لجنة من قبل الأمم المتحدة لتبحث عن مدى ملائمة الظروف الحالية في ألمانيا الاتحادية وفي القطاع السوفييتي من أجل اجراء انتخابات حرة ... والحكومات الثلاث تفيد أنها ستقدم للأمم المتحدة في أول مناسبة ممكنة الاقتراح الوارد في مذكرتك من أجل ان يجرى التقصى في كل أراضى ألمانيا » .

يتضح لنا من رد الحلفاء عاليه ومما ألفوه لايديناور أن الدول الثلاث تؤيد اجراء انتخابات حرة في كل ألمانيا من أجل توحيدها وتؤيد أن تأتي لجنة دولية تعينها الأمم المتحدة لتتأكد أولا بأن الظروف السائدة في كل قطاعات ألمانيا هي ظروف طبيعية تسمح باجراء مثل هذه الانتخابات ثم لتقوم بالاشراف على تلك الانتخابات وقت تنفيذها طبقا للشروط التي وضعتها ألمانيا الاتحادية عن تنفيذ الانتخابات ، وقد تقدمت الدول الثلاث لهيئة الأمم بهذا الطلب ، وصدر عن هيئة الأمم القرار التالي بأغلبية ٥٥ صوتا ضد ٦ أصوات وامتناع ٨ أصوات وكانت روسيا والدول الشرقية الأوروبية قد عارضت هذا القرار الذي ينص :

« ... ان اللجنة تتعهد بأن تبحث عن النقاط التالية المتعلقة بالانتخابات الحرة :

- القوانين التشريعية المنفذة في القطاعات وتنفيذها فيما يختص بالحريات الفردية وخاصة عن مدى تمتع المواطنين بحرية التنقل وإذا كانوا في حماية أى تهديد بالنسبة للسجن الوقائي ولاعتقال وإذا كانوا يتمتعون بحرية التجمع وحرية التعبير بالكلمة والصحافة والراديو .
- حرية الأحزاب السياسية في اعداد نشاطها وتنفيذه .
- تنظيم نشاط الأجهزة الادارية والقضائية والبوليسية .. الخ .
- ترجو هيئة الأمم المتحدة الجمهورية الاتحادية وبرلين والقطاع الروسى بأن يسمح بحرية تنقلات اللجنة في كافة أراضيها ومنحها حرية الاتصال بالمواطنين والتوجه الى الأماكن المطلوبة ومراجعة الوثائق التي تتعلق بمهمتها في كل مرة حين ترى ضرورة لذلك وأن تستدعى من تريد استدعاءه من شهود » .

- وفي يناير ١٩٥٢ أعلن جروتفول عدم اعترافه بقرار هيئة الأمم المتحدة هذا معلنا أنه يتناق مع القانون الدولي واتفاقيات بوتسدام ومبادئ ولائحة الأمم المتحدة . وفي هذا الوقت أصدر مجلس النواب الألماني الغربى قراراته بشأن مبادئ الانتخابات الحرة الواردة مسبقا وأخطر الفسبب الحسام .

الروسي بمشروع القانون هذا الصادر عن مجلس نواب ألمانيا الغربية بشأن حرية الانتخابات .

وبذلك انتهت المرحلة الأولى بشأن توحيد ألمانيا والتي برزت الى السطح بموجب أحداث سياسية ولم تكن كاتجاه طبيعي من أجل توحيد ألمانيا التي كانت مقسمة منذ سنوات وفي هذه المرحلة كانت ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية أي جروتفول وإيديناور هم أبطال مقترحات التوحيد على المسرح بينما كانت أمريكا وفرنسا وإنجلترا وروسيا تقف في الظل تاركين مكان الصدارة لايديناور وجروتفول ومجلسي النواب الغربي والشرقي . وسنرى في المرحلة التالية ان الدول الأربع هي التي اعتلت بعدئذ خشبة المسرح السياسي وتراشقت بمشاريع من أجل محاولة توحيد ألمانيا .

الشرق والغرب وألمانيا الموحدة

سلمت روسيا الى كل من فرنسا وإنجلترا وأمريكا يوم ١٠ مارس ١٩٥٢ مذكرة تقترح فيها روسيا عقد مؤتمر للأربعة الكبار من أجل عقد معاهدة صلح مع ألمانيا وقد جاء في هذه المذكرة :

« ان حكومة الاتحاد السوفييتي تقدر ضرورة لفت نظر حكومة الولايات المتحدة الى النقطة التالية :

رغم مرور قرابة سبعة اعوام منذ نهاية الحرب فانه لم يتم بعد توقيع اتفاقية صلح مع ألمانيا . ولوضع حد لهذا الموقف غير العادي واعتمادا على خطاب حكومة ألمانيا الديمقراطية الذي ترجو فيه الدول الأربع بالاسراع في وضع معاهدة صلح مع ألمانيا - فان حكومة الاتحاد السوفييتي تخاطب بدورها حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا - وتطالبهم ان يدرسوا بدون تأخير هذه المسألة حتى يتم سرعة وضع مشروع قرار مشترك لهذه المعاهدة والذي يمكن مناقشته في مؤتمر دولي لجميع الدول المهتمة به . ومن الطبيعي ان معاهدة الصلح هذه يجب ان يتم وضعها بتواجد مباشر لألمانيا كاملة ممثلة في حكومة واحدة .

وفي هذا الشأن فان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا الذين يباشرون مراقبة ألمانيا يجب عليهم أيضا التشاور في شروط تشكيل سريع لحكومة ألمانية واحدة حسب مشيئة واختيار الشعب الألماني . ومن أجل تسهيل اعداد مشروع معاهدة الصلح فان الحكومة السوفييتية تقدم لدراسة حكومات القوى الثلاث المشروع المرفق والخاص بقرارات مشروع هذه المعاهدة مع ألمانيا . والحكومة السوفييتية تقترح

مناقشة هذا المشروع وتعلن انها مستعدة كذلك لدراسة اقتراحات أخرى في هذا الخصوص » .

وارفقت روسيا مشروع الصلح التالي بمذكرتها :

« ان انجاز معاهدة صلح مع المانيا هو من الأهمية الكبرى من أجل الحفاظ على السلام في أوروبا . ان هذه المعاهدة ستساعد على التسوية النهائية للمسائل التي تولدت من جراء الحرب العالمية الثانية . ان الدول الأوروبية التي عانت من الاعتداء الهتلري وخاصة جيران المانيا مهتمون بالدرجة القصوى في تسوية هذه المسائل .

ان انجاز معاهدة صلح سيساعد في تحسين الموقف الدولي وبالتالي الى ارساء ساذم دائم . ان ضرورة معاهدة السلام هذه مملاة بموجب التهديد من اعادة العسكرية الألمانية التي لها وزنها خاصة وان قرارات مؤتمر بوتسدام لم توضع موضع التنفيذ بعد .

ان انجاز معاهدة صلح لالمانيا ستخلق لهذا البلد شروط سلام دائم ويسرع من نموها في دولة موحدة مستقلة ديمقراطية ومسألة طبقا لقرارات بوتسدام وسيتمكن شعبها من التعاون السلمي مع الشعوب الأخرى . وفي نطاق وجهة النظر هذه فان حكومات الاتحاد السوفييتي والولايات الأمريكية وانجلترا وفرنسا قد قرروا ان يبدأوا فوراً في وضع مشروع الصلح مع المانيا . والحكومات الحليفة الأربع تقدر ان تحضير هذه المعاهدة يجب ان يتم باشتراك المانيا ممثلة في حكومة موحدة وان هذه المعاهدة يجب ان توضع حسب الأسس التالية :

الحاضرون :

انجلترا ، الاتحاد السوفييتي ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، بلجيكا ، هولندا ، وبقية الدول التي اشتركت بقواتها المسلحة في الحرب ضد المانيا .

المقررات الأساسية :

— لقد اعيد اقامة المانيا الى كيان دولة موحدة . ولذلك ستوضع نهائية لتقسيم المانيا . والمانيا الموحدة هذه سيكون لها الامكانيات في التطور الى دولة مستقلة ديمقراطية ومسألة .

— تنسحب كل القوات العسكرية الخاصة بقوات الاحتلال من المانيا في

خلال سنة على الاكثر من دخول معاهدة الصلح هذه موضع التنفيذ ،
كما يجب ازالة كل القواعد الاجنبية القائمة في الاراضى الالمانية .

— تضمن الحقوق الديمقراطية للشعب الالمانى حتى يتمتع كل شخص يتبع
لل قانون الالمانى — بدون تفرقة في الجنس أو اللغة أو الدين — بحقوق
الانسان والحريات الاساسية بما فيها حرية التعبير بالقول وبالكتابة
وحق الاعتناق بحرية الدين وحرية ابداء الراى والاجتماع .

— يسمح للأحزاب والمؤسسات الديمقراطية بأن تزاوّل بحرية نشاطها في
المانيا مع كفالة حقوقهم في اقرار شئونهم الداخلية بحرية واقامة
مؤتمراتهم واجتماعاتهم وإن تتمتع الصحافة والنشر بالحرية .

— ستمنع من الاراضى الالمانية اى مؤسسة غير ديمقراطية أو تلك التى تهدد
المحافظة على السلام .

— كل الرجال الذين انتموا للجيش الالمانى بما فيهم الضباط والجنرالات
وكل قدامى النازيين — عدا أولئك الذين ينفذون احكام سجن صدرت
ضدهم بسبب جرائمهم — سوف يمنحون كافة حقوقهم المدنية
والعسكرية من أجل تشييد المانيا مسالمة وديمقراطية .

— تتعهد المانيا بأن لا تعقد اى محالفات أو اى اتفاق عسكرى يكون موجها
ضد دولة تكون استخدمت قواتها المسلحة في الحرب ضد ألمانيا .

الأراضى :

تحدد اراضى المانيا بالحدود الى صدرت بموجب قرارات مؤتمر
بوتسدام .

الناحية الاقتصادية :

لن تفرض اى حدود على تطور الاقتصاد الالمانى السلمى والذي يجب
أن يعمل على رفع مستوى حياة الشعب الالمانى ولن توضع اى قيود سواه
على تجارتها مع الدول الأخرى أو على بحريتها التجارية أو على تواجدها في
الاسواق الدولية .

الناحية العسكرية :

— سيسمح لالمانيا أن يكون لها قواتها الخاصة العسكرية الوطنية (برية
وجوية وبحرية) في الحدود التى تكون لازمة للدفاع عن اراضيها .
— سيصرح لالمانيا أن تصنع معدات حربية ومهمات على انه لا يجب أن
تتعدى الكمية والانواع المحددة اللازمة لقواتها المسلحة والتي ستحددها
لها معاهدة الصلح .

المانيا والأمم المتحدة :

ستساند الدول الموقعة على معاهدة الصلح طلب انضمام المانيا الى هيئة الأمم المتحدة » .

ساسترجع تلوين الموقف في أوروبا وقت تقديم الروس لمشروع الصلح عاليه في ١٠ مارس ١٩٥٢ وذلك قبل أن نبدأ في دراسة مشروع الصلح هذا بالنسبة لجميع الأطراف المعنية به . ففي هذا الوقت كان حلفاء الغرب الثلاثة قد وافقوا نهائيا على أدماج المانيا الغربية في سلسلة أحلاف الغرب وكانت العدة تعد من أجل توقيع معاهدة التحالف بين المانيا الغربية وأمريكا وفرنسا وإنجلترا وهي المعاهدة التي وقعت في بون في ٢٦ مايو ١٩٥٢ وسميت بمعاهدة بون وكانت تسمى أيضا بمعاهدة المانيا كذلك كانت معاهدة التجمع للدفاعي الأوربي الغربي قد تحصلت على موافقة موقعيها وكانت تجسري اللمسات النهائية بخصوصها وهي المعاهدة التي وقعتها دول أوروبا الغربية في ٢٧ مايو ١٩٥٢ - وفي هذا الوقت أي قبل التوقيع على هذه الأحلاف بمدة تقارب الشهر - قدمت روسيا معاهدة الصلح المذكورة عاليه .

وفي هذا الشأن انقل رأي إيديناور بالنسبة لمشروع معاهدة الصلح الذي قدمته روسيا ومن خلال ما جاء في أقوال إيديناور سنتعرف على موقف الدول الغربية الثلاث من المشروع الروسي : « ان الخطة تهدف إلزام المانيا بالتزامات تجعل منها دولة محايدة تحت الرقابة وتحولها الى دولة من اندرجة الثانية . واذا نفذ مثل هذا المشروع فقد كان سيستحيل علينا أن نشترك في تكوين أوروبا الموحدة وهذا يعنى وضع نهاية لتخليق أوروبا الموحدة هذه . ان القراءة الأولية للمذكرة الروسية المؤرخة ١٠ مارس ١٩٥٢ يمكنها ان تعطى التاملات التالية .

ان الهدف الاساسى لسياسة روسيا الخارجية كان دائما منع توحيد أوروبا . وعليه كان يجب منع اندماج المانيا في المجموعة الأوروبية بأى ثمن ومن هذا كان يجب ابعاد المانيا . وكان على المانيا أن تصبح وحدة عاجزة . الامر الذى كان الاتحاد السوفيتى في هذه الحالة يأمل من أن يستطيع بالتالى جذب المانيا الى نطاق نفوذه بسبب موقعه الجغرافى وبسبب كبر حجمه . ومن الواضح ان روسيا قدرت ان الوقت قد حان من أجل أن تحاول تأخير بل وتدمير تشكيل أوروبا اذا ما استطاعت الى ذلك سبيلا . هذا وكانت مفاوضات حلف التجمع الأوربي الدفاعي ومعاهدة المانيا تقارب نهايتها ... وبدون المانيا فان توحيد أوروبا كان مصيره الفشل .. وبسبب

المشاحنات التي كانت ستواجه بين الأوربيين فقد كانت أمريكا سستعقد
الامل وتنسحب من أوروبا .

الامر الذي تكون روسيا قد حققت ازاء ذلك احسد اهدافها . وكان
الطريق سيكون خاليا امام الروس ليعطوا في الخفاء في مختلف الدول الاوربية
وتكون النتيجة النهائية ان تخضع أوروبا كلية للاتحاد السوفيتي .

وكان الاتحاد السوفيتي يعمل من اجل ان يطبق على الجمهورية
الاتحادية نظام الدولة التابعة له المسلوقة الاستقلال بموجب تقديمه بدهاء
سمة الحياء للجمهورية الاتحادية . هذا في الوقت الذي كانت الاهداف
الاساسية للحكومة الاتحادية هي العمل على اعادة توحيد المانيا ضمن أوروبا
حرة وموحدة . وتوحيد المانيا كان يجب ان يتم بموجب استفتاء حر . وانني
ارى ان وحدة المانيا والاندماج مع أوروبا الغربية هما امران لا يجب فصلهما .
وكننت أقدر بالمخاطرة وبمخالفة الصواب والعمل على اتخاذ أى اجراء قد
ينتج عنه تأخير انشاء التجمع الدفاعي الاوربي الغربي . ان التنازلات
السوفيتية ظاهرة فقط وكان من شأنها ان تخدع الشعب الألماني من
الأخطار التي سيتعرض لها وهو اعزل وذلك من طريق العمل على اخفاق
محادثات التجمع الدفاعي الاوربي عن طريق اطالة مدة المفاوضات حول
معاهدة الصلح . وسعدت بتعليق المندوبين الموضوعين الغربيين بعد ما علموا
بالمذكرة الروسية فقد ابلغوني « سوف نستمر في مفاوضات التجمع الدفاعي
الاوربي الغربي وفي مفاوضات المعاهدة الألمانية وكان المذكرة الروسية ليست
موجودة » .

ان النقطة الحاسمة في مشروع الصلح ان المانيا كان يجب عليها ان تعهد
بالا تكون عضوا في أى تحالف يهدف دولة حملت السلاح ضدها خلال
الحرب الأخيرة . . كان لا يجب ان نناق خلف المقترحات السوفيتية
الموهبة برقة والخاصة بالسماح لالمانيا بقدر من المعدات الحربية . . ان النعمة
الديمقراطية للمذكرة واستخدامها لاسلوب الغرب لا يجب ان ينسبنا حقيقة
نوايا الاتحاد السوفيتي . . وهناك نقطة أخرى في مشروع معاهدة الصلح
كانت ملفتة للنظر بصفة خاصة الا وهي تلك القائلة ان حدود المانيا هي
ما ذكرت في معاهدة بوتسدام . والكل يعرف ان حدود المانيا لم ينص عليها
في معاهدة بوتسدام بل ان موضوع حدود المانيا احيل الى التسوية النهائية
لمعاهدة الصلح حيث ان القوى الغربية قد اوضحت في بوتسدام رفضهم
لتحديد حدود المانيا كطلب روسيا وهو الطلب الذي ارادت به روسيا ان
يجري تحديد حدود ألمانيا اثناء عقد هذه الاتفاقات .

ايضا فان المذكرة السوفيتية لم يرد بها شيء عن الشروط اللازمة لتشكيل حكومة تمثل كل المانيا عن طريق انتخابات حرة وديمقراطية .. وبالنسبة للاعداد للانتخابات وخاصة ازاء لجنة الامم المتحدة المكلفة بالبحث عن مدى ملائمة شروط الحرية اللازمة لعملية الانتخابات فان الروس أعلنوا يوم ٩ مارس عن رفضهم للسماح لهذه اللجنة من دخول القطاع السوفييتي .. ان القوى كان يجب عليها بموجب تبادل المذكرات في بادئ الامر محاولة التوصل لتوضيح الكثير من النقاط فيماذا يقصد الروس في النقطة الخامسة في مشروعهم من جراء منع تواجد المؤسسات المعادية للديمقراطية والمعادية للحفاظ على السلام من التواجد في اراضي المانيا . فمادما كان يفصده الروس من تلك المؤسسات وبماذا يفسرون كلمة « الحقوق الديمقراطية » هل يفهم من ذلك الحفاظ على القانون المسمى بقانون « حماية السلام » المعمول به في القطاع الشرقي . فانه طبقا للاستخدامات الشيوعية فان من يفكر بطريقة مخالفة لطريقتهم على المستوى السياسي يجب ان يعاقب بشسدة ..

كانت لجنة الحلفاء العليا مكلفة من لدى حكوماتها بان يعلموا وجهة نظري في هذا الشأن فأوضحت لهم رأيي هذا .. ومن ١٨ حتى ٢١ مارس ١٩٥٢ كنت في باريس لحضور اجتماع المجلس الاوروبي وتبادلت وجهات النظر مع وزراء الخارجية شومان وايدن ودين سفير أمريكا بباريس . وكنت أعرف مسبقا وجهة نظر خارجية أمريكا بواسطة هالشتين الذي كان يتواجد في واشنطن والذي تحدث مع دين اتشيسون يوم ١١ مارس وكان حديثهما قد تناول المذكرة الروسية وابلغني هالشتين ان دين اتشيسون افاده ان هذه المذكرة لا تقدم لهم شيئا جديدا وكانت في نطاق التصريحات الروسية الصادرة عن روسيا منذ ١٩٤٥ ولم تحتو على مقترحات بناءة في الوقت الذي كان الغرب قد وجد فيه ان تواجد لجنة الامم المتحدة كان قد اوجد الوسيلة الحقيقية لحل موضوع توحيد المانيا والعمل على تسوية السلام .

ولقد اوضح لي وزير خارجية فرنسا مبديا اسفه بان المذكرة الروسية لم تتحدث عن كيفية تشكيل حكومة تمثل كل المانيا ناتجة عن انتخابات حرة ولم توضح موقف مثل هذه الحكومة حتى التوقيع على معاهدة الصلح وهل ستكون مثل هذه الحكومة سيدة سياستها من عدمه .. وقد ايد الوزير انطوني ايدن آرائي وكان من وجهة نظره ان تفاوض في اسرع وقت الروس حتى لا يتخللوا ان هناك تفاوتا في وجهات نظر الغرب .. « وكان ايديناور

قد اقترح لوزراء خارجية فرنسا وانجلترا أن يرد الغرب على روسيا بطريقة لا تشعر روسيا منها أن الغرب يرفض مشروعه والا يظهر في رد الغرب أن هناك عدم اهتمام من لديهم وأن يذكروا وجهات النظر التي أبدتها ايديناور .

وافيد في هذا الشأن أنني أعتقد أن ايديناور قابل العرض الروسي هذا بحذر بالغ خاصة لما كان مقتنعا من أنه لا حياة لالمانيا الغربية التي بها غالبية شعب المانيا الاصلى الا بالتحالف مع الغرب . وهذا في الوقت الذي كانت فيه المذكورة الروسية تحوى بين طيات مشروعاتها على بعض النقاط الحية التي كان يمكن على حد تقديري أن تكون بداية تقارب وجهات نظر توحيد المانيا حيث أن روسيا كانت في هذا الوقت تريد فعلا العمل على توحيد ألمانيا في إطار دولة ضعيفة عسكريا عن أن تكون ألمانيا الاتحادية خليفة الغرب .

وأعتقد أنها كانت فرصة كان يمكن من جرائها التحصل على المزيد من روسيا لما هو في صالح وحدة ألمانيا .

أجابت دول الغرب في ٢٥ مارس ١٩٥٢ على روسيا وأفادت أن أية محادثات حول المشروع الروسي تتوقف على معرفة الغرب للشروط اللازمة لاجراء انتخابات حرة ينتج عنها حكومة حرة تمثل المانيا وجاء في الرد الغربي ما يلي :

« أن انجاز معاهدة صلح عادلة ودائمة لتضع حدا لانقسام المانيا كان دائما أحد أهدافنا الأساسية وأن انجاز مثل هذه المعاهدة يتطلب - كما تعترف به أيضا الحكومة السوفيتية - يتطلب تشكيل حكومة المانية موحدة . أن تشكيل مثل هذه الحكومة لا يمكن أن يتم الا على أساس انتخابات حرة في الجمهورية الاتحادية وفي قطاع الاحتلال السوفيتي وفي برلين . ولا يمكن أن تتم هذه الانتخابات الا بشرط تواجد ضمانات للحريات القومية والفردية للشعب الألماني . ومن أجل بحث تواجد هذا الشرط الأساسي فقد عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة واجبتها التقصي في القطاعات الثلاثة هذه . وقد أمنت الجمهورية الاتحادية وبرلين الغربية هذه اللجنة بمساعدة مناسبة . والحكومة الأمريكية ستكون سعيدة أن يعد لها استقبال مماثل في القطاع السوفيتي وفي برلين الشرقية .

أن مشروع الحكومة السوفيتية لا يشير الى الوضع الدولي للحكومة الألمانية الموحدة قبل انجاز معاهدة السلام والحكومة الأمريكية تقدر أن تتمتع هذه الحكومة الموحدة بالحرية قبل وبعد انجاز معاهدة الصلح وأن توقع تحالفات واتفاقيات طبقا لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة .

أن الحكومة السوفيتية أشارت في عرضها أنها مستعدة لمناقشة مقترحات أخرى وقد أخذت حكومة الولايات المتحدة علماً بهذا الإعلان إلا أنها لا تزال معتقدة أنه يستحيل عليها أن تسير في المناقشات الخاصة بمعاهدة الصلح قبل أن تكتمل الشروط الخاصة بالانتخابات الحرة وأن يتم تشكيل الحكومة الألمانية الموحدة وهي الوحيدة القادرة على الاشتراك في هذه المناقشات .

أن الحكومة السوفيتية تعلن أن الأراضي الوطنية لألمانيا قد حددت حدودها في أثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام إلا أن الحكومة الأمريكية تسمح لنفسها أن تذكر أنه في الواقع لم تحدد أى حدود نهائية للأراضي الألمانية في مؤتمر بوتسدام وأن القرارات الخاصة بالمسألة قد حفظت لتسويتها في معاهدة الصلح .

أن الحكومة السوفيتية تفكر حالياً أن معاهدة الصلح يجب أن تشمل إنشاء قوات قومية ألمانية برية وجوية وبحرية إلا أنه يجب أن يمنع عن ألمانيا حقوق عقد تحالفات مع الدول الأخرى . والحكومة الأمريكية تقدر أن مثل هذه الترتيبات تعتبر وكأنها عودة للخلف أيضاً كأنه تهديد للجيل الجديد الذى يجب أن يعرف أوروبا في الوقت الذى ستخلق فيه علاقات دولية مبنية على التعاون وليس على التعادى . ومع اقتناعنا بضرورة سياسة وحدة أوروبا فإن الحكومة الأمريكية تؤيد كل مشروع يسمى إلى اشتراك ألمانيا في تجميع دفاعى أوروبى يضمن الحرية لأوروبا ويحميها من أى اعتداء ويستبعد إعادة مولد العسكرية الألمانية . أن الحكومة الأمريكية تشعر أن المشروع المقدم لها بمعرفة الحكومة السوفيتية ليس مطابقاً للأهداف المرجو التوصل إليها . وتستمر الحكومة الأمريكية مقتنعة بأن سياسة الوحدة الأوروبية ليست فقط هى تلك التى لا تهدد أية دولة بل أيضاً تمثل الطريق الحقيقى نحو السلام » .

وأفيد أن الدول الغربية الثلاث كانت ترسل كل منها رداً منفصلاً للحكومة السوفيتية إلا أن الردود كانت متطابقة وفي سردنا لردود الغرب سننقل في كل مرة رداً لأحدى الدول الغربية وذلك كما جاء في الأصول التى تم النقل منها .

يمكننا أن نلاحظ أن رد الغرب يتميز بالتمسك في الإبقاء على ألمانيا الموحدة في نطاق الغرب الأمر الذى يعلم الغرب أن روسيا كانت سترفض مثل هذا الرأي لأنه يناقش ما كانت ترمى إليه من توحيد ألمانيا إلا وأن تجعلها محايدة بل وضعيفة عسكرياً حتى تكون وهى خالية من قوات الاحتلال كنوع

من منطقة عازلة بين الشرق والغرب . وليس من شك أن هسيذه الدولة الألمانية الموحدة كانت ستكون أقل تقدما في الناحية الاقتصادية عن ما كان يرجى لألمانيا الغربية خاصة وأن ألمانيا الغربية كانت قد تمكنت عام ١٩٥٢ من موازنة ميزان مدفوعاتهما من تحقيق فائض يقدر بـ ٧.٠ مليار دويتشمارك . وفي نفس الوقت فأننى لا أعنى أن المشروع الروسى يمكن اعتباره كمشروع متكامل .

وفي ٣ ابريل اصدر مجلس النواب الألماني الغربى مشروعا جاء به :
« أن مجلس النواب ... يوافق مؤكداً أن إعادة توحيد ألمانيا في نطاق أوروبا حرة وموحدة يشكل الهدف الاساسى للسياسة الألمانية . »

ان تبادل المذكرات بين الاتحاد السوفيتى والقوى الغربية فى ١٠ و ٢٥ مارس ١٩٥٢ بشكل مساهمة فى توضيح الشروط الملائمة لاقامة الوحدة الألمانية والمجلس يؤكد فوائد الجهود المبذولة بمعرفة الحكومة الاتحادية من أجل اقامة دولة ديمقراطية تمثل كل ألمانيا . ومجلس النواب يطلب من الحكومة الاتحادية أن تلج لدى قوى الاحتلال حتى تتم انتخابات حرة تحت رقابة دولية هدفها تأكيد تشكيل جمعية وطنية تمثل كل ألمانيا وأن تجرى الانتخابات حسب قانون الانتخابات الذى صدر عن المجلس بتاريخ ٦ فبراير ١٩٥٢ والمجلس يطلب من الحكومة الاتحادية بأن تطالب أن تكون المؤسسات السياسية الناتجة عن هذه الانتخابات فى وضع يسمح لها اتخاذ القرارات بكل حرية فيما يخص السياسة الخارجية والسياسة الداخلية . ومجلس النواب يأمل أن تتابع الحكومة الاتحادية المفاوضات الألمانية الغربية الهادفة إلى إنهاء قانون الاحتلال وأيضا تتابع توقيع اتفاقية الأمن . »

سلم الاتحاد السوفيتى رده للدول الغربية الثلاث بمذكرته المؤرخة ٩ ابريل ١٩٥٢ أى فى أقل من اسبوعين منذ تسلمه لمذكرات الغرب الأمر الذى يدل دلالة واضحة عن مدى اهتمام روسيا بمحاولة التوصل الى البدء فى مباحثات رسمية فى هذا الشأن أيضا كان من الواضح أن روسيا كانت تريد إيقاف ضم ألمانيا الغربية للعسكر الغربى وقد جاء فى الرد الروسى :

« فى مذكرته المؤرخة ١٠ مارس اقترح الاتحاد السوفيتى لحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن يناقشوا فوراً معاهدة صلح مع ألمانيا حتى يمكن انجاز مشروع المعاهدة فى اقصر مدة . ومن أجل العمل على تسهيل تحضير هذه المعاهدة ارفقت حكومة الاتحاد السوفيتى مشروعا يمكن أن يكون أساسا واقترحت أنها مستعدة لمناقشة مقترحات أخرى . »

وقد اقترحت الحكومة السوفيتية أيضا أن تعد معاهدة الصلح هذه بالاشتراك المباشر لأمانيا ممثلة في حكومة موحدة . أن مذكرة ١٠ مارس كانت تشير أيضا إلى أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا يمكنهم دراسة الشروط التي يمكن بموجبها تشكيل حكومة تناسب ارادة الشعب الألماني كله . أنه باقتراحنا مناقشة مشروع صلح مع ألمانيا وتشكيل حكومة ألمانية موحدة فإن حكومة الاتحاد السوفيتي كانت تبرهن إلى أي مدى كانت حلول هذه المسائل الأساسية ذات أهمية كبرى للحفاظ على السلام في أوروبا كما كانت تلبي أيضا الأمن والمصالح القومية والشرعية للشعب الألماني . أن الحاجة الماسة إلى إنجاز معاهدة صلح مع ألمانيا تتطلب من حكومات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن يتخذوا مباشرة الإجراءات الضرورية في شأن إنشاء حكومة ألمانية موحدة .

وبالتالي فإن الحكومة السوفيتية تجد ضروريا على الحكومات الحليفة الأربع أن تدرس بدون تأخير وسيلة تنفيذ انتخابات حرة في كل ألمانيا كما سبق أن اقترحت . وإذا أرادت الحكومات الأربع أن تعترف بهذه الحاجة فإنه يصبح ممكنا تجهيز الانتخابات في أقرب فرصة .

أما بالنسبة للاقتراح الذي يطالب بأن تدرس لجنة من الأمم المتحدة قبل الانتخابات إذا ما كانت الشروط خاصة الإجراءات الانتخابية معمول بها فإن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي تنص مادته رقم ١٠٧ بأن يتمتع كل تدخل من جانب الأمم المتحدة في شؤون ألمانيا . وأن هذا العمل لا يمكن أن يتم إلا بمعرفة لجنة مشكلة أصلا من قوى الاحتلال .

أن الحكومة الأمريكية قد ستحت لها الفرصة قطعاً لدراسة المشروع المقدم بمعرفة الحكومة السوفيتية والذي شمل بنود معاهدة الصلح مع ألمانيا إلا أنها رفضت مناقشة هذا المشروع في الوقت الذي لم تقدم هي أي مشروع من جانبها . ورغم ذلك فقد أبرزت الحكومة الأمريكية سلسلة من الاعتراضات ضد نقط مختلفة بالمشروع السوفيتي كان من آثارها عملية تبادل مذكرات بين الحكومات وتعطل في إيجاد حل لموضوع يرفض له أحقيته الأمر الذي كان يمكن تفاديه إذا كانت القوى قد قبلت المناقشة المباشرة . ولكن لما كانت الولايات المتحدة في مذكرتها ٢٥ مارس قد أشارت إلى صعوبات حول هذا الموضوع فإن الحكومة السوفيتية تعلن عن استعدادها لدراستها .

أن مشروع المعاهدة السوفيتي يشير إلى أن ألمانيا تتعهد ألا تعقد أي تحالف سياسي أو عسكري يكون موجهاً ضد أي من القوى التي شاركت بقواتها المسلحة في الحرب ضد ألمانيا ، أن الاتحاد السوفيتي يرى أن هذا

الاقتراح يناسب مصالح القوى التي تحتل ألمانيا والدول المجاورة لألمانيا لأنه يجب أن تكون هي نفسها دولة ديمقراطية وسلمية . ان هذا الاقتراح لا يحوى أى تقييد للحقوق القومية لدولة ألمانيا الا انه يستبعد أى اندماج لألمانيا الى مجموعة من القوى ويكون هذا الاندماج موجها ضد دولة مسألة اخرى أيا كانت » .

والمشروع السوفييتى يحوى هذا البند :

« انه سيسمح لألمانيا بأن يكون لها قواتها القومية البرية والجوية والبحرية اللازمة للدفاع عن نفسها وكما تعرفون فان الحكومة السوفييتية قد قدمت اقتراحا مماثلا لليابان فى شأن عقد معاهدة صلح معها وان هذا البند يطابق مبادئ السيادة ويحقق المساواة فى الحقوق الدولية . انه يصعب أن نمنح حقوقا لليابان ونرفضها لألمانيا والا وضعنا هذه الأخيرة فى مرتبة أقل من الأولى ، انه من الأفضل بدون شك أن نخلق قوى للدفاع عن ألمانيا بدلا من أن يتواجد بألمانيا الغربية جنود مرتزقة تحت رحمة سياسة يزدون الانتقام وعلى رأسهم جنرالات هتلريون وقاشيون مستعدون لدفع أوروبا الى حرب عالية ثالثة أما بالنسبة لحدود ألمانيا فان الحكومة السوفييتية تقدر انه يعتبر كافيا ونهائيا ما جاء فى قرارات مؤتمر بوتسدام والتي وافقت عليها الولايات المتحدة .

ان الحكومة السوفييتية تقترح من جديد على حكومة الولايات المتحدة وعلى حكومات بريطانيا وفرنسا ان يوافقوا على مناقشة معاهدة صلح مع ألمانيا وكذا توحيدها وتشكيل حكومة ألمانية موحدة .

وانه لمن المرغوب أن نتعامل لمعرفة ما اذا كان يجب اعادة ادخال ألمانيا موحدة مستقلة ومسألة ضمن العائلة الأوروبية للدول المسالمة أو اذا كان المطلوب استمرار تقسيم أراضيها وهى تحمل معها خطر حرب فى أوروبا » .

كان من الواضح أن روسيا لم تتزحزح بشأن السماح لألمانيا الموحدة من التحالف مع الدول الأوروبية الغربية كما هاجمت فكرة اعادة تسليح ألمانيا الغربية وهذا مع ما يمكن ملاحظته من تقديمها بعض التنازلات تجاه أمور أخرى يمكن أن تكون أساسا كما اعتقد لمزيد من التقارب نحو حرية الانتخابات تحت اشراف الدول المحتلة . الا ان روسيا فى الجانب الآخر تمسكت بالحدود القائمة وقتئذ لتكون الحدود الأساسية فى معاهدة الصلح أى تمسكت بأن تنضم الأراضي شرق خط الأودر نيبس الى بولندا كما هى قائمة بعد مايو ١٩٤٥ وهو الأمر الذى كان يرفضه ايديتاور وكان يريد اعادة هذه المنطقة

الى ألمانيا الموحدة . الا اننى يجب أن اوضح أن الغرب كان يطالب بعدم
التجاء ألمانيا الغربية الى التهديد باستخدام القوة بالنسبة لهذا الموضوع
وأىضا بالنسبة لخطوات توحيد ألمانيا واعتقد أن ايديناور كان فى المقابل يميل
الى ألا يتحدث عن توحيد ألمانيا أو استعادتها لما ضم لبولندا الا من موقف
القوة أى من موقف كونه حليفا للغرب ومسلحا بقدر متواضع بالاضافة الى
قوة اقتصادية كان يأمل أن تكون سنده فى الأغراء وأىضا فى التلويح بها من
بعيد كنوع من التهديد السلمى .

هذا مع العلم أن آخر ورقة كانت فى يد ايديناور كانت هى انقاذ ما هو
فى حوزة ألمانيا الغربية وقتئذ أى بمعنى آخر الثبات على ما كانت عليه ألمانيا
الغربية مع تطويرها اقتصاديا واجتماعيا لجعلها دولة من الدرجة الاولى فى
هذه المجالات مع تحالفه مع الغرب كوسيلة لحماية مكاسبها هذه وهذا
ما يفسر لنا تمسك ايديناور فى مثالية شروط توحيد ألمانيا التى كان يطلبها
من روسيا وأخشى أن أقول بعد تحليلي للأحداث ولسمات ايديناور أنه حتى
إذا كانت روسيا قد وافقت له على مطالبه لكان الشك قد يكون انتابه فى نفس
الوقت تجاه روسيا لأنه كان يحذرهما كل الحذر الأمر الذى كان سيدفعه
الى الشك فى أية ضمانات روسية أو أية موافقات روسية مخالفة لما يعتقد
هو عن روسيا مما دفعه الى اعتبار شعب ألمانيا الغربية ركيزة لشعب
ألمانيا الموحدة لذلك كان يخشى عليه أى إجراءات لم يكن يطمئن لها هو
شخصيا مقدما . ومن الطبيعى أن كان ايديناور بجذ فى الغرب ما كان يؤيد
نه شكوكه هذه . وللتدليل عن مقدار عدم ثقة ايديناور بالشرق أن جاء فى
مذكراته بخصوص الضمانات التى كانت تقدمها روسيا عن حرية الانتخابات
أن قال :

« بعد ١٥ يوما من تسلمي لخطاب جروتفول صدر فى القطاع السوفيتى
فانون يحمل اسما جميلا الا وهو قانون « حماية السلام » أن هذا
القانون الذى أحدث انقلابا كاملا فى كل الأذهان والذى ترجم سوء نية
الشيوعية كان يمثل أداة رعب هدفها تحطيم كل مقاومة فى القطاع الروسى .
أىضا كان من هدفه أن يهز الرغبة السلمية لشعب ألمانيا الغربية وتلك العناصر
الناجمة عن انتخابات حرة لأن هذا القانون كان سيطبق أىضا على مواطنى
ألمانيا الغربية . . وإيماء للاوضاع التى كانت قائمة فى القطاع الآخر فان
الحكومة الاتحادية لم تكن مستعدة أن تكتفى بالتمريعات البسيطة أو
التأكيدات التى تقول أنه سيتم إجراء انتخابات حرة انما الأمر كان يقتضى
أن تنفذ ولمدة سنة على الأقل فى القطاع السوفيتى وبرلين الشرقية بشروط
الضرورية التى كان يجب أن ينتج عنها انتخابات حرة . وبذلك كان يجب

إعادة اختراع الأهالي بالحرريات الأساسية والحرريات المدنية القائمة في دولة ديمقراطية» .

الأمر الذي يفيد أن ايديناور كان يريد أن تطبق مطالبه عن الحرريات في ألمانيا الشرقية لمدة عام حتى يمكن إقناعه بالتوكيدات التي كانت تقدم من جانب الشرق . ومن حق المسئول السياسي أن يطلب ضمانات ويطلب أدلة للنوايا إلا أنني أخشى أن يكون قد فات ايديناور أهمية الاستفادة وقتئذ من الأحداث والمواقف حتى إذا كانت تقديراته بها نسبة من الصحة .

لقد قذفت روسيا بالكرة إلى الغرب بموجب ردها الأخير وفي هذا الوقت لم يستمر موقف المعارضة على ما كان عليه منذ رسالة جروتفول الأولى أي لم يستمر شوميكار يؤيد موقف الغرب وموقف ايديناور مثل ما كان عليه مسبقا بل شعر أن هناك جديدا في موقف الشرق دعا إلى استفلاله لصالح وحدة الشعب الألماني في شطري ألمانيا وقد سبب تحول شوميكار هذا مفاجأة لايديناور وللغرب على السواء وكانت قطاعات كبيرة من مواطني ألمانيا الغربية - وهم الذين فرقت الأحداث بينهم وبين ذويهم في الشرق - قد شعروا بمثل هذا الشعور وطالبوا بأن تبذل محاولة مع الشرق . لقد هاجم شوميكار موقف روسيا منذ خطاب جروتفول إلا أنه قرب نهاية إبريل ١٩٥٢ أعاد تقدير الموقف واستخلص أن هناك محاولة يجب أن تبذل وفي هذا الشأن كتب لايديناور في ٢٢ إبريل ١٩٥٢ يقول له :

« السيد المستشار الفيدرالي :

رغم أن موقف الحكومة الاتحادية والأحزاب التي تتمثل داخل حكومتكم وقت المناقشات التي تمت يوم ٣ إبريل في مجلس النواب لا تدفعنا إلى أن نقدم لكم بمقترحات كتابية بشأن إجراء اتصال مشترك من جانب الحكومة والمعارضة معا بالنسبة لموضوع توحيد ألمانيا فإني أود أن أعيده لكم باسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي كم هو حيوي أن تضاف لهجة جديدة في المذكرات المتبادلة بين الحكومات الأربع لقوى الاحتلال بالنسبة للاقتراحات المحددة التي قدمها الألمان . أن هذا الأمر عاجل للدرجة أن المرء لا يعرف متى ستعاودنا فرصة توحيد ديمقراطية وبطرق سلمية .

أن حكومات الغرب تعد في الوقت الحالي ردا على المذكرة السوفيتية المؤرخة ٩ إبريل . وأنه حسب رأيي يجب أن يقدم للحكومات الثلاث الغربية وجهة نظر مشتركة تطالب بأنه لا يجب إغفال أية دراسة دقيقة للمذكرة السوفيتية حتى يمكن معرفة ما إذا كانت تعرضي فعلا وسيلة لتوحيد ألمانيا

في جو من الحرية . وفي هذا النطاق يجب أن تجرى مفاوضات بين القوى الأربع في أقرب وقت ممكن . فإذا لم تنتج عنها أية امكانية - حتى بعد المذكرة الروسية الأخيرة - في شأن ضمان الانتخابات الحرة في القطاعات الأربع وفي برلين بموجب اتفاق يتم بين القوى الأربع فإن ذلك سيبرهن لنا على كل حال أن ألمانيا لم تعمل أية فرصة حتى تضمن توحيدها وسلامة أوروبا .

انه لمن المرجو أن تعلم الحكومات الثلاث الغربية وجهة النظر الألمانية : بأن متابعة المناقشات كتابيا على الأوجه المختلفة ردا على المذكرة السوفيتية ١٠ مارس لا يمكن أن يوضح الموقف وعلى تقيض ذلك فإنه خلال هذا الوقت فإن الشيوعيين سوف يكون أمامهم فرصة تكثيف عملهم بالدعوة للوحدة مدعين أنهم على عكس موقف الغرب كانوا مستعدين للتفاوض . أن المذكرة السوفيتية المؤرخة ٩ إبريل يمكن أن تدلنا إذا كانت القوى الأربع وهي في تناوض يمكنها أن تصل إلى اتفاق يضمن الشروط الأساسية للقيام بانتخابات حرة في الأربعة قطاعات وفي برلين . ويجب على الألمان أن يقدموا مساهمتهم في هذه المفاوضات بتقديمهم لمشروع قانون الانتخابات الذي تم إقراره في مجلس النواب في ٢ فبراير ١٩٥٢ .

أما بالنسبة للرقابة الدولية التي يجب أن تضمن حقيقة تنفيذ الشروط في المناطق الأربع وفي برلين فإن النقاش يمكن أن يتناول مختلف الحلول التي اقترحها الألمان وهي :

— أن تقدر القوى الأربع خدمات هيئة الأمم المتحدة بشأن رقابة دولية للانتخابات .

— أن تتفق القوى الأربع على لجنة تمثل دولا محايدة لتقوم بالرقابة الدولية في الانتخابات .

— وإذا ارادت القوى الأربع أن تقوم بنفسها بإجراء هذه الرقابة فإن هناك ضمانات يجب أن تقدمها بأن أية منها لن تساعد أو تعادى أى حزب ألماني كان .

— ومن الطبيعي أن هناك حولا أخرى يمكن أن تتواجد وما هو فاعل ليس إجراء البحث عن وسائل متنوعة للرقابة الدولية بل هو الاحتفاظ بتلك القادرة على ضمان انتخابات حرة في ظروف متماثلة بكل ألمانيا . أن المذكرة السوفيتية ٩ إبريل تعرض إمكانيات دراسة وسائل تنفيذ انتخابات حرة بموجب لجنة مشكلة من مندوبين دولي الإحتلال الأربع .

وان ذلك يعتبر تنازلا من الجانب السوفيتي لان السوفيت حتى الآن كانوا يرفضون دائما هذا الوضع . ويمكننا أن نطلب مثلا زيارة السجون السوفيتية بعد وضع ترتيبات هذه اللجنة .

ان هذه الاقتراحات لا تنهى الاستخدام الايجابي لكل امكانيات المذكرة السوفيتية ٩ ابريل واننى اکتفى في الوقت الحالى بان اذكر الوسيلة التى كان يجب على الجمهورية الاتحادية أن تعمل بموجبها ازاء هذه الاقتراحات وكيف يجب أن تشمل اجابتها استخدام نفوذ الحكومات الغربية الثلاث .

واننى اضع رهن اشارتكم مندوبين من الحزب الاشتراكي الديمقراطي لمناقشة هذه المسائل . واسمح لنفسى بان انشر محتويات خطابى هذا للرأى العام .

مع عميق تقديري . . . »

كان شوميكار يعارض السير في مفاوضات معاهدة التحالف مع الدول الغربية الثلاث ومعاهدة التجمع الدفاعى الاوروبى الغربى وكان يطالب بايقاف هذه المفاوضات او تأجيلها الى أن يتم اجتماع ريباعى بشأن بحث موضوع توحيد المانيا على ضوء المبادرة الروسية الأخيرة وهاجم يوم ٢٢ مايو ١٩٥٢ معاهدة تحالف المانيا مع دول الغرب الثلاث قبل توقيعها بثلاثة ايام حيث صرح لوكالات الانباء أن هذه المعاهدة تحوى في مادتها السابعة ما يقسوى استمرار تقسيم المانيا وهاجم مادتها الخامسة التى نصت صراحة انه في حالة اعلان دول الغرب الثلاث لحالة الطوارئ فان الحكومة الاتحادية كانت توافق على أن تسلم للحلفاء الثلاث جميع مقاليد الامور في المانيا الاتحادية لدرجة أن الحلفاء الثلاث كان في قدرتهم اعلان حالة الحرب وادخال المانيا الغربية بالتبعية فيها . الا أن ايديناور استمر في طريقه ووقع معاهدة بون يوم ٢٦ مايو ومعاهدة باريس يوم ٢٧ مايو ١٩٥٢ فقد كان لا يوافق شوميكار على آرائه هذه وبالتالي لم يقتنع بها لا هو ولا الأحزاب الالمانية الأخرى التى كانت تشكل معه الائتلاف الوزارى وقتئذ .

ويجدر أن نفيد أن الغرب كان قد أرسل رده لروسيا في مذكراته بتاريخ ١٢ مايو ١٩٥٢ وذلك ردا على المذكرة الروسية المؤرخة ٩ ابريل ١٩٥٢ وقد جاء في مذكرة الغرب :

« بالاشارة الى مذكرة الحكومة السوفيتية ٩ ابريل فان حكومة صاحبة الجلالة تسمح لنفسها بان تبدي الملاحظات التالية بخصوص توحيد المانيا .

وانتخاب حكومة المانية موحدة وانجاز معاهدة صلح مع هذه الحكومة علما بأن سياسة حكومة صاحبة الجلالة كانت وما زالت دائماً ترمى الى التوصل لهذه الاهداف والى شروط تضمن الوحدة والسلام والحرية .

— ان حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لاجراء مفاوضات مع الحكومة السوفيتية حول هذه المسائل وهى تأمل أن تجريها فور تحصلها على تأكيدات من أن موقف السوفيت سوف يتوقف من أن يجعل مثل هذه المفاوضات بغير ذات فائدة . ان حكومة صاحبة الجلالة وكذا حكومات الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفييتى يجب عليهم اذا ان يتوصلوا الى اتفاق واضح حول مدى هذه المفاوضات وحول المشاكل الأساسية التى ستتناولها . أن التحضير العميق مطلوب للتوصل الى هذا الهدف وذلك لتفادى الخلافات الطويلة التى وقعت بعد فشل اللقاءات السابقة . وهذا علماً بأن المذكرة السوفيتية ٩ ابريل تعطى قدراً لا بأس به من التوضيحات حول الوسائل التى تتوقعها الحكومة السوفيتية لضمان نجاح مثل هذه المفاوضات .

— ان الاتحاد السوفييتى في مذكرته الأخيرة أعلن أن المانيا لا يجب أن تنضم الى مجموعة ما من القوى توجه سياستها ضد دولة مسالمة . ونعتقد ان انضمام المانيا الى الأمم المتحدة يجب استثنائه من هذا الاتجاه . وعلى كل حال فان حكومة صاحبة الجلالة لا يمكنها أن توافق على ترتيبات تمنع المانيا من انجاز تحالف مع دول أخرى يمكن اعتباره حسب تقدير أحد موقعى معاهدة الصلح وكأنه موجه ضد كل دولة مسالمة . ان حكومة صاحبة الجلالة لا يمكن أن تقبل من أن يرفض لالمانيا حقاً أساسياً تتمتع به كل دولة حرة ومتساوية في الحقوق لتتجالف مع دول أخرى من أجل أهداف سلمية وحكومة صاحبة الجلالة تعتقد ان الحكومة السوفيتية لا يمكن أن تعترض من أن لالمانيا الحق في انجاز معاهدات دفاعية .

— لقد أوضحت حكومة صاحبة الجلالة في مذكرتها ٢٥ مارس بأنها تدعى تأييدها التام للجهود المبذولة من لدن الدول الغربية بما فهم المانيا الاتحادية بشأن خلق تجمع أوروبى مسالم مفتحين بذلك عهداً جديداً ستكون خلاله العلاقات الدولية مبنية على التعاون وليس على العداوة والتشكك .

وحكومة صاحبة الجلالة توافق على انشاء تجمع أوروبى ستكون المانيا أحد أعضائه . ان هذه السياسة الوحدية الأوربية لا تستطيع أن تهدد مصالح الأصنام السوفيتية ولا مصالح أية دولة ترمى الى المحافظة على السلام . وفي هذا الشأن فان حكومة صاحبة الجلالة سوف لا تحيد عن

مساندة هذه السياسة وهي مقننة أكثر من ذي قبل أنها تمثل الطريق الحقيقي للسلام .

— ان حكومة صاحبة الجلالة تخلى عن نفسها مسئولية كل فشل يكون نتيجة عدم قدرة اتساع رقعة هذا التعاون عن مدى حدوده الحالية وهي مستعدة دائماً للدراسة كل اقتراحات عملية ومحددة يمكنها ان تقلل التوتر وأن تدفع بمعبر عبر الهوة القائمة حالياً .

— لا يمكن عقد معاهدة صلح الا اذا تواجدت حكومة ألمانية موحدة ومشكلة عن طريق انتخابات حرة وتكون قادره على الاشتراك في كل المناقشات بكل حرية . وعليه فانه يستحيل في الوقت الحالي للامور العمل على بناء مفاوضات لبحث شروط معاهدة الصلح . ان حكومة صاحبة الجلالة قد سبق ان اوضحت موقفها تجاه الاقتراحات السوفيتية وخاصة حول التفسيرات الخاطئة لبروتوكول بوتسدام الخاص بالحدود وكذا بخصوص نية الحكومة السوفيتية الاحتفاظ بألمانيا في عزلة دائمة بالنسبة لأوروبا الغربية مع اجبارها في الوقت نفسه على ان تحاول تأمين دفاعها بموجب قوات مسلحة محددة وقومية فقط . ان قبول المقترحات السوفيتية معناه شل ألمانيا بحرماتها من حقها في عقد تحالفات دولية وخلق دولة في وسط أوروبا دائمة التوتر ودائمة الشعور بانعدام أمنها .

— ان الحكومة الألمانية المنبثقة عن انتخابات حرة يجب أن تتمتع بحريتها وهذه الحرية أساسية سواء قبل وبعد توقيع اتفاقية الصلح . ويجب على هذه الحكومة أن تكون قادرة على الحفاظ على طابعها التمثيلي الحقيقي وأن تكون ذا مقدرة على تولي مسئوليات ألمانيا الموحدة والمشاركة الكاملة عند تجهيز معاهدة الصلح . وبذلك فان مسألة الحرية مرتبطة مع تلك الخاصة بالانتخابات . ولقد أهملت الحكومة السوفيتية أن تبدي حتى الآن وجهة نظرها في هذا الموضوع . وتجد حكومة صاحبة الجلالة نفسها في وضع يحتم عليها أن تسأل بصفة خاصة اذا ما كانت وجهة النظر السوفيتية بالنسبة لحكومة ألمانيا الموحدة تفرض وضعها تحت رقابة القوى الرباعية الى حين انجاز معاهدة الصلح أو ان الحكومة السوفيتية توافق على أن تمنح لها حرية العمل اللازمة وكذلك السلطة الحكومية .

— ان حكومة صاحبة الجلالة تلاحظ بكل ارتياح أن حكومة الاتحاد السوفيتي توافق مبدئياً بأن تجري الانتخابات في كل ألمانيا بحرية . ان هذه الانتخابات لا يمكن أن تجري الا اذا توفرت الشروط المطلوبة في كل مناطق

المانيا وهذا ليس فقط قبل وثناء الانتخابات ولكن أيضا بعدها . وستكون خطوة أولى هامة من جراء ضمان هذه الشروط المبدئية . ولا ينتظر أن يحقق تقدم ما بموجب وسائل أخرى . ولقد تطور الجزء الشرقي من المانيا خلال هذه السنوات الأخيرة في اتجاه يتحرف تدريجيا عن الطريق الذي يمكن أن يؤدي إلى المانيا الى التقدم . ولهذا السبب الأساسي فإن إجراء تحقيق منصف هو أمر لا غنى عنه قبل الانتخابات .

لما كانت الحكومة السوفيتية لاتسمح للجنة دولية معينة من جانب الأمم المتحدة بأن تقوم بهذا التحقيق في كل المانيا وتسبب هذا الرفض على أساس تفسير اجتهداى للمادة ١٠٧ من ميثاق الأمم المتحدة . فإن هذه المادة تنص « لاشئ في هذا الميثاق يلغى أو يمنع إجراء اتخذ أو سمح به من لدى حكومة مسؤولة ضد دولة كانت أثناء الحرب العالمية الثانية عدوة للدول الموقعة على هذا الميثاق » وهذا النص لايمنع الأمم المتحدة من التدخل في أمور المانيا . أن هذا الإجراء قد صدقت عليه اغلبيه كبيرة بالأمم المتحدة . الا انه لا عائق يمكنه منع الدول العظمى الأربع - حتى بعد التفسير الخاطئ للميثاق من جانب الحكومة السوفيتية - من استخدام لجنة الأمم المتحدة لكى تحدد انشروط التى بموجبها يمكن إجراء انتخابات حرة حقيقية في كل المانيا .

- وبدلا من ذلك فإن الحكومة السوفيتية تقترح أن تقوم بهذه المهمة لجنة مشكلة من قوى الاحتلال الأربع وقبل أن يمكن لحكومة صاحبة الجلالة من أن تقنع نفسها بأن هذا الاقتراح سيؤدي تحقيقا خاليا من المحايهة فانها تريد أن تعلم أولا تشكيل وواجبات مثل هذا الجهاز . أن لجنة مشكلة فقط من أعضاء لهم مسؤوليات مباشرة في المانيا ستكون في الوقت نفسه بمثابة حكام وأعضاء ذوى واجبات محلية في ادارة المانيا . والتجربة التى مررنا بها وقت تواجد لجنة الرقابة لقوى الاحتلال في المانيا تبرهن لنا أن مثل هذه اللجنة لن تكون في وضع يمكنها من التوصل الى النتائج المرجوة الأمر الذى سوف ينتج عنه تأجيل للانتخابات . أن حكومة صاحبة الجلالة لا تستطيع أن نهمل الحقيقة التى قد تنتج من جراء انشاء مثل هذه اللجنة من أعضاء قوى الاحتلال الرباعى الا وهى أن الأمر يعود الى اشراف قوى الاحتلال الرباعى على المانيا وهذا سيكون بمثابة خطوة للخلف غير مطابقة للتطور والتقدم التشريعى الذى توصلت اليه الجمهورية الاتحادية .

- لكل هذه الأسباب فإن حكومة صاحبة الجلالة تعطى أفضلية للجنة الأمم المتحدة وهى اللجنة القائمة فعلا وواجبها محدد ويمكنها دون أدنى تأخير أن تبدأ في عملها . إلا أن حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لان تتفقد في كل المانيا اذا ما كانت الشروط اللازمة للاعداد للانتخابات الحرة قد تم

تنفيذها . انه بعد الاتفاق مع حكومة الولايات المتحدة وفرنسا وبعد الاستماع الى الحكومة الألمانية ولسطات برلين فان حكومة صاحبة الجلالة تقترح الآتي بعد :

* ان لجنة التقصى يجب ان تتأكد فورا اذا كانت تتوافر بالقطاع السوفييتي وفي الجمهورية الاتحادية الألمانية وفي مجموعة قطاعات برلين الشروط اللازمة لانتخابات حرة وفي الحالة العكسية يمكنها توضيح أى الوسائل يمكن استخدامها للتوصل الى ذلك . ويجب على القوى الرباعية المسئولة عن ألمانيا تقديم مساعداتها لهذا التحقيق الذى ستقوم به اللجنة في كل ألمانيا . وقد اعلنت القوى الغربية الثلاث وحكومة ألمانيا الاتحادية عن استعدادهم وموافقتهم لاتباع ذلك .

* يجب على القوى الأربع استخدام لجنة الأمم المتحدة المشكلة فعلا ويبدو ان ذلك هو الوسيلة الأسرع والأجدى .

* رغم أن حكومة صاحبة الجلالة تفضل الوسيلة الموضحة في البند (السابق مباشرة) إلا أنها مستعدة لدراسة أى اقتراح عملى ومحدد بشأن لجنة التقصى هذه مثل ما تقترحه الحكومة السوفييتية على شرط يمكنها أن تقوم بالعمل القريب في الانتخابات الحرة في كل ألمانيا

* وحين تقديم لجنة التقصى لتقريرها فان مندوبى المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفييتى سيجتمعون لدراسة التقارير بهدف التوصل الى اتفاق حول النقاط التالية :

* الامداد لانتخابات حرة في كل ألمانيا .
* الضمانات التى ستقدمها الدول الأربع الكبرى حتى تشكل الحكومة الألمانية الموحدة من جراء الانتخابات الحرة وحتى تتمتع بحرية العمل اللازمة خلال فترة الوقت اللازمة الى حين دخول معاهدة الصلح فى طى التنفيذ . «

من الواضح ان الغرب عاود تمسكه بانضمام ألمانيا الموحدة الى تحالف مع الغرب وساق التبريرات في مثل هذا المنطق ، أيضا يمكننا ملاحظة استيفادة الغرب من تصرفات روسيا السابقة ازاء انسحاب روسيا عام ١٩٤٨ من لجنة الرقابة العليا وذلك في تبرير رفض الغرب لتشكيل لجنة من قوى الاحتلال لرقابة الانتخابات في كل ألمانيا وتفضيله للجنة الأمم المتحدة . وفي المقام الاول أوضح الغرب تمسكه بأن نجري الانتخابات أولا ومن ثم تشكل حكومة ألمانية موحدة وبعد ذلك يقبل الغرب الدخول في مفاوضات من

اجل شروط معاهدة الصلح بتواجد الحكومة الألمانية الموحدة المنتخبة وذلك كوسيلة لضمان التوصل لمعاهدة صلح حتى اذا ما عرقلت روسيا لسبب ما التوصل لاتفاق على مبادئ الغرب فان مثل هذه الحكومة المنتخبة والمقدر ان تكون غالبيتها من عناصر موالية للغرب كان يمكنها ان تعلن منفردة عن توحيد المانيا وانضمامها للغرب الامر الذي ستخشاها روسيا . هذا بالإضافة الى ان مذكرة الغرب صيغت وفي طياتها طابع البرود الدبلوماسي لان الغرب كان يمسك زمام الموقف في يده حيث كان سيوقع معاهداته مع المانيا الاتحادية في غضون الاسرع التالي من وصول هذه المذكرة لوسكو .

وعليه لم تتضمن مذكرة الغرب امانى شوميكار من ضرورة اجتماع الاطراف المعنية لمناقشة مسألة توحيد المانيا كما اقترح وكما كانت تراوده الامال خاصة وان شوميكار كان يريد الابقاء على الجو ساخنا بموجب تأجيل توقيع معاهدات التحالف مع الغرب ليحصل من روسيا على اقصى تنازلات ممكنة في صالح توحيد المانيا لانه بعد توقيع هذه المعاهدات سيبرد الجو المحيط بتوحيد المانيا وقد تفلق طرقا كانت قد فتحت وقتئذ . الا ان الروس لم يفقدوا الامل رغم ما حوته مذكرة الغرب الاخيرة فنجد ان روسيا ردت على مذكرة الغرب في ٢٤ مايو اى بعد عشرة ايام من وصول مذكرة الغرب لهم وكانت معاهدات المانيا الغربية مع الغرب لم توقع بعد وقد جاء الرد الرسمى ما يلى :

« .. امام مثل هذا الموقف أصبح الشعور اكيدا سواء في المانيا او خارجها ان حكومة الولايات المتحدة لا تبذل اى جهد حتى يمكن انجاز معاهدة صلح مع المانيا . على انه بدون معاهدة صلح وتوحيد المانيا فانه من المستحيل اعادة تشبيد دولة المانيا المستقلة وذات السيادة والتي تعبر عن ارادة الشعب الالماني بمجموعه .. ان الحكومة السوفييتية ترى بانضرورة لفت النظر على حقيقة الا وهى ان حكومات الولايات المتحدة ونجلترا وفرنسا في الوقت الذي يمتد فيه تبادل المذكرات فانهم يجرون مفاوضات منفصلة مع الحكومة الألمانية الغربية من اجل ابرام معاهدة صلح يدعون انها عامة . وفي الحقيقة فان الامر ليس بأى حال معاهدة عامة في معنى معاهدة مشتركة انما هى معاهدة منفصلة يشار اليها بطريقة خاطئة من اجل خداع الشعب باسم معاهدة عامة . وهذا يسئ الى اتصالات بتسدام الملزمة للدول الأربع بان تعقد معاهدة صلح مع المانيا .

انه رغم الطابع السرى للمفاوضات السرية التى تجرى في بون ورغم ان النص الكامل لهذه المعاهدة لم ينشر بعد فان مجمله قد صدر في الصحف ومنه يستخلص ان المعاهدة المنفصلة مع المانيا الغربية والتي ستعقد مع

الدول الثلاث ليس فيها ما يمنح المانيا الغربية اى حرية فى حكم نفسها أو الاستقلال . ومن ناحية أخرى فان هذه المعاهدة وهى توصى مظهريا بالفاء قانون الاحتلال فانها تحافظ على بقاء الاحتلال العسكرى بطريقة تجعل المانيا الغربية تبقى تابعة لحكومات الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا .

وفى الوقت نفسه فان الحكومات الثلاث تسمح بموجب معاهدة الصلح المنفصلة هذه لالمانيا الغربية باقامة جيش المانى يرأسه جنرالات هتلريون وبهذه الطريقة يفتحون الطريق لمولد العسكرية الهجومية فى المانيا الغربية . ان هذه المعاهدة فى الحقيقة هى بحالف عسكرى مفتوح بين الحكومات الثلاث وحكومة المانيا الغربية تكون من نتائجها جر الشعب الالمانى الى الاستعداد لحرب جديدة .

ومن جهة أخرى فان الحكومات الثلاث تصر بان تنضم المانيا الغربية الى التجمع الاوروبى الدفاعى اى الى التجمع الذى يضم فرنسا و المانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج . ان مجموعة هذه الدول التى تسمى بالتجمع الاوروبى ستكون جزءا من حلف شمال الاطلنطى وهذا بالإضافة الى خلق جيش يسمى بالاوروبى وهو الجيش الذى ستضم اليه الوحدات العسكرية التى تشكل حاليا فى المانيا .

ومن الواضح ان التجمع الاوروبى والجيش الاوروبى ليس لهما فقط هدف اعادة تسليح المانيا الغربية بل ايضا ادماجها فى المجموعة العدوانية لشمال الاطلنطى . ان الكل يعلم ان انولايات المتحدة فى هذه الايام الاخيرة تعجل بكل الوسائل انجاز معاهدة الصلح المنفصلة المذكورة عليه وتعمل على ضم المانيا الغربية الى التجمع الاوروبى بطريقة تصل فيها الى فصل جزء نهائى من المانيا ووضع شطرى المانيا فى المواجهة كل امام الآخر . وهذا يدل على ان الولايات المتحدة لا تهتم لا بتوحيد المانيا ولا بتوقيع معاهدة صلح معها انما حددت لنفسها هدفا الا وهو ربط المانيا الغربية معها باتفاق منفصل من اجل احياء جيشها بطريقة اقوى مما كان عليه ومن ثم ضمها الى حلف الاطلنطى انشمالى الامر الذى لا يتطابق مع اى تطور سلمى فى أوروبا .

كل هذا يظهر لنا جليا ان هناك مؤامرة تدبر فى المانيا الغربية مدفوعة بروح الانتقام . . وان هذا الانتقام لا يمكن الا ان يجد سنده فى حكومة الانتقامى ايديناور الذى يعد نفسه لكى يخلق صداما جديدا فى أوروبا . ان هذا الجيش الذى تحت التشكيل والذى يحوى جنرالات هتلريين لا يمكن ان يخدم الا الاهداف العدوانية . . وفى جانب آخر فان ادماج هذا الجيش

مع الجيش المسمى بالأوربي وبالتالي ادماجهم مع الاطلنطي الشمالى يؤكد بشدة الطابع العدوانى لكل مؤسسة شمال الاطلنطي .

وعلى ضوء هذه الوقائع فانه لا يمكن لاحد ان يصدق ان التشكيل المرتقب للتجمع الأوربي هو الوسيلة المطلوبة لنشر السلام مثل ما جاء في المذكرة الأمريكية ١٢ مايو . . ان انجاز معاهدة مع حكومة يون تحت شكل معاهدة منفصلة او اتفاق مع التجمع الأوربي يلزم المانيا الغربية بالتزامات جديدة ويزيد اعتمادها على القوى التي تحتلها . وبذلك فهي تضع العراقيل نحو وحدتها مع الجزء الشرقى من المانيا الذى هو ليس مرتبطا بمثل هذه الالتزامات والذي يتطور في ظروف موانية نحو توحيد المانيا وتشكيل دولة موحدة مستقلة ديمقراطية مسالمة .

ان مجهود الحكومة الأمريكية من أجل انجاز معاهدة منفصلة في أسرع وقت ممكن مع المانيا في الوقت الذي توجّل فيه دائما بدء المفاوضات من أجل انجاز معاهدة الصلح والتوحيد يعنى انها تهدف الى وضع الشعب الالماني امام الأمر الواقع أى بمعنى ان يجد نفسه امام المانيا الغربية المسلحة والتي يستمر احتلالها وانه بعدئذ ستوضع عقبات سيصعب تخطيها على الطريق المؤدى لانجاز اتفاقية صلح وتوحيد المانيا انه من المستحيل فعلا ان يجرى التحدث في جانب من أجل ضرورة انجاز معاهدة صلح وتوحيد المانيا وفي الجانب الآخر يجرى اللازم لوضع العراقيل . انه من جراء هذه اللعبة المزدوجة سينتج تدمير كل الثقة تجاه هذه القوى مع ضرورة ان يبحث الشعب الالماني بوسائله الخاصة عن طريق يوصله الى هدفين الا وهما معاهدة الصلح وتوحيد المانيا .

وبدون وضع اختلاف وجهات النظر في الاعتبار بالنسبة لمعاهدة سلام مع المانيا او توحيدها او تشكيل حكومة المانية موحدة فان حكومة الاتحاد السوفييتى تقترح مر جديد لحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن يجتمعوا ليناقدوا معا هذه المسائل مع رفضا لاي تأجيل آخر . ان تأجيل آخر لهذه المسائل بموجب تبادل آخر للمذكرات لا يمكن ان يصل الى نفس نتائج المفاوضات المباشرة ولن يخدم الا لخلق صعاب في التوصل الى اتفاق . . ويجب ان نضيف ان طريقة التصرف هذه هي مخالفة لاعادة العلاقات الطبيعية بين المانيا والدول المجاورة كوسيلة للحفاظ على السلام العالمى .

ونفيدكم حكومة الاتحاد السوفييتى انه بالنسبة لها وايضا بالنسبة لحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا انهم سيعتبرون قرارات بوتسدام كأساس لهم عند وضع معاهدة الصلح وخاصة تلك التى تشير الى

مسائل الحدود الألمانية وذلك مثل ما جاء في مذكرة الاتحاد السوفيتي ٩
البرتل -

وبالنسبة لما يخص تشكيل حكومة المانية موحدة وما يخص سيادتها فان هذه الحكومات ستعود الى ما حوته قرارات مؤتمر بوتسدام في هذا الشأن .. وانا باقتراحنا ان نبدا دون تأخير مفاوضات مباشرة حول مواضيع معاهدة الصلح مع المانيا وتشكيل حكومة المانية موحدة فان حكومة الاتحاد السوفييتى تؤكد ان اى اتفاق منفصل يعقد مع اى سطر من المانيا وحكومات دول اخرى لن يكون من اثره ان يلزم باى التزام حكومة المانيا الموحدة وان هذه الاخيرة بعد توقيعها على معاهدة الصلح ستمتلك الحقوق التى تتمتع بها بقية الدول المستقلة ذات السيادة .. »

وقع الغرب مع المانيا الاتحادية معاهدة بون وباريس الا ان فرنسا لم تكن في حالتها الطبيعية بعد رغم توقيعها على معاهدة بون ومعاهدة تحالف التجمع الدفاعي الادري مع المانيا الغربية وظهر عليها فجأة التردد تجاه المانيا الغربية ولا يمكن تحديد مصدر هذا التردد خاصة انه لم يكن من المتوقع أن يكون للرد الروسي الأخير كل الأثر على موقف فرنسا هذا - الا أن فرنسا تأثقت الرد الروسي هذا وأعلن مجلس الوزراء الفرنسي في بيان له يوم ١١ يونيو ١٩٥٢ ان فرنسا ترحب بالعرض الروسي الخاص بم عقد اجتماع رباعى من أجل مناقشة معاهدة صلح مع المانيا الموحدة - وكان موقف فرنسا قد ادهش حكومة المانيا الغربية خاصة وكان على فرنسا أن تصدق في برلمانها على معاهدتي بون وباريس وأعرب ايديناور عن شكه في أن فرنسا ما زالت تخشى المانيا الغربية وكانت فرنسا تعاني الضعف من جراء موقفها الداخلى تجاه احزابها وايضا كانت تعاني من حرب الهند الصينية الامر الذى دفعها بأن تنفرد بمثل هذا الموقف .

والمعجب ان انجلترا رددت بطريقة متجاربة نفس ما اعلنته فرنسا رسميا فقد صرح وزير خارجية انجلترا في مجلس العموم ان بلاده لا تستبعد فكرة عقد مؤتمر رباعي لبحث موضوع المانيا . وانتاب امريكا نوع من خيبة الامل ازاء خروج فرنسا عن خطة الغرب خاصة وكانت امريكا تريد سرعة تصديق برلمان فرنسا والمانيا الغربية على المعاهدتين حتى تقوى موقفها تجاه انتخابات الرئاسة الامريكية التي كانت على الابواب . وفي نهاية الامر تمكن الغرب من ان يتكاتف من جديد واتفق على ارسال مذكرة لروسيا ردا على مذكرتها الاخيرة بحيث تركز المذكرة الغربية على ضرورة اجراء انتخابات حرة تنتج عنها حكومة المانية موحدة تحضر بعد ذلك مباحثات السلام وهي المباحثات التي يمكن للغرب ان يعتمد مع روسيا وقتها فقط وليس قبلها .

وكان ايديناور قد اثار عاصفة مع لجنة الحلفاء العليا عندما عرضوا عليه مسودة الرد الغربي هذا ليبدى رأيه فيه وقد لاحظ ايديناور ان الغرب نص في مسودة رده ما معناه ان الغرب بموجب حق التحفظ الذي أصبح يتمتع به من جراء توقيعهم لمعاهدتي بون وباريس له حق التباحث في موضوع معاهدة الصلح الألمانية في نطاق الدول الأربع الكبرى .

واحتج ايديناور بشدة لدى اللجنة العليا وأبد احتجاجه هذا بخطاب أرسله للمفوضين الثلاث ثم قابلهم بعدئذ وشرح لهم أن معنى الفقرة التي وردت في مسودة رد الغرب تفيد بأن الغرب وهو يتمتع بحقوق في المانيا الغربية بجيز لنفسه أن يتباحث مع روسيا دون تواجد المانيا الغربية ثم يقدم لالمانيا الغربية بعد ذلك نتيجة ما اتفق عليه مع روسيا وبذلك تنتفى مبادئ تواجد حكومة المانيا أثناء مباحثات الصلح لتبدى رأيها في بنود المعاهدة ويعود الامر الى ما سبق ان نفذ في أثناء معاهدة فرساي وقت أن أعد المنتصرون وحدهم شروط معاهدة صلح فرساي وقدموها للجانب الالمانى ليوقع عليها .

وتكهرب الموقف داخل اللجنة العليا وبادر المندوب الأمريكى يؤكد ان ذلك ليس نية حكومته وقد يكون من صاغ المسودة لم يع بمعانيها المتعددة علما بأن مثل هذا المعنى ليس مفهوما من فراءة بندها ورد المندوب الفرنسى وأعلن ان ايديناور يبحث في محاربة الاشباح اى يحتج على أمور ليست موجودة ثم خرج عن موضوع الاجتماع واحتج بأن خطاب ايديناور الذى أرسله لهم لم يصل لأعضاء اللجنة العليا بالطرق الدبلوماسية المتبع اتخاذها حيث أنه لم يصل بموجب نسخة موجهة لكل مندوب كما هو متبع ولم يصل لهم بواسطة الرسول المختص على مقر عملهم الامر الذى يشير الى محاولة التمرش الفردى وهو ما تجنبه ايديناور بان افاد انه يود ان يتعلم اصول البروتوكول الا ان الوقت كان يموزه لذلك أسرع في ارسال خطابه بهذه الطريقة وافاد ان مثل هذه المعانى التى كانت تحويها المسودة اذا ما كانت أرسلت لروسيا فانه يفدر ان فرص مرور معاهدة بون وباريس في البرلمان الالمانى كانت ستكون ضئيلة للغاية وخصوصا ان شوميكار كانت لديه نسخة من مسودة رد الغرب هذه .

وفي النهاية اكدت له اللجنة العليا أنه سيتم اجراء اللازم وفعلا عدلت المادة التى كانت تقول : « وبالإضافة الى معاهدات بون تحتفظ القوى الثلاث في المقام الأول بقدرتها في انجاز معاهدة صلح وهى التى يجب أن تتفاوض بحرية بين الدول الأربع والمانيا » وهى المادة التى احتج عليها ايديناور لتصبح : « وعلى كل فان هذه المعاهدات تؤكد عزيمة القوى الثلاث والمانيا

الاتحادية في العمل من أجل توحيد ألمانيا وتحتفظ بالضرورة القوى الثلاث بحقوقها في شأن معاهدة الصلح وهي معاهدة تشمل كل ألمانيا وتنجز بحرية بمعرفة الدول الأربع وحكومة ألمانيا الموحدة » هذا وكانت مذكرة الغرب ١٠ يوليو ١٩٥٢ تعيد تأكيد ما سبق أن جاء في مذكراتهم السابقة مع ترك الباب مواريا دون اغلاقه نهائيا .

أرسلت روسيا ردها الجديد في مذكرة مؤرخة ٢٩ أغسطس ١٩٥٢ واتهمت فيها روسيا الغرب بأنه يماطل من أجل توحيد ألمانيا وتوقيع معاهدة الصلح وأن الغرب استفاد من فترة تبادل المذكرات هذه لارتكاب مؤامرة مع حكومة أيديناور من جراء توقيع الغرب لاتفاقيات منفصلة تتناقض قرارات بوتسدام وأن الغرب بامضائه تلك المعاهدات كان لا يهتم بموضوع توحيد ألمانيا أو بانجاز معاهدة صلح معها بل بالاستفادة من ألمانيا الغربية لأهدافه .

وقد جاء الآتي بعد في المذكرة الروسية :

« ان الحكومة السوفييتية قد سبق لها أن أوضحت في مذكرتها ٩ أبريل بموقفها ازاء مشروع معاهدة صلح مع ألمانيا والذي حدد أن ألمانيا لا يجب أن تندمج في اية معاهدة أو تحالف عسكري موجه ضد دولة سبق أن اشتركت قواتها المسلحة في الحرب ضد ألمانيا . وأن هذا الالتزام لا يمس بأي طريقة حقوق ألمانيا بأن تتحد مع دول أخرى لأهداف سلمية وعليه فإن الاتحاد السوفييتي يبعد كل افتراض لتندمج ألمانيا في مشاركة تحالفية مثل تلك الخاصة بمجموعة حلف شمال الأطلسي وهي مجموعة ذات أهداف عدوانية وتعمل على اندلاع حرب عالمية جديدة . وأن الوضع المقترح لا يصيب سيادة ألمانيا لأنه مطابق لاتفاق الدول الأربع بشأن المشكلة الألمانية وهو اتفاق يبدى اهتماما بمصالح جيران ألمانيا مثل ما يبديه نحو مصالح ألمانيا القومية ذاتها . »

وفي مجال عتاب الغرب الذي اشتكى من إجراءات ألمانيا الشرقية الخاص بتشديد إجراءات المرور خاصتها على حدودها وهو الأمر الذي كان يزيد من تقسيم ألمانيا ويمنع اتصال الألمان بعضهم ببعض كما كان يقول الغرب فقد ردت المذكرة الروسية على هذا الموقف بما يلي :

« ان مثل هذا التأكيد ليس له أي أساس من الصحة . فان حكومة ألمانيا الديمقراطية قد اتخذت هذه الإجراءات بناء على طلب المواطنين بها حتى يحدوا بما يؤلمهم من جراء نشاط الجواسيس والمخربين والمهرين الذين

ترسلهم المانيا الغربية باهداف تدعو الى الاثارة وذلك لخدمة أغراضها السياسية في اعادة تسليح نفسها ومشاركتها لتحضيرات حرب جديدة . «
وفي رد روسيا على رفض الغرب من مناقشة واعداد مشروع صلح قبل تشكيل حكومة المانية موحدة ناتجة عن انتخابات حرة جاء في المذكرة الروسية :

« انه لا يوجد مبرر للتأجيل اللانهائي من أجل اجراء مناقشات حول مسائل ذات أهمية كبرى مثل موضوع شروط معاهدة صلح مع المانيا وتوحيدها مثل ما تقترحه حكومات الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا .
أن مقترحات الولايات المتحدة في هذا الشأن ليس لها من معنى الا العمل على ابقاء قوات احتلالها في المانيا الى مدة غير محددة .. »

وفي نهاية مذكرتها اقترحت روسيا عقد مؤتمر رباعي في أكتوبر ١٩٥٢ كموعّد اقصى من أجل بحث جدول الأعمال التالي الذي جاء في مذكرتها الأخيرة :

« — وضع شروط معاهدة صلح مع المانيا .

— شروط تشكيل حكومة المانية موحدة .

— شروط اجراء انتخابات حرة في كل المانيا وتشكيل لجنة تتقصى الوضع في المانيا بشأن تواجد ظروف مناسبة لهذه الانتخابات مع وضع تشكيل وواجبات وسلطات هذه اللجنة .. »

واقترحت روسيا دعوة مندوبين من المانيا الغربية والمانيا الشرقية لحضور هذا المؤتمر . الا ان الواضح من الرد الروسى ان روسيا كانت متمسكة بابعاد المانيا الغربية وبالتالي المانيا الموحدة من ان تنضم لاي حلف عسكرى أيضا كانت تريد ان تضع الدول الأربع الكبرى شروط معاهدة الصلح بمفردهم دون تواجد حكومة منتخبة المانية تحضر مثل هذه الاجتماعات الى أن وافقت روسيا في مذكرتها الأخيرة ان يحضر مندوبو المانيا الغربية والشرقية مثل هذه الاجتماعات وهو الامر الذى يفارق نوعا تواجد حكومة المانية موحدة تجلس مع الدول الأربع كممثلة لالمانيا التى ستتوحد والتى ستوقع بالنيابة عن كل المانيا معاهدة الصلح . وكان الغرب يتمسك بمعرفة رأى روسيا في هذه النقاط رسميا قبل أن يجلس معها على مائدة المفاوضات .

كذلك كانت هناك مواضيع جوهرية مثل موضوع حدود المانيا الموحدة التى كانت روسيا تتمسك بأن تكون حدود المانيا الموحدة هى تلك القائمة

وقتئذ اى بعد استبعاد الاراضى الالمانية الواقعة شرق خط الاودر نبس في الوقت الذى لم يقبل الغرب ذلك بل كان يصر على ان حدود المانيا الموحدة هى تلك التى كانت عليها المانيا عام ١٩٣٧ . وقد ردت حكومات الغرب على المذكرة الروسية الاخيرة بمذكرة من طرفهم بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ وادخلت تكتيكا سياسيا جديدا الا وهو انها قيلت ان تجتمع الان مع روسيا على شرط ان لا يبحث الغرب فى مثل هذا الموقف الا شروط اجراء انتخابات حرة دون ان يبحث شروط معاهدة الصلح . حيث ان بحث شروط معاهدة الصلح يكون فى مرحلة لاحقة بعد ان تكون قد اجريت الانتخابات فى كل المانيا وان تشكل بعوجها حكومة المانية موحدة لتجلس مع الدول الاربعة فى اجتماع لاحق من أجل التفاوض حول شروط معاهدة الصلح . والأتى بعد بعض ما جاء فى مذكرة الغرب الاخيرة ٢٣ سبتمبر هذه :

« ان الحكومة الفرنسية تتمسك من أن يكون الهدف الوحيد لمباحثات وباعية هو موضوع الاعداد لانتخابات حرة . وفى مذكرتها ١٠ يوليو اوضحت الحكومة الفرنسية ان هذا الموضوع يجب بحثه حسب اسبقته وذلك اذا اريد أن يجرى تقدما فى توحيد القطاع السوفييتى مع الجمهورية الاتحادية التى تشكل اكبر قدر من مساحة المانيا . ان الحكومة السوفييتية تجاهلت هذه المسألة الهامة وبدلا من البدء بالاهم فانها تدفع للخلف موضوع الانتخابات وتقرح مؤتمرا يجمع الاربعة لبحثوا معاهدة الصلح وتشكيل حكومة موحدة .

انه من الصعب السر فى توحيد المانيا قبل ان تكون قد اجريت انتخابات وشكلت حكومة موحدة . وانه قبل تشكيل هذه الحكومة التى واجبها التفاوض بحرية فانه من المستحيل مناقشة معاهدة الصلح . وباتفاق تام بين وجهات نظر حكومات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة فان الحكومة السوفييتية كانت قد اعلنت مسبقا ان معاهدة الصلح يجب أن تناقش بتواجد المانيا ممثلة فى حكومتها الموحدة الا ان الحكومة السوفييتية قد ابدت رايها الان وعدلت موقفها وذلك بأن غيرت الاقتراح الاول بموجب تواجد مندوبين عن القطاع السوفييتى والجمهورية الاتحادية ..

والحكومة الفرنسية لا يمكنها قبول مثل هذا الاقتراح . ان معاهدة الصلح من أجل المانيا لا يمكن أن تفاوض أو تطبق بموجب تمثيل الماني لا يكون ممثلا فى حكومة موحدة وهى التى سيكون أيضا من واجبها تنفيذ هذه المعاهدة . علما بأن مثل هذه الحكومة لا يمكن أن تنبثق الا من جراء انتخابات حرة وفى الجانب الآخر فانا نعلم ان ادارة القطاع السوفييتى لا تمثل سكان هذا القطاع . ان هذه الامور لا يمكن أن تمنح من الأذهان

بموجب ما جاء في المذكرة الروسية ٢٣ أغسطس والتي تؤكد أن هذه الإدارة تدمى التفاوض حسب رغبة الأهالي . خاصة مثل ما قامت به مؤخرا من املاء اجراءات هدفها ابعاد سكان القطاع السوفييتي عن سكان المانيا الاتحادية وهذا رغم الرغبة التي عبروا عنها من أن يتحدوا في حرية .. ان الحكومة الفرنسية تؤكد مرة أخرى على نقطة الانتخابات التي يجب أن تكون حرة وان تسبق تشكيل الحكومة الموحدة الالمانية لان التجارب المرة للسنوات الاخيرة الماضية اظهرت للحكومة الفرنسية أن مدلول لفظ « الانتخابات الحرة » طبقا لمعناه المألوف له معنى آخر مخالف حسب الأسلوب الرسمي السوفييتي .

ان الخلاف واضح بين فكرة انتخابات حرة في المانيا الغربية وتلك التي نفذت في القطاع السوفييتي . وهذا الموضوع يخص الشعب الالمانى من أجل الاختيار بين الطريقتين التي سيميشون بموجب أى منها الا أنه يجب أن يستطيع بأن يقوم بالادلة بصوته بكل حرية وتحت كامل مسؤوليته .. ان الحكومة الفرنسية تبحث أيضا السبل لوضع نهاية لتقسيم المانيا الا أن هذه السبل لا يمكن التوصل اليها بموجب مباحثات مسقة تشمل معاهدة صلح مع تواجد المانيا مقسمة وبدون حكومة موحدة ولذلك فان الحكومة الفرنسية تجدد اقتراحها الخاص باجتماع القوى الأربع والذي يمكن أن يتم في أكتوبر من أجل معالجة تشكيل وواجبات لجنة تقصى الحقائق .. ومن أجل بحث الاجراءات الخاصة بالاعداد لانتخابات حرة وتشكيل حكومة موحدة .. وبعد الانتخابات وتشكيل هذه الحكومة يمكن مجابهة مفاوضات حول شروط معاهدة الصلح . وباتفاق مع حكومات بريطانيا والولايات المتحدة وبعد استشارة الحكومة الاتحادية وسلطات برلين فان الحكومة الفرنسية توجه نداء الى حكومة الاتحاد السوفييتي بان تعاود دراسة سابق رفضها للانضمام لجهود القوى الأخرى من أجل التركيز نحو موضوع الانتخابات الحرة في المانيا . »

وكانت هذه المذكرة هي الثامنة في تعداد المذكرات التي تبادلها الغرب مع روسيا ولم ترد روسيا عليها وسارت الأمور بالنسبة لشطرى المانيا كما سيرتها الأحداث مثل ما سنتعرف عليه لاحقا وكانت هناك مناداة بتوحيد لمانيا على طول الطريق الا أنها لم تكن مركزة بقوة الاندفاع هذه .

الفصل الخامس : ألمانيا الاتحادية حليفة الغرب

الغرب يدعو روسيا لمؤتمر رباعي

تولى دوايت ايزنهاور رئاسة امريكا في اوائل ١٩٥٣ وكان يعتبر ادرى الناس خبرة بالموقف الاوربي فقد كان قائدا للقوات المتحالفة التي فتحت الجبهة الثانية في اوربا أثناء الحرب العالمية الثانية واحتلت قواته الجزء الاكبر من اوربا ثم عين قائدا لحلف الاطلنطي بعدئذ . وايزنهاور خبير في المشكلة الألمانية لانه عاصرها منذ اولها في مجالها العسكري ثم السياسي الذي كان مرتبطا بالأمور العسكرية أكثر من أى اعتبار آخر . وقد ظن البعض بعد ان تولى ايزنهاور رئاسة الولايات المتحدة انه يفهم في الأمور العسكرية أكثر من دوايته ومقدرته في الشؤون السياسية الا ان التوفيق خان هؤلاء حيث انه بالإضافة الى مقدراته العسكرية فانه كان مثال السياسي الهاديء . واذا كان ايزنهاور قد ترك لوزير خارجيته دالاس ان يقف وحده على خشبة المسرح السياسي فهذا لا يعنى ان ايزنهاور كان بعيدا عن مجريات الأمور حيث ان الحقائق التاريخية اثبتت بعدئذ ان ايزنهاور كان المحرك الاصلى لسياسة أمريكا الخارجية وكان يعطى دالاس توجيهاته ازاها وهى التوجيهات التى كان يجرى دالاس تنفيذها بمعرفته والتي لم يعد عنها مطلقا .

وعليه لم يكن دالاس المتصرف الوحيد كما كان يبدو للكثير من الساسة فى سياسة أمريكا الخارجية بل كان مقيدا بتوالى تلقى تعليمات ايزنهاور بخصوصها . لقد سرق دالاس فى بعض المواقف الكامير من ايزنهاور الا ان الآخر كان يعلم بذلك وكان يترك الأضواء تسلط على وزير خارجيته لانه تلقى خلال حياته العسكرية من الأضواء ما لم يتلقاه سياسى أو عسكري فى

التاريخ المعاصر بعد . وعرفت فترة عهد ايزنهاور ودالاس بفترة الاخلاف العسكرية لان امريكا عملت على أن تكتمل حلقة الاخلاف العسكرية حول روسيا من جميع الاتجاهات . فقد كانت تحيط روسيا غربا وجنوبا وشرقا بشبكة متماسكة من الاخلاف وكانت امريكا تعمل على اضافة عمق لهذه الشبكة في جميع مناطقها وكان للتطور الذي وصلت له آلة الحرب المعيار الاول استراتيجيا .

فقد استغلت امريكا الوضع الذي وصلت اليه الصواريخ وقتئذ بالنسبة لمدائها واحاطت روسيا بقواعد انطلاق لهذه الصواريخ بحيث حاولت أن تغطي غالبية الاراضي الروسية وخاصة مناطق عقد الانتاج والمواصلات الروسية التي كان يمكن وضعها تحت هيمنة هذه الصواريخ بالاضافة الى انشاء سلسلة من القواعد الجوية حول روسيا وبعمق منها تصلح كقواعد للطائرات الغربية الاعتراضية والقاذفات التكتيكية والاستراتيجية الميدانية . هذا بالاضافة الى دوام تواجد طائرات تحلق في الجو حاملة القنابل الذرية والهيدروجينية لاستمرار اشعار روسيا بأنها مهددة في كل الاوقات .

وكانت هذه الفترة تعرف بالفترة الساخنة في تاريخ البشرية لان سخونتها كانت دائمة وهي الفترة التي طبق فيها دالاس سياسة حافة الهاوية والتي بزغ فيها نجم الحرب الباردة . وان كانت هناك مواقف مثل أزمة صواريخ كوبا التي اشترك كيندي وخروشوف فيها وكادت المواجهة الذرية خلالها ان تشعل الكرة الأرضية الا انها استمرت لمدة ايام قليلة حبت فيها انفاس العالم اما فترة حكم دالاس منذ ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٩ فقد كانت فترة مستمرة من الغليان السوفييتي بسبب انشاء وتوطيد القواعد الأمريكية في القسارات الثلاث .

في ١٦ ابريل ١٩٥٣ أعلن ايزنهاور برنامجه عن سياسته الخارجية وفي الوقت الذي كان يعرض فيه سلاما راسخا للاتحاد السوفييتي كان يقترح مشروعا لنزع السلاح من خمس نقط :

— تحديد القوات العسكرية وقوات الأمن في كل الدول بموجب ارقام محددة او بموجب نسبة علاقة القوى ببعضها على أساس اتفاقية دولية .

— تعهد تعاقدى من لدى جميع الدول في تحديد انتاجها من المواد الأولية الاستراتيجية التي تهدف الى التصنيع الحربي .

— رقابة دولية على الانتاج الذرى من اجل تشجيع استخدامها للاغراض السلمية ومنع انتشار الحروب الذرية .

— تحديد أو منع أسلحة أخرى لها قدرات تدميرية كبيرة .

— ضمان تنفيذ ما يتم تقييده ومنعه بموجب رقابة دولية من جانب الأمم المتحدة .

ورغم ما سردته عاليه من ترتيبات عسكرية كانت أمريكا تنفذها في توسع الا ان ايزنهاور حاول أن يزرع البثرة الأولى بشأن نزع السلاح لانه وهو الذى عاصر قتل الملايين سواء من جنوده أو من جنود الأعداء فانه سارع بعرض مثل هذا المشروع لانه كان يعلم ما يمكن لحرب عالمية ثالثة أن تفعله في البشرية في الوقت الذى لم يستعمل هو سوى البارود ولم يواجه من أعدائه سواء أيضا . وكان هناك على الجانب الآخر من الأطلسي رجلا عرف ايزنهاور حق المعرفة الا وهو تشرشل العملاق الآخر للحرب العالمية الثانية وكان قد عاد للحكم في بريطانيا وبذلك تلاقى زملاء الحرب العالمية الثانية وكانا يعلمان عن ألمانيا الكثير واذا كان تشرشل قد عاصرها منذ أول شرارة لها الا انهما تواجدا معا في أحرج اللحظات حتى اطفاء شعلة النازية .

توفي ستالين في ربيع ١٩٥٣ وقد قال ايديناور في هذا الخصوص :

« ان وفاته تسببت في انقلاب عميق داخل الاتحاد السوفييتى وكان من جرائها أن اتخذ المسئولون الروس موقفا أكثر ودا تجاه سياستهم الخارجية وهذا يذكرنا بالأحداث التي لاحقت وفاة لينين . ان هذه السياسة المرنة كانت تفرضها الظروف حتى يتمكن خلفاء ستالين من ان يوطدوا انفسهم في الداخل . والمستقبل فقط هو الذى كان يمكن أن يوضح لنا اذا كان هذا الموقف هو فعلا تبديلا في عقيدة الروس . ان نهضة الصين كان لها بالتأكيد سببا في هذا التغير . ان الصين الحمراء شيوعية بالفعل الا انه من المتوقع أن تفوق قواتها في المستقبل القوات الروسية . وستلعب العدواة بين القوتين الشيوعيتين الدوليتين دورا هاما وحاسما في المستقبل . وسيستحيل على الاتحاد السوفييتى ان يحافظ على موقفه القيادى الشيوعى في مواجهة الصين وهو يحاول الإبقاء على تنافسه مع القوى الأوروبية والأمريكية . واعتقد ان روسيا ستتفق يوما مع أوروبا والولايات المتحدة من أجل أن تدافع عن نفسها ازاء الصين وعلى الأوروبيين أن يكون لهم من الصبر لينتظروا حدوث هذا التطور .. »

وفي خطاب لتشرشل في مجلس العموم البريطانى يوم ١١ مايو ١٩٥٣ ألمح عن افتراض حدوث تغير في سياسة الاتحاد السوفييتى الخارجية بعد وفاة ستالين وقال انه رغم غموض الموقف الدولى وعدم امكانية التاكيد من أى وضع

من الأوضاع فانه من المفضل أن يعقد اجتماعا للقمة للدول العظمى في أقرب وقت لمحاولة التوصل الى أرضية مشتركة . وفي واشنطن أيد ايزنهاور أثناء مؤتمر صحفي له يوم ١٤ مايو اقتراح تشرشل بكثير من التحفظ وإذا انه يجب أن يتم الاعداد لمثل هذا الاجتماع بطريقة دقيقة إذا ما كان من الضروري عقده . لم يرفض ايزنهاور الاقتراح بل لف حوله دون أن يرفضه خاصة أنه كان قد اتى للحكم والحرب الكورية في أوجها وكان قد وعد بانهاها بسبب رفض الشعب الأمريكي استمرارها .

وفي الجانب الآخر انتابت ايديناور دهشة مقلقة من أن يحاول اقطاب الغرب التوصل الى انتهاء الحرب الكورية على حساب المانيا الاتحادية وهو الامر الذى طمأنه تشرشل عليه أثناء زيارة قام بها ايديناور لانجلترا في هذه الفترة . وكان ايديناور يشعر بالقلق أيضا بالنسبة لموقف فرنسا التى كانت تواجه صعابا جمة في حربها بالهند الصينية بالإضافة الى عدم استقرار الحكم بها وما كان يشعر به من عدم تحمس ورايتها الجديدة تجاه تحالف فرنسا مع المانيا الغربية . أن كل هذه العوامل كانت شغل شاغل ايديناور وأراد أن يؤكد موقف حكومة المانيا الاتحادية لأمريكا قبل انعقاد مؤتمر رباعى وهذا رغم أنه زار الولايات المتحدة في بداية ١٩٥٣ وقابل ايزنهاور ودالاس الا أنه أراد أن يعيد توكيد موقف المانيا الاتحادية من جديد فارسل لايزنهاور مذكرة بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٣ جاء بها :

٥ - أن توحيد المانيا الاتحادية مع القطاع السوفيتى وبرلين لا يمكن أن يتم إلا على أساس انتخابات حرة ومباشرة وسرية مع ضمان حرية الانتخابات بتواجد لجان رقابة دولية قبل وأثناء الانتخابات .

— يتم تشكيل حكومة على هذه الأسس تمتد سلطتها على كل المانيا .

— لا يجب أن تخضع هذه الحكومة الموحدة لآى اشراف اجنبى سواء قبل أو بعد المفاوضات .

— يجب أن لا تحرم هذه الحكومة الموحدة بالمرأيا التى بالدول الحرة والمتساوية في الحقوق من أن تنضم وتحالف الى قوى أخرى وذلك في نطاق أهداف سلمية .

— كشرىك حر ومتساوى في الحقوق يجب أن تشترك هذه الحكومة في مفاوضات معاهدة الصلح فور بدايتها .

— يجب أن تشمل معاهدة الصلح حقوق المواطنين وحريتهم طبقا للمبادئ المسيحية والحقوق الطبيعية .

من لا يجب على حكومة ألمانيا ما أن تعترف بخط الأودر نيبس وعلى ألمانيا أن تبذل الجهد في تسوية كل مشاكل الحدود بمقابلة جديدة وفق تعاون دولي سلمى .

— إن معاهدة التجميع الدفاعى للدول الأوروبية الغربية يحدد قوات ألمانيا مستقبلا وبذلك يعمل على ضمان أمن جيرانها . « وارفى ايديناور بالمذكرة قرار البرلمان الألمانى بشأن شروط توحيد ألمانيا .

وقعت فى ألمانيا الشرقية يوم ١٧ يونيو اضرابات ومظاهرات عمالية دموية شملت غالبية مدنها وقد بررها الغرب بأنها ناتجة عن الكبت الذى تعيشه وسببها الشرق بأنها من تدبير الغرب وعلى ذلك بأنها نشبت فى يوم واحد فى كل ألمانيا الشرقية . ولما كان وزراء خارجية الغرب سيجمعون فى واشنطن فى النصف الأول من يوليو ١٩٥٣ فقد أرسل ايديناور خطابا لوزير خارجية امريكا دالاس بتاريخ ٨ يوليو ايد فيه اجتماع الدول الأربع واقترح ان لا يتأخر هذا الاجتماع عن خريف ١٩٥٣ حتى يقومون ببحث موضوع ألمانيا وكانت أحداث ألمانيا الشرقية هى التى دفعت ايديناور ان يطالب باجتماع رباعى الآن بعد ان كان يحذ مسبقا ان لا يعقد الا بعد توقيع ألمانيا الغربية لمعاهداتها مع الغرب . وأوضح ايديناور فى خطابه المبادئ السابقة والخاصة باجراء انتخابات حرة ينتج عنها حكومة موحدة تحضر مفاوضات معاهدة الصلح .

يجب ان نبرز فى هذا المجال نقطة هامة الا وهى ان قرارات مؤتمر بوتسدام جاء بها ان ينجز الحلفاء الأربع معاهدة الصلح الألمانية الا أن الغرب بعد ان لاحظ نمو المؤسسات الدستورية فى ألمانيا الغربية عدل من موقفه واشترط تواجد حكومة ألمانيا موحدة تحضر مفاوضات معاهدة الصلح وتوقع عليها ومن ثم تشرف بعدئذ على كل ألمانيا . ايضا كان الغرب قد حدد فى معاهدة بون ان توحيد ألمانيا يجب ان يتم بالطرق السلمية . وبذلك تباعد الغرب عن جوهر قرارات بوتسدام وعلى ذلك بان الظروف تبدلت وان غالبية الشعب الألمانى الموحدة فى ألمانيا الغربية والذى كان قوامهم قرابة ثلاثة اضعاف سكان ألمانيا الشرقية كان يجب ان يتواجدوا فى اثناء معاهدة الصلح ممثلين على الأقل بنسبتهم هذه فى الحكومة الألمانية الموحدة التى كان الغرب يطالب بان تتشكل عن طريق انتخابات لتحضر مفاوضات الصلح هذه .

وقد علم وزراء خارجية الغرب بمضمون خطاب ايديناور الى دالاس وذلك لثلاث اجتماعهم فى واشنطن فى يوليو ١٩٥٣ . واعتقد ايديناور ان خطابه هذا هو الذى ساعد على أن تقرر الدول الغربية الثلاث من جدوى عقد اجتماع

وربما مع روسيا ، الا اننى اعتقد ان الحقيقة كانت تخالف ذلك وقتئذ ذلك لان الغرب كان يريد ان يجتمع مع روسيا في ذلك الوقت لأسباب تخصه في المقام الاول قبل ان تكون مشكلة المانيا هي الدافع الاساسى لان يسمى لعقد هذا الاجتماع الرباعى مع روسيا . فقد تم في هذا الشهر توقيع اتفاقية انتهاء الحرب الكورية بين قوات الامم المتحدة وكوريا الشمالية او بصريح العبارة بين أمريكا والقوى الاشتراكية الشيوعية بالمنطقة ومن خلفهم روسيا ومن المنروضى ان كانت هناك اتصالات بين أمريكا والجانب الشرقى قبل واثناء تلك الفترة للتمهيد لهذه الاتفاقية التى من ساتها انها تعمل على تلطيف الجو الدولى بين الشرق والغرب وعليه فقد كانت هذه هي الأرضية الخلفية بالإضافة الى ان فرنسا كانت تأمل في محاولة التوصل لحل لحرب الهند الصينية التى كانت دخلت في عامها السابع بموجب جلوسها مع وزير خارجية روسيا وهى التى قد شجعت مثل هذا اللقاء اثناء تبادل المذكرات الاخيرة بين الغرب والشرق بالنسبة لتوحيد المانيا وقت حرب المذكرات .

وكانت الدول الغربية تريد ان تعرف حقيقة الأمور الجارية في روسيا بعد وفاة ستالين لان الغرب كان قد عرف ستالين ومارسه وكان يريد ان يختبر عود القادة السوفييت الجدد وهم الذين كان يجهل ساتهم وعليه فقد كانت جميع الأطراف تريد ان تجلس معا للدرجة ان الغرب وافق على جدول الأعمال الذى اقترحه روسيا وهو الذى يخالف في جوهره جدول أعمال الغرب المقترح لهذا الاجتماع الرباعى مما يدلنا على ان الغرب تحاشى ان يثير أى اشكالات بشأن جدول الأعمال أو خلافه حتى يتم انعقاد الاجتماع الرباعى . ومن كل هذه الدلائل فالصورة واضحة في أن الغرب كان متلهفا على عقد هذا الاجتماع مع روسيا لان الغرب اذا كان يريد تعقيد عقده لكان تملص ووسائل التخلص عديدة ومعروفة .

وجه وزراء خارجية الغرب مذكرة بتاريخ ١٥ يوليو الى روسيا يدعونها فيها لهذا الاجتماع الرباعى على مستوى وزراء الخارجية ليكون في نهاية سبتمبر ١٩٥٣ واقترح الغرب جدول أعمال يشمل موضوع المانيا وموضوع النمسا . ووافقت روسيا في ردها بتاريخ ٤ أغسطس على هذا الاجتماع المقترح واقترحت اشراك الصين الشعبية معهم واقترحت جدول أعمال يشمل في المقام الاول دراسة الوسائل التى يمكن ان تؤدي الى تخفيف التوتر الدولى ثم موضوع المانيا على ان يبحث معه موضوع ايجاد ضمانات للامن الأوربى ثم في النهاية موضوع معاهدة صلح النمسا . وقد وافقها الغرب على جدول أعمالها خاصة وقد أدرجت روسيا موضوعا عميقا ليحتل المقام

الأول ثم أضافت على موضوع المانيا موضوعا شاملا أوروبا يمكنه ان يحوى جميع اوضاع أوروبا الا وهو موضوع الأمن الأوربي - وهو الموضوع الذى وافق الشرق والغرب على بحثه عام ١٩٧٢ أى بعد ربع قرن من ادراجه فى جدول أعمال الدول الكبرى وقتئذ - واتفق الغرب وروسيا على أن يعقد الاجتماع فى يناير ١٩٥٤ وان يكون رباعيا أى بدون تواجد الصين الشعبية .

أرسل إيرينهاور بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٣ مذكرة الى ايديناور بعد انتهاء اجتماع وزراء خارجية الغرب الذى انقضى فى واشنطن فى ١٥ يوليو اوضح له فيها سياسته تجاه المانيا الاتحادية وقد جاء بها :

« أفيدكم انه طوال الأشهر الأخيرة ترددت على جانبي الاطلنطى خطب وتصاريح بلا نهاية عن الأسبقية التى يجب ان تعطى للتسميات التالية : التوحيد - معاهدة الصلح - الانتخابات الحرة - انسحاب قوات الاحتلال ... الخ . ولقد كان دائما من رأيى خاصة وان الاحداث الأخيرة اكدتها لى انه لا يمكن ان يكون هناك توحيدا بدون انتخابات حرة وبدون تشكيل حكومة موحدة وحررة ناتجة عن انتخابات ويمكن ان يتبع ذلك بترتيب منطقى سلسلة إجراءات تتأتى من بعدها معاهدة صلح مشرفة ومن ثم مولد جمهورية المانيا الموحدة التى يكون واجبها مراعاة الصالح العام لشعبها الذى أصبح عضوا محبا للسلام .. ان حكومة الولايات المتحدة ستقدم مساندتها الكاملة المعنوية والدبلوماسية لهذه الخطوة الاولى التى تشمل الانتخابات الحرة .

يتواجد فى المانيا وفى الدول الأوروبية الغربية بل وأيضا فى بلدى ذاتها بعض الرجال ذو النية الطيبة قد اقتنعوا بان مبدأ التجمع الدفاعى الأوربي أصبح مخالفا وهادما للانتخابات الحرة ولتوحيد المانيا . الا اننى لم اوافق ابدا على هذه النظرية التى تقول ان التجمع الدفاعى الأوربي يتناقى مع اعادة توحيد المانيا . ان الحقيقة هى العكس . وكما صرح به وزراء الخارجية فى مؤتمر واشنطن فان التجمع الدفاعى الأوربي هو مطلب ضرورى مثل ما هو عليه الآن . وليس له أى صلة بالتوترات الدولية الحالية لأن مثل هذا التجمع ضرورى للسلام والأمن ولرفاهية الشعوب .

منذ مدة طويلة وانا مقتنع ان تقوية جمهورية المانيا الاتحادية بقبولها حلف التجمع الدفاعى الأوربي وبقبولها معاهدة المانيا بالإضافة الى تقدمها الناتج عن اندماجها الأوربي لا يمكن الا ان يزيد من فرص توحيد المانيا سليما .. »

كانت دول الغرب وبالذات انجلترا وفرنسا تتناول علنيا موضوع تحالف المانيا الغربية مع العالم الغربى وموضوع توحيد المانيا ومصصلحة الغرب من كل المشكلة الألمانية . وان كانت فرنسا قد بدأت تتردد من جديد من تحالفها مع المانيا الغربية فان ذلك مرجعه ان قطاعات منها لم تهضم نظرية وزير خارجيتها

فرنسا السابق شومان القائلة : « ان احسن وسيلة لابعاد شر المانيا مستقبلا هي بالتقارب وبالتحالف مع المانيا الغربية » وهي النظرية التي ترجمها بوفان الى مشروع سمي باسمه يقضى بتحالف فرنسا مع المانيا الغربية كما سبق أن اوردناه . وأجد لازما ان نقرأ بعض الآراء الانجليزية عن هذا الموضوع قبل أن نتعرف لاحقا عن تطورات الموقف الفرنسى . فقد ألقى اللورد ساليزبورى خطابا في مجلس اللوردات الانجليزى يوم ٢١ يوليو ١٩٥٣ جاء به :

« ان احسن ما يمكننا ان نفعله حاليا بالنسبة لتوحيد المانيا هو تقوية قواتنا المادية ولامد طويل وذلك مع دوام المطالبة بانتخابات حرة وبحكومة تمثل كل المانيا . ان هذه الاهداف التي نأملها لا يمكن ان نتوصل لها الا بالتعاون السلمى مع الروس . » ثم تحدث لورد ساليزبورى عن حملة النقد التي قامت عقب الدعوة التي وجهت الى روسيا لاجتماع رباعى من اجل بحث اجراءات الانتخابات الالمانية حيث انتقد البعض بانجلترا بيان الحكومة الانجليزية الذى تمسكت فيه بشدة بسابق تعهداتها ازاء المانيا ولم تعطى وقتئذ اسبقية لموضوع نزع السلاح فقال : « الى أى هدف توجه بنا الانتقادات هذه ؟ اشعر اننى استطيع ان احدها . ان بعض الأوساط تحدثت في بادىء الامر ادراج مسألة نزع السلاح في جدول أعمال المؤتمر القادم . وانا لا أريد أن اقول شيئا ضد نزع السلاح . ولكننى قبل هذه الحرب أمضيت سنوات طويلة في جنيف اعمل في هذا الهدف - الا ان كل منا من الذين كانوا هناك أدركوا درسا قاسيا على ما اعتقد - فانه من العبث دعوة دول الى نزع السلاح طالما ان حل مشاكل قائمة كانت تستدعى اتخاذ اجراءات عسكرية خاصة وان هذه المشاكل لم تتقدم نحو حل ما . »

ان السبب الأساسى لفشل مؤتمر نزع السلاح في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية كان ان كل الدول المجاورة لالمانيا كانت ترى ان تتخذ احتياطاتها ضد تشككاتها هذه من المانيا . ان هذا العامل هو الى الآن أساسى بالنسبة للحكومة وللشعب الروسى ومع اختلاف المناخ فهو أيضا عامل قائم الآن بالنسبة للحكومة الفرنسية وللشعب الفرنسى ان محاولة وضع موضوع نزع السلاح في جدول الأعمال قبل التوصل لحل للمسألة الالمانية هو كما اعتقد عدم استفادة من دروس الأمس .

ثم بعد ذلك يلومون البيان الذى صدر وجاء به انه « يشير بشدة » الى وجهات النظر التي سبق ان قبلت . . فهل يجب ان نستخدم لغة سهلة أثناء التحدث مع الروس حتى يفهموا ضمنا اننا مستعدون للتنازل عن ما سبق أن تعهدنا به رسميا . فاذا كان هذا هو المقصود فاننى أؤكد للمجلس أن ذلك لم يكن ما يقصده رئيس الوزراء في خطابه ١١ مايو . اننى أفيد ان مثل هذا

المقصد لا يتمشى مع كرامة دولتنا . لو ان تكون عبارة « أشيرت بشدة » يجب ان تعنى باننا لا نريد ان نتراجع عن تعاهداتنا ولكن يجب ان نمطى انعطاما بإمكانية ذلك التراجع للروس . فاذا كان هذا هو تفسير هذه العبارة فان ذلك معناه اوباك من مخاطبتهم . ولست اريد ان اتحدث عن خيانة الخداع . اننا تعهدنا رسميا . وهذا التعهد كان أيضا وجهة نظر الحكومة السابقة - الا وهو احترام مبدأ الانتخابات الحرة في ألمانيا ومبدأ حكومة موحدة المانية . وهذه هي الشروط التى أقرها مجلس النواب الالماني الغربى يوم ١٠ يونيو . فهل يجب علينا ان نبدل هذا الموقف ؟ اننى أعتقد ان أى حزب من أحزاب هذا المجلس ليس على استعداد لأن يتبع هذه السياسة . .

اننا المعارضة والحكومة تؤيد سياسة حلف الاطلنطى . . وعليه لماذا لانملن ذلك . . انظروا الى التجمع الدفاعى الاوربى انه أحد اعمدة سياستنا الغربية . فهل يجب علينا الان ان نتخلى عن هذه السياسة التى قبلتها الدول الاوربية الغربية وهى السياسة التى ايدناها والتى صدق البرلمان الهولندى عليها الأسبوع الماضى ؟ اننى لا أستطيع ان أعقل ان مثل هذا الاقتراح نابع من رجل سياسى مسئول . اننى كنت سأنضم لهؤلاء الذين ينتقدون الحكومة اذا كان الهدف هو احتواء المانيا في تحالف عدوانى ضد روسيا . وحتى اذا لم يكن كذلك فلا يجب ان نتوقع ترحيبا روسيا . . ان هذا الاجتماع المقترح يجب ان يبحث مستقبل المانيا بطريقة ايجابية واخوية . ويجب ان يبحث عن السبل الممكنة لتوحيدها وهى تلك التى تعهدنا بها دون اثاره امن او اثاره شعور جيرانها بما فيهم روسيا .

وأود أن أقول ان هذه هى السياسة العاقلة والواقعية التى بموجبها يجب ان نتوقع نتائج مشمرة من جرائها . وحسب رأى يجب أن نربطها مع انشاء التجمع الدفاعى الاوربى . وقد قالوا أن مسبب التجمع الاوربى هذا هو منع أى تهديد عسكرى وتبرير الحاجة الملحة للوحدات الالمانية العسكرية . ان تحالف التجمع الدفاعى الاوربى قد أنشأ كوسيلة تمكن المانيا من ان تلعب دورها في الدفاع عن الغرب دون ايقساط الرهبة لدى جيرانها من جراء استقلالها . الا أن هذا التحالف يزيد في أهدافه عن هذا حسب تقديرى . انه الوسيلة لوضع حد نهائى للمشاحنات القديمة التى امتدت اجيالا بين فرنسا والمانيا وسببت الكثير من الحروب في الماضى . ان هذا التحالف ليس له وقت محدد في هدفه مثل منع تهديد مباشر انما له هدف دائم الا وهو انه سيمنع ولرة واحدة نهائية كل الآثار الضارة من هذا السرطان الذى قد يبدد - اذا تواجد - بأن يدفع أوروبا والعالم الى يؤس لا نهائى .

وإذا امكننى أن أعبر بهذه الوسيلة فإن هذا التحالف يمثل ضمانا إضافيا ليس فقط لفرنسا والدول القريبة ولكن حسب رأى الشخصى فإنه يمثل ضمانا لروسيا أيضا . اننى لا أندعش أزاء حفر حلفاؤنا القدامى الفرنسيون ولدى الدول الأخرى بالنسبة لسوء ظنهم تجاه ألمانيا . ونحن أيضا لم نتحلل من هذا الحذر . ان ألمانيا دولة قوية وجبارة ونشطة بشكل كبير جدا وشجاعة . انها ذو غوران كنهز فاض مرتين عن مجراه أثناء جيلنا ونشر الخراب والدمار فى أراضى واسعة . الا أنه لحسن الحظ فإنه بقبولنا اندماج ألمانيا مع المجموعة الأوروبية للدفاع ومع التجمع الأوروبى للفحم والصلب فإن ألمانيا أظهرت لنا رغبته فى عدم تكرار مثل هذه الكارثة مرة أخرى .

انكم قد لاحظتم ان ألمانيا وهى فى نطاق التحالف الأوروبى هذا فانها ليست بتشكيل مستقل بل انها جزء من مؤسسة دولية وثيقة الاندماج وقراراتها تتبع عنها كما تتبع أيضا عن مجموع الأعضاء . . ولما كانت هناك مصالح جوهرية تتطلب السلام فى هذه الدول فإن هذا الوضع هو الذى سيؤكد ضمانا - بعد تصديق جميع أعضاء هذا التحالف على معاهدته - للوصول الى مرحلة هامة فى الطريق الصحيح من أجل ضمان أمن متجدد لكل دول أوروبا الغربية وأيضاً لروسيا . ان تبقى ألمانيا مقسمة او موحدة فإن القرارات سوف تتخذ فى كلتا الحالتين بمعرفة كل الأعضاء . ولن تكون القرارات نتيجة املاء بمعرفة شعب واحد مفرور .

وفى هذا الشأن فإنه يجب علينا ان نفكر بصفة خاصة فى فرنسا هذه الدولة التى عانت الكثير خلال حربين عالميتين . ولا يجب علينا ان ننسى ان أرضها احتلت ودمرت ولا يجب علينا كحلفاء مخلصين لها ان تقلل من درجة تقديرنا للصعاب التى تواجه الشعب الفرنسى أمام مثل هذه المسائل التى قد تعرض أمنه للخطر . . »

اتسم خطاب اللورد ساليزبورى بالصراحة حينما تحدث عن تيارات التشكك التى كانت تدور حول المشكلة الألمانية بين جميع اطراف قوى العالم ومن بينها إنجلترا وخاصة عندما تحدث عن افتراض توحيد ألمانيا او الإبقاء عليها مقسمة حين قال ان هذا الأمر او ذاك سيكون نتيجة قرارات يتخذها جميع الأعضاء فى هذا الشأن وهو تصريح اذا ما ادمج مع بقية التصاريح لأوضح لنا ان قوى العالم كانت فى حيرة حول مصير ومستقبل ألمانيا فمن الواضح ان الشرق كان يريد توحيد ألمانيا طبقاً لشروط أمنه وأيضاً كان الغرب يريد توحيدها طبقاً لشروط أمنه ولتعارض هذه الشروط فقد يفرض على ألمانيا ان تظل مقسمة .

وفي مجال الغرب فإنه لم يكن مستعدا من أن يعاوب من أجل توحيد
ألمانيا كما لن يسمح لألمانيا الاتحادية أن توحدها من غير الوسائل السلمية
حتى لا يتعرض الغرب لخطر ما وقد بلورت هذه النقطة صراحة في معاهدة
بون حيث جاءت في ديباجة المعاهدة : « أن موقى المعاهدة يعترفون بأن إعادة
إنشاء ألمانيا حرة وموحدة بموجب الوسائل السلمية وبواسطة معاهدة صلح
موافق عليها بحرية هو الهدف المشترك والأساسى للدول الموقعة على هذه
المعاهدة . . » وجاء في المادة السابعة من هذه المعاهدة : « يعترف الموقعون بأن
أحد أهدافهم الأساسية في سياستهم المشتركة هو إنجاز معاهدة صلح توافق
عليها ألمانيا بحرية وذلك بينها وبين أعدائها السابقين وهى معاهدة يجب أن
تضمن سلاما دائما وقد اتفقوا على أن الحدود النهائية لألمانيا لن تحدد قبل
إنجاز معاهدة الصلح هذه . . » وجاء في نفس المادة : « أنه ولحين إنجاز معاهدة
الصلح فإن الموقعين اتفقوا على استخدام الوسائل السلمية للتوصل الى
أهدافهم الا وهى توحيد ألمانيا وتزويدها بدستور حر ديمقراطى يطابق دستور
ألمانيا الاتحادية وبحيث تندمج في المجموعة الأوروبية . . » واعتقد يقينا أن
نفس هذا الموقف كانت تتبعه روسيا وتنسقه مع ألمانيا الشرقية .

اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع في برلين يوم ٢٦ يناير ١٩٥٤ وهم
ايدن وزير خارجية إنجلترا وبيدو وزير خارجية فرنسا ودالاس وزير خارجية
أمريكا ومولوتوف وزير خارجية روسيا . وعرض مولوتوف جدول أعمال
روسيا وكان يشمل :

— دراسة الوسائل التى تؤدي الى تخفيف التوتر الدولى والدعوة لمؤتمر
لوزراء خارجية فرنسا وإنجلترا وأمريكا والاتحاد السوفيتى والصين
الشعبية .

— المسألة الألمانية ودراسة ضمانات للامن الأوروبى .

— المعاهدة الخاصة بالنمسا .

وافق الغرب على جدول الأعمال الروسى دون نقاش وبدأت المفاوضات
تبحث الوضع في الشرق الأقصى واتفق في هذا الخصوص أن يعقد مؤتمر موسع
في نهاية ابريل ١٩٥٤ بجنيف تحضره الصين الشعبية مع دول وأطراف أخرى
ثم قدمت الدول الغربية مشروعا بشأن توحيد ألمانيا توطئة لتوقيع معاهدة
صلح المانية وقدمت إنجلترا المشروع باسم الغرب وشمل اجراء انتخابات
جرة في كل ألمانيا تنتج عنها جمعية عامة تضع دستور ألمانيا الموحدة وبدأ
مفاوضات الصلح ثم تشكل حكومة موحدة من داخل هذه الجمعية العامة
تكمل مفاوضات معاهدة الصلح ثم توقعها .

وقد قدمت روسيا مشروعا للصلح وخطة لتشكيل حكومة مؤقتة وأجراءات لاجراء انتخابات في كل المانيا الا ان الغرب لم يوافق على العرض الروسى بالنسبة لالمانيا لانه كان يعتمد على قرارات مؤتمر بوتسدام. وخشى ان تطبق بموجب النظم الاقتصادية الاشتراكية على الاقتصاد الالمانى الغربى ، رفض الغرب ايضا تشكيل حكومة المانية مؤقتة من برلمانى المانيا الغربية والمانيا الشرقية وطالب باجراء انتخابات في هذا الشأن الامر الذى نتج عنه اختلاف الدول الاربع بالنسبة لموضوع المانيا .

اقترح مولوتوف اثناء المؤتمر ان يستمع المؤتمر الى مندوبين من المانيا الغربية ومن المانيا الشرقية الا ان الغرب رفض هذا الاقتراح على اساس انه سيقترب وكأنه اعتراف منهم بالمانيا الشرقية . وقد صرح مولوتوف اثناء المؤتمر ان معاهدة بون التى سبق ان وقعها الغرب مع المانيا الاتحادية تهدف الى ان تقيّد ايدى المانيا المطلوب توحيدها منذ الآن .

وعرض مولوتوف مشروعا للامن الاوروبى يشمل غالبية الدول الاوربية وقد صيغ هذا المشروع في نطاق معاهدة مقترحة سماها الروس « معاهدة الامن الجماعى الاوروبى » تشمل انتظام الدول الاوربية بها ومن بينها المانيا على ان لا تنضم لاحلاف عسكرية . وكان مشروع الامن الاوروبى هذا يشمل الدول الاوربية فقط دون امريكا . ولم يوافق الغرب على المشروع السوفيتى هذا خاصة انهم وجدوا وقتئذ انه يجانبه حلف الاطلنطى ويرمى الى ابعاد امريكا عن اوربا . ايضا لم يتوصل وزراء الخارجية الى اتفاق بالنسبة للنمسا وانفض المؤتمر بعد ان فشل في ايجاد تسوية او بداية تسوية للمشكلة الالمانية وصدر عنه بيان مشترك يوم ١٨ فبراير ١٩٥٤ جاء به :

« انعقد في برلين منذ ٢٥ يناير حتى ١٨ فبراير ١٩٥٤ مؤتمر لوزراء خارجية .. وقد افروا ان كوريا المتحدة والمستقلة بموجب وسائل سلمية تمثل عاملا هاما بالنسبة لتخفيف التوتر واعادة السلام في مناطق اخرى بآسيا . وقد اقترحوا عقد مؤتمر تشترك فيه الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا والاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا والجمهورية الشعبية الكورية والبلاد الاخرى التى اشتركت في الحرب الكورية وتريد ان تشترك في هذا المؤتمر الذى سينعقد يوم ٢٦ ابريل في جنيف . ان هدف هذا المؤتمر هو من اجل تسوية سلمية للمسألة الكورية . والدول الاربع المجتمعة في برلين ترغب ان يشار ايضا في هذا المؤتمر مشاكل اعادة السلام في الهند الصينية وقد اتفق على دعوة الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا والاتحاد السوفيتى والصين الشعبية والدول الاخرى المهتمة بالامر ... ان حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا والاتحاد السوفيتى وهم مقتنعون

بان حل المشاكل الدولية اللازمة لسلام دائم قد يمكن التوصل اليها بموجب اتفاق لنزع السلاح أو على الأقل بتقليل ملموس للتسلح سيبادرون الى تبادل وجهات النظر في هذا الشأن كما هو وارد في قرارات الأمم المتحدة الصادرة في ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣ . وقد بحث وزراء الخارجية باستغاضة مشكلة المانيا والامن الاوربي ومشكلة النمسا الا انهم لم يتمكنوا من الاتفاق على هذه المسائل .

وسدر عن وزراء خارجية الغرب الثلاثة بيان في نفس يوم صدور البيان الرباعي عاليه جاء به : « ان الموضوع الاساسي في مؤتمر برلين كان مشكلة المانيا والوفود الغربية تمسكت بالآتي : ان توحيد المانيا يجب ان يتم بناء على انتخابات حرة ينتج عنها حكومة المانية موحدة يوقع معها معاهدة الصلح . وقدموا على هذا الضوء خطة عملية . وعندما لم يرغب الوفد السوفيتي مجرد بحث اقتراحهم فقد استنتجوا ان الحكومة السوفيتية ليست مستعدة الآن في السماح بانتخابات حرة في كل المانيا . وليست مستعدة لرفع سيطرتها عن المانيا الوسطى . وتستثمر الحكومات الغربية الثلاث في بذل مجهودها من أجل توحيد المانيا في حرية وبوسائل سلمية . والى حين ان يتم ذلك فانها اقترحت عدة اجراءات من شأنها تخفيف وطأة النتائج الناجمة عن تقسيم المانيا وآثارها على برلين وهي اجراءات سوف تبحثها اللجنة العليا للحلفاء مع المندوب المفوض السوفيتي .

وفيما يخص برلين فان الحكومات الثلاث تؤكد اهتمامها الدائم بامنهم وذلك كما جاء في تصريح القوى الثلاث في ٢٧ مايو ١٩٥٢ . وسيدلون جهدهم من أجل تحسين وضع برلين وخاصة موقفها الاقتصادي . . . والحكومات الثلاث تؤكد مثل ما اكدت دائما انها مستعدة ان تستخدم كل المناسبات من أجل ايجاد حل لمشكلة المانيا والنمسا سواء بمعاودة الاتصال كما تم في برلين له بوسائل اخرى . ووزراء الخارجية الثلاثة يؤكدون الطابع الدفاعي الصرف لاجراءات الامن الغربية . ولقد تداولوا في مسألة كيفية البحث عن سبيل تقوية الالتزامات الحالية من أجل حماية الاتحاد السوفيتي ضد أي اعتداء الا ان الاتحاد السوفيتي رفض مثل هذه العروض . وكان من النتائج المترتبة على تنفيذ الاجراءات السوفيتية الاخلال بوسائل امن الغرب في الوقت الذي كانت تبقى فيه القدرة العربية للاتحاد السوفيتي في اوربا كما هي دون ان تمس . والقوى الثلاث ليس من هدفها ان تترك نظام اممها يصاب وبذلك تعرض كيانها للخطر .

انهيار التجمع الدفاعى الأوروبى

توقف وزير خارجية أمريكا فى ألمانيا الاتحادية ليقابل ايديناور قبل أن يسافر الى الولايات المتحدة وذلك حتى يطلع ايديناور شخصيا بنتائج مؤتمر برلين . وأوضح له دالاس أن الروس لم يبدلوا من موقفهم بعد وفاة ستالين وأنهم لم يبدوا أية رغبة فى التخلّى عما يسيطرون عليه وأنه يعتقد أن موقف الروس هذا سيكون من جرائه أن يقتنع من كانوا يظنون خلاف ذلك وأن الغرب عليه أن يستمر فى تقوية نفسه وأن أوروبا حتى يمكنها أن تشعر بالسياسة فإنه يجب عليها أن تتوحد وأن تشكل قوة يمكنها أن تضاهى قوة الروس وأنه يجب أن يفصل أوروبا الغربية عن الاتحاد السوفيتى سلسلة دول أوروبية تعمل كحاجز بين الغرب والشرق والمخ أن الدول الأوروبية الشرقية كان يجب عليها أن تتمتع بمزيد من الحكم الذاتى حتى تشكل هذا الحاجز بين دول أوروبا الغربية المتحالفة وبين الاتحاد السوفيتى .

وقال له دالاس أنه فقط فى هذه اللحظات التى تصل فيها أوروبا الغربية الى هذا المستوى فإن عملية توحيد ألمانيا يمكنها أن تسير فى طريق التنفيذ ووافق ايديناور على آرائه هذه وأضاف أن مؤتمر برلين هذا أثبت استحالة اتباع سياسة حيادية .

وأبلغه دالاس أنه تناقش مع وزير خارجية فرنسا بشأن تصديق البرلمان الفرنسى على معاهدة بون وعلى معاهدة باريس المعروفة بتحالف التجمع الدفاعى الأوروبى وأن وزير خارجية فرنسا أوضح له أنه يتعين على أمريكا أن تضمن استمرار تواجد قواتها فى أوروبا الغربية وأن تقبل ألمانيا الغربية حلاً لمشكلة إقليم السار لصالح فرنسا حتى يمكن أن تضمن الحكومة الفرنسية موافقة البرلمان الفرنسى على هذه المعاهدات . وأوضح دالاس أيضاً أنه يأمل أن ترتبط بريطانيا بطريقة ما بالتجمع الدفاعى الأوروبى وهذا حتى تشعر فرنسا بالأطمئنان وأنه بالنسبة لأمريكا فإنه حسب الدستور الأمريكى فإن أمريكا لا تستطيع أن تتعهد الى ما لا نهاية بتواجدها الفعال فى أوروبا الغربية . وقد أفاده ايديناور أنه يريد من أمريكا أن تترك له مشكلة السار لأنه يعرف كيف يعالجها مع فرنسا وقد وافقه دالاس على ذلك لأنه لم يتعمق كثيراً فى دراسة هذه المشكلة .

وفى هذا اللقاء السريع فى مطار فهان بألمانيا الاتحادية اتفق دالاس وايديناور بأن يسر كل منهما فى الطريق الذى يمكن أن يؤدى لتقوية أوروبا الغربية . هذا وكانت نوعاً من الصداقة قد تولدت بين الرجلين نظراً لتقارب

سنتهم المتقدم وللسابق معرفة ايديناور بدالاس قبل أن يتولى منصب وزير خارجية الولايات المتحدة . وقد أرسل ايديناور رسالة الى رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني أولينهاور ليبلغه بنتيجة اجتماع برلين خاصة بعد المعلومات التي قد ابلغه بها دالاس وذلك مراعاة للاسس الدستورية التي تفرض ادبيا على الحزب الحاكم أن يضع المعارضة في الصورة بالنسبة للمسائل المصرية وأيضا حتى يحاول أن يقتنع أولينهاور بسابق آرائه تجاه تشدد المعارضة أزاء ضرورة الاتصال بالاتحاد السوفيتي من أجل توحيد ألمانيا قبل أن تنضم ألمانيا لأحلاف الغرب وقد جاء بخطاب ايديناور الآتي بعد :

« ... وبكل أسف فإن مؤتمر برلين لم يحقق هدفه الحقيقي وهو توحيد ألمانيا . ولا نستطيع أن نعتبر هذا المؤتمر بأنه غير مجدى بالمرة . ان الآمال التي كانت معلقة بهذا المؤتمر لم تتحقق ولكننا حسب رأي نجد أنفسنا الآن أمام موقف جديد . ان تصرف الروس أزاء المسألة الألمانية يدل على أنهم غير مستعدين في الوقت الحالي من انتهاء تقسيم ألمانيا . كما ان موقفهم تجاه المسألة النمساوية يدل على أنهم لا يريدون تغيير موقفهم الحالي . وأجد نفسي سعيدا أمام هذه الظروف - وبالنسبة لمصلحة السياسة الخارجية التي يجب أن تلازم الضروريات الحيوية للشعب الألماني - بأن يعمل حزبكم على معاودة دراسة المسائل الخارجية مستفيدا من نتائج هذا المؤتمر حيث أنه ربما قد يجد نفسه يتخذ خطأ سياسيا مطابقا لخط الحكومة . وأضع نفسي رهن اشارتكم لتندارس مشتركا اجابة لهذا الموضوع في تاريخ يمكننا الاتفاق عليه » .

الا أن محاولة ايديناور باءت بالفشل حيث استمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي على موقفه السابق . وقد كتب ايديناور عن مؤتمر برلين ووصف فيما كتب عن آرائه تجاه هذا المؤتمر وتجاه نتائجه وقال : « ان مؤتمر برلين اثبت في هذا الوقت ان سياسة الروس في أوروبا كانت الاحتفاظ بالوضع الراهن بها .. ولقد أوضح مولوتوف في برلين بكل صراحة أن هدف الاتحاد السوفيتي هو السيطرة على أوروبا . ان الوقت قد حان بعد مؤتمر برلين لتتخلص من كل خيبة امل ، كان لا يعقل أيضا أن تتم عملية مبادلة لكي يتم تبادل الانتخابات الحرة مقابل التجمع الدفاعي الأوربي أو أى شيء قريب منه هذا في الوقت الذي تواجد فيه بعض من يقولون أنه كان يجب تقديم المزيد للروس . ان مثل هذه الآراء تدل على جهل تام لموقف برلين . لقد طلب مولوتوف المستحيل من الدول الغربية في برلين من أجل منع أى تصرف ايجابي عن ألمانيا الاتحادية وعن أوروبا ..

ان مشروع الأمن المزعوم كان يعنى بلشفة المانيا . . ان توحيد المانيا فشل بسبب موقف الروس وهذه النتيجة كانت النتيجة المرة لهذا المؤتمر الا ان الحكومة الاتحادية اظهرت عزيمة في ان تبحث عن وسائل اخرى من اجل التوصل الى التوحيد . ان مؤتمر برلين اثبت انه لا يوجد امام الروس حل منفصل للمشكلة الالمانية . ان قرار الاجتماع في مؤتمر برلين وتخصيصه لمسائل اسيا ولتبادل وجهات النظر المرتقبة بين القوى الاربع عن نزع السلاح كما جاء في البيان الختامي - وهذا دون حصر امكانية المباحثات عن الأسلحة الذرية - يؤكد ان عددا من المشاكل السياسية ستبحث في المستقبل القريب ان مجرد القيام بهذه المباحثات لهى من الحيوية لالمانيا . ان البدء باتفاق حول المسألة الاسيوية تليها محاولة أولى لنزع السلاح واتفاق ذرى سيؤدي الى تحقيق تقدم كاف لوضع حد للحرب الباردة . وفي نطاق التحدث عن المشكلات الدولية وعن التوتر الدولي فاننا يجب ان نتوقع حلا للمسألة الالمانية . ان هذا بشكل منعطف كبير لمن ليس لهم صبر الا انه من الاجدى ان نصل للهدف بعد ان نسلك طريقا طويلا على الا نحقق هدفنا . . ان على الحكومة الاتحادية ان تستخلص بتنفيذ الاتى بعد كنتيجة لمؤتمر برلين :

— من أجل منع امانى الروس في السيطرة على أوروبا فان الامر أصبح ضروريا لتوحيد أوروبا وتوحيد قواتها ، وعلى ذلك كان يجب ترجمة هذا بموجب اقامة التجمع الدفاعى الأوروبى .

— يلزم للجمهورية الاتحادية ان تقوى بنيانها الداخلى على اساس الحق والحرية ويجب عليها تطوير مواردها المادية والمعنوية

— يجب على الحكومة الاتحادية ان تشعر الغير من جزاء تصرفاتها ان الالمان لن يتأقلموا ابدا لانقسام المانيا ولن يقبلوا ابدا تواجد دولتين المانيتين

— ان مؤتمر برلين اوضح ان المسألة الالمانية لا يمكن ان تحل بمفردها وعليه فالحكومة الاتحادية يجب عليها ان تؤيد خطوات تخفيف مصادر النزاع في البقاع الاخرى من العالم . . كما انها ستساند نظام الامن الجماعى يرتكن على حرية الانتماء والتساوى في الحقوق لكل الاعضاء وهو نظام سيدفع الاتحاد السوفيتى من فض سيطرته من على المانيا الشرقية .

— على الحكومة الالمانية ان تقرر تخفيف الوطاة بالنسبة لالمان برلين والمان المانيا الشرقية

كان الموقف بالنسبة لالمانيا الاتحادية بعد مؤتمر برلين يستوجب سرعة اقامة التجمع الدفاعى الأوروبى الغربى وكانت امريكا وانجلترا ترجو نفس هذا الاجراء الا ان الوضع في صيف ١٩٥٤ بالنسبة لتصديق الدول على اتفاقية

التجمع الدفاعي الأوربي الغربي كان يفيد أن هناك أربع دول هي التي كانت قد صدقت برلماناتها على هذا التحالف وهي : ألمانيا الاتحادية وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وكانت إيطاليا على وشك التصديق عليها إلا أن فرنسا لم تكن قد عرضت الاتفاقية على برلمانها بعد وحدث أن أتت وزارة جديدة فرنسية في صيف ١٩٥٤ برئاسة منديس فرانس الأمر الذي استوجب أن تنتظر الاتفاقية دورها في أسبوعية دراسة رئيس الوزراء الجديد بالنسبة للأمور التي كانت تعتبر في وجهة نظره أكثر أهمية إلا وهي مسألة الهند الصينية والوضع الاقتصادي داخل فرنسا . وقد نفذ صبر ايديناور الذي علل أن أسباب تأخر فرنسا ترجع إلى تأخر ألمانيا الاتحادية ذاتها لأنه إذا ما كانت ألمانيا الاتحادية وافقت بسرعة على هذه الاتفاقية فور توقيعها لتمكنت فرنسا منذ وقت شومان أن تمررها في البرلمان الفرنسي .

أرسل منديس فرانس إلى الدول التي وقعت على معاهدة باريس لتحالف التجمع الأوربي الدفاعي مذكرة تشمل عدة مطالب فرنسية حتى تدرسها هذه الدول وتعمل على إضافتها على صلب الاتفاقية ويرر منديس فرانس هذه المطالب بأنها ضمانات لفرنسا حتى يمكنه بموجبها أن ينجح في جعل الاتفاقية تمر من برلمان فرنسا . وقد وصلت ألمانيا الاتحادية صورة من هذه المطالب الفرنسية وظهر جليا أن منديس فرانس يطلب ضمانات تجاه ألمانيا الاتحادية . وترددت شائعات في بعض الدول الغربية أن منديس فرانس يريد أن يدفع هذه المعاهدة من أجل أن تحصل فرنسا على مزيد من القوى روسيا خاصة وأن الاتحاد السوفييتي كان يفتت هذه المعاهدة وحاول محاربتها مسبقا .

وزاد الهمس بعد أن قابل منديس فرانس شومان لاي رئيس وزراء الصين الشعبية في مقابلة انفرادية ضمتها في نهاية يونيو ١٩٥٤ الأمر الذي أزعج أمريكا واثارت كثير من التكهنات بأن فرنسا قد تنسحب من المعسكر الغربي وبالتالي تبقى على ألمانيا الاتحادية كدولة محتلة وأن فرنسا تنظر باستقلالها عن المعسكر الغربي أن تصبح بمساعدة الاتحاد السوفييتي من الدول الكبرى بأوروبا . وازداد قلق ايديناور خاصة أن كل سياسته منذ ١٩٤٩ كانت تركز على العمل للحصول على ثقة فرنسا لأنه كان يقدر أنه إذا ما تم وفاقه مع فرنسا فإن مركز ألمانيا الاتحادية سيزداد قوة لدى بقية الدول الأوربية الأخرى . وكان يعتبر فرنسا مفتاح الموقف بالنسبة لمستقبل ألمانيا الاتحادية وفجأة اهتزت الصورة أمام ايديناور لدرجة أن تساعل عن قصد فرنسا من هذا الموقف الجديد خاصة بعد تشدد الاتحاد السوفييتي إزاء ألمانيا الغربية وإزاء توحيد ألمانيا بصفة عامة أثناء مؤتمر برلين الأخير .

حدد مندبىس فرانس الشروط التالية فى مذكرته للدول الموقعة على
معاهدة باريس :

— أن تحدد مدة للمعاهدة .

— أن تحدد امكانيات لالغاء هذه المعاهدة .

— أن تحدد فترة لثمانى سنوات كفترة انتقالية تتخذ فيها القرارات باجماع
الاصوات — اى انه فى حالة رفض اية دولة لقرار ما خلال مدة الثمانى
سنوات هذه فان هذا القرار يلقى ولا ينفذ . اى بطريقة اخرى أن يعطى
لفرنسا حق الفيتو لتتمكن من رفض اى قرار اذا ارادت . وهذا يجعل
لفرنسا قدرة عرقلة اية تصرفات تشعر اراءها طوال هذه السنوات انها
تعرضها للخطر أو فى غير صالحها .

— انشاء جمعية ديمقراطية اوربية .

— تحديد مقر لامانة حلف التجمع الدفاعى هذا . وكان مندبىس فرانس
يحدد أن تكون باريس المقر .

— تحديد تواجد قوات فى بلد آخر عدا القوات الموجودة فى المانيا الاتحادية .

كان من جراء هذه المطالب أن تغيرت صورة المعاهدة الأمر الذى كان يلزم
الدول المشتركة بها والتي تحصلت على موافقة برلماناتها أن تعاود التحصل
على تصديقات جديدة من برلماناتها وهو الأمر الذى يصعب على غالبيتها أن
تعاود عرض المعاهدة على برلماناتها من جديد . وكان البعض يفسر تصرفات
مندبىس فرانس هذه كأنها تهدف الى أن تعمل الدول الموقعة على الانساقية
على الفائتها دون أن تكون فرنسا قد الفتها بذاتها . وقد ساد الاضطراب
الواسط الحكومية الالمانية الغربية لدرجة أن اعتقد البعض أن هذه هى
نهاية المانيا الاتحادية لأن المانيا الاتحادية كان من المفروض أن تتمتع
بسيادتها عندما تصدق جميع الدول الاوربية على معاهدة باريس وتصبح
سارية المفعول بعد تبادل الوثائق خاصتها وهو الأمر الذى ظهر انه بعيد
النال بعد موقف مندبىس فرانس هذا .

وبالنسبة لمدة المعاهدة فان معاهدة باريس حسب مادتها رقم ١٢٨
كانت مدتها ٥٠ عاما وقد أراد لها شومان هذه المدة الطويلة حتى يضمن
للتضام المانيا الاتحادية الى جانب فرنسا وكان مندبىس فرانس يريد أن
يكون مدتها كمدة حلف الاطلنطى التى هى ليست محددة بتاريخ انتهاء الا انه
يمكن للاعضاء بعد ٢٠ سنة أن يطلبوا الغاء الحلف وذلك بموجب طلب يقدم
بمدة سنة قبل هذه الفترة . وقد أفادت المانيا الاتحادية أن اقرار فترة

انتقالية لمدة ٨ سنوات وبإجماع الأصوات يجعل هذه المعاهدة في مهبط الريح ويعرض دولها للخطر . أيضا لقد حدد مندس فرانس الحالات التي يجوز فيها إلغاء هذه المعاهدة بأنها تلتفي في حالة إلغاء حلف الإطلنطي وإذا توحدت ألمانيا وإذا انسحبت القوات الأمريكية والانجليزية من أوروبا . أنه من الواضح والمعروف أن مندس فرانس كانت تنقصه أغلبية أكيدة في البرلمان الفرنسي إلا أن الغرب كان يعتقد أن هناك غالبية تؤيد مثل هذا التحالف خاصة بعد أن اطمانت فرنسا على قرب انتهاء الصعاب المتعلقة بالهند الصينية .

اجتمعت الدول الأعضاء في بروكسيل يوم ١٩ أغسطس للدراسة مقترحات فرنسا هذه ومحاولة الخروج من هذا المأزق . حاول إيدناور في اجتماع له قبل المؤتمر مع هنري سباك وزير خارجية بلجيكا أن يجد مخرجاً لهذا الموقف خاصة أن سباك كان يؤيد موقف إيدناور . واتفقا أن تتكثل الدول وتفيد أنه سيصعب عليها معاودة عرض المعاهدة معدلة على برلماناتهم وأنهم ليسوا على استعداد أن يعاودوا اجراء دراسة فنية من جديد لهذه المعاهدة بعد أن أمضوا فيها الكثير واتفقوا أن يستخدموا موقف أمريكا وانجلترا وقد صدق برلمان كل منهما على اتفاقية بون وأجلوا تبادل وثائقيهما بعد أن يتم التصديق على معاهدة باريس ويزن في البرلمان الفرنسي .

علم إيدناور من سباك أن مندس فرانس يريد مقابلته على أفراد في مقابلة خاصة فقال إيدناور أنني متأكد أنه سيناقشني في مشكلة إقليم السار وأفاد أنه ليس على استعداد لمناقشتها في مثل هذه الظروف وأخيراً اتفق إيدناور وسباك أن يعتذر إيدناور بطريقة ما عن مقابلة مندس فرانس الذي كان يريد مقابلته في نفس المساء قبل أن تبدأ جلسات المؤتمر في اليوم التالي . وهنا قال إيدناور بكل ذهن حاضر أنه سيعتذر عن مقابلة مندس فرانس ويعلل ذلك بأنه متعب الليلة من السفر واستطرد قائلاً : « أنني يجب أن أستفيد ولو مرة واحدة من وضع كبر سنني أنني أناهز الثامنة والسبعين عاماً ومفروض أن أكون متعباً من السفر » . واعتذر فعلاً إيدناور وأبلغ مندس فرانس أنه سينتظر أول مناسبة ليقابله .

وحضر مؤتمر بروكسيل هذا وزراء خارجية الدول الست أعضاء معاهدة باريس وفي جلسة الافتتاح تحدث مندس فرانس وأعلن أنه لن يستطيع أن يتحصل على أغلبية إلا إذا تمكن من تعديل صلب المعاهدة وطلب مندس فرانس أن تنشر مطالبه والتي كانت مكتوبة في ١٤ صفحة إلا أن وزير خارجية هولندا رفض نشرها . استمرت المناقشات لمدة أربعة أيام وقصد تكاثفت الدول الأخرى في مواجهة فرنسا واتفقت هذه الدول على أن لا تعمل على تعديل يضطرها معاودة عرض المعاهدة على برلماناتها وإلا يضاف للمعاهدة

ما يمكن أن يضعفها والا يشار الى أى إجراء يمكن بموجبه خلق تفرقة في معاملة أى عضو من أعضاء المعاهدة . وقد أبلغت الدول الخمس هذه المخطوط الى مندس فرانس ووضح أن كلا من بلجيكا وهولندا وإيطاليا ولوكسمبورج كانت تدافع عن المانيا الاتحادية . وقد تحدث وزراء خارجية هذه الدول وعارضوا تصرف فرنسا هذا الا أن ايديناور فضل أن لا يهاجم مندس فرانس حتى لا يؤخذ حديثه وكأنه مهاجمة لفرنسا وهو الأمر الذى كان يخشاه .

أوضح ايديناور أنه خيل له في بعض الأوقات أن مندس فرانس يتصرف وكأنه يريد هدم هذا الحلف من أجل تقارب مع الاتحاد السوفيتي يأمل أن يتجمل فرنسا من الدول العظمى وقد شبهه بعض سياسة أوروبا الغربية بأنه كان يشابه المقامر الذى يلعب بكل ما لديه من أوراق يأمل أن يكسب كل شيء أو يخسر كل شيء . وانفض مؤتمر بروكسيل دون أن يتحصل مندس فرانس على أية موافقة بشأن مطالبه وتقابل ايديناور معه في نهاية المؤتمر وعرض عليه ايديناور مشروع تعاون اقتصادي بين المانيا الغربية وفرنسا وذلك بأن تتفق المانيا الاتحادية على شراء كميات كبيرة من القمح الفرنسي ولفترة طويلة من أجل زيادة التعاون بين البلدين خاصة وأن المانيا الاتحادية تستورد كميات كبيرة سنويا ورحب مندس فرانس بهذا الاقتراح وأوضح أن فرنسا تتقدم اقتصاديا ببطء شديد للدرجة أن نمو الإنتاج بها يمثل بمعدل ٢ في المائة من معدل عام ١٩٢٩ الأمر الذى يقلق رجال فرنسا . وقد تمنسك مندس فرانس في أثناء هذه المقابلة بأهمية موضوع تحديد فترة انتقالية لمساعدة بلارس مع حق الاعتراض الا أن ايديناور لم يتمكن من العودة في هذا الشأن بعد أن كان المؤتمر قد أنهى أعماله رسميا وصدر بيان عنه جاء فيه :
— لاحظ المجتمعون أهمية التعاون الأوربي لحماية أوروبا الغربية ضد القوى التي تهددها .

— يجب تحاشي تعييد المانيا .

— التعاون من أجل توحيد المانيا واشترائها في الدفاع المشترك .
— البحث عن صيغة تعاون اقتصادية من أجل الاندماج الأوربي الغربي .
وعليه انفض اجتماع بروكسيل على هذا النحو بعد أن رفض الجميع كلبية اقتراحات مندس فرانس وبعد أن نشبت بين المجتمعين في اليوم الأخير للاجتماع مشادات عنيفة حول اقتراح لمندس فرانس بشأن احقية انسحاب اية دولة من الحلف هذا اذا ما توحدت المانيا وهو الأمر الذى حاول ايديناور أن يوضح تجاهه أنه في حالة توحيد المانيا فان موقف واتجاهات المانيا الموحدة عن تنفير عن موقف المانيا الاتحادية الحالي وهو الأمر الذى لم يعضمه مندس فرانس .

كان منديس فرانس محقا عندما اراد أن يتقدم للبرلمان الفرنسي وفي يده شيء جديد لصالح فرنسا فان الظروف الحزبية في فرنسا قد تبدلت منذ توقيع هذه المعاهدة في عام ١٩٥٢ وازداد قلق فرنسا تجاه المانيا الاتحادية ليس فقط بسبب قرب تشكيلها لقوات مسلحة المانية بل لسبب ما حققته من تقدم اقتصادي في الفترة منذ ١٩٥٠ حتى ١٩٥٤ للدرجة انها وازنت ميزان مدفوعاتها واندفعت الى تحقيق المزيد من النجاح في هذا المجال في الوقت الذي كانت فرنسا تواجه الصعاب وهي التي تعتبر من الدول المنتصرة . تقدم منديس فرانس في ٢٩ اغسطس ١٩٥٤ للبرلمان للحصول على موافقته الا ان برلمان فرنسا رفض يوم ٣٠ اغسطس النظر في دراسة هذا الموضوع وذلك بأغلبية ٣١٩ مقابل ٢٦٤ صوتا أي انه أبعد عن جدول أعماله موضوع التحالف الغربي الاوربي دون أن يرفض مبدأ التحالف ذاته وكانت هذه الوسيلة البرلمانية تعتبر وكأنها طريقة مخففة للرفض الا ان برلمان فرنسا ترك الباب مواربا ولم يفلقه تماما لا بالنسبة لفرنسا بل أيضا بالنسبة لهذا البرلمان ذاته .

قابلت الدول الغربية تصرف فرنسا هذا بالاستنكار الشديد وخاصة امريكا التي لم تكن تتصور هذا التصرف الفرنسي وهي التي قدمت لها الملايين من الدولارات من أجل نهضتها اقتصاديا وعسكريا للحفاظ على وحدة وقوة العالم الغربي خاصة وان التصرف الفرنسي يعتبر تفكيكا لجبهة الغرب ويضعفها سياسيا امام الاتحاد السوفيتي . وقد أبدى دالاس أسفه في هذا الخصوص خاصة وان هذا المشروع هو أصلا مشروع فرنسي وجاء في تصريح لدالاس :

« ان التصويت الفرنسي لا يمكن أن يغير شيئا في القاعدة الأساسية التي وضعت وهي :

— ان الدفاع الفعال عن القارة الاوربية يتطلب مساهمة المانيا العسكرية هذا مع العلم أن كل العالم وبما فيهم الالمان ذاتهم يرغبون تحاشي تسليحها قوميا على شكل يمكن أن يستغل بأنه اعادة للعسكرية بها .

— لا يمكن الحكم الايدي على المانيا بان تكون محايدة أو أن تعامل معاملة خاصة ويجب أن يكون لها حق الدفاع عن نفسها انفراديا وجماعيا .

— من أجل تحاشي الخلافات بين دول متجاورة كانت فيما بينها حروب سابقة فان الوعود البسيطة لا تكفي ... بل يجب أن تندمج بعض مؤسساتها الحكومية في نطاق دولي .

ان الدول الغربية يجب ان تبذل وباقصى سرعة ما في وسعها من اجل منع السيادة لالمانيا الاتحادية وان تعطى لها امكانية المساهمة في اقرار السلام والامن الدوليين . ان منح السيادة لالمانيا الاتحادية مرتبط بمرتين فاعلية التجمع الدفاعي الاوربي وانه لمن غير المقبول ان تحرم المانيا الاتحادية من سيادتها بسبب انهيار هذا التجمع بدون ان تتسبب المانيا الاتحادية في ذلك . يجب ان تأخذ جمهورية المانيا الاتحادية مركزها بين الدول الحرة كعضو حر متساو في الحقوق » .

والمح دالاس ان الولايات المتحدة قد تعيد دراسة التزاماتها على ضوء هذا الموقف الجديد وانها ستدعو مجلس وزراء حلف الاطلنطي الى جلسة طارئة . ومن الواضح ان تلمييح دالاس هذا يعنى ايقاف معاونة امريكا للاقتصاد لفرنسا اذا ما استمرت في موقفها هذا . وفي الجانب الالمانى الغربى فان ايديناور قد اصيب بضربة قوية من جراء قرار مجلس النواب الفرنسى هذا ودعا مجلس وزرائه ورؤساء المجموعات البرلمانية واصدر بيانا للرأى العام جاء به :

استمرارا لخط السياسة الخارجية الذى سرنا عليه بحزم حتى الان واقتناعا منا بأنه الطريق الوحيد من اجل التوصل للتوحيد في حرية وسلام فاننا حددنا لانفسنا الاهداف التالية :

— استمرار سياسة التوحيد الاوربية مع كل الشعوب التى توافق على ذلك وفي جميع المجالات الممكنة .

— استمرار التشاور مع الدول التى صدقت على تحالف التجمع الدفاعى أو التى ستصدق عليه من اجل تشكيل قوات عسكرية مشتركة .

— العمل من اجل التمتع بالسيادة .

— المساهمة المتساوية في الدفاع عن الغرب .

— التفاوض مباشرة مع الولايات المتحدة وانجلترا .

وبذلك حاول ايديناور ان يرد الضربة التى تلقاها من فرنسا وكانت ضربة مؤلة للنفسية الالمانية الغربية لان ايديناور كان منذ ١٩٤٩ . يعنى الالمان بأن سيادتهم ستعود لهم اذا ما انضموا للمعسكر الغربى وخاصة بعد العمل على استعادة ثقة فرنسا في المانيا الغربية . ايضا كانت تصريحات دالاس تعتبر وكأنها فرضية لالمانيا الاتحادية ولشخص ايديناور الا ان الولايات المتحدة كانت هى ذاتها في موقف حساس بعد التصرف الفرنسى هذا كما كانت انجلترا

تشاركها نفس الموقف إلا وهو تفكك الجبهة الأوروبية الغربية الأمر الذي إذا كان يعرض أمريكا للخطر غير المباشر فإنه يعرض إنجلترا للخطر المباشر من جراء هذا التفكك في الوقت الذي كانت فيه روسيا قد أظهرت منذ أشهر قريبة في برلين مدى تشدها آزاء أوروبا الغربية . وباتت دول أوروبا الغربية في حالة قلق على مستقبلها حيث أن فرنسا بموجب وضعها الاستراتيجي تعتبر أساسية بالنسبة للدفاع عن أوروبا الغربية وهذا بموجب قدرة الأسلحة المختلفة التي كانت في خدمة القوات المسلحة الغربية في ذلك الوقت .

جاء التصرف الفرنسي هذا بعد أن كانت الدول الصغيرة الأوروبية بل والمتوسطة قد تأقلمت بالنسبة لوجود الألماني الغربي وبعد أن منحت ثقتها لألمانيا الغربية التي كانت ستدافع عنهم وفي أراضيها ضد أي تهديد شرقي بالاشتراك مع أمريكا وإنجلترا وفرنسا في المقام الأول . خاصة وأن القوات الفرنسية والقوات الأمريكية كانتا بمثابة ضمان توازني للقوات الألمانية الغربية التي كانت ستشكل . وهو الضمان الذي قد تخلخل نوعا من جراء انسحاب فرنسا من التحالف الأوربي الغربي المرتقب .

لم بدأت إنجلترا تتحرك على مسرح الأحداث بالاتفاق مع أمريكا من أجل العمل على إصلاح ما أصاب المعسكر الغربي . وإذا كانت إنجلترا اختارت لنفسها دور الدولة الغربية دون دور الدولة الأوروبية الغربية حتى الآن فإنها وجدت أن من الضروري والوضع هكذا أن تتحمل مسئوليتها كدولة أوروبية أساسا وذلك بأن تشترك إيجابيا في أمور أوروبا الغربية بعد أن كانت تبعد عن هذا الدور . وهذا قد ظهر جليا من جراء تمنعها الاشتراك في معاهدة باريس من أجل انشاء التجمع الدفاعي الأوربي الغربي وفضلت أن تشترك فيه دول القارة الأوروبية دونها مكتفية بدورها القيادي في حلف الأطلسي وفي بقية بقاع العالم بجانب الولايات المتحدة . وفي هذا الوقت كانت لإنجلترا قوات بسيطة في أوروبا الغربية لم تكن تصلح كقوات من أجل الدفاع عن أوروبا الغربية بل كانت مجرد قوات إنجليزية من أجل إبراز مظهر احتلال ألمانيا الغربية وبرلين الغربية وتكونت لدى إنجلترا اقتراحات لمعالجة الموقف حملها وزير الخارجية أيدن من أجل أن يناقشها مع ألمانيا الاتحادية ومع الدول الأوروبية الغربية . كانت أمريكا تعلم وتؤيد خطوات إنجلترا هذه بل وكانت درستها معها في تاريخ سابق .

زار أيدن الدول الأوروبية الموقعة على معاهدة باريس وعرض عليهم الاقتراحات التالية :

— ان المانيا الاتحادية يجب أن تساهم في الدفاع عن الغرب وان أفضل وسيلة لتنظيم هذه المساهمة هو ضمها لحلف الأطلسي على أساس أن تتساوى في المعاملة .

— أنه يجب إنهاء حالة احتلال المانيا الاتحادية وهي الحالة القانونية الناتجة عن هزيمة المانيا واحتلال الدول الغربية الثلاث لالمانيا الغربية وذلك حتى يمكن لالمانيا الاتحادية أن تتمتع بسيادتها وان تشعر أنها معاملة لاية دولة اوروبية غربية في الحقوق والواجبات .

— يجب اشراك المانيا الاتحادية في معاهدة بروكسيل على أن تنضم اليها ايطاليا أيضا من أجل تشكيل التجمع الأوربي من جديد .

— أن يكون تسليح المانيا الاتحادية بدرجة تقل عن تلك التي سبق الاتفاق عليها بالنسبة لمعاهدة باريس . ومعاهدة بروكسيل هذه هي معاهدة كانت في اولها اتفاقية تحالف وقعتها فرنسا وانجلترا عام ١٩٤٧ من أجل أن تتعاون الدولتان في حالة تهديد الماني جديد وقد وقعت هذه المعاهدة وقتئذ في دانكيرك وكانت تهدف التحالف ضد العسكرية الالمانية اذا ما ظهرت من جديد . ثم تطورت هذه الاتفاقية بعدئذ وانضمت اليها كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج الى فرنسا وانجلترا عام ١٩٤٨ وذلك بهدف أن تتكاتف هذه الدول في التعاون العسكري اذا ما هدد احداها اي خطر شيوعي وان يتم أيضا التعاون بينهم في المجال الاقتصادي والثقافي . وقد سميت بعدئذ بمعاهدة بروكسيل وبذلك تحور هدف هذه المعاهدة من درء خطر البعث العسكري الالمانى الى درء خطر الشيوعية الدولية ثم وضعت معاهدة بروكسيل هذه على الرف ولم يلتفت لها بسبب تشكيل حلف الأطلسي بعدئذ وهو الحلف الذي ساد جميع المعاهدات الغربية العسكرية في اوربا الغربية في ذلك الوقت .

وعليه اقترحت انجلترا احياء معاهدة بروكسيل وهي معاهدة موجودة أصلا على أن تنضم اليها المانيا الاتحادية وايطاليا ومن ثم يجرى تعديل بعض بنودها ليلائم هدفها الجديد وهذا من أجل احياء التجمع الدفاعي الأوربي الغربي من جديد ولكن بصورة أخرى بحيث تظهر فيها المانيا الغربية وهي أقل تسلحا بطريقة يمكن بها تقديم صورة جديدة لفرنسا مع محاولة ارضائها وارضاء الجميع في الوقت نفسه . وفي الجانب الآخر كان النصر المساعد لالمانيا الاتحادية والذي يعتبر كأكبر ترضية لها هو ضمها لحلف الأطلسي .

ووافق لايدنهاور على عروض ايدن هذه التي كانت قد تم الاتفاق عليها مسبقا بين امريكا وانجلترا كحل بديل في حالة رفض فرنسا لمعاهدة باريس وهي العروض التي عرضها ايدن لايدنهاور عندما زار المانيا الاتحادية في ١٢ سبتمبر ١٩٥٤ . ثم زار دالاس المانيا الاتحادية في ١٦ سبتمبر وأكد لايدنهاور ان مساندة امريكا لالمانيا الاتحادية لن تتغير . وكانت فرنسا في هذا الوقت قد خشيت ان تنصرف امريكا تصرفا يضرها خاصة على المستوى الاقتصادي الامر الذي كانت تعاني منه فرنسا الكثير وعليه ارسل مندريس فرانس برقية الى دالاس وهو في المانيا الاتحادية يبلغه فيها ان فرنسا لا تمنع في انضمام المانيا الاتحادية الى الحلف الاطلنطي بشرط ان تقيّد المانيا ببعض الشروط . واعتبر دالاس ان برقية مندريس فرانس هذه تعتبر كدليل على امكانية عودة فرنسا لحظيرة العالم الغربي في اوربوا الغربية وفي يوم ١٨ سبتمبر قابل المندوب المغرض الفرنسي بالمانيا الغربية لايدنهاور وسلمه مذكرة من مندريس فرانس تحدث فيها الاخير عن تصوره بالنسبة للوضع الجديد المقترح وحدده بالاتي :

— ان فرنسا توافق على انضمام المانيا الاتحادية للحلف الاطلنطي .
— ان فرنسا توافق على ان تنضم المانيا الاتحادية وايطاليا الى معاهدة بروكسيل .

— ان تعهد المانيا الاتحادية بان لا تشكل اية قوات عسكرية سوى تلك التي سيحددها لها حلف الاطلنطي .

— ان اندماج القوات الالمانية يجب ان يتم بناء على توصية اعضاء معاهدة بروكسيل وتصديق حلف الاطلنطي .

— ان المانيا الاتحادية يجب ان تعهد بموجب اعلان يصدر عنها بان لا تلجأ الى استخدام القوة او التهديد بها من اجل تسوية مشاكلها الاقليمية اى مثل مشاكل اراضيها الواقعة شرق خط الاودر نيبس والتي ضمت لبولندا او لمحاولة توحيد شطري المانيا . وانه في حالة انتهاك المانيا الاتحادية لهذا الاعلان فانها ستخسر كل الميزات والامتيازات التي ستحصل عليها من جراء انضمامها لحلف الاطلنطي والمعاهدة بروكسيل .

— وتطالب فرنسا بان تشترك انجلترا ايجابيا في معاهدة بروكسيل بعد تعديلها وتستبقى قوات انجليزية في اوربوا الغربية بقدر متفق عليه وان تقدم ضمانات تواجد هذه القوات في اوربوا . وان تقدم امريكا ضمانات مماثلة بالنسبة لقواتها باوربوا ايضا . وقد طالب مندريس فرانس بهذه

الضمانات من أجل التحصل على موافقة مجموعة النواب القوميين عند عرض مثل هذا المشروع على البرلمان الفرنسي .

— أن يجرى تقوية قيادات الرقابة في داخل حلف الأطلنطي والا تقوم أية قوات بتحرك ما دون موافقة مسبقة من القيادة المختصة من حلف الأطلنطي .

— أن يتم ضم الوحدات العسكرية الألمانية داخل القوات الأوربية الأخرى . وكان من المفروض أن تجتمع الدول التي يخصها الأمر في لندن في نهاية سبتمبر ١٩٥٤ من أجل مناقشة التفاصيل — إذا ما وافقت على الجوهر — ومن ثم يدعى حلف الأطلنطي لعقد اجتماع لمجلس وزرائه من أجل دراسة بقية الخطوات . وقد وجد ايديناور في هذه المقترحات الانجليزية الأمريكية ما يطمئن ألمانيا الاتحادية على الاستمرار في السير في خطها السياسي الذي رشعته لنفسها ووافق ايديناور من ناحية المبدأ على المقترحات الفرنسية هذه وعلى الشروط التي جاءت بها إلا أنه كانت لألمانيا الاتحادية بعض الشروط خاصتها أوضحتها في مذكرة وأرسلتها إلى الدول الأعضاء قبل اجتماع مؤتمر لندن وهي :

— أن ألمانيا الاتحادية مستعدة للانضمام لحلف الأطلنطي ومعااهدة بروكسيل مع الوضع في الاعتبار بأن تكون معاهدة بروكسيل مثيلة لروح معاهدة باريس .

— أن ألمانيا الاتحادية مستعدة لقبول تحديد قواتها ومعدات الحربية مثل ما تحدد لها في معاهدة باريس . مع إمكانية تحديد هذا المستوى في نطاق حلف الأطلنطي .

— أن تجدد كل من الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا ضماناتها لألمانيا مثل تلك الصادرة في ٢٧ مايو ١٩٥٢ .

— أن يتم إنهاء احتلال ألمانيا الاتحادية بموجب اعلان يصدر عن الدول الثلاث .

— أن تستمر مسئولية الدول الثلاث فيما يخص برلين وألمانيا قائمة بالنسبة لكل من الدول الثلاث إزاء توحيد ألمانيا ومعاهدة الصلح .

— أن تصاهم القوات الألمانية الاتحادية في الدفاع عن ألمانيا وأن تتركز القوات الأجنبية في الأراضي الألمانية الاتحادية بموجب معاهدات يتم تنظيم هذا الموضوع بمقتضاها .

أرسلت الحكومة البريطانية دعوة الى الدول الأوروبية صناعية الشان لحضور مؤتمر لندن في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ كذلك وجهت الدعوة لأمريكا وكندا من أجل حضور هذا المؤتمر وبذلك أصبحت الدول المدعوة لحضور هذا المؤتمر هي ألمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا ولوكسمبرج وبلجيكا وفرنسا وأمريكا وكندا وإنجلترا . وكان مفتاح الموقف ما زال في يد فرنسا حيث كان مندبى فرانكس هو الذى سيحضر هذا المؤتمر ورغم تقدير الجميع ان فرنسا تنوى التوصل الى اتفاق فى هذه الجولة الا انهم كانوا يخشون من مفاجآت من جانب مندبى فرانكس .

من المناسب ان نلاحظ انه لم تمر فترة تزيد عن أربعة أسابيع منذ رفضت فرنسا التصديق على معاهدة باريس يوم ٣٠ أغسطس ١٩٥٤ حتى كانت إنجلترا قد قدمت مشروعها الجديد هذا وزار وزير خارجيتها الدول الأوروبية الغربية التى سبق أن وقعت على معاهدة باريس وزار وزير خارجية أمريكا ألمانيا الغربية دون ان يزور فرنسا كعلامة عدم الرضى عن تصرفها هذا ومن ثم حدد مؤتمر لوزراء خارجية الدول التسع من أجل الاجتماع فى لندن يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ . الأمر الذى يدل بوضوح على مدى أهمية جبهة أوروبا الغربية استراتيجية لأمريكا وإنجلترا . وهى التى تعتبر كمنطقة متقدمة للدفاع عن أمريكا ضد أى معتد أوربى يهددها والتى تعتبر كقاعدة وثوب تهدد الجزيرة البريطانية ذاتها اذا ما سيطر أى معتد أوربى على أوروبا الغربية . ومن هنا تحركت أمريكا وهددت فرنسا بسبب تصرفها هذا وتحركت إنجلترا فى نفس الوقت لتعمل على لم الشمل .

وقد يتساءل المرء عن سبب عدم اتخاذ أمريكا وإنجلترا مثل هذه التصرفات عندما أعلن الجنرال ديغول عام ١٩٦٦ عن انسحاب القوات الفرنسية من قيادة حلف الأطلسى ثم عندما طالب بعد ذلك أن تسحب رؤساء وقوات الحلف من أراضى فرنسا . ان الإجابة على هذا السؤال تعتمد على الناحية الحربية أكثر منها السياسية . فقد كانت المعدات الحربية قد تطورت فى هذه الفترة تطوراً كبيراً حيث تواجدت الصواريخ العابرة للقارات التى يمكن أن تستخدم من قواعد خلفية بعيداً عن الأهداف التى ستوجه إليها أيضاً تطورت القوات الجوية تطوراً كبيراً سواء فى قدرة ومدى القاذفات أو مقاتلات الحراسة أيضاً ظهرت طائرات النقل العملاقة التى تسع الواحدة مئات الجنود الأمر الذى وفر إمكانية تواجد فرق من القوات البرية والمظلية يمكن أن تتواجد فى أراض بعيدة بل وعبر الأطلسى لتكون كاحتياطى استراتيجى ميدانى للقوات المتمركزة فى غرب أوروبا بحيث تكون فى أوروبا بعد ساعات معدودة من تلقيها أوامر التحرك تماماً مثل تلك التى

كانت تتواجد على بعد ٣٠٠ كيلو متر خلف قوات الجبهة . وأصبح تحرك القوات أى تلك الرابضة فى هذه الأراضى البعيدة وتلك المرباطة خلف الجبهة بمسافة ٣٠٠ كيلو متر متساو فى الوقت ويمكن أن يتساوى فى المقدرة لو خزنن للقررة القادمة من بعيد أسلحتها الثقيلة وذخيرتها وتموينها فى أوروبا وهذا بخلاف الاحتياطى الاستراتيجى العام للجبهة الذى ينقل جوا وبحرا .

إعادة ائتلاف أوروبا الغربية

اجتمع وزراء خارجية الدول التسع فى لندن يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ وكان جدول الأعمال يشمل الآتى :

- إنهاء احتلال ألمانيا الاتحادية .
- انضمام ألمانيا الاتحادية وإيطاليا الى معاهدة بروكسيل .
- انضمام ألمانيا الاتحادية الى حلف الأطلسى .

افتتح إيدن المؤتمر وأعلن أن هدفه يتلخص فى البحث عن السبل من أجل ضم ألمانيا الاتحادية الى العالم الغربى وأن قرارات هذا المؤتمر لن تكون نهائية لأنه يلزم أن توافق عليها برلمانات الدول الحاضرة كذا يجب أن يوافق مجلس حلف الأطلسى على انضمام ألمانيا الاتحادية الى الحلف . ثم أوضح أن قرارات المؤتمر فى الجانب الآخر ستكون حيوية من أجل التوصل لهذه الأهداف . وأظهر مندوبى فرنسا نفس حذرهم تجاه ألمانيا الاتحادية وطالب بأن تنشأ أجهزة رقابة للإشراف على كل ما يشمل أعداد ألمانيا الاتحادية حربيا وذلك على مستوى حلف الأطلسى ومعاهدة بروكسيل التى ستعدل . وطالب بشدة ألا يتم إنشاء مصانع حربية فى ألمانيا الاتحادية بأى شكل من الأشكال وعمل ذلك بأن أراضى ألمانيا الغربية تعتبر من الأراضى المعرضة للخطر استراتيجيا لقربها من الحدود الشرقية وعليه طالب بأن تركز كل الصناعات الحربية فى فرنسا على اعتبار أنها تعتبر منطقة خلفية فى مأمن عن تلك الألمانية الغربية الامامية الأكثر تعرضا . ومن الواضح أن مندوبى فرنسا كان يقصد من كل هذه التبريرات منع ألمانيا الغربية من إنتاج أى نوع من الأسلحة لضمان أمن فرنسا .

ومن العجيب أن دول البنىلو كس الثلاث كانت فى صف ألمانيا الاتحادية بشأن السماح لها بإنشاء مصانع حربية لأنها يمكن أن تتعامل معها بسهولة أكثر من تعاملها مع فرنسا وبالذات فى النواحي المالية الخاصة بطرق المدفوعات حيث كانت يمكنها أن تقايض بإنتاجها الزراعى على الأسلحة المصنعة فى ألمانيا الغربية الأمر الذى لا تستطيع اقتراح ذلك مع فرنسا لعدم

حاجة فرنسا الى مثل هذا الانتاج الزراعى . ايضا كانت مستعدت لمساعدته . من جانب المانيا الغربية وهى الدولة التى تريد اكتساب ثقة اوربا الغربية . من موقف معاملة فرنسا . ورغم ان ايديناور عارض مبدأ حرمان بلده من صناعة الاسلحة لان ذلك سوف يؤثر فى معنويات الجندى الملمانى الذى سيدافع عن بلده . وعن الدول الاوربية الغربية فى ذات الوقت الا انه اضطر فى النهاية ان يقبل شروط فرنسا هذه .

ثم اثار مندريس فرانس مسألة ضمان استمرار تواجد القوات الأمريكية فى اوربا الغربية خاصة وكانت تسمع فى اوربا الغربية تعليقات أمريكية عن مبدأ عزلة أمريكية . ولذلك طالب مندريس بضمانات أمريكية طويلة المدى الا ان دالاس عاود تكرير ما سبق ان صرح به وهو ان التونجرس الأمريكى لا يستطيع ان يقدم ضمانا غير محدد فى هذا الشأن انما يستطيع هو ان يقنع رئيس الولايات المتحدة بحاجة اوربا الغربية لقوات أمريكية وانه بهذه الطريقة يضمن استمرار تواجد القوات الأمريكية بها . وكان من الواضح ان دالاس يبلغ فى هذه النقطة ويزايد ازاءها من أجل تحقيق اهدافه لانه فى داخله كان يعلم ان القوات الأمريكية سيستمر تواجدها فى اوربا وفى مجال آخر أعلن دالاس ان الولايات المتحدة قدمت مساعداتها الاقتصادية لأوربا من أجل ان تعمل على توحيد وتقوية اوربا وهو الأمر الذى يعنى ان أمريكا ليست مستعدة لاستمرار تزويد أمة دولة أوربية بمعونة اقتصادية اذا ما عطلت هذه الدولة على فك رباط التآلف الأوروبى الغربى . وفى موضوع ابقاء قوات أمريكية فى اوربا ومسألة تقديم أمريكا ضمانات فى هذا الشأن فقد جاء على لسان وزير خارجية أمريكا الاتى بعد :

« اننى لا أستطيع ان اقول فى هذه اللحظة عن امكانية تجديد مثل هذا الالتزام ولكننى أستطيع ان اقول انه فى الظروف الحالية فانه من الغير ممكن ان تؤكد هذا التمسك . الا انه من جراء الموقف الحالى وعناصره فانه توجد وسيلة على أساس حلف بروكسيل وعلى أساس الخطة المأمولة فيه من ان توصل للوحدة الأوربية مع توفر روح معاهدة التجمع الدفاعى الأوروبى به . واننى فى هذا الوضع يمكننى ان اقدم النصيحة للرئيس من أجل ان يجدد الضمانات التى كان قد قدمها فى الربيع الماضى بمناسبة معاهدة التجمع الدفاعى الأوروبى . وان هذا الضمان يشمل تعهد الولايات المتحدة بالانقياد على قوات لها فى اوربا بما فيها المانيا . . »

ويمكن اعتبار خطة دالاس بانها تطبيقا لسياسة حافة الهاوية التى يمكن ان تطبق على الحلفاء اسوة بامكانية تطبيقها على الأعداء . وبذلك فانه كان

يهدد فرنسا بأنها لن تفقد فقط. معاونة القوات البرية الأمريكية بل انهما ستتعرض لان تسحب أمريكا مظلتها الذرية من أجوائها في الوقت الذي تم تكن فرنسا تمتلك بعد اسلحة ذرية خاصة بها . هذا في الوقت الذي اذا ما سحبت أمريكا او خففت من قواتها في أوروبا فان أمريكا يمكن أن تستمر في فرض حمايتها على دول اوروبية غربية أخرى بمظلتها الذرية ضد أي تهديد ذري روسي الأمر الذي يعرض ويعرئ أجواء اراضي فرنسا لأي تهديد شرقي .

ثم تحدث وزير خارجية إنجلترا وأعلن ان بلاده قررت دوام تواجد أربعة فرق بريطانية في أوروبا مع قوات جوية تكتيكية لخدمتها وان مجلس الوزراء البريطاني قد خوله الادلاء بهذا الخبر اليوم وأفاد ان التزام حكومته بهذا الاجراء متوقف على نجاح اهداف مؤتمر لندن . ويعتبر هذا القرار البريطاني تحولاً هاماً بالنسبة للسياسة الانجليزية لان بريطانيا تميل في العادة بعد انتهاء الازمات الدولية ان تعود الى جزيرتها وتتوقع بها دون ان تنظر بعين الاهتمام الكامل لما يدور في القارة الأوروبية لأنها تعتبر نفسها جزيرة في المحيط الاطلنطي قبل ان تكون امتداداً لأوروبا . وكانت مشاغل وأمانى بريطانيا بمنسحمراتها التي تجلب لها القوة في جميع صورها كانت هي شغلها الشاغل وحتى بعد ان نالت غالبيتها استقلالها فانها شكلت مجموعة دول الكومنولث ذات الاهداف السياسية والاقتصادية المشتركة وظلت بريطانيا لوقت طويل هي المهيمنة على تسيير امورها . واذا كانت بريطانيا وجدت في بداية السبعينيات ضرورة انتمائها للقارة الأوروبية كلية فان ذلك مرجعه للتكتلات السياسية والاقتصادية التي برزت في العالم وفي أوروبا الغربية والى ما وصل اليه تفكك الكومنولث ذاته حيث انعكست هذه العوامل على كيان الجزيرة البريطانية .

وبالعودة لمؤتمر لندن فقد اقترحت بريطانيا ان تعلن الدول المشتركة « اعلان نوايا » بهدف الموافقة على تحديد الشكل الذي سيتم بموجبه انهاء احتلال المانيا الاتحادية وبالتالي انهاء مهمة لجنة الحلفاء العليا بالمانيا الاتحادية وهذا من أجل ان تشعر المانيا الاتحادية وبالذات شعبها بأنهم سيتمتعون قريباً بسيادتهم . ويجدر أن نفيد في هذا الخصوص ان الاتحاد السوفييتي كان قد منح المانيا الشرقية سيادتها في مارس ١٩٥٤. الأمر الذي أخرج موقف ايديناور بالضرورة امام مواطنيه في هذا الشأن لذلك تقبل ايديناور هذا الاقتراح بالشكر الا أن منديس فرانس أفاد انه لا يستطيع ان يوافق وهو في لندن على مثل هذا الاعلان حيث أنه يجب ان يعود الى حكومته وتكثرب الجو من جراء هذا التصرف الفرنسي خاصة وكان منديس فرانس

قد هدد مسبقا انه لا يعيا بنجاح أو فشل هذا المؤتمر اذا لم يوافق المؤتمر على منع اقامة صناعات حربية في اراضي المانيا الغربية . وهو المطلب الذي وافق له عليه ايديناور لينقد المؤتمر من الغشيل الا ان اعتراض مندريس فرانس على الاشتراك مع امريكا وانجلترا في اعلان للنوايا عن انتهاء احتلال المانيا الغربية دل على ان فرنسا تريد استخدام هذا الموضوع الحيوى للضغط على المانيا الغربية بشأن أمور اخرى مثل مشكلة اقليم السار حتى تتنازل المانيا الاتحادية عن هذا الاقليم لفرنسا بصفة رسمية مثلا .

وقد تكهرو جو المؤتمر من جديد بعد ان وافقت امريكا على مبدأ اعلان النوايا هذا وبعد ان وافق باقى أعضاء المؤتمر على ضم المانيا الاتحادية لحلف الأطلسي ولمعاهدة بروكسيل الامر الذى اوجد فرنسا في موقف المعارض من اجل المساومة الا ان مندريس فرانس وافق في اليوم التالى على مبدأ اعلان النوايا هذا الامر الذى أوحى بنجاح المؤتمر في تحقيق أهدافه . وقد طلب مندريس فرانس من ايديناور ان يبحثا سويا موضوع اقليم السار ولكن ايديناور تهرب من هذا الحوار وطلب ان يؤجل بحثه الى اجتماعاتهم القادمة في باريس . وكان ايديناور يرمى الى أن يتحصل من فرنسا على غالبية مطالبه قبل ان يبحث موضوع السار مع مندريس فرانس خاصة وأنه كان يهدف الا يسلمه الاقليم .

ومن اجل تحويل القرارات التى تم الاتفاق عليها فقد اقترح المؤتمر ان تقوم لجان فنية بادراج كل هذه النقاط في اتفاقيات بحيث تكون جاهزة قبل نهاية اكتوبر ١٩٥٤ وان يجتمع وزراء خارجية دول مؤتمر لندن في باريس في نهاية اكتوبر لتوقع الدول ذات الشأن على الاتفاقيات التى تخصها وتوطئة لعرضها على برلماناتها . واتفق مؤتمر لندن على القرارات التالية :
— ان يجتمع مجلس حلف الأطلسي بكامل أعضائه في منتصف اكتوبر ١٩٥٤ للنظر في امر قبول المانيا الغربية عضوا به . مع العلم ان دول مؤتمر لندن يوافقون على انضمام المانيا الاتحادية للحلف .

ان تقبل كل من المانيا الاتحادية وايطاليا كأعضاء في معاهدة بروكسيل مع تغيير اسمها لتسمى « الاتحاد الأوروبى الغربى » .
— يعلن انتهاء احتلال الدول الثلاث لمانيا الاتحادية وان لبقاء قوات لهم بها سيكون بموجب محالفة ستعدها هذه الدول مع المانيا الاتحادية .
— انتهاء مهمة لجنة الحلفاء العليا وانتهاء العمل بقانون الاحتلال .
— الأبقاء على احتلال الدول الثلاث لبرلين الغربية للمحافظة عليها .
هذا وقد أعلنت امريكا وانجلترا وفرنسا بياناً جاء به :

— أنهم يعتبرون أن حكومة ألمانيا الاتحادية هي المثلة الشرعية الوحيدة للشعب الألماني .

— أن علاقاتهم مع ألمانيا الاتحادية ستقوم حسب ما جاء في المادة الثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

— أن من الأهداف الأساسية لسياستهم العمل من أجل إنجاز معاهدة صلح ألمانيا — أما عن الحدود النهائية لألمانيا فإنها ستخطط وقت معاهدة الصلح .

— أن هدفهم ما زال توحيد ألمانيا بالوسائل الديمقراطية والسلمية .

وشكل مؤتمر لندن ٣ لجان لتجتمع قبل اجتماعات مؤتمر باريس وذلك لانجاز الأعمال الموكلة لهم والخاصة بأعداد تعديلات لمعاهدات وإنجاز وأعداد اتفاقيات جديدة من أجل عرضها على مؤتمر باريس . وعليه فقد اجتمعت لجنة من مندوبى أمريكا وفرنسا وإنجلترا وألمانيا الاتحادية في باريس يوم ٢٠ أكتوبر لأعداد الاتفاقيات الخاصة بإعلان سيادة ألمانيا الاتحادية وإجراء تعديلات في معاهدة يون ١٩٥٢ .

واجتمعت لجنة ثانية في باريس يوم ٢١ أكتوبر من مندوبى الدول التسع الذين حضروا مؤتمر لندن من أجل تعديل معاهدة بروكسيل حتى تسمح بضم ألمانيا الاتحادية وإيطاليا لها . واجتمع مجلس حلف الأطلسي في باريس يوم ٢٠ أكتوبر من أجل تجهيز التعديلات اللازمة بشأن انضمام ألمانيا الاتحادية للحلف بعد أن وافق رسميا على ضم ألمانيا الاتحادية للحلف .

كان حلف الأطلسي حتى قبل انضمام ألمانيا الاتحادية له يتكون من الدول التالية : بلجيكا والدنمارك وفرنسا وإنجلترا وإسبانيا وإيطاليا وكندا ولوكسمبورج وهولندا والنرويج والبرتغال واليونان وتركيا والولايات المتحدة . والفارق الذي يميز الدول السبع أعضاء معاهدة بروكسيل التي أصبحت تسمى «الاتحاد» الأوربي الغربي « وحلف الأطلسي أن أعضاء الاتحاد الأوربي الغربي ستقوم بينهم رابطة تجعلهم يمدون البعض بالمعونة العسكرية بطريقة تلقائية بالإضافة الى أنه توجد بينهم شروطا تحدد مسألة تصنيع الأسلحة والإشراف عليها وهو الأمر الغير موجود في نصوص حلف الأطلسي وأيضا أن دول الاتحاد الأوربي الغربي تعهدوا بأن يعملوا من أجل تكوين أوروبا الموحدة .

وفي أثناء اجتماعات باريس بحث مندوبو فرنسا وألمانيا الاتحادية عدة مواضيع تمس العلاقات بين البلدين منها أعداد اتفاقية طويلة المدى للتجارة

بين البلدين. تشتري بموجبها ألمانيا الغربية القمح والسكر الفرنسي وانفاقية
تدافعة وأخرى بخصوص إنشاء بنك تجارى فرنسي ألماني من أجل تنمية
التبادل بينهما . وعقب اجتماع أعضاء مؤتمر باريس عقد مندريس فرانسى
وايديناور عدة جلسات لبحث مشكلة اقليم السار . وكان ايديناور يقدر
موقف مندريس فرانسى امام البرلمان الفرنسى بالنسبة لاقليم السار الذى
كانت تدبر اموره منذ الاتفاقيات التى وقعتها فرنسا معه فى عام ١٩٥٠ الا
ان ايديناور فى الجانب الآخر صمم على ان لا يعطى لمندريس فرانسى اية
تأكيدات . ثم وكأنها تنازل من جانب ألمانيا الاتحادية تجاه الاقليم . وفى بداية
الامر تمسك ايديناور بنصوص قرارات بوندسدام التى تفيد ان تحديد حدود
ألمانيا يجب أن يتم عند توقيع معاهدة الصلح وعليه رفض التوقيع على اى
اقرار بشأن مصير اقليم السار فى الوقت الحالى وحدد خط منيره فى هذا
الخصوص بموجب الاجراءات التالية وهى التى اقترحها لمندريس فرانسى
والتي تقول :

— ان يجرى اعداد نظام سياسى وحرية سياسية لاقليم السار تحت
اشراف مندوب سامى يتلقى تعليماته من مجلس الوزراء الذى يستدير
امور حلف بروكسيل المرتقب والذي سيمى باسم الاتحاد الاوروبى
الغربي وهو الذي سيتشكل من مندوبى الدول السبع التى ستوقع على
هذا التحالف الجديد .

— ان لا يقرر مصير مواطني اقليم السار مستقبلا الا بعد اجراء استفتاء
بين مواطني الاقليم .

وبذلك اقترح ايديناور الا يكون الاقليم تحت ادارة فرنسا منفردة وليس
تحت ادارة ألمانيا الاتحادية فى ذات الوقت بل تكون الجهة المسؤولة عن
ادارته هي جهة اوروبية عربية دولية وبذلك كان ايديناور يهدف الى اعادة
نوعا من الاشراف الفرنسى . هذا مع معاودة اجراء استفتاء فى الاقليم عند
تقرير مصيره حتى يقول كل مواطن كلمته خاصة وكان ايديناور يعمل منذ
سنوات مع عدة فئات بالاقليم من أجل بث الروح الاخوية بينهم واشعارهم
ان الوطن الام لم يتخل عنهم . وكان ايديناور يكاد يكون متأكدا أن الغالبية
ستكون فى صالح الوطن الام بعد ان مرت ألمانيا من محنتها .

واستحدثت المفاوضات بين مندريس فرانسى وايديناور للدرجة انها كادت
تعرض مؤتمر باريس للخطر وكان ايديناور قد جلب أهم اقطاب وزرائه
ورؤساء الجامعات البرلمانية معه ليكونوا بجواره فى باريس من أجل أن
يتشاورها معا اذا ما أصر مندريس فرانسى على تصرفات خطيرة ازاء مشكلة

الستار وفي النهاية تمكن ايديناور من اقتناع منديس فرانس بوجهة نظره
واتفقا على البنود التالية وهي التي حوتها اتفاقية السار التي وقعا
ايديناور ومنديس فرانس :

— ان الاتفاقية تضمن الإقامة والمحافظة على الحريات السياسية للمواطنين
في الاقليم .

— أن يجري استفتاء يقرر فيه مواطنو اقليم السار نوع القانون الذي
يقبلون أن يسرى عليهم .

— أن التحديد النهائي لحدود المانيا بما فيه اقليم السار متروك لمعاهدة
الصلح .

— أن قرارات معاهدة الصلح سوف تعرض للاستفتاء عليها بين مواطني
الاقليم .

— أن يعين الاتحاد الأوربي الغربي مندوبا مفوضا من لديه يكون مسئولاً
أمام الاتحاد لإدارة أمور الاقليم وأن يتولى الاتحاد أمور سياسة الاقليم
الخارجية والسياسة الدفاعية خاصته .

وبذلك لم يتم تحديد تبعية الاقليم لا لفرنسا ولا لالمانيا الاتحادية واعتبر
ايديناور أن هذا الاجراء هو بمثابة نصر لالمانيا الاتحادية لأنها ابعدت الهيمنة
الفرنسية من الاقليم الا أن التصرف هذا يعتبر في الوقت نفسه كنوع من
المجازفة من جانب ايديناور لأنه ارتضى مثل هذا الموقف وقت أن كان الاقليم
تابعاً قانوناً لالمانيا أصلاً وأنه انتزع منها لاحقاً وقت أن كانت تصالي من
الهيمنة ولهذا السبب فإن هذا الاجراء لم يقبله العديدون من الألمان ونشرت
بعض الصحف في المانيا الغربية أن ايديناور ترك اقليم السار وأرى لازماً أن
أفيد أن فرنسا أجرت استفتاء في اقليم السار بعد قرابة عام من هذه
الاتفاقية أي في أكتوبر ١٩٥٥ وهو الاستفتاء المنصوص عليه في الاتفاقية من
أجل أن يختار أهالي الاقليم نوع القانون الذي يريدون أن يسرى عليهم فإذا
بأغلبية تقدر بـ ٦٧,٧ في المائة تطالب بالعودة للوطن الأم المانيا الاتحادية الأمر
الذي اضطرت فرنسا إزاءه أن توافق على أن ينضم الاقليم لالمانيا الاتحادية
عام ١٩٥٧ وبذلك تم تصفية الجو بين فرنسا و المانيا الغربية من جراء إزالة
أكبر مشكلة ظهرت بينهما منذ نهاية الحرب .

وبالنسبة لمؤتمر باريس فقد تم يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٥٤ التوقيع على جميع
الاتفاقيات التي أعدت وهي المعاهدات التالية :

— بروتوكول يضع نهاية لاحتلال جمهورية المانيا الاتحادية .
— معاهدة عن موضوع تواجد القوات الحليفة على أراضي المانيا الاتحادية .

- بروتوكول عن القوات المسلحة التي ستتيح الاتحاد الاوربي الغربى .
- بروتوكول للرعاية والاشراف على التسليح .
- بروتوكول عن انضمام المانيا الاتحادية لحلف الاطلنطى .
- اتفاق بين فرنسا و المانيا الاتحادية بشأن اقليم السار .
- اتفاق ثنائى بين فرنسا و المانيا الاتحادية .
- اتفاق بين فرنسا و المانيا الاتحادية عن أسرى الحرب .
- اتفاق بين فرنسا و المانيا الاتحادية بشأن الحفاظ على مقابر قتلى الحرب من الدولتين .

تم تعديل معاهدة بون ١٩٥٢ وذلك على ضوء حلف الاتحاد الاوربى الغربى وتم أيضا تعديل بعض بنودها لما فيه صالح المانيا الاتحادية . وبموجب هذه الاتفاقيات أصبحت المانيا الاتحادية حليفة رسمية للغرب إلا أن ذلك كان يستوجب فى المقام الأول أن يتم التصديق على هذه الاتفاقيات فى برلمانات الدول ذات الشأن . وقد علق ايديناور على نتائج مؤتمر باريس فقال :

« لم يعتقد أحد بعد الأيام والأشهر المؤلة التى تلت الانهيار التام والتسليم بدون قيد ولا شرط أنه فى خلال بضعة سنوات — وهى فترة تعتبر بسيطة بالنسبة للتاريخ — تستعيد المانيا حقوقها السياسية فى جميع المجالات . أن معاهدات باريس جعلت من الجمهورية الاتحادية عضوا متساوى الحقوق داخل الاتحاد الاوربى الغربى وداخل مجموعة حلف الاطلنطى وقد تعهد كل أعضائه وعلى رأسهم أمريكا وانجلترا وفرنسا بالدفاع عن المانيا التى هى الموقع المتقدم للعالم الحر ضد أى تهديد وكلما تعهدت المجموعة بالسير مع المانيا الاتحادية فى طريق سياسة سلمية هدفها الأهم هو توحيد المانيا فى حرية وسلام .

أن دخول الجمهورية الاتحادية حلف الاطلنطى سيزيد التزاماتنا السياسية كما أن جميع أعضائه التزموا باعلان الدول الثلاث واعترفوا بان الجمهورية الاتحادية هى الحكومة الوحيدة الالمانية المشكلة بحرية وطبقا للقانون وأنها الوحيدة المؤهلة لتمثيل الشعب الالمانى فى المجالات الدولية وكانوا شركاء أيضا فى اعلان أمريكا وبريطانيا وفرنسا الذى تعهدوا فيه بالتعاون من أجل التوحيد وأن المفاوضات مع الاتحاد السوفيتى ستكون بالنجاح لو كان الغرب متحدا وقويا . . . »

لم يقبل الحزب الاشتراكي الديمقراطي بآراء ايدناور هذه ولم يوافق على المعاهدات التي وقعتها ايدناور في باريس من حيث نتائجها النهائية بالنسبة للمشكلة الالمانية وخاصة بالنسبة لتوحيد المانيا وقد صرح زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي اولنهاور في مجلس النواب الالمانى الغربى يوم ٧ اكتوبر ١٩٥٤ قائلا :

١) ان اعادة تسليح الجمهورية الاتحادية في نطاق حلف الاطلنطى مع التوجيه المحدد لسياستها الخارجية تجاه المشاركة في نظام غربى للدفاع يعنى اليوم انه نبد لسياسة نشطة من اجل توحيد المانيا . وعليه فان الحزب الاشتراكي الديمقراطي يجد نفسه ملزما بان يعارض مثل تلك السياسة . ان من رأى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الاتخذ الجمهورية الاتحادية اى عهد في نطاق نظام دفاعى غربى هدفه ان يحل محل التجمع الدفاعى الاوروبى طالما انه لا توجد محاولات اخرى جادة لحل مسألة اعادة توحيد المانيا بموجب مفاوضات مع الاتحاد السوفيتى على اساس انتخابات حرة في القطاعات الاربعة بما فيها برلين وعلى اساس ان تندمج المانيا في نظام امن جماعى .

ومن الطبيعى ان مسألة مستقبل وضع المانيا الموحدة لبو امر هام في مباحثات توحيد بلدنا وانشاء نظام امن اوروبى جماعى . وعلى حسب رأى فانه يمكن ايجاد صيغة تكون مقبولة لحكومة منتخبة بمرزبة بمعرفة الشعب الالمانى بدون ان يشعر حلفاء الغرب او الشرق ان المانيا الموحدة هي خطر موجه ضدهم . ان مساهمة المانيا الموحدة في مثل نظام الامن هذا يجب ان يقرر بمعرفة القوى المشتركة فيه وبمعرفة الحكومة التى تمثل المانيا . ان التجربة اوضحت ان الامكانيات العملية عديدة وان مثل هذا الحبل سيبعد في كل الاحوال عملية اشتراك المانيا الموحدة عن اى تحالف عسكرى مع هذا الطرف او مع الآخر .

وإذا كانت مثل هذه المحاولة لم توصلنا الى حل ايجابى لمسألة توحيد المانيا وموضوع انشاء نظام امن اوروبى للدفاع فاننا في هذه الحالة نعلن اننا نتمسك بالتصريحات التى صدرت عن حزبنا في برلين والتي بتوجيها نفيده اننا على اتم الاستعداد للتعاون على الدفاع المشترك مع العالم الحر . . .

٢) ان اعادة تسليح الجمهورية الاتحادية في نطاق معاهدة بروكسيل وحلف شمال الاطلنطى بشكل الجوهر الاساسى في معاهدات باريس وبالنسبة للموقف الحالى فان اعادة تسليح الجمهورية الاتحادية رغم ابعاده ومقدرة تأثيره لن يكون له وزن حاسم في علاقة القوة بين الشرق والغرب .

ويبقى بعد ذلك الهدف السياسي الذي نتوجبه يجب على الغرب وعلى ألمانيا الاتحادية أن يقدموا للاتحاد السوفيتي برنامجا للمفاوضات المشتركة والحقيقة المؤلمة أنه لا يوجد مثل هذا البرنامج المحدد . والأسوأ أن هناك مقترحات متعددة نحو : - التوجيه والهدف والوقت المناسب من أجل بلل سياسة نشطة لتوحيد ألمانيا - وهي مقترحات تتباعد أكثر وأكثر عن الموقف الألماني الذي يجب أن يكون من أهدافه الحيوية هدف توحيد ألمانيا . والمشكلة الأساسية أن الحلفاء تحفظوا لأنفسهم في معاهدة بون من أجل إصدار القرار الحاسم في كل المسائل التي تخص توحيد ألمانيا . . وفي الناحية الأخرى للحلفاء حرية تقرير الوسيلة ومداها من أجل التوحيد .

وفي الجانب الآخر فإن موقف الاتحاد السوفيتي يشدنا للقلق فإنه منذ فشل معاهدة التجمع الدفاعي الأوربي وتكتيك الاتحاد السوفيتي واضح . فإن مصلحته أن يمنع التصديق على معاهدات باريس لأنه لا يرحب بتسليم ألمانيا الاتحادية . ومن هنا فإن مصالح الاتحاد السوفيتي ليست مطابقة لمصالحنا إلا أنه لا يجب ألا يغيب عنا أنه إحدى قوى الاحتلال الأربع وأنه بدون موافقته وبدون تعاونه فإن موضوع التوحيد هو أمر مستحيل التحقيق وحاجتنا اليه تماثل حاجتنا الى موافقة وتعاون الحلفاء . ولا يجب نبعد عن أذهاننا الأثر الذي سيؤثر على الاتحاد السوفيتي بالنسبة لسياسته تجاه ألمانيا إزاء انضمام الجمهورية الاتحادية الى حلف الأطلسي » .

والواضح ان الحجج التي سردناها أولئهاور هي الأخرى حجج منطقية حيث كان يريد أن يساوم الاتحاد السوفيتي على مبدأ اقرار توحيد ألمانيا في حرية مقابل انضمام ألمانيا الغربية للغرب في حالة رفضه هذا الطلب . خاصة وأولئهاور كان لا يؤيد نظرية ايديناور التي كانت تقول أنه بتوحيد أوروبا الغربية وتكوين حلف قوى بين دولها فإن روسيا مستقبل توحيد ألمانيا في حرية . وفي المقابل لم يسكت ايديناور بل طلق على آراء أولئهاور هذه وقال ان أولئهاور يريد من حكومة بون أن تجري تجربة مع روسيا بشأن التوحيد فإذا فشلت فإنه على ألمانيا الاتحادية أن تعود للغرب ثانية وأنه لا يمكن القيام بمثل هذا العمل دون أن تفقد ألمانيا الغربية ثقة الغرب وان أولئهاور ينسى أننا ما زلنا واقعين تحت ظروف هزيمة الحرب .

وفي الواقع ان الموقف في ألمانيا الاتحادية كان حساسا بشكل كبير إلا أن ايديناور على ما اعتقد لم يستخدم جميع السبل ومنها ما كان يقترحها أولئهاور لأن ايديناور كانت له قدرة كبيرة في إمكانية اقناع الغرب بأنه مضطر

الى محاولة تنفيذ اقتراحات اولنهاور هذه من جراء القيام بتجربة مع روسيا من اجل مساومتها وكان يستطيع ان يرر ذلك بمثل ما يرره مسبقا من تخوفه من فقدان الاعلى في البرلمان مثلا . حيث كان الواضح من تصرفات ايدناور انه كله ثقة بطريقته في معالجة الامور ايضا يجب ان اقرر انه كان يجد تأييد حزبه في هذا الشأن وتأييد الناخبين وهذا رغم من ان أحداث التاريخ لم تحقق لالمانيا ما كان يصبو اليه ايدناور بشأن توحيد شطرى المانيا .

لنا ان نتوقف قليلا لنوضح تسلسل الاقتراحات الروسية الخاصة بموضوع « نظام الامن الاوربي الجماعي » وهو النظام السياسي الذي اشار رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي اليه في خطابه عاليه بالبرلمان الالمانى يوم ٧ اكتوبر ١٩٥٤ . هذا ومن المفيد ان نعلم ان الخطوط العريضة لنظام الامن الجماعي الاوربي هي تلك التي كانت تبحث في نهاية عام ١٩٧٢ بعد تطويرها بين ٣٤ دولة اوروبية منها امريكا وكندا في هلسنكي من اجل محاولة التوصل لوضع شروط معاهدة في هذا الاتجاه للعمل على تخفيف التوتر الدولي ودفع روح التعاون بين دول القارة الاوروبية بعد انفتاح المانيا الغربية على الشرق كما سنتبين ذلك لاحقا وكخطوة اولى للمهادنة بين قطبي العالم امريكا وروسيا على طريقة التخفيض المتبادل لقواهما في اوربا فقد وجدا بسبب استحالة التناطح اللرى وبسبب انضمام الصين للنادى الذرى ان صالحهما السياسي والاقتصادى يقتضى منهما التعايش السلمى .

بالعودة الى مؤتمر برلين الرباعى يناير ١٩٥٤ فقد اقترحت روسيا العمل بموجب نظام للامن الجماعي الاوربي وقد اقترح وزير خارجية روسيا في هذا الخصوص اثناء مؤتمر برلين ما يلى :

« يمكن ان تشترك في هذه المعاهدة كل الدول الاوروبية بصرف النظر عن نوع نظامها الاجتماعى طالما انها تعترف باهداف هذه المعاهدة وتقبل الالتزامات التى توجهها عليهم . وانه الى ان تشكل الدولة الالمانية الموحدة السلمية الديمقراطية فان جمهورية المانيا الديمقراطية وجمهورية امانيا الاتحادية يمكن ان تكونا اعضاء في هذه المعاهدة بحقوق متساوية . كما انه مقرر بعد توحيد المانيا فان الدولة الالمانية الموحدة يمكن ان تكون عضوا في هذه المعاهدة بنفس الشروط التى تكون قد طبقت على الجميع . ان معاهدة الامن الجماعى الاوربي لا تحد من صلاحيات القوى الاربع بالنسبة للمسألة الالمانية خاصة وان هذه المسألة ما زالت في طريق الحل حسب الوسائل التى حددت حلها بمعرفة القوى الاربع .. »

ونذكر أنه قد تم الاتفاق في مؤتمر برلين هذا أن تجتمع الدول الأربع مع أطراف أخرى في جنيف من أجل محاولة التوصل لتوحيد كوربا وإنهاء حرب الهند الصينية وقد تم فعلا في ٢١ يوليو ١٩٥٤ التوصل في مؤتمر جنيف هذا إلى إنهاء حرب الهند الصينية ولم يتم التوصل لتوحيد كوربا . إلا أن واقعة انتهاء الحرب في الهند الصينية دفعت روسيا إلى أن ترسل في ٢٤ يوليو ١٩٥٤ مذكرات إلى الدول الثلاث الكبرى تحوى مشروع معاهدة لنظام الأمن الجماعى الأوروبى لمحاولة دعوة دول القارة الأوروبية ومعهم أمريكا إلى الاتفاق على مثل هذه المعاهدة من أجل تخفيف التوتر في أوروبا ولم تدع روسيا أمريكا في مشروعها للأمن الجماعى الأوروبى الذى قدمته في مؤتمر برلين مسبقا إلا أنها دعت أمريكا في مشروعها الجديد هذا الذى سلفته للدول الثلاث في ٢٤ يوليو ١٩٥٤ والذي جاء به :

« أن مثل هذا النظام يمكنه أن يحقق الشروط الفعلية للأمن في أوروبا . وعليه فإنه يشكل تقدما ملموسا في هذا المجال . أيضا أن هذا النظام يجب أن يضمن أنسب الشروط من أجل تسوية المسألة الألمانية على أساس إنشاء دولة موحدة سلمية مستقلة ديمقراطية . وبهذه الطريقة يمكن تجنب الصعاب التى تعترض طريق توحيد ألمانيا والتي خلقت في السنوات الأخيرة بموجب سياسة إعادة تسليح ألمانيا الغربية بهدف ضمها إلى الحلف المزعوم والمسمى «بالتجمع الدفاعى الأوروبى» .

إن خلق نظام الأمن الجماعى الأوروبى وانسحاب قوات الاحتلال المتمركزة في ألمانيا مع تحديد عدد قوات البوليس الألمانى قبل توقيع معاهدة صلح مع ألمانيا من جرائه أن يضمن حياد هذا البلد ويمنعه في نفس الوقت من أن يكون نواة جديدة للحرب في قلب أوروبا وهو الأمر الذى سيمنع بالتأكيد بعث العسكرية الألمانية من جديد . أن انجاز هذه المعاهدة الأوروبية العامة سيساعد بدون شك على حل للمشكلة النمساوية التى لم تحل بعد وذلك بسبب خطا حكومات فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة التى اعترضت في مؤتمر برلين على انجاز معاهدة النمسا ولم يتخطوا عن مشروعهم من ضم النمسا إلى تحالفاتهم العسكرية » .

وكان إيديناور قد رفض مثل هذا المشروع الخاص بنظام الأمن الأوروبى الجماعى الذى يمكن لألمانيا أن تتوحد في نطاقه وذلك لأن إيديناور وجد أن ألمانيا الموحدة بهذه الوسيلة ستكون دولة محايدة يصعب أن تكون قوة اقتصادية كما يستعوزها بعض الحريات الاجتماعية ولن يمكنها من أن تنضم للموسك

الغربي ولاجلاله . وكان رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي أولنهاور يطالب بأن تقبل ألمانيا الغربية مثل هذا الترتيب لتوحيد ألمانيا وكان في الوقت نفسه يطالب بعدم انضمام ألمانيا الغربية لاحلاف الغرب حتى لا ترفض روسيا توحيد ألمانيا على هذا الأساس وكان أولنهاور يفيد انه اذا لم تقبل روسيا بتسروط الانتخابات الحرة قبل توحيد ألمانيا فانه يمكن لألمانيا الغربية ان تنضم بعدئذ لاحلاف الغرب وهذا ما قاله في خطابه عاليه في مجلس النواب الألماني يوم ٧ أكتوبر ١٩٥٤ .

رفض الغرب مذكرة روسيا هذه المؤرخة ٢٤ يوليو ١٩٥٤ وأرسلت الدول الثلاث مذكرة لروسيا بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٥٤ تفيد فيها ان أمن أوروبا لا يمكن ان يتم ضمانه بموجب ما جاء في المذكرة الروسية ٢١ يوليو وانه لا يمكن ان يكون هناك أمن حقيقي الا بعد حل مسألة ألمانيا ومسألة انتمسائها وهي من المشاكل الهامة وان حل مسألة ألمانيا يستوجب اجراء انتخابات حرة في كل ألمانيا تحت اشراف دولي وانه اذا ما وافقت روسيا على ذلك فانهم على استعداد للتباحث معها في هذا الشأن وانهم يطلبون تأكيدات روسية عن هذه الأمور قبل الدخول في مفاوضات وبذلك رفض الغرب وقتئذ عرض الأمن الأوربي الجماعي هذا كنظام لتخفيف التوتر .

وعند توقيع الغرب لمعاهدات باريس وفي نفس يوم التوقيع قدمت روسيا مذكرة بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٥٤ للدول الغربية الثلاث تفيد بها عن استعدادها لقبول المشروع الذي قدمته إنجلترا باسم الدول الغربية أثناء المؤتمر الرابع في برلين والذي سمي بمشروع آيدن - وهو المشروع الذي ينص على اجراء انتخابات حرة في كل ألمانيا تنتج عنها جمعية تأسيسية تضع دستور ألمانيا وتنبثق منها حكومة ألمانية موحدة - وذلك بأخذ هذا المشروع كأساس لمناقشة مشروع انتخابات تجري في كل ألمانيا . وقد دعت روسيا الدول الثلاث لمؤتمر في موسكو من أجل التفاوض في هذا الشأن . كذلك دعت الدول الأوربية الشرقية . الا ان الدول الغربية الثلاث لم تنظر نظرة ايجابية الى مذكرة روسيا هذه وعلقت عليها بأنها متناورة روسية من أجل اعاقبة عملية تصديق برلمانات الدول الغربية على معاهدة باريس وقد قال إيدنهاور في هذا الشأن :

« انه من المعلوم ان الاتحاد السوفيتي يبذل الجهد الآن لاسقاط اتفاقيات باريس وسلم للقوى الثلاث في يوم توقيعها لها مذكرات متطابقة اعلنت الحكومة الروسية فيها انها مستعدة لقبول مشروع آيدن المقدم في مؤتمر وزراء الخارجية في برلين في ربيع ١٩٥٤ كأساس لمناقشة مشروع انتخابات عامة لكل ألمانيا ونفس المشروع هذا هو الذي رفضه الاتحاد السوفيتي بآباء في برلين . . ان الغربيين لن يتركوا انفسهم عرضة للتأثيرات وصمموا على الفصل

من أجل التصديق على معاهدات باريس من لدى دولها المختصة وهذا قبل
أي اجتماع رباعي وقد رفضوا يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ الدعوة التي وجهتها
روسيا لهم ليتوجهوا الى موسكو والبلغوا روسيا عن نيتهم من أجل العمل
حتى تصبح معاهدات باريس نافذة المفعول في أقرب فرصة ممكنة مع إبلاغهم
روسيا عن استعدادهم لهذا عقد اجتماع رباعي . . . »

وبذلك رفض الغرب الدعوة التي جاءت في مذكرة روسيا من أجل قبوله
العمل بموجب مشروع أيدين ورد الغرب على مذكرة روسيا بمذكرة للغرب
بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ جاء بها :

« . . . ان الحكومة الفرنسية قدمت في مناسبات متخلفة الدليل على
رغبتها في تسوية المشاكل المعلقة بموجب اجراء مفاوضات هدفها المصلحة
المتبادلة لجميع المشتركين . وهي مقتنعة اليوم مثل الأسس انها أجدي وسيلة
للحفاظ على السلام . ان انتهاء مؤتمر عن طريق افشاله ليس بخدمة للسلام .
ان الحكومة الفرنسية تقدر انه من الضروري اجراء دراسة مسبقة لشروط
اتفاق ما حتى يمكن اجراء مفاوضات مع تواجد تقديرات كافية للنجاح . ان
الحكومة الفرنسية تعتقد ان أهم شروط النجاح من أجل مؤتمر حول المانيا
والنمسا والمسائل الأخرى التي تمس الأمن الأوربي غير متوفرة في الوقت
الحالي . ومن أجل خلق الشروط المسبقة لمفاوضات حول المشاكل المذكورة
عاليه فان الحكومة الفرنسية تعرض الاقتراحات التالية :

— الاتفاق لتوقيع معاهدة النمسا .

— توضيحات عن الموقف السوفيتي بالنسبة لمشكلة الانتخابات الحرة في
المانيا كمرحلة أولى لتوحيدها .

— تبادل وجهات النظر عن الطريق الدبلوماسي لبقية المشاكل الأوروبية الأخرى
ذات الصالح المشترك وخاصة تلك الخاصة بالأمن الأوربي . . . »

هذا وقد اجتمعت في موسكو الدول الأوروبية الشرقية يوم ٢٩ نوفمبر
١٩٥٤ وتدارسوا الموقف في أوروبا بعد توقيع معاهدات باريس وأصدروا بياناً
يوم ٢ ديسمبر ندبوا فيه بمولد العسكرية الألمانية وجاء به :

« ان خلق هذه الكتلة العسكرية الجديدة يتناق مع التحالف المبرم بين
فرنسا وروسيا السوفيتية عام ١٩٤٤ والذي يهدف الى التعاون والمساعدة
المتبادلة فيما بعد الحرب وهي معاهدة تلزم كل من الحكومة الفرنسية والاتحاد
السوفيتي من اتخاذ اجراءات مشتركة من أجل منع تهديد جديد للعسكرية

الالمانية .. وان الدول المجتمعة في هذا المؤتمر تملن عن قرارها في حالة التصديق على معاهدات باريس بان تتخذ الترتيبات المشتركة اللازمة في مجال تنظيم قواتهم العسكرية وهيئة اركانها . وان تتخذ ايضا الاجراءات اللازمة لتقوية قدراتهم الدفاعية للمحافظة على الجهود السلمى لشعوبهم والمحافظة على امن حدودهم والاراضى الموضوعة تحت سيادتها والدفاع عن النفس ضد اى اعتداء جديد .. »

وبهذه القرارات شكلت مجموعة الدول الاوربية الشرقية حلف وارسو في مايو ١٩٥٥ . هذا وقد انفى الاتحاد السوفيتى تحالفه مع كل من فرنسا وانجلترا في ٩ ابريل ١٩٥٥ . وبتشكيل حلف وارسو ظهرت رسميا على مسرح الاحداث الكتلة الغربية حيث ان الدول الغربية كما سنعرف صدقت على معاهدات باريس في مايو ١٩٥٥ والكتلة الشرقية وهى التى اعلنت هى الاخرى عن نفسها في مايو ١٩٥٥ .

لم يخلد الاتحاد السوفيتى للسكون رغم مذكرة الغرب المؤرخة ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ عاليه بل نشرت وكالة تاس السوفيتية يوم ١٥ يناير ١٩٥٥ بيانا مطولا جاء به وصف كامل للمسالة الالمانية وموقف الاتحاد السوفيتى منها ويمكن اعتبار هذا العمل كانه محاولة سوفيتية للتزول الى الشارع الالمانى اى محاولة الوصول الى المواطنين في المانيا الغربية والشرقية على السواء ليخطرهم الاتحاد السوفيتى بما يحرره بالوسائل الدبلوماسية للحكومات الثلاث التى تحتل المانيا الغربية ورغم ان وكالة تاس جهة غير حكومية سوفيتية الا انها جهاز رسمى للحكومة السوفيتية ولا تصدر عنه مثل هذه الامور الا بموافقة السلطات الحكومية السوفيتية وقد جاء الاتى بعد في بيان وكالة تاس :

« تقدر الحكومة السوفيتية انه من الضرورى ان تلتف النظر الى ان واقعة معاهدات باريس التى تعمل على اعادة تسليح المانيا الغربية ستؤدى الى تعقيدات جديدة على الموقف العام في اوربا .. لا يقدر الاتحاد السوفيتى وحده ان الاتحاد الاوربى الغربى ومجموعة حلف الاطلنطى هى بمثابة تحالفات عسكرية هجومية بل ان مجموعة من الدول الاوربية وخلفها تقدر نفس الشيء ويرى هؤلاء ان اندماج جمهورية المانيا الاتحادية في هذه التجمعات العسكرية يشكل خطرا اندلاع حرب جديدة في اوربا خاصة وان هذه التجمعات معادية للاتحاد السوفيتى وللدول اخرى محبة للسلام . ان اتفاقيات باريس لا يمكن ان تجلب لالمانيا شيئا طيبا ولا للشعب الالمانى . وعلى العكس فان هذه المعاهدات تدمر الى تجديد العسكرية في المانيا الغربية وتقود البلاد الى

مضامير ومشاريع الاستعداد لحرب جديدة ستكون معادية لمصالح الشعوب
بما في ذلك مصالح الشعب الألماني .

ان اتفاقيات باريس هي في الاخص مضادة لمصالح الشعب الألماني لانها
ستبقى على اقسام المانيا طوال سنوات طويلة وستشكل مانعا من اجل
التوحيد السلمي . ومن البديهي ان عملية توحيد المانيا الديمقراطية المسألة
مع المانيا الاتحادية العسكرية والعضو في مجموعات عسكرية هو أمر مستحيل .
كما ان التصديق على معاهدات باريس هو امر لا يتماشى مع انشاء المانيا كدولة
موحدة ومسألة .

لقد انتشرت في هذه الاوقات الاخيرة في المانيا الاتحادية وفي انجلترا وفي
فرنسا وفي بلاد اخرى اتجاهات تقول ان التصديق على اتفاقيات باريس لن
تشكل عقبة بل على العكس تساعد في المفاوضات الخاصة بالمسألة الألمانية
ومسائل أخرى دولية معلقة . ولقد اعلنت الحكومة السوفيتية مسبقا ان مثل
هذه التأكيدات الخاطئة لا تجدى الا في تضليل الرأي العام . ان كل هذا يتم
بهدف التوصل بأى ثمن الى التصديق على معاهدات باريس بمعرفة برلمانات
بعض الدول وهذه هي النظرية التي تنتشر الآن بين بعض الأوساط الغربية
بهدف اصلى يرمى الى العمل من أجل ان ترى العسكرية الألمانية النور مضحين
ازاء هذا الهدف بالوحدة القومية لالمانيا . وفي مواجهة حكومات الولايات
المتحدة وانجلترا وفرنسا ومواقفها المتعارضة مع التزاماتها الدولية فيما
يختص باعادة توحيد المانيا كدولة مسالمة وديمقراطية فان توحيد المانيا
يتوقف في المقام الاول على رغبة الشعب الألماني .

انه من المنتظر ان ينظر مجلس النواب الألماني في امر التصديق على
معاهدات باريس في فبراير القادم وان مستقبل المانيا يتركز في قدر كبير على
قرارها وهذا ما يلاحظه اكبر الاحزاب والنقابات في المانيا الغربية التي هي
اقرب الى الشعب واقرب الى الطبقة العاملة الألمانية وهي التي تعارض
التصديق على معاهدات باريس . وفي حالة اقرار مجلس النواب الألماني
لمعاهدات باريس فانه سيتحمل مسؤولية كبيرة سواء بالنسبة لفترة تقسيم
المانيا او لوقف عدم المساواة في الحقوق الذي سيتحمله الشعب في المانيا
الاتحادية لسنوات طويلة .

انه توجد حتى اليوم امكانيات لم تستخدم من أجل التوصل الى اتفاق
بشان توحيد المانيا وذلك لما للشعب الألماني من حقوق مشروعة في اجراء
انتخابات حرة في كل المانيا عام ١٩٥٥ . ان مثل هذه الامكانيات يمكن عرضها

عند ازالة العائق الاساسى الذى يقف ضد توحيد المانيا وهو يتركز فى مشاريع ادخال العسكرية فى المانيا الغربية وادماجها مع المجموعات العسكرية . انه بموجب انتخابات حرة فى كل المانيا بما فيها برلين سيكون للشعب الالماني امكانية التعبير عن ارادته ومشاهدة مولد المانيا الموحدة القوية تحتل مركزا مناسباً بين بقية الدول . ويجب ضمان حقوق المواطنين الديمقراطية انشاء هذه الانتخابات .

وسوف تعد اللوائح الانتخابية مع الأخذ فى الاعتبار لما هو معمول به فى المانيا الديمقراطية وفى المانيا الاتحادية بحيث يضمن للناخبين حرية التعبير ولكل حزب ومؤسسة حرية الدعاية الانتخابية فى جميع اراضى المانيا كذلك ستشمل اللوائح الانتخابية حرية المرشحين فى تشكيل القوائم الانتخابية . ومن أجل تسهيل الاتفاق بالنسبة لعملية الانتخابات فان الحكومة السوفيتية تعتقد انه فى حالة موافقة الحكومة الألمانية الديمقراطية والحكومة الاتحادية فانه يمكن انشاء اشراف دولى على الانتخابات فى كل المانيا . وفى هذا الشأن لا يجب على أى شطر من شطرى المانيا أن يرتبط باتفاق خاص بشأن اسهامه فى تحالفات حربية .

وتعتقد الحكومة السوفيتية انه على الشعب الالماني نفسه ان يحدد مؤسساته التى ستواجه مستقبلا فى المانيا الموحدة وعلى الدول الأخرى ان تعمل من أجل ان تسير المانيا نحو طريق التطور السلمى والديمقراطى بموجب ارادتها .

ان انجاز انتخابات حرة فى كل المانيا وتوحيد هذا البلد يجب ان يؤدى بالضرورة الى توقيع اتفاقية صلح من شأنها ان تقدم لالمانيا الموحدة الاستقلال والسيادة والتساوى فى الحقوق بالإضافة الى ان معاهدة الصلح ستعطى لالمانيا الموحدة الحق فى أن يكون لها قواتها القومية اللازمة لامنها وللحفاظ على سلامة حدودها . وعليه يجب ان يختار الشعب الالماني الطريق الذى يريد ان يسير فيه .

فالتريق الاول يؤدى الى توحيد المانيا وعودة علاقاتها الطبيعية مع كل الدول الاوروبية . وهذا الطريق ينبذ اشتراك أى من شطرى المانيا فى تحالفات عسكرية موجهة ضد دول أخرى . وأقوى ضمان لالمانيا سيكون انضمامها لنظام أمن جماعى فى أوروبا .

اما الطريق الثانى فهو ذلك الذى تقود معاهدات باريس المانيا اليه . انه طريق تقسيم هذا البلد وتجديد العسكرية فى قطاعه الغربى الأمر الذى يحد

لتحضير حرب جديدة وأنه ليس من المشكوك فيه أن غالبية شعب ألمانيا يرفض السير في هذا الطريق العسكري أى طريق المغامرات العسكرية الميثوس منها والذي أخفأته ألمانيا أكثر من مرة والذي لا يصد الشعب إلا بالدمار من جديد وبشكل أقسى من سابقه .

وبخلاف هذا الطريق العسكري الذى اخترع مسبقا فان توحيد ألمانيا وانضمامها لنظام أمن جماعى يقدم لها ضمن الامكانيات بخصوص اقتصادها السلمى وبخصوص تطوير صناعاتها ومد علاقاتها الاقتصادية الى دول أخرى وبالدات دول أوروبا الشرقية بالإضافة الى الدول الاسيوية المزدهمة بالسكان وذات الموارد التى لا تحصى . ان تطوّر ألمانيا المسألة في مجال العلاقات الاقتصادية مع دول أخرى سيخلق لها أسواقا لصناعاتها مع تقديم ضمان لتشغيل مواطنيها . الامر الذى سيساهم في رفع مستوى الحياة بها لصالح سلام دائم في أوروبا وفي العالم أجمع .

ومن ذلك كله يمكن للحكومة السوفيتية ان تستخلص النتائج التالية :

أولا : ان المسائل الهامة والعاجلة من أجل تسوية المشكلة الألمانية هي الحلول التى يتطلبها توحيد ألمانيا ومن أجل حلها يجب ان نبدأ بمباحثات بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى . ويمكن ان يبدأ توحيد ألمانيا بانتخابات حرة في كل البلاد وان مثل هذه الانتخابات لن يكون لها أية فائدة اذا تم التصديق على معاهدات باريس بل تكون أيضا مستحيلة اذا تم التصديق عليها .

ثانيا : ان الاتحاد السوفيتى الذى يحافظ على علاقات طيبة مع ألمانيا الديمقراطية مستعد بان يعود بعلاقاته مع الجمهورية الاتحادية الى حالتها الطبيعية . ان جعل العلاقات طبيعية بين الاتحاد السوفيتى وألمانيا الاتحادية في الظروف الحالية سيساهم الى تفاهم متبادل أفضل وإلى البحث عن وسائل أجدى من أجل توحيد ألمانيا .

ثالثا : انه اذا تم التصديق على معاهدات باريس فسينتج عن ذلك موقف جديد يجعل الاتحاد السوفيتى لا يقوى فقط علاقاته الودية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية بل سيدفعها الى أن تعمل بالاشتراك مع الدول الأوروبية المحبة للسلام الى تقوية أمن وسلامة أوروبا . «

أحدث بيان وكالة تاس دوبا قويا بين مختلف فئات الشعب الألماني كما كانت له ردود فعل متباينة بين شعوب الدول الأوروبية كافة . وقد علق المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية على هذا البيان وقال : « ان محاولات

روسيا الجديدة هذه تهدف الى منع التصديق على الاتفاقيات ولكن لن يكون لها فرص نجاح من محاولات روسيا السابقة في هذا الصدد والصالح الغربي اعلن اكثر من مرة انه لن يكون مستعدا للتفاوض مع السوفيت الا بعد ان يتم التصديق على هذه الاتفاقيات « كذلك اعلنت الحكومة الفرنسية ان المحاولات الروسية هذه لن يكون لها اى تأثير على السياسة الغربية التى يتم تنفيذها الآن . هذا وايدت الحكومة الاتحادية موقف الغرب تجاه البيان الرسمى الروسى الذى نشرته وكالة تاس .

الا ان الحزب الاشتراكى الديمقراطى عارض موقف حكومة ايديناور وافاد ان مقترحات روسيا هذه يجب ان تؤخذ بشئ من الجدية وأعرب انه لا يجب اعتبارها وكأنها دعاية روسية او محاولة لبيلة الراى العام بالمانيا الاتحادية بل يجب دراستها بايجابية مع محاولة الاستفادة من موقف روسيا خاصتها واطعن اولتهاور زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى ان ردود فعل حلفاء الغرب وايديناور تجاه ما جاء في وكالة تاس هى من الامور التى لا يجب السامح ازاءها وانه حتى اذا لم تكن هذه المقترحات ذات طابع رسمى فيلوماسى فانه كان يجب دراستها بدقة لانها تحمل بين طياتها دلائل تشير الى ان تغيرا قد حصل بالنسبة لموقف روسيا .

ايضا اعلن فريتز ايرلير من اقطاب الحزب الاشتراكى الديمقراطى معلقا وقال : « تحوى التصريحات السوفييتية الصادرة في ١٥ يناير على آراء معروفة الا انها تحوى ايضا سلسلة جديدة من الآراء . انها تعتمد كما نعلم على بعض المكر من ان جمهورية المانيا الديمقراطية مسالمة والمانيا الغربية عسكرية في الوقت الذى نعلم بتواجد معدات حربية قوية في القطاع السوفييتى الا ان هذا البيان يتحدث عن عودة العلاقات بين الاتحاد السوفييتى والجمهورية الاتحادية الى حالتها الطبيعية . واذا كان حقيقة ان هذا البيان الذى يتمثل كستلية هو الذى تنتقده الحكومة الاتحادية فان المستشار نفسه معنى اقامة علاقات دبلوماسية بين الجمهورية الاتحادية والاتحاد السوفييتى . وعليه فلا يجب ان يكون لمثل هذا البيان ثقلان ومقاييسان : فاذا كان الروس يوجب هذا الاقتراح يعملون على زيادة حدة انقسام المانيا فانا يجب ان نقول نفس الشيء عن موقف الحكومة الاتحادية .

ولنبحث سويا على حقيقة ما هو جديد : ان نظرية الحرية الغربية في هذه المعركة قد فرضت نفسها ازاء اجراء انتخابات جرة وطريقة محددة لتوحيد بلدنا . ان السوفيت قد كتبوا بكل وضوح ان قوانين الانتخابات يجب ان تكون حرة - هذا في الوقت الذى نعلم فيه انها تفسر بطريقة اخرى في القطاع

السوفيتي - وكتبوا ان الانتخابات يجب ان تجرى في سرية وان هذه الانتخابات يمكن ان تتم تحت اشراف دولي . وبالنسبة لسير الاجراءات فقد اعلنوا ان يبدأ في الاول بالانتخابات ثم بعد ذلك تقوم حكومة المانيا منتخبة بحرية في كل المانيا بالتوقيع على معاهدة الصلح . وليس بالعكس .

ان هاتين التعتين على درجة كبيرة من الاهمية . اذا كانت معاهدات باريس يجب ان تستخدم في اعادة وحدة المانيا فاننا يجب ان نعيد السوفيت بموجب قولهم : وعينا في هذه الحالة ان لا ننتظر من ان نشكل فرقا عسكرية المانية نضطر بعدئذ من سحبها من حلف الاطلنطي . وهي عملية بغير فائدة حيث انه يمكننا منذ الآن بحث هذه المسألة الحيوية . ان هذه المسألة جاءت في بيان روسيا الجريخ . ١ مارس وهو الامر الذي نعلمه منذ مدة واننا اذا بدأنا بالانتخابات حرة مع نبذنا لتحالف الماني امريكي فان المانيا الموحدة لن تكون بغير دفاع ذاتي ضد أي هجوم سوفيتي . بل ستكون على العكس محمية بمعرفة قواتها المسلحة الخاصة بها المتدمجة في نظام أمن اوروبا جماعي يضمن لها في حالة الاعتداء عليها حماية الوجودين في هذا النظام بما فيهم الولايات المتحدة .

انني لا افهم لماذا لا يراد ربط السوفيت بموجب كلامهم . اننا اذا لم نتفاوض منذ الآن فان قطاعهم الالمانى سيزداد بلشفة اكثر واكثر طوال السنوات القادمة . اننا لا يجب ان نرضى الشيوعيين من جراء تهربنا من اقتراحهم بالتفاوض . اننا بذلك سنقدم لهم قرينة هم في حاجة اليها حتى يحافظوا على سيطرتهم على القطاع الذي يحتلونه . ان الالمان انفسهم يجب ان يهتموا وان يلتزموا بان هدفهم الاساسى هو العمل على توحيد البلاد وانه ليس العمل على ادماج المانيا الغربية في نظام الاطلنطي العسكري لمدة غير محددة . »

وقد علق ايديناور على تصريحات زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي وعلى موقف هذا الحزب من بيان روسيا ١٥ يناير ١٩٥٥ الذى جاء في وكالة تاس بان تسال عن الكيفية التى يقول فيها اولتيناور من ان رد فعل ايديناور على البيان الروسى هو من الامور التى لا يجب التسامح عليها . وقال ايديناور في هذا الشأن :

« كيف استطاع اولتيناور ان يلومنا مثل هذا اليوم اذا كان حلال فعلا البيان السوفيتي وقارنه بسابقه . اننا يمكن ان نستخلص الحقائق التالية من بيان وكالة تاس : ان الاتحاد السوفيتي لم يكن يريد انتخابات حرة بالمعنى

الديمقراطى الذى نفهمه . وقد قيل بصراحة وبدون لف أو دوران ان القانون الانتخابى السارى فى القطاع الروسى يجب أخذه فى الاعتبار وذلك بتطبيقه ايضا فى الجمهورية الاتحادية ان هذا القانون الانتخابى فى هذه الجمهورية المسماة بالألمانية والديمقراطية لا يشكل ضمانا لانتخابات حرة وديمقراطية . ان عملية سير الانتخابات الحرة هذه التى تمت هناك فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٤ حسب هذا القانون قد وصفها المان القطاع السوفيتى بانها تماثل أشنع اعتداء أصاب الحرية فى تاريخها .

ان البيان السوفيتى تمنى بعد ذلك ان تتم رقابة دولية على هذه الانتخابات — وهو أمر كانت الدول الأربع يمكنها أن تتفق عليه — الا أنه جاء فى البيان ان ذلك ممكن فى حالة رغبة الجمهورية الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية على ذلك . ان ذلك يعتبر ان الاتحاد السوفيتى وافق لأول مرة على تواجد رقابة دولية على عملية الانتخابات الا انه اشترط لذلك شرطين مسبقين الا وهما انه يجب أن ترغب كل من الجمهورية الاتحادية والجمهورية الديمقراطية على ذلك وايضا يجب ان تتفق الدول الأربع على طريقة الرقابة . والاتحاد السوفيتى يمكنه ان يمنع مثل هذين الأمرين . . . وذلك بان يتمتع هو أو بواسطة امتناع الجمهورية الديمقراطية أثناء تباحث شطرى المانيا فى وضع قانون ديمقراطى حقيقى للانتخابات .

ايضا هناك افتراضا آخر سوفيتى يوضح جليا من بيان وكالة تاس ان المانيا ستظل مقسمة الى تاريخ غير محدد لأن الاتحاد السوفيتى لم يحدد تاريخ توحيد المانيا ولا وسيلة التوحيد وعليه فكيف يمكن وصف مثل هذه المفاوضات بانها مليئة بالأمل وبالرغبة السليمة السوفيتية . اننا يمكن ان نستخلص من بيان ١٥ يناير ١٩٥٥ أن الاتحاد السوفيتى لا يفكر فى التخلي عن المانيا الديمقراطية والاتحاد السوفيتى يعلم جيدا انها تمثل طمعا سياسيا وحربيا فى لعبته . . .

وفى هذا الجو القلق الذى كان يسود المانيا الاتحادية بل والمانيا الديمقراطية على السواء والذى كان يشد الشعب الألمانى شدا ويزيد من تمزقه لأنه لم يكن يعرف نهاية مصيره وبالتقسام الآراء السياسية داخل المانيا الاتحادية ذاتها فان المراقب كان يمكنه أن يقدر حقيقة موقف الشعب الألمانى تجاه هذا الموضوع المصرى وما كان يعانيه وسط خباب الأحداث . وفى هذه الفترة أرسل أولنهاور خطابه الى ايدنهاور حرصت أن انقله كاملا وكذا رد ايدنهاور عليه لانهما يوضحان حقيقة جميع كل طرف التى تؤيد وجهات نظره

فيما كان يجب اتخاذ من اجراءات وقتئذ . وجاء الاتى بعد في خطاب اولنهاور : « سيدى المستشار »

ان الشعب الالماني يجد نفسه في نقطة حاسمة بالنسبة لتاريخ ما بعد الحرب . ان تصويت السلطة التشريعية لجمهورية المانيا الاتحادية على معاهدات باريس التي من اهم نقاطها وضع قوات المانيا في نطاق اتحاد اوربا الغربية وحلف الاطلسي لهو امر ذو اهمية قصوى بالنسبة لمستقبل كل الشعب الالماني ونحن مقتنعون ان التصديق عليها سيؤدي الى جمود شديد بالنسبة لمسألة تقسيم المانيا ، ان مجلس النواب قرر بالاجماع في عدة مناسبات ان يعامل مسألة توحيد المانيا بانها الواجب الاول في السياسة الالمانية وهذا مع العلم بان توحيد المانيا لا يمكن ان يتحقق الا بموجب مفاوضات تشترك فيها دول الاحتلال الاربعة .

ان موقف الاتحاد السوفيتي يشير الى انه بعد التصديق على هذه المعاهدات فانه لن يمكن اجراء مثل هذه المفاوضات . وهذا يعنى انه وبرغم عدم رغبة الشعب الالماني فسيستمر تواجد الجمهورية الاتحادية والجمهورية الالمانية الديمقراطية المزعومة جنباً الى جنب . ايضا سوف يزيد التوتر بين الشرق والغرب وسوف يكون الشعب الالماني على جانبي الستار الحديدي هو الذي سيتحمل العبء الأثقل . ان الرأي العام في المانيا يطلب من الجمهورية الاتحادية ان تبذل كل مجهودها من اجل منع مثل هذا التطور وهذا باسم وحدة وحرية وسلام شعبنا . واذا لم تبذل الجهود في هذا الاتجاه فالخطأ سيمتد . وعليه فسوف لا يعتبر الاجنبى في الخارج ان توحيد المانيا هو هدفنا الاول . ان مسألة المانيا لا يمكن ان تحل بمعرفة الحكومة الاتحادية وحدها ولا يجب ان تكون ايضا مجالا لحل بموجب مفاوضات بين الحكومة الاتحادية وحكومة المانيا الشرقية .

ان وحدة المانيا لن تتحقق بموجب تعهدات من جانب واحد صادرة من اقرب او من الشرق . فانا حتى يمكن ان تتحقق يجب على القوى الغربية والشرقية ان تتفق على الوحدة في حرية وان يقوموا دون اى تأخير باجراء الخطوات اللازمة لاتمامها . ان مثل هذه السياسة مطابقة ايضا للواجب الذي تكفلت به قوى الاحتلال وتمهدت بالعمل من اجل تحقيق وحدة المانيا . ان الحزب الاشتراكي الديمقراطي مقتنع بان كل الامكانيات لمحاولة جديده من اجل توحيد المانيا بموجب مفاوضات رباعية قبل التصديق على معاهدات باريس لم تفرغ بعد . ان اعلان الحكومة السوفيتية في ١٥ يناير ١٩٥٥ يحوى مقترحات تعطى للمفاوضات فرصا اكثر للوصول الى نتيجة عن تلك التي قدمت في مؤتمر برلين في يناير ١٩٥٤ . هذا بالإضافة الى ان الاتحاد

السوفيتي وافق لأول مرة على فكرة تواجد رقابة دولية اثناء الانتخابات .
والآن يجب ربط السوفيت بموجب الكلام الذي فاهوا به .

لقد اعمل عام ١٩٥٢ أمر الدراسة الجادة للمقترحات السوفيتية وان
المرة اذا وضع نفسه الآن موضع الاتهام في نفس موضوع الاهمال فلن يرضى
عنه الشعب الألماني . ولهذا السبب فان الحزب الاشتراكي الديمقراطي
يرجوكم بالحاح با سيادة المستشار ان تتخذوا منذ الآن الخطوات التالية :

أولا : ان تطلبوا من حكومة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ان
يتفاوضوا مع حكومة الاتحاد السوفيتي على المقترحات المقدمة من الأخيرة
في ١٥ يناير ١٩٥٥ .

ثانيا : ان يحوى طلبكم هذا الأمل في ان تتم هذه المفاوضات قبل التصديق
على معاهدات باريس . ان هدف الحزب الاشتراكي الديمقراطي من هذا
الطلب هو ان يرى استخدام كل الامكانيات الممكنة من أجل تجميع الشعب
الألماني في مناطق الاحتلال الأربعة وفي برلين في دولة واحدة مستقلة ديمقراطية .
فاذا نجحت هذه المحاولة فان الثمانية عشر مليوناً ألمانيا الصابرين خلف
الستار الحديدي سيكون لهم أيضا حق الحياة كرجال أحرار . ولن يكون
الشعب الألماني وحده هو الذي سيتم ازالة قلقه عن الحرية والسلام
في العالم .

سيدى المستشار انكم تعلمون مثلى ان ملايين من الرجال يزدادون قلقا
بالنسبة لحدة التقسيم خاصة وأن الشعب الألماني لن يقبل أبدا تقسيمه .
ان ملايين الرجال قد اندهلوا من جراء البؤس المعنوي والقسوة السياسية
الحادة في ألمانيا والتي تزداد باعادة التسليح . اننى اعتقد انه من المحال ان
تقبل الجمهورية الاتحادية طريق التسليح وبلادنا في مثل هذه الفرقة . ان
حماية وأمن دولة ما يجب ان تعتمد على ارادة كل شعبها . انه يجب ان
نمطى في خلال هذه الساعات الصعبة الأسقية لاعادة وحدة شعبنا . ان
الانطباعات والحقائق هي مادة مقترحاتنا وانا متأكد انكم لو اخذتم بها فسوف
تترشون الرغبة الملحة والمطالب الحادة لكل الطبقات الاجتماعية في شعبنا .

المخلص ، أيريك أولنهاور »

وفي ٢٥ يناير ١٩٥٥ رد عليه ايديناور بخطابه التالي :

« عزيزى السيد أولنهاور »

بعد ان وصلنى خطابكم ٢٢ يناير عاودت دراسة المسألة من جديد . انه
كان يفترض ان نرجو الحكومات الأمريكية والبريطانية والفرنسية ان

يتفاوضوا مع الحكومة السوفيتية قبل التصديق على معاهدات باريس حول
الاقتراحات التي ظهرت يوم ١٥ يناير ١٩٥٥ . على اثر عودتي من « بوهلر
هول » تابعت وانيت هذه الدراسة مع اعوانى ومع مندوبى الاحزاب في
الحكم واني ابلغكم نتيجة هذه الدراسة وامل ان يصلكم خطابى بها بوقت
مناسب قبل الاجتماع في كنيسة القديس بول في فرانكفورت . اننى لست في
حاجة لافيدكم ان الامل الاول للحكومة هو نفس امل الشعب الالماني على كل
المستويات : الا وهو التوحيد في سلام وحرية . واني متأكد انه اذا كان شطرا
المانيا يتمتعان بحرية تصرفهم لكاتب هذه الوحدة تمت في اقصر مدة ويدون
ابة صعب .

الا اننا لسنا احرارا . وبلدنا محتل بواسطة اربع قوى نتيجة لهزيمتنا .
ويجب علينا حتى نتحرك ان نعرف حقيقة موقفنا . ومثل ما جاء في خطابكم
فان الوحدة لا يمكن ان تتم الا بموافقة القوى الاربع . انه لا يكفى ان نتحالف
مع روسيا . اننا نحتاج ايضا الى موافقة الدول الثلاث الغربية حتى يمكن
التوصل الى نتيجة مقبولة . اننا وصلنا بمعاهدات باريس الى اكتساب
القوى الثلاث الغربية على اساس مبدأ التوحيد في سلام وحرية . الا ان الحلفاء
لم يتخلوا تعهدا بالسير في توحيد المانيا في سلام وحرية دون ان يتشعروا
شروطا الا وهي ان الوحدة مرتبطة بالتصديق على معاهدات باريس .

ان المهم الآن هو دعوة الاتحاد السوفيتى الى ان يعدل موقفه الذى هو
سلبى حتى الآن بالنسبة الى مسألة الوحدة ان تأكيدكم الذى بموجبه لم يعد
اننا عام ١٩٥٢ اهلنا اجراء دراسة جدية للمقترحات الرومانية هو امر
لا يستند على اى اساس . ان الحلفاء باتفاق معنا درسوا بعناية هذه
الاقتراحات واجابوا بمقترحات مضادة الا ان الاتحاد السوفيتى قطع تبادل
المذكرات مع الغرب .

وازاء الجاحى طلب الغرب من جديد في ١٥ يوليو ١٩٥٣ من الحكومة
السوفيتية ان يعقد مؤتمرا بالنسبة للمشكلة الالمانية وتعرفون انه تم تبادل
المذكرات لمدة طويلة حتى وافق الروس على عقد المؤتمر ورقم المجهود الذى
بذل ورغم صبر الغرب فان مباحثات برلين التي تمت منذ قرابة العام قد
انتهت بالسلبية فيما يختص بموضوع الوحدة . ويدون وتصح اعتبارنا على
التجارب الخيبة للامال هذه والتي تم اثناءها تبادل المذكرات في العام الماضي
فان الغرب اظهر انه يساند عقد مؤتمر جديد بالنسبة لموضوع المانيا وذلك
في مذكرتهم ٢٩ نوفمبر التي رجوا بها الحكومة الروسية في ان تجارهم على عدة

أسئلة محددة حتى يحضروا للمؤتمر القادم . وحتى اليوم فإن الاتحاد السوفيتى لم يرسل اجابته .

ان الاتحاد السوفيتى حتى فى تصريحاته ١٥ يناير لم يوافق على البرنامج الذى اقترحه مجلس نوابنا وهو البرنامج الذى ارسلناه للقوى الأربع والذي يحوى النقاط التالية :

- انتخابات حرة فى كل المانيا .
- تشكيل حكومة حرة فى كل المانيا .
- انجاز معاهدة صالح مع هذه الحكومة بشرط موافقتها عليها بحرية .
- تسوية جميع مشاكل الحدود فى معاهدة الصلح هذه .
- ضمان حرية بيلان وحكومة ممثلة لكل المانيا فى نطاق مبادئ الأمم المتحدة .

ان الحكومة السوفيتية أعلنت فى بيانها ١٥ ابريل الذى لم توجهه للدول الغربية بل وجهته للصحافة انها مستعدة تحت بعض الظروف الى انجاز مفاوضات حول الانتخابات الحرة . وايضا نلاحظ أنه ليس كلمة « مراقبة » التى استخدمت فى النص الروسى رغم أن مثل هذه الكلمة موجودة فى اللغة الروسية الا انها استخدمت كلمة أقل وضوحا يفهم منها معنى « المراقبة » . وبالنسبة لآمالنا فإن الاتحاد السوفيتى لم يجاب عليها أبداً الا أنه اشار أنه والى حين اخطار جديد فإنه يتمسك بما هو قائم للجمهورية الاتحادية ولجمهورية المانيا الديمقراطية .

وتطالبوننا أنه رغم كل ذلك أنه يجب علينا أن نبذل الجهد للتوصل الى اجتماع رباعى قبل التصديق على معاهدات باريس . اننى آسف أن أفيدكم أن مثل هذا الموقف يظهر لى أنه غير مطابق للمصالح الألمانية وأرجو أن تقدروا الموقف كما هو : ان الاتحاد السوفيتى حتى الآن لم يوافق على برنامج إعادة وحدتنا وعلى العكس فإنه يتمسك ظاهرياً بتصوره بالنسبة لمستقبل المانيا وهو امر غير مقبول بالنسبة لنا . ان أمانيه أن تكون المانيا بدون أية تحالفات . ان قوى الغرب الثلاث تمهدت بالدفاع عن وجهة نظرنا أى وجهة نظر مجلس نوابنا . ولكن بشرط أن يجرى التصديق على معاهدات باريس بالنسبة لجميع الدول التى لم تصدق عليها بعد . والى هذا أضيف أن القوى الغربية ترفض حالياً أن تقترح عقد مؤتمر رباعى قبل التصديق على معاهدات باريس وأنهم سيتمادون لذلك فيما بعد التصديق .

وإذا حاولنا رغما عن ذلك رجاء القوى الغربية الثلاث بأن يجتمعوا مع الاتحاد السوفيتي فانهم سوف يرفضون طلبنا هذا مشيرين الى أن الاتحاد السوفيتي لم يرد بعد على مذكراتهم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ وبذلك نعرض أنفسنا للمخاطرة بأن لا يجرى التصديق على المعاهدات وأن تتأجل أو تتبدل القرارات التي اتخذتها الدول الثلاث بشأن العمل نحو تحقيق وحدة ألمانيا بالتعاون معنا هذا وقد نعرض أنفسنا أيضا آراء موقف مماثل قد يتخذه الروس في نفس الوقت . وعليه فقد تجد ألمانيا نفسها مثل ما كانت عليه منذ عشرات السنين بدون أي حلفاء وسنظل حينئذ في هذه الحالة من العبودية حتى يتفق المنتصرون الأربعة . وسيتلقى اقتصادنا المرتبط بتطور تجارتنا الخارجية ضربة قاضية لأن اقتصادنا مبني على ثقة الدول الأخرى بنا وعلى دوام تطورنا السياسي .

ان كل ما صدر عن الاتحاد السوفيتي بالنسبة لموضوع ألمانيا خلال الأسابيع الماضية يمكن أن يناقش سواء قبل أو بعد عملية التصديق . ومن الطبيعي اننا يجب أن نبحث اذا كان يمكن دفع الاتحاد السوفيتي بموجب مفاوضات دولية حول مسائل الأمن والتجارة الى أن يوافق على توحيد ألمانيا بحرية . ان بث الأسس الصحية في العلاقات السياسية في أوروبا قد يتطلب أيضا مزايا كبيرة للاتحاد السوفيتي . ان امل كبير في أننا سننجح بالاشتراك مع القوى الغربية في اقناع الاتحاد السوفيتي بأهدافنا السلمية البناءة وذلك الخاصة بالعالم الغربي بطريقة يكون فيها الاتحاد السوفيتي مستعدا هو نفسه لمفاوضات مثمرة بعد التصديق على معاهدات باريس .

المخلص ، ايديناور »

ان رد ايديناور عليه لم يقنع بالطبيعة الحزب الاشتراكي الديمقراطي ومن ثم لم يجد أمامه أي سبيل الا أن يعبر عن وجهة نظره بموجه اعتراضات علنية وقد نفذ احداها في كنيسة القديس بول في فرانكفورت يوم ٢٩ يناير ١٩٥٥ وتحدث ايريك أولنهاور في الكنيسة وندد بموقف الحكومة الاتحادية من انها تجر البلاد للانقسام بموجب قبول ألمانيا الاتحادية لمبدأ التسليح والتحالف مع الغرب وقد خطب بعض رجال الدين في نفس الموضوع بالكنيسة المذكورة ونددوا باتجاهات الحكومة الاتحادية . أيضا سلطت مظاهرات في عدد من المدن الألمانية خاصة وأن قطاعات كبيرة من الرأي العام كانت لا توافق على انضمام ألمانيا الغربية لحلاف الغرب خشية ارساء أساسين تقسيم ألمانيا الى وقت غير محدد .

وقد اجتمع مجلس وزراء الحكومة الاتحادية فور وقوع أحداث كنيسة القديس بول وصدر عنه البيان التالي : « درس المجلس أثناء جلسته ٢ فبراير ١٩٥٥ الموقف السياسي والنتائج المستخلصة من المظاهرات التي وقعت يوم السبت الماضي في كنيسة القديس بول بفراנקفورت . والمجلس يعتبر الآراء التي صدرت في كنيسة القديس بول وكان نواب مجلس النواب الألماني الذي انتخب يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٣ ليست لهم الصلاحية في أن يصوتوا بالنسبة لمعاهدات باريس واننا نرفض هذه الآراء بشدة . ان الاقتراع الذي تم يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٣ كان من اهم مواضيعه مسألة السياسة الخارجية مثل تلك المتعلقة باعادة تسليح ألمانيا والخطوط العامة للسياسة الخارجية وهذا من اجل مواجهة الاحتجاجات التي صدرت في كنيسة القديس بول . ان مجلس الوزراء الاتحادي يعارض بكل قوة المطالب التي اثيرت من اجل التشكيك في شرعية مجلس النواب . وقد اتفق مجلس الوزراء بالاجماع على استمرار السير في نفس خط السياسة الخارجية الذي سار عليه حتى الآن . »

ان مثل هذا البيان يمكن ان يدلنا على مدى التمزق الذي كان يسود الموقف وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي يعارض أيضا الطريقة التي عالج بها أديناور موضوع إقليم السار . وقد تم تقديم معاهدات باريس لمجلس النواب الألماني أيام ٢٦ و ٢٧ فبراير ١٩٥٥ وتحصلت المعاهدات التالية على نسب الأصوات خاصة كل منها على النحو التالي :

— معاهدة بون المعدلة وبروتوكول انتهاء احتلال ألمانيا الاتحادية وقد تحسلا على أغلبية ٣٢٤ صوتا ضد ١٥١ .

— معاهدة تواجد القوات الأجنبية بألمانيا الاتحادية وقد تحسلت على أغلبية ٣٢١ صوتا ضد ١٥٣ .

— معاهدات انضمام ألمانيا الاتحادية لحلف الوحدة الأوروبية الغربية ولحلف الأطلسي وقد تحسلت على أغلبية ٣١٤ صوتا ضد ١٥٧ .

— اتفاقية إقليم السار وتحصلت على أغلبية ٢٦٤ صوتا ضد ٢٠١ وامتناع ٩ أصوات .

ثم وافق مجلس الشيوخ على هذه المعاهدات بأغلبية ٢٩ صوتا ضد ٩ أصوات ومن ثم وقع عليها رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية يوم ٢٤ مارس ١٩٥٥ . واعتبر الأمر منتهيا بالنسبة لألمانيا الاتحادية . هذا وكانت إنجلترا وفرنسا آخر دول صدقت على معاهدات باريس وأودعت نسخها المصدق

عليها لدى حكومة ألمانيا الاتحادية يوم ٥ مايو ١٩٥٥ . واعتبر هذا اليوم هو اليوم الذي استردت فيه ألمانيا الاتحادية سيادتها واستقلالها قانونا بعد أن هزمت في مايو ١٩٤٥ .

وكان أيديناور يأمل أن يجرى احتفال جماعي في مجلس النواب في هذه المناسبة بحيث يلقي رئيس المجلس كلمة باسم كل المجلس وأن يلقي أيديناور بيانا في هذا الشأن أمام المجلس . إلا أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي اشترط أنه يجب أن يلقي بيانا هو الآخر والا انسحب من احتفالات المجلس هذه التي كانت ترمى إلى إعلان بدء سريان السيادة الألمانية . وفي نهاية الأمر اتفق أن يلقي رئيس المجلس ببيان الحكومة هذا أن يلقي كل حزب كلمة مناسبة . وبذلك لم يصبغ هذا اليوم بطابع احتفالي شامل .

وجاءت كلمة الحزب الديمقراطي المسيحي على لسان هينريك فون برنتانو وقال فيها :

« لقد نالت اليوم الجمهورية الألمانية الاتحادية سيادتها كدولة مستقلة في الحقوق . أما بالنسبة لواجباتها فاننا يجب أن نقدر المسؤوليات الكبيرة التي بدأ يتحملها منذ اليوم شعب الجمهورية الاتحادية . . . وسنتابع بعقلنا السياسي ولن نتبدل أهدافنا فنحن نريد شعبا ألمانيا حرا متحدا في سلام له مركزه في مجتمع الشعوب الحرة في العالم . »

والقت مدام لودرز من الحزب الديمقراطي الحر كلمة قالت فيها :
« ... على العكس أن هذا اليوم يلزمنا أن نعمل للتوصل إلى الأهداف الديمقراطية القومية التي حددها قانوننا الأساسي ألا وهي وحدة وحرية ألمانيا . . »

وقال أولنهاور رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي كلمة جاء بها :
« أن اختفاء قانون الاحتلال من داخل البلاد التي يطبق فيها قانون أساسي ليس بمناسبة لاحتفال الشعب الألماني . أن حرية العمل التي اعترف بها للجمهورية الألمانية الاتحادية بموجب معاهدات باريس تستمر محددة ومرتبطة بالالتزامات الملزمة لنا من جراء المعاهدات العسكرية لحلف الأطلسي بالنسبة إلى أن الواقع الذي تمخض عن هذه المعاهدات الجديدة يعني في الحقيقة امتدادا لنظام الاحتلال تحت شكل آخر . أن ألمانيا مستمرة مقسمة . ولا يستطيع أحد أن يتحدث عن سيادة من أجل ألمانيا إلا إذا كانت هذه البلد توحد بحرية . والوصول إلى هذا الهدف سيبقى للشعب الألماني كله هو أهم واجب سياسي . »

وفي الحقيقة لم يكن هذا اليوم يوصف بأنه يوم احتفال قومي فقد كان لكل مجموعة وجهة نظرها بالنسبة للأحداث التي كانت تحيط بألمانيا الاتحادية وكان واضحا أن التمزق الذي كان يعانيه الشعب قد ترك بصماته على الأحزاب ذاتها وكان أيديناور الذي كان يناهز الثمانين من عمره وقتئذ يؤمن بأنه فعل كل مقدوره لخدمة بلده وشعبه وقال في مناسبة هذا اليوم :

« اننى كنت اقدر هذا اليوم وهو اليوم الذى عادت لنا فيه سيادتنا هو يوم كبير في تاريخ ألمانيا . ومنذ عشر سنوات مضت انهارت ألمانيا ولم تستمر كدولة تحكم نفسها وكانت هذه هي أهلك ساعة في تاريخ وطننا . وكان الطريق طويلا وصعبا حتى نستعيد حريتنا ... » وفي أثناء رفعه للعلم الألماني في مقر المستشارية أراد أيديناور أن يعطى لهذه اليوم طابعا مميزا فقال : « اننى وأنا ارفع رسميا العلم الألماني ظهر يوم ٥ مايو ١٩٥٥ أمام قصر شوابنبرج قرأت بيانا وكنت احاول بذلك أن اعطى لهذا اليوم بعض قدسيته » .

وجاء في كلمة أيديناور هذه بعد أن رفع العلم في المقر الرسمي : « اليوم اى بعد عشر سنوات من الانهيار السياسى والعسكرى .. فان وقت الاحتلال قد انتهى بالنسبة للجمهورية الاتحادية . والحكومة الاتحادية يمكنها ان تعلن برضاء تام اننا أصبحنا بلد حر ومستقل وان ما كنا نعده منذ مدة على اساس ثقة متزايدة قد أصبح حقيقة . لقد أصبحنا حلفاء متساوين في الحقوق مع القوى الحرة التى كانت تحتل بلدنا . وفي هذه الساعة فان الخمسين مليونا من المواطنين الأحرار في الجمهورية الاتحادية يفكرون باخوة وباشتراك حكومتهم معهم الى ملايين الألمان الذين يعيشون تحت الضغوط والمنفصلين عنا ونحن نقول بأعلى صوت لهؤلاء « انكم لنا واننا لكم » ان فرحتنا بعودة حريتنا لن تكتمل طالما رفضت هذه الحرية لكم . لا تشكوا فينا . لاننا باتحادنا مع العالم الحر لن بهذا بلنا الا عندما تتألون حقوقكم وتمشيون معنا في دولة واحدة موحدة سلميا .. وفي هذه الساعة فاننا لا ننسى الأعداد الكبيرة من الألمان الذين ما زالوا يتألون كاسرى حرب وسوف نبذل كل ما في وسعنا حتى يند في اقرب وقت ناقوس خلاصهم ... » ويستطرد أيديناور ويقول : « بعد يوم ٥ مايو ١٩٥٥ بقليل زارتنى شخصية لها مكانتها وأبدت اندهاشها من قلة الاهتمام الذى أبداه الشعب الألماني تجاه اعلان سيادة جمهورية ألمانيا الاتحادية ... لقد كنت أعرف جيدا انها وللأسف لم تكن ألمانيا بأكملها هي التى وجدت نفسها في النهاية حرة وذات سيادة ولكن ألم يكن هناك مبررا بأن نساعد ونحتفل بهذا اليوم خاصة وان خمسين مليونا من الستين مليون - وهو تعدادنا - قد وجدوا حريتهم .. »

الفصل السادس: لحظات حاسمة في تاريخ ألمانيا الاتحادية

مؤتمر قمة في جنيف

وقع تطور غير منتظر في أوائل ١٩٥٥ بالنسبة لمبنية روسيا الخارجية ففي أثناء انعقاد مجلس السوفيت الأعلى في الفترة بين ٣ إلى ٩ فبراير ١٩٥٥ تولى بولجانين رئاسة الوزارة السوفيتية محل مالنكوف مع استمرار تولى خروشوف منصب السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي واستمرار قيام مولوتوف بعمله كوزير للخارجية . وفي خلال هذه الفترة أعلن مولوتوف أن روسيا مستعدة الآن لتوقيع معاهدة النمسا دون الانتظار من أجل توقيع معاهدة الصلح الألمانية وبرر مولوتوف موقف روسيا هذا بأنه ناتج عن آثار إعادة تسليح ألمانيا الغربية حيث أن روسيا تفضل تحييد النمسا مثل هذه التصرفات وقال وزير خارجية روسيا أنه يمكن بالتالي أن تسحب القوى الأربع قواتها من النمسا دون انتظار لتوقيع معاهدة الصلح الألمانية . وكان الروس في مؤتمر برلين ١٩٥٤ قد حاولوا ربط عملية توقيع معاهدة النمسا بأشراكها مع إنجاز معاهدة الصلح الألمانية وكانت معاهدة النمسا قد تم تقريباً صياغة جميع بنودها وقتئذ وكان أهم ما تحتويه هو وقوف النمسا موقف الحياد بعد أن تسحب منها قوات الدول الأربع .

واعتبر الغرب أن تصريح مولوتوف يحمل بين طياته دلالة واضحة على حدوث تغير في سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية خاصة بعد وفاة ستالين الأمر الذي جعل الغرب متمثلاً في دولة الثلاث الكبرى يرحب بهذا النهج الجديد ويحيل إلى معاودة محاولاته في التعرف على نيات الزعماء الروس الجدد خاصة بعد أن كانت سياسة روسيا تتسم بالتشدد تجاه موضوع

النمسا . الا ان ايديناور كان لا يشارك قادة الدول الغربية الثلاث تقديراتهم هذه وكان حذره من روسيا باقيا كما هو عليه .

وبمحاولة دراسة الاجراء الروسى الخاص بالنمسا من جميع نواحيه فانه بصرف النظر عن ميغزاه السياسى العميق الذى هو فى صالح روسيا دوليا فانه يعتمد على بعض المصالح الاستراتيجية العسكرية لروسيا . وكان الغرب يفهم ذلك الا انه كان لا يستطيع ان يتراجع امام التصريح الروسى هذا خاصة وان الغرب كان يريد فى داخلته ان يتم فى وقت واحد التوصل لحل للمشكلة الألمانية بتوحيدها حسب خطته لما هو فى صالح أمنه مع الانتهاء من موضوع النمسا .

كانت النمسا تخترق الحزام الغربى للدول الاوربية الشرقية وهو الحزام الذى يمتد شمالا من بحر البلطيق الى البحر الاسود جنوبا ويشكل هذا الحزام عمقا لروسيا ويشكل لها منطقة مناورة فى حالة الحرب الذرية حتى بتواجد اسلحة ذرية لدى روسيا وذلك فى نطاق سابق تحليلنا لهذا المبدأ . والنمسا بوضعها الجغرافى تلاصق منتصف الحدود الجنوبية لتشيكوسلوفاكيا ويمكن منها بسهولة شطر تشيكوسلوفاكيا الى شطرين امام زحف معادى قوى وكذا يمكن منها تهديد جنوب بولندا وجنوب شرق ألمانيا الديمقراطية اى تهديد ألمانيا الديمقراطية من خلفها والوصول بالتالى الى بحر البلطيق شمالا بحركة تطويق تطوى من خلالها القوات المعادية لتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية من خلفهما وبولندا من جنوبها . ان النمسا تجاور الحدود الغربية المجرية بالإضافة الى شمال يوغسلافيا لذلك فان قوات معادية قادمة من ألمانيا الاتحادية والنمسا يمكنها بسهولة ان تسير فى حذاء سفوح جبال الألب مخترقة البحر ومهددة رومانيا من شمالها وشرقها وبالتالي بلغاريا .

وعليه فانه باعادة تسليح ألمانيا الاتحادية طبقا لاتفاقيات باريس فان روسيا كانت تعمل حسابها من افتراض تجنيد قوات ألمانية كبيرة الأمر الذى يمكنها ان تهددها فى النقاط عالية وهو الموقف الذى لم يكن ذا خطورة مسبقا حيث كانت روسيا تعلم أن مقدار القوات الأمريكية والانجليزية والفرنسية فى أوروبا الغربية يعيل الى الثبات وستظل فى حدود الخمسة عشر فرقة وهى قوة لا تستطيع ان تقوم بمثل هذا التهديد بمفردها أما وقد تم الاتفاق على اعادة تسليح ألمانيا الغربية التى كان تعدادها قد زاد عن ٥٥ مليون نسمة فان الوضع اختلف امام روسيا حيث أنه لم يكن من المتوقع ان تعتمد على تصريحات الغرب التى كانت تفيد ان الجيش الألمانى الغربى المرتقب لن يزيد تعدادة عن ١٢ فرقة وهذا لأن روسيا كانت تقدر افتراض زيادة هذا العدد

خاصة وأن جنود ألمانيا هم الذين دقوا أبواب موسكو مسبقا لذا أرادت أن تحتاط مقدما .

وتوقيع معاهدة ألمنسا يخلّي النمسا من قوات الاحتلال للدول الأربع الأمر الذي يمكن لروسيا بسهولة أن تعاود احتلال كل النمسا من جديد إذا ما استدعت الظروف ذلك وتحرم الغرب من غالبية مناطقها الهامة أي تلك التي يمكنها أن تشكل مثل هذه التهديدات عالية . أيضا فإن روسيا بموجب هذا الإجراء تعمل على إبعاد الصواريخ الأمريكية من مواقعها في النمسا وخاصة بعد أن زاد مداها في هذه الفترة وتم تطوير وسائل توجيهها مما يجعلها ترتد للخلف داخل ألمانيا الغربية . وروسيا قد شكلت حلف وارسو في مايو ١٩٥٥ من أجل مجابهة عطية إعادة تسليح ألمانيا الاتحادية هذه ومن ثم عرضت توقيع معاهدة النمسا بالنسبة لموضوع توحيد ألمانيا التي كانت تطالب روسيا في صددته بألمانيا موحدة وحيادية مثل ما ستكون عليه النمسا وهو الأمر الذي كان الغرب يرفضه لأنه لا يوفر له أمنه فإن روسيا أرادت هي الأخرى أن تراعى أمنها إزاءه من ناتج تقديراتها في هذا الشأن . واعتقد يقينا أن تقديراتي السالفة الخاصة باستراتيجية النمسا وتسليح ألمانيا الغربية هي التي دفعت روسيا إلى العمل على إنهاء موضوع النمسا دون موضوع توحيد ألمانيا .

لم تكن رغبة الغرب في الجلوس مع روسيا تركز فقط على محاولة معرفة مؤثرات التبديل الذي وقع بين شاغلي كراسي الحكم في موسكو إنما كانت تعتمد أيضا على محاولة تحاشي التحرشات الصينية الشعبية بنظام الحكم في جزيرة فورموزا التي نشطت في ذلك الوقت وهي الجزيرة التي كانت تتمركز فيها قوات تشينج كاي تشيك حليف الولايات المتحدة وهذا في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تبذل الجهد في عدم الالتحام ثانية مع الجنود الصينيين بعد تجربة كوريا . ويجدر بنا أن نفيد أن التعاون العقائدي والاستراتيجي العام بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي كان في هذا الوقت في عصره الذهبي الأمر الذي كان يسهل للشرق نقل مركز ثقل ضغوطه على الغرب - من جراء معاونة الغرب لألمانيا الاتحادية في تسليحها - بسهولة ويسر من مكان إلى آخر عبر الكرة الأرضية . ولم تكن أمريكا تخشى تعرض فورموزا فقط بل كانت تخشى في نفس الوقت أن يتأثر أمن اليابان حليفها من جراء أي ضغوطا شيوعية في المنطقة أو من افتراض معاودة اشتعال الحرب الكورية من جديد بعد عشر محاولات توحيدها في مؤتمر جنيف في منتصف عام ١٩٥٤ وعلى ضوء هذه الصورة سمعت الدول الغربية الثلاث من جديد إلى اجتماع

رباعى على أن يكون في هذه المرة على مستوى الرؤساء وقد أيد تشرشل عقد مثل هذا الاجتماع واقترح أن يعقد دون أعداد جدول أعمال له حتى يتمتع المجتمعون بحرية أكثر وهو أمر وافقه عليه أيزنهاور انما مع بعض التحفظ ولم يستمر تشرشل في الحكم واضطر للانسحاب من رئاسة الحكومة يوم ١٥ أبريل ١٩٥٥ وحل محله انطونى ايدن الذى كان يحبذ هو الآخر فكرة عقد اجتماع رباعى للقمة .

ويذكر ايدنهاور هذه الفترة ويقول :

« ... ومباشرة بعد التصديق على معاهدات باريس وبعد مداولات تمت في باريس اشتركت فيها حكومة المانيا الاتحادية وجهت دعوة يوم ١٠ مايو ١٩٥٥ للاتحاد السوفيتى من أجل مؤتمر رباعى . واثناء مداولات باريس انتصرت وجهة النظر الرامية الى أنه نظرا لتشابك اسباب التوتر الدولى فانه ليس من المنصف أن يحدد موضوع توحيد المانيا وكأنه الموضوع الوحيد لجدول أعمال المؤتمر . واتفق الحاضرون أنه ليس من المرغوب أن يتقيد المؤتمر بجدول أعمال محدد .

وكنت اساند بالنسبة لشخصى وجهة نظر مخالفة وهى التى عرضتها في مداولات باريس هذه . وكان من رأيى ان اجتماع له مثل هذه الأهمية كما هو مقدر له يجب أن يتم تحضيره بكل ثانى وعلى الأقل ازاء تحديد مسبق لجدول أعماله . وانه في ظروف متقلبة مثل تلك التى كنا نعيشها فان مواضيع الخلافات عديدة وأن البدء في مؤتمر كهذا بدون جدول أعمال هو أمر يعرضه للحكم بالفشل خاصة مع شريك مثل الاتحاد السوفيتى . وذكرت الحاضرين بأننا اقنعنا مجلس النواب الألمانى بالموافقة على معاهدات باريس بموجب استخدام هذه الحجة الخاصة وهى أن المعاهدات هذه ستنهى حالة التردد الصامدة وأن الطريق أمامنا بعدئذ سيكون ممهدا وبدون عوائق من أجل مفاوضات تهدف الى التوحيد . الا أن واقعة عدم ذكر المسألة الألمانية في الدعوة التى وجهت للروس قد شكل لى خيبة أمل عميقة .

ولم يجدى معارضتى هذه . وشرح لى ممثلو القوى الثلاث ان الأخطار أصبحت كبيرة جدا للدرجة أن العمل على إنهاءها وترتيب الأمور خاصتها كان يتطلب من أجل انجاز هذا الواجب الكثير من الصبر والتصرف والوقت وانهم اتفقوا في التقدير أن المفاوضات مع الروس ستستند فترة طويلة قد تصل الى سنة أو سنتين وانه بهذه الوسيلة فقط كان يأمل التوصل الى نتيجة . وعلى هذا الأساس قرروا الا يذكر أى موضوع محدد للتباحث عليه في الدعوة التى

وجهت للاتحاد السوفيتى . وانه لما كان من المقدر لهذا المؤتمر ان يتخذ قرارات فى مشاكل الساعة الكبرى مع العمل على انتهاء مصادرات النزاعات القائمة فلذلك كانت الدعوة التى وجهت للاتحاد السوفيتى تنص : « انتنا نعلم ان حل هذه المشاكل يتطلب الكثير من الوقت والصبر وانها لن تحل لا فى دورة واحدة ولا بطريقة متسعة . لانه اذا ما تم التصرف على هذا النحو فان ذلك يعنى الحكم بافشال أى تقدم حقيقى يرجى .. »

قرر الحلفاء ان تتم المباحثات على مرحلتين الاولى تشمل الاقتراب من مجموع المشاكل حيث سيرافق رؤساء الدول المجتمعة وزراء خارجيتهم لكى يتبادلوا وجهات النظر ومن ثم سوف يحددون المسائل التى سيتناولها البحث ويتفقون على وسائل حلها . ثم فى المرحلة الثانية سيتم بحث كل مشكلة حددت بواسطة لجنة فنية .. وقد وافق مجلس حلف الاطلنطى على هذه الطريقة .. »

اشعر وانا اقرا كلمات ايديناور هذه انه يحاول قلعا ايجاد مبررات للحلفاء ازاء عدم تشدهم بالنسبة لموضوع توحيد المانيا الا ان الموقف كان يفوقه . وفى ١٤ مايو ١٩٥٥ اجتمع مندوبو الدول الاربعة ووقعوا معاهدة النمسا واتفقوا على يوم ١٨ يوليو ١٩٥٥ كموعدا لاجتماع القمة الرباعى فى جنيف وبذلك ازيلت مشكلة من مشكلات أوروبا المعاصرة الا وهى مشكلة النمسا التى اتعبت مبدأ الحياد كما ارتضت لها القوى الكبرى وكما وجدت النمسا انه فى مصلحتها .

سرت بعد ذلك دعوة للحياد بين بعض ساسة العالم كوسيلة من اجل تسوية المشاكل المالية ومن امثلة ذلك أن وزير خارجية بلجيكا فان ديلاند صرح فى أوائل ١٩٥٥ مقترحا تشكيل حزام حيادى منزوع السلاح فى أوروبا من اجل تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب ثم صدرت فى بعض الصحف الأمريكية اصداة فى صالح هذه الدعوة تقترح فيها انشاء حزام حيادى يشمل المانيا بشطريها وبعض الدول الأوروبية الشرقية وذلك فى مقابل انسحاب القوات السوفيتية من هذه الدول وانسحاب القوات الفرنسية من المانيا الاتحادية الأمر الذى سيزيد من جرائه شعور دول أوروبا الشرقية بحريتها . هذا فى الوقت الذى كان فيه دالاس قد أعلن داخل حلف الاطلنطى بأهمية تمتع الدول الأوروبية الشرقية بحريتها . وكان قد أعلن أيضا عقب توقيع معاهدة النمسا ان الروس انسحبوا لأول مرة من مواقعهم وأن سياسة القوة قد اثمرت وانه يعتقد ان انسحاب الروس من النمسا يؤثر فى كل من شيكوسلوفاكيا والمجر .

وأجاب ايزنهاور في مؤتمر صحفي على سؤال مستفيد: فينة مراسل صحفي عن رأى ايزنهاور بالنسبة لانشاء منطقة محايدة بين الكتلتين في أوروبا فأجاب ايزنهاور قائلا : « أن الفكرة تنتشر عن امكان انشاء خزام من الدول المحايدة يمتد من شمال أوروبا الى جنوبها . . . الا انه يجب أن نعلم أن تحييد النمسا لا يعنى نزع سلاحها ولن يتواجد فراغ عسكري ولناخذ مثال سويسرا فان سويسرا ملزمة بأن تدافع عن حيادها » .

رأى ايديناور قلما عميقا ازاء التطورات هذه التى يبرزت على سطح الأحداث منذ التصديق على معاهدات باريس وأشد ما أزعج ايديناور هى تلك الدعوة للحياد التى اشتهم رائحتها فأتى من اتجاه الشرق والغرب معا وربط ذلك بصيغة الدعوة للمؤتمر الرباعى المرتقب وخشى أن يتفق الأطراف في جنيف على صيغ المانيا بصيغة الحياد وقال في هذا الخصوص :

« ان أى فرد يفكر في نتائج تحييد المانيا يجب عليه أن يعلم أن هذا الحياد سيستلزم انسحاب القوات الأمريكية والبريطانية وأن المانيا سيحكم عليها بعدئذ أن تقع في نطاق سيطرة القوة السوفيتية . . ان تحييد المانيا سيساعد الاتحاد السوفيتى في أن يمد نفوذه على أوروبا الغربية في أقصر مدة نسبيا ولست أعتقد أن ذلك هو أمل الولايات المتحدة . . يجب أن نقدر أن مبنيا انشاء منطقة محايدة تمتد من النرويج حتى اليونان لن يبقى من دول القارة الأوروبية غير دول البيلوكس وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال . وفى هذا الموقف فان انجلترا لن تحتسب نفسها كدولة أوروبية . ان انجاز مثل هذا الاقتراح سينتج عنه نهاية السياسة الأوروبية من جراء قطعها من جذورها . . ان الصدى الذى يلاقيه مثل هذا الاقتراح الحياذى لدى الرأى العام الأمريكى والصحافة الأمريكية يدل على جهلهم بالموقف الأوروبى . . ان النسيب وسيلة لدفع الآراء الحياذية هذه هو انجاز خطة ترضى آراء الاتحاد السوفيتى بشأن الحاجة الى الأمن وهى النظرية التى طالما رددتها وناشدها وفى الجانب الآخر تمكن استمرار بقاء القوات الأمريكية والانجليزية في المانيا الاتحادية . »

وفى وسط هذا الجو الملبد بافتراضات القىوم بالنسبة لايديناور تلقى المستشار الألماني برقية من السفير الألماني في باريس يقفده فيها أن السفير الروسى في باريس فينوجرادوف أرسل له رسالة شخصية مع مستشار السفارة الروسية في باريس يقترح فيها إقامة علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى والمانيا الاتحادية كما أنه يبلغ بدعوة ايديناور لأن يزور موسكو في هذا الشأن وقد جاء الآتى بعد فى الرسالة السوفيتية :

« تقدر حكومة الاتحاد السوفيتى أن مصالح السلام والأمن الأوروبى بالإضافة الى المصالح القومية للشعب الألمانى والسوفيتى تتطلب عودة العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والجمهورية الألمانية الاتحادية الى طبيعتها. وأن التاريخ أرشد بأن الحفاظ وتقوية السلام فى أوروبا يتوقف بشكل قاطع على تواجد علاقات طبيعية ومرضية بين الشعوب السوفيتية والشعب الألمانى . وأن غياب تلك العلاقات بين هذه الشعوب هو من أسباب اضطراب أوروبا . . ان مثل هذا الموقف هو فى صالح القوات العدوانية التى تهدف الى الحفاظ على التوتر العالمى . ان كل من يظهر اهتمامه بالحفاظ على تقوية السلام مدعو الى أن ياتمنى إعادة العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والجمهورية الألمانية الاتحادية الى وضعها الطبيعى » .

جاء أيضا بالمذكورة الروسية أن إعادة العلاقات بين البلدين سيساعد على حل المشاكل الأساسية من أجل مصلحة الشعب الألمانى أى من أجل توحيد ألمانيا ومن هنا شعر ايديناور بمدى عمق الاقتراح الروسى هذا خاصة فى الظروف الدولية المحيطة بالمسألة الألمانية من جراء النظريات الحيادية التى كانت تتردد هنا وهناك ومن جراء خلو دعوة الغرب الى روسيا لعقد اجتماع رباعى من تحديد المشكلة الألمانية أساسا الأمر الذى جعل ايديناور يرتاب فى التباحث مع روسيا ثنائيا فى مسألة توحيد ألمانيا حتى لايتخذ الروس ذلك زريعة لعدم التباحث مع الغرب بشأنها عندما يفتح الغرب روسيا فى هذا الموضوع فى مؤتمر جنيف المرتقب . وفى هذا الخصوص كان يمكن للروس ان يفصلوا بين اشتراط الغرب بتطبيق نظام أمن أوروبى وبين أن يكون على أساس توحيد ألمانيا حيث أن الروس كانوا وقتئذ يمكنهم الافصاح بانهم يتباحثون مع ألمانيا الاتحادية فيما يخص وحدة ألمانيا وبذلك يجد الغرب أن الأرض وعرة امامهم . وقد قال ايديناور : « ان هذه المحاولة السوفيتية كانت تهدف بدون شك الى إبعاد ألمانيا الاتحادية عن العالم الغربى خاصة وكانت المذكورة السوفيتية تنص « عن خطط دبرتها الأوساط العدوانية من أجل خلق مجابهة بين الاتحاد السوفيتى والجمهورية الاتحادية وبالتالي منع أى تحسن فى العلاقات بين البلدين » . . ان الأمانى التى كانت متواجدة فى الجمهورية الاتحادية وتلك الآراء المنتشرة عن الحياد والتى ترددت فى العالم الغربى ذاته لعبت دورا أساسيا ازاء الاجراء الروسى هذا . . كان هذا يهدف أيضا الى إبعاد بحث الموضوع الألمانى فى مؤتمر جنيف للقمة وكان يجب بالنسبة لنا أن نحلل حتى لا نربك خطوات توحيد ألمانيا اذا ما أجرينا محادثات ثنائية خارج تلك التى ستجرى فى جنيف . . ان مشكلة ألمانيا لم تذكر فى الدعوة لمؤتمر القمة وهناك خطط للتحديد تهدد أمننا وفى النهاية

فالدعوة السوفيتية تعمل على دفع السياسة الألمانية كي تسير في عدة طرق مبهمة نحن لم تكن متاكدين ان الغرب قد يتفق مع روسيا في جنيف خلف ظهورنا بالنسبة الى تطبيق حل الحياد وعلى ذلك فان الروس قد يعتقدون أننا سرورنا بسبب امكانية اجراء مفاوضات مباشرة معهم .. ان قبولنا الذهاب الى موسكو يعرض اهتزاز ثقة الغرب بنا . ويلزمنا اقتناع الغرب من خطورة مبدأ الحياد وأن نظمته عن اخلاصنا تجاه المعاهدات التي أبرمناها ولن نوضح لهم ان المباحثات التي دعانا اليها الروس في موسكو وهي تلك التي لا نستطيع تجنب الاعتذار ازاها بالنسبة لضغط الرأي العام عندنا بشأن اجرائها لن تمنى اى تعديل في موقفنا تجاه الغرب .. ان عدم ذهابي الى موسكو قد يجعل الرأي العام في ألمانيا يقول انني تركت فرصة ممتازة وانني لا اريد السلام ولا اريد تخفيف التوتر ولا اريد ايضا توحيد ألمانيا وسيقول ايضا انني خشيت التوجه لموسكو . وايضا انني اذا ذهبت لموسكو وفشلت المباحثات في التوصل الى اى نتيجة كما نخشاه سيقولون ايضا ان المباحثات التي اجراها هذا الرجعى وهذا المدو للنظام السوفيتى كان من المتوقع ان تفشل . وقد يؤكدون أن الروس برهنوا عن نيتهم السلمية من جراء دعوتهم وانه لا يمكن التوصل لاي اتفاق مع هذا الايديناور .

لقد حاول الروس قبل ٧ يونيو ١٩٥٥ وبوسائل شتى أن يبدأوا حوارا مع الجمهورية الاتحادية وقد حاول رئيس البوليس الألماني الشرقي الاتصال بالكتور فريتز وزير الخزانة في الجمهورية الاتحادية .. وعليه كان يجب على ان اسافر لموسكو ولكن كان يجب تحديد موعد السفر وهل يكون قبل او بعد مؤتمر القمة .. » .

وجد ايديناور انه من اللازم ان يتصل بأمريكا وانجلترا من اجل توضيح عدة نقاط وكانت اولها تلك الخاصة بالنزعات الحيادية التي كانت تلاقى تأييدا مستترا في الولايات المتحدة وهو الامر الذي كان يخشى ان يتم في جنيف اى اتفاق بين الغرب والشرق على تحييد ألمانيا بشروط يرتضى بها الطرفان دون الاغلبية الألمانية وكان ايديناور يعرف جيدا انه لا يمكن أن يتم توحيد ألمانيا بالطرق السلمية الا اذا اتفقت الدول الأربع على شروط التوحيد اما أن تتفق ألمانيا الغربية مع الغرب على شروط التوحيد فان ذلك لا يعتبر نهاية المطاف لانه يجب على روسيا ان توافق هي الاخرى على هذه الشروط وفي الجانب الآخر كان يعلم انه حتى اذا اتفقت ألمانيا الغربية مع الاتحاد السوفيتى على شروط توحيد ألمانيا فانه يجب أن يتحصل على موافقة المغرب لذلك اضطرر ايديناور من ثقة الحياد التي كانت تتردد في واشنطن وفي موسكو في آن واحد وعليه قرر ان توضيح موقف الغرب لن يتلنى الا اذا سافر هو الى أمريكا ليحرف حقيقة موضوع التوحيد

الذي يتردد لديها وايضا ليتفق على موقف بالنسبة للدعوة التي وجهت اليه
بزيارة موسكو من اجل وضع خطوطها العريضة موضع اتفاق بينه وبين
القريب

وفي المقام الاول كان ايدناور يريد ان يسمع بنفسه تأكيداً امريكيًا بأن
الغرب سيثير موضوع توحيد المانيا في مؤتمر جنيف لانه لولا ذلك لفقّد
ايدناور الكثير جدا في المانيا الاتحادية وازاء ناخبيه بصفة خاصة وهو الذي
فرض لهم الطريق الى الوحدة بالرياحين اذا ما وافقت المانيا الاتحادية على
معاهدات باريس لانه اقنع الخاصة والعامة ان الغرب سيتمهد بالعمل نحو
توحيد شطري المانيا اذا ما وافقت المانيا الاتحادية على معاهدات باريس
وهي معاهدات لم يجب مداد التصديق الالمانى الغربى عليها بعد ويشعر
ايدناور وكذلك عامة شعب المانيا الاتحادية والمعارضة ان الغرب يردد نغمة
الحزام الحادى في وسط اوربا ويهمل ذكر المشكلة الالمانية في دعوة الغرب
الظقائية للشرق خاصة بعد ان تم توقيع معاهدة النمسا ووجدت النمسا
حريتها واستقلالها وانسحب من اراضيها الاحتلال الشرقى والغربى على
السواء وهذا رغم ان النمسا لن تقدم للغرب مثل ما ستقدمه المانيا الاتحادية
الا وهو ارواح ابنائها من اجل الدفاع عن عقيدة العالم الحر والدفاع المشترك
عن بلاده وأوربا الغربية معا .

وجد ايدناور المناسبة التي تساعده ان يسافر الى الولايات المتحدة
دون ان تدعوه الحكومة الأمريكية حيث انه كان قد تقابل مع دالاس في باريس
في نهاية اكتوبر ١٩٥٤ كذلك قابل ايدن وهو الذي أصبح رئيسا للوزارة
البريطانية بعد ذلك الا ان تطور الأحداث السريعة جعله يسعى بنفسه بعد
قراءة ستة أشهر من لقاءه السابق بهما ليعمل على معاودة اجتماعه بهما من
جديد . وقد وافقه الظروف بالنسبة لامريكا حيث كانت جامعة هارفارد قد
سبق لها ان دعته الى امريكا حتى تقلده الدكتوراه الفخرية خاصتها وعلى
هذه الأسس قرر ان يسافر الى امريكا في منتصف يونيو ١٩٥٥ خاصة وكان
وزراء خارجية الغرب الثلاثة سيجتمعون في نيويورك في منتصف يوليو
ايضا . ان هذه الترتيبات التي اعدّها ايدناور كانت تدل على حقيقة قلقة
اذا ما تخلّى عنه الغرب مثلا او اتفق مع روسيا على أمور تكون في غير صالحه .

وقبل ان يصل الى الولايات المتحدة أعلن للصحافة الأمريكية وجهة نظره
في موضوع الجهاد وذلك حتى يقرأها دالاس وايدناور في المقام الاول وحتى
تعلم بها إنجلترا وفرنسا ايضا . وفي هذا المؤتمر الصحفي سأله المراسل
الأمريكي السؤال التالي : « هل قبولكم الدعوة لزيارة روسيا من اجل إعادة
العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ولمانيا الاتحادية الى حالتها الطبيعية يعنى

انكم قد تتركون جانباً تحالفات الجمهورية الاتحادية مع الغرب وتجهزون الى سياسة الحياد أو سياسة عدم الانحياز تجاه بقية الدول ؟ » .

وقد اجاب ايديناور وقال :

« ان المعاهدات التي بموجبها أصبحت الجمهورية الاتحادية عضواً في العالم الحر ليست محل مزايمة بالنسبة لنا . نحن لا نستطيع ولن نسعى في طريق سياسة حيادية . ان تحييد المانيا يعنى نهاية استقلالنا كما انه يعرض أمن أوروبا للخطر » . ثم اجاب ايديناور بشأن نظام الأمن الأوربي فقال :

« ان الحكومة الاتحادية تؤيد انجاز نظام أمن أوربي . وهي تقدر أن توحيد المانيا واشتراك الولايات المتحدة وكندا تعتبر من الشروط الأساسية ؛ وبالنسبة للجمهورية الاتحادية فان أي تحديد مقدار للأسلحة هو أمر تقبله لأنه وسيلة أساسية للعمل على تخفيف التوتر عموماً » . وعلق ايديناور على اقواله هذه في مذكراته انه قرر على أساس تلك المبادئ أن تكون زيارته للولايات المتحدة وكان يريد أن تسمع آرائه هذه علناً قبل أن يفوه بها لايزنهاور الذي سبق له أن لمح عن قابلية مبدأ الحياد في مناسبة مسبقة اشترنا اليها .

وثناء مقابلاته مع دالاس يوم ١٣ يونيو ١٩٥٥ في واشنطن ابلغ ايديناور دالاس بحقيقة الاشاعات التي سمعها عن افتراض تبديل موقف الولايات المتحدة وقال له ايديناور ان أوروبا اذا فقدت ثقتها في الولايات المتحدة فيجب أن ينتظر ان أوروبا هذه ستتحول الى الشيوعية بعد سنوات قليلة . واكد له دالاس انه لا توجد بادرة في سياسة الولايات المتحدة تملى بهذا الموقف وطالبه على شكوكه هذه وأفاده انه يتمتع بثقة الرئيس ايزنهاور وانه اذا شعر في أي وقت انه لم يعد محل ثقته فانه لن يتوانى في تقديم استقالته من منصبه وشكره على الثقة التي أولاها اياها من جراء افادته بكل ما كان يحصل في خاطره . وهنا ابتدا ايديناور يستريح نفسياً ثم حدث دالاس عن دعوة روسيا له وعما يعتقد أن تكون عليه الأمور بالنسبة لالمانيا في مؤتمر القمم المتحدة المنتظر .

وطمأنه دالاس بأن أمريكا ستبذل الجهد أزاء موضوع المانيا ووافقه على أن يقوم بتلبية دعوة الروس واقترح عليه أن تتم بعد المؤتمر الرباعي . ثم قابل ايديناور الرئيس الأمريكي ايزنهاور الذي طمأنه من جديد على موقف أمريكا تجاه المانيا الاتحادية وابلغه انهم لا يفكرون في موضوع تحييد المانيا الاتحادية مطلقاً وقال له ايزنهاور : « اذا كان على القوى الغربية أن تقدم أي تنازلات مؤسفة أو مبكرة فتأكد انها لن تكون بسوء نية بل عن بلاهة » . وأجابه ايديناور : « اذا كان الأمر كذلك فانه يمكننا بالتالي أن نطمئن أننا في أمن عن أي خطر » .

هذه التنازلات » والمعنى يدل على أن الولايات المتحدة ستستمر على سابق موقفيها بالنسبة لألمانيا الاتحادية وهو الأمر الذي زاد ايديناور اطمئنانا خاصة وقد صدر بيان عن مقابله لايديناور اوضح جميع النقاط التي كانت تقلق بال ايديناور لدرجة أن دفعته أن يزور الولايات المتحدة حتى يتأكد شخصيا منها دون أن يعطى الفرصة للوسائل الدبلوماسية المعتادة بأن تفسر له حقيقة موقف أمريكا .

وقد جاء في البيان المشترك ما يلي : « أن جزءا كبيرا من المباحثات تناول العلاقات بين العالم الحر والاتحاد السوفيتي خاصة بالنسبة لأقرب الأحداث مثل موافقة الاتحاد السوفيتي على الاشتراك في مؤتمر القمة الرباعي وعلى دعوته لمستشار ألمانيا الاتحادية . واتفقوا أن من بين أهداف مؤتمر القمة الرباعي العمل على تحضير وسيلة إعادة توحيد ألمانيا وقد أعادوا التأكيد بأن عقيدتهم المشتركة في الحياد هي أنه لا مجال لتطبيقه على ألمانيا وأن ألمانيا لا تستطيع أن تضمن استقلالها إلا بموجب نظام أمن جماعي .. » .

وفي طريق عودته من الولايات المتحدة زار ايديناور انجلترا حيث قابل ايدن رئيس وزرائها الذي أبلغه عن خطة لمحاولة تهدئة روع الاتحاد السوفيتي أمام افتراض الروس لعدوان غربي عليهم كذلك عن وسيلة لتوحيد ألمانيا دون الاضطرار الى اتباعها للحياد . وأفاده ايدن أنه يعتقد أن الروس لا يميلون الى توحيد ألمانيا وعلى الغرب أن يقدم في مؤتمر جنيف خطة من أجل توحيد ألمانيا . أيضا كان ايدن يفيد أنه يجب على الغرب أن يقدم مشروعا « لنظام أمن جماعي » خاصة وأن الروس سيقدمون مشروعهم الذي يشمل أن تشترك فيه ٣٠ دولة وأوضح ايدن أنه يجب في هذا الشأن أن تشترك خمس دول في معاهدة أمن تبادلية تشمل الدول الأربع وألمانيا بحيث يكون عبارة عن « معاهدة عدم اعتداء » بين هذه الدول الخمس تضمن أمنهم إذا ما حاولت أن تخالفه إحدى الدول المتعاقدة وأنه بموجب نظام الأمن التبادلي الأوربي هذا فإن الموقعين الخمسة للمعاهدة لن يعترفوا بالعديد من الحدود الأوروبية القائمة وأضاف ايدن أنه من الجائز أن يرفض الروس مثل هذه الفكرة إلا أنها ستلاقى تأييد الرأي العام خاصة وإذا سمح لدول أخرى الانضمام لها .

والمح ايدن عن افتراض البحث في الأمور الاقتصادية خاصة والاتحاد السوفيتي ليس في موقف متكامل في هذا الشأن بالنسبة لاعتماد الصين الشمسية على انتاجه من الصلب وحاجة الروس الى مواد غذائية وهي المواد المتوافرة لدى أمريكا والتي ترحب بتصريف جزء منها وأنه يجب على الغرب أن يقدم اقتراحاته ومطالبه هذه في ربطة واحدة إلا أنه يجب أن يسير الغرب خطوة بخطوة . هذا وعرض ايديناور خطته بالنسبة للأمن الجماعي والتي طالب فيها ألا يوافق الغرب على مشروع روسي للأمن الجماعي يعتمد على أن

تنضم اليه دولتا المانيا كدول منفصلة وتحصل ايديناور على موافقة انجلترا كما سبق له أن وافقته الولايات المتحدة في هذا الشأن . وغادر ايديناور انجلترا بعد أن اطمان من موقف ايدن .

اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع في سان فرانسيسكو في نهاية يوليو ١٩٥٥ بمناسبة الاحتفالات بمرور عشرة أعوام على إنشاء هيئة الأمم المتحدة ولنتهز وزراء الخارجية الأربعة هذه المناسبة واجتمعوا عدة مرات من أجل الاعداد لمؤتمر جنيف وقد اقترح مولوتوف في بادئ الأمر برنامجا يشمل سبع نقاط كان يعتقد انه يمكن بموجبها بث الثقة المتبادلة بين الجميع ويحوى البرنامج النقاط التالية :

— تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل إيقاف الدعاية للحرب .

— اتفاق الدول الكبرى على إنهاء وجود قواعدا الحربية في الأراضي الأجنبية .

— تشجيع استخدام الطاقة الذرية للأهداف السلمية وتقديم المساعدات الفنية للدول النامية .

— اتفاق القوى الأربع من أجل انسحاب قوات الاحتلال من المانيا وإنشاء قوات بوليسية محددة في كل من شطرى المانيا تحت اشراف دولي .

— إلغاء قيود التجارة بين الشرق والغرب .

— تحسين العلاقات الدولية في المجال الثقافي .

وقد أرسل فون إيكاردت السفير الألماني الغربي والذي كان يحضر احتفالات الأمم المتحدة هذه أرسل الى ايديناور تقريرا عن موقف مولوتوف هذا وقال فيه :

« أنه بلور في الأمس النظرية الروسية التي تقول ان شطرى المانيا يجب أن ينزع سلاحهما وأن تتم مراقبتهما بمعرفة الدول الأربع . وأن المهم هو إنشاء الأمن وأن هذا الأمن ستضمنه المانيا المنزوع سلاحها والمراقبة . وقد شبه الفرنسيون هذه الاقتراحات بأنها تماثل صيغة بوتسدام إنما بموجب طريقة أكثر لطفا . ورفض بيناي النظريات السوفيتية هذه وأوضح لولوتوف أنه لا يمكن خلق أمن في أوروبا مع وجود المانيا مقسمة وأن أساس نظام الأمن هو تواجد المانيا موحدة وتسليحها تحت الرقابة ... وفي خطاب بيناي الذي ألقاه اليوم أوضح بكل تحديد أن وحدة المانيا يجب أن تقام على أساس الأمن المتساوي للجميع . ويجب تحاشي المانيا محايدة التي يمكن أن

تشكل خطرا في يوم من الايام من جراء زيادة تسليحها .. ان هذا الشعب الكبير لا يمكن ان يعيش الى الابد تحت الاشراف الاجنبى وأنه يجب ان يعطى لمانيا حرية اختيار نظام الامن الذى يشمل تعديدا واشرافا متبادلا للتسليح .

وقد قدم بينائى نظريته هذه ايضا لمولوتوف بكل حرارة وحاول أن يدفع مولوتوف ليصرح بأنه يوافق على مشروع ايدن بالنسبة للانتخابات الحرة والتوحيد الا ان مولوتوف تهرب ولم يبد أية رغبة في مناقشة مشروع ايدن هذا ولم يقدم مولوتوف أى مشروع يرمى الى توحيد المانيا . كما أنه لم يفه بكلمة عن اتخاذ الحياد كأساس لتوحيد المانيا الا أنه على العكس عاد مرارا في شأن نظريته الخاصة بالابقاء على شطرى المانيا بحيث يكونان منزوعى السلاح وتحت المراقبة . هذا مع امكانية توحيد شطرى المانيا في المستقبل .

ثم عاد واقترح مولوتوف برنامجا جديدا من خمس نقاط كأساس لمؤتمر جنيف دون برنامج ذى السبع نقاط الذى سبق ان عرضه وقد جاء في البرنامج الجديد ما يلى :

— مشكلة الامن .

— تحديد الأسلحة والتفاوض بشأن الأسلحة الدرية .

— عقد مؤتمر اقتصادى دولى مطابقا لمقترحات مولوتوف السابقة .

— المسائل الاسيوية .

— مؤتمر خماسى من اجل اشراك الصين الشعبية في المعترك الدولى .

وارسل دالاس برقية الى ايديناور عن محادثات سان فرانسيسكو التى تمت مع مولوتوف قال فيها :

« ... وفي الموضوع الذى يهيك فانه من الامور البارزة ان مولوتوف لم يظهر أى اهتمام ما بالنسبة لموضوع توحيد المانيا هذا وكانت لنا معه عدة اجتماعات خاصة . وقد تشددت حول هذا الموضوع في اجتماعاتى الخاصة وقلت العامة الا ان شعورى هو ان الروس لا يقبلون التحدث في هذا الموضوع الا في نطاق ما يسمونه بالامن الاوروبى . ومن رأى انه بعد ان استخدموا التوحيد كطعم من اجل منع المانيا الاتحادية لان تنضم للقرب فانهم لا يبدون أى ميل خاص لهذا الموضوع الآن وانهم يتركون لنا ان نلح في هذا الشأن

نحن حتى يمكنهم أن يستخدموا الحاحاً في تسوية الأمور بالطريقة التي
يتنمونها » .

وانعقد مؤتمر جنيف على هذه الأسس من التقدير القريب وذلك من يوم
١٨ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٥ وكان أيديناور يمضي اجازة له في هذه الفترة في
بلدة ميورين بسويسرا على بعد ١٥٠ كيلو مترا من جنيف وأعلن قبل المؤتمر
مباشرة أن المجتمعين اتفقوا على جدول أعمال قدمته بريطانيا ويشمل النقاط
التالية :

— توحيد ألمانيا .

— الأمن الأوربي .

— نزع السلاح .

— تحسين العلاقات بين الغرب والشرق .

مع إمكانية إضافة بنود مواضيع أخرى إذا لزم الأمر .

لم يسفر مؤتمر جنيف عن أي قرار ملموس بالنسبة للمشكلة الألمانية
بل ظلت كما هي وصدر عن المؤتمر بيان مشترك حوى على مجموعة توجيهات
لمبادئ عامة صدرت من رؤساء الدول الأربع حتى يحاول وزراء خارجيتهم
التوصل الى حلول بشأنها في اجتماع قادم يعقدونه في هذا الشأن وقيل عن
مؤتمر جنيف أنه كان عبارة عن محادثات مباشرة بين رؤساء الدول الأربع
ليتعرف كل منهم على وجهة نظر الآخر أو بصحيح العبارة ليتعرف الغرب
على وجهة نظر الشرق والعكس . ويمكن القول بأن المؤتمر فشلت انجاسيا
بالنسبة للمسائل الجوهرية العالمية وقد وصف بأنه مؤتمر الابتسامات من
كثرة الابتسامات المتبادلة التي ظهرت في الصور التي نشرت لهذا المؤتمر لأنها
فاقت في مظهرها أي شيء آخر لهذا التجمع الدولي الكبير .

وفي احدي المآدب الرسمية قال بولجانين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي
أن مسألة الأمن الأوربي لا يجب أن تتوقف على موضوع توحيد ألمانيا وردد
عليه ايزنهاور قائلا :

« ان تطليق الوحيد اتنا في النهاية نريد السلام في أوروبا لأنه مهم للسلام
العالمى . وعلى ذلك فان أي مجهود في هذا الاتجاه لا يجب أن يتوقف على
شيء مماولا يجب أن نشترط له أي شروط » .

وعاد القلق ينتاب أيديناور وكان قد قرأ عن هذا الأمر في الصحف وقت
أن كان يقضى اجازته وخشى ايديناور أن يكون الغرب قد وافق على إمكانية

فصل موضوع الأمن الأوروبي عن موضوع توحيد ألمانيا أي عن أن الغرب يمكنه أن يقبل نظاما للأمن الأوروبي مع روسيا وهذا مع استمرار ألمانيا مقسمة . وبأدر أيديناور وأرسل رسالة خاصة إلى دالاس وهو في المؤتمر في جنيف يستفسر من حقيقة هذا الموضوع خاصة أنه صدر للصحف عن لسان المتحدث رسمي أنجليزي إلا أن دالاس طعنه بأن ما نقل عن المتحدث كان خطأ وأن الغرب لن يقبل إلا أن يكون تطبيق نظام الأمن الأوروبي مشتركا مع توحيد ألمانيا . وفي ٢٥ يوليو ١٩٥٥ أي بعد انقضاء المؤتمر بيومين أرسل أيديناور الرسالة التالية إلى دالاس :

« ميورين في ٢٥ يوليو ١٩٥٥

عزيزي السيد دالاس

بموجب الرسالة التي أرسلتها لي أثناء المفاوضات الصعبة في جنيف وبموجب اتصالكم الثاني بي بواسطة المسيو كويرون كيد فانك ادخلت السرور في نفسي وأيضاً خفت الكثير من قلقي . ان عبارات اخلاصك هذه قد اثرت في ومستنى وهي تدل على صلة الصداقة التي تربطنا .

اعتقد ان القوى الغربية قد توصلت لاهدافها من جراء هذا المؤتمر وان معالم العسكريين قد وضحت ولن يخذع أي رجل عادي عن حقيقة اهداف الاتحاد السوفيتي ، وانني اعتبر من الأمور الإيجابية انكم اجبرتم الروس على عقد مؤتمر رباعي لوزراء الخارجية في أكتوبر هذا العام وانكم اتفقت على جدول أعمال مشترك يناسب مصالح الغرب . وانني أعرف أن النتيجة الإيجابية لهذا المؤتمر والتماسك الذي برز به الغرب يرجع قبل كل شيء لمعلمكم الدائب الذي لا يكل . واسمحوا لي أن أقدم لكم اعجابي الشديد وخالص تهنئتي .

وبانتهاء المؤتمر دخلنا في مرحلة علاقات بين الشرق والغرب لن تقل بها العوائق عن تلك السابقة . ويجب أن نتوقع مناورات سيقول عنها الروس انها من أجل تخفيف التوتر وترمي إلى محاولة مقاطعة بلادنا عن حقيقة اهدافهم وجعل شعبنا تنام في غبات ، الأمر الذي سينتج عنه محاولة تقليل فاعليتنا الدفاعية والعمل على بث الفرقة بيننا . . . اعتقد أننا ستحتاج إلى حيوية وتعاون وثيق بين الدول الغربية لمواجهة التكتيكات الروسية الجديدة . . . واعتقد أن اقتراح الرئيس أيزنهاور بشأن الإشراف من الجو على التسليح يمثل في مساهمة هامة من أجل موضوع نزع السلاح . . . أشعر أنه بمسد المجهود الذي بذلتموه هذه الأسابيع الأخيرة فانكم ستلجئون للراحة بعض الوقت وهو أمر تستحقونه انتم بصفة خاصة .

وأكرر امتناني وتمنياتي لكم ولزوجتكم العزيزة .. »

تشير هذه الرسالة على مدى الصلة الوثيقة التي كانت تربط أيديناور بدالاس فكان أيديناور يلجأ له كلما شعر بضيق أو بارتياح ما في سياسة الغرب وفي المقابل كان دالاس يعتبر أيديناور من المقربين له أكثر من كثير من وزراء خارجية الغرب فان دالاس الذي هدّد فرنسا كان يحافظ على صداقة تقليدية مع المسؤولين الفرنسيين كحلفاء وبالنسبة لانجلترا فان دالاس كان أحيانا يرتاب في سياستها للدرجة أنه كان يستفسر من أيديناور عن حقيقة سياسة انجلترا حسب ما كان يشعر بها الأخير ويقول أيديناور عن دالاس في مذكراته عقب أن رفض مجلس النواب الفرنسي التصديق على حلف التجمع الدفاعي الأوربي وبذلك اسقطوا معاهدة بون وباريس أنه وقت أن زاره دالاس في بون وكان قد حضر من أمريكا لزيارة ألمانيا الاتحادية دون أن يزور فرنسا أن سأله دالاس عن رأيه في عدم زيارته لفرنسا وقال أيديناور في هذا الخصوص :

« لقد سألتني دالاس عن رأيي إذا كان محقا في أن لا يزور باريس. خاصة وأن الاضطراب أصاب الدوائر الفرنسية بموجب هذا التصرف كما افادته التقارير بذلك .

فأني كنت أجد موقفه شجاعا وحكيما . وانه من الأصوب أن نقول أن فرنسا قد أصيبت عن أن نقول أنها اضطربت لأن منديس فرانس رجل كبير الحساسية وأن علامة عدم التقدير هذه ستصل هدفها بدون شك .

ثم أبلغني الوزير الأمريكي عن ارتياحه الذي كان يشغله بالنسبة لسياسة منديس فرانس لأن الولايات المتحدة قد وصلتها معلومات مصدرها قوات هوشي منه تقول أن الفرنسيين اتفقوا مع الشيوعيين على إقامة حكومة ماركسية في فيتنام الجنوبية بشرط أن تحمي هذه الأخيرة مصالح واستثمارات فرنسا بها .

ثم غير موضوع الحديث فجأة وسألني فوستر دالاس إذا كنت أشعر أن أيدن يريد أن يخلق قوة ثالثة تميل إلى الحياد أو أنه سيستمر في العمل مع الغرب . وكنت لا أشعر بسياسة حيادية من جانب الوزير البريطاني وأبلغت الوزير الأمريكي ما قاله لي أيدن بعد أحداث فرنسا وهو أن تشرشل تخلى نهائيا عن أفكاره تجاه روسيا وأن أيدن حاول طوال يومين إثناء عزمه إلا أن تشرشل لم يتراجع .. »

ومن هذه السطور يمكننا أن نتعرف على حقيقة الثقة المتبادلة التي كانت قد تولدت بين الرجلين حيث أن هذه الرسائل تكشف لنا في الحقيقة عن افكار السياسة واسرار السياسة .

وقد ورد عليه دالاس بالرسالة التالية :

٢٧ يوليو ١٩٥٥

عزيزي السيد المستشار

أشكركم شكرا جزيلا على خطابك ٢٥ يوليو وعلى الطريقة الصريحة والأودية التي عبرتم عنها والمميزة بروح الثقة والتفهم التي تسودنا لحظنا السيد .

إن الرئيس وأنا نبلل ما نستطيع للحفاظ على أن يكون موضوع توحيد ألمانيا في المقام الأول وأدرك لكم مستخلصا من مؤتمر الصحفي الذي عقدته بالأمس .

أعتقد أن المستقبل يمكن أن يبرز لنا امكانية تقديم اقتراح للروس عن نظام أمن على شكل ما تدخل ألمانيا في تنفيذه عندما تتوحد وتكون عضوا في حلف الاطلنطي وفي الاتحاد الأوربي الغربي وهذا يجب أن يجاوبهم آزاء مطالبهم المحقة عن السلام .

أنني لاحظت أن الأمن ليس هو مشكلتهم العظمى بل هي النتائج السياسية المترتبة عن تصفية الجمهورية الألمانية الديمقراطية . أن تبديل موقفهم تجاه تيتو وانسحابهم من النمسا بالاشتراك مع أمور أخرى قد أثار قلق الحكومات التي تدور في فلكهم . وأنه ليس من الأمور غير العادية أن يبقى بولجانيين وخورشوف عدة أيام في برلين من أجل بث الثقة لدى حكومة ألمانيا الديمقراطية .

أنني أود أن أعترف على وجهة نظركم في هذا الشأن .

إن زوجتي تشكر لكم تمنياتكم الطيبة . وآمل أن تجدوا الراحة في خلوتكم الجبلية وكنت أود أن أكون بجواركم إلا أنه يمكن أن ينتج عن ذلك الاستريح أحد منا . . .

وجاء في مؤتمر دالاس الصحفي المشار اليه :

« أن القوى الغربية قد وضعت في المقام الأول موضوع توحيد ألمانيا والموضوع يدخل الآن في نطاق الدبلوماسية . أن مبدأ توحيد ألمانيا عالق في أرجاء الهواء وأنا متأكد بين يوم وآخر أنه سيرى النور . ونعترف أن التوحيد

أمر سهل التوصل اليه اذا ما أدمج مع نظام للامن الأوربي . وقد قبلت القوى الغربية المطلب السوفيتي بشأن بحث الامن الأوربي . وقد قدمنا في هذا الخصوص عدة مقترحات محددة سبيلها مؤتمر وزراء الخارجية في أكتوبر . وهذه المقترحات يمكنها ان تمد الاتحاد السوفيتي بالضمان بأن توحيد المانيا لن يهددها انما يمكن ان ينجح في ضمان الامن للجميع . . . » .

لقد وصف ايديناور مؤتمر جنيف في بادئ الامر بأنه انتصار لهم ثم عدل عن رايه هذا بعدئذ وقال :

« في الحقيقة اننا لم نتقدم خطوة واحدة . لم يتراجع الروس عن مطالبهم . ولا شيء يشير أنهم سيقبلون خطة الغرب عن الامن الأوربي ولا مقترحات ايزنهاور عن التفيتش الجوي ولا عن مشروعات الغرب بشأن توحيد المانيا . لقد اتفقوا في جنيف ان يوكلوا الى وزراء خارجيتهم ان يستمروا في المباحثات في أكتوبر . . . » .

لقد فشل فعلا مؤتمر جنيف في تحقيق مطالب الغرب ومن ضمنها مطالب واماني المانيا الا انه نجح في تحديد معالم الموقف بين الكتلتين وبالذات بين امريكا وروسيا حتى لا تنهز اى منها تجاه الاخرى خاصة بعد عشر سنوات من الحرب الباردة تخللها حصار برلين عام ١٩٤٨ وتلك الساخنة في الهند الصينية منذ ١٩٤٦ والحرب الكورية في ١٩٥٠ . وفي جنيف أوضح كل طرف للآخر ان هذا هو موقفه وانه لن يتزحزح عنه والافضل ان تستمر الأمور كما هي عليها دون دفعها كثيرا وبذلك برزت سياسة التوازنات مع نمو القدرة الغربية الروسية والتي كان يمكنها ان تهيمن بسهولة على غرب أوروبا وايضا على الكثير من نقاط الارتكاز الأمريكية في الشرق الاقصى مثل تهديدها ذرييا لليابان وكوريا الجنوبية وفورموزا . وكان الروس قد توصلوا الى تطوير الصواريخ المتوسطة المدى التي كان يمكنها ان تطلق عليها رؤوس ذرية الى اى من تلك البقاع بطريقة مؤثرة جدا هذا بالإضافة الى التهديد الافتراضى لارض الولايات المتحدة ذاتها .

ايضا أراد الروس في هذا المؤتمر ان يشعروا الغرب ان الحكم في روسيا ينتشل بالقوة مثل ما كان حكم ستالين قويا الا ان الفارق بين الحكيمين ان حكم الفردية الستالينية قد انتهى وحل محله حكم الجماعة وهذا تمثل عطيا بحضور بولجانين رئيس وزراء روسيا وخروشوف سكرتير اول اللجنة المركزية معاً لمؤتمر جنيف . واذا كانت الابتسامات قد سادت المؤتمر فانها لا تدل الا على المظهر الخارجى لكل معسكر . هذا ولم يهدد اى جانب من الحاضرين الجانب الآخر ولكن التمسك بالمواقف والتشدد ازاءها كانت هي

الوسيلة التي أراد بها كل جانب ابلاغ الجانب الآخر من هدف حضوره لهذا المؤتمر وما يريد أن يبلغه للطرف الآخر لينعرفه عنه .

لقد لبى ايديناور طلب دالاس بأن يكتب له عن رأيه في شأن الموقف وقتئذ وأرسل له ايديناور في ٩ أغسطس ١٩٥٥ الرسالة التالية ساردا له اعتقاداته ونظريته للامور وكأنه يدعو الى أن يسلك هذا السبيل في شأنها :

« عزيزي السيد دالاس

أشكركم على خطابكم ٢٧ يوليو وعلى روح التفهم والثقة التي تسودنا وفي هذه الروح أريد أن أفيدكم بوجهة نظري في الموقف السياسي الحالي .
اتنى لا أتمتع هنا بالوحدة الجميلة كتلك التي تتمتعون بها في جزيرتكم الا ان الجبال تساعد في كثير من الأحيان على التركيز في التفكير عنه من بون .
واود أن أوصل لكم نتيجة تأملاتي هذه بصفة شخصية جدا .

١ - بالنسبة لمؤتمر جنيف فأننى شكرتكم وزملائكم على وضوح موقفهم ازاء ولصالح موضوع توحيد ألمانيا وشرحت أن انشاء نظام أمن جماعى أوروبى يجب أن يشترك مع توحيد ألمانيا تلقائيا . وفي هذه النقطة فان المؤتمر يعتبر انتصارا بالنسبة لنا .

اما بالنسبة لبقية المواضيع فان مؤتمر جنيف كان انتصارا كاملا للروس :

— انهم نجحوا من جراء حركات مجانية أن يمحوا كل ما كان عالقا بهم في الماضي بالنسبة لمواضيع :

- + القطاع السوفيتى .
 - + الدول التي تدور في فلكهم .
 - + الموقف في داخل بلادهم .
 - + المحافظة على الاحزاب الشيوعية كقوى انقلابية في الدول الأخرى .
 - + الضغط الكبير المبذول على العالم الحر .
- وكل هذا يهدف الى سيطرة الشيوعية على العالم ولا توجد واقعة يمكن أن تشير الى أن الروس قد نبذوا مخططهم هذا من أجل الاستيلاء على العالم .

— لقد شعر الروس أن موقفهم قد تقوى بالنسبة لتبدل الراى العام لصالحهم بفد مؤتمر جنيف وعلى عكس أى تفسيرات قد قدموها مسبقا وخاصة تلك المقدمة في مؤتمر برلين فإنه في امكانهم ابعاد موضوع توحيد ألمانيا الى فترة غير محددة .

— ان الاخبار الواردة من فيينا يوم ٦ اغسطس تفيد أن القوات الروسية التي انسحبت من النمسا ترابط في المجر وتشيكوسلوفاكيا — علما بأن تشيكوسلوفاكيا لم يكن بها حتى وقتها أى قوات روسية — كدليل جديد على أن توقيع معاهدة النمسا ومؤتمر جنيف لم يساعدا على منع التوتر .

وتصريحات وزراء القطاع السوفيتى الاخيرة تؤكد لنا ذلك وهي التي لم تكن مسبقا أى قبل جنيف على درجة من الاثارة مثل ما هي عليه الآن .

٢ — ان تعديل موقف السوفيت بالنسبة للتوحيد لا يسببه في المقام الاول قلقهم على ردود الفعل التي يخشى من آثارها على الدول التي تدور في فلكهم — وهذا رغم أن هذا الدور له اثره في تفكيرهم — الا أن وجهة نظري تتبلور في النقاط التالية :

— انهم يأملون التوصل الى انتزاع المانيا الاتحادية من الأحلاف الغربية بموجب ابعادهم توحيد المانيا الى تاريخ غير محدد وبذلك ينجحون في عدم تكوين أوروبا الموحدة ومن ثم يسيطرون على المانيا وفرنسا وإيطاليا ويتحصنون للمواجهة الكبرى ضد الولايات المتحدة حصن الرأسمالية . ان أفكارى تعتمد في هذا الشأن على الآتى :

+ ان موقف المعارضة في المانيا الاتحادية المتمثلة في الحزب الاشتراكي الديمقراطي مع نقابات العمال قد تقوى ضد سياسة الحكومة الاتحادية .

+ ان الآثار الحميدة التي حققها الروس في مؤتمر جنيف قد أثرت على بعض الأوساط الألمانية حتى تلك التي ليست اشتراكية بالإضافة الى ما حققوه تجاه الرأي العام العالمى .

+ ان المستشار ايديناور — لسبب تقدم سنه — سيختفى في وقت قريب من مسرح الحياة السياسية . انه يضمن الآن تماسك الأحزاب غير الاشتراكية ومن المنتظر ألا يكون لخليفته نفس التأثير السياسى اللازم لاستمرار هذا التماسك ولهذا الأسباب سيشارك الحزب الاشتراكي الديمقراطي في الحكم . والروس يشعرون انهم متأكدون أن انتخابات مجلس النواب الألماني لعام ١٩٥٧ لن تنحصر على أغلبية تساعد على السير في نفس السياسة الخارجية الحالية .

+ أن روح مقاومة الروس سوف تختفى بالتدرج مثل ما اظهرته الرنة التي صحبتهم في جنيف . وفي هذا النطاق ستولد الأحداث وهي محاطة بغلاف من التوايا الحسنة .

وهذه هي حسب تفكيرى الاسباب الحقيقية للموقف الروسى تجاه
مبالاة توحيد المانيا .

٣ - واسمحوا لى ان اضيف بعض الآراء الأخرى . ان تأجيل انجاز
توحيد المانيا هو من الخطورة خاصة وأنه يتفق مع رد اعتبار روسيا بمعرفة
الدول الانجلو ساكسونية كما جاء فى جنيف . ان الصدى غير الحميد الذى
تسبب من مؤتمر جنيف لدى الراى العام الالماني يرجع الى الاعتقاد بأنه
قد أعيدت مكانة روسيا الى سابقتهما بمعرفة الدول الانجلو سناكسونية
والنتائج المستخلصة هي اعمال هذه الأخيرة لالمانيا . انه لا يمكن اجبار
روسيا على انجاز توحيد المانيا الا انه على الاقل يمكن إتخاذ المظهر الذى
يوحى بأن القوى الانجلو ساكسونية اعادت لروسيا اعتبارها . واذا لم ذلك
فان الخطر من أن تصبح المانيا الاتحادية واوروبا مناطق نفوذ روسية
سوف يقل .

لقد وجدت من الوقت هنا لعاود دراسة تاريخ روسيا منذ ١٩٠٠
ووجدت بوضوح كيف يعتمدون فى روسيا الزلء حساباتهم على جسافات
طويلة لعامل الوقت والخطر الناجم من جراء ذلك على الدول الأخرى . اعتقد
انكم فى اجازة واتمنى لزوجتكم راحة طيبة .

ان خطاب ايديناور يوضح مدى حيلره من الشيوعية الدولية وقد لون
موقفه وتفكيره لدالاس الذى لا يقل عنه حيلرا منها الا اننى اعتقد ان ايديناور
ايستخدم هذا التلويح ليكون أرضية خلفية لما كان يهدف اليه من رسالته
هذه . فاذا كان ايديناور قد المع من تشككه فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى
خاصة اذا ما اشترك فى الحكم من جراء الانتخابات القادمة وهوازى شخص
ايديناور لاي سبب من الاسباب فان ايديناور قد لوح بجرأة من اخطار
الابتسامات الانجلو ساكسونية فى مؤتمر جنيف واثارها على توحيد المانيا .
واذا كان قد شكر دالاس فى أول الرسالة على ما بذله الاخير من جهد تجاه
عرض موضوع توحيد المانيا الا ان ما جاء فى آخر الرسالة يختلف اختلافا بينا
عن أولها . ومن الواضح ان ايديناور كان يمر بفترة تمزق داخلى ناتجة عن
اعتبارات عديدة كانت كل منها تشده فى اتجاه مضاد للأخرى فقد كان يتوقع
ان خطوات التوحيد ستكون أكثر ايجابية الا انه لم يجد هذه الايجابية
فحاول أن يعيشها .
وقد رد عليه دالاس برسالة لم تخلو هي الأخرى من القوة وجلاء بها :

اننى استلمت رسالتكم ٩ أغسطس . اتى سعيد جدا لان تكون على خير ما يرام حتى تغبرونى بكل اخلاص بما يؤرقكم . اننى لفخور جدا بان تظل دائما علاقاتنا وثيقة ومتوافقة .

اننى لن احيد عن موضوعى اذا قلت لكم اننى اذكركم بشهورى وانا اشاهد الدمار الذى لحق بالمانيا فى وقت لاحق للهدنة مباشرة . وحتى اذا كنت قد حدثتكم عن ذلك فان الموضوع يستحق العودة اليه خاصة وكنت اقرأ فى تلك الفترة كتابا عن تطور التاريخ لؤلغه توينبى وهو عمل يتحدث عن « الاثارة والردع المضاد » واعتقد ان شعوبا قليلة وضعت امام اثارة مثل تلك التى وضع فيها الشعب الالماني وقتل لنفسى وتقتل انه اذا استطاع ان يجابه هذا التحدى فان الشعب الالماني كان سيبرر عظمته . ان الاثارة هذه قد تم السيطرة عليها بموجب ادارتكم الرشيدة واننى اعترف لكم بذلك .

ايضا فاننى اتق بصفات شعبى . واعتقد انه اذا تمكن شعبانا من العمل سويا فى المستقبل - كما فعلاه خلال السنوات الاخيرة - فانه يمكننا ان ننظر للمستقبل بكل ثقة .

ان خطابكم يعرض تصورا عن مؤتمر جنيف وقد يكون هذا هو نفس التصور الذى صورته فعلا البعض الا ان هذا التصور ليس بتصور الرئيس ونخيل ايضا بتصورى ولا اعتقد انه التصور السليم . ولنتذكر أولا ان الموقف السياسى العالى للاتحاد السوفيتى ليس ناتجا من قواه بل ناتج عن ضعفه . وليس هو بالناتج عن انتصاراته بل عن هزائمه . انهم هم الذين سعوا الى هذا المؤتمر وليس نحن . ولقد سعوا اليه بعد مجهودات كبيرة جدا . لقد عدد مولوتوف فى سان فرانسيسكو الخطوات التى انجزوها : معاهدة النمسائى قيامهم بزيارة الحجج الى بلجراد ومقترحات نزع السلاح فى ١٠ مايو والدعوة التى وجهوها لكم وعروض السلم مع اليابان . ايضا كان كل مندوبى الشرق قد اتخذوا موقفا وديا مع مندوبى الغرب وكأنها أوامر صدرت لهم . ويمكن للمرء ان يتشكك ازاء مثل هذه التصريحات الا ان ذلك يدل على انهم يسعون الى اجراء تغيير ملموس فى نفعة سياستهم الدولية ولنيسال انفسنا لماذا يرددون هذا النغم .

وقى اعتقادى ان اسبابها واضحة فانهم فشلوا فى سياستهم الخارجية المنيعة وتجهتهم . ان القوة المرة ووحدة المعسكر الغربى قد أثبتت وجودها

بشكل متزايد خلال سنوات الحرب الباردة الثمان الماضية . انهم بذلوا مجهودات كبيرة من أجل محاولة اسقاط مؤتمر لندن وباريس وعندما فشلت جهودهم أصبح لازما عليهم ان يفسروا من خطتهم . ان موقف سياستهم الداخلية أجبرتهم على ذلك خاصة في مواجهة الصعاب الثقيلة التي كانت بارزة . انهم حاولوا ان يكون لهم جيش عامل حديث بمائل جيش الولايات المتحدة سواء في تسليحه أو في مرونته للاشتباك كما حاولوا ان يشككوا قوات ضخمة من المشاة وفي الوقت نفسه حاولوا أن يطوروا صناعاتهم الثقيلة بنسبة عالية .

كل هذا كان يعنى الابتعاد عن انتاج المنتجات الاستهلاكية والزراعية . واذا لم تكن ازمتهم اكيدة فان كل الدلائل كانت تشير بوضوح الى صعوبة الإبقاء الى ما لا نهاية على أسس معدلاتهم هذه وانهم كانوا في حاجة الى فترة هدوء ليتمكنوا خلالها أن يقدموا شيئا لشعوبهم وهو ما كانت الأخيرة تطالب به باصرار . وكانوا في حاجة الى ما سميناه نحن في حلف الاطلنطي منذ سنتين الى سياسة طويلة المدى وهي مخالفة لسياسة الأزمات والتي تحتاج في الحال الى مطالب اقتصادية عديدة .

فالذا كان السوفيت قد تمنوا روح جنيف فان ذلك يعتبر بالنسبة الى أمر طبيعي الا ان الحقيقة هي انه لكي يحافظوا على روح جنيف فسيدفعون أكثر مما سرده مواتوف . وسنرى الى اى مدى هم مستعدون ان يدفعوا - الا ان لية الولايات المتحدة ان ترغبهم على ان يدفعوا المزيد . ان الرئيس وأنا لا نعتقد أن روح جنيف تعنى قبول الوضع الراهن أو دوام المظالم الحالية التي من أهمها تقسيم المانيا أو خضوع الدول التابعة أو اجبار مئات الآلاف من البشر أن ينحنوا وهو الذى نعبر عنه بالعبودية . ان هدفنا هو أن نمرنهم من رأينا بكل وضوح في هذا المجال . واذا لم ينتج عن ذلك تقدم محدد في مؤتمر أكتوبر القادم فعليه يجب أن نتساءل اذا كان من الممكن انقاذ روح جنيف وعلى الأقل فيما يخصنا .

انكم تقدرون ان موقف الروس الآن من مسألة توحيد المانيا أقل تحسنا عن موقفهم في مؤتمر برلين الا اننى أحكم على المسألة بانها مخالفة لرأيكم . ان روح جنيف قد عدلت لدى الروس وجهة نظرهم الخاصة بضرورة الإبقاء على المانيا الشرقية من أجل أسباب الأمن . والواقع ان السوفيت أعلنوا عن تخفيض كبير في قواتهم المسلحة - لانهم كقولهم - قالوا ان الأزمة خفت حدتها وهذا لا يبرهن فقط عن حاجتهم لزيادة عدد عمالهم من أجل المزيد من

الإنتاج إنما ذلك يدعونا إلى الأخذ بوجهة نظر لها وزنها بالنسبة لتوحيد ألمانيا خاصة أنه باعتراف السوفيت أنفسهم أن موقف الأمن قد تحسن .

اننى اعتقد أن الروس قلقون جدا بما يجب أن يفعلوه تجاه ألمانيا الشرقية وأنهم يخشون أنهم إذا انسحبوا فجأة من ألمانيا الشرقية فإن الموقف سيؤثر قطعاً على بقية دول أوروبا الشرقية . أنهم من وجهة نظرى قلقون من أن تنامي المسألة التى يعدونها حالياً مع نيتو من أن تدفع بلد تابع لهم مثل المجر إلى أن يتشجع للانضمام إلى يوغوسلافيا ليشكلا كتلة شيوعية وطنية تتناويع الكتلة التى تسيطر عليها موسكو .

اننى اعتقد أن الوحدة الألمانية كما أعلنت عنها في مؤتمرى الصغرى تسبب في الفناء قريباً منا وأنه يجب علينا أن نعمل حتى تستمر هكذا . لقد اندهشت من خطاب شوابن لاي الكبير بتاريخ ٣٠ يوليو بخصوص معالجتهم لموضوع ألمانيا بطريقة تخالف الطريقة الخاصة بالاتحاد السوفيتى عندما وضع مسألة توحيد ألمانيا في المرتبة الأولى ونظام الأمن الأوروبى في الثانية .

اسمحوا لى أن أفيد أنه ليس لدينا أى معلومات عن تلك التى تشيرون إليها والخاصة بأن قوات روسية تمسك في تشيكوسلوفاكيا والمجر . وإذا صح ذلك — وهو الأمر الذى نشك فيه — فإن ذلك علامة شك وليس علامة ثقة .

اننى أمضيت أيضاً فترة أدرس فيها تاريخ روسيا منذ ١٩١٧ واعتقد مثلهم أنهم يحسبون حساباتهم على أساس مدد طويلة كما يقول منها لينين وستالين — فترات تاريخية — إلا أن هناك شيئاً آخر مهماً ألا وهو أنهم يدرسون أيضاً تكتيك الانسحاب حتى يلتقطوا أنفاسهم وأنهم إذا كانوا الآن في حاجة إلى اكتساب الوقت فإن أماننا فرصة تحقيق وحدة ألمانيا كمن يجب أن يدفعوه . والسؤال هو هل سيدفعون ذلك الثمن ومتى ؟ إن المستقبل هو الذى سيقوله لنا . إلا اننى أعتقد أنه توجد فرصة لكى يتم التوحيد بالشروط التى نطلبونها وذلك في غضون بضعة سنوات وهذا إذا بقينا صلبين في مواقفنا .

وبالنسبة للولايات المتحدة فإنه ليس لدينا النية لنترك روح جنيف يقترون بموجبها السادة السوفيت اعتداءات مستترة أو أن نهمس في قوائنا أو في بقلتنا لأن ذلك يقودنا إلى اعتداء سافر لاحق . أو بأن نترك معاهدتنا للأمن الجماعى لتقبل الأمر الواقع الذى يعتبر تقسيم ألمانيا من أبرز أمثاله . اننى لا أعرف حتى الآن إلى أى مدى ستنسق إنجلترا وفرنسا سياستهما معنا إلا أن الأمور تجعلنا حتى الآن نعتقد أنهم سيفعلون ذلك خاصة إذا كان

اشتراكهما مجددا . وإذا امكنا جميعها التعاون من خلال هذه الروح فأننى
أكون قد انضمت اننا فى مشية أوقات افضل .

لقد راودتنى فكرة قد تكون مفيدة الا وهو أن يحضر لكم ليون ليفى مارشان
ليحدث معكم بصفة غير رسمية قبل أن يسافروا الى موسكو . ان له خبرة
فى هذا المجال وقد لعب دورا على المستوى الاول اثناء مؤتمر جنيف وترتيب
بالنسبة لوفدنا بالى بعد الرئيس وبمضى . وكنت أود أن أحضر شخصيا الا
أننى أخشى أن يكون ذلك واضحا جدا . وأن يكون لبارالى مضرة أكثر منها
مفيدة . ان ليفى يعرف قراءات أفكارنا ويستطيع التحديث على أعلى مستوى
لقد تبادلنا الحديث عن جميع هذه الأمور أمس مع الرئيس قبل أن يسافر
الى دنفر . وأنا متفقون تماما على وجهة النظر التى كتبها هنا . ولقد طاب
منى الرئيس أن أبلغكم بحياته العارة وشعور ثقته الكبيرة .

وبعد شهر من مؤتمر جنيف خطب ايزنهاور يوم ٢٤ أغسطس وأثار
موضوع روح مؤتمر جنيف وحدد نقاط القرب ازاءها الأمر الذى يعتبر
وكانه هودة لسياسة الماضى التقليدية بين الغرب والشرق خاصة بعد أن
وضع ايزنهاور معايير لروح جنيف هذه وقد جاء فى خطابه :

« ... لقد أكدنا فى جنيف - وسنتمسك بذلك دائما - أنه لا يمكن
السلام الحقيقي أن ينبع من الأمر الواقع القائم على الظلم تجاه دول عدة
وعلى ضغط قوى يشل بالرهبة كل المجهودات البناءة التى تبذل فى عدة
مجالات .

إذا كانت روح جنيف يجب أن تخلق جوا تقيا ومواثيا للجهود السلمية
وأن تكون حقيقية وليست مرحلية فهذا سيدفع الشعوب الى أن تقلل من
أثار المظالم وتحترم حقوق الإنسان وتضع حدا للانقلابات الثورية على المستوى
العالمى . ان المستقبل هو الذى سيعلم اذا كانت روح التفهم قد لاقت حظوة
أو دمرتها مطاعم وتشككات البعض . الا أن هناك شيئا أكيدا وهو أن هذه
الروح والأهداف التى نعمل من أجلها لا يمكن للقوة أن تصيبها أبدا ...

اننا حاولنا فى جنيف أن نساهم على خلق هذه الروح الا أن جنيف لا تعنى
الجهود بالنسبة لأمريكا انما هى وقفة لشعبنا ولغيرها من الشعوب أن تفكر
من خلالها الى مطالبها المشروعة . اذا ما حدثنا تفكيرنا على الرغبة فى منع
الحرب فإن تلك الرغبة قد تتعرض مباشرة أو غير مباشرة لاتفاقيات يمكنها

أن تصبح صفة الاستمرار على المظالم والأخطاء الحالية . وعليه فإنه لا يجب علينا أن نشترك في اتفاقيات مزيفة مثلها . لأن هذا يعنى أننا نخسّد ضميرنا . وسنحول الى شركاء للظالمين في نظر من يتألون من المظالم . وسيحكم التاريخ علينا بأننا بضآ حربة الرجال مقابل طبق من حساء العدى . وعلى كل فإن مثل هذا التصرف كان سيقربنا من النزاع القادم . أن قسمة ألمانيا لا تعتمد على أية حجة . كما أنه لا يمكن استمرار السيطرة على البلاد بحجة الحاجة الى توفير الأمن . . .

اعتقد أن موقف أيديناور من مؤتمر جنيف كان له اليد الأولى في تحريك الأمور بمثل هذه السرعة حتى يلقى رئيس الولايات المتحدة مثل هذا الخطاب بعد شهر واحد من انفضاض مؤتمر جنيف . أنه رغم اعجاب وميل أيديناور للغرب إلا أنه كان ألمانيا قبل كل اعتبار وقد يكون أيديناور في هذه الظروف قد خشى أن لهذا الأمور بين الشرق والغرب على أوضاع ألمانيا المنقسمة وهو الذى كانت نظريته تعتمد على الاندماج كلية مع الغرب ليس فقط من أجل تشبكه في الشرق بل من أجل إجبار الشرق بذلك على الإذعان لطلب التوحيد وإذا كانت هذه هى وجهة نظره الدفينة من أن يكون في مركز القوة فإنه أراد أن لا تبرد الأمور — وهذا لا يعنى أن كان أيديناور يريد اتصال الغرب والشرق الى المواجهة أو النزعات العدوانية — بل يجوز أنه كان يرمى الى أن يستمر الموقف في قوته الإيجابية ولا يتحول الى قوة سلبية أو جياذبة كما كان يخشاه وكما أوضح صراحة عن ذلك في خطابه الى دالاس بتاريخ ٩ أغسطس والذى حوى بالإضافة الى انتقاده لموقف روسيا الى تلميحات كبيرة عن الدول الأنجلو ساكسونية ذاتها .

وقد أراد أن يثبت أن آراءه هذه اتخذها بنفسئوليته الفردية دون مسئولية الحكومة والائتلاف الألماني الغربي حتى لا يضع هؤلاء في موقف الحرج إذا ما تطورت الأمور بالنسبة لآرائه هذه وذلك بأن كتب خطابه الأخير هذا وهو في موقع احتارته بقربة ميورين بسويسرا . وكان أيديناور يعلم بمدى المسئولية الملقاة على عاتقه خاصة وهو الذى كان الدينامو المحرك لسياسة ألمانيا الغربية منذ ١٩٤٩ ومن قبلها أيضا أي منذ استسلام ألمانيا في مايو ١٩٤٥ حيث كان ينادى بسياسته هذه إلا أن الواقع برهن بعدئذ أن خطته لتوحيد ألمانيا لم تكن تلك الصائبة وهذا ليس بالتجنى عليه فقد كان يمكن أن تؤدي خطة الممارسة لنفس النتيجة .

وهناك نقطة في خطاب دالاس المؤرخ ١٥ أغسطس لفتت نظري وهى تلك التى أشار فيها دالاس الى أن الاتحاد السوفيتى خفف من قواته المسلحة .

فقد ابلغ الروس فعلا الغرب بهذا التخفيض واندثشت قليلا ان اتخذ دالاس هذا الموضوع وحمله باستنتاجات سياسية من لديه تفوق ما يمكن ان يتحمل ثم ربطها مع قول للروس بانهم يعتقدون ان التوتر قد هدا وحمل هذا الموضوع ايضا باستنتاجات وصلت الى ان اعتقد ان الاتحاد السوفيتى اصبح على وشك الاستغناء عن المانيا الشرقية لانه لن يكون فى حاجة اليها بالنسبة لامنه . وحقيقة تخفيض الروس لقواتهم كما كانت تشير وكما كان يجب ان تشير اليه مثل هذه التصرفات الروسية ان روسيا عمدت الى اعادة تنظيم قواتها المسلحة بعد ان ادخلت وقتها الأسلحة الذرية الاستراتيجية والتكتيكية ضمن قواتها المسلحة واستلزم الامر اعادة تنظيم وتطوير القوات التقليدية مثل قوات المشاة وهى التى كانت محتاجة مسبقا الى أعداد كبيرة منها حتى تسد نقص عدم تسليحها ذريا كما سبق ان اشرنا .

ايضا فانه باعادة تنظيم الوحدة المحاربة نفسها مثل فرقة المشاة فانه يمكن ان يتم تخفيض عدد جنود الفرقة مع زيادة قوة نيرانها عما كانت عليه سابقا بموجب أسلحة جديدة تضاف على تسليح مثل هذه الفرقة وايضا بموجب ميكنة الفرقة هذه - « اى تحميلها جميعها داخل عربات مدرعة او حاملات مدرعة » - الامر الذى يستلزم العمل على تخفيض الاعداد البشرية مع المحافظة على قوة النيران أو استزادتها من أجل تقليل الاعباء الادارية على مثل هذه الفرقة الجديدة حتى تكون أكثر مرونة وأخف حركة من السابقة الثقيلة والبطيئة نوعا عن الجديدة وهذا مع تعويض مطلب الحاجة للسيطرة على الأرض عند احتلال اراض جديدة بمعرفة قوات أخرى مثل القوات المحمولة جوا أو قوات المظلات التى تكون قد دفعت مسبقا أو قوات لائحة ذات تنظيم خاص يزداد بها العنصر البشرى ويتم وقتها التعاون المشترك بينهما وبين القوات التى تشكلت بتنظيم مخفض فى العنصر البشرى - وعليه فان هذا لا يعنى أن الروس خفضوا من قواتهم على أساس التخفيض للتخفيض ذاته انما هو تخفيض من أجل تحسين المقدرة القتالية لهذه الوحدات الجديدة .

واذا كان الروس قد خفضوا مثلا تعداد فرقته المشاة من ٢٠٠٠٠ جندى لتصبح افتراضيا ١٥٠٠٠ جندى فى تنظيمها الجديد فان الفارق بين التنظيمين والذى يقدر بعدد ٥٠٠٠ جندى يصبح قرابة نصف مليون جندى لعدد ١٠٠ فرقة مشاة معاد تنظيمها . وعليه فانهم يسرحون فعلا هذا العدد لاستخدامه فى مجالات أخرى اما عدد المائة فرقة مشاة هذه المعاد تنظيمها والتى خفضت قواتها البشرية فانها تستمر فى تادية واجبها بدرجة أكثر كفاءة مما كانت

عليه مسبقاً بعد أن يكون قد أدمج معها التسليح الذرى التكتيكى ويتواجد التسليح الذرى الاستراتيجى بأنواعه المختلفة .

أقول هذا وقد مرت القوات الأمريكية والغربية الأخرى بنفس هذه المراحل بل سبقت الاتحاد السوفيتى فى إعادة تنظيم قواتها عندما تطلبت المواقف ضرورة اتخاذ هذا الاجراء بعد مدة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية حين ادخلت الولايات المتحدة الأسلحة الذرية الاستراتيجية ومن ثم التكتيكية مجال الاستخدام . وإذا أبلغ الروس الغرب بهذه التخفيضات بفرض تبرير اتجاهاتهم الجديدة فانه يمكنهم فى مجال السياسة الدولية أن ينافروا باستخدام عنصر استراتيجى لايهام الطرف الأخر به الا اننى أعتقد أن ذلك لا يبرر أن يستخدم مثل هذا الموقف لتبسيط الأمور أمام ألمانيا الاتحادية بالنسبة للنتائج الممكن أن تترتب عليها واعتبارها كأنها شبه حقائق .

وأفيد أنه حتى إذا ما خفضت روسيا من قواتها فى هذا الوقت من أجل التخفيض ذاته - أى أن تكون قد خفضت فعلاً من عدد فرقها العسكرية - فإن امتلاكها للأسلحة الذرية المعدة للاستخدام وقتها أصبح يفنيهم عن الأعداد الهائلة التى كانوا ملزمين بالاحتفاظ بها تحت السلاح لمجابهة تواجد الأسلحة الذرية لدى الغرب دونهم حيث أن الاحتفاظ بقاعدة عريضة للمليشيا العسكرية وبنظام متطور للتجنيد والتعبئة يمكنه أن يوسع من قاعدة القوات التى بالاحتياط والتى تعتبر السند المباشر للقوات العاملة إذا ما أحسن وضع خطة بدقة وسرعة استدعاء هذا الاحتياط .

ولقد اثبتت الأحداث بعدئذ أن التوفيق قد خان دالاس فى استنتاجاته بشأن موضوع تخفيض الروس لقواتهم وفيما ترتبت عليه تقديراته من أن الروس قد أصبحوا فى موقف يدفعهم الى التخلي عن ألمانيا الشرقية وهى الأمور التى شعر ايديناور ازاءها - بعد زيارته لموسكو - انها لا تنطبق تماماً وتقديرات دالاس هذه . وتظهر لنا هنا فائدة رصد المكاتبات الخاصة التى يتبادلها كبار المسؤولين الدوليين لأنها تساعد على معرفة حقيقة شعورهم وتقديراتهم فى فصول من التاريخ عن المسائل العالية وتلك التى تمس الغير وهى من الأمور التى يصعب التعرف عليها بسهولة وقتها من واقع الخطابات الرسمية أو التصريحات الرسمية لأن الأخيرة غالباً ما تصدر عن أروضية مختلفة . وكان دالاس يطلع ايديناور على أدق أسرار السياسة الدولية وموقف الولايات المتحدة منها وتقديراته لها وهى ثقة بادله ايديناور اياها الا أن مبادلتها كانت أقوى انطلاقا .

نهاية حكم ايديناور

أبلغ ايديناور الاتحاد السوفييتي في رده المؤرخ ٣٠ يونيو ١٩٥٥ عن موافقته لزيارة موسكو ورد الاتحاد السوفييتي بمذكرته ٣ أغسطس يرحب بزيارة ايديناور من أجل إعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين إلا أن الاتحاد السوفييتي حدد في مذكرته أن هذه الأمور لن تكون مشروطة بأي شروط مسبقة يضمها أي طرف للآخر . أي أن الاتحاد السوفييتي كان يعني أنه لن يقبل مثلاً المطالبة بتوحيد ألمانيا كشرط لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وألمانيا الاتحادية الأمر الذي أربك ايديناور وأراد ألا يتقيد نوعاً بمحتويات المذكرة الروسية هذه لأنه لو قبلها بدون رد منه لاعتبرت كموافقة ضمنية من ايديناور على هذا التوضيح الروسي .

وعليه سارع ايديناور وأرسل رداً بتاريخ ١٢ أغسطس جاء به أنه يجب مناقشة مسائل أخرى عن تلك الخاصة بإعادة العلاقات مثل مسألة توحيد ألمانيا وترحيل أسرى الحرب الألمان من روسيا إلا أن ايديناور لم يبد بشأن توحيد ألمانيا تحفظاً يفهم منه أنه سيشرط أي شروط مسبقة إزاءه تجاه قبوله إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين ولم ينو على شيء من هذا القبيل وجاء في رده ما يلي :

« ترى الحكومة الاتحادية أن مناقشة إقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية تفرض بالضرورة مناقشة مسائل أخرى مرتبطة سياسياً بالمسائل التي أوردتها الحكومة السوفييتية وأنها لا يمكن أن تنفصل عن تلك الخاصة بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . أن الأمر يعني بالذات مسألة الوحدة القومية لألمانيا المربوط حلها بموضوع انجاز نظام ضمان الأمن الأوربي وأيضاً بموضوع الإفراج عن الألمان المحجوزين في الأراضي السوفييتية أو في القطاع السوفييتي ومنعوا من مغادرة القطاع . أن تسوية سريعة لهذه المسألة الأخيرة هو أمر ينتظره الشعب الألماني كله ويعتبر لا غنى عنه من أجل إقامة علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفييتي . »

وبذلك لم يشترط ايديناور شيئاً بخصوص توحيد ألمانيا فقط اعتبر الوحدة كشرط للاشتراك في نظام الأمن الجماعي الأوربي ولم يتشدد وبشترط إلا فيما يختص بإعادة أسرى الحرب الألمان لألمانيا الغربية ومن هنا اطمأن الروس أنه لن تقام مفاوضات أو اشتراطات بشأن موضوع توحيد

المانيا وقد رد الروس ما يفيد أنهم على استعداد لتبادل الرأي في مسألة وحدة ألمانيا وأضافوا أن رأيهم في هذا الشأن معروف . أى أنهم يحاولون لا يدينونوا سابق مواقفهم واقتراحاتهم بشأن توحيد ألمانيا واعتبروها كأساس لسياستهم .

كان لايدنور يقدّر أنه لا توجد آمال كبيرة للتوصل الى نتائج بالنسبة لوضع توحيد ألمانيا يمكن التوصل لها أثناء زيارته هذه خاصة وأن بولجائين وخروشوف قد صرحا في مؤتمر جنيف أنه لا يمكن التوصل لحل لوضع توحيد ألمانيا دون مشاركة ألمانيا الديمقراطية في مباحثاته . وكان وزير خارجية ألمانيا الاتحادية فون برتانو وهو الذى تولى هذا المنصب فى ٧ يونيو ١٩٥٥ - خلفا لايدنور الذى كان يتولاه منذ انشائه - قد قدم لايدنور مذكرة عن آرائه وتقديراته بالنسبة لزيارة موسكو المرتقبة جاء بها :

« .. لقد أوضحوا في جنيف بطريقة لم يوضحوا مثلاً من قبل أنهم يطلبون على الأقل كمن لتوحيد ألمانيا أن تستقل ألمانيا الموحدة عن التجمع الغربى . كما أنه ليس من المؤكد أن يكتفوا بهذه المطالب . وليس من المنتظر أن يقدموا للبعثة الألمانية باقتراحات ما . إلا أنه يمكن أن يقدموا اقتراحات مغلفة بطريقة جديدة تهدف الى إثارة الأزمات على المستوى المحلى للبلاد تجاه رئيس الوزارة الألمانية الغربية وكأنه يكون قد قبل التضحية بوحدة ألمانيا في سبيل الإبقاء على العلاقة مع حلف الأطلسي . وفي الجانب الآخر لا يجب أن نتحاشى التحدث عن توحيد ألمانيا بل يجب علينا أن نصمم على التحدث في هذا الموضوع . وفي هذه الظروف لا يجب أن نلتزم بأى رد إيجابى مستفيدين بشئى الظروف منها ضيق مدة الزيارة ومكانها وعليه يمكننا أن نستمع للمقترحات الروسية دون أن نأخذ قرارات مباشرة لأنه لا يمكن أن يطلب من رئيس حكومة أن يتخذ قرارا وهو بعيد عن وزارته وممثلى الأحزاب والبرلمان .. »

وافق لايدنور على هذه الخطة ووضع لنفسه برنامجا يشمل ثلاث نقاط برنامج عمل ليسر على هذه أثناء مباحثاته بموسكو . تشمل النقطة الأولى أن يشير موضوع الأسرى الذى يقدّر أن يكونوا قرابة المائة ألف والنقطة الثانية تخص موضوع وحدة ألمانيا وكان قد حدد أن يفتح الموضوع مع القادة الروس وأن يعيد عليهم مطالب الحكومة الاتحادية وأن لا يرتبط معهم بأى تعهد ما حتى لا يستفيدوا من ذلك عند اجتماع وزراء الخارجية الأربعة في أكتوبر القادم ويهدف الموضوع الأخير أن يؤكد لايدنور للروس أن تحالفات ألمانيا الاتحادية مع الغرب لا تهدد الاتحاد السوفيتى وأن ألمانيا الاتحادية

لا تعمل من أجل اشغال حرب جديدة لأنها ما زالت تعانى من السابقة حيث أن حربا جديدة تعنى قتال المانيا الاتحادية . وقد أبلغ ايديناور الدول الغربية الثلاث بخطته هذه حتى يكونوا على بينة من فحوى زيارته وذلك من أجل التنسيق معهم . وفضل ايديناور أن تكون البعثة المرافقة له ذات حجم متوسط والانضمام شخصيات كبيرة حتى لا يعتقد الروس أن المانيا الاتحادية أرادت أن تستغل فرصة هذه الدعوة ومن ثم تواجدت بكل نقلها في موسكو .

حضر المباحثات من الجانب الروسى بولجانين وخروشوف ومولوتوف وابتدأت بداية هادئة حيث أمر ببولجانين وهو يفتتح المباحثات أن الشمين الروسى والمانى تكبدا الخسائر خلال الحرب العالمية الاولى والثانية وأوضح أن ملايين العائلات الروسية قد أصابها الالام من جراء حرب هتلر الاجرامية وأن الملايين أيضا من العائلات الألمانية أصابها نفس الشيء والمع بالوافق بين روسيا والمانيا الديمقراطية وانهما يتعاملان على قدم المساواة وباحترام متبادل لسيادة كل دولة وإفاد بولجانين :

« ان الحكومة السوفييتية اعتوت دائما لن مسألة توحيد المانيا ترجع في المقام الاول للامان انفسهم ، وأنه يجب الأخذ في الاعتبار بتواجد كل من جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية وان حل هذا الموضوع الهام يجب أن يكون في نطاق التعاهدات الدولية بحيث يضمن سلامة أوروبا وأمنها . ان الاتحاد السوفييتى سيدافع عن وحدة المانيا لتكون دولة مسألة ديمقراطية ... »

ثم طالب ايديناور بإطلاق سراح أسرى الحرب الالمان الموجودين فى روسيا وأوضح أنه لا يطالب بذلك كشرط مسبق بل كمطلب طبيعى من أجل العمل على عودة العلاقات الى طبيعتها بين المانيا الاتحادية والاتحاد السوفييتى وقال في هذا الشأن :

« أنه من الأمور غير المقبولة أن نفكر أنه وبعد عشر سنوات من نهاية العمليات أن يبقى رجال أخذتهم دوامة الحرب بطريقة أو بأخرى ويستثمرون بعبيدين عن أعينهم وعن وطنهم .. وأنه لا يمكن إقامة علاقات طبيعية بين دوليتنا طالما لم تتم تسوية هذه المسألة ... »

وعن توحيد المانيا استرسل ايديناور قائلا :

« أننى أتحدث في هذا الموضوع باسم كل الالمان وليس فقط باسم المان المانيا الاتحادية وذلك حين أرجوكم أن تركزوا كل قواكم لايجاد حل سريع لهذه المشكلة . وأنه بسبب هذه المسؤولية ان أخذتم موعدا مع القوى الغربية

الثلاث لتفاوضوا ضمن مفاوضاتكم هذه المسألة في جنيف . وانه ليس من هدف ان اسبب الاضطراب للطريق الذي يجب ان يؤدي الى الوحدة وذلك بان افتح طريقا ثانيا للتفاوض مستقلا عن مفاوضات القوى الأربع . الا انه من واجبي الأكبر ان اشير الى خطورة هذه المسألة وان اناقشها معكم من اجل ان اخفف واسهل واجبكم ازاء جنيف . وانه عندما تفتح الدول الأربع الطريق فان الشعب الألماني يجب عليه بموجب تقرير حر لمصره ان يقيم علاقات حسن جوار في أوروبا وان يقوى السلام العالمي وان يعد العدة داخليا وخارجيا من اجل بناء المانيا الموحدة . واني لا اشترط هنا ايضا اي اشتراط مسبق بل انني اتحدث في عودة الأمور الى طبيعتها .

ان قسمة المانيا امر غير طبيعي وهي ضد الحقوق الالهية وحقوق الرجال وغير طبيعية . واني اعرف الاعتراض الذي يثار عن المانيا المتحدة وما يمكن ان تسببه من خطر للاتحاد السوفيتي . واسمحوا لي ان اؤكد انه طبقا لعقيدة موقعي معاهدة المانيا واريد ان اقول المانيا الاتحادية والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا فان الحكومة الألمانية الموحدة والبرلمان الألماني الموحد هم الذين سيقرون اذا كانوا سيندمجون الى نظام تحالفي والى أي نظام . واذا كان الاتحاد السوفيتي يخشى ان توحيد المانيا يسبب له تهديدا لامنه فنحن على استعداد في هذه الحالة ان نتعاون من اجل انشاء نظام للامن يمكنه ان يبعد هذا التشكك . ان هذه الضروريات يجب ان ترشدنا اذا كنا نقترح التباحث سويا من اجل اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية .. »

واضح من كلمة ايديناور انها مست موضوع توحيد شطري المانيا بطريقة ليست بالاجابية حيث ترك ثقل الموضوع في يد الدول الغربية الثلاث ولا ادري جدوى هذه الوسيلة وانا لا اقول ذلك استنادا على الموقف الحالي بعد قرابة ربع قرن بل طبقا لما كان يجب ان تكون عليه معالجة هذا الموضوع وقتئذ رغم حساسية الاعتبارات لانه لا ضرر جم اذا ما اصبحت المانيا الاتحادية طرفا في الموضوع وحتى بتواجد المانيا الشرقية كطرف موازن لها لانها كانت على الاقل تستعمل على توجيه الأمور بمزيد من الواقعية الذاتية وكان يمكن معالجة أي مسبات فشل من جراء تواجد عنصر الماني في المباحثات اذا طفت على سطح المباحثات بوادر فشل أو افضال لها بسبب تواجد العنصر الألماني الا انها تجربة لم تر النور . وعلى كل فقد كان ايديناور قد قرر مع حكومته الا يخوضوا ايجابيا موضوع التوحيد خاصة بعد ان اتفق مع الغرب على ذلك مسبقا . كذلك فمن الواضح ان الغرب كان لا يريد له ان يخوضه ايجابيا .

وفي اليوم الثاني اوضح بولجائين أنه لا يوجد أسرى حرب المان في الاتحاد السوفييتي لانه قد تم الافراج عن جميع أسرى الحرب ولا يوجد سوى ١٦٢٨ المانيا يقضون أحكاما مقابل جرائم ارتكبوها وقت الحرب وجرائمهم ضد الانسانية وهم ممن اشعلوا الحرائق وقتلوا العزل وقد حكمت عليهم المحاكم الروسية بهذه الأحكام وأنه اذا ما أرادت المانيا الاتحادية أن تناقش الموضوع فالأمر يحتاج لتواجد مندوبى المانيا الديمقراطية أيضا ثم تحدث بولجائين عن توحيد المانيا واعاد رأى روسيا في هذا الموضوع من جديد بل واضاف ان التصديق على معاهدات باريس خلقت اوضاعا جديدة وخلقت عقبات في طريق توحيد شطرى المانيا كان من الممكن تجنبها وان هذه الاحلاف موجهة ضد الاتحاد السوفييتي وان روسيا حاولت كثيرا ان تلتفت النظر الى خطورة وآثار هذه المعاهدات وتسليح المانيا الغربية . وأنه ليس من السهولة الزعم بأن هذه المعاهدات وحلف الاطلنطي لهم أهداف دفاعية فقط وان روسيا من أجل محاولة بث التهدة في أوروبا وتحاشي عدوانية هذه الاحلاف اقترحت بنظام الامن الأوربي حتى يمكن حل الموضوع الألماني أيضا على ضوءه .

رد ايديناور وحاول أن يبعد التهم عن عدوانية المعاهدات التي وقعتها المانيا الاتحادية مع الغرب وبرر أن المانيا الغربية وهى الدولة الصغيرة تريد نوعا من الحماية وان المانيا الشرقية اتبعت نفس الطريق وان هذا يبعد ما قاله بولجائين من أن بون تريد التحدث من موقف القوة وفي ختام كلمته افاد بالنسبة لأسرى الحرب الألمان ان هناك جنودا روسا عاملوا أيضا الألمان معاملة سيئة أثناء الحرب كنوع من المعاملة الانتقامية ضد المعاملة التي أساء بعض الجنود الألمان التصرف فيها تجاه الروس وأنه من المفيد أن يمحي هذا الماضي ولا ينبش فيه .

ثار خروشوف واجاب ان الجنود الروس عندما وطأت أقدامهم اراضي المانيا لم يرتكبوا أعمالا انتقامية او خارجة بل انهم كانوا يتابعون الغزاة الذين سبق ودخلوا اراضي روسيا وليس هناك أى دليل قدمه الألمان عن أعمال غير انسانية للجنود السوفييت ثم تحدث خروشوف عن موضوع توحيد المانيا وقال :

« اننى أقدر تماما ممثلى المانيا الاتحادية عندما يتحدثون عن أهمية توحيد المانيا للشعب الألماني ولكننى أريدكم أن تقدروا موقفنا . لقد نهنا الغرب بكل أمانة وأحيانا بأكثر مما كانت تسمح به لغة الدبلوماسية من أن معاهدات باريس وانضمام المانيا الاتحادية الى حلف الاطلنطي سيفلتي في

المستقبل القريب طريق تسوية المشكلة الألمانية . وانا لا أعرف ما هي وجهة نظرك في هذا الشأن . ومن رأي انا لا نستطيع في اجتماعنا اليوم ان نحل الموضوع عن طريق الوسيلة التي اقترحتموها . ويجب علينا ان نتحدث بصراحة . ان توحيد المانيا معروض علينا الآن بطريقة تفيد ان المانيا الموحدة ستضطر للانتماء الى حلف الاطلنطي . وحلف الاطلنطي قد خلق ليكون ضد الاتحاد السوفييتي كما اكدته الأحداث . . . واذا كانت مؤسسة قد خلقت لتوجه ضدنا فاننا كرجال دولة سنعمل كل شيء من أجل اضماف هذه المؤسسة . . . »

وقد انفعل خروشوف وهو يتلو الجزء الأخير من حديثه وكان يتكلم بسرعة كبيرة ولوح بيده مهددا ايديناور وانفعل ايديناور أيضا ووقف ولوح له بقبضة يده هو الآخر . واسترسل خروشوف قائلا :

« ان الوقت أصبح متأخرا حتى نطالب بالغاء معاهدات باريس . انهم تواجدها ولن نسمعنا أحدا وانا اذا طلبنا انسحاب المانيا الاتحادية من حلف الاطلنطي فيمكن ان يؤخذ ذلك على انه اذار وانا لا نريد ذلك . ومن الواقع الموجود لقد قدمنا اقتراحاتنا وهي ان نقيم علاقات سياسية وننشئ سفارات وتبادل السفراء . . . »

وقد نتج عن التوتر الموقف بين الجانبين ان طلب ايديناور ان تحضر الطائرة التي كان مفروضا ان تأتي بعد يومين لتقله الى بون الا انه طلبها مبكرا بيوم بيضة قطع زيارته . ولكن الأمور هدأت في المساء واستمرت المباحثات ووعده الجانب الروسي ان يطلقوا سراح المعتقلين الالمان هؤلاء وكان ايديناور يريد في بادئ الأمر تعهدا كتابيا الا ان الروس رفضوا تقديم مثل هذا التعهد واقسم خروشوف بشرفه انه سيعيد المعتقلين ومن يجلسونهم من الالمان الآخرين واقسم أيضا بولجانين ولم يسع ايديناور الا ان يقبل كلمات الشرف هذه ومن ثم يقدم لهم مذكرة عن رأي المانيا الاتحادية ازاء اقامة علاقات بين الدولتين . هذا وقد أفرجت روسيا عن التسعة آلاف الماني ثم أفرجت عن قرابة عشرين الفا من الالمان وصلوا لالمانيا الاتحادية طوال السنتين التاليتين لزيارة ايديناور هذه . وجاء الآتي بعد في الخطاب الذي سلمه ايديناور للجانب السوفيتي .

« السيد رئيس مجلس الوزراء . . . »

بمناسبة إعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومة جمهورية المانيا الاتحادية وحكومة الاتحاد السوفييتي فاني أرغب في تحديد النقاط التالية :
١ - ان إعادة العلاقات بين الحكومتين لا يشتمل على أى اعتراف للاوضاع

الإقليمية الحالية للدولتين . وان التحديد النهائي لحدود ألمانيا سوف يجري التحفظ ازاءها لحين توقيع معاهدة الصلح .

٢ - أن إعادة العلاقات بين الحكومتين لا يترتب عليها أى تعديل قانونى لوضع الحكومة الاتحادية فى شأن موقفها فى أن تمثل الشعب الألمانى فى المحافل الدولية وفى شأن الوضع السياسى للأراضى الألمانية التى لا تشملها سيادتها الحالية . »

وقد أراد ايديناور أن يكون أساس إنشاء علاقات دبلوماسية مع روسيا على هذه الأسس خاصة أن قرارات بوتسدام كانت تنص على أن معاهدة الصلح هى التى ستحدد الحدود النهائية لألمانيا أيضا رفض ايديناور أن تحدد ألمانيا الاتحادية أراضيا بتلك القائمة عليها ألمانيا الاتحادية بل أراد أن يتحفظ على ذلك كله لأن ألمانيا الاتحادية كانت تعتبر نفسها الممثلة للألمان جميعا ونواة كل ألمانيا لما بعد توحيدها عندما تضم لها الأراضى الواقعة شرق خط الأودر نيسس وهى التى ضمتها بولندا إليها وعندما تنضم إليها ألمانيا الشرقية . وقد قبل الروس هذه التحفظات الألمانية الغريبة الواردة فى خطاب ايديناور ولم يعترضوا عليها . واعتقد أنهم لم يعترضوا على تحفظات ايديناور لأنها لم تكن تحفظات محددة أى لم يحدد فيها المسير المطلوب للأراضى شرق الأودر نيسس ولم تحدد أراضى ألمانيا الشرقية بل كانت عائمة ويمكن تفسيرها بالنسبة للأراضى والحدود خاصتها الى عدة تفسيرات دون الزام للجانب الآخر أى الروسى بأية التزامات تجاه أراضى الأودر نيسس وألمانيا الشرقية وعليه وجد الروس أنها فى هذا البند لا تربطهم بشئ فقبلوا تسلم الرسالة .

وبالنسبة لتمثيل ألمانيا الاتحادية للشعب الألمانى كله فإن خطاب ايديناور لا يقطع بذلك بل يفيد أن من موقفها أنها تنوى تمثيل الشعب الألمانى كله وأيضا هذا التفسير لا يلزم الاتحاد السوفيتى بشئ من جراء تقديم طرف لثل هذه الأمانى خاصة وأن الاتحاد السوفيتى لم يرد عليه ليوافق له على أمانيه هذه حتى تبدأ بروز الصفة التعاقدية بين طرفين . وقد أقيمت بعدئذ العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين . وقد علق ايديناور على هذه الزيارة وقال :

« لقد كنا متحفظين فى موسكو بالنسبة لمسألة توحيد ألمانيا وكنا لا ننتظر فى أى وقت أن نفاوض هذا الموضوع ولم نرغب فى أن نعطي لهم امكانية تسمح لهم بأن ينطقوا بمثل الجملة التالية أبان المفاوضات المرتقبة مع الغرب « أن نكوننا نتفاوض مع الألمان نحن فى مرحلة مفاوضات معهم وسوف ننهى

الموضوع معهم » ان وجهة نظرنا كانت دائما : الا وأن تترك للقوى الأربع المنتصرة مسئولية انجاز الوحدة وقد ارتضينا أن يعرف الاتحاد السوفييتي ان القوى الأربع ملزمة بأن تنجز الوحدة الألمانية خاصة وقد أعلن رئيس الوزراء بولجائين يوم ١٠ سبتمبر ١٩٥٥ « لقد اثرتنا هنا التمهيد الذي اتخذته القوى الأربع من أجل حل مشكلة ألمانيا » وقد علق خروشوف وبولوتوف بعدئذ وايداء هذا القول . ان الوفد الروسى لم يكن مستعدا مطلقا ليؤكد انشاء فوربيا للوحدة الألمانية الا أن الاتحاد السوفييتي اعترف بالتزام إعادة الوحدة وهذا يعتبر في نظرنا تقدما .

ان اقامة العلاقات بين الجمهورية الاتحادية والاتحاد السوفييتي لم تكن تعنى في نظرنا وكأنها منحنى في السياسة الدولية . ان معناها الحقيقي كان من جراء الاهتمام الذى كان يبديه الرأى العام الألمانى لها . ان هذا الاهتمام مرجعه الحرب القاسية التى واجهت الاتحاد السوفييتي وألمانيا ووجود ألمانيا الديمقراطية والستار الحديدى . وهذا لا يعنى ان كانت الخلافات التى بيننا وبين الاتحاد السوفييتي كانت ستقل بموجب اقامة علاقات دبلوماسية الا أنه يمكن اعتبارها أنها وسيلة كان يمكن أن نلجأ من خلالها فى شتى المناسبات تأثيرا مؤثرا من طريق تفاوض مباشر مع الاتحاد السوفييتي . وعلى كل حال فان علاقاتنا مع الاتحاد السوفييتي كانت ستتأثر اذا كنا رفضنا اقامة علاقات دبلوماسية معهم . لم يطلب منا ابدا فى موسكو ان ننسحب من المؤسسات الغربية ..

وبالنسبة لمعرفة اذا كان دالاس محقا عندما كان يقول ان هناك منحنى سياسيا روسيا فأننى لا أستطيع بالتأكيد ان اجيب على ذلك بالإيجاب بعد ريارتى هذه لموسكو . ومهما كان تشككى فإن الشعور براودنى أنه يمكن أن يثنى اليوم الذى يمكننا فيه أن نجد مع رجال موسكو حلا لمشاكلنا ..

لقد حاولت ألمانيا الاتحادية ان تبلور عمليا ما سبق ان قرره لنفسها تشرعيا وما سبق أن اقره لها الغرب من أنها الممثلة الوحيدة لشعب ألمانيا وفى هذا الشأن ومن أجل العمل على تطويق وجود ألمانيا الديمقراطية فقد أعلنت ألمانيا الاتحادية « مبدأ هالشتين » وكان ولتر هالشتين يعمل مستشارا لايدناور ثم عمل وكيلا لوزارة الخارجية وبمقتضى هذا المبدأ كانت ألمانيا الاتحادية تقطع علاقاتها مع كل دولة تعترف بوجود دولة تسمى بألمانيا الديمقراطية واستمر هذا المبدأ سرييا بنجاح لمدة سنوات الا أن الأمر الواقع جعل ألمانيا الاتحادية فى نهاية الأمر تتفاوض منه تشرعيا ..

وبعد أن قام ايديناور بعداد المنزل داخليا وخارجيا اى بعد أن تأكد من أن نهضة ألمانيا الاتحادية الاقتصادية تسير في الطريق المرسوم لها بعد أن حققت نموا اقتصاديا ورفعت مستوى المعيشة لشعب ألمانيا الغربية وبعد أن ولد ايديناور أسس ارتباط ألمانيا الاتحادية مع الغرب بدأ ايديناور يعمل بجدية على تحقيق حلمه القديم إلا وهو توحيد أوروبا الغربية . وكان ايديناور يتجاوب حتى ذلك الوقت مع مناداة بعض الدول الأوروبية الغربية من أجل تكوين نوع من الوحدة بينها تشمل المجالات الاقتصادية والسياسية للعمل على مجابهة القوى العالمية الاقتصادية وأثارها المتنوعة على أوروبا الغربية وهى القوى التى قدر مفكرو أوروبا الغربية أنها ستؤثر عليهم أن أجلا أو عاجلا وكانت هذه القوى تتمثل في الولايات المتحدة وروسيا واليابان تلك الدولة التى كانت قد هزمت شر هزيمة عام ١٩٤٥ إلا أنها كانت قد خطت خطوات ثابتة في المجال الاقتصادي بعزم ومثابرة وكانت تشير الى أنها ستكون من أقطاب اقتصاد العالم . أيضا كان ايديناور ينظر الى وسيلة قوية لارساء أسس متينة تحمى التقارب بين ألمانيا الغربية وفرنسا يصعب أن ينال منها أى تلوين سياسى قد تكون عليه أى من الحكومات سواء في فرنسا أو ألمانيا الاتحادية . وذلك حتى لا تتعرض تلك الصلة التى بذل تجاهها الكثير من أن تتفكك ويحل الخصام من جديد بين الدولتين وتعود العجلة الى دورائها كما كانت مسبقا .

ووجد ايديناور أن من الضروري أن ينشأ نوع من الوحدة بين البلدين حتى تحمى التقارب والتفاهم الفرنسى الألمانى من العواصف ومن نيل الحاقدين . وحتى لا تكون الوحدة المنشودة بين الدولتين فقط مما قد يعرضها لآى تيار قوى يهب على أى دولة منهما ولما كان هناك العديد من المصالح بين مجموعة دول معاهدة باريس إلا وهى فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وهى مصالح تتماثل في التكامل الاقتصادي بينهما البعض وفي الحاجة المشتركة لتفاونهما في شتى المجالات كما أثبتت الدراسات والواقع والتاريخ فقد وجد ايديناور أن تواجد أربع دول أوروبية غربية بجوارهما سيزيد من قوة التماسك الفرنسى الألمانى مع الزمن ولا يجعل للدولتين حرية اتخاذ قرار بفك مثل هذا الرباط المنشود استمراره .

ولما كانت الدول الأربع الأخرى قد أبدت في الوقت نفسه رغبةا في التعاون في مجال الاقتصاد والسياسة فقد التفت رغبة الأطراف المعنية أن يشكوا أول وحدة أوروبية تعتمد على أسس علمية واجتماعية على أن تبدأ بمراحل وعلى خطوات لعدم إثارة أعضائها وذلك فإنه بصرف النظر عن المصلحة الحتمية لهم في ضرورة التكاتف فإن هناك الكثير من المفارقات التى

قد تسبب الصعاب لئلا هذا التغارب خاصة وهذه الدول متعددة الاصل ومختلفة اللغات والعادات ولا ترتبط في شيء مشترك الا في الدين وهذا مع تنوع مذاهبه بينهم . الا ان الحاجة المدروسة والمقدرة كانت اقوي من اختلاف الاصل واختلاف اللغات فلقد كان عليهم ان يعملوا لمحاولة مجابهة الصديق والعدو المفترض على السواء لانه في مجال البقاء والاستمرار لم يكن هناك محل للمجاملات او خلافه وعليه فان الصديق قبل العدو سيحاول ان يزيح بقوته الاقتصادية او بموجب وسائل مهينة اخرى اى عقبات قد يجدها تعرقل طريق مصلحته الذاتية .

وعليه فقد انضم الابطالى المرح الذى يقطن جزيرة صقلية في اقصى الجنوب والالمانى الجاد المقيم في هامبورج في اقصى الشمال والفرنسى الموهف الذى تطل بلادته على الابيض المتوسط والاطلنى ومعهم البلجيكي الواقعي والهولندى الدؤوب وتتوسطهم دولة لوكسمبرج الواعية . ووضعت الخطة بين هذه الدول الست من اجل البدء بالوحدة الاقتصادية فتم رفع الحواجز الجمركية بينها على مراحل والعمل على ان يسودهم التكامل الاقتصادى في النهاية مع تقديم المعاونة الجماعية لنوع المهن التى قد تتأثر من جراء الامتزاز هذا ولما كانت مصالحهم متنوعة فقد اتفقوا على تنسيق سياساتهم الخارجية في بادئ الامر الى ان يحين الموعد لتوحيدها . كل هذا قبلوه حتى لا تنتكس فكرة الوحدة بينهم من اجل اى سبب ما لحاجتهم الى ان يتكاتفوا سويا لان عالم عصر الذرة لم يعد يسمح للدول الشظايا من ان يضمن لهم وجود ايجابى سليم .

وقعت في روما في ٢٥ مارس ١٩٥٧ معاهدة روما التى ضمت الدول الأوروبية اعلاه وشكلت السوق الأوروبية المشتركة واذا كانت دولا اخرى اوروبية غربية لم تتوافر لها الفرصة السياسية والاقتصادية من اجل ان تنضم الى المجموعة هذه نظرا لان دول السوق الأوروبية المشتركة قد وضعت لنفسها شروطا قاسية من اجل ضمان حماية مثل تجمعهم وخاصة امام رياح المستقبل العاتية فان الدول الأوروبية الغربية الأخرى وجدت انه لزاما عليها ان تتجمع هي أيضا اقتصاديا ليس فقط من اجل محاولة التصدى لمنافسة السوق الأوروبية المشتركة بل من اجل محاولة ايجاد مكان لها بين القوى الاقتصادية السياسية في العالم المعاصر فتجمعت هذه الدول في مجموعة الدول الأوروبية الحرة وسوف نذكر لاحقا ان البعض منها وجد بعد سنوات ان من ضالحه ان ينضم لدول السوق الأوروبية المشتركة لاعتبارات عديدة وذلك في أعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ .

وفي انتخابات ١٥ سبتمبر ١٩٥٧ تحصل الحزب الديمقراطي المسيحى على أغلبية كبيرة في مجلس النواب للدرجة ان وجد ايديناور امكانية الحكم

منفردا وضم لوزارته وزيرين من الحزب الألماني دون الحزب الديمقراطي الحر وكان ايديناور في أوج قوته البرلمانية التي سمحت له بتغيير بعض مواد الدستور وهو الأمر الذي لم يكن يستطيع اجراءه طوال السنوات السابقة لانه كان يفتقر عدد ثلثي الأصوات أما وقد تمكن من هذا بعد انتخابات ١٩٥٧ فانه عدل عدة مواد منها أن يكون وزير الحربية هو القائد العام للقوات المسلحة وقت السلم على أن يكون مستشار ألمانيا هو القائد العام وقت الحرب . ونذكر في هذا الشأن أن ألمانيا الاتحادية عندما ادخلت التجنيد الإجباري عام ١٩٥٦ عملت بطريقة تجعل من الجندي في الجيش ما يمكن ان يطلق عليه انه « المواطن ذو الزى العسكري » هذا حتى تحاول قدر امكانها ابعاد ونزع النعرة العسكرية الألمانية والاندفاع المحموم في هذا المجال مثل ما كان يجري هتلر تعبئته لها طوال سنوات ما قبل ١٩٣٩ وما بعدها من أجل أن يؤثر نفسيا على نفسية الشباب المجند ليدفعه وهو يشبه المخدر صوب أهدافه الجهنمية .

ووضعت القوات المدرعة الألمانية تحت القيادة المباشرة لحلف الاطلسي ووضعت القوات المشاة تحت القيادة المحلية التابعة لحلف الاطلسي . وهذا من أجل تقديم الضمان للدول الأوروبية الغربية الخليفة أن القوات المسلحة الألمانية الغربية معدة من أجل الدفاع عن كيان ألمانيا الاتحادية وحلفائها دون سواء من أهداف . وفي مقدور ألمانيا الاتحادية ان يصل تعداد قواتها الى نصف مليون جندي الا ان عددها لم يصل الى هذا الحد وكان أقصاه هو ٤٦٨.٠٠٠ ويشمل ٣٢٥.٠٠٠ للقوات البرية و ١٠٨.٠٠٠ للقوات الجوية و ٣٥.٠٠٠ للقوات البحرية وقد بلغت جملة نفقات القوات المسلحة عام ١٩٧٢ مبلغ ٢٥.٠٠٠ مليون مارك وتأتي هذه الميزانية في المرتبة الثانية بعد ميزانية التأمينات الاجتماعية التي تعتبر أكبر ميزانية في ألمانيا الاتحادية حيث ان مظلة التأمينات تغطي قطاعات كبيرة بين شعب ألمانيا الاتحادية . وتستطيع ألمانيا الاتحادية تخصيص ميزانية أكبر للقوات المسلحة الا أنها تؤثر أن تخصص مبالغ اضافية في نواحي الخدمات والنهضة الاقتصادية والاجتماعية في بداية ١٩٥٩ كان ايديناور يبلغ ٨٣ عاما ولما كانت المدة الثانية لرئاسة الجمهورية الخاصة برئيس الجمهورية تيودور هيس كانت قدقاربت على الانتهاء فان ايديناور بعد أن تأكد أن تيودور هيس لا يرغب أن يتقدم الى البرلمان من أجل استصدار قانون ينص على السماح له بعدة ثالثة حتى لا تكون ذلك سابقة دستورية فقد وجد ايديناور أن الوقت قد حان لان يترك منصب المستشار الى أحد غيره من حزبه على أن يتولى هو منصب رئيس الجمهورية خاصة وكان الحزب الديمقراطي المسيحي يتمتع بالأغلبية المطلقة وعليه أعلن ايديناور يوم ٧ ابريل ١٩٥٩ قراره هذا وكان في داخلية نفسه

يميل إلى توسيع أحد خلاف لودفيج إيرهارد وزير الاقتصاد الألماني لمنصب
مستشار وقال ايديناور :

« لقد اتخذت قراري بأن اضمن خلال السنوات القادمة العمل على
استمرار سياستنا . واعتقد بعد ان وافقني زملائي على ذلك انني بموجب
تجربتي والثقة التي تأكدت لي في الداخل والخارج فانه في مقدوري ان اقوم
بمهام الرئيس الاتحادي .. »

الا ان ايديناور لم يستطع ان يقنع حزبه من اختيار خليفة له في منصب
المستشار غير لودفيج إيرهارد حيث ان الحزب ابدى رغبته في أن يختار
إيرهارد خلفا لايديناور ولما كان ايديناور يفيد أن إيرهارد رجل قد في
مجال تخصصه الا وهو الاقتصاد وأنه قاد ألمانيا في هذا المجال الى أن جعل
منها قوة اقتصادية الا أنه لا تتوفر فيه السمات المطلوبة للمستشار ورغم
ذلك لم يغير الحزب موقفه . وفجأة أعلن ايديناور بعد ذلك أنه عدل من
رايه وأنه نظرا للاحداث العالمية وتلك التي تمس ألمانيا الاتحادية فإنه قرر
أن يستمر في منصب المستشار وقبل الحزب قرار ايديناور هذا ورشح
هينريك لوبيك وزير الزراعة لمنصب رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وكان الموقف الدولي قد تحرك فعلا بعد اجتماع لوزراء الخارجية في
مايو ١٩٥٩ حاولوا خلاله ايجاد صيغة لتخفيف التوتر في برلين ولما كانت
هذه الأمور تمس ألمانيا الاتحادية فقد قرر ايديناور أن يستمر في الحكم
حتى يتابع الموقف وتعرضت هذه الأمانى بالنسبة لبرلين الا أن الجو كان
يشع بالأمل بالنسبة لهذا الموضوع خاصة وقد كان المنتظر أن يجتمع الأربعة
الكبار في أوائل ١٩٦٠ وهو الاجتماع الذي انفض في أثناء انعقاد الجلسة
الأولى منه عندما انسحب خروشوف منه بسبب اسقاط روسيا لطائرة
تجسس فوق أراضيها وهو الأمر الذي لم ينجح ايزنهاور في انقاذ الموقف
ازاءه يومئذ وبالتالي لم يعقد مؤتمر القمة بل زادت الحرب الباردة وزادت
القيود الشرقية في برلين ذاتها .

توفي دالاس في أوائل ١٩٥٩ وفقد ايديناور في شخصه سندا قويا له
الا ان ايديناور وجد في شخص ديجول الذي تولى الحكم في فرنسا بعد
احداث الجزائر عام ١٩٥٨ شخصية سياسية قوية ساعدته على أن يوطد
اساس العلاقة التي كان قد زرع بلورها من سنوات مضت وهذا رغم بعض
التباين في وجهات نظر ديجول وتلك الخاصة بايديناور على تفسير كل منهم
لاصلح الطرق في السياسة الدولية . ايديناور كان يوافق ايديناور في أهمية
وضرورة استمرار الوفاق والتقارب بين فرنسا وألمانيا الاتحادية وكان

متسبقة قبل أن يتولى الحكم كان ديغول قد أيد نداءات أيديناور بربط البلدان بنوع من الوحدة للعمل على ضمان عدم تجدد عداوتهم الماضية إلا أن ديغول كان يرمى إلى العمل على توسيع الوحدة الأوروبية في موضوعها مع الابتعاد التدريجي عن سيطرة الولايات المتحدة وهو الأمر الذي كان أيديناور يوافق فيه بالنسبة للشرط الأول الخاص بتوثيق الاندماج الأوروبي ولكنه كان لا يوافق على الابتعاد عن أمريكا وجاوب أيديناور جهده من أجل ألا يصدم ديغول لأنه كان في حاجة إلى مساعدة ديغول بالنسبة للمسائل الأوروبية وخاصة تلك المتعلقة بفرنسا والمانيا الاتحادية وخاوب أيضا أن يعمل كهمزة وصل لربط فرنسا بأمريكا إلا أنه لم ينجح في هذا الشأن الأخير وبدأت الفجوة تزداد تدريجيا بين فرنسا والولايات المتحدة .

تقابل أيديناور وديغول مرتين عام ١٩٥٩ وفي عام ١٩٦٠ زار أيديناور ديغول حيث حدثه ديغول في موضوع تطوير السوق الأوروبية المشتركة التي يعتمد أساسها على التوحيد الاقتصادي وذلك بإدخال توحيد سياسي عليها يعمل على توحيد وتوجيه سياسة دولها إلى نوع من الوحدة الأوروبية مع إعادة النظر في علاقة الدول أعضاء السوق تجاه حلف الأطلسي . وكانت أفكار ديغول تعتمد على تشكيل قوة أوروبية غربية تكون غير منحازة كلية لأمريكا حتى يمكنها أن تعمل على موازنة الموقف بين أمريكا والشرق على أن لا تتورط الدول الأوروبية الغربية في أي نزاع قد يقوم بين الولايات المتحدة وروسيا تكون فيه أوروبا مرتبطة بقرارات أمريكا في الوقت الذي يفترض فيه ألا تكون لأوروبا الغربية مصلحة في مواجهة المعسكر الشرقي .

وكان ديغول يركز على هذه النقطة بالذات بسبب انفراد الولايات المتحدة مع اتخاذ القرار باستخدام الأسلحة الذرية من عدمه الأمر الذي كان يقدر في ديغول بشأنه أن الولايات المتحدة قد تتخذ قرارا باستخدام الأسلحة الذرية في الوقت الذي يمكن أن لا تكون أوروبا الغربية ذات صلة بموضوع نزاعها مع الشرق وبذلك تعرض أوروبا الغربية نفسها لخطر القذف النووي المضاد وخطر نزاع عسكري مع الشرق في الوقت الذي لا تستطيع فيه أوروبا الغربية المساهمة في منع القرار الأمريكي الذي نتج عنه استخدام الأسلحة الذرية ضد الشرق .

وفي الجانب الآخر قد تكون أوروبا الغربية مهددة فعلا من جانب الشرق ويطلب الأمر أزاء مثل هذا الموقف أن تستخدم الأسلحة الذرية أو يهدد باستخدامها ضد الشرق وتكون أمريكا في موقف تردد بموجبه حماية أراضيها من قذف ذري مضاد وبالتالي تمنع في استخدام القذف النووي ضد الشرق أو التهديد باستخدامه حيث أن أوروبا الغربية ليس لها سلطة

اجبار أمريكا على ضرورة استخدام الأسلحة الذرية بل ان الكلمة الاولى والأخيرة في هذا الشأن تعود الى الولايات المتحدة وإلى رئيس الولايات المتحدة بصفة خاصة حيث ان الأمر باستخدام القذف الذري يجب ان يصدر بمعرفة شخصيا . وكانت هذه المساجلات الذرية تطفو على العلاقات الفرنسية الأمريكية ولم تكن فرنسا تمتلك بعد قوة ردع ذرية يمكنها ان توازن بها موقفها مع أمريكا .

الإ ان ايديناور ايدى تحفظاته على آراء ديغول هذه رغم وجهة بعض وجهات النظر بها وحتى لا ينفرد في مثل هذا الموقف ايدى اقترح ايان تبسكل لجنة على مستوى رؤساء وزراء السوق الأوروبية لتدرس اقتراحات ديغول هذه حيث ان ايديناور لم يرغب ان يعارض بشخصه اقتراحات ديغول التي كان يعارضها في داخلته حتى لا يتأثر التقارب الألماني الفرنسي .
وانعقد اول اجتماع لرؤساء حكومات السوق المشتركة في باريس يوم ١٠ فبراير ١٩٦١ ثم عاودوا الاجتماع مرة أخرى في بون يوم ١٨ يوليو ١٩٦١ وصدر عنهم بيان جاء به :

« ان أوروبا الموحدة والحليفة للولايات المتحدة وللشعوب الأخرى التجربة هي فقط التي يمكنها ان تواجه الأخطار التي تهدد أوروبا والعالم الحر بأكمله ومن أجل الرغبة في ان تتحمل الدول الأوروبية الأخرى مسؤولياتها وواجباتها في التجمع الأوروبي فقد قرر رؤساء الحكومات التالي بعد :

— انجاز ومتابعة التعاون من أجل تبويع العمل الذي اجرى بشأن تقييم مؤسسات أوروبية متكاملة .

— اجتماع رؤساء الحكومات في فترات منتظمة من أجل مقارنة وجهات النظر ودراسة السياسة الجماعية من أجل انماء الوحدة السياسية الأوروبية وتقوية حلف الاطلنطي .

— تكليف لجنة دراسة لتقديم مشروعات عن الوسائل التي يمكن ان تصبغ وخدمة الشعوب بظان دستورى وذلك في اقرب فرصة ممكنة . »

واضح من القرارات ان غالبية رؤساء ووزرات حكومات دول السوق الأوروبية لم يوافقوا على مبدأ التخلي عن الولايات المتحدة التي يمثلها حلف الاطلنطي بل قرروا الاستمرار في النظر الى أمور التوحيد الأوروبي بالاشتراك مع تواجده حلف الاطلنطي اى استمرار انتمائهم اليه . وقامت لجنة الدراسة المستقلة « بلجنة فوشيه » نسبة الى رئيسها كريستيان فوشيه وقدمت مشروعا رقم واحد وشخصت عن الاتحاد الفيدرالى الاوروبى ثم قدمت

مشروعها الثاني إلا أن الأغلبية لم توافق عليه وترك الموضوع جانبا . وكانت انجلترا في هذا الوقت قد بدأت تشعر بالقوة الاقتصادية للسوق الأوروبية وطلبت أن تنضم إليها بشروط خاصة بالنسبة لظروفها كدولة تنتمي للكمونولث إلا أن ديغول رفض انضمام انجلترا بموجب شروط تختلف من شروط معاهدة روما وهي الشروط التي نظمت سبل الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة .

هذا ووجد ايديناور انه يجب عليه أن ينفذ تصرفا مشتركا مع فرنسا بعد فشل دول السوق الأوروبية في الاتفاق على صيغة سياسية ترضي ديغول في مجال السياسة الأوروبية فاقترح إبرام معاهدة صداقة بين فرنسا والمانيا الاتحادية من أجل زيادة التنسيق بين الدولتين في مجال السياسة الدولية والأوروبية وهذا للعمل على ربط كل من الدولتين برباط وثيق ينبع عنهما سويا . ووافق ديغول على اقتراح ايديناور وتم توقيع المعاهدة في ٢٢ يناير ١٩٦٣ . ورغم أنها ليست معاهدة مصيرية إلا أنها واجهة للتعاون بين البلدين شعر ايديناور أنها خطرة ثابتة نحو استمرار توطيد العلاقات بين الدولتين التي كانت شاغله قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها وكان هذا العمل هو آخر عمل على المستوى السياسي الدولي توج به ايديناور حياته السياسية .

تم في نوفمبر ١٩٥٩ عملية تحويل أساسية في برنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي وسمى هذا التحول « ببرنامج جودمبيرج » الذي من جرائه تحول الحزب إلى رعاية جميع الطبقات بين الشعب الألماني الغربي بعد أن كان يهتم بالطبقات الوسطى ونص برنامجه الجديد : أن الحرب الاشتراكي الديمقراطي هو حزب الرأي الحر ويشمل مجموعة الشعب باختلاف عقيدته الدينية وبذلك أصبح الحزب الاشتراكي الديمقراطي يمثل اليسار الأوسط . وفي انتخابات ١٩٦١ لم يفز الحزب الديمقراطي المسيحي بأغلبية تسمح له بالانفراد بالحكم كما كان موقفه بعد انتخابات ١٩٥٧ حيث تحصل على ٢٤٢ مقعدا بما ينقص ٢٨ مقعدا عن انتخابات ١٩٥٧ الأمر الذي دفعه عام ١٩٦١ إلى أن يتعاون مع الحزب الديمقراطي الحر الذي كانت له وقتئذ ٦٧ مقعدا في الوقت الذي تحصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على ١٩٠ مقعدا بزيادة ٢١ مقعدا عن انتخابات ١٩٥٧ .

ووجد الحزب الديمقراطي الحر عام ١٩٦٤ أن الوقت قد حان لكي يعدد ايديناور موقفه من استمرار توليه الحكم . وكان ايديناور يشعر أن عليه أن ينسحب من الحكم إلا أن أحداث برلين الغربية وتزايدها وقتئذ دفعته إلى أن يستمر لفترة في الحكم . وقد سلم ايديناور خطابا للحزب الديمقراطي الحر يبلغهم فيه عن رغبته في التحالف معهم من أجل تشكيل

حكومة التحالفية وأفاد أنه ينوى امتزال الحكم بعد سنتين . وبذلك نجح
الحزب الديمقراطي الحر في زحزحة ايديناور بطريقة نوعية حتى يمكن لهم
أن يشقوا طريقهم في أجواء المانيا الغربية السياسية بعد أن سيطر عليها
ايديناور بطريقة استورية لسنوات طويلة حجب فيها الاضواء عن الجميع .

كان جون كيندي قد انتخب رئيسا للولايات المتحدة في نهاية ١٩٦٠
وكانت الخطوط العريضة لسياسته تدعو الى التفاهم مع الشرق - كبدل
للموقف الذي وصلت له الأمور بين الغرب والشرق - ولم يكن كيندي من
جيل ايديناور خاصة وكان كيندي يناهز ٤٣ عاما وزاره ايديناور في أمريكا
ليتعرّف عليه الا أنه لم يجد فيه ما يمكن أن يعرضه عن دالاس أو ايزنهاور
وكان في أجادته الخاصة يسميه « شاب واشنطن » ذلك لأن ايديناور شعر
بالفلوق في ممارسته الأمور السياسية مع رئيس أمريكا الجديد عن وسيلة
ممارستها مع اسلافه هذا وإن كان الخط السياسي لكيندي قد سار في
نفس طريق اسلافه الا أنه كان يبحث بين طيات السياسة الدولية عن
منحنيات تمكنه من أن ينطلق بها الى أفق ليبرالية جديدة الأمر الذي لم
يرتض ايديناور بها .

زار كيندي المانيا الغربية وبرلين الغربية وأعلن عن تأييده النام لالمانيا
الغربية وصرح بضرورة الدفاع عن برلين الغربية اذا تعرضت لاي تهديد
جديد خاصة وكانت برلين الغربية قد تعرضت لحصار في أواخر عام
١٩٦١ - سنسرد تفاصيله لاحقا - الا أن معايير التوازن الذري كانت قد
قد فرضت مطالبها على الجانبين ولم تعد أمريكا هي السيطرة الوحيدة على
زمام الأمور الدولية لتؤثر فيها منفردة مثل ما كانت عليه في بداية
الخمسينيات وقت هيمنتها الذرية المطلقة . ونستطرد أنه اذا كان كيندي
قد مارس سياسة حافة الهاوية في أزمة صواريخ كوبا عام ١٩٦٢ تلك التي
ابتلعها دالاس وبطريقة تفوق تقديرات دالاس الا أن تهديد أمن الولايات
المتحدة ذاته وفي أراضيها هو الذي أجبر كيندي الى التوصل الى هذه
المواجهة مع خروشوف والتي يمكن أن تسمى بأنها أول مواجهة حقيقية
ذرية في تاريخ العالم ومنها تراجع كل من خروشوف أولا ثم كيندي الا أنه
كان تراجمها مدروسا متوازيا أقره الطرفان معا وكان لا يعقل أن تعاود
أمريكا بعد ذلك الى مثل هذه المواجهة الذرية مع روسيا لمعالجة أزمة حتى
لو كانت بخصوص برلين الغربية ومن هنا فرض الرعب النووي على القاموس
السياسي للدولتين بمبادئ سياسية جديدة كان كل منهما ياتف الاقتراب
منها مسبقا وهي تلك الخاصة « بمبدأ التفاوض » و « التهادن » وهو
ما تبلور الى « سياسة الوفاق » بعد ذلك .

«أقتول إيديناور الحكم في أكتوبر ١٩٦٣ ومن الجدير أن نذكر أنه قدم
للمناتيا الغربية العديد من الخدمات الانجازية فقد عاصرها محطة محنية
وتركتها وقد شئت ونهضت ورغم ان الشعب الألماني هو الذي حقق هذه
المعجزة يعرفه وجهه الا أنه عاون في الوصول لهدفه . وإذا كان النجاح
تدحلفه في مجال الانجازات الداخلية فإنه لم يستطع ان يحقق للمانيا
كل شيء أهم امانها في اعادة وحدتها فان كانت سياسته ازاء هذا الموضوع
قد اتسمت بالانعزالية الاعتبارية معتمدا على حلول غير واقعية بخصوص
توحيد المانيا الا أنه يجب ان نقر ان القوى الدولية المؤثرة المحيطة كانت اقوى
منه ومن كل المانيا لفترة طويلة وما يؤخذ عليه أنه لم يضع الأساس الأولى
أو التقديرى لتوحيد المانيا وهو الأساس الذى وضع بعدئذ في بداية
الستينيات . وفي مجال السياسة الخارجية جالفة النجاح في ربط وتوطيد
صلات المانيا الغربية مع الغرب الا أنه ترك العلاقات فاترة مع الشرق كذلك
لم يحالفه الحظ في سياسته مع مشكلة الشرق الاوسط الأساسية الا وهى
مشكلة فلسطين وانحاز لاسرائيل تماما بل وصل إلى اغضاب العرب وقد
لا يكون هذا المجال هو الموقع لتفاصيل هذا الموضوع الا أنه من الواجب
الإشارة اليه .

اننى سأذكر فقط بعض النبذات التى جاءت في مذكرات إيديناور والتى
تدل بوضوح واضحة أنه كان بعيدا كل البعد عن فهم حقيقة أبعاد المشكلة
العربية الاسرائيلية واعتقد ان من مسببات ذلك ما يرجع للعرب ذاتهم في
ذلك الوقت حيث أنهم لم يقدموا له الشرح المبكر المنع لتقويضهم وتركوا
الميلان لاسرائيل تعمل فيه بمفردها . وأخشى ان يكون إيديناور قد تأثر
حين موضع سياسته تجاه العرب بسابق مواقف عاطفية شدته اليها تصرفات
بعض اليهود الألمان الذين ساعدوه ماديا بعد أن طرده هتلر من عمله عام
١٩٣٣ كمعدة لمدينة كولون حين اشتدت عليه الأزمة المالية .

ذكر إيديناور هذه الوقائع في مذكراته . وهى من علامات إشجاعته
الأدبية في التدوين تلك التى يستحق عليها التقدير - قال إيديناور : (اننى
اتذكر الوقت الذى طردتنى فيه النازية من عملى كمعدة لمدينة كولون
وجمعت في نفس الوقت أموالى في البنك وقطعت عنى معاشى ولم أكن أحتفظ
في منزلى بقدر كبير من النقدية السائلة وكنت أتوقع اليوم الذى سأسيطر
فيه على ان أبيع بعض المقتنيات ذات القيمة من أجل أن أتدبر معيشة عائلتى
وفي هذا الوقت زارنى صديقى الحميم داني هانيمان من جرينتش في كوتيت
وهانيمان هذا يهودى . وبدون ان أحده عن مشاكله المالية - وكان
بمقدوره ان يتصورها - فقد قال لى « لا بد أنك تمر بلزمة مالية جادق »

وكان قد أحضر لي مبلغ عشرة آلاف ويتشمارك حتى لا أتواجد في ضائقة .
 وكنت وقت عملى كمعدة لمدينة كولون قد عينت الأنسة هيرتا كروس .
 كسكرتيرة عامة وهى سيذة شديدة الذكاء وهى يهودية . وبعد أن تولى
 هتلر الحكم هاجرت في الوقت المناسب الى الولايات المتحدة الامريكية .
 وزارنى والدها وكان يعمل استاذاً في جامعة فرانكفورت وذلك ليودعنى
 حيث كان سيلحق بابنته في أمريكا وسألنى عن أحوالى العائيلة فافدته انا
 بدون مشاكل مادية في الوقت الخالى بسبب المساعدة الكريمة خاصة داني
 هانيمان وقال لى البوفتسوز كروس أن لديه بعض المدخرات وقدمها لى
 وقد تأثرت بشيخه وشكرته دون أن اتقبل منه المبلغ . وكان لى العديد من
 الأصدقاء خاصة وكنت عمدة كولون . لكن هانيمان والاستاذ كروس هما
 فقط من تقدموا لمساعدتى . ويذكرنى تصرفهما ما جاء في العهد القديم
 « عليك أن تحب جارك مثل نفسك » ...)

لم تكن هذه السطور هى الوحيدة التى يمكنها أن تبين لنا حقيقة شعوره
 بل تعيدتها بالكثير في مذكراته . ويذكر أيضا ايديناور أن أول من توجه اليه
 في منزله وقابله قر بنهاية الحرب العالمية الثانية كان ضابطا يهوديا من
 المهاجرين الالمان الذين هاجروا الى أمريكا ثم عمل بالجيش الأمريكى وقد
 حضر هذا الضابط الى منزله ليتعرف اذا كان ما زال على قيد الحياة
 حيث أن القيادة الأمريكية كانت تريد مقابلته لتوكل اليه وظيفة عمدة مدينة
 كولون - تلك الوظيفة التى كان يشغلها منذ ١٩١٩ حتى طرده منها هتلر
 عام ١٩٣٣ - ومن هذه المواقف يظهر جليا أنه كانت لايديناور ميولا عاطفية
 فياضة تجاه اليهود عامة ازاء تصرفاتهم السابقة معه وهذه ليست من
 الأمور الغير حميدة حيث انها تخص الانسان ذاته ومن حقه أن يوالىها
 ويعلمها . أيضا من حق ايديناور أن يعلن عن تأثره ازاء ابادة هتلر لليهود .

ولكن الأمر يختلف اذا نتج من جراء العطف الزائد عن الحدود العادلة
 أن يضار من ليس لهم في الموضوع ناقة ولا جمل . لقد وجد ايديناور أن من
 واجبه تعويض اسرائيل وبعض الجمعيات اليهودية العالمية عن أعمال هتلر
 الوحشية ضد اليهود وبلغت قيمة اتفاقية التعويضات الأولى مبلغ ٤ مليار
 ديتشمارك تلتها اتفاقيات تعويضات أخرى لمبالغ ضخمة يصعب حصرها
 وعندما أذيع البيان الرسمى الإلماني عن اتفاقية التعويضات هذه في مايو
 ١٩٥٢ احتجت الدول العربية لدى المانيا الغربية على هذا الاجراء . ومن
 الجدير بالذكر أن هذه التعويضات فاقت بعد خيالى هدفها وباتت تمنح
 كيان العرب ثم تحولت في نهاية الامر عام ١٩٦٤ الى امدادات حربية مجانية
 من المانيا الغربية لاسرائيل استخدمتها اسرائيل في حربها ضد العرب .

وقد كتب ايديناور في مذكراته عن التعويضات الألمانية الغربية لاسرائيل وعن موقفه من العرب فقال : (عندما توليت منصب المستشارية عام ١٩٤٩ فدرت ان تدبير تعويضات منا لليهود هي احدى واجباتنا الهامة جدا . وكان يمكننا ان نبدى نوايانا الطبيعية عن طريق تقديم مساعدات مادية اساسية ولكن كان يجب علينا ان نتحاشى من اعطاء الفكرة بان النظم الذي وقع يمكن اصلاحه بموجب توريدات مادية فقط . فهذا لا يجب الا ان يكون كعلامة عن نوايانا الطيبة . . لقد احتجت جامعة الدول العربية بخصوص اتفاقية التعويضات التي وقعناها مع اسرائيل وذكرت ان الدول العربية ما زالت في حالة حرب مع اسرائيل وانه بموجب ذلك فان اتفاق المانيا الغربية مع احدى الدول التي في حالة حرب معهم هي بمثابة انتهاك للحيداد . وانا هنا لا اريد ان ادخل في تفاصيل موضوع معرفه هل يمكن حقيقة القول عن حالة الحرب . ان مجلس الامن بالأمم المتحدة اصدار قرار برأى مخالف لذلك . وعلى كل حال فانه لم يكن هناك أى انتهاك لمبادئ الحيداد ونحن لم تكن نتدخل في المشكلة العربية الاسرائيلية وايضا لم تكن نورد معدات حربية لاسرائيل . وكنا قد اعدنا الامر بحيث لا تشمل الاتفاقية مع اسرائيل في امدادها بالاسلحة او الذخائر او المعدات الحربية ولقد قدمت الحكومة الألمانية الاتحادية ضمانات بذلك للدول العربية .

وكانت الدول العربية تخشى ان تعيد اسرائيل تصدير التوريدات الألمانية لها وتشترى اسرائيل بهذه المبالغ اسلحة ومعدات حربية ولكن هذا الخطر كان ضئيلا في رأى خاصة و ١٠ بالمائة فقط من البضائع التي كنا سنسلمها لاسرائيل كتعويضات كانت بضائع قوية يمكن اعادة تصديرها وايضا كانت الاتفاقية ستمنع بالتأكيد اعادة التصدير . وكانت هناك ايضا نقطة اعتراض قد قدمت وتفيد ان التعويضات كانت ستغل بالميزان الاقتصادي بالشرق الأوسط وفي هذه النقطة كان من رأى ان نعقد اتفاقيات تجارية بين الدول العربية وبين المانيا الغربية وكنا نعلم ان العديد من الدول العربية لها برامج اقتصادية واسعة وكان يمكن لحكومة المانيا الاتحادية ان تقدم المساهمة الفعالة في توريد المعدات والخبرة والجامعة العربية كانت تعلم جيدا بهذه الامكانيات ولم تخف حكومة المانيا الاتحادية انها كانت ترغب المساهمة بالقدر المستطاع في تشييد اقتصادية الدول العربية .

وكانت هناك بعثة اقتصادية ألمانية غربية تجري مفاوضات في القاهرة برئاسة وكيل الوزارة فيستريك كذلك كانت حكومة المانيا الغربية على استعداد لارسال بعثات مماثلة للدول العربية من أجل اجراء مناقشات اذا ابدت هذه الرغبة بخصوص الاحتياجات الاقتصادية لكل من هذه

الدول وبخصوص تقوية العلاقات مع الاقتصاد الألماني . إلا أن مثل هذه المفاوضات لم يكن في الامكان إجرائها لنهاية مرضية إلا اذا توافرت لدى الطرفان روح الصداقة وليس بالمبادأة المحملة بالتهديدات .

وكانت الجامعة العربية قد أعلنت فعلاً مقاطعة الجمهورية الألمانية الاتحادية ولكن هذا لم يكن إلا بان يضر الأعضاء . كذلك كنت أقدرها بدون ذات تأثير سياسى ما . لقد بذلت الحكومة الألمانية الاتحادية الجهد منذ البداية في شرح أسباب وحدود الاتفاقية مع اسرائيل للدول العربية من أجل انتهاء قلقها وأعلنت عن رغبتها في الحفاظ وتنمية العلاقات التقليدية بين ألمانيا الغربية والدول العربية والجامعة العربية تعلم أن ألمانيا قدوت في حدود المعقول احتجاجاتها التي جاءت متأخرة . ونحن عندما بدأنا مفاوضاتنا مع اسرائيل لم ننس العالم العربى وبحسنا هذا الموضوع في مجلس الوزراء ولكن لم يكن أمامنا من طريقة أخرى للتصرف . وأنا لا أنفى خطورة موقف المقاطعة ولكننى كنت أقدر أن التعقل سينتصر على المقاطعة . أنه كان من الأكيد أن اتفاقية التعويضات الألمانية الاسرائيلية كانت ستثقل على العلاقات بين ألمانيا الغربية والدول العربية وهذا كان سيجلب الخسائر المادية ولكن لما كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية ليست من القوى التي لها أهداف سياسية في الشرق الأوسط فأننى أعتقد أن علاقاتنا كانت سرعان ما ستعود طبيعية . ولم أكن على استعداد أن أترك نفسى للقلق من تهديدات جامعة الدول العربية .. »

أضيف وأفيد أنه علم بعدئذ أن إيديناور عقد صفقة أسلحة مع اسرائيل عام ١٩٦٢ بمبلغ ٨٥ مليون دولار تخصم من التعويضات الألمانية وقد نقلت هذه الصفقة قبل اعتزال إيديناور للحكم بسنة واستمرت الصفقة قائمة التنفيذ في عهد المستشار إيرهارد الذى خلفه وحتى هنا لم يف إيديناور بالوعد الذى قطعها للعرب في هذا الشأن مسبقاً .

فترة ما بعد إيديناور

عندما تولى إيديناور الحكم كانت البلاد مدمرة وكان الحرمان من سبلت الشعب وترك إيديناور الحكم وقد أصبحت ألمانيا الاتحادية من أرفع الدول المتقدمة في العالم وتعتبر هذه الفترة قياسية بالنسبة لإعادة بناء دولة من الانقاض . لقد أصبح هذا الرجل بمثابة الأب الروحى للألمان أكثر من مستشارهم وهذا بصرف النظر عن الأمور السياسية لأن المجموعة تموز كما في مثل هذه الظروف الحكمة أكثر من الخبرة . لقد اتجز إيديناور كل الاقتدار الذى كانت لازمة من أجل تحالف ألمانيا الاتحادية مع الغرب ومع

المجموعة الأوروبية الغربية لدرجة أنه لم يترك مجالا لتعاقدات دولية أساسية
لخلفائه المباشرين حيث كان معظم واجب هؤلاء هو تسيير دفة العمل والسير
في الطريق الذي رسمه آيديناور .

كان هناك أربعة من الحزب الديمقراطي المسيحي يتنافسون من أجل
منصب المستشار خلفا لآيديناور وهم لودفيج إيرهارد وجوزيف شتراويس
وجرهارد شرويدر وأوجين جيرستينير . وفي يوم ١٦ أكتوبر ١٩٦٣ انتخب
لودفيج إيرهارد مستشارا لألمانيا الاتحادية بأغلبية ٢٧٩ صوتا ضد ١٠٨
وامتناع ٢٤ . أراد إيرهارد أن تستمر سياسة الحكومة الجديدة كما كانت
عليه سابقها وأعلن في مجلس النواب ما يلي :

« لا توجد فترة في تاريخ ألمانيا صاحبها النجاح مثل الفترة التي قضاها
آيديناور في الحكم . وفي هذا الوقت فأنني اتجه اليكم الى أول مستشار ألماني
فيديرالى انكم لم تكونوا طوال الاربعة عشر عاما الماضية رئيسا للحكومة
فقط بل كنتم رجل الدولة الشجاع والنشط . وإذا كنا استطعنا ان نكسب
لهذا الجزء من وطننا الذي أصبح حرا مكانة مشرفة له بين دول العالم الحر
فان الفضل الاول لذلك يعود لكم . وإذا استطاع اخوتنا واخواننا الذين
مكثوا في الجانب الآخر من حدود القطاع السوفيتي ان يأملوا بان الساعة
ستدق يوما من اجل خلاصهم فهذا عائدا الى عملكم المضني ومجهودكم
الدعوى . . ولذلك أرجو أن لا ترفضوا الى وأنا خليفتم نصائحكم في
المستقبل »

وبهذه الكلمات قدم إيرهارد نفسه الى مجلس النواب الألماني الغربي
وأوضح فيه انه سيستمر في أمور السياسة الخارجية على نفس الخط الذي
رسمه لها آيديناور كما أوضح أهمية موازنة ميزانية الدولة وانه لن يتوانى
في تطبيق المادة رقم ١١٣ من الدستور وهي تلك التي تنص على سلطة
الحكومة في ايقاف المصروفات حتى اذا أقرها مجلس النواب اذا ما لم تكن
تغطيها موارد ثابتة في ابواب الميزانية الا ان إيرهارد لم يلجأ مطلقا الى هذه
المادة وفي كثير من الاحيان زادت مصروفات الدولة عن اصول وادائها المقدرة .
وفي مجال السياسة الخارجية فان إيرهارد لم يتبع تماما الخط السياسي
الذي كان قد رسمه آيديناور فهو في هذا الشأن أولى أهمية كبرى للتقارب
تجاه أمريكا وأظهر شيئا من عدم المراعاة بالنسبة للسياسة الألمانية تجاهه
فرنسا الأمر الذي أثار حفيظة ديجول نوعا خاصة بعد أن كان هذا الأخير قد
لمس اهتمام آيديناور تجاه تنمية العلاقات الألمانية الفرنسية وقد حاول
آيديناور أن يثنى إيرهارد عن سياسته هذه تجاه فرنسا الا ان إيرهارد لم

يستمع الى نصائحه وتمادى في تركيز ثقله صوب الولايات المتحدة وايدى في هذا السبيل وزير خارجيته جيرهارد شرودر . وحاول ايديناور بصفته رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي ان يستدعى ايرهارد ليجتمع باللجنة التنفيذية للحزب ليقدم وجهة نظره تجاه موقفه هذا من فرنسا الا ان ايرهارد رفض ان يناقش مثل هذا الموضوع امام الحزب الامر الذي بدا فيه ايرهارد بعد سنة ونصف من توليه السلطة يواجه معارضة من كبار رجال الحزب وهم الذين سبق لهم ان ايدوا ترشيحه لمنصب المستشار ضد رغبة ايديناور .

كان ديجول قد زار ألمانيا الاتحادية في ٣ يوليو ١٩٦٤ في زيارته السنوية الثانية لها كما تنص على ذلك معاهدة الصداقة الفرنسية الألمانية من جراء تبادل الزيارات دوريا بين رئيسي الدولتين وحاول ديجول في هذه الزيارة ان يقنع ايرهارد بمشروعه الخاص باوروبا المتحدة الذي يمكنه ان يضم الدول الأوروبية المندمجة اقتصاديا في السوق الأوروبية لتتلمج سياسيا في كتلة بين روسيا وأمريكا الا ان ايرهارد رفض هذا الاقتراح الفرنسي واعتبره موجها ضد الولايات المتحدة وقد وضح الجفاء بينهما من جديد عندما تقابلا في منتصف ١٩٦٥ ومن الواضح ان ديجول كان يرمى الى التقليل من أهمية تواجد أمريكا في أوروبا بعد ان مد جسور التفاهم بين باريس وموسكو للوحة ان استشرع بموجبها ديجول استحالة افتراض حصول مواجهة نووية بين فرنسا والاتحاد السوفييتي مع العلم بان فرنسا قد اصبحت لديها في هذا الوقت قوة ردع نووية فرنسية تعتبر صغيرة اذا ما قورنت بقوة الردع الأمريكية الا انه يمكنها ان تكون فعالة اذا ما خصصت لقوة ثالثة اوروبية غربية .

تمت في بداية عهد ايرهارد اول خطوة نحو فتح باب زيارة اهالي برلين الغربية لعائلاتهم في برلين الشرقية وزار قرابة ثلاثة ارباع مليون فرد القطاع الشرقي من برلين الا ان هذه الظاهرة لم تدم طويلا حيث سرعان ما توقفت الزيارات من جديد . بلل ايرهارد الجهد في انشاء علاقات اقتصادية مع بعض الدول الأوروبية الشرقية فاقامت علاقات اقتصادية مع رومانيا والمجر وبulgaria وهذا بالإضافة الى بولندا التي كان قد اقيم مسبقا علاقات اقتصادية معها الا ان آثار هذه العلاقات لم تنعكس سياسيا بالقدر الذي كان يرجى منها خاصة وقد كان الجمود يحيط بشطري ألمانيا .

كان فيلي برانت قد انتخب رئيسا للحزب الاشتراكي الديمقراطي في ١٦ فبراير ١٩٦٤ بعد وفاة ايريك اولنهاور ويعتبر فيلي برانت من قدامى أعضاء الحزب حيث انضم له وهو في السابع عشرة . واضطر امام الازهاب النازي الذي كان يتعقبه ان يلجأ الى الترويج عقب تولي هتلر الحكم وبعد

ان عاد الى المانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عاود الى ممارسة نشاطه السياسي الى ان تولى منصب عمدة مدينة برلين الغربية عام ١٩٥٧ وللحزب الاشتراكي الاغلبية التعددية السياسية ببرلين الغربية .

هنا وقد خاض ايرهارد المعركة الانتخابية عام ١٩٦٥ . وحافظ الحزب الديمقراطي على مركزه وزادت مقاعده بمقدار ٣ مقاعد اما الحزب الاشتراكي الديمقراطي فقد تحصل على ٢٠٢ مقعدا بزيادة ١٢ مقعدا هذا في الوقت الذي خسر فيه الحزب الديمقراطي الحر ١٨ مقعدا . واستمر ايرهارد في الحكم بعد ان جدد الائتلاف مع الحزب الديمقراطي الحر . وتابع ايرهارد نفس سياسته السابقة الا انه اصيب بنكسات سياسية من جراء تصرفات امريكية هزت مركزه نوعا وذلك عندما زار ايرهارد جونسون رئيس الولايات المتحدة في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٥ حيث طالبه جونسون بان تدفع المانيا الاتحادية نصيبها في تكاليف القوات الامريكية الرابضة بالمانيا الاتحادية لتكون ٤٠ مليار ديوتشمارك وعلى ان تدفعهم المانيا الاتحادية بالعملة الصعبة . وقد حاول ايرهارد تعديل شروط جونسون هذه خاصة وان ذلك سيؤثر في ميزانية المانيا الاتحادية الا ان جونسون صم على طلباته الامر الذي اضطر ايرهارد قبولها .

وكانت امريكا قد بدأت تشعر بوطاة حربها في الهند الصينية ويتذبذب قوة الدولار في الاسواق العالمية مما دعاها الى ان تطالب المانيا الغربية بان تدفع نصيبها في نفقات القوات الامريكية في اوروبا بالعملة الصعبة . وقد حاول ايرهارد في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٦ عندما زار الولايات المتحدة ان يعدل من شروط امريكا هذه الا ان جونسون رفض تعديلها ولم يجد ايرهارد مفرأ من قبولها وهو الذي كانت ميزانيته لعام ١٩٦٧ كانت تواجه عجزاً يقدر ٧٣٩ مليار ديوتشمارك .

واقترح ايرهارد على حكومته ان يجرى موازنة هذا العجز بموجب فرض ضرائب جديدة الا ان الحزب الديمقراطي الحر رفض مبدأ زيادة الضرائب وصمم على موقفه ثم سحب وزراءه من الائتلاف الوزاري ووجد ايرهارد انه لم يعد يمتلك الاغلبية العادية التي تمكنه الاستمرار في الحكم في الوقت الذي قدم فيه الحزب الاشتراكي الديمقراطي طلبا في مجلس النواب بطرح الثقة بالحكومة وتواجد الحزب الديمقراطي المسيحي في اول ازمة من نوعها منذ ١٩٤٩ وحاول ان يشن الحزب الديمقراطي الحر عن موقفه الا ان الاخير رفض معاودة العمل مع الحزب الديمقراطي المسيحي واعلن انه قرر ان ينتقل الى صفوف المعارضة .

طالب الحزب الاشتراكي بانتخابات جديدة. وحدد إن أية حكومة فيدرالية قادمة يجب أن تعالج المواضيع التالية بكل وضوح بدلاً من الطريقة الغامضة التي كان إيرهارد يعالج بموجبها مثل هذه المواضيع الجوهرية الأ وهي :

— أن الحكومة الفيدرالية يجب أن تعيد النظام إلى علاقته بواشنطن وباريس من أجل ثبات الأمور داخل ألمانيا الاتحادية ومن أجل أمنها الخارجي .

— كمساهمة في تخفيف التوتر الدولي كان لزاماً على ألمانيا الاتحادية أن تنفذ مطالبها الخاصة بامتلاك أسلحة نووية .

— أن تعمل بجدية من أجل إعادة العلاقات مع جيرانها الشرقيين إلى حالتها الطبيعية .

— يجب أن توضح حقيقة موقفنا إزاء سلطات ألمانيا الشرقية .
— يجب العمل على أنقاذ حالة ألمانيا الاتحادية الاقتصادية ودرء موقف الركود الذي يهددها .

وبذلك وجد الحزب الاشتراكي الديمقراطي أن الوقت قد حان لكي يطلى شروطه ومبادئه خاصة وكان يشعر أن الحزب الديمقراطي المسيحي قد بدأ ذاته يستدير من مداومة تأييد إيرهارد رغم أن الحزب هو الذي أوصله ضد رغبة أيدنبور إلى منصب المستشارية . ووجد إيرهارد نفسه في موقف لا يحسد عليه الأمر الذي أبدى رغبته للحزب بأنه ينوى الانسحاب وإقсاح المجال لغيره .

ويجدد بنا أن نفيد أن فترة حكم إيرهارد انتهت بالفعل النياض مع العالم العربي حيث تدهورت العلاقات السياسية بين ألمانيا الغربية والعالم العربي وكانت إسرائيل هي سبب ذلك الموقف المؤسف . فبالرغم من أن الرجل العربي يقدر الرجل الألماني حق تقديره ويشعر العربي أن الألماني يقدره بدوره إلا أن العلاقات السياسية بين ألمانيا الغربية وعالمية الدول العربية لم تسير وقتئذ هذا الشعور التقى المتبادل بل انفترت ووصلت إلى مرحلة القطيعة .

فقد استمر إيرهارد في تنفيذ صفقة الأسلحة مع إسرائيل في نطاق التعويضات الألمانية الغربية وتلك ذلك وقتئذ لمصر والدول العربية ومن هنا خرج الموضوع من نطاق مبدأ تقديم تعويضات لليهود مقابل إبادة هتلر للعديد منهم — تلك التعويضات التي قُلت إلى دولة إسرائيل وهي ليست

وربشتهم الشرعية - خرج الموضوع وتبدل الى تسليح وتقوية اسرائيل . ومن
للاوضح ان هذه الاسلحة المجانية كانت ستوجه ضد الدول العربية وبالذات
ضد تلك التي في مواجهة اسرائيل الامر الذي دفع مصر وغالبية الدول
العربية الى قطع علاقاتهم الدبلوماسية مع المانيا الغربية عام ١٩٦٥ نتيجة
لهذا التصرف الذي انتفى من كل روح تعاونية سلمية واتسم بالعمل على
مساعدة العدوان ضد الدول العربية خاصة والصيغة العدوانية كانت
مدعفة في التصرفات الاسرائيلية من حربها ضد العرب عام ١٩٤٨ و ١٩٥٦ .
وقد اكدت الاحداث بعدئذ صحة وجهة نظر العرب عندما استخدمت
اسرائيل هذه الاسلحة واغتصبت بها مساحات شاسعة من الاراضي العربية
واضافت المزيد من المهاجرين على المهاجرين الاصليين .

لقد فسر ابرهارد ارساله هذه الاسلحة لاسرائيل بانها ارسلت لها بناء
على طلب الحكومة الأمريكية ورفضت مصر تعطيله لأن الواقع اثار وقتل
ما يخالف ذلك واستمرت العلاقات السياسية مقطوعة لسنوات بين البلدين .
ان تصرفات ابرهارد كانت موازية لتصرفات ايديناور في العطف الزائد على
اسرائيل .

وفي الجانب الآخر نجد انه بالنسبة الى تقنين اعمال ابرهارد تجاه وطنه
فيجب ان نقر له انه هو الذي خطط لنهضة المانيا الغربية الاقتصادية وهو
الذي رافق الاقتصاد الالماني الغربي من مهده وقت ان كان الحطام والدمار
يفشى كل المانيا الى ان اوصله الى القمة الاعجازية في وقت قياسي ادعش
الجميع . واعتقد ان خدمات ابرهارد لبلاده في مجال الاقتصاد فاقت بمراحل
ما قدمه لها سياسيا في فترة رئاسته لانه ليس من المفروض لكل اقتصادي
ناجح ان يكون في ذات الوقت سياسيا وقائدا واداريا ناجحا . ومن
الواضح ان ايديناور كان على حق عندما عارض في تولي ابرهارد الحكم لانه كان
يشعر بالضرورة عدم قدرته على ادارة دفة الحكم في البلاد .

وبعد استقالة ابرهارد دارت المفاوضات بين الحزب الديمقراطي
المسيحي وبين الحزب الاشتراكي الديمقراطي من اجل تكوين وزارة ائتلافية
كبرى توافق قبلي برانت وبذلك دخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحكم
لأول مرة منذ ١٩٤٩ .

انتخب الحزب الديمقراطي المسيحي كورت كيسنجر ليتولى منصب
المستشار وتولى فيلي برانت منصب نائب المستشار ووزير الخارجية
وتشكلت الوزارة من ١٠ وزراء من الحزب الديمقراطي المسيحي وتسعة
من الاشتراكي الديمقراطي وبذا الحزب الاشتراكي الديمقراطي منذ ٢٩ .

نوفمبر ١٩٦٦ في الفصل على نشر نظريته الخاصة بضرورة الانفتاح على الشرق من أجل تحريك موقف الركود الذي وصلت اليه ألمانيا الاتحادية . وزراء ألمانيا الديمقراطية . وقد ساهم كيسنجر في هذا الخصوص إلا أن مجموع التنفيذات خاصة هذه النظرية لم تتمذ مرحلة تلمس الأمور والتصرف على مواقع الاقدام وكان كيسنجر لا يرغب في الوقت نفسه أن يسير علانية في مثل هذا الطريق لأنه كان مصروفاً أنه طريق الحزب الاشتراكي الديمقراطي أيضاً لأنه بافتراض اقتناعه به فالأطراف المقابلة المعنية كان يلزمها فترة من الوقت لتتبين معالم مثل هذا النهج الجديد وفي بيان لكيسنجر حدد الأخير معالم سياسته حيث قال :

لقد انقضت مدة ٢٣ عاماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهذا التقرير خاصتي عن الأمة يجب أن يسمى دائماً « بالتقرير الخاص بالإمة الألمانية القسم ١ » . أن الوضع الحالي ليس نتيجة لارادة الشعب الألماني . فإذا كان هذا الشعب قد تمكن في وقت مضى من تقرير مصيره . أو إذا تمكن اليوم فإن التوحيد السلمي للأمة كان سيعتبر مصيره . وهو أمر يعرفه كل فرد في الغرب مثل ما يعرفه كل فرد في الشرق . أن حق تقرير المصير الذي تنادي به كل شعوب العالم والذي يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن أن يرفض إلى ما لا نهاية للشعب الألماني .

فقى شطرى ألمانيا يعيش حالياً أكثر من ٧٧ مليون نسمة منهم ٦٠ مليوناً في الجمهورية الاتحادية هذا بخلاف مليون ألماني يعيشون حتى الآن في الأراضي الواقعة شرق خط الأودر نيبس . وبالنسبة لتعداد ألمانيا عام ١٩٣٣ فلن التعداد الكلي للشعب الألماني قد زاد بمقدار ١١ مليون فرداً . إلا أن هذا الشعب يعيش ويعمل على أرض سلخت منها مساحة ١١٥٠٠٠ كيلو متر مربع وأيضاً يعيش ممزقاً بسبب تطور السياسة العالمية لما بعد الحرب . أن النزاع الكبير بين الشرق والغرب خطط حدوداً بين مناطق المصالح إلا أن هذه الحدود تمر وللأسف عبر بلادنا .

منذ أن تمكن الاتحاد السوفيتي من التوازن مع الولايات المتحدة في مجال التسليح الذري فإن كلا من هاتين القوتين تقف في مواجهة القوة الأخرى . انهما بالطبع يبذلان الجهد للابتعاد عن أي نزاع من ناتجه أن تندلع حرب ذرية يمكنها أن تدمرهما سوياً . وبذلك فإن هذا الخطر المروع هو الذي يضمن لنا سلاماً غير ثابت إلا أنه يضمن صفة الأبدية على الوضع الراهن . أن الخلافات المذهبية والعدوانية بين القوى تمتد أوتادها عبر أراضينا . وعليه فإن من يريد تعديل هذا الوضع الخطير والغير مستحتمل لا يمكنه أن

نعمل على تغييره - لا يمكنه ان يتصور ان يقوم به الا عن طريق الوسائل السلمية ...

ان العزلة التي يفرضها رؤساء الحزب الموحد تجعل علينا من الصعب ان نتحدث مع أولئك الذين يتواجدون في الجانب الآخر من ألمانيا بشيء من الضمان عما يفكرون فيه وما يريدون وما يشعرون وما هم فاعطون ... الا اننا نفهم هؤلاء الرجال جيدا اعنى من يتولون السلطة هناك . كما ان مواطنينا هناك هم المان مثلنا . انه لا توجد جنسية تسمى جنسية الجمهورية الألمانية الديمقراطية . ان الالمان الذين يعيشون في الجانب الآخر من بلدنا قد عاشوا خلال فترة ما بعد الحرب قديمهم ومنه شكلوا انفسهم بطريقة نبدي لها احترامنا . لقد توصلوا الى نهضتهم عبر صعاب اكثر من تلك التي واجهناها . وعليه يجب ان يفخروا بذلك النجاح وايضا بالنجاح الذي حققوه في مجال العلوم والتكنيك والتربية . ان سياستنا الألمانية تعتمد وللأسف على تطورات ليس لنا الا القليل واجيانا ليس لنا بالمرءة اى تأثير عليها ولكنه رغم ذلك توجد امكانيات يمكن تنميتها بالاشتراك مع دول اخرى ومع قوى محبة للسلام يمكنها ان تصل الى تخطى هذا الوضع الراهن المفروض علينا .

ولذلك يجب علينا الحفاظ على الطريق ليستمر مفتوحا ويجب ان نتوقع على ان نحصل على نتيجة في اجل بعيد منها عن افتراض التبدل السريع في الموقف . الا انه يجب ان تظل ارادة الالمان في ان يشاهدوا بلدهم موحدة كارادة متيقظة ولا يجب ان تغفل عنها ابدا . والى اليوم الذي سيأتى فيه هذا التوحيد - خاصة وانه لا يمكن لاحد ان يطوى ارادة شعب يريد التحصل على وحدته - فانا نريد استخدام الوقت المطروح امامنا لكي نعيد النظام في بيتنا ونجهز بلدنا للاحداث القادمة ... وفي هذا المجال فان ايدينا حرة طليقة . ونستطيع خلالها بمفردنا ان نخطط ونقرر ونفعل وذلك دون ان يعيب عن انظارنا مستقبل بلدنا ... »

كانت هذه هي صورة السياسة التي اتبعها كيسنجر طوال فترة حكمه ولكن قد ولزن علاقة ألمانيا الاتحادية مع الولايات المتحدة ومع فرنسا . فانه ابدى استعدادا لمزيد من التقارب مع ديجول الا انه كان يتوقف عند حدود عدم الابتعاد عن امريكا سياسيا . ويمكننى ان اقول انه كان في اقرب الى الى طريقة ولمذهب ابيديناور في الحكم عما كان عليه ايرهارد .

وفي فترة حكم كيسنجر تبادل فيلي ستوف رئيس وزراء ألمانيا الشرقية مع كيسنجر الرسائل من اجل العمل على دفع العلاقات بين شطرى ألمانيا الى الموضع الطبيعي الا ان الامر لم يرمض على شيء ما طوال فترة عام من

تبادل الرسائل التي كانت تهدف الى ابراز كيان دولتين المائيتين . ومرت برلين الغربية ببعض الأزمات تلتها بعض فترات اليسر على اهاليها واهالي برلين الشرقية في الوقت نفسه لان التشدد لم يكن يؤلم سكان القطاعات الغربية فقط بل كان ينكسر على مواطني القطاع الشرقي من المدينة بالتبعية لان الجميع اقارب واصدقاء وكانت السياسة سيفا يورق الجميع على السواء .

يجدر بنا ان نتوقف لحظة لنلقى نظرة سريعة على النهضة الاقتصادية في ألمانيا الاتحادية وهي تلك التي جعلت منها معجزة القرن العشرين دون جدل . فالعقل لم يكن يتصور عام ١٩٤٥ ان هذا الجزء من ألمانيا يمكن ان ينهض ويصل الى ما وصل له في نهاية الستينيات لدرجة ان فاق في معدلات نموه تلك الخاصة بالدول المتصرة مثل انجلترا او فرنسا وقارب نسبيا مركز الولايات المتحدة بل ووصل الامر بالعملة الألمانية الغربية ان ثبت في مركزها وارتفع من شأنها الى ان كانت في اوقات عونا لعملات هذه الدول . وفي الوقت الذي لم يتمكن الفراك الفرنسي ولا الاسترليني الانجليزي ولا الدولار الأمريكي من مواجهة حقيقة قيمته الفعلية في الاسواق الحرة مما دفعهم الى تخفيض قيمتهم فان اللويتشمارك الألماني الغربي ظل راسخا بل وطلب منه ان يفسح المجال لبعض العملات حتى تطفو قليلا وذلك بموجب رفع قيمة اللويتشمارك .

وهذا لا اسردهم الا لكي ابرز ان الفضل في ذلك يعود اولا واخيرا الى مواطني ألمانيا الغربية لانهم تحملوا الحرمان وعملوا بكل اخلاص وبكل امانة من اجل عودة اسم ألمانيا بعد ان دمرت ألمانيا على اهاليها . واذا كان ذلك قد تم في ألمانيا الغربية فان حركة البناء قامت ونجحت ايضا في ألمانيا الشرقية بل وبذل مواطنو ألمانيا الشرقية مجهودا قد يفوق نسبيا مجهود ألمانيا الغربية لان ظروف عملهم في عملية اعادة البناء كانت أصعب واقسى بمراحل من عملية البناء في ألمانيا الغربية وذلك لان الامكانيات التي كانت متوفرة لألمانيا الشرقية كانت تقل عن تلك التي توفرت لألمانيا الغربية . وهذا بسبب كون امريكا قدمت الميزانيات لألمانيا الغربية من معدات ودعوى اموال وخلافة

خاصة ان أمريكا لم تصب بضرر تدميري بسبب الحرب . أما في الجانب الآخر فان الاتحاد السوفيتي ومجموعة الدول الاشتراكية ساعدت بعضها البعض وقدم الاتحاد السوفيتي معونات لأمانيا الشرقية الا ان الاتحاد السوفيتي كان قد أصيبه في روسيا الأوروبية بدمار جسيم وكان يحتاج هو ذاته الى عملية اعادة بناء شاملة وعليه كانت بالضرورة معوناته تقل عن تلك التي قدمتها الولايات المتحدة لأمانيا الغربية .

ان النقطة البارزة هي تلك الخاصة بان الامر ليس فقط تلقى معونات فكم من دول تلقت معونات ولم تظهر عليها آثارها ورغم ان عوامل مثل هذا المثال كثيرة ومتشعبة الا اننى أستطيع ان اقول ان مواطنى المانيا الغربية حرموا انفسهم في اول الامر وجاعوا في احيان كثيرة من اجل اشباع اطفالهم وعندما توفر لديهم بعض المزيد اتجهوا الى تصديره بدلا من ان يشبعوا احتياجاتهم فقد كانوا يكتفون بالضروريات فقط الى ان مروا بمرحلة عنق الزجاجة في معدلات الانتاج فقط بعد هذه المرحلة بدعوا يستمتعون بنتائج مجهودهم . ورغم ان الغالبية استمتعت بعد مرور سنوات الا انهم طوال فترة الحرمان كانوا يشعرون بأنهم سيصلون وبعدما وصلوا كان التعب وعلامة الزمن قد حطت على الغالبية فتقبلوها برضا لانهم قاموا بواجبهم وكان عزاؤهم ان الجيل الجديد هو الذى سيعيش حياة الاطمئنان بعد ان عاشوا هم جيلهم في رعب ودمار مزج بالدماء والشقاء . ولم تكن برامج الحكومة هي التي نفذت العملية ولم تكن كلمات التشجيع هي التي أوصلتهم الى ما وصلوا اليه انما وصلوا بسبب ارادتهم وبها وحدها .

بالنسبة للمساكن فالمشكلة لم تكن مجرد اقامة مساكن جديدة بدلا من تلك التي دمرت بل كانت تتركز في ضرورة إيجاد ماوى للملايين الذين هاجروا الى القطاعات الغربية من المانيا وهم الذين قدروا بعدد ١٢ مليون لاجئ وراحوا سكان هذه القطاعات الغربية الاصليين الذى كان يزيد عددهم الى ما يقارب ٣٧ مليون نسمة . ولما كانت القطاعات الغربية قد فقدت ربع مساحتها بسبب الغارات اى ما يوازي ٢٠٢ مليون مسكنا بالإضافة الى ربع آخر كان يحتاج الى اصلاحات شاملة ويقدر عدده ٥٠٠ مليون مسكن فانه يتوجب

هذه الأرقام يمكننا تصور مدى ضخامة المشكلة وخاصة بالنسبة للمهاجرين الذين لم يفتقدوا مساكنهم فقط بل فقدوا كل شيء خلفهم .

في عام ١٩٤٩ تم تشييد ٢١٥.٠٠٠ مسكنا وارتفع العدد الى أن وصل الى ٣٦٢.٠٠٠ عام ١٩٥٠ . وحتى عام ١٩٥٢ كان قد تم تشييد ١٨١ مليون مسكنا . وهذا العدد يعتبر من المعجزات في حد ذاته لأن الألمان كانوا ينفقون عملية التشييد وهم في حالة معنوية يصعب على الإنسان تصورها أيضا لم تكن العملية تبدأ من أرض فضاء يجري تخطيطها ومن ثم يبدأ البناء في الظهور بل كانت العملية يجب أن تبدأ بنقل الاقتاضى التى كانت تفتقر هذه المساحات مع رفع الأساسات القديمة ومن ثم تمهيد الأرض حتى يمكن أن تبدأ بعد ذلك عملية البناء ذاتها الأمر الذى يتطلب مجهودا مضاعفا .

وقد قدم مواطنو ألمانيا هذا الجهد قدمه رجالها وشيوخها ونساؤها وأطفالها وذلك في شطرى ألمانيا على السواء وليس في شطر واحد منها . لقد قدم الجميع ذاتهم في عملية إعادة تشييد ألمانيا وتطوع الجميع في أوقات فراغهم فالرجال كانوا يساهمون فيها عقب عودتهم من العمل والباقيون كانوا يشتركوا في شتى مجالاتها كمتطوعين .

ولم يقتصر الأمر على المساهمة في تشييد المساكن والمدارس والمستشفيات بل ساهموا في عملية تشييد جميع المرافق العامة مثل نقل وتحميل الركام الذى كان يغطى الطرق وعملوا في تسوية الحفر العميقة الناتجة عن القنابل ودممها كما شكلوا فرق عمل وطنية من أجل تفريغ اللواري من حمولتها من الواسير والأحجار والمعدات لزوم رصف الطرق ومد شبكات المياه والوصلات الكهربائية الأرضية كذلك ساهمت فرق العمل هذه في إنشاء الخطوط الحديدية الجديدة بدلا من تلك التى اذابتها الحرب بقنابلها . لقد مهدوا الطريق للنهضة وهذا التمهيد لا تجدى إزاده النية فقط بل يجب أن تمتزج بالمزيمة ومن ثم بالعمل المضى ذاته وهذا كله لا يتأتى الا بموجب توفر الإرادة التى بموجبها يمكن تحقيق النيات والأمانى لانه بدونها ستبقى النيات في القلوب والأمانى مرسومة على الورق فما أسهل التخطيط وما أصعب التنفيذ .

وفي عصرنا الحديث لم يأت شعب بمثل ما أتى به الشعب الألماني بأسره في هذه الفترة إلا ما أتى به الشعب الياباني وهو الذي مر بنفس الظروف وأعاد بناء بلده وانطلق بهما انطلاقاً تماثل الانطلاقة الألمانية في قوتها وصلابتها. أيضاً يجب أن نذكر أن جميع شعوب أوروبا الغربية منها والشرقية قد بذلت جهوداً جبارة ونهضت وأصلحت من أثر دمار الحرب العالمية الثانية وحققَت الكثير في سبيل التقدم إلا أن هناك فارقاً بين تلك وبين ما نعد في ألمانيا فالدول الأولى كانت تعيد البناء وروحها ومعنوياتها عالية لأنها كانت منتصرة وإمام الانتصار بهون الجهد والعرق والسهر والحرمان أما بالنسبة لألمانيا الغربية فقد كان الأمر يختلف لأنهم كانوا يعملون وأنفسهم ملكومة وكانوا يعملون في بداية الأمر وهم يشعرون أن الجميع يخشاهم ويخشى إعادة نهضتهم فهذا كان الفارق الكبير بين شعب يعمل وهو مطمئن أن أحداً لن يراقب عمله في سبيل نهض بلده وآخر يفعل ويشعر أن جميع الأعين وبدون استثناء تنظر إليه من الحين للحين لتتري إلى أين وصل وإلى أين يجب أن يتوقف :

وبالعودة إلى موضوع تشييد المساكن التي هي أولى الضروريات بالنسبة لشعب ما فقد تم تشييد ١٢٠٢ مليون مسكن منذ ١٩٤٩ حتى ١٩٧١ أي قرابة نصف مساكن ألمانيا الاتحادية وحتى يمكننا أن نتصور مثل هذا المجهود الذي بذل وهذا مع توفر إمكانيات مادية تعده بالمواد خاصة. فانه قد تم بناء ١٢٠٢ مليون مسكن في نفس المدة في ألمانيا الديمقراطية مع العلم بأن تعداد سكان ألمانيا الاتحادية عام ١٩٦٩ كان ٦٦ مليون نسمة وتعداد ألمانيا الديمقراطية كان ١٧ مليون نسمة في نفس الوقت .

ومن أمثلة توفر الإرادة إزاء استمرار تطور عجلة الانتاج فالجداول التالية يمكنها أن تعطينا صورة عن مختلف معايير العمل منذ أن بدأ هذا الشعب يلتقط أنفاسه إلى أن تمكن من استنشاق الهواء بله رتيبة :

— جلة الانتاج القومى :

مليون ديونيشمارك	١٧٢.٠٠	عام ١٩٥٠
» »	١١٩٥.٠٠	عام ١٩٥١
» »	١٣٦٦.٠٠	عام ١٩٥٢
» »	١٥٧٩.٠٠	عام ١٩٥٤
» »	٢٥٠٩.٠٠	عام ١٩٥٩
» »	٤١٣٨.٠٠	عام ١٩٦٤
» »	٦٠٢٨.٠٠	عام ١٩٦٩
» »	٦٧٩.٠٠	عام ١٩٧٠
» »	٧٥٦.٠٠	عام ١٩٧١

وتشمل مصادر الانتاج القومى لعام ١٩٧١ :

- ١٨٥ فى المائة من الصناعة
- ١٧٥ فى المائة من التجارة
- ١٤٤ فى المائة من الخدمات الصناعية
- ١١٤ فى المائة من مصادر الدولة
- ٢٨ فى المائة من الزراعة

— متوسط دخل الفرد :

ديونيشمارك	٣٠٨٢	عام ١٩٥٠
»	٤٦٠٨	عام ١٩٥٥
»	٥٩٢٧	عام ١٩٦٠
»	٧١٠٩	عام ١٩٦٥
»	٨١٨٨	عام ١٩٦٩
»	٨٥٩٣	عام ١٩٧٠

— انتاج الصلب :

مليون طن	١.٢١	عام ١٩٥٠
»	١.٣٢	عام ١٩٥١
»	١.٥٦	عام ١٩٥٢
»	١.٧٢	عام ١٩٥٤
»	٢.٥٨	عام ١٩٥٩
»	٣.٧٣	عام ١٩٦٤
»	٤.٥٣	عام ١٩٦٩
»	٤.٥٠	عام ١٩٧٠

**— موقف الصادرات والواردات السنوي :
حجة الصادرات**

مليون د. مارك	٨٣٦.	عام ١٩٥٠
»	١٤٥٧٧	عام ١٩٥١
»	١٦٦.٩	عام ١٩٥٢
»	٢٢.٣٥	عام ١٩٥٤
»	٤١١٨٤	عام ١٩٥٩
»	٦٤٩٢٠	عام ١٩٦٤
»	١١٣٦.٠	عام ١٩٦٩
»	١٢٥٣.٠	عام ١٩٧٠
»	١٣٥٩.٠	عام ١٩٧١

حجة الواردات

مليون د. مارك	١١٣٧٤	عام ١٩٥٠
»	١٤٧٢٦	عام ١٩٥١
»	١٦٢.٣	عام ١٩٥٢
»	١٩٣٣٧	عام ١٩٥٤
»	٣٥٨٢٣	عام ١٩٥٩
»	٥٨٨٣٩	عام ١٩٦٤
»	٦٨.٠٠	عام ١٩٦٩
»	١.٩٦.٠	عام ١٩٧٠
»	١٢.١.٠	عام ١٩٧١

الموقف (مليون ر. مارك)

٣.١٢	عجز	عام ١٩٥٠
١٤٩	عجز	عام ١٩٥١
٧.٦	فائض	عام ١٩٥٢
٢٦٩٨	فائض	عام ١٩٥٤
٥٣٦١	فائض	عام ١٩٥٩
٦.٨١	فائض	عام ١٩٦٤
١٥٦.٠	فائض	عام ١٩٦٩
١٥٧.٠	فائض	عام ١٩٧٠
١٥٨.٠	فائض	عام ١٩٧١

هذا وحقت المانيا الغربية فائضا لصالحها في ميزانها التجاري عام ١٩٧٣ بلغ ٣٢.٦٠ مليار مارك ارتفع الى ٥٠.٧٠ مليار مارك عام ١٩٤٧ .

— انتاج عربات الركوب والعربات التجارية :

(بالليون عربية)

العربات التجارية	عربات الركوب	
٠٢١ ر.	٠٥١ ر.	عام ١٩٥٠
٠٢٧ ر.	٠٧١ ر.	عام ١٩٥١
٠٣١ ر.	٠٩٤ ر.	عام ١٩٥٢
٠٥٦ ر.	٤ ر.	عام ١٩٥٤
٥ ر	٦ ر	عام ١٩٥٩
٦ ر	٢ ر	عام ١٩٦٤
٣ ر	٥ ر	عام ١٩٦٩
٥ ر	٩ ر	عام ١٩٧٠
٧ ر	١ ر	عام ١٩٧١

— مقارنة انتاج العربات التجارية بين بعض الدول العالية :

(بالليون عربية)

عام ١٩٧٠	عام ١٩٦٩	عام ١٩٦٥	
٦٥ ر.	٨٢ ر.	٩٣ ر.	الولايات المتحدة
٣٥ ر.	٣٣ ر.	٢٧ ر.	ألمانيا الاتحادية
٦٦ ر.	٧٧ ر.	٧٧ ر.	انجلترا
٢٤ ر.	٢١ ر.	٣ ر.	فرنسا
٧٧ ر.	٤٤ ر.	١ ر.	إيطاليا
٣١ ر.	٦٦ ر.	٧ ر.	أيسلان

— مصادر الصادرات والواردات :

جملة الصادرات عام ١٩٦٩ بلغت ١١٣٦٠ مليون ديويتشمارك وقد صدرت بالنسب المذكورة أدناه الى :

+ ٣٩٩ في المائة صدرت الى دول السوق الأوروبية المشتركة التي تشمل (فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٧١ وأصبحت ٥٤٥ في المائة .

+ ٢٢٥ في المائة صدرت الى دول منظمة التجارة الأوروبية الحرة التي تشمل (إنجلترا والنمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا) وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٧١ وأصبحت ٣٠٤ في المائة .

+ ٤٥ في المائة الى الدول الشيوعية .

+ ٦٣ في المائة الى باقى أوروبا .

+ ١٤٥ في المائة الى الدول الصناعية خارج أوروبا .

+ ١٢٥ في المائة الى الدول النامية .

جملة الواردات عام ١٩٦٩ بلغت ٩٨٠٠٠ مليون ديويتشمارك وقد استوردت بالنسب المذكورة أدناه من :

+ ٤٣٣ في المائة من دول السوق الأوروبية المشتركة . وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٧١ وأصبحت ٦٥٥ في المائة .

+ ١٥٥ في المائة من دول منظمة التجارة الأوروبية الحرة . وارتفعت هذه النسبة قليلا عام ١٩٧١ وأصبحت ١٧٠ في المائة .

+ ٤١ في المائة من الدول الشيوعية .

+ ٤٢ في المائة من باقى أوروبا .

+ ١٥٥ في المائة من الدول الصناعية خارج أوروبا .

+ ١٧٤ في المائة من الدول النامية .

— ميزانية الحكومة الألمانية الاتحادية لعام ١٩٧١/٧٠ :

+ كان مجموع دخل الحكومة من الضرائب وخلافه هو مبلغ ١٩٩٣٤ بليون ديويتشمارك .

+ كان مجموع التصرف الحكومي هو مبلغ ١٩٢١٥ بليون ديويتشمارك تم صرفها على النحو التالي :

— ٣١٧٠ بليون دم على التأمينات .

— ٢٠٤٥ بليون دم على الدفاع .

- ٨٩٦٠ بليون دم على الزراعة .
- ١٤٤٢ بليون دم على النقل .
- ٨٨٠ بليون على تنمية الاقتصاد .
- ٢٤٧٩ بليون دم على التعليم .
- ٣٩٦ بليون دم على الشرطة .
- ٢٥٦ بليون دم على القضاء .
- ٧٤٥ بليون دم على الصحة .
- كان ما تبقى لألمانيا الاتحادية من أسطولها التجارى بعد الهزيمة عام ١٩٤٥ هو حمولة ١٢٠٠٠ طن وهذا بعد أن كان لديها قبل الحرب حمولة ٤٨ مليون طن .
- بدأت عملية بناء السفن التجارية فى ترساناتها عام ١٩٤٩ وأصبحت تمتلك عام ١٩٥٤ عدد ٧٩٨ سفينة حمولة ٢٨١ مليون طن وصلوا عام ١٩٦٩ الى عدد ١٠٨٠ جملتها ٧٦ مليون طن .
- ٨٩٦ مليون عامل أى ثلث الأيدى العاملة فى ألمانيا الاتحادية يعملون فى ١٩٣٠ مؤسسة صناعية بها .
- تنتج ألمانيا الاتحادية حالياً قرابة ١٦٥ مليون جهاز تليفزيون سنوياً .
- أنشأت ألمانيا الاتحادية ٢١١٦ كيلومتر طرق أسفلتية عام ١٩٤٩ وأنشأت ٥٢٠ كيلومتر عام ١٩٧١ .
- أنتجت ألمانيا الاتحادية حتى ١٩٧١ عدد ٤٣٣٦ طائرة مدنيـة صغيرة ومتوسطة .
- هذه بعض الأرقام المستخرجة من البيانات الاقتصادية العالمية لعام ١٩٦٥ وستدلنا لاحقاً أنها كانت من المسببات الأساسية فى تطوير السياسة الدولية بالاشتراك مع المسببات العسكرية المعاصرة وتلك المتوقعة :
- + كان نصيب ألمانيا الاتحادية من مجموع الاستيراد العالمى يمثل نسبة ١٠.٢ فى المائة . وكانت نسبة فرنسا ٦ فى المائة ونسبة إنجلترا ٩.٦ فى المائة .
- + كان نصيب ألمانيا الاتحادية من مجموع التصدير العالمى يمثل نسبة ١١ فى المائة .
- وكانت نسبة فرنسا ١٦ فى المائة ونسبة إنجلترا ٨.١ فى المائة ونسبة أمريكا ١٦.٧ فى المائة ونسبة السوق الأوروبية المشتركة ٢٩.٣ فى المائة . (وذلك قبل انضمام إنجلترا والدمارك وإيرلندا للسوق) .
- والأرقام الجيدة لجملة التصدير العالمى هذا هى :
- ١٦٣٠٠ مليون دولار وهو جملة التصدير العالمى .
- ١٧٩٠٠ مليون دولار وهو جملة صادرات ألمانيا الاتحادية .

٤٧٩٠٠ مليون دولار وهو جملة صادرات السوق الأوروبية المشتركة
عدا إنجلترا والدنمارك وأيرلندا .

٢٧٣٥٠ مليون دولار وهو جملة صادرات الولايات المتحدة .

+ استمرت ألمانيا الاتحادية تحتل المركز الثاني في العالم منذ ١٩٦٢ بالنسبة
للصادرات العالمية وكانت نسبتها عام ١٩٧١ هي ١٢٫٦٪ بعد الولايات
المتحدة التي تبلغ نسبتها ١٤٫٢٪ .

+ من عام ١٩٥٨ أى بعد انشاء السوق الأوروبية حتى عام ١٩٦٥ زاد
التبادل التجارى بين دول السوق بمعدل ٢٠٢ في المائة . وزاد نصيب
دول السوق في صادرات العالم من ١٩٫٤ الى ٢٨٫٤ في المائة .

+ صدرت ألمانيا الاتحادية صادرات للدول التالية حسب المبالغ المدونة :

الى فرنسا بمبلغ ١٩٥٠ مليون دولار .

الى هولندا بمبلغ ١٨٥٠ مليون دولار .

الى الولايات المتحدة بمبلغ ١٤٢٥ مليون دولار .

الى بلجيكا ولوكسمبورج بمبلغ ١٤٠٠ مليون دولار .

والصادرات عالية بالإضافة الى صادراتها الى إيطاليا والنمسا والسويد
وانجلترا والدنمارك تمثل ٦٧ في المائة من صادرات ألمانيا الاتحادية .

+ استوردت ألمانيا الاتحادية واردات من الدول التالية حسب المبالغ
المدونة :

من الولايات المتحدة بمبلغ ٢٣٠٠ مليون دولار .

من فرنسا بمبلغ ١٩٥٠ مليون دولار .

من هولندا بمبلغ ١٧٠٠ مليون دولار .

من إيطاليا بمبلغ ١٦٥٠ مليون دولار .

من بلجيكا ولوكسمبورج بمبلغ ١٣٥٠ مليون دولار .

والارقام عالية تشكل نصف واردات ألمانيا الاتحادية .

والارقام هذه تظهر لنا مدى أهمية ارتباط ألمانيا الاتحادية مع أوروبا
القريبة ومدى أهمية تجمع أوروبا الغربية في مجموعة اقتصادية واحدة الأمر
الذي يبرز دلالات أهمية السوق الأوروبية المشتركة وخطورة وزنها الاقتصادي
وبالتالى افتراض نقلها السياسى على مجريات الأحداث خاصة بعد ان
انضمت للسوق الأوروبية عام ١٩٧٢ إنجلترا والدنمارك وأيرلندا وتخلفت
الترويج بسبب عوامل خاصة بها وبسياسة صيد الأسماك على سواحلها
ومن ثم أصبحت السوق الأوروبية المشتركة بدولها التسع قوة اقتصادية لها
مقامها بين كتل العالم الاقتصادية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى
واليابان والصين الشعبية وما يترتب على ذلك من مخاوف لدى البعض من

جراء تخليق هذه القوة الاقتصادية خاصة اذا ما لعبت دورها في امور السياسة الدولية مثل ما قررته دول السوق مؤخرا من ان تتوحد سياسيا في عام ١٩٨٠ .

- وكفكرة عامة فان دول السوق بوضعها الحالي ستركز بها نصف التجارة العالمية اى نصف الاستيراد العالمى ونصف التصدير العالمى وستنتج من الصلب ما يقارب ١٣٠ مليون طن في حين تنتج أمريكا ما يقارب ١٢٢ مليون طن والاتحاد السوفييتى ١١٦ مليون طن واليابان ١٠٠ مليون طن سنويا . ايضا قد اصبح لدول السوق الأوربية المشتركة حاليا اسطول تجارى حمولته ٥٧ مليون طن في حين ان اليابان تمتلك اسطولا حمولته ٢٧ مليون طن والاتحاد السوفييتى ١٨ مليون طن والولايات المتحدة ١٥٥ مليون طن .

وبالعودة الى مجريات الأمور في ألمانيا الاتحادية عام ١٩٦٩ نجد ان الحزب الاشتراكى الديمقراطى تحصل في الانتخابات العامة التى اقيمت وقتئذ على ٢٢٤ مقعدا واستطاع ان يقنع الحزب الديمقراطى الحر عن جدوى الائتلاف سويا - وكان هذا الأخير قد تحصل على ٣٠ مقعدا - لتشكيل حكومة رغم الأغلبية البسيطة نوعا لمثل هذا الائتلاف . وتشكلت حكومة ائتلافية بين الحزبين تولى فيها فيلى برانت زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى منصب المستشار وتولى فالتر شيليل زعيم الحزب الديمقراطى الحر منصب نائب المستشار ووزير الخارجية . وكان يمكن للحزب الديمقراطى المسيحى الذى تحصل على ٢٤٢ مقعدا ان يشكل حكومة مع الحزب الديمقراطى الحر تتمتع بأغلبية أقوى الا ان الحزب الديمقراطى الحر كان في موقف غير مناسب سياسيا تجاه الحزب الديمقراطى المسيحى منذ انسحابه من ائتلافه الأخير معه .

كانت حكومة فيلى برانت هذه تعتبر أول حكومة يتولى فيه زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى منصب مستشار الدولة الا ان فيلى برانت كان ينسق سياسة الحكومة مع فالتر شيليل بطريقة ايجابية ومن ثم مثلت هذه الحكومة موقف اليسار الوسط وهو الخط الذى أراد فيلى برانت العمل بموجه حتى يتمكن من تحريك الركود الذى كان يخيم على ألمانيا الاتحادية منذ سنوات عديدة وبالذات منذ ١٩٥٥ عقب التصديق على معاهدات باريس خاصة وان الجمود نفسه سيطر على علاقات أمريكا وروسيا وهى علاقات ازدادت فتورا بسبب حرب الهند الصينية .

قضى فيلى برانت عدة سنوات عمدة لمدينة برلين الغربية منذ ١٩٥٧ قبل ان يتولى منصب المستشار وعاصر الازمات التى تعرض لها اهل المدينة

ولس الام الانسانية التى اعتصرتهم بل وكانت بولن مقياسا للحكم على حقيقة ماساة تقسيم المانيا وهو التقسيم الذى تاكد فى الافق انه سيستمر لفترة غير محدودة المدى خاصة وانه كان النتيجة الطبيعية الوحيدة لمتطلبات امن القوى العظمى - حسب وجهة نظر كل منها - ليس فقط من جراء مواجهة الذات الالمانى الذى قالوا انه يهددهم بل اصبح من جزاء مواجهتهم البعض للبعض بعد ان اوضحنا ان تطور آلة الحرب جعل المخطط الاستراتيجى الاعلى ينظر الى مربعات من القارات والمحيطات تضمهم الكرة الارضية ويفلغهم الغلاف الفضائى بعد ان كان نفس هذا المخطط ذاته منذ ربع قرن مضى ينظر الى مساحات من الاراضى تحدها الجبال والانهار وتضمها دولة او مجموعة من الدول فى نطاق قارة .

اعتقد ان هدف فىلى برانت كان محاولة انقاذ انقسام الامة الالمانية ذاتها بصرف النظر عن انقسام ترابها - لان توحيد ترابها اصبح بعد ربع قرن من الامور البالغة الصعوبة على الصعيد الدولى - حيث انه اذا ما مرت فترة ربع قرن اخرى على الفرقة المضروبة على الالمان منذ ١٩٤٥ لاصبح الامر يتمثل فى خطورة تهدد بتحلل الامة الالمانية وتحولهم الى فئتين شبيه غرباء عن بعضهما يتحدثون الالمانية .

لاحت فى الافق منذ نهاية ١٩٦٩ بعض البؤائد الدالة على تبدلات جوهرية فى الموازين الدولية التى تربط القوى العظمى بعضها ببعض . وكان دافع هذه التبدلات التطور الكبير فى مجال استخدام الذرة كسلاح للحرب الهجومية او الوقائية وبرز الصين الشخصية كدولة ذرية وبسبب علامات ومؤشرات اقتصادية لدى روسيا وامريكا تختلف نوعيتها لدى كل منهما الا ان هذه العوامل مجتمعة دفعتهما الى تعديل مواقفهما التقليدية من اجل محاولة مجابهة تبدلات الموازين الدولية هذه وذلك حرصا على سلامة امنهما القومى مستقبلا خاصة وان امريكا وروسيا كانت تجابه كل منهما الاخرى مباشرة فى وسط اوربا وبطريقة غير مباشرة فى الشرق الاقصى .

وعليه فقد برزت اهمية ايجاد مهادة بينهما فى كل من وسط اوربا والشرق الاقصى حتى يمكنهما التحدث سويا وكانت سيطرتهما مباشرة فى وسط اوربا فقواتهما بها يمكن ان يصدر لها الاوامر بالمهادلة او بالانسحاب وهذا من العوامل التى تساعد على اجراء المساومات اما فى الشرق الاقصى فكان التواجد الامريكى لا يقابله مثل روسى بل كانت للصين الشعبية مؤثرات على الموقف الفيتنامى المنحرف بها بدرجة تفوق المؤثرات الروسية الامر الذى كان يحتاج الى مزيد من العمل الامريكى بالمنطقة ومزيد من

المجهود الروسى للمساعدة على تهيئة أسس المهادنة بها حتى يمكن ان يخطو
الوفاق الأمريكى الروسى خطوته الاولى .

وسواء ركب فيلى برانت بنفسه هذه الموجة حتى يعمل بموجبها على
تنفيذ امانيه بالنسبة للحفاظ على ترابط كيان الامة الالمانية وبالنسبة لاعتناء
شمعة فى وضع النهار بامل وضع لجنة متواضعة لتوحيد المانيا مع الوقت
او سواء اوصى بركوبها من اجل ان يصل الى امانيه الملموسة فلن فيلى برانت
خطئ مع فالتز شيبيل الخطوات التنفيذية للسياسة الالمانية الفرية التى
سميت بسياسة « الانفتاح على الشرق » .

ان دخول الصين الشعبية عضوا فى النادى الذرى فى منتصف الستينات
جعل الدول الكبرى وبالذات أمريكا وروسيا تنظران اليها بنظرة تتميز
بالحذر الغير محدد العالم وقد زاد قلقهما بسبب تطور صناعة الصين
للمساربخ الناقلة للقنابل الذرية الامر الذى ينذر بانها يمكن ان تكون بمثابة
علامة خطيرة على طريق كل منهما وهذا بصرف النظر من ان طريق كل من
امريكا وروسيا يختلف فى اتجاهه لدى كل منهما . ذلك بالإضافة الى ان
القدرة الغير محدودة من القوات التقليدية التى يمكن للصين الشعبية ان
تقدمها فى ميدان المعركة من القوات النظامية او قوات الميليشيا المتطورة
جعل روسيا وامريكا تنظران آثار مثل هذه القوات خاصة وقد اشار المهد
الدولى للفراسات الاستراتيجية فى لندن فى تقريره لعام ١٩٧٣/٧٢ ان
الصين الشعبية تمتلك قرابة ٣٠ صاروخ قصير المدى و ٣٠ صاروخ متوسط
المدى يسيطر على موسكو وغالبية آسيا بالإضافة الى ١٥٠ فرقة الا ان
غالبيتهم تنقصها الاسلحة المعاونة كالمدفعية ومعدات المهندسين وتمتلك ه
فرق مدرعة وفى الجانب الآخر جاء ان لروسيا ما يقرب من مليون جندي
على حدودها مع الصين .

ورغم ان الصين يمكن ان ينقصها لفترة بعض الاسلحة المعاونة الا اننى
اعتقد انها يمكنها ان تعوض ذلك بقذف المزيد من الميليشيا المتطورة لحين
استكمالها لمتطلبات تصنيع المزيد من الاسلحة المعاونة واعتقد ان رغم هذا
النقص فان القوات الصينية يمكنها ان تهدد وترك النظام الدفاعى الروسى
لان لا الصين ولا روسيا يمكنهما استخدام الاسلحة الذرية ضد بعضهما
البعض الا فى الظروف القهرية للغلبة وعليه ستستمر القوات التقليدية فى
اداء دورها الامر الذى اعتقد يقينا انه يقلق موسكو اشد القلق لذا فهى
تريد بالقرووة التوصل لملاج لهذا الموقف حيث ان مرابطة مليون جندي
روسى امام الصين ليس بالملاج النهائي وعليه فان روسيا وامريكا معا

ستضمن الاعتبار الأول للمستقبل عندما تتطور الصواريخ الصينية والأسلحة الذرية خاصتها وتتمكن الصين من تصنيع ما ينقصها حاليا في مجال الحداد. بحرية وليس من المعقول أن تنتظر أمريكا إلى أن تصل الصين إلى هذا الموقف وهي تتبع معها سياسة الاحتواء والعزل . ولما وجدت أمريكا أن فاعلية نظام دفاعها للصواريخ المضادة للصواريخ لن يضمن حماية أمريكا من الصواريخ عموما بالإضافة إلى النفقات الباهظة لإنشاء مثل هذه الشبكة والتي سميت بشبكة « سيفجارد » فإن أمريكا اضطرت إلى أن تبحث منذ الآن عن حل آخر بالنسبة لوقاية نفسها من جانب أي تهديد قد يجيئها من روسيا أو من الصين الشعبية وذلك بعد سنوات قليلة افتراضيا . ولما كانت أمريكا قد شاهدت في خلال عشر سنوات الاشتباك الصيني المسلح مع الهند في ١٩٦٢ وآخر مع روسيا في ١٩٦٩ - وهذا بصرف النظر عن الأسباب الحقيقية لهذه الاشتباكات - فأننى اعتقد أن هذه الاشتباكات أرغبت رجال الحرب في أمريكا بالنسبة للمستقبل القريب خاصة إذا ما استمرت أمريكا في اتباع سياسة الاحتواء إزاء الصين الشعبية وتلك إزاء الهند الصينية . وعليه فأننى أقدر أن رجال الاستراتيجية الأمريكان عرضوا الحلول التالية على المسؤولين في أمريكا لبحثاروا أي منها من أجل العمل على ضمان وقاية أمريكا بعد أن ثبت فشل جدوى إقامة صواريخ مضادة للصواريخ والمقدر أن كانت مثل هذه الحلول هي :

١ - أما أن تدمر القدرة الذرية والصناعية العسكرية والاستراتيجية للصين الآن أى في الوقت الذى ما زالت فيه قوتها الذرية والصاروخية في مهدها وبصعب التوصل إلى ضرب الولايات المتحدة بها .

٢ - أو أن يتم على الفور تقارب مباشر بين أمريكا والصين بهدف إلى فتح الحوار معها على أعلى مستوى وإدخالها في المجال الدولي لكي لا تشعر بحصار العزلة الذى كانت تتبعه أمريكا ضدها وأن يجري ترضية الصين بالطريقة المعقولة التى يمكن أن تتقبلها أمريكا والغرب معا . وذلك لأن التقارب الودى من الصين هو السبيل لمحاولة انقاء شرها مستقبلا . وانه في حالة استحالة هذا الحل فعلى أمريكا أن تجرب التفاهم مع روسيا ضد الصين بطريقة لا تكون استفزازية لها إلى أن تقبل الصين التسير في طريق الوفاق الذى تمده لها أمريكا مع حفظ المقام الصينى في أرفع مكانة له .

ولما كان الحل الأول صعبا بل ومستحيل التنفيذ لأن أمريكا تعلم أو تقدر أن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما ضربت أمريكا الصين ذريا ففى

الحل الثاني بجميع افتراضاته كان الحل الوحيد امامها واختارت امريكا ان تجرب شطره الاول الا وهو الاقتراب المباشر من الصين دون اية من الوساطات مثل وساطة اليابان حتى تخلق امريكا محورا مباشرا بينها وبين الصين يمكنها بوجبه ان تلعب به لعبتها تجاه روسيا واليابان والعالم بأسره .

وهذه كانت الخطوة التي سعى اليها في تقديري هنري كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون للامن القومي لان الصين اذا ما كانت رفضت الحوار المباشر مع امريكا فان الخطوة الثانية كانت ستكون ان تتوصل امريكا الى التقارب من الصين بواسطة روسيا وفي هذه الوسيلة كانت ستفقد امريكا فرصة خلق مثل هذا المحور المباشر الجديد وفي حالة فشل هذه الخطوة كانت امريكا سبتلجأ الى طريقة الضغط غير المباشر على الصين مع توطيد علاقاتها مع روسيا من اجل جذبها .

وفي الجانب الآخر فقد كانت روسيا تقدر ان الصديق الصيني اذا ما تحرك من جديد فانها ستكون ملزمة الى ان تسحب من وسط أوروبا المزيد من فرقها بالإضافة الى استدعاء جزء من الاحتياط وروسيا لا يمكنها مطلقا ان تبدأ حربا ذرية مع الصين حتى اذا ما اشتبكت الصين معها بالقوات التقليدية في غمار معارك كبيرة متشعبة لان روسيا تخشى قبل كل شيء وحدة مؤيديها في المعسكر الشرقي . والمعروف ان الصين تطالب بجزء من الأراضي الروسية التي تفيد انها تقدر ٣٥ مليون كيلو متر مربع من الأراضي الصينية قام قياسه روسيا بضمها الى روسيا منذ قرن مضى وروسيا تدافع عن نفسها في هذا الشأن بانها لم تضم مثل هذه الأراضي بل انها وجدها من كيان روسيا عندما قامت ثورة لينين عام ١٩١٧ بالاستيلاء على الحكم .

هذا والحدود بين روسيا والصين تمتد لمسافة ٧٢٠٠ كيلو متر وهي مواجهة يمكن ان تبطل ملايين الجنود بسهولة الامر الذي تريد روسيا تجاهه ان تواصل العمل من اجل تأمين وسط أوروبا حتى يمكنها ان تسحب منه الجزء الأكبر من قواتها لمواجهة أي تحرش جديد صيني خاصة وان روسيا لا تريد ان تجند الكثير من القوى تحت السلاح بسبب التكاليف الباهظة للابقاء على قوات عديدة مستعدة تحت السلاح في وقت تنجه فيه روسيا نحو التنمية الاستهلاكية .

ولما كانت امريكا تعرف موقف روسيا هذا وامانيها ازاءه من اجل تخفيض متبادل للقوات في وسط أوروبا وعقد اتفاقية امن وتعاون بين الدول الأوروبية من اجل بث روح التمايش السلمى في أوروبا فان امريكا وهي التي تعاني أيضا من نفقات قواتها في وسط أوروبا تريد سحب اجزاء منها الا انها

لا تريد ان يتم ذلك دون ان تدفع روسيا شيئا في مقابله لان موقف روسيا احوج من موقفها ازاء تخفيض القوات في وسط اوربا وانشاء نظام امن يشمل كل دولها ..

وعليه فقد طالبت امريكا بان تتعاون روسيا في فك قبضتها عن برلين وتعمل على تخفيف الوضع بها حيث انه من المعروف ان روسيا استخدمت موضوع برلين عدة مرات من اجل الضغط على امريكا .

ايضا كانت امريكا من جراء توسعها في حرب الهند الصينية قد وجدت نفسها في اوائل ١٩٦٩ ولديها ما يقرب من نصف مليون جندي بها هذا بالإضافة الى النفقات الباهظة التي كانت تنفقها على تلك الحرب الامر الذي اثر فعلا على ميزانية امريكا وعلى قوة الدولار وكانت روسيا في الجانب الآخر تريد ان تنسحب امريكا من الهند الصينية كشرط من شروط روسيا مقابل اشتراطات امريكا . ولم تكن الصين الشعبية في موقف يقل عن موقف روسيا ازاء الهند الصينية فانها كانت تعتبر انسحاب امريكا من هذه المنطقة شرطا أساسيا من اجل ان تفكر في سياسة تفاهم مع امريكا هذا بالإضافة الى مطالب صينية اخرى . ووجدت امريكا انه يجب عليها ان تجد وسيلة لكي تنسحب من الهند الصينية مقابل ترضية سياسية لصالحها رغم ان امريكا كانت تود ان تنتهي العمليات الحربية بالهند الصينية دون ان تسحب منها بذاتها .

هذا في الوقت الذي تقاعست فيه بعض الدول الاوربية الغربية عن اعداد القوات العسكرية المتفق عليها من اجل ان تساهم هذه الدول بهما في الدفاع عن اوربا الغربية لذلك كان يجب على امريكا ان تجد مخرجا لضعف القوات العسكرية الاوربية الغربية امام التفوق الساحق لحلف وارسو خاصة وامريكا لا تريد ان تحتفظ الى تاريخ غير محدد بقوات كبيرة في وسط اوربا . وهذا السبب جعل امريكا تفكر في ايجاد حل شامل للعمليات برمتها .

ان انسحاب القوات الفرنسية من حلف الاطلنطي قد اثر في موقف وفعالية الحلف وبذلك نفذت فرنسا سياسة الانفتاح على الشرق وامنت اراضيها من اصابها ذربا . وكان لموقف فرنسا هذا آثاره على بقية الدول الاوربية الغربية التي باركت بصوت منخفض خطوة فرنسا هذه .

ان تشجيع امريكا وروسيا في التسلح الذي جعل انه لن يكون هناك منتصر او منهزم في أية مواجهة ذرية قد تحدث بينهما لان وسائل الردع وتنفيذ الضربة الثانية كانت قد تعدلت سواء من الردع ذريا من القواصل التي تجوب أعماق البحار في مواجهة سواحل الدولة الاخرى او من القاذفات

التي تطبق طوال اليوم: والليل او من قواعد العوارض في الدول المتخلفة
وخلاف ذلك من وسائل الردع التي استحدثت بعد ١٩٦٩ مثل الردع من
الفضلة نوبيا والردع من اعماق المحيطات رغم ان الطرفين يبتعدان عن
الافتتاح عن حقيقة هذا النوع .

كان الموقف الاقتصادي القوي الذي وصلت اليه السوق الاوروبية
المشتركة في اوائل ١٩٦٩ وظهور القوة الاقتصادية لليابان ما جعل امريكا
وروسيا تفكران انه من صالحهما تقوية اقتصادهما وتعزيزه خاصة وكان اختلال
الميزان التجاري الامريكي قد بدأ يؤثر في الاقتصاد الامريكي وظهرت بوادر
آثاره على الشعب الامريكي كذلك تعددت ازمات القمح والحبوب في روسيا
واقفلت القادة السوفيت لان الغرب هو الذي يمتلك احتياطي الحبوب في
العالم .

ان فيلي برانت لم يجد كل هذه الصور بتفاصيلها هذه بل وجد بداية
خطوطها التي برزت عام ١٩٦٩ فقد وجد بداية رغبة نيكسون في التقارب
مع الصين وكان نيكسون قد طلب من رئيس رومانيا نيقولاى تشاوشيسكو
ان يفتح الصين الشعبية في هذا الخصوص عندما زاره نيكسون في عام
١٩٦٩ . أيضا وجد فيلي برانت ان الاشتباك الروسي الصيني عام ١٩٦٩ من
امره ان يجعل روسيا قد توافقت على ان تقبل تخفيف التوتر بالنسبة لوسط
اوربا وقد تقبل تقديم ضمانات لسكان برلين الغربية في زيارة برلين الشرقية
وقد تقبل ان تتحدث مع حكومة المانيا الديمقراطية من اجل فتح التيارات
بين شطري المانيا وان يتم نوع من التقارب بين المانيا الغربية و المانيا الشرقية
في عدة مجالات تحت سقف وحدة الامة الالمانية وهنا في مقابل بثه الطمانينة
في وسط اوربا عن طريق اتفاقية للامن الاوربي وابتعاد صيغة جديدة لعلاقة
برلين الغربية بالمانيا الغربية بحيث لا تكون جزءا منها .

ايضا كان فيلي برانت وفالتو شيليل يشعرا ان امريكا في حاجة الى
تخفيض قواتها في هذا المجال من اوربا وهنا مع تواجد النظم الكبرى
الامريكي يحمي غرب اوربا ويحمي امن امريكا في ذات الوقت . ومن الطبيعي
ان يكون فيلي برانت قد تحدث في كل هذه الامور بصراحة مع نيكسون وان
يكون الاخير قد وافقه على خطته هذه لانها في صالح امريكا في نفس الوقت .

ومن هذه الاعتبارات كان فيلي برانت يرى امكانية تخريك الوضع
المخطط بالمانيا في شطريها فتحرك فيلي برانت لمحاولة التوصل الى
معالجة الناحية الانسانية التي كانت تنزف منذ ربع قرن والتي كانت مهددة
بان تنتهي بمعاملة البقية وذلك اذا ما شب الجيل الجديد في شطري المانيا

دون ان يعرف شيئا عن عائلته بكل منهما هذا بالإضافة الى ان فتح جسور الاتصال مع الشطر الشرقي وهي تلك التي كانت مغلقة منذ ربع قرن كان من شأنه ان يساعد على بقاء الحوار بعد صمت طويل . وكانت المانيا الاتحادية تهيم بذلك الجو لدفع الأمور في وسط أوروبا حتى يخف التوتر به مما قد يساعد على تخفيض متبادل للقوات المرباطة به وإلى اقترار الأطراف الأوروبية والمعنفة الى نظام يصنع المنطقة بالامن والتعاون الامر الذي سيبعد تعرض الأراضي الألمانية للدمار من جديد نتيجة للنزاع بين القوى الكبرى . وقد تجد المانيا الاتحادية نتيجة لتلك التقديرات ان أراضيها قد أصبحت في يوم ما خالية من القوات الأجنبية او شبيه خالية منها كما ان الوضع نفسه سيشمل بالتبعية المانيا الديمقراطية .

ومن الطبيعي ان الاتحاد السوفيتي وان كان يوافق على مبدأ هذا الانفتاح الألماني الغربي على الشرق الا انه كانت له بعض المطالب والضوابط ازاءه وفي المقام الأول تجاه ما ترجوه المانيا الاتحادية منه . وأول هذه المطالب كانت تتركز في أن روسيا تهدف الى توفر الشروط الأساسية لكي يسود الهدوء الفعلي وسط أوروبا وان مثل هذا الهدوء لا يجب ان يسود من جراء تواجد مدفع موجه يرغم الغير على احترام قدرته بل كانت روسيا تريد ان تحاول حل المسائل من جذورها وذلك بان تقر المانيا الاتحادية باوضاع الأراضي الألمانية السابقة في أوروبا أي تقر بان الأراضي الألمانية شرق خط الأودر نيبس قد أصبحت تابعة لبولندا وان تقر بان هناك دولة اسمها المانيا الديمقراطية . وكانت روسيا تهدف بذلك الى ان تحصل على اقرار من صاحب الشأن الأول - الا وهي المانيا الاتحادية - ان هذه الأراضي الألمانية قد تبدلت اوضاعها وأصبحت على ما هي عليه الآن .

سوف تختلف التفسيرات ازاء ما تم بالنسبة لهذا الموضوع فيما يخص بالاوضاع الجديدة للأراضي الألمانية هذه فجانبا سوف يفسرها على انها اعتراف قانوني بها والآخر سيفسرها على انها اعتراف بالوضع القائم دون التزام قانوني وهذا هو ما سنعرض له لاحقا . وكانت المطالب الروسية هذه مقابل موافقة روسيا على فتح الجسور بين برلين الغربية والشرقية وفتح الجسور بين المائتين أيضا فيما بعد . وكانت روسيا تشترط انشاء نظام للامن والتعاون الأوروبي وأجراء تخفيض متبادل للقوات في أوروبا بعدئذ حيث أن من الواضح أن ذلك في مصلحتها الاستراتيجية العليا خاصة وانها تستطيع في هذه الحالة من تطبيق مبدأ حربي يسمى « مبدأ الاقتصاد في القوة » أي أنه يعني إمكانية حفاظ روسيا على أمنها عند حدودها الغربية المطلة على أوروبا بأقل عدد من القوات في الوقت الذي تسمح لها مثل هذه الظروف من حشد أكبر عدد من القوات بكل أطمئنان وفي الوقت والمكان

المناسبين على حدودها الشرقية الآسيوية المواجهة للصين الشعبية . وهذا الاجراء يخدم الاقتصاد والهيبة الروسية بقدر كبير .

وبالنسبة للجانب الامريكى فان تنفيذ نخطيط فىلى برانت كان سيساعد امريكا على أن تتلاقى مع روسيا فى المجال السياسى والاقتصادى وفق استراتيجيتها وان مثل هذه التنفيذات الالمانية ستساعد الرئيس نيكسون على زيارة الاتحاد السوفيتى بل وتعد لزيارته للصين الشعبية بفاعلية أكبر واجدى . وسيتمكن بالتالى نيكسون أن يرسى اسس التعاون مع روسيا خاصة وأن امريكا لها العديد من المشاكل الداخلية والخارجية اهمها محاولة انهاء تورطها فى الشرق الاقصى علما والعمل على دفع مؤتمر الحد من الاسلحة الاستراتيجية الذى تشترك فيه منذ مدة مع روسيا كما سيتمكن من احياء فكرة نظام الأمن الأوروبى الذى يهدف الى تخفيف التوتر فى أوروبا وخلق المزيد من الانفتاح الاعلامى والفكرى بين شعوب أوروبا بصرف النظر عن الاهداف الأخرى خاصته بالإضافة الى امكانية عقد مؤتمر يدعو لتخفيض القوات فى أوروبا الذى اذا ما توصل الى اسس مشتركة مقبولة وأمنة للطرفين يمكن لأمريكا بموجبه أن تسحب بعض أو غالبية قواتها من أوروبا دون أن يتأثر الأمن الأوروبى الغربى وبالتالى دون أن يتأثر أمن الولايات المتحدة ذاتها قدر الامكان الأمر الذى سيخفف من على أمريكا أعباء احتفاظها بقوات كبيرة فى أوروبا .

ومن الجدير بالذكر ان محصلة كل هذه التغيرات ستعكس على ميزان المدفوعات الأمريكى بصورة مشرفة تعاونه على تخطى الصعاب التى يعانى منها منذ فترة غير وجيزة .

ان سياسة انفتاح الغرب على الشرق يمكن ان تكون لها من الآثار الغير مباشرة على الصين الشعبية - بالنسبة لافتراض امتلاك روسيا مستقبلا لقدرات حرية متوفرة يمكنها أن تقذف بها على حدودها الشرقية الآسيوية دون ان تتوسع فى عملية تجنيد لقوات جديدة ودون تعريض أمن حدودها الأوروبية الغربية للخطر الداهم - بحيث يجعل الصين الشعبية تقبل الانسحاب المباشر مع الولايات المتحدة من أجل خلق محور اتصال استراتيجى جديد بينهما توازن به التقارب الأمريكى الروسى هذا وآثاره الأوروبية والآسيوية حتى لا تستفيد روسيا كاملا من الوضع الجديد فى أوروبا وفى آسيا معا . ههنا فى الوقت الذى تعرف فيه الصين أن مثل هذا اللقاء مع أمريكا سيحجر الأخيرة على أن تفك الحصار الذى كانت تفرضه من حولها - مع العلم أن الصين وقتئذ كانت قد توصلت الى قرب تحصيلها بجهودها الذاتية على

الاجلبية المطلوبة لتنتخب عضوا بالامم المتحدة - الا ان المقصود هي العزلة الادبية والسياسية والاقتصادية التي كانت امريكا يمكنها ان تستمر في فرضها عليها حتى اذا ما قبلت الصين الشعبية في الامم المتحدة دون تقارب ما مع امريكا .

ورغم وجهة هذا الافتراض فان امريكا ذاتها كانت ستصاب بالحرج اذا ما تحصلت الصين الشعبية على مكانها في الامم المتحدة مع وجود الجفاء بينهما ايضا فان هناك العديد من المصالح الأمريكية كانت ستتأثر منها مصالح اقتصادية مباشرة وأخرى سياسية تخص فيتنام بالدرجة الأولى . وكانت الصين الشعبية تعرف ان في امكانها بعد الالتقاء المباشر مع امريكا ان تتلاقى بطريقة متوازنة مع اليابان - ذلك العملاق الآسيوي الآخر الذي طالما ما تناطح مسبقا مع الصين - بطريقة تجعل من محور اتصالها هذا بامريكا عاملا يعمل على خلق توازن جديد بينها وبين اليابان في شتى المجالات وايضا بين اليابان والاتحاد السوفيتي .

وكانت امريكا تعلم مقدما ان تقاربها مع الصين الشعبية ومع الاتحاد السوفيتي سيكون من شأنه ان تجد حلا لانهاء تواجدها البشري - دون الجوى - من الهند الصينية يمكنها بموجبه ان توقف التزيف الدموي والمعنوي الذي كانت تتسببه لها هذه الحرب منذ سنوات . وفي المقام الاول فان مثل هذا التقارب الامريكى سيحمى ارض الولايات المتحدة من افتراض تهديد ذرى بالصواريخ كان يمكن اذا ما استمر الوضع في العالم بين اقطابه على ما كان عليه ان يعرضها لمثل هذه المخاطر . ان هذه المحطات السريعة يمكنها ان تؤكد لنا ان تطور آلة الحرب وتطور المواصلات جعل العالم يظهر صغيرا وسريع التأثير التلقائي بطريقة حولت الدول الى قبائل والعالم بأسره الى رقعة محددة من الارض يمكن قطعها في مسيرة يوم واحد او اقل بعد ان كان ماركو بولو يحتاج الى سنوات ازاءها .

بعد هذا التلوين السريع لاستراتيجيات متشابكة وبالضقة التعقيد ومتعارضة في مفرداتها الا انها ذات فائدة نوعية لكل طرف فان خطة فيلي برانت للانفتاح على الشرق - وهي اول واهم خطوة في هذه المسيرة - كانت تجد امامها امكانيات كبيرة الا انها لم تكن تخطو من المصاب في ذات الوقت . وكان الموقف قد تركز في يد فيلي برانت ليحدد الخطوات اللازمة وعقد في هذا السبيل سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين في المانيا الديمقراطية وروسيا وامريكا ونتج عن ذلك ان تم توقيع الاتفاقيات التالية :

- معاهدة موسكو وهى التى وقعت بين المانيا الاتحادية والاتحاد السوفيتى فى ١٢ أغسطس ١٩٧٠ .
 - معاهدة وارسو وهى التى وقعت بين المانيا الاتحادية وبولندا فى ٧ ديسمبر ١٩٧٠ .
 - الاتفاقية الرباعية بشأن برلين وهى التى وقعت عليها كل من فرنسا وانجلترا وأمريكا وروسيا فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ .
 - الاتفاقية بشأن مرور الترانزيت للأفراد والبضائع التى وقعت عليها المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية فى ١٧ سبتمبر ١٩٧١ .
 - وهناك اتفاقية أخرى وقعتا سلطات برلين الغربية مع المانيا الديمقراطية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ بشأن تسهيلات السفر والزيارات لاهالى برلين الغربية للقسم الشرقى كانت المانيا الاتحادية تقف وراءها من خلف الستار .
 - البروتوكول النهائى للاتفاقية الرباعية وقد وقعت عليه الدول الأربع فرنسا وانجلترا وأمريكا وروسيا فى ٥ يونيو ١٩٧٢ .
 - معاهدة بين المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية سميت معاهدة الأساس من أجل تنظيم العلاقات بينهما وقد وقعت فى ٨ نوفمبر ١٩٧٢ .
 - معاهدة بين المانيا الاتحادية وتشكوسلوفاكيا وقعت فى ٢٠ يونيو ١٩٧٣
- وبمكثنا أن نتصور مدى الجهد الذى بذلته المانيا الاتحادية فى سبيل التوصل الى وضع هذه التعاقدات خاصة وان الاتصالات بشأنها بدأت منذ بداية ١٩٦٩ . وقد تحصل فيلى برانت على جائزة نوبل للسلام من عام ١٩٧١ من أجل مساهمته فى العمل على تخفيف التوتر الدولى والعمل على اقرار السلام . ان هذه المعاهدات وان كانت تحدد فترة بداية سريان العمل فى جسد الأمة الألمانية من جديد بعد ان أزرق لونها وكادت تحلل الا أنها تمثل فى الوقت نفسه اقرارا مؤلما على كل الأمة الألمانية وتضحية ثقيلة بعد حرب حزينة . هذا وستعرف على تفاصيل هذه المعاهدات من خلال دراسة تفصيلية لكل منها فى الفصول اللاحقة خاصتها .

الفصل السابع : مشكلة برلين

قصة مدينة برلين

لقد اخترت لموضوع برلين عنوان « مشكلة برلين » لأنها كانت مشكلة من اول الامر اى منذ عام ١٩٤٥ ثم احتلت الى ان اصبحت ازمة عام ١٩٤٨ ومن ثم فى اعوام ١٩٦١ و ١٩٦٢ وكانت هذه المشكلة تحوى بين طياتها كل عناصر الازمة لدرجة ان وصلت خطوات الاستعداد للقتال او الاستعداد لصد ضربات ذرية ذروتها بين جيوش الدول الكبرى . ولقد فتحت خلالها صوامع الصواريخ الذرية وكنمت الانفاس ولهت العالم الاوربى بصفة خاصة حيث انه هو الذى كان قد اكتوى بنار الحرب العالمية الثانية فى الدرجة الاولى . وعندما كن الجانبان يظهران عقب كل أزمة عزوفهما عن التناطح كانت وطأة الازمة تخف قليلا ويتنفس الناس الصعداء الا ان الدور كان يحل عليها لتعود مشكلة من جديد .

يعود بنا التاريخ الى الامر اليومى الذى اصدره المارشال ستالين الرجل الاول فى روسيا ابان الحرب العالمية الثانية يوم ٢ مايو ١٩٤٥ وهو الامر الذى اصدره ليعلم به الشعب السوفيتى وتعلم به القوات المسلحة الروسية لانه يتمثل قمة نشوة النصر بعد سنوات من القتال المرير وقد جاء بالأمر :

« ان قوات جبهة روسيا البيضاء بقيادة المارشال زوكوف بمعاونة جبهة اوكرانيا بقيادة المارشال كوتيف - بعد قتال عنيف من شارع الى شارع - تمكنت اليوم ٢ مايو من الاحتلال التام لبرلين عاصمة المانيا ومركز المانيا الامبريالية ومركز الاعتداء الالمانى ... ان حامية برلين استسلمت الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم »

وبذلك توج ستالين حياته بعد أن قبض بـكلتا يديه على برلين عاصمة هتلر . وذلك لان هجوم هتلر على روسيا يوم ٢٢ يونيو ١٩٤١ اذهل ستالين لدرجة أن روى خروشوف بعدئذ بسنوات أن ستالين أمضى أيام ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ يونيو ١٩٤١ وقد اغلق عليه غرفته بالكرملين منفردا مذهولا من هول المفاجأة ولجأ للخمر يعب منها طوال الايام هذه وطوال لياليها ليحاول أن يسيطر على نفسه وفي نهايتها جمع أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وقال لهم « ان الدولة التي انشأها لينين تنهار الآن امام أعيننا » انى أصف اللحظتين لاحاول أن انقل الفارق بينهما . ولم تكن فرحة احتلال برلين هي فرحة روسية منفردة بل كانت فرحة طرب لها كل الحلفاء اجمعين .

وبالمودة للخلف قليلا نجد ان الدول الثلاث امريكا وانجلترا وروسيا وقعا يوم ١٢ سبتمبر ١٩٤٤ في لندن اتفاقية تنظم تقسيم المانيا الى ثلاثة مناطق احتلال بعد هزيمتها وانضمت فرنسا بعدئذ اليهم ووقعت على هذه الاتفاقية في يوليو ١٩٤٥ لتقسم المانيا الى اربعة اقسام احتلال بدلا من ثلاثة . وقد جاء في النص الاصلى للاتفاقية ما يلى :

« .. من اجل احتلال المانيا فانه حسب حدودها التي كانت قائمة عليها في ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ فان المانيا ستقسم الى ٣ مناطق تخصص منطقة واحدة لكل من الدول العظمى . وسوف تشكل برلين منطقة خاصة يجرى احتلالها مشتركا بواسطة قوات الدول الثلاث .. »

ويقصد بحدود المانيا يوم ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ حدود المانيا التي خدعت بمعرفة مؤتمر صلح فرساي عام ١٩١٩ أى قبل أن يضم لها هتلر أى ارض سواء كانت المانية اصلا او غير المانية . وهنا لتحديد المانيا فيما بعد الحرب العالمية الثانية بتلك التي نتجت عن معاهدة فرساي . وتلا توقيع الاتفاقية عليه ان كانت القوات الامريكية والانجليزية التي انزلت الى اوربا في منطقة نورماندى بفرنسا من اجل غزو اوربا لانهاء سيطرة هتلر عليها ان كانت هذه القوات قد حررت فرنسا ودولا اخرى ثم توغلت داخل حدود المانيا ذاتها وكانت القوات الامريكية والانجليزية قد تجاوزت اثناء تقدمها عبر المانيا خطوط التقسيم التي خططت على الخريطة يوم ١٢ سبتمبر ١٩٤٤ بالنسبة لحدود مناطق احتلال الدول الكبرى وتوغلت لمسافات كبيرة داخل القطاع الذي خصص في الاتفاقية ليكون من نصيب الاحتلال السوفيتى .

وكانت القوات الامريكية والانجليزية هذه قد توغلت مشتركا واحتلت رقعة تقدر بـ ٢٠٠ كيلو متر عمقا على جبهة مواجهة طولها يقارب ٥٠٠ كيلومتر وشملت هذه الرقعة اجزاء من مقاطعات « ساكسن وتورينج وميكلمبرج »

وهي مساجعة تقدر بنصف المنطقة المخصصة للاحتلال الروسى تقريبا . وكان هذا الاجراء نتيجة لمحاوّر تقدم القوات الأمريكية والانجليزية وفي الجانب الآخر احتلت روسيا منطقة مدينة برلين وكانت ألمانيا الهتلرية في النزاع الآخر وانهارت فعلا في الأيام القليلة التالية وسلمت بدون قيد ولا شرط يوم ٨ مايو ١٩٤٥ أى في نفس اسبوع سقوط برلين . وإذا كانت قوات الحلفاء كانت تأمل من قبل أن تتلاقى في برلين إلا أن سير العمليات الحربية أدى الى هذه المواقف . عدا ما قيل في أن القيادة الروسية ألقت بكل ثقلها لاحتلال مدينة برلين منفردة كرمز للانتصار على النازية ولاعتبارات أخرى سياسية واستراتيجية .

ولما كانت برلين يجب أن تحتل بمصرفة الحلفاء للأربع - فانه بعد مشاورات بين تشرشل وترومان - اتصلا بستالين في مايو ١٩٤٥ وأقترحا عليه انسحاب القوات الأمريكية والانجليزية من الاراضى التى كانت مخصصة لروسيا حسب اتفاقية لندن ١٩٤٤ مع السماح لقواتهم في المقابل باحتلال قطاعات كل منها في برلين كسابق اتفاهم . ووافق ستالين وعليه انسحبت القوات الأمريكية والانجليزية من مواقعها في ساكس وتورينج وميكلمبرج ودخلت قوات امريكية وانجليزية في أوائل يوليو ١٩٤٥ واحتلت قطاعاتها في مدينة برلين ثم تبعتها القوات الفرنسية يوم ١٢ يوليو واحتلت القطاع الذى خصص لها بالمدينة . واضحت المدينة وهى مقسمة الى اربعة مناطق احتلال الا ان التقسيم هذا كان تقسيما مظهريا بالنسبة لسكان برلين فقد كان العلم الروسى يرفرف في شرق المدينة والأمريكي في جنوبها والفرنسى والانجليزى في شمالها وغربها حيث أن المواطنين كانوا يتجولون في كل أنحاء المدينة ولم تكن القطاعات وقتئذ الا تخطيطا رمزيا على تواجد قوات دولة معينة بها .

يجدر بنا ان نتعرف ان الاجراءات هذه تمت قبل ان تعلن امريكا بلسان ترومان عن نجاحها في تفجير القنبلة الذرية وهى التجربة التى تمت والبلغ ترومان بنجاحها يوم ٢١ يوليو ١٩٤٥ اثناء تواجده في مؤتمر بوتسدام مع ستالين وتشرشل . وبوتسدام هى في ضواحي مدينة برلين . وقد أسهبت مسبقا عن ردود فعل روسية أوعزت اسبابها الدفينة الى امتلاك امريكا لسر التفجير النووى دون الاتحاد السوفيتى . واننى لأقدر انه اذا ما كانت اخبار نجاح امريكا في التحصل على سر التفجير النووى قد سبقت نهاية الحرب الألمانية بمدة وان تكون امريكا قد رفضت اطلاق الاتحاد السوفيتى عليها - فان تطورات نهاية الحرب الألمانية كان يمكن أن تنتهى بغير الصبورة التى انتهت عليها يوم ٨ مايو ١٩٤٥ .

بدأ التشدد يسود الحلفاء الأربع بعد مدة وجيزة من انتهاء مؤتمر
بوتسدام فقد شب خلاف بين القوى الكبرى التى تحتل برلين بسبب تحديد
طرق المواصلات المختلفة التى يجب أن تستخدمها قوات أمريكا وإنجلترا
وفرنسا من أجل امداد قواتهم وأهالى قطاعاتهم فى برلين من المانيا الغربية .
وكان يلزم للقوات الغربية عدة طرق برية وأخرى نهريّة ومجالات جوية
تخترق القطاع الالماني الذى تحتله روسيا - اى المانيا الشرقية - حيث أن
الحلفاء الأربع لم يحددوا مسبقا فى اتفاقية لندن ١٩٤٤ طرق المواصلات
التي سيستخدمها الغرب فى هذا الخصوص عبر القطاع الروسى . هذا وكان
الحلفاء الغربيون قد طلبوا بأن يخصص لهم طريقان بريان وثلاثة خطوط
حديدية وعدة مجالات جوية الا أن روسيا اعترضت واعتبرت ان هذه
الخطوط كثيرة وطالبت بتخفيضها ونظم الحلفاء الثلاث على عدم تحديد
طرق المواصلات هذه مع روسيا مسبقا . وبعد مفاوضات غير عادية وافق
الروس على خط حديدى واحد يبدأ من جوسلار الى برلين عن طريق
ماجديبورج وعلى طريق برى واحد من فرانكفورت الى برلين ووافق الروس
على عدم تفتيش قوات أمريكا وإنجلترا وفرنسا عند نقاط الحدود المشتركة
وكذا الا تفتشهم نقاط الجمارك وكانت هذه هى بداية التعامل بين حلفاء
الحرب العالمية الثانية ومن الواضح ان الجفاء كان قد بدأ يسودهم .

احتلت قوات الدول الأربع مدينة برلين ولكن ماذا كانت برلين فى هذا الوقت؟
لقد كانت تسمى بمدينة الاشباح لانها كانت تبرز ابشع منظر يمكن ان
يتصوره عقل بشرى . ولم يكن وصف مندوب جريدة النيويورك هيرولد
تريبيون لها عندما زار المدينة يوم ٣ مايو ١٩٤٥ اى ثانى يوم سقوطها
بالوصف المبالغ حين قال : « لم يبق شيء فى برلين ... ولا يشاهد الانسان
اى مسكن او اى متجر او اى وسيلة نقل او اى مبنى ادارى . فقط يمكن
مشاهدة بعض حوائط . وهذه هى التركة التى تركها الحزب النازى لشعب
برلين . » .

لقد دمر ٦٤٢٠٠٠ مسكنا من عدد مساكنها التى كانت تبلغ ١.٥ مليون
مسكنا وهذا عدا ما يقارب ربع مليون مسكنا كانت فى حاجة الى عمرة
شاملة بسبب الاضرار التى اصابته . ولقد قدرت انقراض مدينة برلين بما
يوازي ٧٥ مليون متر مكعب اى قرابة سبع انقراض المانيا . لقد تشدق هتلر
فى بداية الحرب وعلن أن برلين مدينة لا يمكن أن تصلها طائرة معادية واذا
بالآلاف الطائرات الحليفة تلقى عليها فى سنوات الحرب الاخيرة آلاف الاطنان
من مختلف انواع القنابل الى ان اصبحت بعد معركة برلين ذاتها - وهى
المعركة التى دارت من شارع الى شارع بين الجنود الروس وبقياء قوات

هتلر - مثل الأرض المحروثة التي ينقصها البغار حتى تنبت . لقد عرف اهالى مدينة برلين الجوع مثل ما عرفه شعب المانيا تماما وشعروا بالصقيع القارس وكذا يتجمد جسدهم الهزيل أعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ .

اننى لا ازرف الدمع على حالة برلين بموجب وصفى هذا لها - فالحرب حرب ويجب ان ينال كل نصيبه منها حسب شريعة البشر - ولكن مأساة هؤلاء وبالذات مأساة اهالى برلين الغريبة كانت تفوق المعيار العادى لانهم كفروا عن الحرب الالمانية بمقدار فاق تكفير مجرمى الحرب الالمان عن أعمالهم البشعة والاجرامية . فاذا كان منهم من اعدم فان لحظات تعذيبهم كانت سريعة ولم تدم الا القليل اما هؤلاء فقد تأملوا على مدى طويل من الزمن وازدادت الامهم كلما ابعدوا عن اقاربهم واصدقائهم الذين كانوا يقطنون القطاع الشرقى من المدينة . لقد عاشوا سنوات طويلة فى شبه عزلة عن هؤلاء بل وعن العالم كله فى بعض الاوقات وكانهم فى سجن جماعى شملت ارجاءه القطاع الغربى من برلين . اننى لا اسعى الى اتهام ذاك ولا هناك من جراء ما وصلت اليه الحال فى برلين الغريبة كما ساسردها لاحقا فقد يكون لذلك حججه القنعة وقد يكون لهالك مبرراته القوية ولكننى ساحاول ان اصف سريعا مأساة الشعب الواحد ومواطنى المدينة الواحدة من اخوة واخوات واولاد العم الذين فرقتهم خلافت الدول الكبرى ومتطلباتها طوال ربع قرن من الزمن .

كان الاجراء الجماعى الرباعى الوحيد الذى اتخذ فى برلين هو ذلك الاجراء المشترك الذى اتفقت عليه هيئة الحلفاء الاربعة المشرفة على مدينة برلين واصدرت يوم ١٣ اغسطس ١٩٤٦ ما يسمى بالدستور المؤقت لبرلين والذى بموجبه كان يمكن لاهالى برلين مجتمعين اجراء انتخابات فى القطاعات الاربعة بالمدينة لينتخبوا نواب المدينة واعضاء مجلسها البلدى لمدة عامين . وجرت الانتخابات فى القطاعات الاربعة واسفرت عن النتيجة التالية :

- الحزب الاشتراكى الديمقراطى ونال ٤٨٧ فى المائة . وهو فرع من الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى كان يتراسه الدكتور شوميكار .
- الحزب الديمقراطى المسيحى ونال ٢٢٢ فى المائة . وهو فرع من الحزب الديمقراطى المسيحى الذى ترأسه فيما بعد الدكتور ايدنباور .
- حزب الوحدة الاشتراكى ونال ١٩٧ فى المائة . وهو فرع من حزب الوحدة الاشتراكى الشيوعى الذى تواجد فى المانيا الشرقية .

— الحزب الليبرالى الديمقراطى ونال ٩٤ فى المائة .

كان نواب برلين يعملون من برلمانها الصغير « مجلس الشيوخ » المسمى « بمجلس المدينة » حيث كان مغروضا طبقا لقرارات بوتسدام أن يكون للمدينة وضع خاص بالنسبة لنظام احتلالها ليمثل احتلالها وإدارتها مشتركا بمعرفه قوات الاحتلال الأربع وهذا الوضع كان يخالف اوضاع احتلال بقية اراضى المانيا وهى التى كانت مقسمة الى أربع قطاعات تحتل وتدير كل منه دولة بمفردها .

أوضحت نتيجة هذه الانتخابات أن حزب الوحدة الاشتراكي لم يزل أغلبية تمكنه من إدارة شئون برلين وهي المدينة التي تقع في وسط القطاع الروسي من ألمانيا والتي تبعد قرابة ٢٠٠ كيلو مترا من حدود القطاعات الألمانية التي تحتلها أمريكا وإنجلترا وفرنسا . أيضا كان من الواضح أن حزب الوحدة الاشتراكي لن يتمكن من التحالف مع أي من الأحزاب الأخرى في المدينة لعدم تناسق أهدافهم المشتركة . هذا في الوقت الذي كانت فيه برلين تعتبر معقلا للعمال ومكان انطلاق الشرارات الثورية الأولى منذ انتفاضة ١٨٤٨ وأثناء فترات أعوام ١٩١٨ و ١٩١٩ التي تلت الحرب العالمية الأولى وتلك التي اندلعت عام ١٩٢٢ على اثر الأزمة الاقتصادية العالمية الطاحنة والتي نتجت عنها أكبر بطالة في التاريخ الحديث .

ومعروف عن مدينة برلين انها لم تمنح هتلر اغلبيه في الانتخابات التي اتت به للحكم عام ١٩٣٣ . وتعتبر برلين من أكثر المدن الالمانية التي تهتم بالامور السياسية ويتميز اهلها بالحيوية والفضول لدرجة انهم كانوا يعرفون عن أمور البلاد المحيطة بالمانيا أكثر من الالمان القاطنين على الحدود المجاورة لتلك البلاد ذاتها . وهذه الخاصية هي التي ساعدت اهالي برلين الغربية واهالي برلين الشرقية على الصمود نفسيا امام عوامل الفقرة المختلفة التي تعرضوا لها ولولاها لانهاروا جميعا .

تم في يونيو ١٩٤٧ انتخاب ارنست رويتر عمده لمدينة برلين بأغلبية ٨١ صوتا ضد ١٧ وامتناع صوتين ورفضت السلطات الروسية في برلين الاعتراف بارنست كعمده للمدينة بسبب موافقه السابقة التي اتسمت بمعاداته للشيوعية . ورغم ان تعيينه جاء نتيجة انتخاب سرى وبأغلبية محترمة وانه قوبل بالترحيب من جانب الحزب الديمقراطي الاشتراكي والديمقراطي المسيحي الا اننى كنت امل الى ان كان يجزى ترشيح شخصية مستقلة لمل هذا المنصب اى شخص ليست له سمات تأيد معسكر ومناهضة الآخر حيث كان معروفا ان ارنست رويتر كان معادى

المبادئ الشيوعية وهذا مع تقديري لكفاءته الشخصية الا ان الموقف في مدينة مثل مدينة برلين كانت محتلة ومدارة بواسطة قطب الاشتراكية الشيوعية واقطاب الرأسمالية الغربية كان يستلزم الاحتكام للعقل دون العاطفة . خاصة وكان يجب على العمدة ان يتعامل مع القائد الانجليزى والامريكى والفرنسى والروسى ايضا وبالتالي يصعب على شخص ذى مذهب انحيازى ان يقوم بمثل هذا الواجب . اننى افيد برأى هذا واعلم مدى تقدير زعماء المانيا الاتحادية لشخص ارنست رويتر فعقب وفاته ابنه تيودور هيبس رئيس جمهورية المانيا الاتحادية بكلمات مؤثرة وكتب عنه فيلى برانت كتابا كاملا - الا اننى ما زلت اعتقد ان هذه المشاعر كان المفروض انها ازاء شخصه دون ان تكون تجاه ترشيحه لمنصب عمودية مدينة برلين وقت كان يسودها الاحتلال الرباعى بكامل معناه .

بعد انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الغرب في لندن في نهاية فبراير ١٩٤٨ وهو المؤتمر الذى وافق على ضم المانيا الغربية الى المعسكر الغربى - كما اشرنا سابقا - حدث اثناء انعقاد مجلس رقابة الحلفاء يوم ٢٠ مارس ١٩٤٨ بكامل هيئته ان استفسر الجنرال الروسى سوكولوفسكى عن القرارات التى اتخذت في هذا المؤتمر فيما يخص المانيا الغربية فافاده الغرب بأن قرارات هذا المؤتمر معروضة الآن على الحكومات الغربية صاحبة الشأن . وعقب هذا التفسير الذى قدم له ودون ان ينتظر بقية اقوال مندوب بريطانيا في هذا الموضوع نهض الجنرال سوكولوفسكى وغادر الاجتماع وقال « ارى انه لا معنى لاستمرار اجتماعنا واننى اعلن تأجيل الاجتماع » .

وبرر الشرق تصرفه هذا وكأنه احتجاج على القرارات التى يتخذها الغرب بمفرده ازاء المانيا الغربية في الوقت الذى كان يجب فيه ان تشارك روسيا في المؤتمرات التى يبحث فيها مصير المانيا الغربية . وكان الغرب يدافع عن موقفه مبررا ان روسيا كانت تعمل على ضم القطاع الروسى فى المانيا الى المعسكر الشرقى . الا ان النتيجة ان مجلس رقابة الحلفاء هذا قد انحل عمليا بعد انفضاض اجتماعه يوم ٢٠ مارس ١٩٤٨ لانه من المفروض ان تكون الاجتماعات فيه رباعية وان تشمل قراراته المانيا كلها وبغيب الجانب الروسى انشل المجلس عمليا وقانونيا رغم ان الغرب استمر في اجتماعاته الثلاثية في نطاق ما كان يسمى بمجلس رقابة الحلفاء الا ان قراراته لم تكن ملزمة على القطاع الروسى من المانيا ولا على برلين الشرقية . وكان يوم ٢٠ مارس ١٩٤٨ هو يوم الانفصال المظهورى للمعسكرين رغم ان انفصالهم الحقيقى سبق ذلك بمدة طويلة .

طرحـت السـلـطـات الشـرقـية يوم ٢٣ يونـيو ١٩٤٨ العـمـلة الـألمـانية الشـرقـية الجـديـدة فـي مـديـنة برلـين الشـرقـية وأعلـنت المـانـيا الغـربية والسـلـطـات الغـربية يوم ٢٤ يونـيو ١٩٤٨ بـدـأـة العـمـل بـالعـمـلة الـألمـانية الغـربية الجـديـدة وجمـدت الفـتـرة بـين ٢٥ حـتى ٢٧ يونـيو لـتـبـدـل العـمـلة القـديـمة بـتلك الجـديـدة . وفـي صـباح يوم ٢٤ يونـيو قـطـعت السـلـطـات الرـوسـية كل اتـصـال بـالطـرق البرية والحـديـدية والنـهرية عـن برلـين الغـربية وبـدأ حـصـار برلـين الغـربية الشـهـير و هو الحـصـار الـذي اسـتـمر قـرابـة العـام . كـانـت المـواد الغـذائية الـتى بـيرلـين الغـربية تـكـمى أهـاليـها البـالـغ عـددهـم ٢.٥ مـلـيـون نـسـمة لـمـدة ٣٦ يـوما و كان مـخـزون الفـحم يـكـفـيهم لـمـدة شـهر ونـصـف .

اضـطـربت الدـول الغـربية الثـلاث أـمام التـصـرف الرـوسـى هـذا خـاصـة و كـانـت القـوات الغـربية هـي المـسـئـولة عـن امداد أهـالى برلـين الغـربية بـكل احتـياجـاتها واضـطـر الغـرب يوم ٢٦ يونـيو الـى تـنـفـيـذ اكـبر عـمـلية نـقل جـوى مـن أجـل امداد برلـين الغـربية بـكـافة احتـياجـاتها . عـملت الطـائـرات الانـجـليـزية والأمـريـكية والفرنـسية فـي هـذا الجـسر انـجـوى الـذى تـقل الـى برلـين الغـربية ما يـزـيد غـن ٥٠ مـلـيـون طـنا مـن الحـمـن والوقـود والأدوية وخـلافـه . وشـغـلت المـطـارات الثـلاثـة الـتى كـانـت بـالقـطـاعـات الغـربية الثـلاثـة فـي برلـين مـن أجـل اسـتـقبـال هـذا الجـسر الجـوى الـذى كان يـعـمـل لـيـلا ونـهارا حـيث كـانـت طـائـرة تـقـلع وأخـرى تـهـبط بـمـعـدل ٦٠ ثـانـية بـين كل طـائـرة . تـعـهد الغـرب بـالدفاع عـن برلـين الغـربية ومـعاونـتها وقـدم الغـرب لـأهـالى برلـين الغـربية الضـمان بـنـقل احتـياجـاته اليهم حـيث كان الغـرب ملـزمـا بـذلك بـمـوجـب قـانون الحـرب . وهـذا بـصـرف النـظر عـن التـزامه أدبـيا .

لـم يـكـن هـنـاك مـفر أـمام أهـالى برلـين الغـربية الا أن يـواجهـوا المـوقـف وبتـحمـلوا عـواقـبه . فـقد كان القـلق يـنتـابهم اذا انـقـطـع صـوت الطـائـرات لـقـتـرة وجـيزة ووصل بـهم الأمر الـى أن اعتادوا النـوم فـي المـساء عـلى ضـجـيج وازـيز هـذه الطـائـرات و كانـها الموسـيقى الحـالـة الـتى تـدبـعها مـحـطـات الإذاعة متـأخـرا فـي المـساء لمـسـاعـدة مـستمـعيها عـلى النـوم الهادئ و كان عـدد مـنهم يـسـتـيقظ مـفـروعا مـن نومه اذا انـقـطـع صـوت الطـائـرات ولا يـعاودـه النـوم ثـانـية الا بـعد مـعاودة ضـجـة هـيـوط وإقـلاع الطـائـرات . انـقـطـعت مـنذ بـدأـة الحـصـار امكانـية نـوجـه أهـالى برلـين الغـربية لـلقـطـاع الشـرقى مـن المـدـينة وظل هـذا الحـال قـرابـة سـنة ومـن الطـبـيـعى أن وقـعت مـأسـى انـسـانية كـبـيرة خـلال هـذه الفـتـرة بـالنـسـبة للـعـائـلات الـتى فـاجأها الحـصـار وهـي مـفـرقة بـين شـطـرى المـدـينة .

كان مـوقـف أهـالى برلـين الغـربية أشـد قـسوة مـن النـاحية النـفسية عـن مـوقـف أهـالى برلـين الشـرقية حـيث أنه لـم يـكـن فـي وسـع أهـالى برلـين الغـربية

الخروج عن نطاق برلين الغربية لأن كل ما كان حولها كان تحت رقابة الشرق . أما أهالي برلين الشرقية فكان يمكنهم على الأقل التجول في أنحاء القطاع الألماني الذي تحتله روسيا مما كان يساعد على رفع معنوياتهم إزاء القريب الغائب أو الأخ القاطن في الجزء الغربي من المدينة . ويمكنني أن أفيد أن الشرق خسر الكثير من جراء حصار برلين الغربية هذا لأن كل مواطني ألمانيا الغربية انضموا وجدانيا إلى جانب أهالي برلين الغربية واعتبروهم ضحية السياسة الروسية من جراء هذا التصرف . أقول ذلك رغم وجهات نظر روسيا في هذا الإجراء حيث أن المظهر العام له تأثير بصرف النظر عن مبرراته الجوهرية .

عرضت الولايات المتحدة موضوع حصار برلين الغربية على هيئة الأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٤٨ وأعلن مندوب الأمريكي أن التصرف المنفرد الروسي الذي أدى إلى قطع نارور بين القطاعات الغربية في ألمانيا وبين برلين يشكل تهديدا للسلام . وأجاب مندوب روسيا أنه ليس هناك حصار مثل ما هو معروف تقليديا بالنسبة لمعنى كلمة الحصار وعليه فليس هناك تهديد للسلام العالمي . وقصارى جهد الاتحاد السوفيتي كان الإيدع الموقف يفلت من زمامه حتى لا تتعرض روسيا لتصرف حربي انتقامي خاصة وكانت روسيا لم تمتلك بعد أسلحة ذرية إلا أن روسيا وقد تركت للغرب المجال الجوي مفتوحا فانها بذلك أبعدت نوعا فرص المواجهة .

كانت وجهة نظر روسيا من جراء هذا الحصار ترمي إلى إثبات حقها في تقرير مصير ألمانيا بالاشتراك مع الغرب حيث أبرزت أن أمن روسيا متوقف على نوع النظام الذي كان سيسود ألمانيا الغربية . في الوقت الذي كان فيه الغرب قد قرر في مؤتمر لندن أن التصرفات الروسية في ألمانيا الشرقية تهدد أمن أوروبا الغربية وأمن أمريكا بالتبعية . وقد انعكست خلافات الغرب والشرق على ألمانيا ككل وعلى مدينة برلين بوجه خاص لأن برلين الغربية كانت أضعف موقع في ألمانيا بالنسبة للغرب . ويمكن وصفها بأنها كانت وستظل أضعف مكان في جسد الأمة الألمانية .

قامت ٣٨٠ طائرة بعدد ٢٠٠٠٠ رحلة جوية إلى برلين الغربية طوال مدة الحصار بمعدل ٦٠٠ رحلة يوميا كان ينتج عنها ١٢٠٠ عملية هبوط واقتلاع لتلك الطائرات طوال ٢٤ ساعة في مطارات برلين الغربية مما يدلنا أن الجميع صمدوا . لقد صمد أهالي برلين الغربية وصمد معهم الغرب إلا أن روسيا هي الأخرى قد صمدت بأعصاب من فولاذ بالنسبة لطول مدة الحصار الذي فرضته على برلين والذي استمر من ٢٤ يونيو ١٩٤٨ حتى

٤ مايو ١٩٤٩ عندما اتفقت الدول الأربع على انتهاء حصار برلين وصدر ذلك في بيان مشترك عن حكومات فرنسا والاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة جاء به :

« - أن ينهى في ١٢ مايو ١٩٤٩ الحظر الذي كان مفروضا منذ ١ مارس ١٩٤٨ بمعرفة حكومة الاتحاد السوفييتي على المواصلات والنقل والتجارة بين برلين والقطاعات الغربية بألمانيا وبين القطاع الشرقي والقطاعات الغربية .

— أن ينهى في ١٢ مايو ١٩٤٩ الحظر الذي كان مفروضا منذ ١ مارس ١٩٤٨ بمعرفة حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أو أى منهم على المواصلات والنقل والتجارة بين برلين والقطاع الشرقي وبين القطاعات الغربية والقطاع الشرقي .. »

وبذلك انتهى هذا الحصار الذي استمر ٣٢٤ يوما الا أن انتهائه لم يجلب بداية الوفاق بين القوى العظمى بل كان بداية الحذر المزوج بالشك بينهما . وتنفس أهالي برلين الغربية الصعداء بعد عام من الحجز الإجباري داخل أسوار برلين الغربية .

وإذا عاودنا الأحداث يمكننا أن نتذكر أن دستور ألمانيا الغربية قد صدر يوم ٨ مايو ١٩٤٩ وهو الدستور الذي أعدته لجنة من ٦٥ عضوا ترأسها ايديناور منذ سبتمبر ١٩٤٨ ومن ذلك فقد كانت اللجنة الألمانية الغربية تعمل لوضع دستور ألمانيا الغربية في الوقت الذي كانت فيه برلين الغربية تحت الحصار وقد قوى هذا الموقف رابطة برلين الغربية بألمانيا الغربية ونص في الدستور أن « برلين الكبرى » تعتبر أحسدى محافظات ألمانيا الغربية حيث أن هذا الدستور قد وضع على أساس اتحادي يسمح بأن تنضم اليه بقية المحافظات في ألمانيا الشرقية عندما تتوحد ألمانيا مستقبلا وقد جاء في المادة ٢٣ من الدستور :

« ينطبق هذا الدستور في الوقت الحالي على مقاطعات : بادن وباناربا وبريمان وبرلين الكبرى وهامبورج وهيبس وساكسوني السفلى والراين الشمالي ووستفاليا و... و سوف يطبق في مناطق أخرى من ألمانيا عندما تنضم اليه . »

وعليه فقد قدروا أن برلين الغربية تعتبر جزءا من ألمانيا الغربية الا أن الغرب لم يوافق على اعتبار برلين الغربية جزء من ألمانيا الاتحادية لان ذلك

كان سيضعف مركزه امام روسيا ازاء أى تصرف لاحق لها تجاه برلين الغربية وطالب الغرب أن تحافظ برلين الغربية على كيانها كمنطقة تحت الاحتلال الأمريكى والفرنسى والانجليزى حتى يمكن لهذه الدول الثلاث ان تثبت ان تواجدها في برلين الغربية قائم على الفتح العسكرى اى على كونهم منتصرين وليس على كونهم حلفاء لألمانيا الغربية حتى تعتبر برلين الغربية بقطاعاتها الثلاثة وكأنها اراض امريكية وانجليزية وفرنسية تحتلها قوات الدول الثلاث هذه حتى تصبح روسيا اذا ما حاولت انتهاك اراضى برلين الغربية هذه وكأنها تنتهك اراضى امريكية وفرنسية وانجليزية الامر الذى يجعل روسيا تنراجع عن مثل هذا التصرف .

وفي الجانب الآخر اعتبرت روسيا ان برلين الشرقية ما زالت منطقة تحتلها القوات الروسية اى كأنها اراض روسية حتى يمكنها في الوقت ذاته ان تجاهه بالمثل اى تصرف يقوم به الغرب تجاه برلين الشرقية . واذا كانت حكومة المانيا الشرقية قد اتخذت عام ١٩٥٠ قطاع برلين الشرقية كعاصمة لجمهورية المانيا الشرقية تحت اسم مدينة برلين فانها وان كانت مقرا لحكومة المانيا الشرقية سياسيا الا انها ليست ارضا المانية شرقية قانونا . وعلى هذا الأساس اعتبر الغرب نفسه انه ما زال حتى الآن يحتل برلين الغربية واعتبرت روسيا انها ما زالت تحتل حتى الآن برلين الشرقية .

وافقت المانيا الغربية على استبعاد ضم برلين الغربية اى « برلين الكبرى » الى محافظات المانيا الاتحادية ووافقت الا تباشر سيطرتها القانونية الفعلية عليها وذلك حتى تبقى برلين الغربية تابعة قانونا للغرب وبالتالي يمكن للغرب أن يدافع عنها بسهولة وبسرعة اذا ما كانت منضمة رسميا لالمانيا الغربية . وهذا يرجع الى الوضع الاستراتيجى لبرلين الغربية التى تتواجد فى منتصف اراضى القطاع الروسى من المانيا . وعليه فإنه لا يسمح لنواب برلين الغربية - الذين يحضرون جلسات مجلس نواب المانيا الغربية - من أن يكون لهم حق التصويت فى أعمال المجلس السياسية والتشريعية بل يسمح لهم فقط بالتصويت فى أمور الاجراءات فانهم وان كانوا يماون اهالى برلين الغربية فى مجلس نواب المانيا الغربية الا أنهم لا يمارسون حقيقة عمل النواب وتواجههم فى المجلس هو نوع من الوجود الرمضى .

استمر برلمان برلين الغربية المشكل من مجلس للشيوخ يودى واجبه فى نطاق برلين الغربية تحت اشراف الغرب . واذا كانت تعقد بعض جلسات لمجلس نواب المانيا الغربية فى مدينة برلين الغربية فان هذا الاجراء كان يمثل علامة من علامات التضامن بين المانيا الغربية وبرلين الغربية ومبرجه

محاولة صبغ هذا التصرف وكأن برلين الغربية جزء من ألمانيا الاتحادية .
الا أن هذه الاجتماعات قد توقفت مؤخرا بعد الاتفاقيات التي عقدت عام
١٩٧١ . ولم يعد مجلس نواب ألمانيا الغربية يعقد جلسات له في برلين الغربية
وهو الأمر الذي سنذكر تفاصيله لاحقا .

صدر دستور برلين الغربية في سبتمبر ١٩٥٠ وقد وافق لها الغرب
على دستورها هذا الذي جاء به :

« من أجل حماية حرية وحقوق كل المواطنين ومن أجل تيسير شئون
الجماعة والاقتصاد على أسس ديمقراطية ولخدمة روح التقدم الاشتراكي
والسلام وبهدف البقاء كعاصمة لألمانيا الجديدة الموحدة فان برلين اتخذت
لنفسها الدستور التالي :

المادة الأولى : ان برلين أرض ألمانية . وهي في نفس الوقت مدينة .
ان برلين هي مقاطعة من جمهورية ألمانيا الاتحادية . . »

وطبقت برلين الغربية القوانين الصادرة في جمهورية ألمانيا الاتحادية
ولما كانت برلين الغربية لا تستطيع بسهولة موازنة مواردها فقد تكفلت
ألمانيا الغربية بمدها بالمعونة اللازمة حتى يمكنها أن تجابه متطلبات البقاء .

ان ألمانيا الاتحادية هي التي تمثلها في الخارج وتقوم سفارات ألمانيا
الاتحادية وتصلياتها بإجراء اللازم لرعايا برلين الغربية في الخارج .

أجريت انتخابات في برلين الغربية في أكتوبر ١٩٥٠ وقد حاول عمدة
برلين الغربية أرنست رويتر أن تجرى انتخابات في كل قطاعات مدينة
برلين إلا أن السلطات الروسية رفضت الاشتراك فيها وتمت الانتخابات في
القطاع الغربي فقط وأسفرت عن النتيجة التالية :

— الحزب الاشتراكي الديمقراطي ونال ٤٤٫٧ في المائة .

— الحزب الديمقراطي المسيحي ونال ٢٤٫٦ في المائة .

— الحزب الديمقراطي الحر ونال ٢٣٫٠ في المائة .

— الحزب الألماني ونال ٣٫٧ في المائة .

— حزب اللاحثين ونال ٢٫٢ في المائة .

هذا وكانت قد أجرت انتخابات في ديسمبر ١٩٤٨ أثناء الحصار وفاز
فيها الحزب الاشتراكي الديمقراطي بنسبة ٦٤٫٥ في المائة تلاه الحزب
الديمقراطي المسيحي بنسبة ١٩٫٤ في المائة والحزب الديمقراطي الحر
بنسبة ١٦٫١ في المائة . وقد تراجع الحزب الديمقراطي الاشتراكي نوعا

في انتخابات ١٩٥٠ إلا أنه كان ما زال يحافظ على تفوقه الفردي بالنسبة لبقية الأحزاب خاصة وبرلين الغربية من معاقله الأساسية . واستمر الحزب الديمقراطي الاشتراكي في التحصل على غالبية مثسابة طوال الانتخابات التي تمت حتى تاريخنا .

اتخذت السلطات الشرقية بعض قرارات تتعلق بوسائل المواصلات المختلفة في الفترة منذ نهاية ١٩٥١ حتى منتصف ١٩٥٢ وهى :

— أن يتم تحصيل عوائد مرور من العربات القادمة من المانيا الغربية وتلك القادمة من برلين الغربية والتي تستخدم الطرق الموجودة بالقطاع الألماني الشرقى . وذلك من أجل صيانة هذه الطرق وتجهيزها بخدمات الإصلاح والنجدة .

— تم قطع ما يقرب من ٢٩٠٠ خط تليفونى يربط برلين الغربية والقطاع الألماني الشرقى .

— منع اهالى برلين الغربية من استخدام ٩٩ طريقا من مجموع ٢٧٧

طريقا تربط برلين الغربية ببرلين الشرقية وبألمانيا الشرقية . وقد اتخذ هذا القرار فى ٢٨ مايو ١٩٥٢ .

— وحتى نهاية سبتمبر ١٩٥٢ وصل عدد الطرق الغير مسموح استخدامها الى ٢٠٠ طريق من الى ٢٧٧ طريقا عالىه .

اصدرت وزارة الداخلية لجمهورية المانيا الشرقية فى مايو ١٩٥٢ تعليمات تقضى بأنه لن يسمح بزيارة المانيا الشرقية — والتي تشمل قطاع برلين الشرقية — إلا لمن يحمل بطاقة تحقيق شخصية صادرة من لدى سلطات المانيا الشرقية أو لمن يحمل تصريحاً خاصاً بالزيارة إذا لم يكن لديه بطاقة تحقيق الشخصية هذه . ووضحت سلطات المانيا الشرقية أنها اتخذت هذه الاجراءات لأسباب تتعلق بأمنها الذاتى . ومن الطبيعى أن تأثر اهالى برلين الغربية بهذه القرارات لأن زيارتهم لبرلين الشرقية أصبحت تتطلب استخراج تصريح بذلك أو استخراج بطاقة تحقيق شخصية من لدى سلطات المانيا الشرقية الأمر الذى قد يجعل مواطن برلين الغربية إذا ما استخرج مثل هذه البطاقة أن يشعر وكأنه أصبح من رعايا المانيا الشرقية أو أنه قد أصبح مواطناً ذا هوية مزدوجة .

ولتذكر تسلسل الأحداث فقد اندلعت الانتفاضة العمالية فى المانيا الشرقية وفى برلين الشرقية فى يونيو ١٩٥٣ وتلا ذلك اجتماع وزراء

خارجية الدول الأربع في يناير ١٩٥٤ ببرلين - وهو أول اجتماع لهم منذ اجتماعهم في ١٢ مايو ١٩٤٩ عقب انتهاء حصار برلين - ونذكر أن اجتماعهم في برلين عام ١٩٥٤ لم يغير الموقف بالنسبة لموضوع المانيا وفشلت محادثاتهم ازاء مشكلة المانيا والنمسا واتفقوا فقط على معاودة الاجتماع في جنيف من اجل بحث الأوضاع في الشرق الاقصى والحرب بالهند الصينية ويتضح لنا من ذلك ان الجمود كان يسود الموقف في برلين الغربية بعد أن فكت روسيا حصارها عنها في ١٩٤٩ حيث ان المعسكر الشرقي كان يأمل ضم برلين الغربية اليه او على الأقل ابعاد صلتها بالغرب لتكون شبه مستقلة ومحيدة لان الوجود العسكري الغربي في برلين الغربية كان مع تواجد الصواريخ الأمريكية التي تطورت وأصبح لها زعوس ذرية كان يهدد الدول الأوروبية الشرقية ويهدد أيضا غرب الاتحاد السوفييتي . هذا بالإضافة الى أن الشرق كان يعلن عن تزايد نشاط عملاء الغرب الذين اتخذوا برلين الغربية كقاعدة للتجسس ضدهم .

اعترف الاتحاد السوفييتي بسيادة المانيا الشرقية في مارس ١٩٥٤ وقد صدر البيان السوفييتي التالي في هذا الشأن :

« تقيم جمهورية المانيا الديمقراطية الآن علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي مثل تلك العلاقات التي تقام مع الدول الأخرى الأجنبية ذات السيادة . وأصبحت جمهورية المانيا الديمقراطية حرة في اقرار سياستها الداخلية والخارجية بما في ذلك موضوع علاقاتها مع المانيا الغربية » .

ويتضح لنا من ذلك ان الاتحاد السوفييتي بموجب منحه السيادة لالمانيا الديمقراطية فانه قد أصبح من حق المانيا الديمقراطية أي الشرقية اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة لها . ومن الطبيعي أن مثل هذه القرارات كانت ستتخذ بعد التشاور مع الاتحاد السوفييتي وهو الأمر الذي كان يجري أيضا في داخل المانيا الاتحادية أي الغربية بعد ما منحها الغرب سيادتها من جراء مشاورها مع حكومات الغرب في كل خطواتها الهامة .

نذكر ان المانيا الاتحادية صدقت كآخر دولة غربية على معاهدات باريس في فبراير ١٩٥٥ وبذلك أصبحت هذه المعاهدات نافذة داخل المعسكر الغربي وان المعسكر الشرقي أجاب على ذلك بإنشاء حلف وارسو في مايو ١٩٥٥ . وقد سلم الاتحاد السوفييتي الى جمهورية المانيا الديمقراطية مسئولية الاشراف على حدودها مع المانيا الاتحادية وعلى تلك المحيطة ببرلين الغربية وذلك بمعرفة القوات المسلحة لجمهورية المانيا الديمقراطية وأصدر الاتحاد السوفييتي في هذا الشأن الوثيقة التالية

بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٥٥ بعد اتفاق تم اذاعها بين الاتحاد السوفيتي
والمانيا الديمقراطية وجاء بها :

« تشرف وتراقب جمهورية المانيا الديمقراطية على حدود جمهورية
المانيا الديمقراطية وعلى الخطوط الفاصلة بين جمهورية المانيا الديمقراطية
وبين جمهورية المانيا الاتحادية وعلى تلك التي تحيط برلين الكبرى وتلك
التي داخل برلين وعلى الطرق التي تخترق جمهورية المانيا الديمقراطية والتي
تصل بين جمهورية المانيا الاتحادية وبين برلين الغربية .

ومن أجل تنفيذ مثل هذا الاشراف والرقابة على طرق الاقتراب التي
تخترق جمهورية المانيا الديمقراطية والتي توصل بين جمهورية المانيا
الاتحادية وبين برلين الغربية فان جمهورية المانيا الديمقراطية تضم
للسلطات المختصة بالمانيا الاتحادية انجاز كل المسائل المتعلقة بالسكك
الحديدية والسيارات والسفن التي تمر مرور الترانزيت والخاصة بجمهورية
المانيا الاتحادية أو ببرلين الغربية وأيضاً ما يختص بمواطنيهم ومواطني الدول
الأجنبية وهذا عدا الافراد والمعدات الخاصة بقوات الولايات المتحدة
وبريطانيا العظمى وفرنسا وبرلين الغربية والتي يتم انجاز الامور المتعلقة
بها منفصلاً وطبقاً للعادة . . وإيعاء لما سبق ذكره فان صرف وملء الاوراق
الخاصة بالملاحه في المجارى المائية الداخلة ضمن اراضى جمهورية المانيا
الديمقراطية ستنداول فقط بمعرفة جمهورية المانيا الديمقراطية .

ان الرقابة على تحركات الافراد والعتاد للقوات الفرنسية والانجليزية
والامريكية وهى تلك التي تتم بين جمهورية المانيا الاتحادية وبين برلين
الغربية سيقوم بالاشراف عليها مؤقناً قائد القوات السوفيتية في المانيا
حتى الوقت الذي يتم فيه اتخاذ اتفاق في هذا الشأن .

لقد سمح لتحركات الافراد العسكريين ومعدات قوات القوى الغربية
الثلاث المسلحة في برلين الغربية بأن تتم على اساس القرارات الحالية
للقوى الأربع :

— الطريق البرى من برلين الى ماربريون .

— الطريق الحديدى من برلين الى هلمستيد وللعودة فارغا على الخط
الحديدى من برلين الى !وبسفيلد .

— الممرات الجوية : برلين/هامبروج - وبرلين/بوتسكبورج - وبرلين/
فراكفورت مين . «

وقد وقعت هذه القرارات وقع الصاعقة على الغرب لأنها يمكن أن تعتبر بداية لمحاولة زحزحة موقف الغرب في برلين الغربية خاصة ويمكن افتراضيا أن يفهم منها أنه وإن كانت روسيا هي التي تشرف حاليا على تحركات أفراد قوات الغرب عبر ألمانيا الشرقية فإن هذا الإجراء مؤقت أي أنه يمكن أن تمنح روسيا سلطات ألمانيا الشرقية حق الإشراف مستقبلا على قوات الغرب هذه . وقد سلم السفير البريطاني في موسكو إلى وزارة الخارجية السوفيتية مذكرة احتجاج بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٥ في هذا الشأن جاء بها :

« .. أن حكومة حضرة صاحبة الجلالة باتفاق مع حكومات الولايات المتحدة وفرنسا تود أن تعلن عن موقفها تجاه الاتفاقيات التي عقدت في موسكو يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٥٥ بين المارشال بولجانين والمستر جروتفول كما نشر بالصحف .

تعلن الحكومات الثلاث أن هذه الاتفاقيات لا يمكنها أن تؤثر بأي طريقا ما على التزامات ومسؤوليات الاتحاد السوفيتي تجاه الاتفاقيات والترتيبات التي انجزت مسبقا بشأن ألمانيا - بما فيها برلين - بين فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

وستعتبر الحكومات الثلاث أن الاتحاد السوفيتي سيظل مرتبطا بهذه التعهدات تجاه القوى الثلاث بشأن ألمانيا . وفي هذا الخصوص فإن الخطابات المتبادلة بين المستر زورين والمستر بولتز يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٥٥ لا يمكن أن تخلى مسؤوليات الاتحاد السوفيتي في هذا الشأن فيما يخص أمور النقل والمواصلات بين مختلف أجزاء ألمانيا بما فيها برلين .. »

وفي عام ١٩٥٨ أصدر برلمان برلين الغربية النقاط التالية بتوصية منه وأبلغها لسلطات برلين الشرقية لتدرس على أساس أن تكون بداية لتلاقي بينهما وهي :

--- الإفراج عن جميع الأشخاص الذين حوكموا بالنسبة لاشتراكهم في اضطرابات ١٧ يونيو ١٩٥٣ في برلين الشرقية أو على الأقل الإفراج عن الرضى من المعتقلين منهم .

--- أن تنفذ سلطات برلين الشرقية تسهيلات مرور لأهالي برلين الغربية من أجل زيارة أقاربهم في القطاع الشرقي واعطاء تصاريح دائمة لأهالي برلين الغربية لزيارة مقابرهم الواقعة في منطقة حدود برلين الفاصلة وتقديم تسهيلات لسكان ألمانيا الغربية من أجل زيارة القطاع الشرقي

--- إعادة إقامة مسارات مائة ..

— تمكن اصحاب الحدائق وقطع الأرض الماثلة الكائنة في منطقة الحدود الفاصلة لبرلين بان يتمكنوا من الوصول لحدائقهم واراضيهم الواقعة في برلين الشرقية والتي حظر عليهم الوصول اليها منذ ١٩٥٢ .

— إلغاء الإجراءات التي اتخذت لأغراض سياسية ضد أعضاء الحزب الاشتراكي الألماني في مؤسسات برلين الشرقية وإلغاء الحظر القائم على الأفراد الذين يقطنون في قطاع ويمملون في القطاع الآخر وذلك بالنسبة لقطاعي المدينة .

— الاستفسار عن مدى رغبة سلطات برلين الشرقية من الاتصال بالقوى السوفييتية المحتلة من أجل تخفيف إجراءات التفتيش على المقتنيات والأفراد عند قطاعات المدينة وتقاط التفتيش .

— تبادل توزيع الجرائد والمجلات الصادرة في كل من جانبي برلين .

— معاودة الاتصال التليفوني بين شطري برلين .

— معاودة سير الترام والاتوبيس في كل مدينة برلين .

— التعاون في شأن موضوع إعادة بناء وسط مدينة برلين .

كان من الواضح ان المشكلة الاولى التي كانت تواجه اهالي برلين عموما سواء الغربية أو الشرقية كانت تلك الخاصة بالزيارات بين الاقارب كما انها واجهت غالبية شعب المانيا في شطريها . الا ان متطلبات السياسة كانت تقف في مواجهة هذا العنصر الانساني وهذا الامر لم يتحمله الكثيرون وخاصة في الجانب الشرقي واعتقد ان كان ذلك من الاسباب الاساسية التي من اجلها لجأ الكثيرون من اهالي القطاع الشرقي الى القطاع الغربي . ولقد وصل عدد من لجئوا الى القطاع الغربي ٢٨ مليون المانيا خلال المدة من ١٩٤٧ حتى ١٩٦١ أي عند بناء حائط برلين . ويمكن اعتبار ان معدل نسبتهم كان ٢٠٠٠٠٠ لاجيء كل سنة عدا عام ١٩٤٧ الذي وصل فيه عدد اللاجئين الى مليون فرد .

واستمر التنازع السياسي بين الشرق والغرب حول برلين الغربية لسنوات طويلة وفي نوفمبر ١٩٥٨ عاود خروشوف تحريك هلفا الموضوع وجاء في خطاب له :

« ... ماذا تبقى الآن من قرارات بوتسدام ؟ انه لم يتبق الا ما يسمى بوضع القوات الاربع في برلين وهذا هو الموقف الذي تمتلك بموجبه ثلاث قوى غربية — الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا — تمتلك امكانية البقاء في

غرب برلين وقد حولوا هذا الجزء من المدينة التي هي عاصمة جمهورية المانيا الديمقراطية الى نوع من دولة داخل دولة واستفادوا من ذلك الوضع بتدبير نشاط مدمر من برلين الغربية ضد جمهورية المانيا الديمقراطية وضد الاتحاد السوفيتي وبقية دول حلف وارسو . وفوق كل هذا فان لهم حق مواصلات قائم بين برلين و المانيا الغربية خلال المجال الجوي وبالسكك الحديدية والطرق والمجاري المائية لجمهورية المانيا الديمقراطية وهي الدولة التي لا يريدون حتى الاعتراف بها ... »

هذا وقد اصدرت وزارة الخارجية البريطانية البيان التالي في نفس اليوم قالت فيه :

« ان موقف الغرب في برلين لا يتوقف على اتفاقية بوتسدام ولكن على حق الاحتلال الناتج عن تسليم المانيا الغير مشروط عام ١٩٤٥ . ان هذا الموقف معترف به في اتفاقيات اللجنة الاستشارية الأوروبية التي حضرها مندوب سوفيتي في عام ١٩٤٣ اى منذ سنتين قبل بوتسدام وان هذه الاتفاقيات حددت تماما الاجراءات التي تتبع بعد انتهاء الحرب .

ان حق الحلفاء في الوصول الى برلين مرتبط بحقهم في الاحتفاظ بحماية لهم في المدينة . هذا وقد اعترف الاتحاد السوفيتي بعلمه بهذا الحق في اتفاقيات نيويورك ١٩٤٩ واتفاقية باريس في نفس العام وهي الاتفاقيات التي انتهت حصار برلين . ولا تستطيع دول الغرب الثلاث ولا الاتحاد السوفيتي منفردا انهاء مسؤولياتهم في هذه الاتفاقيات . ان قبول مقترحات خروشوف معناه ترك برلين الغربية تحت رحمة سلطات القطاع السوفيتي . وهذا مخالف لتعهدات الغرب بشأن حمايته لبرلين الغربية . وهذا بالإضافة الى التزام الدول الغربية الثلاث بالقرار الذي اتخذوه في اول اكتوبر ١٩٥٤ في لندن والذي يعتبر ان اى هجوم يقع على برلين من اى جانب كان يعتبر وكأنه هجوم على قواتهم وعليهم شخصيا .. »

وصدر بيان عن حكومة المانيا الاتحادية في هذا الشأن يوم ١٣ نوفمبر جاء به :

« ان ما اعلنه المستر خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي يوم ١٠ نوفمبر بخصوص الاتفاق الرباعي بشأن برلين يعد وكأن الاتحاد السوفيتي يريد القيام بالغاء انفرادى لاتفاقيات دولية ... ان مثل هذه التصرفات ستسبب الى العلاقات الالمانية الروسية وان التوتر الدولي الموجود حاليا سيزداد الى امتداد خطير وعلى الاتحاد السوفيتي ان يتحمل وحده

مسئولية مثل هذه التطورات ... ان قوات الغرب اعلنت وتعهدت مراآنا بالدفاع عن برلين وبالاتفاق مع الحكومة الاتحادية فانهم اكدوا ارادتهم من اجل الحفاظ على الوضع الرباعى القائم فى برلين . ان الحكومة الاتحادية واهالى برلين وكل شعب المانيا والعالم الحر بأكمله يضع ثقته فى قرارات القوى الغربية وفى الحماية الفعالة التى تقدمها ضماناتهم للشعب الالمانى »

وصدر كذلك بيان لوزارة الخارجية الامريكية فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٨ ردا على خطاب خروشوف عاليه جاء به « ان حقوق الدول الغربية للوصول الى برلين تنبع من حق الاحتلال وتأكدت هذه الحقوق بالعديد من الاتفاقيات الرباعية . ان الاتحاد السوفيتى قد هاجم منذ ١٩٤٨ حقوق القوى الغربية هذه . والاتحاد السوفيتى ترك هذه المسألة جانبا بعد فشل حصار برلين . ان حقوق الغرب لم تتأكد فقط باتفاقية نيويورك ٤ مايو ١٩٤٩ . وبالإبلاغ المشترك الذى صدر فى باريس ٢٠ يونيو ١٩٤٩ وهم الذين اعادوا الوضع القائم الى ما كان عليه قبل الحصار انما يؤكد ذلك ايضا الممارسة منذ ذلك الوقت حتى الآن . »

سلمت حكومة الاتحاد السوفيتى مذكرة للدول الغربية الثلاث بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨ ايدت فيها ما سبق ان اطنه خروشوف فى خطابه ١٠ نوفمبر وذلك رغم ردود الفعل الغربية ازاءه وقد جاء فى المذكرة :

« ... لم يبق حاليا من كل اتفاقيات الحلفاء عن المانيا الا واحدة منها سارية المفعول . وهى الاتفاقية المسماة « بالنظام الرباعى لبرلين » . -

ان النظام الرباعى لبرلين وجد بسبب ان برلين كعاصمة لالمانيا حددت لتكون مقرا لمجلس الرقابة الذى انشأ لادارة المانيا خلال الفترة الاساسية لاحتلالها . وقد راعى الاتحاد السوفيتى هذا النظام بدقة حتى الآن رغم ان مجلس الرقابة لم يعد قائما منذ عشرة اعوام بالإضافة الى انه قد اصبح لالمانيا عاصمتين منذ وقت طويل ... وفى هذا الشأن فان حكومة الاتحاد السوفيتى تخطر حكومة الولايات المتحدة ان الاتحاد السوفيتى يرى كباطل وملغى بروتوكول الاتفاق بين حكومات الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وانجلترا الخاص بمناطق الاحتلال بالآسيا وبادارة برلين الكبرى وهو البروتوكول الموقع فى ١١ سبتمبر ١٩٤٤ والاتفاقيات اللاحقة المكتملة له بما فيه مثلا اتفاق مراقبة الآلات فى المانيا المعقودة بين حكومات الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا فى أول مايو ١٩٤٥ وذلك كمثال لكل الاتفاقيات التى كانت تهدف الى ان تكون سارية خلال السنوات الاولى لاحتلال المانيا ..

وبالنسبة لهذه الاعتبارات فان الاتحاد السوفيتي يقلد انه من الممكن حل موضوع برلين الغربية في الوقت الحالي وذلك بتحويل برلين الغربية الى وحدة سياسية مستقلة - كمدينة حرة - لا تتبع لأي دولة بما في ذلك دولتي ألمانيا الوجوديتين وبدون تدخل من أي منها في مجريات حياتها ... وفي هذا الهدف فان الاتحاد السوفيتي يقترح ان لا يجري أي تغيير في نظام المرور العسكري بالنسبة للولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا من برلين الغربية الى جمهورية ألمانيا الاتحادية وذلك لمدة نصف سنة ... وإذا لم يتم استخدام هذه المدة من أجل التوصل الى اتفاق مناسب فان الاتحاد السوفيتي سينفذ وقتئذ اجراءات مضطلة عن طريق اتفاق مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية . ومن المتوقع ان تمارس جمهورية ألمانيا الديمقراطية - كأي دولة مستقلة - امور سيادتها بالنسبة لارضيتها ومياهها واجوائها . وفي نفس الوقت ستنهى كل التعاقدات القائمة الآن بين مندوبي القوات المسلحة والرسميين السوفيت وممثلينهم من القوات المسلحة والرسميين الأمريكيين والفرنسيين والانجليز بالنسبة للمسائل الخاصة ببرلين . »

ان المذكرة الروسية عالية لا تدل بصراحة على الفاء روسيا للاتفاقيات الخاصة ببرلين إلا انها تحمل بين طياتها الإنذار بالالغاء خاصة وقد حددت فترة نصف سنة من أجل ان يتم التوصل خلالها الى اتفاق حول وضع برلين الغربية بطريقة تنهى بها الدول الغربية الثلاث احتلالها لها ومن ثم تتحول برلين الغربية الى كيان مستقل بعد ان فشلت روسيا في ضمها للشرق . ومن الطبيعي ان تحركت كل الدوائر الغربية وتحرك ايضا حلف الاطلنطي لان الاتحاد السوفيتي كان يمكنه بعد انقضاء فترة النصف سنة هذه ان يتفق مع ألمانيا الشرقية لتتخذ من جانبها تصرفات يمكنها ان تدفع الامور حتى حافة الهاوية وذلك اذا ما لم يتمشى الغرب مع مقترحات الاتحاد السوفيتي . وعادت الحرب الباردة تشتعل من جديد حول برلين الغربية بعد ان مرت ١٠ سنوات على حصارها الاول .

واجتمع وزراء خارجية فرنسا والولايات المتحدة وانجلترا وألمانيا الاتحادية ودرسوا المذكرة الروسية الاخيرة واصدروا بيانا جاء به :

« ان وزراء خارجية فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة اجتمعوا في باريس يوم ١٤ ديسمبر ١٩٥٨ لمناقشة تطورات الموقف في برلين والمذكرة المسلحة لحكومتهم في ٢٧ نوفمبر بواسطة الاتحاد السوفيتي . ان وزراء الخارجية الاربعة استمعوا الى تقرير شفهي من الموقف في برلين من حملة المدينة المهر برانت .

ان وزراء خارجية فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة يعيدون مرة أخرى تأكيد التزام حكوماتهم في المحافظة على مواقعهم وحقوقهم بالنسبة لبرلين بما في ذلك حق الوصول الحر اليها . ووجدوا انه من الغير مقبول ان يتجرد الاتحاد السوفيتي من التزاماته تجاه حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن تواجدهم في برلين وحرية وصولهم لهذه المدينة وكذا استبدال السلطات الالمانية في القطاع السوفيتي بالحكومة السوفيتية فيما يخص بهذه الحقوق ... »

واصدر مجلس حلف الاطلسي قرارا يوم ١٦ ديسمبر ١٩٨٥ في نفس الموضوع جاء به :

— ناقش مجلس حلف الاطلسي مسألة برلين .

— يعلن المجلس انه لا يحق لدولة ان تنسحب منفردة من مسئولية تعهداتها الدولية . وانه يعتبر ان تنكز الاتحاد السوفيتي للاتفاقيات التي عقدت بين الحلفاء بشأن برلين لا يمكنه بأية طريقة حرمان الأطراف الأخرى من حقوقهم أو اعفاء الاتحاد السوفيتي من التزاماته وان مثل هذه الوسائل من شأنها ان تدمر الثقة المتبادلة بين الدول وهو الامر الذي يشكل احد دعائم السلام .

— ان المجلس يشارك بكل قوة وجهة النظر الصادرة في هذا الخصوص من حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا التي صدرت في بيانهم ١٤ ديسمبر .

— ان الطلبات التي عبرت عنها الحكومة السوفيتية يجب مواجهتها بتصميم .

— ان المجلس يدعو كل دولة عضو لتحمل المسؤوليات الملزمة من اجل امن ورفاهية برلين للحفاظ على موقف القوى الثلاث في هذه المدينة . ان الدول اعضاء حلف الاطلسي لا تستطيع ان توافق على حل لمسألة برلين بطريقة تعرض للخطر حقوق القوى الغربية الثلاث طوال الفترة التي تتطلبها مسئولياتها ذلك وكذلك عدم ضمان حرية المواصلات بين هذه المدينة والعالم الحر . ان الاتحاد السوفيتي سوف يكون مسئولا عن أى عمل يهدف عرقلة المواصلات الحرة أو تعريض حريتها للخطر .

— ويقدر المجلس ان مسألة برلين يمكن فقط ان تحل في نطاق اتفاق مع روسيا يشمل المانيا ككل ويعاد المجلس الاعلان ان القوى الغربية سبق

ان صرحت عن استعدادها للدراسة هذه المسألة مع تلك الخاصة بالامن
الأوروبي ونزع السلاح . وأنهم ما زالوا على استعداد لمناقشة كل هذه
المسائل .

وفي مؤتمر رباعي لوزراء الخارجية عقد في جنيف في مايو ١٩٥٩ حضرة
وفود من ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية لأول مرة حاول القرب تقديم
مشروع صلح على نحو مشاريعه السابقة الا ان روسيا رفضته ومن ثم
حاول القرب بعدئذ عرض مقترحات بشأن برلين على أساس ان يتأني توحيد
ألمانيا بعدئذ تنص على ان تتوحد برلين الغربية وبرلين الشرقية ويتم اجراء
انتخابات بهما تحت اشراف رباعي او تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة بحيث
ينجم عن تلك الانتخابات مجلس يشرف على امور برلين الموحدة حتى تصبح
برلين الموحدة نواة وعاصمة لألمانيا الموحدة مستقبلا . على ان تضمن القوى
الاربع حماية برلين الموحدة هذه وان يستمر تواجد قواتهم بها . وكان
القرب يقصد بذلك ان ينضم شطرا برلين مع استمرار بقاء القوات الخاصة
بالدول الاربع ببرلين الموحدة . ورفض الروس هذا الاقتراح وقدم الاتحاد
السوفيتي اقتراحا يهدف الى سحب قوات الدول الاربع مع الإبقاء على
قوات رمزية لهم وان يسحب القرب اسلحته الذرية وصواريخه من برلين
الغربية ولكن القرب لم يوافق من جانبه على الاقتراحات هذه .

هذا وقد انعقد مؤتمر القمة في عام ١٩٦٠ ببافيس وأنفض اثناء أول
جلسة محادثات به بسبب اعتراض خروشوف على عمليات طائرات
التجسس الامريكية وهي التي كانت روسيا قد اسقطت طائرة منها ولم
يتفكر ايزنهاور من تقديم تبرير لها يومئذ . وساد التوتر وسط أوروبا
وأعلن خروشوف وقتئذ انه يأمل في امكانية عقد مؤتمر آخر للقمة بعد عدة
اشهر يمكن اثناءه عقد معاهدة صلح مع دولتي ألمانيا اللتين أصبحتا حقيقة
واقعية منذ سنوات . وفي قرب نهاية ١٩٦٠ اصدرت ألمانيا الشرقية قراوات
بشأن برلين الغربية اعلنت ازاءها ضرورة تحصل رعايا ألمانيا الغربية على
تصاريح من أجل دخول برلين الغربية وأوضح ان قوات بوليس ألمانيا
الشرقية هي التي ستصدر هذه التصاريح . وسرعان ما ترددت اصدااء
لهذا القرار وفي خطاب لايزنهاور قال :

« ... لقد تعمقت عدم ذكر الكثير من المشاكل المباشرة التي تطلق
الولايات المتحدة وأما أخرى وإن اغفال هذا لا يعني انها لا تهتم الولايات
المتحدة وغالبية المجتمع الدولي وعلى سبيل المثال فانه قد عراكمت
ادلة تهديدية تعمل على تجريد حرية شعب برلين الغربية وانها لتصرفات
تزعجنا بشدة . »

وبعد ان تولى جون كيندى رئاسة الولايات المتحدة خلفا لابريهاور
اجتمع كيندى وخورشوف فى فيينا فى اوائل يونيو ١٩٦١ وكان محور
اجتماعهم يدور حول مشكلة المانيا وبرلين الغربية ولم يتمكنوا من التوصل
الى تقارب لوجهات نظرهما . وقال كيندى فى تصريح له يوم ٧ يونيو ١٩٦١
بعد اجتماعه بخورشوف :

« . . لقد كانت اعلى مباحثاتنا هى تلك التى شملت موضوع المانيا
الغربية . لقد اوضحت للمستتر خورشوف ان امن اوربا الغربية وبالتالي
امننا نحن يتوقف بشدة على تواجدنا فى برلين وعلى حقوقنا فى الوصول
اليها ، وان هذه الحقوق تعتمد على قوانين ولا تعتمد على مبدأ السماع واتنا
مصممون فى التمسك بهذه الحقوق بصرف النظر عن أى مخاطر وهذا هو
التزامنا تجاه شعب برلين الغربية وتجاه حقهم فى اختيار مستقبلهم الخاص
بهم .

ولقد اوضح المستر خورشوف وجهة نظره بالتفصيل وان وجهة نظره
هذه ستكون موضع مزيد من الاتصالات . ولكننا لا ننوى ان نغير من موقفنا
الحالى . ان اقرار معاهدة صلح المانية هو امر يهم كل من حاربوا المانيا .
اتنا وحلفاءنا لا يمكننا ان نفعل حقوق شعب برلين الغربية . . »

هذا وكان خورشوف قد سلم كيندى يوم ٤ يونيو ١٩٦١ عقب
مباحثاتهم مذكرة للتذكرة تشمل بعض النقاط التى عرضها خورشوف وقد
جاء فى المذكرة هذه :

« ان الحكومة السوفيتية لا ترى حاليا طريقا افضل لحل مشكلة برلين
الغربية الا بتحويلها الى « مدينة حرة منزوعة السلاح » ان تنفيذ هذا
الاقتراح بتحويل برلين الغربية الى مدينة حرة مع الاخذ فى الاعتبار بكل
مصالح الأطراف المعنية سوف يعود بالموقف فى برلين الغربية الى طبيعته
العادية . ان نظام الاحتلال الحالى قد عاش اكثر مما يجب وفقد كل
صلاته من الاهداف التى وضع من اجلها وهذا ايضا ينطبق على المعاهدات
المنقذة بين الحلفاء بخصوص المانيا ازاء الواقع الذى تواجدت عليه .
وبالتالى فسوف تنتهى حقوق الاحتلال بتوقيع معاهدة صلح سواء وقعت
عليها دولتا المانيا او وقعت عليها فقط جمهورية المانيا الديمقراطية التى
تقع برلين الغربية فى داخل اراضيها .

ان الاتحاد السوفيتى يقترح وضع ضمانات ترابطية ضد التدخل فى
شئون المدينة الحرة هذه من جانب أية دولة . وكضمان لهذه المدينة الحرة
فانه يمكن تواجد قوات رمزية أمريكية وانجليزية وفرنسية وسوفيتية فى
برلين . والاتحاد السوفيتى لا يمانع فى ان تتواجد ايضا قوات محايدة

تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة .. وحتى نتجنب التأخير في إجراءات السلام فإنه من الضروري أن نحدد جدولا زمنيا يقوم خلاله الألمان بالمحل على إيجاد طرق ممكنة للاتفاق على أى مشاكل داخلية والاتحاد السوفييتى يتقدر ان ستة اشهر فقط هى اللازمة لحل هذه المفاوضات .. »

وكان خروشوف قد صرح بالعديث التالى فى تليفزيون الاتحاد السوفييتى يوم ١٥ يونيو ١٩٦١ :

« ان الانتهاء من معاهدة صلح مع المانيا لا يجب ان يؤجل اكثر من ذلك ان اجراءات سلمية في أوروبا يجب ان تتم خلال هذا العام .. ان معاهدة الصلح هذه ستوفر الضمانات اللازمة لحرية مدينة برلين الغربية الحرة وعدم اعاقه مواصلاتها مع العالم الخارجى . وحتى نجد حولا لمسألة الوصول لبرلين الغربية يجب ان نلجأ الى اللوائح الدولية المعمول بها عادة مثلا ان اراضى الدولة التى تمر من خلالها طرق المرور يجب ان تستخدم بعد اخذ موافقة الحكومة المختصة .. وعليه فان الدول التى تريد الحفاظ على اتصالاتها مع برلين الغربية يجب ان تفقد اتفاقيات مع حكومة المانيا الديمقراطية التى تمر في ارضها كل وسائل المواصلات الواصلة الى برلين الغربية ... »

لم يتقبل اهالى برلين الغربية بادرياح اقتراح خروشوف الخاص بابعاد برلين الغربية عن المانيا الاتحادية وعن الغرب عموما من جراء تحييد المدينة وجعلها مدينة حرة لذا سارع برلمان برلين الغربية واصدر النقاط التالية يوم ١٢ يوليو ١٩٦١ :

- ان تواجد قوات الغرب في برلين يعتمد على موقف قانونى لم يتغير .
- ان ارتباط برلين قانونيا وماليا واقتصاديا مع نظام جمهورية المانيا الاتحادية يشكل شرطا مسبقا يتعارض مع اقامة مدينة حرة .
- ان كل اتفاق حول برلين يجب ان يضع في الاعتبار ارادة شعب برلين .
- ان برلين يجب ان تستمر لتكون ملتقى لقاء لكل الالمان .

اتفق برلمان برلين الفرصة امام مناقشة اقتراح خروشوف هذا حتى اذا ما فكرت امريكا في مناقشته خاصة وان كيندى صرح في يوم ٧ يونيو ١٩٦١ ان اقتراح خروشوف سيكون موضع اتصالات ويجدر بنا ان نفيذ ان ايديناور كان موجودا في برلين الغربية يوم ان اتخذ برلمان برلين الغربية هذه القرارات واعتقد ان الجميع كانوا يشعرون أى تصرف جديد من جانب كيندى خاصة وان المسئولين في المانيا الاتحادية وعلى رأسهم ايديناور لم

يكونوا على سابق صلة به ولا يعرفون سياسة وأسلوب رئيس الولايات المتحدة الجديد هذا . ولنا أن نذكر أن أيديناور كان في هذا الوقت قد صرح مسبقا عن نيته في اعتزال الحكم إلا أنه بعد أن وقعت هذه التطورات آراء برلين الغربية وهي التي تمس ألمانيا الغربية في الصميم تمسك بالبقاء في الحكم . وصرح أيديناور في برلين الغربية يوم ١٤ يوليو بتصريحها قال فيه :

« ان الحكومة الاتحادية مستمرة في وضع ثقتها في تصميم القوى الغربية من أجل الحفاظ على الطرق الموصلة الي برلين لتكون مفتوحة مهما حصل . ان قوى الاحتلال السابقة لها حقوقها الخاصة في برلين ويجب عليها ان تؤكدوا وتدافع عنها في مواجهة الاتحاد السوفيتي ... »

وبذلك أوضح أيديناور رايه الذي يعتبر أيضا انه - راي الحكومة الاتحادية وهذا حتى يعلمه الشرق والغرب معا خاصة وكان مجلس نواب ألمانيا الاتحادية قد قرر منذ مدة أن برلين ستكون عاصمة ألمانيا عقب توحيدها ..

في ١٣ أغسطس ١٩٦١ أقامت سلطات برلين الشرقية « حائط برلين » وهو حائط يفصل برلين الشرقية عن برلين الغربية على طول امتداد حدود تقسيم المدينة . ومنعت سلطات برلين الشرقية في نفس الوقت أهالي برلين الشرقية من التوجه الى برلين الغربية واستثنى من ذلك في أول الأمر من يعملون في برلين الغربية ثم منعوا بعد ذلك . وفي ٢٣ أغسطس ١٩٦١ منعت سلطات برلين الشرقية أهالي برلين الغربية من زيارة ذويهم في القطاع الشرقي . وعليه فقد سادت القطيعة الفعلية شطري برلين واستمر هذا الحال حتى نهاية ١٩٦٣ .

وبصرف النظر عن وجهة المبررات التي أبدت فإن المراقب لهذه التصرفات لا يسمعه إلا أن يقدر مدى الآلام التي تولدت على جانبي خط تقسيم مدينة برلين لأن قاطني المدينة أهل قبل أي اعتبار وقد أضيفت هذه الآلام الى تلك السابقة التي كانت سائدة في كل ألمانيا . هذا وبررت سلطات ألمانيا الشرقية التصرفات عالية حسب ما جاء في بيان لها في أغسطس ١٩٦١ : « .. يجب ضمان فرض حماية أكيدة ومراقبة فعالة على حدود برلين الغربية من أجل قطع الطريق أمام الأنشطة المخربة ... » وكانت ألمانيا الشرقية تشكو من نشاط تخريبي يقوم به العملاء من جزاء تسللهم عبر الخط الفاصل المفتوح بين شطري برلين الأمر الذي دفعها الى بناء الحائط والتشدد تجاه حركة العبور وتزاوج أهالي القطاعين .. وفي

الجانب الآخر فسر الغرب الاجراءات هذه بانها وسيلة للضغط حتى يوافق الغرب والمانيا الغربية واهالي برلين الغربية على تحويل برلين الغربية الى مدينة حرة منزوعة السلاح .

اصدر الاتحاد السوفيتى المذكورة التالية المؤرخة ٢٧ ديسمبر ١٩٦١ يشرح فيها وجهة نظره :

« ... ان الغرب لا يريد الاتفاق على اية مسألة من المسائل . لا يريدون مشروع لاتفاقية من اجل نزع السلاح ويعرقلون الوصول الى معاهدة صلح المانية والى اتفاق بشأن برلين الغربية وسوف يستمرون على هذا الموقف . انه ليس لديهم بذون شك اهتمام فى قلوبهم بالمصالح القومية للامان او بحقوق شعب المانيا الغربية . انهم يريدون عدم الاتفاق على مواضع ما بعد الحرب فى اوربا . انهم يريدون برلين الغربية فى وضعها الحالى الغير طبيعى كمصدر للتوتر فى العالم ويريدون الإبقاء على العلاقات الحالية بهدف الإبقاء على الاناء يفتى والاعصاب مشدودة مع الحفاظ على دول أخرى أعضاء فى حلف الاطلنطى ليس لديهم ما يقولونه فى سياستهم هية منهم وارتباطا معهم .. »

انه ليس من الصعب إثارة الموقف السياسى . الا انه من الصعب جدا أن يأتى الانسان بأمر جديد صحى . وهناك أمثلة كثيرة فى هذا الشأن . يوجد حاليا كلام كثير عن برلين الغربية بخصوص سكانها . فاذا توغل المرء فى غوص الموضوع فانه سيجد خلف كل هذه الأقوال فراغا وانه لتدليس وخيبة أمل تدل على عدم النضج السياسى . ان أحدا لا يهدد سكان برلين الغربية وان أحدا لا يريد الاعتداء على حقوقهم ومصالحهم انه بانحاز معاهدة صلح المانية تتحول برلين الغربية الى مدينة حرة . ورغم حسن النية فاننا لم نجد حلا أحسن من هذا الحل . فاهالى المدينة سوف يمتلكون ضمانات وحقوقا وامكانيات ليعيشوا كما يريدون وليعقدوا علاقات مع كل الدول والى المدى الذى يجدونه مناسباً لهم .

ان الغرب لا يشك فى ذلك واننا مقتنعون انهم يصدقون صحة موقفنا . ان الغرب يرفض مقترحنا لا بسبب عدم وجود ضمانات كافية لبرلين الغربية ولكنهم لا يريدون حلا لهذا الموضوع . ان الاتفاق على موضوع برلين الغربية يعنى تحريك شظايا قد تسبب التهايا فى كيان العلاقات الدولية ومن جرائه يتأتى الأمر الى إعادة النظر فى كل علاقات اوربا . يزعم البعض الآن انه حتى تعود العلاقات طبيعية فى برلين الغربية فانه يجب عدم الحفاظ

الذى يفصل هذه المدينة عن جمهورية المانيا الديمقراطية . ان الحائط المبنى حديثا يمثل حدودا ضد الاستفزازات المتكررة الالمانية من برلين الغربية . ان الحائط يؤدي واجبا دفاعيا فقط . انه ليس بتقسيم انما هو حدود وانه من المستحيل في الوقت الحالى التوصل الى اتفاق لهدم مثل هذه الحدود . فالحائط قلل التوتر في برلين . »

ارسلت حكومة المانيا الاتحادية ردا بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٦٢ على مذكرة الاتحاد السوفيتى المؤرخة في ٢٧ ديسمبر ١٩٦١ جاء به :

« يمكن اعادة العلاقات الالمانية الروسية الى وضعها الطبيعى فقط اذا عاد موقف الشعب الالماني الى حالته الطبيعية . ان تقسيم المانيا هو الامر الشاذ . ايضا ان الامر الغير طبيعى هو ما تسمى بجمهورية المانيا الديمقراطية وهي شاذة مثل ما هو عليه حائط برلين . هذه هي المشاكل التى يجب ان تحل اذا اردنا تحسين العلاقات الالمانية السوفيتية .

لقد قدم الاتحاد السوفيتى خلال السنوات الماضية عدة اقتراحات بشأن حل مشكلة المانيا وبرلين كذلك قدمت الدول الغربية الثلاث والجمهورية الاتحادية اقتراحات في هذا الشأن .

هذا ولم يقبل الاتحاد السوفيتى اقتراحاتنا . وفي الجانب الاخر فانا لا يمكن ان نوافق على اى حل يتجاهل ارادة الشعب الالماني في الجانبين وفي برلين . واذا فعلنا ذلك فانه يعنى اننا نتخلى عن حق الشعوب في تقرير مصيرها وهو المبدأ الذى نلتزم به . اننا مستعدون للمساهمة بنصيبنا حتى يمكن اقامة صداقة متينة وباقية بين الشعب الالماني وشعب الاتحاد السوفيتى وايضا مع شعوب اوربا الشرقية . .

لقد ردد الاتحاد السوفيتى مرارا انه يجب انجاز معاهدة الصلح من اجل ازالة بقايا آثار الحرب الماضية . ان الانقسام — هذا الرسم الذى يشكل حدودا داخل المانيا — هو البقية المشؤمة لهذه الحرب . وهنا يكمن مركز التوتر الاوربي الذى يقلق العالم اجمع .

تعرب المذكرة السوفيتية عن شعورها بالموقف المضطرب الدولى ونحن نشاؤك هذا الاحساس ونريد ايضا من جانبنا تهدئة هذا الموقف العرج خطوة بخطوة . ان المذكرة السوفيتية تذكر ان برلين الغربية في حاجة الى شروط ملائمة ونحن تؤيد وجهة النظر هذه لانه لا يمكن لاي فرد ان ينكر ان بناء الحائط اقلق بشدة وما زال يقلق سكان برلين وكذا كل شعوب الصالم .

ومن جراء هذا التصرف فان ما تسمى بجمهورية المانيا الديمقراطية قد اقامت اخطر المواقف . ائنا على بيئة للتأثير الذي يمكن للقادة السوفيت ان يمارسوه على حكام هذا الجزء من المانيا وعليه ائنا نتساءل اذا ما كانوا لا يلاحظون خطرا من جراء اطلاق يد هؤلاء الحكام ومجاوبة كل مطالبهم .. »

ازداد التوتر نوعا ما بين الشرق والغرب خاصة وقد اوضحت القوات الغربية في بداية عام ١٩٦٢ أن الاتحاد السوفيتي يعمل على عرقلة حركة الطيران الغربي في الممرات المخصصة له عبر المانيا الشرقية وحملت الاتحاد السوفيتي مسؤولية تعريض سلامة طيرانها للخطر . وحدث بعد ذلك ان ألقت الطائرات السوفيتية في مارس ١٩٦٢ بقطع معدنية في الجو شوشرت بها على رادارات المراكز الجوية في مطارات برلين الغربية كما أعلن الغرب . كذا نفذت روسيا بعض التصرفات اثارت حفيظة الغرب . ففي ٢٢ أغسطس ١٩٦٢ أغلق الاتحاد السوفيتي قيادته العسكرية التي كانت قائمة في برلين الشرقية والتي كان يشترك قائدها مسبقا في « مجلس رقابة الحلفاء » وهو المجلس الذي انفض منذ ١٩٤٨ ولم ينعقد منذ هذا التاريخ الا ان هذه القيادة كانت هي التي تشرف على تحركات قوات الغرب من والى برلين الغربية وفي ٢٢ أغسطس ١٩٦٢ اصدرت وزارة الحربية السوفيتية البيان التالي في هذا الشأن :

« ابعاء الى قرار الحكومة السوفيتية فان وزير الحربية السوفيتي امر بتصفية القيادة السوفيتية العسكرية التي كانت قائمة في برلين .. وقد تم ابلاغ مندوبي السلطات العسكرية الأمريكية والانجليزية والفرنسية بأن الامور المتعلقة بالاشراف على افراد ومعدات حامية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا الداخلة والخارجة من برلين الغربية بالاضافة الى حراسة سجن سيندو المسجون به كبار مجرمي الحرب الالمان وكذا اجراءات حراسة النصب التذكاري السوفيتي في تيرجارتين سوف تشرف عليها مؤقتا قيادة القوات السوفيتية في المانيا ... »

وهذا يعني وكأنه خطوة من جانب روسيا نحو افتراض تسليمها مستقبلا مقاليد هذه الامور للقوات المسلحة الالمانية الشرقية من اجل ان تقوم بها كصاحبة الشأن في هذا الجزء من المانيا الامر الذي يربك الغرب اشدد الاربك خاصة وانه سيكون في هذه الحالة ملزما بالتعامل مع جنود المانيا الشرقية في اجراءات الوصول الى برلين الغربية وايضا لن يجد قيادة روسية مجاورة له يمكنه ان يتصل بها في الامور العاجلة بل سيكون عليه ان يجري منفردا الغرب في موسكو مثل هذه الاتصالات الامر الذي سيضع قوات

الغرب في برلين الغربية في موقف حرج . وقد سارع الغرب ورد على بيان الاتحاد السوفيتي هذا ببيان أصدرته الدول الغربية يوم ٢٣ أغسطس ١٩٦٢ جاء به :

« أعلن الاتحاد السوفيتي في ٢٣ أغسطس ١٩٦٢ تصفية القيادة السوفيتية في برلين .. وأنه لمن الواضح أن هذا التصرف هو إجراء انفرادي وأنه ليس له أي أثر ما سواء على حقوق الحلفاء أو على المسؤوليات السوفيتية في برلين .. أن الكومنډاتورة (أي مجلس رقابة الحلفاء) التي أنشئت باتفاق القوى الأربع كأحدى أفرع الجهاز الإداري لبرلين ومسئولياتها الرباعية لا يمكن أن يهدمها الاتحاد السوفيتي بدون موافقة القوى الغربية الثلاث .. كذلك لا تكفي الإشارة إلى التخلي المؤقت عن الواجبات من أن تعدل واقع مسئوليات القوى الأربع إزاء برلين حيث أنها مسئوليات لا يمكن أن تبدل إلا باتفاق رباعي . هذا علما بأن المسئوليات الأساسية لبرلين يمكن أن تنهى فقط بموجب اتفاق صلح مع كل ألمانيا ... »

تضافرت القوى الغربية الأوروبية وصدر عن مجلس الاتحاد الأوروبي الغربي بياناً في ٦ ديسمبر ١٩٦٢ أيد فيه موقف القوى الغربية في برلين وجاء في هذا البيان :

- « يجب التحصل بدون تأخير على مبدأ تدمير حائط برلين .
- يجب ضمان حرية الوصول لبرلين الغربية بدون تفرقة والتحصيل على حرية للشعب وحقه في التحرك بحرية داخل وخارج المدينة .
- يجب حماية وتقوية الصلة الموجودة بين برلين وجمهورية ألمانيا الاتحادية والعالم الحر .
- يجب التوصل لمعاهدة صلح مع ضمان توحيد ألمانيا بحيث تعترف بمبدأ تقرير مصير الشعب بشروط تضمن التعاون السلمي بين ألمانيا الجديدة وجيرانها مع ضمان حقها في الاندماج مع أوروبا متحدة . »

وفي خطاب للدكتور رينر بارزل وزير شئون الألمان في حكومة ايديناور والذي تولى رئاسة الحزب الديمقراطي المسيحي بإيدناور قال بارزل في ديسمبر ١٩٦٢ :

« لقد وضعت برلين الغربية تحت الاختبار هذا العام أيضاً وقد اجتازناه بنجاح . نحن ممتنون لحلفائنا إزاء موقفهم الصلب . وعلى كل حال يبقى لنا أن نسعى بكل جهد حتى تقوى التحالف الأوروبي والإطالني أن تماشكنا

مع الغرب واستعدادنا المشترك للدفاع عن السلام هما فقط الإجراءات التي ستحافظ على حرية مدينة برلين . . . »

وخطب خروشوف في المؤتمر السادس لحزب الوحدة الاشتراكي في برلين الشرقية في يناير ١٩٦٢ وقال في خطابه :

« ان الدول الاشتراكية لم تعد في حاجة الى برلين الغربية وحتى بدون برلين الغربية ستستمر سعادتهم . وكذلك فان الدول الغربية لم تعد في حاجة اليها . ان برلين الغربية يمكن ان تكون معبرا للسلام ومثالا للتعايش السلمى بين الدول المختلفة الانظمة . ان الدول الاشتراكية تميل الى عقد اتفاقية صلح مع دولتي المانيا او مع احدها . ويقترحون بالنسبة لانجاز معاهدة الصلح ان تعطى لبرلين الغربية صفة المدينة الحرة . والدول الاشتراكية مستعدة لان تمنحها هذا الضمان بان تكون مدينة حرة والا يتدخل في شئونها وان تضمن لشعب برلين الغربية ان يختار بحرية نظامه الاجتماعى والسياسى المقبول لهم . . . »

ان خروشوف بتصريحه بان لا الشرق ولا الغرب قد أصبح في حاجة الى برلين الغربية كان يعكس موقف التطور في الأسلحة الاستراتيجية الذي كان قد تم التوصل اليه في الشرق والغرب على السواء وقتئذ . فقد تطورت الصواريخ تطورا كبيرا في مداها وقدرتها للدرجة ان لم تصبح هناك أهمية عسكرية تذكر لموقع برلين الغربية خاصة بالنسبة للغرب وهو الموقع الذي كان يتقدم مسافة ٢٠٠ كيلومتر عن بقية مواقعهم في المانيا الغربية حيث كان يعتبر وكأنه حربة متقدمة في جسم المعسكر الشرقي . فقد كان لهذا الموقع اثره مسبقا وقت ان كان مدى الصواريخ يخسب بمئات الكيلومترات أما وقد أصبح يخسب بالآلاف الكيلومترات فالامر تبدل عسكريا بالنسبة لبرلين الغربية وأصبح تواجد الغرب في برلين الغربية مسألة مظهر ومبدأ أكثر منها مسألة عسكرية بعد ان تلاشت نوعا ما حسابات المسافات أمام الصواريخ والطائرات وهى التى كانت منذ اعوام قريبة تعتبر مفتاح الثغور كلما كان لطرف ثقافة قريبة من الطرف الآخر . وخروشوف من زعماء روسيا الذين اشتهروا بربطه للواقف السياسية طبقا للتقديم الفنى للأسلحة الروسية فهو الذى صرح عند فشل مؤتمر القمة الرباعى في باريس عام ١٩٦٠ وقت ان اسقط الابحار السوفيتي طائرة تجسس امريكية فوق اراضيه ان روسيا تمتلك سلاحا يمكنه ان يصيب عصفورا في الهواء وكان خروشوف يهين بذلك القوة سلسلة الصواريخ سام الروسية التى اشتهرت بها روسيا منذ ذلك الحين . جاء في خطاب ليون كيندى رئيس الولايات المتحدة في زيارة له لبرلين الغربية في ٢٦ يونيو ١٩٦٢ « منذ ٢٠٠٠ عام مضت كان أبهى اختراع هو

« أنا مواطن من مدينة روما » أما اليوم فإن أبهى افتخار هو « أنا مواطن من مدينة برلين » .

هناك عدد من شعوب العالم لا يفهمون الحقيقة أو يقولون أنهم لا يفهمون الفارق الكبير بين العالم الحر وبين العالم الشيوعي . وأننى أدموهم أن يأتوا الى برلين . فهناك قلة تقول أن الشيوعية هى موجة المستقبل . فليأتوا الى برلين

وهناك أيضا قلة يمكنها أن تقول أنه فعلا حقيقة أن الشيوعية هى نظام ردىء إلا أنها تمكننا أن نصنع اقتصادنا . وأننى أدموهم كذلك أن يأتوا الى برلين .

فبينما حائط برلين هو أقيح وأزهى برهان لفشل النظام الشيوعى فإنه يمكن للعالم كله أن يلمس ذلك . اننى لا استسيغه . لأنه كما قال عمدتكم - اهانة ليس فقط ضد التاريخ إنما اهانة ضد البشرية - أنه فرق العائلات وقسم الأزواج والزوجات والأخوة والأخوات . أنه قسم شعبا يريد أن ينضم سويا . أن ما هو حقيقة فى هذه المدينة هو حقيقة ألمانيا . أنه لا يمكن ضمان سلام دائم طالما المائى واحد من كل أربعة المان محروم من الحقوق الأساسية للمرأة ألا وهى أن يختار الانسان اختيارا حرا ... »

ورد عليه خروشوف يوم ٢٩ يونيو ١٩٦٣ أثناء زيارته لبرلين الشرقية حيث قال :

« لقد قرأت أن رئيس الولايات المتحدة شاهد حائط برلين وكان ساخطا عليه . ولم يعجبه الحائط بالمرة . إنما بالنسبة لى فإنه يفرنى بالسعادة الكبرى . أن الطبقة العاملة فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية هى التى قامت ببنائه . أن الفجوة قد سدت وبذلك لن تستطيع ذئاب أخرى من غزو جمهورية ألمانيا الديمقراطية . إذن فهل هذا بالأمر السيء ؟ كلا أنه لئىء جيد ... »

حصل أن وافقت سلطات برلين الشرقية قرب نهاية ١٩٦٣ على السماح لأهالى برلين الغربية من زيارة ذويهم فى فترة أعياد ديسمبر ١٩٦٣ وعليه زار ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون مواطن من برلين الغربية ذويهم فى برلين الشرقية فى فترة أعياد الميلاد ورأس السنة .

وبدل هذا التصرف على تبديل فى الاستراتيجية السياسية للشرق الروسى - أكثر منه تغيرا فى الأهداف السياسية - تم التمهيد لها بموجب

خطاب خروشوف في يناير ١٩٦٣ حين أعلن ان الدول الاشتراكية ليست في حاجة الآن الى برلين الغربية وتم الاستفادة لذاتها من وقائع ابرام ألمانيا الغربية لمعاهدة صداقة مع فرنسا في يوليو ١٩٦٣ ومن اعتزال ابديناور للحكم في أكتوبر ١٩٦٣ وهو المعروف بمواقفه المتشدد تجاه الشرق معوما . ويمكن أن يترجم هذا التصرف وكأنه دعوة الى حوار مع الغرب ومقدمة لاحداث سياسية داخلية تجاه ألمانيا الشرقية وقد تبلور الشطر الثاني بعد ذلك مباشرة في معاهدة صداقة وقعت في يونيو ١٩٦٤ بين روسيا وألمانيا الشرقية اما عن بلورة الشطر الأول فقد أجرى حوار بعد ذلك بين الاتحاد السوفيتي ومسكره وبين الغرب دام سنوات وشمل مواضيع جوهرية .

ومن مسببات هذه الاستراتيجية الشرقية الروسية الجديدة جمود التحرك السياسي في وسط أوروبا بسبب التوتر الذي كان يسود تلك المنطقة والذي تميز بالمواجهة الصارخة بين المعسكر الشرقي الروسي وبين الغرب بسبب تكتل الدول الغربية في مساندة موقف الدول الغربية الثلاث في برلين الغربية سياسيا وعسكريا ايضا كان عامل اندلاع القتال بين الصين الشعبية والهند عام ١٩٦٢ من العوامل الأساسية والهامة بالنسبة للاتحاد السوفيتي لان الصين الشعبية وهي ثاني دولة شيوعية كبرى بعد روسيا - والتي اختلفت مع روسيا مذهبيا منذ ١٩٦٠ - قد استخدمت قواتها المسلحة ضد الهند الدولة الآسيوية الكبيرة التي كانت موسكو قد بدأت منذ فترة وجيزة تنسج علاقة الود مع نهرو زعيمها .

أن استخدام الصين الشعبية لقواتها المسلحة ضد الهند دون مشورة روسيا هو أمر اعتبرته موسكو نذيرا يجب التنبه له لذا وجدت موسكو أنه من الأفضل فتح الصنبور قليلا في غرب روسيا الأوروبية لمحاولة تهدئة حمم بركان برلين لامكانية التأمل بمزيد من الحرية لما يدور عند حدود روسيا الشرقية الآسيوية خاصة وان الصين الشعبية رفعت السلاح لأول مرة دون التنسيق مع موسكو الأمر الذي يحوى الكثير بين طياته بالنسبة للآخره ان الطلقة التي اطلقت عبر مرات جبال الهيمالايا تردد صداها في القسارة الأوروبية والأمريكية أيضا .

وقع الاتحاد السوفيتي وألمانيا الديمقراطية في ١٢ يونيو ١٩٦٤ معاهدة صداقة شملت التعاون بين البلدين في شتى المجالات وهي تعتبر وكأنها معاهدة صلح مبسطة بين الدولتين وقد نصت مادتها السادسة ما يلي :

« سيحتبر الاتحاد السوفيتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية أن برلين الغربية هي وحدة سياسية مستقلة » وهو الأمر الذي حاود ازعاج الدول

الغربية الثلاث من جديد حيث انه اذا ما لصقت ببرلين الغربية هذه الصفة الجديدة لأصبح تواجد امريكا وانجلترا وفرنسا في برلين الغربية تواجدًا غير قانوني ولا تقصمت الرابطة الجديدة التي تربط برلين الغربية بالمانيا الاتحادية وصدر عن الدول الغربية الثلاث البيان التالي بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٦٤ جاء به :

« بعد التشاور مع حكومة المانيا الاتحادية فان حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ترغب في الافادة بالآتي : ايماء للاتفاقية الموقعة في ١٢ يونيو ١٩٦٤ بين الاتحاد السوفيتي و « ما تسمى » بجمهورية المانيا الديمقراطية . ان هذه الاتفاقية تؤثر على المانيا ككل وعلى برلين بصفة خاصة وهذا ضمن ما يؤثر عليه من مسائل أخرى .

١- تمشيا مع ما سبق ان ابلغناه للاتحاد السوفيتي قبل توقيعه على هذه المعاهدة فانه من الواضح ان اى اتفاق يتم بين الاتحاد السوفيتي و « ما تسمى » بجمهورية المانيا الديمقراطية لا يمكن ان يؤثر على التزامات وتعهدات الاتحاد السوفيتي تجاه القوى الثلاث فيما يخص المانيا وبما في ذلك موضوع برلين والوصول اليها . وتعتبر الحكومات الثلاث ان الاتحاد السوفيتي مرتبط بهذه التعهدات وستستمر الحكومات الثلاث تعتبره مسئولاً عن تنفيذ التزاماته .

٢- ان برلين الغربية ليست وحدة سياسية مستقلة . ومن خلال مسؤولياتهم ازاء المانيا ككل فان القوى الأربع قد وضعت عاصمة المانيا « برلين الكبرى » تحت ادارتهم المشتركة . ان المحاولات التي قام بها الاتحاد السوفيتي من جانب واحد من اجل ايقاف الادارة الرباعية للمدينة لا يمكنها بأية طريقة تعديل هذا الوضع القانوني ولا إلغاء حقوق ومسؤوليات القوى الأربع فيما يخص برلين . ان القوى الغربية الثلاث وهي تبنى تحفظها على حقوقها ازاء برلين فانها وضعت في الاعتبار ضرورات تنمية المدينة لذا صرحت ايماء الى معاهدات ٢٣ أكتوبر ١٩٥٤ (معاهدات باريس) اقامة علاقات وطيدة بين برلين وجمهورية المانيا الاتحادية بما فيه السماح للجمهورية الاتحادية من تمثيل برلين « داهالي برلين في الخارج » . ان هذه الروابط ضرورية من اجل الإبقاء على حيوية برلين وهي لا تعارض في شيء نظام الحكم الرباعي للمدينة .

٣ - تعتبر الحكومات الثلاث ان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية هي هيئة الحكومة الألمانية الوحيدة التي شكلت بحرية وبشرعية وهي المخولة بالتالي بان تتحدث باسم الشعب الألماني في المسائل الدولية . ان

الحكومات الثلاث لا تعترف بوجود دولة المانيا الشرقية. وبشأن ماسمى بحدود هذه الدولة المزعومة فان الحكومات الثلاث قد كررت مسبقا انه لا يوجد في المانيا ولا برلين ما يسمى بالحدود بل توجد خطوط وقف قتال وخطوط مناطق ... ان التحديد النهائي لحدود المانيا يجب ان ينتظر معاهدة للصالح تشمل كل المانيا .

٤ - ان اتهام المانيا الاتحادية بأنها ذو اغراض انتقامية وعسكرية هي تهم بغير اساس . ان جمهورية المانيا الاتحادية قد تعهدت في اتفاقيات ٢٣ اكتوبر ١٩٥٤ بان تنبذ استخدام القوة من اجل تحقيق وحدة المانيا او تعديل الخطوط التي تحددها حاليا . وهذه هي سياستها .

٥ - ان الحكومات الثلاث توافق على ان حماية السلام والأمن هي من المسائل الحيوية لكل الدول وان الاتفاق على اجراءات سلمية وعادلة ازاء المشاكل الاوروبية هي من الامور الهامة من اجل اقامة سلام وأمن دائم . وللوصول الى مثل هذا الاتفاق يجب ان يطبق على كل المانيا مبدأ تقرير المصير وهو المبدأ الذي اكده ميثاق الأمم المتحدة والذي اشارت اليه اتفاقية ١٢ يونيو وانه يتجاهل هذا المبدأ فان اتفاقية ١٢ يونيو تصبح وكأنها تسعى الى تقسيم ابدى لالمانيا ومن اجل ان تصبح منبعا دائما للتوتر الدولي وعقبة في سبيل التوصل الى اتفاق سلمى للمشاكل الاوروبية . ان ممارسة حق تقرير المصير الذي يؤدي الى توحيد المانيا في سلام وحرية سيستمر الهدف الاساسى للحكومات الثلاث . . .

لا تبسم هذه المذكرة بالطابع التهديدى بل اعتمدت على الطابع القانونى مع الاحتفاظ بحق الحلفاء الثلاث بشأن حرية الوصول لبرلين الغربية الا انها اتجهت الى اصباغ الصفة القانونية على الرابطة بين المانيا الاتحادية وبرلين الغربية وعملت على تبرير موقف الدول الغربية الثلاث من هذه الرابطة .

بعد مفاوضات بين برلين الغربية وبين مندوب سلطات برلين الشرقية استمرت من ١٠ يناير ١٩٦٤ حتى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٤ تمكن الطرفان من التوصل الى اتفاق حول معاودة زيارة أهالى برلين الغربية للقطاع الشرقى في فترات الاعياد طوال السنة وهى لعدد ٤ فترات تشمل ١٤ يوما لكل فترة بحيث تغطي اعياد عيد الفصح وعيد القيامة وعيد العنصرة واعياد رأس السنة . هذا وسمحت الاتفاقية بأن تتم زيارات في خلاف هذه المناسبات بالنسبة للأحوال العائلية الطارئة مثل حالات الزواج والمرض والتعميد وتحالات الوفاة والحالات الطارئة ذات الطابع الهام .

واعتبرت هذه الاتفاقية كفاتحة تعاون وكعلاج انساني للحالة التي كانت سائدة . وان كانت هذه الاجراءات لا تمثل الوضع الطبيعي الذي كان يأمل سكان برلين الغربية أن يسودهم الا أنها رغم تحديدها جعلت للأمل معنى وحولته الى حقيقة بعد أن ظل حلما طوال سنوات مضت . أيضا أبدت سلطات برلين الشرقية عن استعدادها للدراسة حالات انفصال العائلات ووعدت بالعمل على جمع شملها . وقع مندوب برلمان برلين الغربية على هذه الاتفاقية يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٦٤ بعد موافقة حكومة المانيا الاتحادية عليها وتحددت مدة الاتفاقية بفترة ١٢ شهرا ونصت على أن تتم الزيارة بموجب تصريح يصدر في هذا الخصوص . تجددت هذه الاتفاقية لمدة عام آخر ثم لم يتمكن الطرفان عام ١٩٦٦ من تجديدها بنفس شروطها بسبب مطالب جديدة للجانب الشرقي واقتصر الوضع بعدئذ على الزيارات الخاصة بالحالات الطلثة التي يتم التحقق منها .

هذا وكان مندوب برلمان برلين الغربية يوقع هذه الاتفاقية وتجديدها مع مندوب برلين الشرقية بصفته مندوبا عن برلين الشرقية عاصمة جمهورية المانيا الديمقراطية . وكان هذا المطلب من مطالب المانيا الديمقراطية التي وافقت عليها المانيا الاتحادية عند سماحها لمندوب برلين الغربية بالتوقيع على الاتفاقية عام ١٩٦٤ وأصدرت في نفس اليوم بيانا تبرر موافقتها هذه بانها ترجع الى التواحي الانسانية للاتفاقية دون أن يتبدل موقف المانيا الاتحادية من حكومة المانيا الديمقراطية . الا انني اعتقد أن ذلك يعتبر وكأنه اعتراف من جانب المانيا الاتحادية بالوضع القائم في المانيا الديمقراطية ورغم انه يمكن القول بأنه ليس بالاعتراف المباشر الا أن طبيعة علاقة المانيا الاتحادية ببرلين الغربية وقتئذ ومن ثم موافقتها لها على توقيع هذه الاتفاقية يمكن اعتباره وكأنه اعتراف ضمني من جانب المانيا الاتحادية وهذا رغم أن المانيا الشرقية لم تتمسك به وقتئذ قانونا .

لم تكن الفترة فيما بعد ١٩٦٤ أي بعد السماح بالزيارات المحددة لاهالي برلين الغربية بفترة هدوء سياسي شامل بين الشرق والغرب بل كانت فترة معتدة امتزجت بالصفتين معا . حيث أنه اذا ما خطط معسكر ما او دولة ما على سياسة محددة فان ذلك لا يتأني بين يوم وليلة بل بعد أن تمر المدة الفاصلة خاصتها أي تلك التي يستطيع فيها أن يناور سياسيا بحرية وأمان اذا لم تكن هناك ظروف قهرية تفرض عليه ما يخالف ذلك وقد تمتد تلك الفترة الى اشهر وقد تصل الى سنوات . وتحديد هذه الفترة يعتبر من الامور الهامة لأنه يتوقف على تحديدها وعلى تقرير ما سيتم خلالها أنجاح

أو افشال الخطة الاستراتيجية التي وضعت وتوقف هذه المدة في المقام الأول على عوامل ذاتية تعتبر هامة مثل تلك الخاصة بالأطراف المعنية . وعندما قرر مجلس نواب ألمانيا الغربية أن يعقد جلسة له في برلين الغربية - مثلما كان يعقد جلسات بها مسبقا - احتجت روسيا وألمانيا الشرقية ولكن مجلس النواب الغربي صمم واجتمع فعلا في برلين الغربية يوم ٧ أبريل ١٩٦٥ رغم احتجاجات الشرق واعتبر أن ذلك من حقه . وفي هذا اليوم قامت الطائرات النفاثة الشرقية بازعاج النواب أثناء اجتماعهم وذلك بأن عمدت على اختراق حاجز الصوت على مقربة من برلين الأمر الذي نتج عنه أصوات مثل الرعد حلت بالمجتمعين وأربكت اجتماعهم هذا بالإضافة إلى أن طيران الغرب تعرض لبعض التحرشات من جانب طيران الشرق في هذه الأيام مما عرض طيران الغرب لخطر جمة .

واحتج رئيس مجلس نواب ألمانيا الغربية الدكتور أوجين جروستيمير في كلمته التي القاها عند افتتاح الجلسة وأعلن أنه من حقهم الاجتماع في برلين الغربية وتسأل عن سبب معاملة الشرق هذه في الوقت الذي أرسل فيه مجلس نواب ألمانيا الشرقية برقية يرحب فيها بمجلس نواب ألمانيا الغربية عندما اجتمع هذا الأخير لأول مرة في برلين الغربية عام ١٩٥٥ وأفاد بأن شيئا لم يتبدل قانونا منذ هذا الوقت حتى الآن بالنسبة لحقوق ألمانيا الغربية في برلين الغربية وندد بما واجهوه في زيارتهم هذه من أهانات حلت محل كلمات الترحيب السابقة .

هذا وقدم سفراء الدول الغربية الثلاث احتجاجا شديدا للوجهة للحكومة السوفيتية عن تعرض الطيران الشرقي للطائرات الغربية وجاء الاتي بعد في هذا الاحتجاج :

« لقد ابلغتني قيادة الحلفاء في برلين عن تعدد طلعات جوية طائشة مع عدم مراعاتها للمسئولية من جانب طائرات سوفيتية وأخرى ألمانية شرقية عبر الممرات الجوية المؤدية إلى برلين وفوق برلين ذاتها وذلك خلال الأيام الثلاثة الماضية .

أنه مهما كانت أبعاد هذه الطلعات الجوية فإن من واجبات سلطاتكم ضمان الرقابة على أن النشاط الجوي السوفيتي لا يعرض سلامة المرور الجوي العادي للحلفاء في الممرات الجوية خاصتها ولا يتعارض مع الاتفاقيات الرباعية القائمة والتي تحكم وتحدد الطيران في هذه المناطق . كما أنه لا توجد مبررات من أجل إجراء طيرانا مزعجا يؤدي راحة السكان المدنيين في برلين خاصة طبقا

لتواعد وأصول الطيران فوق المناطق ذات الكثافة الكبيرة بالسكان . أنتى أكتب لكم حتى أبلغكم بمدى الخطورة المترتبة عن هذه المواقف . ويجب أن أحتج بأشد العبارات ضد نشاط الطيران السوفيتى والألمانى الشرقى الذى وصفته عالية . وأن سلطائى تحمل السلطات السوفيتية مسئولية أى نتائج تلحق بطيران الحلفاء أو بأهالى برلين . وإنتى أناشذكى أن يوضع حد قوى لهذا النشاط وأن تتخذ الخطوات اللازمة لعدم تكراره » .

لقد رد الاتحاد السوفيتى بلهجة شديدة أيضا على شكوى الغرب هذه وعلى انعقاد مجلس النواب الألمانى الغربى فى برلين الغربية وفى خطاب لكوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى فى برلين الشرقية يوم ٧ مايو ١٩٦٥ قال:

« يجب على الدوائر الحاكمة فى ألمانيا الغربية أن يفهموا نهائيا أن برلين الغربية لم تكن ولن تكون أبدا جزءا من جمهورية ألمانيا الاتحادية . إنما ستكون وحدة مستقلة سياسيا تقع فى أراضى جمهورية ألمانيا الديمقراطية . أن تدخل المسئولين فى بون فى شئون برلين الغربية الداخلية لن يكون إلا اهانة لأهالى برلين الغربية . أن أهالى برلين الغربية يمكنهم أن يقرروا بلدانهم أما إذا كانوا يريدون بالثورة السياسة الانتقاميين الذين يسيئون إلى ضيافتهم لهم أو أن كانوا يريدون بعلاقات طبيعية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية . يمكن إعادة العلاقات بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية وبين برلين الغربية إلى حالتها الطبيعية بشرط أن تنتهى الحرب الباردة وأن تنتهى الاثارات ضد حدود جمهورية ألمانيا الديمقراطية » .

كذلك أرسلت حكومة الاتحاد السوفيتى المذكورة التالية الى الولايات المتحدة فى ١٤ مايو ١٩٦٥ :

« أن الحكومة السوفيتية أشارت فى مذكرتها ٢٣ مايو ١٩٦٥ لحكومة الولايات المتحدة عن الطابع الانتقامى والمثير للاجتماع الذى كانت تخطط له جمهورية ألمانيا الاتحادية لعقد مجلس نوابها فى برلين الغربية . أنه لمن الضرورى أن علمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بهدف هذه العملية وعلى الأقل من التصريحات العلنية للمسئولين الألمان الغربيين الذين رددوا أن هدف هذه العملية هو وضع الأساس للمطالب الغير دستورية لجمهورية ألمانيا الاتحادية من برلين الغربية » .

ورغم الاحتجاجات الصادرة عن حكومة الجمهورية الألمانية الديمقراطية ورغم الانذارات المتكررة للجانب السوفيتى فإن سلطات الولايات المتحدة

في ألمانيا لم تتخذ أى خطوة لمنع مثل هذه الأثرات الخطرة إلا أنها ساندتها إلى أن تم تنفيذها . أنهم استخدموا بطريقة غير دستورية المجال الجوي فوق أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية من أجل نقل المشتركين الانتقاميين من جمهورية ألمانيا الاتحادية في مظاهرة جوية إلى برلين الغربية . ولقد انتهك الجانب الأمريكى بهذه الطريقة الاتفاقيات الرباعية التى يشر لها في مذكرته . وكما هو معلوم فإن الاتحاد السوفيتى لم يلتزم بضمان المرور الحر إلى برلين الغربية للانتقاميين والعسكريين من جمهورية ألمانيا الاتحادية الذين ليس لهم أى مهمة في هذه المدينة .

أن الحكومة السوفيتية وهي تعيد تأكيد مذكرتها ٢٣ مارس ١٩٦٥ تنفيذ مرة أخرى أنه إذا استمر السماح لمثل هذه الأثرات من جانب هؤلاء الانتقاميين والعسكريين فإنها ستجد نفسها مضطرة لاتخاذ الاجراءات الحازمة التى تراها ضرورية ازاء التزاماتها التى تعهدت بها في شأن حماية وعدم انتهاك حدود جمهورية ألمانيا الديمقراطية والعمل على إيقاف التصرفات الغير شرعية لهؤلاء الانتقاميين والعسكريين تجاه برلين الغربية » .

وامام هذا الموقف المتوتر تكاتف الغرب من جديد وعاود تأكيد تأييده لأمريكا وفرنسا وانجلترا بخصوص برلين الغربية وأصدرت الدول الغربية الثلاث بيانا في ١٢ مايو ١٩٦٥ - عقب خطاب كوسيجين - أوضحت فيه أنها تتمسك بموقفها تجاه برلين الغربية بناء على التزاماتها وحقوقها التى آلت اليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وأيد مجلس حلف الأطلسي هذا البيان وأضاف قائلا : « أن ألمانيا ما زالت مقسمة وأن الاعتراضات الأخيرة لحرية المواصلات مع برلين أظهرت من جديد خطورة هذا الموقف والمجلس يشارك البيان الصادر في ١٢ مايو ١٩٦٥ من جانب حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والمجلس يعاود تأكيد بيانه الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٥٨ بخصوص برلين .. »

هذا وقد صدر ايضا في ٣ يونيو ١٩٦٥ بيان عن حلف الاتحاد الأوربي الغربي ايد فيه موقف الدول الغربية الثلاث من موضوع برلين الغربية وأيد حرية الوصول لبرلين والحفاظ على ضمانات للروابط القائمة بين ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية ودعى الى اتمام معاهدة صلح مع ألمانيا تعتمد على حرية تقرير المصير . وبذلك واجه الغرب بكل ثقله السياسى والعسكرى الموقف الناتج من جراء التحرشات السوفيتية ضد اجتماع مجلس نواب ألمانيا الغربية في برلين الغربية .

وقد أدت بمعاودة سرد وقائع الردود والتصرفات المتبادلة أن أحاول تعريب حقيقة الموقف الذي كان سائدا وقتئذ وهو الذي كان يتذبذب بين محاولات جس النبض بشأن امكانية المهادنة وبين متطلبات الحفاظ على الهوية وحقوق كل جانب بحيث لا تتأثر من جراء عملية جس النبض هذه . وفي سبيل تنفيذ المخطط الاستراتيجي الجديد اى ذلك الذي كان يرمى الى تبديل سبل التعامل مع الابقاء على ثبات الاهداف السياسية من اجل الوصول الى موقف اكثر ملائمة في المنطقة فقد كان من الضروري والوضع هكذا ان يتوتر الموقف من جراء الاجراءات المضادة لكل جانب .

نذكر ان آخر تجديد لاتفاقية زيارة اهالي برلين الغربية لدويهم كان ذلك الذي سمح لهم فيه بالزيارة في اعياد مارس ١٩٦٦ ولم يتمكن الجانب الغربي من تجديد هذه الاتفاقية بعد ذلك واستمرت الزيارات بعد ذلك للحالات الطارئة فقط دون زيارات جماعية الى ان اصدرت حكومة جمهورية المانيا لديمقراطية قرارا في ١١ يونيو ١٩٦٨ تسمح فيه بزيارة اهالي المانيا الاتحادية واهالي برلين الغربية لبرلين الشرقية ولامانيا الشرقية بموجب تحصلهم على فيزة دخول تمنح لهم من سلطات المانيا الشرقية على باسبور على ان يستبدل مواطن برلين الغربية ١٠ ديوتشمارك عن كل يوم يقضيه في برلين الشرقية وان يستبدل المواطن من المانيا الغربية مبلغ ٥ ديوتشمارك عن كل يوم كذا يجب تحصلهم على فيزة من اجل تنقلهم بين المانيا الغربية وبرلين الغربية والعكس . وقد قابل اهالي برلين الغربية والمانيا الغربية هذا المطلب الصادر عن سلطات المانيا الشرقية بضجة وباستنكار لانه يعنى وكأنه يطلب منهم ان يعاملوا كالأجانب عند زيارتهم لدويهم من جراء ضرورة حصولهم مقدما على فيزة دخول تمنحها لهم سلطات المانيا الشرقية على باسبور خاصتهم وهو ما يماثل الاجراءات التي تتخذ لزيارة دولة اجنبية .

وقد علق كيسنجر مستشار المانيا الاتحادية على هذا القرار يوم صدوره وقال :

« ان الالتزام باستيلاك باسبور وفيزة يزيد من الصعوبات امام المسافرين ويزيد من اعباء سفرهم . انها محاولة من جانب النظام القائم في الشطر الآخر من المانيا من العمل - كما يظنون - على تقوية مركزهم » .

وأعلن فيلي برانت وزير خارجية المانيا الاتحادية امام مجلس النواب الغربي يوم ٢٠ يونيو ١٩٦٨ وقال :

« ان فرض الباسبور والفيزة كمطلب الزامي للاماني الذي يريد أن يزور

ألمانيا وبرلين لا يمكن أن يبدل شيئا في الشعور الأساسي للألمان من أنهم لبعض كلمة واحدة . أن الموقف الذي لا يعقل من جراء تقسيم ألمانيا معزوف مرة أخرى لاجراءات غير شرعية من جانب برلين الشرقية في الوقت الذي تعمل فيه من أجل فتح الحدود نهائيا بيننا وبين الدول الاشتراكية في شرق وجنوب شرق أوروبا وإمام شعوب دول أخرى .

وفي القريب سيتعكن مواطنو يوغسلافيا ورومانيا ودول شرقية أخرى من القدوم لألمانيا بدون فيزة وأن يذهب اليهم الألمان بدون فيزة . والآن عندما يريد الماني أن يسافر الى الجزء الشرقي من بلده يجب عليه أن يمتلك بيسورا ويتحصل على فيزة ويدفع رسوما تماما مثل ما كان يجري في القرون الوسطى وعندما يريد الآن الماني من تورينجا أو ساكسوني أو ميكلينبورج (مقاطعات بألمانيا الشرقية - المؤلف) السفر الى الراين (في ألمانيا الغربية - المؤلف) أو حتى الى هارز فإنه يجب أن يؤمن لنفسه أولا تأشيرة خروج من ما تسمى دولتهم والتي تحدد له مدة إقامته خارج نطاق نفوذ هذه الدولة . . . »

قررت ألمانيا الاتحادية عقد اجتماع للمجلس الاتحادي الألماني الغربي في برلين الغربية في ٥ مارس ١٩٦٦ وأعلنت بون هذا الخبر منذ شهر ديسمبر ١٩٦٨ . والمجلس الاتحادي هذا يتشكل من أعضاء مجلس النواب لألمانيا الغربية وممثلي المقاطعات بها بالإضافة الى هيئات أخرى . واحتجت روسيا وألمانيا الشرقية على هذا الاجتماع التزمع عقده وهددت باتخاذ اجراءات مضادة منها عدم السماح لأعضاء هذا المجلس من عبور أراضيها . ومن الطبيعي أن كانت ألمانيا الغربية اتخذت هذا القرار بعد الاتفاق مع القوى الغربية الثلاث . وفي وقت قبل موعد هذا الاجتماع أبدى الاتحاد السوفيتي ما يفيد أنه من المستحسن تحسين جو العلاقات في منطقة برلين الغربية بدلا من القيام بمواجهات متلاحقة الأمر الذي استغله كيسنجر مستشار ألمانيا الاتحادية وفي لقاء له مع السفير السوفيتي في بون يوم ١١ فبراير ١٩٦٦ أبلغه كيسنجر أن ألمانيا الغربية مستعدة أن لا تعقد اجتماع المجلس هذا في برلين الغربية وذلك اذا نتج عن هذا الموقف من جانب بون أن تعمل روسيا من أجل منح المزيد من التسهيلات لأهالي برلين الغربية في أن يزوروا برلين الشرقية

وبدئ الاتحاد السوفيتي فتهما في هذا الشأن وأفاد أنه مستعد أن يدرس التسهيلات التي يمكن أن تؤدي الى عودة العلاقات الى حالتها الطبيعية في هذا الشأن . وفي ١ مارس ١٩٦٦ أبلغ كيسنجر السفير السوفيتي من جديد أن ألمانيا الاتحادية لا تتصلك بأن يتم هذا التقارب بسرعة لأنه يقدر أن الموضوع

يجتاج الى وقت من جانب الاتحاد السوفيتى وانه يترك هذا الموضوع الآن حتى يبحث بطريقة دقيقة بواسطة الجانبين . واطن كيسنجر فى ٢ مارس فى التلفزيون الالماني الغربى :

« اننى لا اقوم باجراء عملية تبادل . ولكن ببساطة فاننا نريد ان نعلم اذا كان من الاجدى لبرلين ولاهالى برلين ان تتم اجراء الاجتماع للمجلس الاتحادى هذا فى برلين كرمز لتبجيتنا سويا سياسيا او ان نتحصل على شىء افضل بطريقة دائمة فى صالحهم » .

ويقصد كيسنجر بذلك انه كان مستعبدا ان يدرس امر عدم عقد اجتماع المجلس هذا فى برلين الغربية اذا كان ذلك من امره ان يقدم الروس وسلطات المانيا الشرقية لشروط دائمة تساعد على اجراء زيارات لاهالى برلين الغربية والمانيا الغربية بالتبعية لالمانيا الشرقية وبرلين الشرقية . ولم تكن الظروف الظاهرية مواتية على ما اظهره الموقف من ان تجرى اتصالات بشأن ما تقدم به كيسنجر الا ان كيسنجر تحفظ عندما قال انه يعرف ان الامر يحتاج الى وقت للجانب الآخر حتى يتدارس مثل هذا الاقتراح الذى تقدمه المانيا الغربية . ومن الطبيعى ان كانت الدول الغربية الثلاث على بينة مسبقة بعرض كيسنجر هذا .

وتشابكت المواقف من اجل بحث سياسة مهادنة فى وسط اوربا وبالذات حول برلين التى كانت تعتبر بركان العالم الذى يمكن لاي معسكر ان يجعله يقدف الحمم بالدرجة المطلوبة وفى الوقت المطلوب . وذلك ان نيكسون رئيس الولايات المتحدة كان يقوم بزيارة لاوروبا الغربية بعد ان انتخب رئيسا للولايات المتحدة فى نهاية ١٩٦٨ . وفى زيارته لبرلين الغربيةلقى الخطاب التالى يوم ٢٧ فبراير ١٩٦٩ :

« ان اى تحركات من جانب واحد او اعمال غير شرعية او ضغوط من اى مصدر لا يمكن ان تنال من عزيمة القوى الغربية فى امر الدفاع من حقوقها بشأن حماية شعب برلين الحر » .

انتم انتم الذين استحوذتم على ثقة اصداقكم ولا يوجد لمدينة اخرى فى العالم عدد من الاصدقاء مثل ما لديكم . وهم من اخلص الاصدقاء .

ان المسئوليات الامريكية هنا تنبع من اهم الاتفاقيات الدولية . ولكن الى اى مدى توصلنا اليه سنويا بعد ال ٢٤ سنة هذه . ان اربع رؤساء قبلى قد تمسكوا باليد القائل بان برلين يجب ان تظل حرة . اقول لكم هنا والان

اننى سأتمسك ايضا بهذا المبدأ . ان ثقتنا بأن برلين يجب أن تظل حرة لم تكن يوما أقوى منا هى عليه الآن ... ان أحدا لا يشك في اصرار الولايات المتحدة من أجل تمسكها بالتزاماتها .

ان المسألة المطروحة أمام العالم الآن هى ليست تلك الخاصة بكيف سيقوم بالمجابهة من أجل الدفاع عن برلين - أننا اثبتنا ذلك مسبقا بجداوة - إنما المسألة الآن هى : ما هى أحسن طريقة لانهاء المجابهة هذه وتمهيد الطريق من أجل حل سلمى لمشكلة المانيا المقسمة ... »

انعقد اجتماع المجلس الاتحادى الالمانى الغربى في برلين الغربية يوم ٥ مارس ١٩٦٩ كما كان مقررا له مسبقا رغم كل الاعتراضات وقامت المانيا الشرقية بتعطيل المرور على الطرق البرية التى تعبر أراضيها الا ان بلدة المهادنة كانت قد دفنت في التربة الرطبة منذ فترة وجيزة .

الاتفاقية الرباعية بشأن برلين

في اجتماع رباعى لوزراء خارجية الدول الغربية الثلاث والمانيا الغربية انعقد في واشنطن يوم ٩ ابريل ١٩٦٩ - حضره فيلى برانت بصفته وزيرا لخارجية المانيا الغربية - اتفق وزراء خارجية الدول الأربع على أن يجرى جس نبض الاتحاد السوفييتى من أجل العمل على تحسين الموقف المتدهور في برلين الغربية والذي كان يعاني منه سكان مدينة برلين في المقام الأول بسبب الحظر الشرقى الذي كان يمنع أهالى برلين الغربية من زيارة ذويهم بسهولة ويسر وهو الموقف الذي كان يعكس بالتبعية آثاره الاجتماعية المؤلمة على الأمة الألمانية في شطرى المانيا . خاصة وكانت الظروف الدولية المحيطة تلوح مواتية لمثل هذه المحاولة بالنسبة للاتحاد السوفييتى وايضا بالنسبة للدول الغربية في ذات الوقت كما سبق أن اوضحت .

وعليه أجرت الدول الغربية الثلاث اتصالا في هذا الشأن مع الاتحاد السوفييتى الذى سرعان ما رحب بهذا الاقتراح على لسان وزير خارجيته اندريه جروميكو عندما صرح في خطاب له أمام مجلس السوفييت الأعلى يوم ١٠ يوليو ١٩٦٩ وقال ان الاتحاد السوفييتى مستعد لتبادل وجهات النظر مع حلفاء الحرب العالمية الأخيرة من أجل إيجاد حل لتفادى الصعاب مستقبلا بالنسبة لبرلين الغربية . ويجدر بنا أن نعلم ان روسيا كانت قد بدأت تتعرض منذ ٢ سنوات لتقلبات جوية سيئة اتلفت بعض مخابيل الجيوب بها اضطرتها الى استيراد القمح من الغرب كذلك كانت المجابهة مع

الصين الشعبية تقلقها وتريد التفرغ لها أيضا كانت نفقات التسليح الاستراتيجي الذي ترهق روسيا وأمريكا معا كما أن نفقات الحرب الفيتنامية كانت ترهق الميزانية الأمريكية وتسبب ضجر الشعب الأمريكي .

وبعد اتفاق الدول الغربية الثلاث والمانيا الاتحادية على النقاط المقترح اثارها مع الاتحاد السوفيتي وهى النقاط التى وافق عليها كيسنجر مستشار المانيا الاتحادية والتى ساهم فى وضعها فيلى برانت قدمت الدول الغربية الثلاث يوم ٦ أغسطس ١٩٦٩ مذكرة للاتحاد السوفيتي اوضحت فيها الهدف من هذه الدعوة للتعاون من أجل برلين ورد الاتحاد السوفيتي بمذكرة مؤرخة ١٢ سبتمبر ١٩٦٩ أعلن فيها موافقته على التفاوض مع الدول الغربية الثلاث من أجل هذا الهدف .

ومن ثم بدأت يوم ٢٦ مارس ١٩٧٠ فى برلين بالقر السابق لمجلس الحلفاء اجتماعات مندوبى الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ولم تحضر المانيا الاتحادية هذه المفاوضات لأنها كانت تجرى بين الدول الأربع المسؤولة أصلا من برلين الكبرى وهذا حتى تستمر هذه الصيغة القانونية عالقة بهم وقائمة ومستمرة . وكانت الدول الغربية الثلاث تنسق عملها بالاتصال المستمر بالمانيا الاتحادية حيث أنه من الطبيعى أن روسيا كانت ستقدم مطالبا في مقابل تهدئة الوضع فى برلين الغربية وأن هذه المطالب كانت ستخص الدول الغربية الثلاث فى جزء منها بالإضافة الى جزء آخر كان سيخص المانيا الاتحادية وبرلين الغربية بالتعبية .

وكان فيلى برانت قد تولى فى أكتوبر ١٩٦٩ مستشارية المانيا الاتحادية بالاشتراك مع فالتر شيل كوزير للخارجية وهما الذين عملا مشتركا فى تنفيذ سياسة الانفتاح على الشرق هذه . ويجدر بنا ان ننوه ان بداية هذه السياسة قد وضعت أولى لمساتها فى انشاء حكم الائتلاف بين الحزب الديمقراطى المسيحى والحزب الاشتراكى الديمقراطى وعمل اثنائه كيسنجر مع فيلى برانت فى وضع البنية الأولى لهذه السياسة .

اجتمع فيلى برانت مستشار المانيا الاتحادية مع فيلى ستوف رئيس وزراء المانيا الديمقراطية اجتماعين الاول عقد فى مدينة أرفورت بالمانيا الشرقية يوم ١٩ مارس ١٩٧٠ والثانى بمدينة كاسيل بالمانيا الغربية يوم ٢١ مايو ١٩٧٠ وهذا من أجل ان يوضح فيلى برانت لرئيس وزراء المانيا الشرقية عن تصوره بشأن عملية الانفتاح هذه وما يأمله من ورائها بالنسبة للامة الألمانية فى شطرى المانيا وبالنسبة لأهالى برلين الغربية خاصة وأن جميع هؤلاء السان قبل أى شيء ويعرف النظر عن أى اعتبار لأنه من المهم

العمل على عزل الأمة الألمانية بعضها ببعض وجسديتها على الأقل والا
لخسر الجميع ما لا يمكن أن يعوض بعد ذلك . هذا وقدم فيلي برانت إلى
فيلي ستوف النقاط العشرين التي وضعها فيلي برانت والتي تحوى تصوره
بشأن الأمة الألمانية وهي النقاط التي يعنى أن يسر على هديها في سياسته
أزاء الأمة الألمانية .

وكان فيلي برانت يريد أن يتلقى تأكيدات من سلطات ألمانيا الشرقية
ن موقفهم إذا ما بدأت المفاوضات بين الدول الأربع في برلين تأخذ طابعها
محاسم خاصة وأن الاتحاد السوفيتي كان قد أوضح أهم مطالبه لذلك
أن فيلي برانت يريد أن يتفق من ناحية المبدأ مع فيلي ستوف على ما ستكون
أليه الأمور بالنسبة لمدينة برلين وبالنسبة للأمة الألمانية في دولتي ألمانيا .
ولما وكان الاتحاد السوفيتي يريد من ألمانيا الاتحادية أن تعتمد مبدأ
استخدام القوة أو التهديد بها وأن تقر بالحدود القائمة في أوروبا وخاصة حدود
بولندا وهي التي ضمت إليها الأراضي الألمانية الواقعة شرق خط الأودر
ييس عقب نهاية الحرب العالمية الثانية . وطالب الاتحاد السوفيتي من
ألمانيا الاتحادية أن تعترف بدولة ألمانيا الديمقراطية .

وفي الوقت نفسه برزت على مائدة المفاوضات بين روسيا والدول
الأوروبية الغربية مواضيع هامة فرضت نفسها عليهم وكان القطبان الأعظم
يريدان تلخيصها مسبقا إلا أن الحيلاء السياسي كان يحول دون مفاتحة
مريحة بخصوصها ووجد أن المناسبة مواتية لربط هذه المواضيع بطريقة
ما بالاجراءات التي كانوا يخططون لها تجاه ألمانيا . وكانت هذه المواضيع
تتركز في التخفيض المتبادل للقوات في شطري أوروبا والعمل على وضع نظام
للأمن والتعاون الأوربي تشترك فيه الولايات المتحدة وكندا بالإضافة إلى
جميع دول أوروبا واتفاق أمريكا وروسيا على الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

اتفق فيلي برانت وفيلي ستوف على الخطوط العريضة بالنسبة لطبيعة
الوضع مستقبلا بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية وبالنسبة لبرلين ثم
بدأت ألمانيا الغربية في العمل من أجل التلاقي برغبات روسيا بالقدر الذي
يمكنها أن تتقبله وأيضا اشترطت ألمانيا الاتحادية بعض الاشتراطات
بالنسبة لألمانيا الشرقية لتم ميكرها قبل توقيع الدول الأربع الكبرى على
اتفاقية برلين . وعليه وقعت ألمانيا الاتحادية معاهدة مع الاتحاد السوفيتي
في أغسطس ١٩٧٠ سميت بمعاهدة هوسكو. ألغى فيها ألمانيا الاتحادية
الحدود القائمة في أوروبا وتعهدت هي وروسيا على تجنب استخدام القوة أو
التهديد باستخدامها ثم وقعت ألمانيا الاتحادية معاهدة مع بولندا في ديسمبر

١٩٧٠ سميت بمعاهدة وارسو أقرت فيها المانيا الاتحادية بحدود بولندا القائمة وأقرت أنه ليس لها أى مطالب اقليمية فى أراضى بولندا هذه . وكان الاتحاد السوفييتى يريد مثل هذه الضمانات حتى يمكنه بعدئذ التوقيع على تيسيرات بشأن برلين الغربية .

وفى الجانب الآخر اشترطت المانيا الاتحادية بأنها لن تجرى عملية التصديق على المعاهدتين عالياه أو تبادلها مع روسيا وبولندا الا بعد أن توقع روسيا على اتفاقية رباعية لتيسيرات بالنسبة لبرلين الغربية مع الدول الغربية الثلاث وأيضا بعد أن توقع المانيا الشرقية معها اتفاقية منفصلة تعترف فيها المانيا الشرقية بالتيسيرات التى سينص عليها فى اتفاقية برلين الرباعية هذه بعد توقيعها وتوضح فيها المانيا الشرقية تفاصيل تنفيذها لهذه التيسيرات . وأنه بعد أن تصبح الاتفاقية الرباعية هذه نافذة المفعول فإن المانيا الغربية سوف تعمل على أن تكون معاهدتى موسكو ووارسو نافذتا المفعول بعدئذ مباشرة .

وكان من المتفق عليه أن توقع المانيا الغربية والمانيا الشرقية فى النهاية معاهدة تخلق نوعا من العلاقات الطبيعية بين الكيان الالمانى الغربى والكيان الالمانى الشرقى بحيث تربط هذه العلاقات أطراف الامة الالمانية الواحدة . وقد تم الاتفاق على كل هذه الخطوات بطريقة غير معلنة رسميا الا أن تسلسل تواريخ تنفيذها يؤكد لنا أنها كانت اشتراطات طلبها كل جانب من الآخر ليتم تنفيذها حتى يوافق الطرف الآخر على تنفيذ خطوة تالية وعليه فقد تم توقيع معاهدة موسكو فى أغسطس ١٩٧٠ ومعاهدة وارسو فى ديسمبر ١٩٧٠ . والاتفاقية الرباعية بشأن برلين فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ والاتفاقية المنظمة لتيسيرات الاتفاقية الرباعية وهى الاتفاقية التى وقعت بين المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية وتم توقيعها فى ١٧ ديسمبر ١٩٧١ ثم التوقيع النهائى على اتفاقية برلين الرباعية بحيث تكون نافذة وتم التوقيع عليها يوم ٣ يونيو ١٩٧٢ . وبعد توقيعها بدقة واحدة سلمت المانيا الغربية معاهدتى موسكو ووارسو - بعد أن صدق البرلمان الالمانى الغربى عليها - الى روسيا وبولندا وبذلك تم فى هذه اللحظة تبادل هاتين المعاهدتين بين دولها . هذا وقد تم فى ٨ نوفمبر ١٩٧٢ توقيع معاهدة عودة العلاقات بين المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية وبذلك اكتملت الحلقة التى خططت لموضوع المانيا وتفاصيل معاهدات موسكو ووارسو ومعاهدة عودة العلاقات الطبيعية بين شطرى المانيا قد شملهم الفصل اللاحق مع الدراسة المتعلقة بجوهري وأثار هذه المعاهدات على دولتى المانيا . ولم تتمكن الدول الأربع الكبرى من اعداد اشتراطات مسبقة مفصلة لموضوع تخفيض القوات فى أوروبا ونظام الأمن والتعاون بها مثل تلك التى نفذت مسبقا بخصوص موضوع

برلين ومتعلقاته وذلك لان موضوعي تخفيض القوات والامن الاوربي لهم اطراف متعددة وكانت ما زالت متباينة الراى فى وسائل التنفيذ وان كانت متفقة على الاهداف النهائية للموضوعين لذلك وجدت الدول الاربعة الكبرى ان تكتفى بالاتفاق وديا على خوض الموضوعين بعد الانتهاء من موضوع التيسيرات حول برلين والاجراءات المتعلقة به لان تنفيذ هذه التيسيرات والاجراءات سيخلق مناخا ملائما فى العلاقات الدولية وخاصة فى تخفيف حدة التوتر فى اوربا لذلك يمكن اعتبار حسن تنفيذ الاتفاقية الرباعية بشأن برلين وكأنه اشتراط يشمل اطرافها جميعا ليكون خطوة الى تحقيق التخفيض المنشود للقوات فى اوربا واقامة نظام للامن والتعاون بين دولها خاصة والدول الاربعة الكبرى يمكنها منفصلين محاولة تقويض تنفيذ كل المعاهدات والاتفاقيات السالفة الذكر حتى بعد التصديق عليها .

ومن الجدير ان نذكر الان نبذات من خطاب لفيلى برانت اقائه يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٧١ امام مجلس النواب الالماني الغربى وذلك بعد توقيعه على معاهدتي موسكو ووارسو وقبل التصديق عليهما يوضح فيه فيلى برانت حقيقة سياسة حكومته وموقفها من الاحداث الدائرة :

« ان الحكومة الاتحادية تقدم للمرة الثانية تقريرا عن الموقف فى المانيا القسم ... وكما وعدتكم منذ سنة فان دراسة تفصيلية معززة بالوثائق قد قدمت للبرلمان عن موقف الدولة .. انه من المهم ابراز أحداث ١٩٧٠ ووضع خط تحت المبادئ التى نسترشد بها وتوضيح موقف حلفائنا .. ان سياستنا فى الانفتاح على الشرق لقت مساندة جماعية من حلفائنا ونشعر باننا ننال مزيدا من التشجيع للاستمرار فى هذا الاتجاه الذى نقدر انه ضرورى ومواقفات حلفائنا هذه وتأييدهم لنا لم يبلغ لنا فى مقابلات خاصة منفردة بل ايضا فى اجتماعات المجموعة الأوربية الغربية وفى اجتماعات حلف الاطلنطي حيث ابدوا سياستنا بشسدة واعتقد انكم تعلمون بالتوصيات والقرارات التى اتخذت فى هذا الشأن .

تعلمون اننى كنت فى بداية هذا الاسبوع فى زيارة لباريس مع وزير خارجيتى .. ولقد تأكدنا من جديد عن التفهم الودى الذى يصاحب جهودنا . وقد قال الرئيس الفرنسى بومبيدو فى خطاب اقائه بالالمانية - « ان فرنسا تساندكم بدون تحفظ » - واسمحوا لى ان اسجل هذا العمل النبيل ولقد اظهرت محادثتنا فى فرنسا كم تتميز سياستنا الغربية مع سياستنا الشرقية وبأى درجة ترتبط الاولى بالأخرى . وبلهجة اخرى فان التعاون والعمل من أجل وحدة اوربا الغربية الذى نسعى الى تطويره وتنفيذه لا يمتنعنا من تحسين علاقاتنا مع الشرق بل ان ذلك يشكل اساسا لهذه الجهود التى نعتبرها ضرورية .»

ان احدا لا ينكر اليوم - حتى في الدول الشرقية - ان السياسة الالمانية تهدف السلام .. وهم يعلمون ان مجهودنا للتفاهم يشمل الجميع حتى المانيا الشرقية . ومن وجهة النظر هذه فانه كان من المنطق ان اعلنا عقب توقيع اتفاقية موسكو في ١٢ أغسطس ١٩٧٠ اننا متفقون مع الاتحاد السوفييتي على ان نقدر ان كل المعاهدات التي في نيتنا ابرامها مع اعضاء حلف وارسو تشكل سياسيا وحدة متجانسة .

ان احدا لا يستطيع ان يتحدث عن التهدة في قلب أوروبا دون جمع شمل هذه العناصر : واني اريد ان اؤكد لكم هنا ان هذه المعاهدات مع الاتحاد السوفييتي ومع بولندا لا تؤثر مطلقا في انتماننا للمجموعة الأوروبية ولحلف الاطلنطي . في الغرب والشرق وفي الشمال والجنوب لا توجد مصلحة المانية ذات مغزى ولا تحفظات يمكنها ان تعوق سياسة التصالح التي اخترناها . لقد اوضحنا بجلاء لموسكو ان اى معاهدة لا يمكنها ان تمنعنا من العمل من اجل توطيد السلام ليمكن شعبنا خلاله ان يجد وحدته بموجب تقرير مصيره بكل حرية . وهذا مذكور في دستورنا كما هي عقيدتنا وعلى كل حال فلا يجب على المرء ان يأمل بقرب تحقيق اى من هذه الاماني بموجب ان بعض الامور قد كتبت على الورق .

اما فيما يخص بولندا فانه لا يفيب عن اعياننا مصالح المانيا وذلك في اوسع معاني هذه الكلمة ونحن نبذل الجهد حتى لا تستخدم كلمة « الالمانى » وكأنها رمز للظلم والارهاب ولكن كمعنى وكدلالة لامل المصالحة والتعايش السلمى . ان عدد الالمان الذين سينضمون في الاشهر القادمة الى المانيا الاتحادية يجب ان يبرهن ان هذا الامل له معنى .

وفيما يتعلق بعلاقتنا مع جمهورية المانيا الديمقراطية فاننا نلتزم بمبادئ الامم المتحدة فيما يختص بالعلاقات بين الدول . ويجب علينا هنا ايضا ان نبذل الجهد حتى تكون تسوية علاقتنا على اساس حقوق الفرد والمساواة في الحقوق والتعايش السلمى وعدم التفرقة . وحتى اذا كانت اجتماعات ارفورت وكاسيل التي تمت في العام الماضي لم تكن سوى بداية الحديث فانها كانت اجتماعات هامة من اجل ابراز التعايش السلمى بين نظامين قائمين على الارض الالمانية . وقد اتفقنا يوم ٢٩ اكتوبر مع حكومة جمهورية المانيا الديمقراطية ان نبادل وجهات النظر الرسمية حول المسائل التي تساعد حلولها على تهدئة التوتر في وسط أوروبا وتكون لها فائدة للدولتين . وهذه هي موافقتنا وهي لم تتبدل .. ولقد سلمت يوم ٢١ مايو ١٩٧٠ في كاسيل للمستر ستوف رئيس مجلس وزراء جمهورية المانيا

الديمقراطية النقاط العشرون التي تشكل دائما الخط الأساسي لأفكارنا حول التسوية المادية لعلاقتنا .. لقد أورد المستر ستوف مسائل المروء في المقام الأول وهذا أمر نرحب به ونحن دائما مستعدون لمناقشة كل هذه المسائل التي تخص هذا المجال لتوضع في اطار اتفاقية عامة او معاهدة بحيث تتكامل وبالنسبة للمسائل المتعلقة بالوصول الى برلين فنحن لن نحيد عن اتفاقات المبادئ القوي الأربع الكبرى ..

ان ما هو ممكن بالنسبة لدول أوروبا يجب ان يكون ممكنا بالنسبة لدولتي ألمانيا . ان القطيعة المصطنعة التي دامت أكثر من ٢٠ عاما لم تجلب لا سلام ولا تهدئة . بل على العكس فانها اشعلت ازمتا وتوترات يجب ان نخطاها لصالح أوروبا ولصالح ألمانيا . ان احدا لا يمكنه ان يعرف اذا كنا سنعرض لمزيد من العقبات خاصة والموقف الحالي غير ملائم لشعبنا . اننا نؤثر على الأحداث من حولنا الا ان هذه الأحداث تنعكس علينا بشدة أكبر .. ان المسألة الألمانية وضعت في جدول أعمال السياسة الدولية الأوروبية لعام ١٩٧٠ تحت زاوية جديدة ولكن بطريقة ملحة . ان ما بدأ يجب اتمامه بثبات وصبر ..

عند تقديرنا لموقف شعبنا المقسم .. فانه لا يجب ان نخطيء ونقتنع بان المشاكل الحالية المحيطة بالألمان ناتجة فقط عن آثار خلق دولتين المائيتين في عام ١٩٤٩ ان مسببات ذلك ترجع الى أبعد من هذا التاريخ وفي هذا الشأن فأنني أود ان أشير الى ما سبق ان صرحت به في ٢٨ أكتوبر ١٩٦٦ : عندما قلت في هذا الشأن : « ان هذه الحكومة تعمل من المبدأ القائل انه لا يمكن تقديم اجابة نهائية للمشاكل التي تولدت للشعب الألماني من جراء الحرب العالمية الثانية ومن الخيانة الوطنية للنظام الهتلري الا في نطاق تسوية سلمية أوروبية . ايضا ان احدا لا يمكنه اقتناعنا انه ليس للألمان حق في تقرير مصيرهم مثل حق بقية الشعوب في ذلك . ان الواجب السياسي الذي يجب ان ينفذ في السنوات القادمة هو الحفاظ على وحدة الأمة بوضع حد لحالة التوتر التي تتميز بها حاليا العلاقات بين شطري ألمانيا » .

وفي تقريرى عن موقف الأمة منذ عام مضى قلت يوم ١٤ يناير ١٩٧٠ : « بعد ٢٥ عاما من استسلام الرايخ الثالث بدون قيد ولا شرط فان فكرة الأمة تشكل الرابطة التي تحيط بألمانيا المقسمة . ان الأمة تتركز على الشعور الدائم الذى يمتلك رجال شعب واحد بانهم يشكلون وحدة متجانسة . ولا يستطيع احدا ان ينفي وفق هذا التفسير انه توجد وسوف توجد دائما أمة ألمانية واحدة .. ان هذه الاعتبارات كانت أساسا تصريحاتي التي اعلنتها في اجتماعات أرفورت وكاسيل وكانت ايضا أساسا

المحادثات التي أجراها وزير الخارجية وأنا وكل مفاوضينا في موسكو ووارسو ..

انه يجب على هاتين الدولتين ان تتوصلا الى تعايش سلمي لا يجب لاحد من خلاله ان ييسط سيطرته على الآخر ولكن يجب ان يظهر ا لانفسهم وللآخرين انه يمكن للتعايش السلمي ان يسود بين نظامين سياسيين واجتماعيين مختلفين .

انه يجب على الطرفين ان يحترما وضع القوى الأربع التي لها صلاحيات في مجموع المانيا وفي برلين وهم الذين سيحتفظون بها . ان هذا الموقف لن يمنع حكومة المانيا الاتحادية من ان تقوم بتوقيع اتفاقيات مع حكومة المانيا الديمقراطية تتسم بالطابع التمهدى الرسمى مثل ما هو متبع بين الدول .

ان ما يهمنا هو ايجاد تخفيف وتسهيلات لسكان دولتى المانيا في ملاقاتهما المتبادلة وفي مسؤوليتهما المشتركة ازاء السلام في أوروبا وفي العالم ان ما أقوله ليس بانذار بل هو ملاحظة مغلظة واجبة في نطاق مسؤولية المشكلة القومية .

ان صعوبة المشاكل بارزة في بلدنا وبشكل خاص في برلين . انها مقسمة الى قسمين تحت اشراف رباعى او ثلاثى وهى تشكل اعقد المشاكل في الموقف الحالى . فاذا كان المطلوب هو تهدئة وسط أوروبا فان تهدئة الموقف في برلين وحول برلين هو أمر جوهري . وموقف الحكومة الاتحادية كان دائما واضحا في هذا الخصوص وقد أعلن اثناء مباحثاتنا مع الاتحاد السوفيتى في ٧ يونيو الماضى على النحو التالى : « أننا نبدأ من المبدأ القائل بأن المفاوضات الرباعية يجب ان تهدف الى ضمان تواجد روابط وثيقة بين الجمهورية الألمانية الديمقراطية وبرلين الغربية بالإضافة الى المرور والوصول الحر الى برلين الغربية وانه بدون هذا الضمان فان معاهدة نبذ استخدام القوة لا يمكن أن توضع موضع التنفيذ »

ان المحادثات حول موضوع برلين أخذ طابع المفاوضات منذ صيف ١٩٦٦ بموجب مبادرة من الغرب ان تحريك الموضوع قد تم بموجب تصريح للرئيس الأمريكى نيكسون حين زار برلين في بداية عام ١٩٦٦ حيث قال

وفتش : (ولقد ألقى الرئيس نيكسون هذه الخطبة في برلين يوم ٢٧ فبراير ١٩٦٩ وذكرنا فقرات منها مسبقا - المؤلف)

« وحينما نقول اننا نرفض أى تعديل من جانب واحد بالنسبة للوضع القائم في برلين فان هذا لا يعنى اننا نعتبر هذا الوضع القائم انه مرضيا .. فلنعتبر نحن وانتم ان الموقف في برلين وكأنه دعوة من أجل أن تنتقل للحركة حتى نضع - هنا وفي كل مكان في العالم - نهاية لتوترات الماضي .

ان موقفنا المشترك يجب أن يتمثل تماما كما جاء في قول جوتيه : بدون عجلة ولكن بدون هواده . وسنعمل سويا خطوة بخطوة من أجل خلق سلام دائم .

اننا نتفاوض منذ مدة طويلة لمحاولة الوصول الى اتفاق مرضى بالنسبة لبرلين بحيث لا يمنع بقاء بعض الأوضاع قائمة . وانه من الطبيعي أن تظل الحكومة الاتحادية على اتصال وثيق بالحلفاء الثلاثة في شأن ما يمكن اتخاذه من إجراءات .. هناك بعض المطالب يجب تنفيذها لأنها عالقة في ذهني منذ كنت عمدة برلين الغربية وكنت أود وقتها أن تبذل الجهود المشتركة حتى تصبح برلين الغربية إحدى مقاطعات المانيا الاتحادية وذلك في نطاق دستورنا الا أن الأمور تطورت بعدئذ بطريقة مخالفة ولكن ليس بالدرجة التي تجعل برلين الغربية وحدة سياسية مستقلة .. »

ألقى فالتر شيبيل وزير خارجية المانيا الاتحادية خطابا يوم ٢٩ يناير ١٩٧١ أمام مجلس النواب الألماني الغربي أوضح فيه موقف المانيا الاتحادية حيث قال :

« ان التعاون الأوربي هو أحد الدعائم التي تعتمد عليها السياسة الألمانية ازاء الغرب . والدعماء الثانية هي تعاوننا في نطاق حلف الاطلنطي . والدعامتين مرتبطتين ببعض ارتباطا وثيقا وقد حققنا ازاءهما تقدما ملموسا خلال العام المنصرم .. ان التعاون في داخل حلف الاطلنطي يعتمد بدوره على أساسين . احدهما يمثل متجهود البلاد الاعضاء في الحفاظ على قدرة دفاعية تضمن أمننا والآخر يتميز بواجب سياسي يعمل من أجل أن يسود أوروبا هدوء حقيقي للاقلال من مخاطر المواجهة بين الكتلتين وحتى تتمكن القوتان الأعظم في يوم مرتقب من إجراء تخفيض ملموس في نفقاتهم المتسلطة بالدفاع . وفي هذا الخصوص فان مناقشات صولت الثنائية لا تكفي ويجب

على الشركاء في حلف الأطلسي ان يتابعوا معهم سياسة تهدئة اوروبية . وهذا ما نفعله . وهو ما جاء اخيرا في البيان الصادر عن حلف الأطلسي وبذلك فان سياسة المانيا الاتحادية تسير طبقا لسياسة الحلف التي تجيب الجميع . ومن هنا تظهر الرابطة بين بيان الحلف وبين السياسة الاوروبية التي تهدف الى الدعوة لمؤتمر امن اوروبي وايجاد حل لمشكلة برلين . ولقد اعرب شركاؤنا مثلنا عن ايمانهم بان التهدة الاوروبية لا يمكن ان تتواجد بدون حل لمشكلة برلين . . كما انه لا يمكن اعمال هذا الموضوع اذا اردنا التحدث عن سياسة تهدئة اوروبية . . (مباحثات ضولت هي مفاوضات بين أمريكا وروسيا لمحاولة الحد من الاسلحة الاستراتيجية - المؤلف) .

سيزمننا الكثير من الوقت قبل نخفي كل العقبات التي ستصادفنا ونحن نعلم ان هذا الطريق وعمر وشائك ونعلم ان الطريق سيكون طويلا ولذلك بدأنا تنفيذ سياستنا هذه تجاه الشرق بعد أيام من تقلدنا مسؤولية الحكم لاننا كنا نقدر تماما مطالبتها . . انه لا يعقل ان تصل الامور الى انعقاد مؤتمر للامن الاوروبي دون ان تكون مشكلة برلين قد حلت مسبقا حلا مقبولا بطريقة مرضية . . »

وضحت لنا الخطوط العريضة لسياسة المانيا الاتحادية في شأن برلين وكانت تمثل مرحلة من المراحل المتعددة التي وضعها الغرب لتخفيف حدة التوتر في أوروبا ومن ثم بين المسكرين وقد واجه الغرب الاتحاد السوفييتي في جبهة متحدة خاصة وان الغرب كان يعلم ان نتيجة هذه السياسة ستعود بفائدة على الاتحاد السوفييتي مثلما ستعود على الغرب خاصة وان تخفيف حدة التوتر بينهما كان سيساعد في الوقت نفسه على امكانية الاتفاق المرحلي ولو بقدر اولى متواضع على الحد من التسليح الاستراتيجي بين القطبين الاعظم الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وكانت مباحثاتهم دائرة في هذا الشأن .

مرت مباحثات الدول الأربع الكبرى - انجلترا وفرنسا وروسيا وأمريكا - حول برلين بصعاب عديدة لأن كل جانب يريد التحصل على أفضل الشروط وذلك مع استمرار تواجدهم في برلين الكبرى اعتمادا على انتصارهم في الحرب العالمية الثانية . وتشددت روسيا في المطالبة بضرورة انتهاء التواجد الاسلاني الغربي في برلين الغربية تشريعا وتنفيذا وذلك كموقف وسط ليكون كبديل من موقف روسيا السابق الذي كان ينادي بوجوب اعتبار برلين الغربية ككيار مستقل . وطالت المباحثات وفي النهاية وافقت الدول الأربع الكبرى والمانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية وبرلين الغربية على الوضع الذي جاء في الاتفاقية التي وقعت بين الدول الأربع الكبرى يوم

٣ سبتمبر ١٩٧١ . والأتي بعد هو نص الاتفاقية الرباعية التي وقعتها كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي :

« عاملين من اساس حقوقهم ومسئولياتهم الرباعية وبموجب الاتفاقيات والقرارات السابقة في هذا الموضوع بين القوى الأربع التي وقعت وقت الحرب وبعد الحرب وهي الاتفاقيات والقرارات التي ما زالت سرية المفعول والتي لم تتأثر - واضعين في الاعتبار الموقف الحالي في منطقة التعاقد - يحلوهم الأمل من أجل المساهمة في تحسين ملحوظ لهذا الموقف وبدون مساس لموقفهم القانوني اتفقوا على ما يلي :

الجزء الأول

ترتيبات عامة :

- ١ - ستمعمل الحكومات الأربع على ازالة التوتر ومنع التعقيدات في المنطقة المشار اليها .
- ٢ - وافقت الحكومات الأربع وفقا لمبادئ الأمم المتحدة على انه لا يجب أن يسود المنطقة أى تهديد أو استخدام للقوة وانه يجب تسوية الخلافات بالطرق السلمية فقط .
- ٣ - تحترم الحكومات الأربع مشتركا حقوقهم ومسئولياتهم الفردية والجماعية التي تبقى كما هي دون تغيير بها .
- ٤ - توافق الحكومات الأربع ازاء مختلف وجهات النظر القانونية بان الموقف الذي نشأ بالمنطقة - ومثل ما هو موضع في الاتفاق هذا وكما هو موضع في الاتفاقيات الأخرى المذكورة - لا يجب أن يعمل بموجب اجراء من جانب واحد .

الجزء الثاني :

اجراءات خاصة بالقطاعات الغربية لبرلين :

- (١) تعلن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ان مرور الترانزيت للأفراد والبضائع المدنية بين قطاعات برلين الغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بالطرق البرية والحديدية والمائية عبر أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية لن يتعرض لقيود ما وان هذا المرور سوف يجري تسهله بحيث يتم في أبسط صورة وأسرعها وأنه سيحتل ميزة الأفضلية .

أن إجراءات مفصلة بخصوص هذا المرور ذو الطابع المدني - وهي
المفصلة في الملحق (١) - سيجرى الاتفاق عليها بين السلطات الألمانية
المختصة .

(ب) يقصد بذلك أن يتم الاتفاق في هذا الشأن لاحقا بين ألمانيا الاتحادية
وألمانيا الديمقراطية وبين الأخيرة وبرلين الغربية - المؤلف (٢) .

(ب) تعلن حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة
الأمريكية أن الروابط بين القطاعات الغربية في برلين وجمهورية ألمانيا
الاتحادية ستستمر وستتطور مع ملاحظة أن هذه القطاعات ستستمر
في أن لا تكون عنصرا أصليا في تكوين جمهورية ألمانيا الاتحادية ولن تكون
محكومة بمعرفتها .

أن ترتيبات مفصلة فيما يختص بعلاقة هذه القطاعات الغربية من
برلين مع جمهورية ألمانيا الاتحادية مذكورة في الملحق (٢)

(ج) تعلن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية أن المواصلات
بين القطاعات الغربية من برلين والمناطق المتاخمة لهذه القطاعات سوف
تتحسن أيضا تلك مع مناطق جمهورية ألمانيا الديمقراطية الغير متاخمة
لهذه القطاعات .

أن السكان الدائمين للقطاعات الغربية من برلين سوف يتمكنون
من السفر وزيارة هذه المناطق سواء لأغراض انسانية أو تربية أو
دينية أو تجارية أو سياحية في ظروف مماثلة لتلك التي تطبق على
الأفراد الآخرين الذين يزورون هذه المناطق .

أن مسائل قطع الأراضي الصغيرة (التي على جانبي حائط برلين -
المؤلف) بما في ذلك تلك التي في « شتاينكن » يمكن حلها بواسطة
تبادل الأراضي .

أن ترتيبات مفصلة خاصة بالسفر والمواصلات وتبادل الأراضي
موضحة في الملحق (٣) سيتم الاتفاق عليها بمعرفة السلطات الألمانية
المختصة .

(د) أن التمثيل الخارجي لمصالح القطاعات الغربية من برلين والنشاط
التي تقضي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يمكن أن يتم كما
هو موضح في الملحق (٤) .

الجزء الثالث :

الترتيبات النهائية :

ستكون هذه الاتفاقية نافذة المفعول في التاريخ الذي سيوضح في بروتوكول رباعي نهائي يتم التوقيع عليه مستقبلا بعد أن يتم الاتفاق على الإجراءات المحددة في الجزء الثاني من هذه الاتفاقية الرباعية وفي ملاحقها .

تحررت في القصر السابق شغله بمعرفة مجلس رقابة الحلفاء في القطاع الأمريكي من برلين يوم ٢ سبتمبر ١٩٧١ من ٤ نسخ ...

عن حكومة الجمهورية الفرنسية « السفير الفرنسي ... »

عن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية « السفير التسوفييتي .. »

عن حكومة المملكة المتحدة « السفير البريطاني ... »

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية « السفير الأمريكي .. »

الملاحق ١ :

بلاغ من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الى حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

بالإشارة الى الجزء الثاني (١) من هذه الاتفاقية الرباعية لهذا اليوم فان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بعد الاستشارة والاتفاق مع حكومة جمهورية المانيا الديمقراطية يشرفها أن تبلغ حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بالآتي :

١ - أن مرور الترانزيت للأفراد والبضائع المدنية بين القطاعات الغربية من برلين وجمهورية المانيا الاتحادية بالطرق البرية والحديدية والمائية عبر أراضي جمهورية المانيا الديمقراطية سوف يتم تسهيله وسوف لا يعاقب . وسيعامل مرور الترانزيت هذا معاملة مبسطة وتشهيلية وبأفضلية مثل المتبع دوليا .

٢ - وعليه :

يمكن استخدام عربات تختم حمولتها باختام من الرصاص من أجل نقل البضائع المدنية بالطرق البرية والحديدية والمائية بين القطاعات الغربية من برلين وجمهورية المانيا الاتحادية . وستقتصر إجراءات الرقابة على مراقبة الاختتام وإلوائاق المرافقة

(ب) بالنسبة للعربات التى لا يمكن ختمها بأختام الرصاص مثل العربات المفتوحة فسوف تقتصر اجراءات الرقابة على مراقبة الوثائق المرفقة . وفقط فى الحالات الخاصة التى تتوفر فيها أدلة كافية للشك فى ان هذه العربات الغير مختومة بالرصاص تحتوى اما على أشياء معدة من أجل توزيعها طوال الطريق الذى تسلكه هذه العربات أو على أفراد تم اركابهم أو على معدات تم تحميلها فى هذه العربات أثناء سيرها فى الطريق الذى تسلكه فان محتويات هذه العربات الغير مختومة يمكن ان يتم تفتيشها وعلى السلطات الألمانية المختصة ان تتفق على الاجراءات التى تتبع فى مثل هذه الحالات .

(ج) يمكن استخدام قطارات واتوبيسات من أجل النقل المباشر للسفر بين القطاعات القريبة من برلين وجمهورية المانيا الاتحادية وستقتصر اجراءات الرقابة على التحقق من شخصية الركاب فقط .

(د) الأشخاص الذين يستخدمون مركبات شخصية من أجل السفر المباشر بين القطاعات القريبة من برلين وجمهورية المانيا الاتحادية والذين يسلكون الطرق المعدة للسفر المباشر يمكنهم ان يصلوا الى هدفهم النهائى دون ان يدفعوا أى رسوم ما نظير استخدام طرق الترانزيت هذه .

ان الاجراءات التى ستطبق على هؤلاء المسافرين لا يجب ان تعطلهم . ان المسافرين وعرباتهم وامتعهم الشخصية لن تفتش ولن تحجز ولن يمنع مرورهم على الطرق المعدة لذلك الا فى حالات خاصة - سيتم تحديدها بموجب اتفاق بين السلطات الألمانية المختصة - حين يكون هناك من الأسباب الكافية للشك فى سوء استعمال المتعمد لوسائل النقل بالترانزيت لاهداف لا تتعلق بالغرض من السفر المباشر من او الى القطاعات القريبة من برلين وتكون مخالفة للقواعد المطبقة حسب النظم العامة .

(هـ) ستدفع جمهورية المانيا الاتحادية سنويا الى جمهورية المانيا الديمقراطية مبلغا اجماليا لتغطية رسوم الجمارك والمرور ومصاريف الحفاظ على وسائل النقل المختلفة المستخدمة بين القطاعات القريبة من برلين والمانيا الاتحادية بما فى ذلك الخدمات والمنشآت التى تتطلبها شبكة المرور هذه .

١ - ان المواصلات بين القطاعات الغربية من برلين والمناطق المتاخمة لهذه القطاعات سوف تتحسن وأيضاً تلك مع مناطق جمهورية المانيا الديمقراطية الغير متاخمة لهذه القطاعات .

٢ - ان المقيمين بصفة دائمة في القطاعات الغربية من برلين سيتمكنهم السفر وزيارة هذه المناطق لأغراض انسانية وعائلية ودينية وتربوية وتجارية وسياحية في ظروف تماثل الظروف التي تتخذ مع الافراد الآخرين الذين يترددون على هذه المناطق . ومن أجل تسهيل زيارات وسفريات المقيمين بصفة دائمة في القطاعات الغربية من برلين كما هو منصوص عليه فان نقاط مرور اضافية سوف تنشأ لهذا الهدف .

٣ - ان مشاكل قطع الاراضى الصغيرة بما فيها شتاتيتكين يمكن حلها بتبادل قطع الاراضى .

٤ - سيتم تنمية وتطوير الاتصالات التليفونية والتلغرافية والمواصلات ووسائل المواصلات الأخرى بين القطاعات الغربية لبرلين والخارج .

٥ - هناك ترتيبات متممة للإجراءات المحددة في الفقرات من ١ الى ٤ عليه سوف يتم تحديدها والاتفاق عليها بين السلطات الألمانية المختصة .

المعلق ٤ :

يبلغ من حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

بالإشارة الى الجزء الثانى (د) من هذه الاتفاقية الرباعية لهذا اليوم فان حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بعد استشارة حكومة جمهورية المانيا الاتحادية يشرفهم ان يبلغوا حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بالآتى :

١ - تحتفظ حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بحقوقهم ومسئولياتهم الخاصة بالتمثيل الخارجى لمصالح القطاعات الغربية من برلين ولرعاياهم الدائمين بما فيها الحقوق والمسئوليات التى لها صلة بمسائل الأمن والقانون وتلك الخاصة بالمؤسسات الدولية بالإضافة الى العلاقات من الدول الأخرى .

٢ - وبدون المساس بما سبق ذكره وبشرط أن لا تتأثر مسائل الأمن والقانون فإنهم اتفقوا على الآتى بعد :

(١) - تستطيع جمهورية المانيا الاتحادية تقديم خدماتها القضائية للرعايا الدائمين للقطاعات الغربية من برلين .

(ب) طبقا للوائح الموضوعة فان الاتفاقيات والترتيبات الدولية المقنونة بمعرفة جمهورية المانيا الاتحادية يمكنها ان تشمل القطاعات الغربية من برلين بشرط أن يكون شمول أثر هذه الاتفاقيات والترتيبات على القطاعات الغربية من برلين مذكورا في كل حالة .

(ج) يمكن لجمهورية المانيا الاتحادية تمثيل مصالح القطاعات الغربية من برلين لدى المؤسسات والاجتماعات الدولية .

(د) يمكن للرعايا الدائمين في القطاعات الغربية من برلين الاشتراك في عمليات التبادل والمعارض الدولية في اطار مشترك مع المشتركين من جمهورية المانيا الاتحادية . ويمكن ان تنعقد اجتماعات الهيئات الدولية والندوات الدولية وكذلك المعارض الدولية في القطاعات الغربية من برلين وترسل الدعوات خاصتها بمعرفة البرلمان (برلمان برلين الغربية - المؤلف) او بواسطة جمهورية المانيا الاتحادية والبرلمان معا .

٣ - ستسمح الحكومات الثلاث لحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بأن تفتح قنصلية عامة لها في القطاعات الغربية من برلين بحيث تقدم أوراقها للسلطات المختصة للحكومات الثلاث طبقا للشروط المعتادة في هذا الشأن في هذه القطاعات ويكون من واجها القيام بالاعباء القنصلية طبقا للترتيبات التي سينص عليها في وثيقة منفصلة يؤتمد .
اعلان من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الى الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

بالإشارة الى الجزء الثاني (د) من هذه الاتفاقية الرباعية لهذا اليوم والى بلاغ حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الخاص بالتمثيل الخارجى لمصالح القطاعات الغربية من برلين وللرعايا الدائمين فان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يقره ان يبلغ حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بالآتي :

١ - أخذت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية علما بوضع تمسك الحكومات الثلاث بحقوقهم ومسئولياتهم بالنسبة للتمثيل الخارجى لمصالح القطاعات الغربية من برلين ولرعاياها الدائمين بما في ذلك الحقوق والمسئوليات التي لها صلة بمسائل الأمن والقانون وذلك فيما يختص بالهيئات الدولية والعلاقات مع الدول الأخرى .

٢ - وبشرط أن لا تتأثر مسائل الأمن والقانون فإنها سوف لا تقوم بمعارضة ما من جانبها ضد :

(١) امتداد الخدمات القنصلية بمعرفة جمهورية ألمانيا الاتحادية للرعيا الدائمين للقطاعات الغربية من برلين .

(ب) طبقا للأجراءات الموضوعة تشمل القطاعات الغربية من برلين كل الاتفاقيات والترتيبات الدولية المعقودة بمعرفة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشرط أن يحدد شمول هذه الاتفاقيات والترتيبات في كل حالة .

(ج) تمثيل جمهورية ألمانيا الاتحادية لمصالح القطاعات الغربية من برلين لدى الهيئات والمؤتمرات الدولية .

(د) مشاركة للرعيا الدائمين للقطاعات الغربية من برلين بالاشتراك مع مشتركى جمهورية ألمانيا الاتحادية في عمليات التبادل والمعارض الدولية أو انعقاد اجتماعات الهيئات الدولية والندوات الدولية والمعارض الدولية في القطاعات هذه على أساس أن توجه الدعوة بمعرفة البرلمان أو جمهورية ألمانيا الاتحادية والبرلمان معا .

٣ - تعلن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية عن علمها بموافقة الحكومات الثلاث بان يفتح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية قنصلية عامة له في القطاعات الغربية من برلين . على أن يجرى تقديم أوراقها لسلطات الحكومات الثلاث من أجل أهداف ونعوجب ترتيبات تحدد في اتصالاتهم وتوضح في وثيقة منفصلة يومئذ . «

وقع سفراء الدول الأربع على اتفاقية برلين الرباعية عليه يوم ٣ سبتمبر ١٩٧١ . وقد تم في نفس الوقت اعداد صيغة بروتوكول نهائى عن اتفاقية برلين الرباعية يوقع عليه بعدئذ وزراء خارجية الدول الأربع من أجل اعطاء الاتفاقية الرباعية الموقعة يوم ٣ سبتمبر ١٩٧١ صفة النفاذ أى أن الحكومات الأربع اتفقت أن لا تكون الاتفاقية الرباعية الموقعة يوم ٣ سبتمبر ذات قوة نفاذ إلا بعد أن يوقع وزراء خارجيتهم على بروتوكول نهائى أرواها . وهذا من أجل تدبير فرصة فمن يمكن خلالها أن تتم بعض مطالب حددتها القوى الأربع .

فالشرق كان يريد أن يصدق برلمان ألمانيا الاتحادية على معاهدتي موسكو ووارسو قبل أن يوقع وزير خارجية روسيا على البروتوكول النهائي للاتفاقية الرباعية ، هذا وكان الغرب يريد أن تتفق دولتا ألمانيا على النقاط الواردة في الاتفاقية الرباعية وأن توقع ألمانيا الغربية اتفاقية بهذه النقاط مع ألمانيا الشرقية أيضا كان على برلين الغربية أن توقع اتفاقية مع ألمانيا الشرقية بشأن مواضيع الزيارات والمرور . وقد تم توقيع اتفاقية بين ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧١ شملت تفسيراً للنقاط التي جاءت في الاتفاقية الرباعية كذلك وقعت سلطات برلين الغربية اتفاقية مع ألمانيا الشرقية اعترفت فيها ألمانيا الشرقية بقبولها للنقاط التي وردت في الاتفاقية الرباعية . وقد وافق برلمان ألمانيا الاتحادية على معاهدي موسكو ووارسو في ١٧ مايو ١٩٧٢ بعد حملة قوية من المعارضة الألمانية الغربية ظهر جليا أثناءها أن الغرب بلل مساعيه لديها من أجل أن لا تعزل التصديق على المعاهدين في مجلس النواب الألماني الغربي حيث أنه كان في مقدور المعارضة وقتئذ أن توقف المعاهدين لأن حكومة المستشار خيلي برانت فقدت وقتها الأغلبية الضئيلة التي كانت متبقية لها في مجلس النواب وكان من شروط روسيا أن لا توقع على بروتوكول الاتفاقية الرباعية بشأن برلين إلا بعد أن يصدق برلمان ألمانيا الاتحادية على المعاهدين .

وبعد أن وافق برلمان ألمانيا الاتحادية على المعاهدين وافق الاتحاد السوفيتي على توقيع بروتوكول الاتفاقية الرباعية بشأن برلين وقد تم توقيع وزراء الخارجية الأربع على هذا البروتوكول يوم ٥ يونيو ١٩٧٢ في برلين . وفي نفس اليوم وبعد دقيقة واحدة من توقيع البروتوكول تم تبادل وثائق معاهدي موسكو ووارسو في بون بين ممثلي الاتحاد السوفيتي وبولندا وألمانيا الاتحادية . وبذلك أصبحت اتفاقية برلين الرباعية نافذة المفعول وأصبحت معاهدا موسكو ووارسو نافذتي المفعول أيضا . ومن بعد هذه اللحظة انطلقت اللقاءات بين الشرق والغرب لتحديد الخطوات العريضة للتمائش السلمي بينهما ولتنفيذ الخطوات الأولى نحو الأمن والتعاون الأوروبي ونحو التخفيض المتبادل للقوات في وسط أوروبا . وفي الحقيقة لقد بدأت اللقاءات فور تصديق برلمان ألمانيا الغربية على معاهدي موسكو ووارسو لأن هذه المعاهدات كانت كما سنعرف لاحقا العمود الفقري الذي ارتكزت عليه الدولتان الأعظم في محاولة تلاقيهما سويا . والتي بعد هو نص البروتوكول المتعلق بالاتفاقية الرباعية بشأن برلين الذي وقع عليه وزراء خارجية الدول الأربع :

البروتوكول الرابعى النهائى :

ان حكومات الجمهورية الفرنسية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفى ذاكرتها الجزء الثالث من الاتفاقية الرابعة الموقعة ٣ سبتمبر ١٩٧١ وبعد أن علموا بكل أرتياح أن الاتفاقيات والترتيبات المذكورة أدناه قد نفذت اتفقوا على ما يلى :

١ - تضع الحكومات الأربع الاتفاقية الرابعة فى حالة النفاذ بموجب البروتوكول هذا وهو الذى لا يؤثر على الاتفاقيات المعقودة مسبقا ولا على القرارات التى اتخذت مسبقا بمعرفة القوى الأربع .

٢ - اتفقت الحكومات الأربع على أن الاتفاقيات والترتيبات التى وقعت بين السلطات الألمانية المختصة طبقا للجدول المرفق قد أصبحت نافذة المفعول فى نفس وقت الاتفاقية الرابعة .

٣ - أن الاتفاقية الرابعة والاتفاقيات والترتيبات التى وقعتا السلطات الألمانية المختصة لاحقا والمذكورة فى هذا البروتوكول قد سوت مسائل هامة تم بحثها أثناء المفاوضات وتستمر جميعها نافذة المفعول .

٤ - فى حالة اذا ما نشبت صعاب عند تطبيق الاتفاقية الرابعة أو احدى الاتفاقيات والترتيبات المذكورة سالفا وان تقدرها احدى الحكومات كصعاب خطيرة أو فى حالة اذا ما لم يتم تطبيق أى من أجزاء هذا الاتفاق أو الترتيبات فانه يحق لهذه الحكومة أن تلفت نظر الحكومات الثلاث الأخرى عن اوضاع الاتفاقية الرابعة وعن هذا البروتوكول وان تثير الاستشارات الرابعة المطلوبة من أجل ضمان احترام التعهدات التى اتخذت ومن أجل إعادة الموقف ليكون طبقا للاتفاقية الرابعة والبروتوكول هذا .

٥ - يدخل البروتوكول هذا مرحلة النفاذ يوم التوقيع عليه .
تم اعداد هذا البروتوكول فى القصر السابق شغله بمعرفة مجلس رقابة الحلفاء .. من ٤ نسخ ...

عن حكومة الجمهورية الفرنسية ..

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ..

عن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ..

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

بعد أن سردت جوهر الاتفاقية الرباعية وأشرت إلى معاهدتي موسكو ووارسو فأننى اعتقد أنه قبل التعليق على هذه المعاهدات وذكر آراء المسئولين الألمان الغربيين بخصوصها، فإنه من الأوفق أن نسترجع الوضع الذى آلت إليه ألمانيا في هذا الوقت أى الوضع الذى تمخض عنه تقسيم ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حتى يمكننا تصور حقيقة وقع هذه المعاهدات والاتفاقيات :

— جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية) ومساحتها ٩٥٧٣٧ ميلا مربعا وتشكل ٥٢ر٦ في المائة من أراضى ألمانيا قبل تقسيمها وكان بها ٤٤ مليون نسمة عام ١٩٤٦ وأصبح بها ٦١ مليون نسمة عام ١٩٧٠ .

— جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) ومساحتها ٤١٤٧٩ ميلا مربعا وتشكل ٢٢ر٩ في المائة من أراضى ألمانيا قبل تقسيمها وكان بها ١٧ مليون نسمة عام ١٩٤٦ وما زال نفس التعداد عام ١٩٧٠ .

— الأراضي الألمانية التى ضمتها بولندا لأراضيها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة عام ١٩٤٥ ومساحتها ٤٤٠٠٠ ميلا مربعا وتشكل ٢٤ر٣ في المائة من أراضى ألمانيا قبل تقسيمها وهى المساحة الواقعة شرق خط الأودر نيس . هذا وقد ضمت روسيا إليها مساحة ٥٢٠٠ ميلا مربعا من هذه الأراضي وهى تلك التى كانت تسمى قبل التقسيم بمنطقة بروسيا الشرقية .

— برلين الغربية وهى التى تشكل القطاعات الثلاث التى تحتلها أمريكا وفرنسا وإنجلترا ومساحتها ١٨٥ ميلا مربعا وتعدادها ٢ر١ مليون نسمة عام ١٩٧٠ .

ولما كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وسلطان برلين الغربية هى الأطراف الغير مباشرة التى خصتهم الاتفاقية الرباعية وهم الذين لم تظهر توقعاتهم عليها فقد تم ادخالهم فى تعهدات الاتفاقية بموجب سلسلة من الخطوات منها التعاقدية فيما بينهم وأخرى اتخذتها الدول الغربية وروسيا على السواء كل تجاه من هم فى معسكرها . وبالنسبة للغرب فقد تمت الإجراءات التالية إزاء جمهورية ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية .

أرسل سفراء كل من أمريكا وإنجلترا وفرنسا فى بون رسالة الى مستشار ألمانيا الاتحادية أبلغوه فيها بأنهم وقعوا اتفاقية رباعية طبقا لحقوقهم وسيولياتهم تجاه برلين . وارفقوا بخطابهم صورة من الاتفاقية الرباعية ودعوا ألمانيا الاتحادية إلى إجراء مفاوضات مع ألمانيا الديمقراطية فى شأنها .

هذا وأكدت الدول الثلاث استمرار حقوقها في برلين وأنها لم تتبدل نتيجة الاتفاق الرابعي هذا . ورد عليهم المستشار الألماني الاتحادي بخطاب أيد فيه استلامه لخطابهم عاليه ونص الاتفاقية الرابعة وابلغهم فيه عن استعداد ألمانيا الاتحادية في إجراء مفاوضات مع ألمانيا الديمقراطية بشأن ترتيبات المرور وأكد علم الحكومة الألمانية الاتحادية بأن الدول الثلاث وقعت هذه الاتفاقية بموجب حقوقها ومسئولياتها تجاه برلين وأكد موافقته على استمرار بقاء حقوقهم هذه في برلين .

كلما أرسل سفراء الدول الثلاث خطابا الى مستشار ألمانيا الاتحادية يفسرون فيه ما جاء في الاتفاقية بشأن عدم عقد جلسات لمجلس وزراء ألمانيا الاتحادية أو لمجلس نوابها وخلافهم من الهيئات التشريعية الألمانية الغربية في برلين الغربية ولكن مع إمكانية عقد اجتماعات انفرادية للجان من مجلس الوزراء أو البرلمان تكون مهمتها بحث تطوير العلاقات بين ألمانيا الاتحادية والقطاعات الغربية من برلين . هذا ولا يجب أن تعقد عدة لجان برلمانية اجتماعات لها في وقت واحد في برلين الغربية . وفسر سفراء الدول الغربية في خطابهم مدلول عبارة « العناصر الحكومية » التي جاءت في الملحق الثاني من الاتفاقية الرابعة بأنها تشمل رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية والمستشار والوزراء وآخرين .

أصدرت حكومة ألمانيا الاتحادية بيانا يوم توقيع الاتفاقية الرابعة في ٢ سبتمبر ١٩٧١ جاء به :

« .. لاحظت الحكومة الاتحادية أن القوى الأربع المسئولة في برلين قد خلقت بموجب الاتفاقية التي وقعت اليوم أساسا متينا لتسوية مقبولة بالنسبة لبرلين . . أن الحكومة الاتحادية مقتبضة بأنه امكن التوصل الى ايجاد هذه الحلول العملية دون تضرر في القانون الأساسي لبرلين الغربية ودون المساس بموقف القوى الغربية الثلاث بها .

ترى الحكومة الاتحادية ان الترتيبات العملية هذه جلبت الميزات الأساسية التالية لبرلين الغربية ورعاياها :

— لن يعاقب المرور المدني بين اراضي ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية وسوف يجري بسيطر وتسهيل الاجراءات في نقاط المرور .

— يستمتع حرية الحرك سكان برلين الغربية وسيتمكنون من جديد التوجه الى الجانب الشرقي من المدينة وكذلك الى جمهورية ألمانيا الديمقراطية .

خمس. تستغل الجمهورية الألمانية الاتحادية برلين الغربية لدى الاتحاد السوفيتي مثل ما مثلها مسبقا في معظم بقاع العالم .. كما سيتمكن أهالي المدينة من الاشتراك في التبادلات الدولية دون اعانة ما .

لقد تأكدت الروابط الوثيقة التي تربط برلين الغربية بالجمهورية الاتحادية في جميع قطاعات الحياة وتم الاعتراف بوجود هذه الروابط وبإمكانية تطويرها. وتعتبر الحكومة الاتحادية أن هذه الخطوة تعتبر مكسبا حاسما من أجل استمرار حيوية تواجد المدينة.

ان الاتفاقية الرباعية لم تبدل العلاقات القانونية الأساسية بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية وتستمر هذه الروابط الأساسية باقية مثل ما كانت عليه في الماضي ليس فقط تجاه الحقوق الدستورية الألمانية بل أيضا بالنسبة للحقوق الخاصة بالحلفاء . ان الحقوق الدستورية الألمانية تعني الترتيبات الخاصة بالقانون التأسيسي ودستور برلين وهم لم يتبدلوا ... ان الحكومات الاتحادية قدرت واحترمت دائما حقوق الحلفاء لانها تمثل مصلحة وضمان امن برلين . وازاء المسؤولية التي يتحملها الحلفاء تجاه امن برلين فانهم ازاء حقوقهم الخاصة ذات الاسبقيات الاولى قد اوقفوا في الحقوق الدستورية الألمانية ما يجعل برلين الغربية لا تصبح منظمة بالكامل في الكيان الدستوري الاتحادي ولا تحكم بواسطة الاتحاد ... » .

ويستمر البيان في الإفادة بأن الحكومة الاتحادية تقدر تحديد الحلفاء للنشاط الفيدرالي ومناصرة الحكومة في برلين الغربية وتفيد أن هناك من الأسباب ما يبرر تلك القيود إلا أنها تستدرك في أن العلاقات بينهما مستمرة بمعرفة اللجان الحكومية وخلافها وأن التشريع الاتحادي سيستمر تنفيذه في برلين الغربية كما أنه لن يتبدل موقف الإدارات والأجهزة الاتحادية الموجودة في برلين الغربية ويستمر البيان مفيداً أن هذه الترتيبات تمثل المرحلة الأولى في تسوية موضوع برلين وأنه لا يجب انتظار حل جميع المواضيع الخاصة ببرلين لأن ذلك لا يمكن أن يتم إلا في نطاق حل المسألة الألمانية برمتها .

والقى المستشار فيلى برانت كلمة في محطات الاذاعة والتليفزيون يوم
توقيع الاتفاقية الرابعة قال فيها :

« كثيرون منكم سيتساءلون عن المعنى الحقيقي للاتفاقية الرياضية التي وقعت اليوم في برلين . وفي رأبي فان المعنى الحقيقي لها هو انه لن تحدث ازمات في المستقبل بخصوص برلين وهذا شيء كثير بعد هذه السنوات العديدة من التعماد الامن . »

واعتقد أيضا ان القوى الكبرى قد أقروا ان مصلحتهم هي في التقليل من التوترات . وإذا كان الامر هكذا فإنه سيكون من الممكن التوصل في مواقع أخرى الى نتائج يمكن الاستفادة منها من أجل التعاون والسلام . وعلى كل حال فان اتفاقية برلين لن تدخل مرحلة النفاذ الا بعد التوصل الى ترتيبات تكميلية مع جمهورية المانيا الديمقراطية ولكن بذاتية هذه الترتيبات قد تم وضع أسسها . وتحصل السفراء الأربع على نتائج طيبة في مجموعته

وعلى كل حال فإنه يمكنني ان اتصور امورا أكثر صلاحية الا اننا نذكر جميعا السنوات التي مضت والصعوبات التي واجهها أهالي برلين وتلك التي واجهوها من أجلنا . ولكن كيف ستكون الأمور في المستقبل ؟ أولا فإن القانون الأساسي لبرلين لن يتبدل وستبقى مسؤوليات القوى الغربية كما هي . ومن ناحية أخرى فان تماسك برلين الغربية مع جمهورية المانيا الاتحادية سوف لا يعارضه أحد . وبالإضافة الى ذلك فان نظاما قد وضع من أجل إبعاد أي مسبب لعاقبة وسائل الوصول لبرلين الغربية . ان حكومة المانيا الاتحادية سوف تستمر تمثل برلين الغربية في الخارج وستمثلها أيضا في الشرق . ان أهالي برلين الغربية سيتمكنهم التوجه الى جمهورية المانيا الديمقراطية وإلى الجانب الشرقي من المدينة . ويجب ان لا ننسى انهم سيتمكنون من الحياة والعمل في أمان .

ان هذا لشيء كثير . وعلى كل من لا يتمنى في التحصيل على المزيد ومن ان يتمكن الالمان التنقل بحرية ومن ان لا توجد حدود تطلق من خلالها الأجرة النارية .

الا ان احدا لا يمكن ان يأمل بطريقة جدية وفي هذه الفترة من التاريخ بان يطلب اختفاء حائط برلين . ان الشيء المطلوب كان شيئا اقل حيزا الا انه كان هاما جدا . ان مواطنينا سوف يفهمون هذه الحقائق ويجب ان يشكروا الرئيس بومبيدو والرئيس نيكسون ورئيس الوزراء بحيث على السخافة التي بدلوها من أجل التوصل الى هذه الترتيبات . يجب ان نبدا من الواقع الحقيقي حتى تهلأ الأمور وحتى يتمكن من تخطي آثار تقسيم أوروبا وآثار تقسيم وطننا بعمل مجد . انني مقتنع بان اتفاقية برلين تعتبر خطوة هامة في هذا الطريق .

انه لا يمكن اعتبار اتفاقية برلين وكأنها خارج نطاق علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتي والدول الأوروبية الشرقية وبمعرفتي لقياسات المشاكل فانني أعتقد ان اشر الى هذه النقطة بوضوح . ان الصداقة مع القرب مع البحث عن توافق

مع الشرق يكمل بعضهما الآخر بالتبادل ولا يمكننا فصل أحدهما عن الآخر
إذا أردنا الوصول لما هو في صالح الشعب الألماني خاصة وإلى انتصارات
جديدة من أجل السلام في أوروبا .

والآتي بعد مجيل المعاهدة التي وقعت يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧١ بين
جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وهي المعاهدة الخاصة
بمرور الترانزيت للأفراد المدنيين والبضائع المدنية بين جمهورية ألمانيا
الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وقد أشارت ديباجتها إلى الاتفاقية
الرابعة :

« ... المادة ١ - أن هدف المعاهدة هذه هو مرور الترانزيت للأفراد
والبضائع المدنية على الطرق البرية والحديدية والمائية بين جمهورية ألمانيا
الاتحادية والقطاعات القريبة من برلين الغربية عبر أراضي جمهورية ألمانيا
الديمقراطية - وهو الذي يسمى بمرور الترانزيت .

المادة ٢ - أن مرور الترانزيت سوف يسهل ولن يعوقه عائق وسوف يتم
تطبيق أبسط الأنظمة مثل ما هو معمول دوليا . أن مرور الترانزيت سوف
يدار بموجب القوانين العامة المطبقة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ...

المادة ٣ - يتم مرور الترانزيت عبر نقاط المرور المحددة على الحدود وعبر
الطرق المحددة له .

المادة ٤ - ستسمح فيزة للمسافرين « طوالى » عند نقاط المرور على حدود
جمهورية ألمانيا الديمقراطية وسيكون ذلك بطريقة تسمح سرعة تشهيل مرور
الترانزيت على قدر الامكان الا في الحالات المخالفة التي تتطلب تنفيذ الاجراءات
المنصوص عليها في هذا الاتفاق .. وبالنسبة للمرور الترانزيت المباشر للسكك
الحديدية وللاتوبيسات سيكون منح الفيزة في داخل المركبات ذاتها . يمكن
منح فيزة جماعية للمسافرين « طوالى » في اتوبيسات مباشرة وذلك اذا ما تم
تقديم كشوف المسافرين اللازمة ..

المادة ٥ - بالنسبة لمرور لبضائع الترانزيت يجب تقديم وثائق .. ستقوم
اجهزة الرقابة التابعة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية باجراء عمليات الرقابة
بجوار العربة ذاتها الا في حالات المخالفة التي تتطلب تنفيذ الاجراءات المنصوص
عليها في هذا الاتفاق .. وفي حالة ما اذا كانت هناك اجراءات تتبع في وثائق
جمهورية ألمانيا الديمقراطية من اجل مرافقة البضائع بالنسبة للصالح العام
فستقوم هذه السلطات بمرافقتها على حساب مؤسسة النقل اذا كان ذلك

ضروريا تبعا لطبيعة البضاعة .. ستنفذ أجهزة الجمارك في نقاط البداية الاجراءات المطبقة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية .. وستضع اختتام الخدمة اما اذا كانت المؤسسة صاحبة البضاعة قد خصت صلاحية وضع الاختتام المسلمة لها رسميا فتلك تكفى وتوازي اختتام الخدمة الخاصة بنقاط الجمارك ..

المادة ٦ - تنقل البضائع المدنية في عربات نقل أو سكك حديدية أو مركبات نهريّة أو سحارات ... ويستحسن وضع اختتام الرصاص على البضائع الترانزيت التي تحتاج الى تصريح استيراد بالنسبة لألمانيا الديمقراطية أو تلك المحظور استيرادها بمعرفتها .. يستحسن وضع اختتام رصاص على العربات الخالية من البضائع ... من صالح سرعة تدفق حركة مرور الترانزيت ان تعمل سلطات ألمانيا الاتحادية على توحيد موديلات العربات التي يوضع عليها اختتام .. توضع الاختتام الرصاص بمعرفة نقاط الجمارك .. أو إدارات السكك الحديدية الاتحادية أو البريد الاتحادية أو المؤسسات المصرح لها بذلك وسوف تعتبر نقاط الجمارك الاختتام الموضوعية بواسطة إدارات السكك الحديدية والبريد الاتحادية والمؤسسات المصرح لها بذلك وكأنها هي التي وضعت هذه الاختتام ... يجب على الجهات المصرح لهم وضع الاختتام أن يوضحوا في الوثائق عدد الاختتام ومميزاتها وامضاءهم وتاريخ الاختتام .. سيتم الاعتراف للعربات بانها تحت ضمان الاختتام الرصاص تلك التي تطبق القوانين الدولية لوضع الاختتام ... ان اجراءات رقابة السلطات المختصة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية سوف تنحصر في مراقبة الاختتام الرصاص والوثائق .. ويمكن لسلطات جمهورية ألمانيا الديمقراطية في الحالات التي ترى فيها ضرورة أن تضع مزيدا من اختتامها الرصاص وذلك لايجاد مزيد من الضمانات ... يجب على رئيس قافلة النقل ابلاغ سلطات جمهورية ألمانيا الديمقراطية عن تلف للاختتام الرصاص ... وفي حالات العوارض التي يتطلب الامر ازماعها نقل البضاعة لعربة أخرى أو في الحالات الطارئة الأخرى يجب ابلاغ سلطات جمهورية ألمانيا الديمقراطية بذلك وان لا تتم عملية نقل البضاعة الا بحضور مندوبين عنها ..

المادة ٧ - بالنسبة للعربات المفتوحة التي لا يمكن أن تختم بالرصاص فان اجراءات الرقابة تنحصر في مراقبة الوثائق الا انه في الحالات الخاصة متى وجدت أسبابا كافية للشك في هذه العربات من ان تحوى اشياء معدة لتوزيعها على الطرق التي ستسلكها أو أن يكون بها أفراد أو أشياء قد تلقفتها أثناء عبورها هذه الطرق فانه يمكن مراقبة محتويات هذه العربات الغير مختومة

بالرصاص وذلك طبقا للوائح المعمول بها في جمهورية المانيا الديمقراطية ويمكن تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٦ .

المادة ٨ - يجب ان تحمل العربات المارة بالترانزيت وثائق تأمين مدنية . .

المادة ٩ - يمكن للعربات الخاصة ان تمر مرور الترانزيت وتتم الاجراءات التي ستطبق على ركابها بجوار تلك العربات وبدون تأخير سوى الحالات المخالفة التي ينتج عنها تطبيق اجراءات هذا الاتفاق . . سوف لا يتم تفتيش العربة ولا ركابها ولا امتعتهم الا في الحالات الخاصة مثل ما هو منصوص عليه في المادة ١٦ متى تكون هناك اسباب كافية للشك في سوء استخدام وسائل الترانزيت . . ان الاجراءات التي ستطبق على ركاب العربات الخاصة ستطبق ايضا على الافراد في وسائل نقل البضائع وستطبق ايضا على امتعتهم الشخصية .

المادة ١٠ - يمكن استخدام عربات الاتوبيس في مرور الترانزيت ويعتبر اتوبيسا العربة التي تنقل أكثر من ٩ ركاب بما فيهم قائد السيارة . . ولا يتطلب الأمر سوى التحقق من شخصية الركاب . . وفي المسارات الطويلة ستحدد سلطات المانيا الديمقراطية اماكن للتوقف من اجل الراحة وستبلغ سلطات المانيا الاتحادية بأمر هذه الاماكن وموقعها وباللوائح التي يجب احترامها في أثناء وقفات الراحة هذه . . ولا يسمح للمسافرين ولا لمرافقي البضائع المسافرة من مغادرة عرباتهم الا عندما يتم دعوتهم لذلك او عندما يتم لهم السماح بذلك من جانب سلطات جمهورية المانيا الديمقراطية وفي حالة توقف السفر بسبب حادث غير متوقع مثل تصادم او عطل فني او توقف للراحة فان المسئول عن العربة يجب عليه ابلاغ السلطات المختصة في جمهورية المانيا الديمقراطية بتوقف السفر والسبب . . ولسلطات جمهورية المانيا الديمقراطية ان تتحقق من تواجد هذه الاسباب التي نتج عنها توقف السفر ومن شخصية الركاب . .

المادة ١١ - بالنسبة لمرور الترانزيت بالسكك الحديدية فان مواعيد القطارات المنتظمة والقطارات الخاصة سيتم الاتفاق عليها مع اعتبار كثافة المرور . . . يمكن الموافقة لقطارات اضافية حسب الامكانيات الفنية للسكك الحديدية . .

المادة ١٢ - يمكن استخدام قطارات مباشرة في مرور الترانزيت وقطارات الركاب هذه بما في ذلك قطارات النوم سوف تقطع المسافة بدون توقف وذلك عبر اراضي جمهورية المانيا الديمقراطية . . . ستنحصر اجراءات الرقابة على

التحقق من شخصية الركاب وستتم الاجراءات في القطار ذاته الا في الحالات المخالفة التي ينتج عنها تطبيق اجراءات هذا الاتفاق . . ان المسافرين « الطوالى » لا يسمح لهم مغادرة القطار الا اذا تم دعوتهم او سمحت لهم بذلك سلطات جمهورية المانيا الديمقراطية او في حالات الحوادث الغير منظورة وفي مثل هذه الحالات يحق لسلطات جمهورية المانيا الديمقراطية التحقق من شخصية الركاب . . . واذا غادر راكب أحد القطارات المباشرة لأسباب تخالف ما هو مذكور عاليه فانه سيطبق عليه وعلى بضائعه المادة ١٦ من هذا الاتفاق . .

المادة ١٣ - يمكن استخدام المراكب النهرية لنقل البضائع . . . ويجب ان تطابق هذه المراكب للمواصفات الفنية المحددة في لوائح المرور النهرى بجمهورية المانيا الديمقراطية . . تقف المراكب في نهاية اليوم في اماكن الرسو التي تحددها السلطات المختصة في جمهورية المانيا الديمقراطية ويسمح لأطقم هذه المراكب النزول للشاطئ في الاماكن المصرح بها . . في حالات الحوادث او العطل الفني او المرض . . يصرح بإيقاف الرحلة والنزول الى البر في مناطق عدا تلك المسموح بها على ان يبلغ ربان المركب السلطات الألمانية الديمقراطية بانقطاع الرحلة وبالأسباب . .

المادة ١٤ - تتعهد جمهورية المانيا الديمقراطية في حالات الحوادث او التوقف الفني التي تقع على أراضيها . . . من تقديم المساعدات اللازمة والإصلاح والقطر والرعاية الطبية والمعاونة في الترسانات البحرية والورش . .

المادة ١٥ - ستبلغ السلطات المختصة في جمهورية المانيا الديمقراطية مثيلتها في جمهورية المانيا الاتحادية عن حالة الطرق وارتفاع منسوب المياه وساعات تشغيل الاهوسة . . وعن كل المعلومات الخاصة بالمرور . .

المادة ١٦ - يعتبر انه يوجد سوء استعمال بالنسبة لهذه الاتفاقية عندما يتصرف الركاب - بعد ان تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول - بطريقة تنقض الحقوق والقانون اذا ما استخدم وسائل الترانزيت واللوائح العامة المطبقة في الجمهورية الألمانية الديمقراطية بشأن النظام العام وذلك في المواقف التالية : توزيع أو التقاط الأشياء - السماح بركوب أفراد معه - الابتعاد عن المسارات الترانزيت دون أن تكون هناك أسباب تستدعى ذلك مثل الحوادث والمرض . . بارتكاب أعمال يطبق عليها العقاب - بارتكاب مخالفات وانتهاكات لقوانين المرور . . .

مستواجد ادلة كافية للشك - فيما يخص لتفسيرات هذه الاتفاقية -
إذا بدا بالنسبة لبعض الوقائع أو بعض الأدلة المحددة أن هناك سوء
استعمال سوف يتم أو تم فعلا وله أهداف عاجلة ومتعمدة . وفي حالة الشك
الكافي لسوء الاستعمال هذا سوف تجرى سلطات جمهورية ألمانيا الديمقراطية
تفتيش المسافرين والعربات التي يستخدمونها وكذا امتنعهم الشخصية طبقا
للنظم المعمول بها في جمهورية ألمانيا الديمقراطية أو أن هذه السلطات سوف
تعيد المسافرين ادراجهم .

وعندما يتحقق الشك فان سلطات جمهورية ألمانيا الديمقراطية طبقا
لجسامة سوء الاستعمال سوف : تنذر أو توقع عقوبة أو تنذر مع غرامة أو
تصادر الأشياء - وأما ان تصدر الأشياء مع وضعها تحت الحراسة - أو ان
تعيد الأفراد من حيث أتوا أو تمنعهم وقتيا عن استخدام وسائل الترانزيت
أو أن تعتقل الانفراد وذلك طبقا للقوانين العامة المطبقة في جمهورية ألمانيا
الديمقراطية . . .

وفي حالة القاء القبض أو منع أفراد من استخدام وسائل الترانزيت أو
اعادتهم الى حيث أتوا فان سلطات جمهورية ألمانيا الديمقراطية ستبلغ ذلك
للسلطات في جمهورية ألمانيا الاتحادية . . . وعندما يكشف سوء استخدام بعد
أن يكون المسافر قد غادر وسائل مواصلات الترانزيت فان سلطات جمهورية
ألمانيا الديمقراطية سوف تبلغ سلطات جمهورية ألمانيا الاتحادية المختصة
بسوء الاستخدام هذا وبوسائل الادلة وستطبق سلطات جمهورية ألمانيا
الاتحادية الاجراءات طبقا للنظم المتبعة لديها في هذا الشأن ويمكنهم ان يبلغوا
سلطات جمهورية ألمانيا الديمقراطية بالاجراءات هذه .

المادة ١٧ - ان سلطات جمهورية ألمانيا الاتحادية ستخذ قدر امكانها
الخطوات اللازمة لمنع سوء استخدام خطوط عبور الترانزيت كما هو مذكور
في المادة ١٦ وتمهد سلطات ألمانيا الاتحادية أن يتم ابلاغ المسافرين بمحتويات
هذه الاتفاقية . . . وأن يتم استخدام وسائل النقل الصالحة عبر طرق العبور
المختلفة .

المادة ١٨ - تقوم جمهورية ألمانيا الاتحادية بدفع مبلغ اجمالي سنويا الى
جمهورية ألمانيا الديمقراطية يكون بمثابة الرسوم والحقوق والمصاريف الأخرى
الناتجة عن المرور الترانزيت عبر طرق الترانزيت بما في ذلك صيانة الطرق
والخدمات والمنشآت القائمة عليها . . . والمبلغ المحدد خلال المدة من عام
١٩٧٢ حتى ١٩٧٥ هو ٢٣٤ر٩ مليون ديوشمارك سنويا . . . والمبلغ الذي

يجب دفعه ابتداء من عام ١٩٧٦ سوف يحدد في خلال الجزء الثاني من عام ١٩٧٥ ..

المادة ١٩ - ستشكل الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية لجنة مهمتها توضيح وتذليل أية صعوبات تظهر عند تنفيذها ..

المادة ٢٠ - ما جاء في المادة (٧) لا ينطبق على العربات التي لا تحمل اختام رصاص وهذا في الوقت الذي يمكن فيه وضع اختام رصاص عليها ..

المادة ٢١ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول في نفس الوقت الذي تصبح فيه الاتفاقية الرباعية .. المؤرخة ٣ سبتمبر ١٩٧١ نافذة المفعول ... »

وقعت الاتفاقية عاليه في ١٧ ديسمبر ١٩٧١ وامتدت المفاوضات الخاصة بها مدة تزيد عن العام حتى تمكن الطرفان من التوصل الى نقاطها والى التفاصيل الخاصة بكل نقطة . هذا ووقعت سلطات برلين الغربية المتمثلة في مجلس شيوخ برلين الغربية اتفاقية مع المانيا الديمقراطية يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ شملت التسهيلات والتحسينات في السفر والزيارات . وقد جاء في ديباجة هذه الاتفاقية اشارة الى الاتفاقية الرباعية ولكنها لم تحتو على اشارة ما الى الاتفاقية التي وقعتها المانيا الاتحادية و المانيا الديمقراطية يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧١ . وجاء المجلد الاتى بعد في هذه الاتفاقية :

« بين مجلس الشيوخ وحكومة جمهورية المانيا الديمقراطية بشأن التسهيلات والتحسينات في المرور من أجل السفر والزيارات .

اياء الى الترتيبات التي حددتها الاتفاقية الرباعية ٣ سبتمبر ١٩٧١ بين الحكومات ... اتفق مجلس الشيوخ وحكومة جمهورية المانيا الديمقراطية وكلهم رغبة في المساهمة في تخفيف حدة التوتر اتفقا على تسهيل وتحسين المرور للسفر والزيارات لرعايا القطاعات الغربية من برلين الغربية كالآتي :

المادة ١ - ان الدخول للمناطق المجاورة لبرلين الغربية وكذا تلك التي في جمهورية المانيا الديمقراطية التي ليست مجاورة لبرلين الغربية مسموح به للمقيمين الدائمين في برلين الغربية لزيارات مدتها الاجمالية ٣٠ يوما في السنة لتتم في مرة واحدة او على عدة مرات . والزيارات هذه مسموح بها لأغراض انسانية وعائلية ودينية وتربوية وسياسية .

المادة ٢ - يجب ان يحمل المقيمون الدائمون في برلين الغربية بطاقة تحقيق شخصية سارية المفعول ونصريحا بالدخول وبالنسبة للخروج يجب ان يحملوا تصاريح بالخروج صادرة من جمهورية المانيا الديمقراطية . وتطلب التصاريح الضرورية هذه من لدى سلطات المانيا الديمقراطية طبقا للنظم السارية بها ..

المادة ٣ - يتم دخول المقيمين الدائمين في برلين الغربية من نقاط المرور على الحدود وهي التي ستحدد في هذا الشأن . ويتحصل القيمون الدائمون في برلين الغربية على تصاريح الدخول من نقاط الدخول هذه التي على الحدود على أساس طلبات الدخول أو البرقيات المصدق عليها من جانب سلطات جمهورية ألمانيا الديمقراطية .

المادة ٤ - يمكن التصريح للمقيمين الدائمين في برلين الغربية بمدد اضافية وذلك من أجل اسباب عائلية وانسانية عاجلة حتى اذا كان قد تم استنفاد مدة الإقامة المحددة في المادة (١) ويمكن تسليم التصاريح اللازمة من نقاط المرور التي على الحدود بموجب برقيات رسمية مصدق عليها . . كذلك يمكن منح مدد اضافية عن تلك المحددة في المادة (١) بالنسبة لاسباب علمية واقتصادية وتجارية وتربوية . . .

المادة ٥ - يمكن للمقيمين الدائمين في برلين الغربية الدخول بصفتهم سياح سواء فرديا أو جماعيا . . ويمكنهم البقاء عدة أيام كمساهمين في رحلات أو في سفريات ليوم واحد أو لنهاية عطلة الاسبوع . . ويمكن للمقيمين الدائمين في برلين الغربية الراغبين الانتقال لمدة يوم واحد للسياحة دون المبيت أن يتقدموا بذلك لدى مكاتب الزيارات والسفريات في برلين الغربية مباشرة أو بالبريد وستسلمون الموافقة مباشرة أو بالبريد . .

المادة ٦ - بناء على تطبيقات تنفيذ هذه الاتفاقية وتبعا لتحسين الموقف يمكن إضافة مزيد من التسهيلات مستقبلا . .

المادة ٧ - على الطرفين المتعاقدين ابلاغ محتويات هذا الاتفاق كل في منطقتة . .

المادة ٨ - يعين الطرفان مندوبين عنهم مهمتهم توضيح تخالف الراى وتذليل الصعاب .

المادة ٩ - تصبح هذه الترتيبات نافذة المفعول في نفس الوقت الذي تصبح فيه الاتفاقية المؤرخة ٣ سبتمبر ١٩٧١ نافذة المفعول . . «

هذا وقد صدرت عدة تفسيرات بالنسبة لتنظيم الزيارات لأهالي برلين الغربية بخصوص طريقة تقديم طلبات الزيارة اذا اراد الطالب تقسيم مدة الثلاثين يوما المسموح له بها على عدة زيارات كذلك تم تحديد الاسبقيات التي بموجبها يمكن لواطن في برلين الغربية اتمام الزيارة ومعه عربته وفي هذا الخصوص سمح باصطحاب العربة لمن هم في حالة صحية غير ملائمة وللزيارات

العاجلة التي لا تخدما مواصلات ألمانيا الشرقية بصفة مستمرة وإذا كان المكان المراد زيارته في ألمانيا الشرقية يبعد أكثر من ١٠٠ كيلو متر من برلين الغربية أو إذا كان السفر برفقة أطفال يقل سنهم عن ٢ سنوات . هذا وقد تم ابدال قطع الأراضي لأهالي برلين الغربية الذين كانوا لا يمكنهم التوصل إليها . استمرت المفاوضات بين ألمانيا الشرقية وسلطات برلين الغربية لمدة تزيد عن ٩ أشهر ومرت بعدة صعاب كادت أن تتوقف من جرائها عدة مرات الى أن توجت بالنجاح في النهاية .

ومن الجدير ان نفيد أن برلين الغربية لم توقع على الاتفاق عاليه من تلقاء نفسها بل صاحبت العملية عدة إجراءات منها ان سلطات برلين الغربية بعد ان توصلت الى صيغة الاتفاق مع ألمانيا الشرقية وقعت على الاتفاق بالأحرف الأولى يوم ١١ ديسمبر ١٩٧١ ثم أرسل عمدة برلين خطابا يوم ١٤ ديسمبر الى لجنة الحلفاء العليا في برلين الغربية يبلغهم فيه بما تم التوصل اليه وارفق بخطابه صورة الاتفاق الذي تم التوصل اليه والموقع بالأحرف الأولى ومن ثم وافقت له لجنة الحلفاء العليا في ان توقع سلطات برلين الغربية على الاتفاق وهو الأمر الذي تم يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ . هذا وألقى كلواش شتوتز عمدة برلين الغربية كلمة يوم ١١ ديسمبر جاء بها :

« لقد وقعت بالأحرف الأولى هذا الصباح الترتيبات الخاصة بتخفيف وتحسين المرور للسفر والزيارات وكذا الاتفاقية الخاصة بتبادل قطع الأراضي أن نتائج هذه المفاوضات هي ثمار مجهود جماعي من جانبينا . . انني أود أن أصرح ان الترتيبات التي وقعنا عليها لا تحقق كل رغباتنا وبمقارنتها بالوضع المثالي فإنها تظهر وكأنها غير كاملة . . لقد كنا على وشك قطع المفاوضات أكثر من مرة أثناء إجرائها .

وبالنسبة لشخصي فقد كنت أتساءل طوال الأيام العشرة الأخيرة إذا كان الموقف سوف يجبرنا على ان نتخلى عن المهمة التي عهدت إلينا بواسطة القوى الثلاث المشرفة على برلين وكان هذا سيكون أمرا مؤسفا بكل تأكيد ولكنني إذا كنت حكمت على أن ذلك الاجراء ضروري لكنت في مواجهة مهمتي ومسئوليتي قد فعلت ذلك دون تردد . الا انه يمكننا ان نوافق على هذه الترتيبات الآن كما تم التوقيع عليها في النهاية .

اسمحوا لي أن أشرح لكم ذلك باختصار . ان المطلوب المثالي كان انه إذا أحس مواطننا عن رغبة في التوجه الى الجانب الآخر من المدينة ليزور صديقا أو يتنزه على شاطئ بحيرة « ميوجل » لفعل ذلك دون أن يلتزم

بملاء كل هذه الأنواع من الإجراءات على الحدود .. ان المطلب المثالي هو ان يتوجه المواطن من برلين الغربية الى ساكسونى اوشمال البلطيق اذا ما احس الرغبة لذلك .. الا ان الوضع بالنسبة لنا هو ليس كذلك . وبمقارنة هذه الترتيبات بالمواقف المثالية هذه فانها تترك كثيرا من الامور مطلقة . وعلى كل فان مواطنى برلين الغربية يمكنهم ان يفعلوا كل ذلك الآن . يمكنهم ان يزوروا صديقا فى الجانب الآخر من المدينة وفى ضواحي برلين ويمكنهم ان يتنزهوا على شاطئ بحيرة « ميوجل » يمكنهم ان يتوجهوا الى ساكسونى وشمال البلطيق . يمكنهم الا ان هناك اجراءات يجب ان يقوموا بها وايضا لفترة محددة . ان الترتيبات هذه تعتبر ناقصة بمقارنتها بالمثالية الا انها مرضية مع اعتبار الحقائق . وهذا هو رأى .

فلنتذكر الحقائق .. حققنا نحن اهالى برلين . منذ ١٩٥٢ وفيما عدا بعض المرات النادرة فان ايا من سكان برلين الغربية لم يتمكن من التوجه الى جمهورية المانيا الديمقراطية .. ومنذ ١٩٦١ فان برلين الشرقية منعت عنا منعا تاما عدا بعض التصاريح سلمت لنا وهى تصاريح لم تسلم لنا منذ عام ١٩٦٦ . وفقط فى حالات الضرورة القصوى كان يمكن لبعض مواطنينا التوجه الى برلين الشرقية وهذا دون التحدث عن القسمة التى ازدادت ودون التحدث عن الحائط .

وبتواجهة الحقائق التى عشناها منذ سنوات والتى يعرفها كل منا جيدا فان الترتيبات هذه تشكل تقدما كبيرا . انها ولا غرو اكثر من ذلك لأنها جلبت لنا لأول مرة شيئا ايجابيا .. شيئا حاسما ضد الانقسام - الذى تفاقم فى مدينتنا وفى بلدنا - وضد آثاره .

لقد قيل انه اسهل على اهالى برلين الغربية امر التفاوض مع جمهورية المانيا الديمقراطية عن تلك التى كانت ستجرىها حكومة المانيا الاتحادية .. قالوا ذلك لأن موضوع المرور وترانزيت المرور هو موضوع معقد ولأن التفاوض بشأن المرور عبر الطرق المائية والسكك الحديدية والطرق البرية يصطدم بكل انواع الصعاب .. وفى الجانب الآخر فان المفاوضات التى كان علينا اجراءها لم تكن تمس الا امور تبادل قطع الاراضى والزيارات لبرلين الشرقية ولا مانيا الديمقراطية .. ان موضوع المفاوضات السابقة التى تمت بسرعة وتمخض عنها تقديم تصاريح مرور اعطت فكرة ان مفاوضاتنا ستكون

ايسر .

انه ليس من الضرورى ان اذكر الصعاب التى واجهت مفاوضات ترانزيت المرور ويكفينى ذكر الصعوبات التى برزت عند التفاوض على موضوع سوء استخدام المرور والكل يعرف انها لم تكن رحلة ممتعة الا

وهي تلك المفاوضات الا ان المهم هو ان نزن نوعية مفاوضات الحكومة الاتحادية ومفاوضاتنا .

ان الاتفاقية الرباعية الموقعة في ٣ سبتمبر ١٩٧١ لم تذكر فقط ان المرور على الطرق يجب ان يكون بأحسن الوسائل السريعة وكالمتابع دوليا ولكنها اعطت ايضا تفاصيل لذلك فحددت مثلا ان الركاب وعرباتهم وامتعهم الشخصية لا تكون معرضة للتفتيش او للحجز وان الرقابة على البضائع تكون فقط بمراقبة الاختام الرصاص والوثائق المرفقة .. وهذه اشياء كثيرة . وفي المقابل فانه بالنسبة لزيارات اهالي برلين الغربية لبرلين الشرقية ولاراضي جمهورية المانيا الديمقراطية فقد ذكرت الاتفاقية فقط وببساطة ان هذه المناطق تتم في ظروف مماثلة لتلك المعمول بها لاشخاص آخرين يزورون هذه المناطق . وهذا ليس بالتفسير الكثير بالنسبة لنا . فماذا يعنى بالظروف المماثلة وانه ليس من المستغرب ان افيدكم ان هذا اللفظ بالذات اثار صعابا لان الاتفاقية الرباعية لم تحدد بالتفصيل .

وهناك أيضا فارق اساسي بين نوعية المتفاوضين .. فبالنسبة لهدف مفاوضات نرانزيت المرور فان هذه المفاوضات لا تمس جوهر المانيا الديمقراطية وايضا لا تمس باى شكل برلين الشرقية . اما المفاوضات المختلفة فقد كانت مفاوضاتنا الخاصة بالزيارات والسفر لان سكان هذا الجانب كانوا سيتواجدون مع سكان الجانب الآخر ووجههم امام وجهه سكان برلين الشرقية وجمهورية المانيا الديمقراطية وهم لن يتلاقوا او يتحدثوا فقط بل كان البعض سيشرح البعض الآخر وسوف يتفاهمون .. وبطريقة اخرى فالمفاوضات بين برلين الغربية وبرلين الشرقية تدفع الامور الى اعماقها وتعمل على ان تتواجد امامنا آفاق جديدة .. ان المهم الآن هو ان سكان برلين الغربية سيتمكنون من التوجه الى برلين الشرقية والى اية مقاطعة في جمهورية المانيا الديمقراطية .

والآن ما هي احتياجات سكان برلين الغربية حتى يمكنهم التوجه الى برلين الشرقية وجمهورية المانيا الديمقراطية ؟ ان الهيكل الاساسي بسيط ويتلخص في أنهم يحتاجون الى « استمارة لتصريح » يتزودون بها ويسلمونها الى المكتب المختص حيث يستلمون منه « تصريح الدخول » . وهذا التصريح يعتبر بمثابة تذكرة لبرلين الشرقية ولجمهورية المانيا الديمقراطية . والسؤال هو كيف يتم التحصل على تصريح الدخول هذا . انه يمكن التحصل عليه باحدى الطرق الثلاثة التالية :

أولا : بالنسبة للزيارات الخاصة بأهداف إنسانية وعائلية ودينية وتربوية فإنه يجب علينا أن نجرى اللازم حتى يرسل إلينا الشخص الذي نريد زيارته في برلين الشرقية أو في جمهورية ألمانيا الديمقراطية « استمارة التصريح » هذه .

ثانيا : بالنسبة للزيارات السياحية نتقدم نحن بطلب دخول لبرلين الشرقية أو جمهورية ألمانيا الديمقراطية بواسطة المكاتب المعنية لذلك .

ثالثا : يمكننا أن نرسل بالبريد أو نسلم شخصا « استمارة التصريح » إلى أى من مكاتب الزيارات والسفريات الخمس الموجودة في برلين الغربية من أجل زيارة برلين الشرقية أو جمهورية ألمانيا الديمقراطية وسنستلم « تصريح الدخول » أما بالبريد في ظرف ٦ أيام أو نتسلمه مباشرة .

وهناك وسيلة رابعة أخرى تلخص في أنه عند استلامنا لاختار عاجل وارد لنا من جمهورية ألمانيا الديمقراطية ويكون مثلا على شكل برقية تحوى تصديقا من سلطات جمهورية ألمانيا الديمقراطية فإنه يمكننا التوجه بموجبه إلى مكتب الزيارات والسفريات وستحصل مباشرة على « تصريح الدخول »

لا جدال في أن اتفاقيات برلين التى تشمل في مجموعها الاتفاقية الرباعية المؤرخة ٣ سبتمبر ١٩٧١ والمفاوضات الألمانية التكميلية قد أدت إلى تحسين الموقف في مدينتنا وتسهيل الحياة على سكانها . أن تواجد القوات الغربية في برلين وحقوق تواجدتها هو أمر أكدته الاتحاد السوفيتى من جديد وأن الروابط التى تربط برلين بجمهورية ألمانيا الاتحادية وتمثيل الاتحاد لبرلين في الخارج هو أمور اعترف بها الاتحاد السوفيتى . .

أن كل شيء ليس براقا . إنما يجب أن ننظر للموقف حسب ما هو عليه بكل تمنع أى تحت زاوية ليست بالمضيئة تماما . إلا أنه يمكن القول بأننا تقدمنا وقطعنا جزءا ليس بالهين من الطريق . وهذا بالمقارنة بالماضى الذى كان يتوعدنا بمستقبل آخر أكثر ظلمة . أن علينا أن نستمر في التقدم خلال هذا الطريق الذى أدى بنا إلى اتفاقية برلين . .

لقد حرصت أن أضع دراسة موضوع برلين أو مشكلة برلين بالاصح في الجزء الأخير نوما من هذا الكتاب . لأن دراسة مشكلة برلين تتطلب معرفة نتائج الحرب العالمية الثانية وبالذات لفصولها النهائية وبرلين التى كان من المفروض أن ترمز للانتصار وذلك من جراء احتلالها بقوات الدول الأربع

الكبرى أصبحت بعد فترة وجيزة ترمز الى الداء والى الصراع الذى بدأ خفيا فى المراحل النهائية من الحرب ثم سادته العنينة بعد انتهائها مباشرة .

وزاد من شدة الصراع ان برلين الغربية كانت تتوسط المانيا الشرقية وكانت - كما شبهها البعض - كجزيرة راسمالية وسط بحر امواجه اشتراكية شيوعية وهو الامر الذى نتج عنه من جراء التناقض العقائدى العديد من الشد والجذب والكثير من التصرفات الشاذة التى جعلت الحذر يسود الموقف ويفرض نفسه على العلاقة بين الطرفين .

ومن اجل استيعاب مشكلة برلين كان يجب علينا ان نتعرف على قصة المانيا وما حل بشرطها ونتعرف على المانيا الاتحادية وعلى المسار الذى سلكته ثم ما فرضه الحلفاء عليها من الا تستخدم الا الوسائل السلمية فى محاولات حل مشاكلها الذاتية سواء للعمل على توحيد شطرى المانيا او لمحاولة اجراء أى تقارب بينهما والا تستخدم القوة الا فى نطاق حلف الاطلنطي وكصوت من مجموع اصواته . ولم يكن أمام المانيا الغربية الا وسيلة المفاوضات ومحاولات الإقناع والتلويح بالمزايا الاقتصادية من أجل العمل فى سبيل علاج آثار الحرب على ذاتها وخاصة تلك التى أبعدت العائلات عن بعضها البعض . وهذا لا يعنى ان القوة او التهديد بها كان يمكن ان يكون البلمس الشافى خاصة وقد أصبح رعب التوازن النووى لا يسمح بان تنطلق طلقة فى اوروبا .

لم أستطع ان ابرز تفصيليا دراسة مشكلة برلين عن طريق سرد هاتوالم دراسة المراحل التى مرت بها المانيا الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى لا تتقطع وتضيع معالم احداثها الخاصة وسط تلاحق الاحداث العامة لالمانيا ككل خاصة وانها مشكلة بدأت منذ هزيمة المانيا وامتدت الى ما بعد ربع قرن حتى نشأت دولتان المانيان واستمرت معهما مشكلة برلين حية نابضة . لذلك فقد وجدت من الأوفق تجميع تفاصيل موضوعها فى حيز واحد لكونها مشكلة قائمة بذاتها وهذا رغم اضطرارنا احيانا للعودة مرة أخرى لتواريخ مضت . لقد خففت اتفاقية برلين الرباعية من حدة مشكلة برلين الغربية إلا ان جذورها ما زالت باقية ويمكن ان يتحرك الموضوع من جديد كمشكلة أو أن ينفجر كازمة اذا تحرك أحد الأطراف حركة غير عادية .

لقد برز عامل الحذر فى الاتفاقيات التى وقعت بين كل من المانيا الديمقراطية مع المانيا الاتحادية ومع سلطات برلين الغربية واتسم هذا الصامل بالحساسية الشديدة فى صياغة التصرفات وفى نوعية الاجراءات ذاتها . وهى دلالة تقودنا ليقود ان عدم الثقة المتبادلة كانت متواصلة وقد يكون من أهم

الفوائد المرجوة لهذه الاتفاقيات - بصرف النظر عن جوهرها - العمل على احياء الثقة المتبادلة بين السلطات في شطرى المانيا لانها في وجهة نظري أجدى من كل المعانى الأخرى .

ان التقييم الموضوعى للاتفاقيات هذه يمكنه ان يعتبرها وكأنه ينقصها الكثير من المرونة مثلا بالنسبة لتحديد المسارات لوسائل الانتقال المتنوعة وبالنسبة للإجراءات العديدة التى يجب أن تتخذ حتى يقوم أحد الالمان بزيارة عائلته الألمانية في الجانب الآخر . الا اننى في المقابل أجد لزما ان أفيد ان كل جانب له الحق في اتخاذ الإجراءات التى يرى انها لازمة لمتطلبات أمنه ولانضباط الأمور لديه واننا اذا ابتعدنا عن التقييم الموضوعى وجعلناه تقيما مقارنا عما كانت عليه الأمور مسبقا لاعتبرنا هذه الاتفاقيات وكأنها بالفعل انتصار للملايين من الالمان في شطرى المانيا لانها ستساعدهم على زيارة الاقارب والأصدقاء والأبناء الصغار الذين أتوا الى الحياة دون أن يشاهدوا ذويهم .

ان هذه الاتفاقيات انتصار لاهالى برلين الغربية هؤلاء الذين يمكنهم الآن معاودة التوجه للجانب الآخر من المدينة ولالمانيا الشرقية ذاتها وذلك رغم الإجراءات العديدة التى يجب أن ينفذوها مسبقا وقد تهون الإجراءات وتحرير الاستثمارات في سبيل الهدف الاسمى الا وهو ربط العائلة الواحدة والامة الواحدة واعتقد يقينا ان هذه الإجراءات ستتخلص مع الوقت اذا قدم كل جانب ما يثبت سلامة نواياه وفي هذه الحالة ستتولد الثقة المتبادلة . ولقد عملت على نقل أوجه النظر المختلفة في شأن مشكلة برلين تمشيا مع هذا المبدأ الذى اتخذته في شأن مشكلة المانيا ككل حتى لا احجب الآراء وحتى المتباينة منها عن مجال الدراسة .

لقد قدمت المانيا الغربية الكثير من التوضيحات في هذه الاتفاقيات وفي المعاهدات التالية كما سيظهر لنا واعتقد انها فعلت ذلك لان الموضوع اتفق عليه أصلا ككل وفي الجانب الآخر فتحت المانيا الشرقية الأبواب التى كانت مغلقة وهذه العملية المزدوجة كانت ضرورية من أجل الحفاظ على كيان الأمة الألمانية التى كانت معرضة للتفتت والتحلل من جراء القطيعة هذه التى قلن يمكنها ان تجعل الاجيال التى شبت فيما بعد الحرب في كل شطرى من المانيا وكأنها غريبة عن تلك التى شبت في الشطر الآخر . والأمرا كان سيبدو أشد خطورة لتلك التى قد تجيء فيما بعد لو أن الحال استمرت على ما كانت عليه .

ان القيود التي جاءت في الاتفاقية الرباعية بشأن عدم امكانية انعقاد الوزارة الألمانية الاتحادية في برلين الغربية ومنعها لعقد جلسات مجلس نواب المانيا الغربية بها أيضا بالإضافة الى هيئات دستورية المانيا الغربية أخرى وقصر هذه الزيارات على مجاميع برلمانية واجتماعات للوزراء في نطاق بحث الأمور بين المانيا الاتحادية وبرلين الغربية قد ابدل نوعا من طبيعة انتماء برلين الغربية لالمانيا الاتحادية خاصة وقد نصت الاتفاقية الرباعية صراحة ان برلين الغربية لن تعتبر كعنصر أصلي في تكوين المانيا الاتحادية وان المواد التي سبق ان نصت على ذلك سوف يتم ايقاف فاعليتها .

اعتقد ان هذه التصرفات قد غيرت نوعا طبيعة علاقة برلين الغربية بالمانيا الاتحادية وهذا رغم ان الاتفاقية ايدت الرابطة الموجودة بين برلين الغربية والمانيا الاتحادية وعلى احقيتهما في تطوير علاقتهما هذه . لان تطوير العلاقة بين برلين الغربية والمانيا الاتحادية سيكون بالضرورة على هدى الاسس التي نصت عليها الاتفاقية اى تلك التي تقول ان برلين الغربية لن تكون جزءا أصليا من المانيا الاتحادية لانه لا يعقل أن تتطور العلاقة بينهما بحيث تصبح برلين الغربية من جديد جزءا في تكوين المانيا الغربية اى في أن تكون احدى مقاطعاتها من جديد . . انما المفهوم من التطور انه تطور في ما استبقت بينهما من علاقات اى أنه يمكن زيادة تطور العلاقات اقتصاديا او اجتماعيا أما بالنسبة للوضع السياسى والقانوني فانه قد انتهى عند الحد الذي حددته الاتفاقية الرباعية .

أفيد انه رغم ان المانيا الاتحادية ستستمر في تمثيل برلين الغربية فى الخارج وفي الاتحاد السوفيتى أيضا الا أن هذا لا يعنى ان برلين الغربية ستستمر كسابق وضعها كجزء لا يتجزأ من المانيا الاتحادية بل ان برلين الغربية قد صيغت علاقتها الحالية بالمانيا الاتحادية بمسحة جديدة من التباعد يجعلها فى شريحة دولية جديدة تماما تدور حول شريحة الاقاليم المحتلة التي تتمتع بالحكم الذاتى الا انه لا ينطبق عليها غالبية السمات المعروفة فى العرف الدولى عن تلك الاقاليم .

وذلك لأن هناك سمات تجعل برلين الغربية مرتبطة بروابط وثيقة بالمانيا الاتحادية مثل تنفيذها للتشريع الصادر من المانيا الاتحادية وتمتعها بالحماية الاقتصادية التي تصفيها عليها مظلة المانيا الاتحادية قانونا بالإضافة الى أن المانيا الاتحادية تمثلها فى المحافل الدولية ولدى دول العالم سياسيا وقنصلها الا أنه فى الجانب الآخر نجد ان قيودا قد فرضت على المانيا الاتحادية من جراء عدم امكانيتها ممارسة كامل التصرفات السياسية على تربة برلين

الغربية مثل عقد اجتماعات لمجلس الوزراء أو لمجلس النواب أيضا عدم صراحة تبعية برلين الغربية لألمانيا الاتحادية في التكوين .

كل هذه السمات خلقت من برلين الغربية نموذجا فريدا في القانون الدولي يستحق الدراسة لانه خلق جديد لكيان جديد لا هو مستقل ولا هو تابع لدولة محددة وهذا مع الوضع في الاعتبار ان برلين الغربية تعتبر قانونا محتلة بمعرفة الدول الغربية الثلاث كما ان برلين الشرقية تعتبر قانونا محتلة بمعرفة الاتحاد السوفيتي هذا رغم ان جمهورية المانيا الديمقراطية قد اعتبرت برلين الشرقية تحت اسم « برلين » هي عاصمة جمهورية المانيا الديمقراطية الا ان المانيا الديمقراطية تتخذ حتى الآن بعض التصرفات المغايرة بالنسبة لبرلين الشرقية فمثلا لا تجرى اجراءات الانتخابات لنواب برلين الشرقية في مجلس الشعب الالماني الشرقي مثل ما تجرى في بقية المناطق الالمانية الشرقية كما ان نواب برلين الشرقية في مجلس الشعب بالمانيا الشرقية لهم لائحة خاصة وهذا يعطى تلونا بان الاتحاد السوفيتي هو قانونا المحتل لبرلين الشرقية وذلك من اجل ان يوازن قانونية احتلال الغرب للقطاعات الغربية في برلين .

وعليه فان الاتفاقية الرباعية قد هزت نوعا ما الوضع القانوني لبرلين الغربية بالنسبة لألمانيا الاتحادية وهذا يعنى انتقاصا في سيادة المانيا الاتحادية على اراضي برلين الغربية ويمكنني ان اقرر ان هذا يعتبر وكأنه تنازل من جانب سلطات المانيا الاتحادية عن ركن من سيادتها على تراب برلين الغربية رغم ان القوى الغربية تحتل فعلا برلين الغربية . ويمكن للقاتل ان يفيد أن المانيا الاتحادية لم تكن تمارس سيادة كاملة على برلين الغربية بسبب كون برلين الغربية منطقة احتلال للقوى الغربية . وسواء صحت وجهة النظر هذه وهي التي اميل الى تأييدها فان المانيا الاتحادية - وهي تعتبر الوريث الطبيعي للغرب في برلين الغربية - كانت تمارس قدرا من السيادة انتقص ومنع عنها الأمر الذي يزيد من اضعاف الرابطة القانونية بين المانيا الاتحادية وبرلين الغربية عما كانت عليه مسبقا وهذا يعتبر تنازلا المانيا غربيا .

خاصة ويجب ان نضع في الاعتبار ان الاتحاد السوفيتي وخصوصا منذ عهد خروشوف كان ينادى بضرورة استقلال برلين الغربية لتكون كيانا مستقلا محايدا وهذا الأمر لم يتحقق الا أن الذي تحقق هو تنفيذ تعاهد قانوني بين المانيا الغربية وبرلين الغربية بطريقة يمكن ان يرتضى بها الطرفان المباشران وبقية الأطراف الغير مباشرة .

والسؤال الذى يمكن أن يتبادر للأذهان هو : هل وافق مواطنو ألمانيا الاتحادية على الاتفاقية الرباعية هذه وعلى الاتفاقيات التى عقدت فى نطاقها ؟ رغم أن موافقة شعب دولة على أمر ما لا تتم إلا بموجب استفتاء إلا أن الظواهر التى أحاطت بسياسة الانفتاح على الشرق والإجراءات التى اتخذتها ألمانيا الاتحادية فى هذا الخصوص من إجراء معاهدة نيز استخدام القوة المعقودة مع موسكو ومعاهدة وارسو ومن ثم الاتفاقية الرباعية والاتفاقيات التى وقعت ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية مع ألمانيا الديمقراطية والمعاهدة التى وقعت ألمانيا الاتحادية بعدئذ مع ألمانيا الديمقراطية بشأن عودة العلاقات الى حالتها الطبيعية بينهما - كما سنتعرف عليها لاحقا - كل هذه التعاقبات تحصلت على موافقة شعبية بطريقة غير مباشرة إلا أنها أكدت أن غالبية أهالى ألمانيا الاتحادية وافقوا عليها وأبدوا التصرفات التى نعمت أزمائها .

وقد تم ذلك على المستوى البرلمانى عندما وافقت المعارضة فى مايو ١٩٧٢ على ترك معاهدتى موسكو ووارسو تمران من مجلس النواب وتحصلان بالتالى على التصديق اللازم لهما دون أن تعارضهما المعارضة . وكان فى مقدورها إيقافهما وهذا يعتبر موافقة ضمنية من المعارضة ليس على هاتين المعاهدتين فقط بل أيضا على الاتفاقية الرباعية التى وقعت فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ وعلى الاتفاقية التى وقعت ألمانيا الاتحادية مع ألمانيا الديمقراطية بشأن تنظيم مرور الترانزيت للأفراد والبضائع وهى التى وقعت فى ١٧ ديسمبر ١٩٧١ وذلك لأن الموافقة على معاهدتى موسكو ووارسو كانت من أجل أن يوقع الاتحاد السوفيتى مع الدول الغربية الثلاث على البروتوكول النهائى للاتفاقية الرباعية لتكون هذه الاتفاقية نافذة المفعول هى والاتفاقيتان اللتان وقعت عليهما كل من ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية مع ألمانيا الديمقراطية . أيضا كان موقف المعارضة فى مجلس الشيوخ الألمانى الغربى مماثلا لموقفهم فى مجلس النواب وعليه فإن الاتفاقيات هذه نالت موافقة السلطة التشريعية بالإضافة الى السلطة التنفيذية التى اعدتهم .

وحصل فى ٨ نوفمبر ١٩٧٢ أن وقعت ألمانيا الاتحادية بالأحرف الأولى معاهدة عودة العلاقات الطبيعية مع ألمانيا الشرقية - وهو يعتبر بصرى

العبارة وكأنه اعتراف من ألمانيا الغربية بدولة تسمى دولة ألمانيا الديمقراطية وأجريت في ألمانيا الغربية بعدئذ انتخابات عامة في ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ وكانت هذه الانتخابات وكأنها استفتاء على سياسة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يتزعمه فيلي برانت وسياسة الحزب الديمقراطي الحر الذي يتزعمه فالتر شيلل وزير خارجية الحكومة الائتلافية برئاسة فيلي برانت أي وكان الانتخابات استفتاء على سياسة فيلي برانت في الانفتاح على الشرق وعلى جميع الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت والمذكورة عاليه . وقد فاز فيلي برانت وفالتر شيلل في هذه الانتخابات بأغلبية كبيرة واعتبر الأمر وكأنه موافقة شعبية وتفويض شعبي لهما ليسرا على نفس النهج السياسي .

الفصل الثامن: سياسة الانفتاح على الشرق والوشاق

معاهدة موسكو ١٩٧٠

سبق أن ذكرت مسبقا العوامل التي دعت الغرب في نهاية الستينات الى الاهتمام بسياسة الانفتاح على الشرق - خاصة وكانت روسيا ذاتها تسعى في الوقت نفسه الى الانفتاح على الغرب وذلك لأسباب معاملة تمس الناحية الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية في الوقت ذاته - وقد كانت فرنسا برعامة ديجول هي اول دولة غربية كبرى تقاربت من الاتحاد السوفيتي وفي ذات الوقت اعترفت بالصين الشعبية واقامت معها علاقات ودية . وكان نيكسون رئيس الولايات المتحدة هو الذي لقي عام ١٩٦٩ بالون في الهواء من اجل تسوية شاملة للتنافر الأمريكي الروسي خاصة وقد وصل التسلح الذري للدولتين الى مرحلة التنبع والخطورة على صميم كيانهما . هذا بالإضافة الى ظهور الصين الشعبية كعضو جديد في النادي الذري انضم لعضوبته في منتصف الستينات وسط الاندهاش الروسي والارتياح الأمريكي في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد الأمريكي يسبب قلقا للمسؤولين بها وكانت فيه روسيا تأمل في المزيد من التطور الانتاجي لصالح شعوبها .

وحتى تتمكن من تصور مدى الوضع الذي وصل له التسلح الذري في الدولتين فانه يمكننا ان نعلم ان الحلفاء ابان الحرب العالمية الثانية وبالتحديد قرب نهايتها في اواخر عام ١٩٤٤ كان يمكنهم اجراء غارات جوية عادية على ألمانيا بأعداد من قاذفات القنابل كان يمكن ان تصل الى ٨٠٠ قاذفة متنوعة وهي التي كان يقوم بتشغيلها ما يقرب من ٤٠٠٠ طيار وملاح ومدفعي بالإضافة الى ما يقرب من ١٦٠٠٠ جندي وفني كانوا يخدمون هذا العدد من الطائرات في قواعدها المتعددة برا وذلك بخلاف الاعداد الأخرى من المقاتلات التي كانت

تخصص لحراستها في غلقتها هذه في مراحل الحراسة المختلفة وكل ما يمكن ان تلقيه هذه القاذفات كان يقدر ٥٠٠ طن من المتفجرات على اهداف العدو . وتطور الامر في الشهر الأخير فقط من الحرب العالمية بحيث تمكنت أمريكا من القاء قنبلتها الذرية فوق هيروشيما وهي توازي ٢٠٠٠٠ طن من المتفجرات .

ومنذ هذا التاريخ حتى اليوم تطورت آلة الحرب بدرجة مذهلة سواء في وسيلة حمل المتفجرات أو في كمية المتفجرات فقد توصل الوضع بالنسبة اوسيلة حمل المتفجرات ان تواجد في عام ١٩٧٢ لدى القوتين الأعظم الصاروخ عابر القارات الذي يمكن ان يصيب أى هدف في المسكر المقابل كما تمكن هذا الصاروخ من حمل رعوس ذرية وصلت قدرتها التدميرية في الصاروخ الواحد الروسي المسمى « س . س . ٩ » الى ٢٥ ميجاتون أى ما يعادل ٢٥ مليون طن من المتفجرات هذا في الوقت الذي يقال فيه ان الروس أصبح لديهم صاروخ قدرته التدميرية ٥٠ ميجاتون . والاتحاد السوفييتي يمتلك حاليا عددا يقارب الثلاثمائة صاروخ « س . س . ٩ » هذا والولايات المتحدة تمتلك في ذات الوقت صاروخها العابر للقارات المسمى « مينيتيمان » وقدرته ٢ مليون طن وهو وان كان حتى الآن أقل قدرة من الصاروخ الروسي المذكور الا ان القاذفات الاستراتيجية الأمريكية الذرية البعيدة المدى مع قوتها من الفواصات الذرية المتفوقة حتى الآن على مثيلتها الروسية بمقدار انضعف يجعل الولايات المتحدة في وضع الند للاتحاد السوفييتي الذي تهدده في صميمه مثلما يهددها .

ايضا يجدر أن نلقى الضوء على الفواصات النووية الذرية المسلحة بصواريخ متعددة الرعوس الذرية وفي هذا المجال فالفواصات الأمريكية النووية المسلحة بالصاروخ « بوسيدون » المتعدد الرعوس الذرية يجعل الفواصة التي تحمل ١٦ من هذه الصواريخ في وضع يمكنها منه أن تضرب ١٦ هدفا على التوالي وذلك لأن كل صاروخ يحمل ١٠ رعوس ذرية . وبالمقارنة نجد ان عدد المدن التي ضربت في ألمانيا واليابان طوال الحرب العالمية الثانية تقدر بعدد ٦٦ مدينة . ومن هذه الأرقام يمكننا أن نتصور مدى الدمار الذي يمكن لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أن يلحقه بخصمه المنتظر .

وان كانت القدرة التدميرية الحالية للاتحاد السوفييتي تفوق القدرة التدميرية الأمريكية بنسبة ١/٤ فان هذه الزيادة غير ذات فائدة لأن أقل من ربع ما تمتلكه كل منهما يكفي لتدمير الدولة الأخرى ومصعكرها . الإنسان لا يموت الا مرة واحدة والمصنع يكفي ان يحترق عن آخره مرة واحدة ومن

هنا يمكننا أن نتصور حقيقة مدلول كلمة الزعم النووي الذي يحكم الطرفان ومقياس كلمة التوازن النووي الذي فرض وجوده على جميع الأطراف النووية أيضا يمكننا أن تقدر مدى الانفاق المطلوب ليس فقط للانتاج النووي بل لتابعة البحث العلمى والتطور وهذا لا فى ميدان الذرة والصواريخ وحدها ولكن فى كل ما يحيط الكرة الأرضية من فضاء وهواء وبابسة ومحيطات .

وجدت القوتان الأعظم أن صالحهما يتطلب التوقف سويًا من أجل التمايش على نمط يقاير ما كانت عليه سابق علاقاتهم .

كانت أمريكا تعلم منذ ١٩٦٩ أن للروس عدة مطالب من أجل مهادنة أمريكا وإن انهاء الوجود العسكري الأمريكى فى فيتنام والحرب الدائرة فيه من ضمن هذه المطالب التى يجب أن تحلها أمريكا حتى تستطيع روسيا مجالستها . ولما كان نفس المطلب سيكون من ضمن مطالب الصين الشعبية من أجل ازالة التوتر بينها وبين أمريكا بالإضافة الى مطالب أخرى فقد وجدت أمريكا أنه من الأصح لها أن تضرب عصافورين بحجر لحربها فى فيتنام وذلك بأن تجعل انسحابها من هذه الحرب بمثابة تلبية للمطلب الروسى وتلبية للمطلب الصينى بدلًا من أن تخصص لروسيا بمفردها . ورغم أن أمريكا فى داخليتها كانت تود الانسحاب فى أسرع فرصة مواتية إلا أنها خططت لأن تنسحب ازاء مقابل تنقضاء من روسيا وآخر من الصين وقد تأخر انسحابها بعض الشيء ليتم فى ١٩٧٣ إلا أنها استفادت من هذا التأخير فى عدة ميادين أخرى خلاف ما ذكر ومنها تدريب أعداد كبيرة من جيش فيتنام الجنوبية من أجل فتنة الحرب بها حتى تستفيد أمريكا بأكبر قدر من الفائدة وحتى لا تظهر بالتى تشبىح مرغمة إلا أن أمريكا لم تنجح فى استمرار فتنة الحرب .

وبجانب المطلب الروسى بشأن فيتنام فقد كانت روسيا تريد تنفيذات عملية فى وسط أوروبا لتكون كمناصر ايجابية ملموسة بدلًا من تمهيدات غريبة قد تتبدل مع الوقت . وعليه طالبت روسيا من أجل بلورث ما يسمى بتهدة التوتر فى وسط أوروبا أن تتلاقى فى بادىء الامر روسيا والمانيا الغربية وهى الوريث الألماني الأكبر الغربى وذلك حتى تقر المانيا الغربية لروسيا بالحدود القائمة حاليًا فى دول أوروبا الشرقية لأن بولندا قد ضمت اليها ما يقارب من ربع مساحة « المانيا لما قبل الحرب » وكانت المانيا الغربية تطالب فى كل المعهود باسترداد هذه الاراضى بالإضافة الى المانيا الشرقية للدرجة أن صيغ دستورها بطريقة تسمح بضم هذه المناطق لالمانيا الغربية مستقبلا أيضا كانت بعض الكتب الحكومية تصدر عن حكومة بون وتعتز هذه الاراضى جزءا منها . وكانت روسيا تريد من جراء اعتراف المانيا الغربية بالحدود القائمة تريد منها الاعتراف فى الوقت نفسه بأن هناك دولة المانية ثانية قائمة .

ومن أجل تحقيق ذلك كانت روسيا تريد نوعاً من التعاقد مع حكومة بون وكأنه بند من بنود معاهدة صلح مع ألمانيا الغربية لأن روسيا لم تقصد أية اتفاقية سياسية مع ألمانيا الغربية مسبقاً على هذا النحو وهذا في الوقت الذي كانت قد وقعت مع ألمانيا الشرقية معاهدة تعاون وتحالف اعتبرت بديلاً مقنعاً لمعاهدة صلح مع ألمانيا الديمقراطية .

ومن هنا كانت روسيا تريد إقراراً من حكومة بون بالحدود القائمة في أوروبا وكأنه بند أساسي في معاهدة صلح بين روسيا وألمانيا الغربية . وفي المقابل كانت روسيا مستعدة أن تفك القبضة التي كانت تحيط ببرلين الغربية كنسوية محلية مقابل الاعترافات الألمانية الغربية هذه . وبالنسبة للدول الغربية الكبرى فإن روسيا كانت تريد إنشاء نظام للأمن والتعاون الأوروبي يعتمد أساساً على اعتراف جميع الدول الأوروبية ومعها أمريكا وكندا بالحدود القائمة في أوروبا وعلى صيغة للتعاون الاقتصادي وهو ما يماثل أيضاً وكان هذه الدول وقعت على معاهدة صلح عن الحرب العالمية الثانية الأوروبية بالإضافة إلى مطلب روسيا إلى إجراء تخفيض للقوات القومية والأجنبية في وسط أوروبا وذلك حتى يمكنها كما سبق أن ذكرنا من أن تخصص المزيد من قواتها لجهتها الآسيوية المواجهة للصين الشعبية .

وفي النهاية كانت روسيا تريد الاتفاق مع أمريكا على الحد من التسلح الاستراتيجي للعمل على تهدئة التسابق الجنوني بينهما مع المحافظة لهما في الوقت نفسه على قدرة الردع الذري وهو المربط الذي يهديء من روع كليهما وخاصة أنه يشعرهما أن أياً منهما ليس تحت رحمة الآخر إنما يجعلهما يعملان على تنظيم وتخفيف ثقل تسليحهما الذري وخاصة للسنوات المقبلة . . أيضاً فإن توصلهما إلى اتفاق ولو مرحلي للحد من التسلح الاستراتيجي يدفع الصين الشعبية أدبياً إلى أن تحاول الانضمام لميادئهما متى وصلت إلى مستوى رفيع ومتقدم في الكم والكيف الذري الاستراتيجي .

وكان الموقف في برلين الغربية كما سبق أن لوثته يدعو إلى تصرف ليتخذ به الوضع القائم والذي كان يمكن أن يتطور إذا ما استمر على حاله لمدة طويلة أخرى . أن برلين الغربية هي أضعف مكان في جسد ألمانيا الغربية وعليه يقرر فيلي برانت أن يخوض التجربة . ووضع فيلي برانت مع فالتر شيل خطة ترمي إلى محاولة الابتعاد عن الاعتراف القانوني بالأوضاع التي آلت إليها الأراضي الألمانية التي ضمت لبولندا ولقد حاول فيلي برانت أن يقر بما آلت

اليه دون أن يعترف بشرعيته . والحقيقة ان الفارق القانوني بين الوضعين يعتبر قائما الا ان الفارق الواقعي يعتبر ضعيفا ولا أريد أن أسبق الوقائع لذا اترك الموضوع لحينه . . وفي الجانب الآخر اى ذلك الخاص بالاعتراف بوجود دولة المانية ثانية فان فيلي برانت أراد أن يعترف بوجود كيان الماني ثان يشكل أمة المانية واحدة مع المانيا الغربية . أيضا أترك الحكم على هذا الموضوع لحين الوصول له .

ولكنني أثرت ان اذكر فكر فيلي برانت في هاتين النقطتين لانه أراد ان يخطر رئيس وزراء المانيا الشرقية بفكره هذا الخاص بإمكانية تواجد دولتين المانيتين تحت سقف أمة واحدة . لذلك وجب على أن اسرد حقيقة فلسفته في هذا الخصوص لانه يعتبر الموضوع الشائك المويص الذي ظل يواجهه كل الألمان في الغرب والشرق طوال الربع قرن الماضي لدرجة انني أعتقد ان كل الألمان كانوا يتساءلون عن مصير المانيا وهو السؤال الذي لم يكن فقط عالقا في مخيلتهم بل وفي الهواء الذي يستنشقونه كل ثانية ولم يعمثوا له على اجابة يمكنها أن تريحهم حتى ان موتاهم كانوا يحملونه معهم الى أغوار قبورهم .

ورغم ان هدف دراستي في هذا الكتاب كان يتعلق بالناحية السياسية والاستراتيجية دون الاجتماعية الانسانية الا أنه يصعب على دارس أن يتوضأ تفاصيل موضوع المانيا دون أن تعترضه هذه المسألة الانسانية فاذا كنت أقول ان الموتى حملوا معهم الى قبورهم هذا التساؤل فهذا ليس بالمبالغة لان كبار السن من الألمان في شطرى المانيا كان من الطبيعي أن يراوغهم القلق بشأن مصير ابنائهم واحفادهم . فهل سيلتقى الأبناء يوما ويعيشون سويا في المستقبل مثلما كانوا في الماضي وهل يمكن للأحفاد ان يتعارفوا على بعضهم بعد ربع قرن من الزمن . وعلى منوال هذه الأوضاع فهناك ملايين الحالات المماثلة .

وتقابل فيلي برانت مع رئيس وزراء المانيا الشرقية فيلي ستوف من أجل أن يخبر الجانب الألماني الشرقي مقدما بنواياه ويتفكره ازاء الأمة الألمانية لمحاولة انتشالها من الهوة التي تهدهدها وليتعرف في نفس الوقت على رد فعل الجانب الألماني في الشطر الشرقي قبل ان يبدأ مسيرته مع الاتحاد السوفيتي واجتمع فيلي برانت مع فيلي ستوف في ١٩ مارس ١٩٧٠ وتلا ذلك اجتماع ثان يوم ٢١ مايو ١٩٧٠ سلم فيلي برانت خلاله الى فيلي ستوف مشروعا من ٢٠ نقطة يحوى تصوره لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين دولتي المانيا اذا ما قررت المانيا الاتحادية اقرار وجود كيان ثان الماني يتمثل في دولة المانيا الديمقراطية ويعتقد ان اتفاقا مبدئيا قد تم بين الرجلين على ما ستكون عليه طبيعة الروابط بين دولتي المانيا عندما تجيء مرحلة اعادة العلاقات الطبيعية .

وانتهجت ألمانيا الاتحادية بعدئذ نحو الاتحاد السوفيتي ووقعت معه معاهدة نبد استخدام القوة وهي تلك التي تم توقيعها بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٧٠ ونصت هذه المعاهدة على الآتي بعد :

« اتفق الطرفان المتعاقدان على أساس سعيهم للمساهمة في تقوية السلام والأمن في أوروبا وفي العالم وبموجب اعتقادهم بأن التعاون السلمي بين الدول المبني على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة هو أمر يتفق مع آماني الشعوب والمصالح العامة للسلام الدولي .

وتقديرًا من واقع الإجراءات التي اتفق عليها ونفذت مسبقًا تلك التي نتج عنها اتفاق ١٣ سبتمبر ١٩٥٥ الخاص بإقامة علاقات دبلوماسية بينهما والتي خلقت مناخًا مناسبًا لخطوات جديدة وهامة نحو مزيد من تطور وتقوية علاقاتهما المتبادلة .

وايماء إلى آمانيهم للتعبير بوسيلة تعاقدية عن تصميمهما لتنمية ونشر التعاون بينهما بما فيه التعاون الاقتصادي والعلمي والفني والثقافي لصالح البلدين - فقد اتفقا على الآتي بعد :

المادة الأولى :

ان جمهورية ألمانيا الاتحادية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يعتبران أن أهم هدف في سياستهما هو المحافظة على السلام الدولي والعمل من أجل خلق المناخ الخالي من التوتر .

ويعربان عن سعيهما لتهيئة المواقف الطبيعية في أوروبا وتطوير علاقات للسلام بين كل الدول الأوروبية واضممين في تقديرهم أساس الموقف القائم حاليا في هذه المنطقة .

المادة الثانية :

ان جمهورية ألمانيا الاتحادية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يتفقدهما في تعاونهما المشترك وفي مسائل الحفاظ على سلامة أوروبا والأمن الدولي أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة كما هو متصوص به .

وسيعملان بالتبعية على حل جميع نقاط خلافهما بالوسائل السلمية وبقبلان الالتزام بالامتناع عن التهديد بالقوة أو باستخدام القوة في المسائل التي تمس الأمن في أوروبا والأمن الدولي وكذلك فيما يختص بعلاقاتهما المشتركة طبقًا للبابة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثالثة :

بموجب الأهداف والمبادئ المذكورة عاليه اتفقت جمهورية ألمانيا الاتحادية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية أن تحقيق السلام في أوروبا يمكن فقط المحافظة عليه طالما استمرت الحدود القائمة حاليا بدون انتهاك .

ويعتقدان بأن يحترما بدون أي تحفظ وحدة أراضي جميع الدول في أوروبا حسب حدودها الحالية . ويعلمان أنه ليس لهما أي مطلب إقليمي تجاه أي منها . وانهما لن يتقدما بأي من هذه المطالب مستقبلا .

وانهما يعتبران اليوم ومستقبلا أن حدود جميع الدول في أوروبا غير قابلة للانتهاك كما هي قائمة وقت توقيع هذا الاتفاق بما في ذلك خط الأودر نيبس الذي يشكل الحدود الغربية لجمهورية بولندا الشعبية والحدود بين الجمهورية الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية .

المادة الرابعة :

أن هذه الاتفاقية الموقعة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لا تؤثر على أية معاهدات أو اتفاقيات موقعة مسبقا معهما ثنائيا أو مع أطراف متعددة .

المادة الخامسة :

تحتاج هذه الاتفاقية إلى أن يتم التصديق عليها وتصبح نافذة المفعول في اليوم الذي يتم فيه تبادل وثائق التصديق . ويجرى هذا التبادل في بون .

وقعت في موسكو يوم ١٢ أغسطس ١٩٧٠ . . .

عن جمهورية ألمانيا الاتحادية :

(فيلي برانت - المستشار الاتحادي - فالتر شيبيل - وزير الخارجية الاتحادي) عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (اليكس كوسيجين - رئيس مجلس الوزراء - أندريه جروميكو - وزير الخارجية) .

قدمت حكومة ألمانيا الاتحادية للحكومة الروسية في نفس يوم توقيع معاهدة موسكو خطابا تفيد فيه الحكومة الألمانية الغربية أنه من حق الأمة الألمانية أن تتوخد من طريق حق تقرير المصير وقد جاء في هذا الخطاب :

« ... بالإشارة الى توقيع الاتفاقية اليوم بين جمهورية ألمانيا الاتحادية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فإن جمهورية ألمانيا الاتحادية تفيد باحترام ان هذه الاتفاقية لا تتعارض مع سياسة جمهورية ألمانيا الاتحادية التى تهدف الى العمل نحو اقامة دولة مسالمة فى أوروبا يمكن فيها للشعب الألمانى ان يعيد اكتساب وحدته عن طريق تقرير مصيره بحرية » .

ان هذا الخطاب يذكرنى بالخطاب الذى سلمه كونراد ايديناور للحكومة الروسية فى سبتمبر ١٩٥٥ عندما ذكر للروس بعض التحفظات التى تهم ألمانيا الغربية وقت محادثات اقامة علاقات بين موسكو وبون وعلمت على خطاب ايديناور فى أنه يعتبر تحفظا من جانب واحد ولا يلزم الجانب الروسى بشيء حتى من جراء استلامهم للخطاب ذاته وحتى من جراء عدم ارسالهم لرد من جانبهم بنفون أو يرفضون محتوياته وكان ايديناور وهو يبلغ للروس كتابيا عن موافقة حكومته باقامة علاقات دبلوماسية مع روسيا يبلغ الروس ان حكومة بون لا تعتبر نفسها ملتزمة بالاعتراف بألمانيا الشرقية من جراء اقامتها علاقات دبلوماسية مع روسيا وقد تسلم الروس الخطاب عام ١٩٥٥ دون ان يكون له ميزة للحكومة بون الا فيما يمكن افتراضه من أن روسيا كانت يمكن تجاوزا ان تثير موضوع اعتراف بون بها وكأنه بالتبعية اعتراف غير مباشر بألمانيا الشرقية .

وعلى العموم فأننى اعتبر ان الخطاب الذى سلمته الحكومة الألمانية الغربية لموسكو يوم توقيع معاهدة نبد استخدام القوة معها هو ايضا كاجراء من جانب واحد وليس له قوة مبدأ اتفق عليه أو وضع كأحد بنود المعاهدة أو صدر عنه اعلان نوابا مشترك بل انه مجرد رأى - تمسكت به بون - وقبلت موسكو أن يسلم لها ليعبر عن نية بون دون أن تحدد موسكو موقفها من هذه النية خاصة وأن مبدأ تقرير المصير وإن كان حقا دوليا معترفا به الا أنه يلزمه موافقة جميع الأطراف المعنية حتى يمكن انجازه .

يجب ان أفيد ان حكومة ألمانيا الاتحادية كانت قد ابلمت رسميا الدول الغربية الثلاث بعدما وقعت على معاهدة موسكو بالأحراف الاولى بنص المعاهدة حتى تحتفظ لنفسها خط الرجعة مستقبلا ازاء هذه المعاهدة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى على اعتبار أن بون توقع هذه المعاهدة بصفتها تمثل ألمانيا الاتحادية فقط اما الحلفاء الثلاثة ومعهم روسيا فإنهم الاربعة اهم مشتركا حقوقى فى برلين وفى كل ألمانيا طبقا لسابق الاتفاقيات والقرارات التى صدرت بين الدول الأربع فى هذا الشأن قبل وبعد الحرب العالمية الثانية . وهذا الاجراء من جانب ألمانيا الغربية يعتبر فى صالحها لأن ما وافقت عليه بمفردها

مع روسيا يمكن جدلا في الاوقات الحرجة ان ترفضه لها الدول الغربية الثلاث في مواجهة روسيا لان الدول الاربعة - روسيا وفرنسا وانجلترا وامريكا - ملتزمون أن ينهى موضوع المانيا ككل بموجب معاهدة صلح اما ما هو مشيل لذلك فيمكن لاي جانب ان يعترض عليه قانونا لانه يجب ان يتم تصفية موضوع المانيا عن طريق اتفاق الدول الاربعة ومن خلال معاهدة صلح او من خلال اعلان مشترك رباعي .

وكانت المانيا الاتحادية قد ابلغت بالموقف هذا للدول الغربية الثلاث في مذكرة ارسلتها لهم وارسلت صورة منها في ذات الوقت للاتحاد السوفيتي واعتبرت بطريقة غير رسمية من مرفقات المعاهدة وقد جاء في نص المذكرة هذه ما يلي :

« ... ولما كانت لا توجد بعد معاهدة صلح فان الطرفين اتفقا على ان المعاهدة المرتقبة لا تؤثر في حقوق ومسئوليات جمهورية فرنسا والمملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة الامريكية .. » وبذلك ربطت المانيا الاتحادية بطريقة غير مباشرة القوى الاربعة بهذه المعاهدة وفتحت لنفسها بابا يمكنها اذا ما دفعته الظروف ان تخرج منه . وخروجها لن يكون بسهولة ويسر انما استفادت من جراء الحقوق الروسية في كل المانيا كاحدى الدول المنتصرة التي يصعب على روسيا ان تتنازل بسهولة عنها مقابل معاهدتها هذه مع المانيا الاتحادية خاصة وان المعاهدة لا تحوى كل ما تريده روسيا في الوقت نفسه من المانيا .

وقد يتساءل السائل عن السبب الذي دعا روسيا لان تقبل مثل هذا الوضع . والحقيقة ان الوضع ليس بالوضوح الكامل في صالح المانيا الاتحادية بل يعطى به الكثير من الفموض ولكن روسيا وجدت بالضرورة ان عائد الفوائد يربى من مجموع العيوب لمثل هذه العملية . ايضا وجدت روسيا انها مناسبة طيبة لكي تعترف او لكي تقر المانيا الاتحادية بحدود الاودر نيبس وبالحدود التي بين المانيا الشرقية ومانيا الغربية الامر الذي يعتبر كانه اعتراف او اقرار من جانب حكومة بون بوجود دولة المانية ثانية هذا ويجب ان نذكر ان روسيا لها اهداف واسعة تتمثل في رغبتها من التمكن في مواجهة الصين الشعبية لذلك فهي تريد تهدئة التوتر في أوروبا يصحبه مؤتمر للامن والتعاون الاوربي ومؤتمر لتخفيض القوات في وسط أوروبا وتريد أيضا الحد من الاسلحة الاستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة وترغب في التوصل الى قرارات مرحلية عن طريق مؤتمر ثنائي يجمعها مع الولايات المتحدة .

ان سردى عاليه لا يعنى أن معاهدة نبد استخدام القوة تركز على ارضية هشة بل يعنى ان هناك مخارج قانونية يمكن أن تحاول المانيا الاتحادية النقوض

منها . ولكن في الجانب الآخر فإن المعاهدة طبقاً لوجهة النظر الشرقية تعنى أن ألمانيا الاتحادية اعترفت قانوناً بالحدود الغربية لبولندا وهى تلك التى تحوى الأراضي الألمانية شرق خط الأودر نيبس التى ضمتها بولندا لها بعد الحرب مباشرة - وسوف ندرس هذا الموضوع بكل مشتملاته لاحقاً - أيضاً تعنى هذه المعاهدة أن ألمانيا الغربية اعترفت قانوناً بجمهورية ألمانيا الديمقراطية وبحدودها الغربية والشرقية لأن حدودها الشرقية هو ذلك الخط المسمى بخط الأودر نيبس الذى جاء ذكره في المعاهدة وعن حدود ألمانيا الديمقراطية الغربية فهم قد اعترفت بها في معاهدة موسكو لأنه جاء نصاً في المادة الثالثة من المعاهدة حين حددت الحدود التى بين ألمانيا الديمقراطية وألمانيا الاتحادية .

إلا أن حكومة بون تقول أنها لم تعترف قانوناً بالحدود خط الأودر نيبس ولا بأن الأراضي الألمانية شرقه ضمت إلى بولندا قانوناً ولم تعترف قانوناً بألمانيا الديمقراطية . بل أنها أقرت بوجود خط الأودر نيبس كحدود غربية لبولندا قائمة وقت توقيع المعاهدة وأنها أقرت بتواجد كيان ألماني له حدود قائمة وقت توقيع هذه المعاهدة وأن النصوص خاصة هذه المواضيع كما جاءت في المواد خاصتها تفيد بالوضع القائم سواء وضع وحدة الأراضي أو وضع حدودها . وأن إقرارها بعدم تواجد أى مطلب في المستقبل بالنسبة لوحدة أراضي الدول الأوروبية هو إقرار لا تنفيه ولكن إذا ما طالب سكان ألمانيا الشرقية في عملية تقرير مصير أن ينضموا إلى ألمانيا الغربية فإن ذلك يكون نتيجة لمطلب المواطنين في كل شطر أو في كل دولة ألمانية بذلك . ومع وجاهة بعض النقاط في وجهات النظر هذه إلا أن الواقع يخالف تفسيرها القانوني لأن مفهوم المعاهدة أن ألمانيا الاتحادية اعترفت بتواجد حدود غربية لبولندا حدد مسارها ومن ثم يعتبر ما هو شرق هذه الحدود أرضاً بولندية وإذا كانت ألمانيا الاتحادية تمتد من تسمية ذلك الوضع بأنه اعتراف قانوني فإن تسميته إقرار بالواقع يماثل نتيجة الإقرار القانوني وبماثل الاعتراف بالامر الواقع بقانوننا . وبالنسبة لألمانيا الديمقراطية فإن ما جاء في معاهدة موسكو يعتبر اعترافاً بتواجد دولة ألمانية أخرى وإن كان الموضوع هذا سيُدرس لاحقاً بتفاصيله عند دراسة معاهدة الأساس بين دولتي ألمانيا إلا أن ما جاء في المادة الثالثة من معاهدة موسكو إزاء (احترام) ألمانيا الغربية لوحدة الدول الأوروبية حسب حدودها القائمة و (اعتبارها) بأن هذه الحدود غير قابلة للانتهاك وإزاء ذكرها لمنطوق الحدود بينها وبين ألمانيا الشرقية أفيد أنه رغم استخدام المصطلحات العامة فإنها تعتبر اعترافاً منها بألمانيا الشرقية .

وكخلاصة عامة فإن ألمانيا الغربية وزنت هي الأخرى فوائد مثل هذه المعاهدة كمرحلة من عملية كبيرة وقارنت ذلك بالعيوب الافتراضية لمثل هذه العملية . ومن الواضح أن فيلي برانت كان يرمى كهدف مباشر إلى تخلص أهالي برلين الغربية من وضعهم الذي كانوا يمانون منه أشد المماناة أيضا كان يرمى إلى أن يتحدثوا مع أقاربهم في القطاع الشرقي من برلين وفي ألمانيا الشرقية حتى يحافظ على روح الأمة وهذا لا يعنى أنها كانت صفقة بل أنها مرحلة من خطة طويلة المدى اختارها بدلا من وضع الجمود الذي احاط بالجميع . أيضا أن مثل هذه الخطوة الأولى يمكن أن تؤدي إلى انجاح المؤتمر للأمن والتعاون الأوربي قد يتلوه تخفيض متبادل للقوات في وسط أوروبا . وكلمة وسط أوروبا تعنى ألمانيا بشطريها وتخفيض القوات معناها مع الحد في الأسلحة الاستراتيجية انقاذ ألمانيا من أن تكون من جديد ساحة لمركة تصادمية ذرية بين الشرق والغرب تقتلع من جديد الأرواح من رقابها والمنازل من أساسها وتحول ألمانيا في هذه المرة إلى قطعة أرض غير صالحة للحياة لسنوات طويلة .

ويجب أن نذكر أن المعارضة في ألمانيا الغربية المتمثلة في الحزب الديمقراطي المسيحي برئاسة رينر بارتزل أعلنت قبل أن توافق على المعاهدين وتجهلها تنحصران على تصديق مجلس النواب ومجلس الشيوخ أن المعاهدين لا تؤثران على أية معاهدة صلح ألمانية يحتمل إبرامها في المستقبل وانهما لا تخلقان أساسا قانونيا للحدود القائمة الآن في ألمانيا بشطريها . أى أن المعاهدين لا تعتبران اعترافا قانونيا بخط الأودر نيبس كحدود غربية لبولندا وبالتالي لا تعتبر الأراضي الألمانية شرق هذا الخط قد اعترفت قانونا بضمها لبولندا . أيضا أن خط الحدود الفاصل بين شطري ألمانيا وهو الذي يشكل الحدود الغربية لألمانيا الديمقراطية والذي جاء ذكره في معاهدة موسكو لا يمكن اعتبار أن ألمانيا الغربية اعترفت به قانونا وبالتالي لا يمكن القول بأن ألمانيا الغربية اعترفت قانونا بألمانيا الديمقراطية . وكان هذا هو رأى الحزب المعارض في ألمانيا الغربية بعد شد وجذب طويل بين المعارضة والحكومة كاد يؤدي إلى إسقاط حكومة فيلي برانت والغاء المعاهدين وبالتالي إلغاء كل ترتيبات الاتفاقية الرباعية بالنسبة لبرلين الغربية وما ينتج من ذلك التصرف من عرقلة خطط أمريكا تجاه الشرق عموما وكذا خطط روسيا بالتبعية .

لقد حاولت عرض وجهات النظر المختلفة المتعلقة بمعاهدة موسكو أغسطس ١٩٧٠ ولما كانت معاهدة موسكو قد شملت عناصر تبلورت بعدئذ تفاصيلها في معاهدة وارسو ديسمبر ١٩٧٠ بحيث أصبح الموضوع كله وحدة

واحدة متكاملة فأننى أجد من الأنسب متابعة تكملة بحث وضع المعاهدتين معا ومتعلقتهما بحزب من التعمق بعد سرد معاهدة وأرسو في الفقرة التالية .

معاهدة وأرسو ١٩٧٠

أعاد مؤتمر فرساي عام ١٩١٩ إنشاء دولة بولندا من جديد وأعيدت لها أراضي كانت سابقا من صلب كيائها وأخرى جديدة اقتطعت من روسيا والمانيا والنمسا عقب هزيمة هذه الدول الأخيرة وأثر انسحاب روسيا من الحرب عام ١٩١٧ واعتلاء البولشييفية الحكم . وكما سبق أن ذكرت فقد عولمت روسيا في معاهدة فرساي وكأها إحدى الدول المصادية المهزومة واقتطعت منها أراضي شكلت منها دولا وأخرى ضمت لدول مجاورة .

خطفت مؤتمر فرساي لبولندا ممرا عبر بعض الأراضي الألمانية ليجعل لها منفذا على بحر البلطيق كما حول مدينة « دانزيغ » الألمانية إلى مدينة حرة لتكون ميناء لبولندا ونتج عن ذلك أن انقطع الاتصال المباشر بين « إقليم بروسيا الشرقية الألمانية » وبين المانيا وأصبح هذا الإقليم يقع بعيدا عن المانيا دون تواجد اتصال برى مباشر بينه وبين المانيا ذاتها .

وفي عام ١٩٢٠ نشبت حرب بين بولندا وروسيا احتلت خلالها بولندا إقليم « جاليسيا الشرقى » وهو إقليم روسى . ووافقت روسيا في معاهدة « ريجا » على أن تضم بولندا إقليم « جاليسيا الشرقى » هذا إليها . وتوسعت أراضي بولندا بموجب هذا الموقف الجديد واتجهت حدودها الشرقية القديمة نحو الشرق بموجب احتلالها لإقليم « جاليسيا الشرقى » . وكانت روسيا البولشييفية قد أغلقت الأبواب على نفسها منذ نهاية ١٩١٧ للعمل على توطيد حكم الطبقة العاملة ولبناء نهضتها الاقتصادية الشاملة ولذلك قبلت قرارات مؤتمر صلح فرساي ومعاهدة « ريجا » حيث لم يكن أمامها وسيلة لامتناع عن هذه التصرفات .

وبالعودة لعام ١٩٣٩ عندما عقد هتلر معاهدة عدم اعتداء مع روسيا في ٢٣ أغسطس ١٩٣٩ وذلك بعد أن ضم هتلر إلى النمسا في ١٢ مارس ١٩٣٨ وإقليم السويدية - هو جزء من تشيكوسلوفاكيا - في أول أكتوبر ١٩٣٨ ثم ضم بقية دولة تشيكوسلوفاكيا في ١٤ مارس ١٩٣٩ نجد أن هتلر بتوقيعه معاهدة عدم الاعتداء مع روسيا في ٢٣ أغسطس ١٩٣٩ كان يهدف إلى تثبيت روسيا وجعلها لا تتحرك ولا تعمل من أجل التدخل لأن هتلر كان ينوى الهجوم على بولندا ليستعيد الممر البولندي الذي يفصل المانيا عن إقليم بروسيا

الشرقية الألمانية وليستعيد مدينة داننبرج الألمانية التي كان مؤتمر فرساي ١٩١٩ قد سلخها من ألمانيا وجعل منها مدينة حرة تعمل على خدمة بولندا وكان هتلر يهدف إلى احتلال كل بولندا . وعليه فقد أراد هتلر ألا تتحرك روسيا في هذه الاثناء خاصة وأن حربه ضد بولندا كان جزء منها سيدور بجوار حدود روسيا وأن أي تحرك روسي حتى أن لم يكن يهدف قوات هتلر سيربك القوات النازية ويفسد خطط هتلر التي كانت ترمى إلى احتلال بولندا عن طريق الحرب الخاطفة التي تركز على التركيز وحشد القوى والمناورة .

وقد حوت معاهدة عدم الاعتداء بين هتلر وروسيا على ملحق سرى تعهد فيه هتلر باقتسام بولندا مع روسيا وذلك بأن يعطى هتلر لروسيا جزءا من أراضي بولندا بعد أن ينتهي هتلر من احتلالها ووافقت روسيا خاصة وأن هذا الجزء من أراضي بولندا التي وعدا هتلر به كان يحتوى إقليم « جاليسيا الشرقى » بالإضافة إلى بعض أجزاء أخرى طفيفة من بولندا .

وفي أول سبتمبر ١٩٣٩ أي بعد أسبوع من توقيع هتلر لمعاهدة عدم الاعتداء مع روسيا تقدمت القوات النازية واحتلت بولندا حتى خط التقسيم الذي تم الاتفاق عليه مع روسيا بعد أن هزمت القوات المجرية ، كل مقاومة بولندية ومن ثم تقدمت القوات الروسية واحتلت أجزاء من أراضي بولندا حتى مجرى أنهار « سان » و « ناريف » و « بيلكا » وفي ٢ نوفمبر ١٩٣٩ ضمت روسيا هذه الأراضي رسميا إلى أراضي الدولة الروسية عدا مقاطعة بولندية تسمى « فيلنو » .

وكان الجيش البولندي قد قاوم قوات هتلر بشجاعة منقطعة النظير رغم أنه لم يكن مسلحا تسليحا حديثا ولم يكن تعداد الجيش البولندي يزيد عن نصف مليون جندي في الوقت الذي هجم فيه هتلر بعدد مليون ونصف جندي مسلحين بأحدث الأسلحة . وقاومت العاصمة البولندية وارسو بشجاعة نادرة وتكبدت خسائر جسيمة . هذا وضم هتلر قرابة ربع مساحة بولندا إلى ألمانيا في ٨ أكتوبر ١٩٣٩ وهي مساحة تقدر ٣٢.٠٠٠ ميل مربع وأنشأ خطرا في مساحة أخرى تقدر ٣٩.٠٠٠ ميل مربع كيانا بولندا عاصمته وارسو ووضع تحت الاحتلال الألماني . وضمت روسيا إليها مساحة من بولندا تقدر ٧٩.٠٠٠ ميل مربع . هذا عدا جزء بسيط من بولندا ضمه هتلر إلى دولة ليتونيا وهذا قبل أن تعيد روسيا ليتونيا وبقية الدول الساحلية الأخرى بـ لاتافيا وأستونيا - إلى روسيا من جديد حيث أنهم أصلا من الأراضي الروسية التي سلخها مؤتمر صلح فرساي من روسيا .

أن حرب هتلر ضد بولندا أرغمت إنجلترا وفرنسا إلى إعلان الحرب ضد هتلر في ٣ سبتمبر ١٩٣٩ وتواجدت بريطانيا في موقف حرج بالنسبة لبولندا وهي التي سبق لها أن ضمنت سلامة بولندا مع فرنسا إزاء تلك الأراضي التي ضمها روسيا إليها - بصرف النظر عن الطريقة التي تحصلت بها روسيا على هذه الأراضي - خاصة وأن بريطانيا مقتنعة أن هذه الأراضي تخص روسيا من الأصل . فما كان من لورد هاليفكس وزير خارجية بريطانيا إلا أن أعلن في أكتوبر ١٩٣٩ أن ما ضمنته روسيا إليها يطابق في قدر كبير ما يسمى دوليا في ١١ يوليو ١٩٢٠ « بخط كارزون » .

وتعود قصة خط كارزون إلى عام ١٩٢٠ عندما وجدت بريطانيا أنه من الأوفق أن تعيد بولندا إلى روسيا مساحة محترمة من الأراضي الروسية التي سبق لبولندا أن ضمها إليها من جراء حربها مع روسيا على أن يفصل بالتالي بينهما خط حدود حدده اللورد كارزون وزير خارجية بريطانيا وقتئذ . وسمى بخط كارزون إلا أن هذا المشروع لم ير النور منذ ذلك الحين وظلت بولندا محتفظة بهذه الأراضي .

وكانت بريطانيا في بداية الحرب العالمية تكتفي بحربها ضد هتلر نتيجة غزوه لبولندا ولا تريد أن تجابه أو تمادى روسيا من جراء استيلائها على هذه الأراضي لأن بريطانيا كانت مقتنعة نوعا ما بأن روسيا لها أحقية في حيز من هذه الأراضي أيضا كانت بريطانيا لا تريد أن تطالب روسيا بشيء من هذه الأراضي في بداية الحرب حتى لا تثير حساسيات معها يمكن أن يستفيد منها هتلر بل كانت تريد أن تحتفظ على روسيا حتى يزداد تشكك وفضول هتلر تجاه روسيا وهو الموقف الذي يمكن افتراضيا أن يساعد بريطانيا أثناء سير الحرب .

وفي الجانب الآخر فإن بريطانيا لم تتعهد بصراحة لبولندا قبل الحرب بضمان حدود بولندا بل تمهدت بضمان سلامة بولندا وسلامة مصالحها الحيوية وبذلك وجدت بريطانيا لنفسها مخرجا قانونيا نوعيا من أجل استمرار مساندة اتجاهاتها السابقة والتي أبدتها منذ ١٩٢٠ والخاصة بخط كارزون حتى ترضى الاتحاد السوفيتي الذي هاجمه هتلر في ٢٢ يونيو ١٩٤١ . وأثناء زيارة لانطوني أيدن وزير خارجية بريطانيا لموسكو في ديسمبر ١٩٤١ أبلغه ستالين أنه يقبل بعد انتهاء الحرب أن يكون خط كارزون هو خط الحدود بين روسيا وبولندا على أن تعوض بولندا عما ستفقده في الشرق بأن تمتد حدودها الغربية إلى الغرب أكثر مما كانت عليه وتتوسع على حساب أراضي ألمانيا إلى أن تقف حدودها الغربية عند خط نهر الأودر شمالا والتقاءه مع

نهر نيبس جنوباً . ومن هنا نشأ اصطلاح خط الأودر نيبس . وافقت بريطانيا على الفكرة كمبدأ ولم تقبلها تماماً حكومة بولندا في المنفى وهى التى تشكلت فى لندن عقب انهيار بولندا .

نشأت بعض الخلافات فى وجهات النظر بين روسيا وحكومة بولندا فى المنفى أدت الى ان قطعت روسيا علاقاتها معها فى ٢٥ ابريل ١٩٤٣ وافادت روسيا انها لن تعترف بهذه الحكومة كممثلة لبولندا وانزعج تشرشل لموقف روسيا هذا خاصة انه كان يؤيد حكومة بولندا فى المنفى التى كان يترأسها سيكورسكى الا انه اضطر ان يترك العاصفة تمر خاصة وكانت روسيا فى منتصف ١٩٤٣ قد حررت اجزاء من اراضيها وكانت تقود معارك ضارية ضد قوات هتلر التى كانت تتراجع الا انها كانت تبدى مقاومة شديدة .

وفى مؤتمر طهران الذى انعقد فى نهاية نوفمبر ١٩٤٣ استطاع ستالين ان يقنع روزفيلت وتشرشل بشأن حدود بولندا الشرقية والغربية . ولم يتمكن من رفض آراء حليفهم الذى كان قد تحمل الكثير والذي كان يقاتل فى معرض جبهة عرفت الحرب الحديثة اذ كانت تمتد لقراية ٢٨٠٠ ميل عندما وصل الزحف الالماني اقصاه فى نوفمبر ١٩٤٢ واصبحت تقارب ٢٠٠٠ ميل فى نهاية العام التالى عندما بدأت القوات الالمانية فى الانسحاب . وصدر عن الرؤساء الثلاثة قرار فى نهاية مؤتمر طهران جاء به :

« يجب ان نقر كمبدأ ان مهد الامة البولندية وحدود دولة بولندا ستكون محددة بين خط كارزون وبين خط الأودر وستشمل بروسيا الشرقية الالمانية واوبين .. » وبذلك حدد الحلفاء سياسياً مبدأ حدود بولندا .

عبرت القوات الروسية يوم ٤ يناير ١٩٤٤ الحدود البولندية لما قبل الحرب العالمية الثانية واقتربوا من خط كارزون وفى نهاية يوليو ١٩٤٤ كانت روسيا قد حررت نصف بولندا وفى ٢٢ يوليو ١٩٤٤ تشكلت « اللجنة البولندية للتحرير الوطنى » وهى لجنة بولندية اشتراكية وتولت مسؤولية حكم بولندا وأيدت روسيا هذه اللجنة . واعلنت بعدئذ هذه اللجنة التى تم تسميتها « بلجنة لوبلان » ان حدود بولندا الشرقية مع روسيا هى خط كارزون وان حدود بولندا الغربية تستند على خط الأودر وبذلك اقرت هذه اللجنة لروسيا قانونية ضم الاراضى الروسية التى كانت بولندا احتلتها عام ١٩٢٠ . كانت التطورات هذه التى تمت فى بولندا بمثابة ضربة قاضية لحكومة بولندا فى المنفى والتى كان يترأسها وقتئذ ستانيسلاس ميكو لجزيك فقدم الأخير استقالته من رئاسة هذه الحكومة فى نوفمبر ١٩٤٤ وتعرضت الحكومة هذه بعدئذ تدريجياً للزوال .

وفي مؤتمر يالتا في بداية فبراير ١٩٤٥ إلى قبل تسليم ألمانيا بثلاثة أشهر كانت القوات الروسية توالى انتصاراتها وكانت قد حررت كل بولندا حتى خط الأودر نيسس وكانت لجنة لوبلان قد تحولت منذ يناير ١٩٤٥ إلى حكومة مؤقتة لبولندا . وفي هذا المؤتمر حاولت إنجلترا وأمريكا أن يكون موقفها بشأن موضوع حدود بولندا أكثر تحفظا عن موقفها في مؤتمر طهران السابق . وكان مؤتمر يالتا قد شهد بداية الجدل بين الحلفاء الثلاث - إنجلترا وأمريكا من جانب وروسيا في الجانب الآخر - في الوقت الذي كانت فيه القوات الروسية تتقدم منتصرة في شرق أوروبا وقوات حلفاء الغرب تتقدم هي الأخرى منتصرة في غرب أوروبا . واتفق تشرشل وروزفيلت وستالين على تطعيم الحكومة المؤقتة البولندية التي انبثقت عن لجنة لوبلان ببعض الشخصيات البولندية التي تعيش في المنفى وصدر عن مؤتمر يالتا قرار بشأن حدود بولندا إلا أنه لم يكن بوضوح قرار مؤتمر طهران وكانت إنجلترا وأمريكا تؤيدان هذه الصيغة من أجل ترك موضوع التحديد النهائي لحدود بولندا وبالذات الغربية إلى مؤتمر معاهدة الصلح وجاء الآتي بعد في قرارات مؤتمر يالتا فيما يخص بولندا :

« اتفق رأى الحكومات الثلاث أن تسير حدود بولندا الشرقية مع خط كارزون مع أحداث بعض الدخلات بها لمسافات من ٥ إلى ٨ كيلومتر لصالح بولندا ووافقوا على أن بولندا يجب أن يتم تعويضها بتعويضات إقليمية من الأراضي التي في الشمال وتلك التي في الغرب واتفقوا أن التحديد النهائي للحدود الغربية لبولندا يجب أن يؤجل إلى حين انعقاد مؤتمر الصلح ... »

ويتضح أن قرارات مؤتمر يالتا بالنسبة للحدود البولندية لم تكن بحرارة ولا بوضوح مؤتمر طهران بل تمثل تراجعا من جانب أمريكا وإنجلترا خاصة وقد اقترحوا أن تعطى لبولندا بعض المساحات عبر خط كارزون ولم يحددوا حدود بولندا الغربية من أنها تستند إلى خط الأودر نيسس مثل ما جاء في طهران بل فقط أشاروا إلى ضرورة تعويض بولندا وذكروا أن التعويض يكون من الأراضي الواقعة في الشمال أي من إقليم بروسيا الشرقية الألمانية وأنهم يذكروا ذلك صراحة وأفادوا أيضا أن تعويض بولندا بأراضي من تلك الواقعة في الغرب ولم يحددوا القرار من أنها تلك الواقعة شرق خط الأودر نيسس . واتسم القرار بالشمول وبرزت به نقطة إحالة موضوع الحدود الغربية لبولندا إلى مؤتمر معاهدة الصلح مع ألمانيا . هذا وتشكلت في بولندا في ٢٨ يونيو ١٩٤٥ حكومة جديدة من عناصر مختلفة سميت « بحكومة الوحدة الوطنية » . تولى ترومان رئاسة الولايات المتحدة في ١٣ أبريل ١٩٤٥ بعد وفاة روزفيلت

وسبق أن ذكرت مؤخرا تفاصيل انعقاد مؤتمر بوتسدام الذي انعقد من ١٧ يوليو حتى ٢ أغسطس ١٩٤٥ والذي فجرت امريكا خلاله قنباتها الذرية وقد جاء في قرارات بوتسدام بالنسبة لبولندا القرار التالي :

« تشاور الرؤساء الثلاثة مع الحكومة البولندية المؤقتة للوحدة الوطنية بشأن التوسع في الأراضي التي يجب على بولندا أن تستفيد منها شمالا وغربا . وقد تم استقبال رئيس مجلس وزراء بولندا وأعضاء الوزارة البولندية المؤقتة لوحدة الوطنية بمعرفة المؤتمر حيث ابدوا وجهة نظرهم في هذا الشأن . ويؤكد رؤساء الحكومات الثلاث الرأي بأن التحديد النهائي للحدود الغربية البولندية يجب أن يتم وقت انجاز الصلح .

واتفق الرؤساء الثلاثة والى حين التخطيط النهائي للحدود الغربية البولندية - فان الاراضى الالمانية السابقة التى تقع شرق خط يبدأ من بحر البلطيق وغرب مدينة سوينموند وينزل على طول مجرى نهر الادور حتى مجرى رافده نهر نيبس الغربى والى حدود تشيكوسلوفاكيا ويدخل فى هذه المنطقة جزء من بروسيا الشرقية الغير موضوعة تحت الادارة الروسية كما اتفق عليه مسبقا فى مؤتمر القرم وتشمل هذه المنطقة ايضا مدينة دانزيغ المدينة الحرة السابقة - فان هذه الاراضى سوف توضع تحت الادارة البولندية ولهذا الغرض لا تكون هذه الاراضى وكأنها تشكل جزءا من منطقة الاحتلال السوفيتية فى المانيا .. » .

ثم جاء فى البيان أمور بالنسبة لنقل الاهالى الالمان من هذه المنطقة الى داخل المانيا وهى تشير الى ضرورة اجراء عملية النقل بطريقة منظمة وانسانية كذا اشار البيان الى جحافل الالمان التى نزحت من تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر داخل المانيا والعمل على توزيعهم على قطاعات احتلال الحلفاء الاربعة فى المانيا . وبعد سنوات وعند قيام جمهورية المانيا الديمقراطية وقعت حكومة المانيا الشرقية مع الحكومة البولندية اتفاقا سمي « باتفاق جورليتز » وقع يوم ٦ يوليو ١٩٥٠ اعترفت فيه المانيا الشرقية بان شريط الاراضى الالمانية الواقع شرق خط الادور نيبس هى اراضى تابعة لبولندا واعترفت بان خط الادور نيبس كما جاء فى قرارات بوتسدام يشكل حدود بولندا الغربية . هذا وبوجود فى هذه الاراضى حتى الان ما يزيد عن نصف مليون المانى مكتوا بها بعد ان نزع عنها ما يقرب من ٩ مليون المانى . وكان برلمان بولندا قد ضم فى ١٢ يناير ١٩٤٩ جميع الاراضى الالمانية الواقعة شرق خط الادور نيبس الى دولة بولندا . واحتجت المانيا الغربية على هذا الاجراء واعلن وقتئذ ايدنبور :

« أن اتفاق بوتسدام نص بالحرف بأن الرؤساء الثلاثة عاهدوا التأكيد بأن التحديد النهائي للحدود الغربية لبولندا سيتم وقت إجراءات الصلح . ولذلك فإننا لا نقبل بترأ مقدمات لهذه الأراضي بواسطة اتفاق بين الاتحاد السوفيتي وبولندا ... أننا لن نتوانى عن إبراز حقوقنا في هذه الأراضي ... »

كذلك رفضت ألمانيا الغربية اتفاقية جولينز التي اعترفت فيها ألمانيا الشرقية بخط الأودر نيبس كحدود غربية لها وصدر عن مجلس نواب ألمانيا الغربية إعلاناً باسم جميع أحزاب المجلس - عدا الحزب الشيوعي به - عارضت فيه هذه الأحزاب التصرف الألماني الشرقي هذا واعتبرته مخالفاً لبوتسدام وأوضحت أن إدارة بولندا لهذه الأراضي الألمانية ليست إلا إدارة مؤقتة لحين انعقاد مؤتمر الصلح . وفي نهاية ١٩٥٣ أعلن أيديناور أمام مجلس النواب :

« ... إيماء إلى التصريحات المتعددة في البرلمان فإن شعب ألمانيا لن يعترف أبداً بالحدود الغربية المدعوة لبولندا ولكننى أرى أن المواضيع ذات الصلة بخط الأودر نيبس لا يجب أن تحل باستخدام وسائل القوة بل فقط بموجب الوسائل السلمية ... »

وفي نفس الإطار الخاص بعدم اللجوء إلى استخدام القوة لحل المشاكل الإقليمية المتعلقة بألمانيا أعلنت حكومة ألمانيا الاتحادية في ٣٠ أكتوبر أثناء اجتماع الدول التسع في مؤتمر لندن :

« بمناسبة انضمام ألمانيا الاتحادية لمعاهدة حلف الأطلسي ولمعاهدة بروكسيل فإن جمهورية ألمانيا الاتحادية تتعهد بأن تمتنع عن أى عمل لا يتماشى مع الهدف الدفاعي لهذه المعاهدات . وتعلن ألمانيا الاتحادية بصفة خاصة أنها تتعهد أن لا تلجأ إلى القوة لإعادة توحيد ألمانيا أو لتعديل الحدود القائمة في جمهورية ألمانيا الاتحادية وأن تحل بالطرق السلمية كل مشاكل تنشأ بين ألمانيا الاتحادية وأى دولة أخرى ... »

كانت روسيا قد أعلنت في ٢٥ يناير ١٩٥٥ عن انتهاء حالة الحرب مع ألمانيا وذلك وقت أن كانت تجرى إجراءات انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف الغرب وبعد أن صدر عن وكالة تاس بيانها المؤرخ ١٥ يناير ١٩٥٥ بشأن توحيد ألمانيا وقد انتهت بولندا أيضاً حالة الحرب بينها وبين ألمانيا في ١٨ فبراير ١٩٥٥ وجاء الآتى بعد في الإعلان البولندي :

« ... أن ١٥ عاماً قد مرت منذ أن هاجمت القوات الألمانية المحتلة بولندا ... أن الحل السلمى للمسألة الألمانية هو من المصالح الحيوية للشعب

البولندي .. أن جمهورية بولندا الشعبية وقد أقامت علاقات صداقة مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية تود تقويتها .. وجمهورية بولندا الشعبية تأمل إقامة علاقات ودية وحسن جوار مع كل الشعب الألماني على أساس الحدود السلمية للأودر والنيسس ويعلن مجلس الأمة : عن انتهاء حالة الحرب بين جمهورية بولندا الشعبية وألمانيا وعن إقامة علاقات سلمية بين جمهورية بولندا الشعبية وألمانيا وعن متابعة جمهورية بولندا الشعبية لتصفية مشاكل الحرب مع ألمانيا بموجب حلول سلمية ... »

ولم تكن هناك أصداء مواتية من جانب ألمانيا الاتحادية التي كانت تتمسك بموقفها تجاه حدود الأودر نيسس والتي كانت تصفها بأنها حدود إدارية لبولندا قررها لها مؤتمر بوتسدام لحين معاهدة الصلح وانها ليست حدود دولة . . هذا وقد حاول أيديناور في منتصف ١٩٥٧ اقتراح ضم الأراضي الألمانية التي تقع شرق الأودر نيسس والتي كانت بولندا قد ضمتها إليها بأن تضم إلى الاتحاد الأوربي الغربي للفحم والصلب وإلى السوق الأوروبية المشتركة ككيان قائم إلا أن بولندا ردت على الفور ورفضت تعديل الوضع القائم لهذه الأراضي وأعلنت أن ذلك يعد انتهاكا لسلامة الأراضي البولندية وكعمل لسلب أقاليم بولندية . وفي يناير ١٩٥٩ قدم الاتحاد السوفيتي مشروع اتفاقية صلح مع ألمانيا الغربية ومع ألمانيا الشرقية نصت المادة ٨ منه أن تعتبر حدود ألمانيا تلك القائمة في أول يناير ١٩٥٩ .. وأن تتنازل ألمانيا الغربية رسميا عن مطالبها بالمقاطعات الألمانية التي شرق خط الأودر نيسس والتي ضمت لبولندا . إلا أن ألمانيا الاتحادية رفضت مثل هذا المشروع وقتئذ .

استمر وضع الشد والجذب بين بولندا وألمانيا الاتحادية : الأولى تطالب بتأييد قانونية ضمها للأراضي الألمانية شرق خط الأودر نيسس والثانية توضح أن هذا المطلب غير قانوني لأنه قائم على قرارات للحلفاء تتطلب موافقة الأطراف المعنية بالأمر عليه في معاهدة للصلح . ولم يظهر في الأفق المرئي ما يشير إلى افتراض انعقاد مثل هذه المعاهدة . وتتابعبت الأحداث إلى أن جاء عام ١٩٦٩ المسمى بعام الانفتاح على الشرق ووقعت ألمانيا الاتحادية معاهدة موسكو في أغسطس ١٩٧٠ وتعتبر هذه المعاهدة بأنها المعاهدة الأم لتلتها معاهدة ألمانيا الاتحادية مع جمهورية بولندا الشعبية والتي وقعت في ٩ ديسمبر ١٩٧٠ وقد نصت المعاهدة على التالي :

- « ان جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية بولندا الشعبية — بعد أن قررتا أن هناك أكثر من ٢٥ عاما قد انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية التي كانت بولندا أولى ضحاياها والتي تسببت في الآم كبيرة لشعوب العالم
- وأعين أنه من واقع نمو جيل هذه المدة في البلدين فانه يجب أن يضمن له مستقبلا آمنا .
- داعين الى خلق اسس دائمة للتعايش السلمى ولنمو علاقات طبيعية وحسنة بينهما .
- باحثين عن تقوية السلام والأمن في أوروبا .
- موقنين ان عدم انتهاك الحدود واحترام سلامة الاراضى وسيادة كل دول أوروبا من واقع حدودها الحالية يمثل الشرط الاساسى للسلام .
- قد اتفقتا على ما يلى :

المادة الأولى :

- ١ - ان جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية بولندا الشعبية متفقتان في ملاحظة أن خط الحدود القائم والذي تحدد مساره في الفقرة ٩ من اتفاقيات بوتسدام ٢ أغسطس ١٩٤٥ يشكل حدود الدولة القريبة لجمهورية بولندا الشعبية (والمسار يبدأ من بحر البلطيق مباشرة غرب سيونونند متبعا نهر الأودر حتى ملتقى رافد نيس دى لوزاس متبعا مجرى الأخير حتى حدود تشيكوسلوفاكيا) .
- ٢ - تؤكد الدولتان عدم انتهاك حدودهما القائمة في الحاضر والمستقبل وتمهيدان بتبادل الاحترام الغير مشروط لسلامة أراضيها .
- ٣ - وتعلنان أنه لا توجد لدى أى منهما تجاه الأخرى أى مطالب اقليمية ولن تثيرا تلك المطالب في المستقبل .

المادة الثانية :

- ١ - ان جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية بولندا الشعبية ستؤخيان — فيما يخص علاقاتهما المتبادلة وفي المسائل الخاصة بحماية أمن أوروبا والعالم — أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .
- ٢ - وبالحالة وطبقا للمادة الأولى والثانية من ميثاق الأمم المتحدة فانهما سوف تسويان خلافاتهما بواسطة الوسائل السلمية وستمتنعان عن اللجوء الى التهديد باستخدام القوة أو استخدام القوة في المسائل التي تمس السلامة الأوروبية والدولية وأيضا فيما يخص علاقاتهما المتبادلة .

المادة الثالثة :

١ - أن جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية بولندا الشعبية سوف تتخذان خطوات أخرى تهدف إلى إعادة علاقاتهما المتبادلة إلى مجراها الطبيعي تماما وتطوير نموها وهي أمور تشكل هذه المعاهدة أسسها المتينة .

٢ - وتتفقان أن توسيع تعاونهما في مجال العلاقات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية وخلافه هو من مصلحتهما المشتركة .

المادة الرابعة :

أن هذه المعاهدة لا تؤثر على الاتفاقيات الدولية الثنائية أو الجماعية المنجزة مسبقاً بواسطة الطرفين المتعاقدين أو تلك التي تخصهما .

المادة الخامسة :

تحتاج هذه الاتفاقية إلى أن يتم التصديق عليها وتصبح نافذة المفعول في اليوم الذي يتم فيه تبادل وثائق التصديق . ويجري هذا التبادل في بون وقعت في وارسو يوم ٧ ديسمبر ١٩٧٠ . .

عن جمهورية ألمانيا الاتحادية :

(فيلي برانت - فالتر شيل)

عن جمهورية بولندا الشعبية :

(جوزيف سيرانكيفيتش - ستيفان جيرلشويسكي)

كانت ألمانيا الاتحادية قد وقعت يوم ١٨ نوفمبر ١٩٧٠ على المعاهدة مع بولندا بالأحرف الأولى وفي ١٩ نوفمبر ١٩٧٠ سلمت حكومة بون نص المعاهدة إلى سفراء الدول القريبة الثلاث في بون - فرنسا وبريطانيا وأمريكا - رفق خطاب من لديها تبلغ فيه الدول الثلاث بأمر المعاهدة التي وقعتها بالأحرف الأولى وتقدم أنها أوضحت لحكومة بولندا أثناء التفاوض معها أن ألمانيا الاتحادية تعتبر أن هذه المعاهدة لا يمكنها ولن يمكنها أن تؤثر على حقوق ومسئوليات الدول الأربع - فرنسا وبريطانيا وأمريكا وروسيا - تجاه ألمانيا بموجب سابق المعاهدات والاتفاقيات البرمة بينهم فيما يخص ألمانيا وإنها إبلغت بولندا أيضاً أن ألمانيا الاتحادية توقع على تلك المعاهدة بصفتها ممثلة لألمانيا الاتحادية فقط أي ليست بصفتها ممثلة لكل ألمانيا .

هذا وقد رد في نفس اليوم سفراء الدول القريبة الثلاثة بخطاب من لدى كل منهم مؤرخ ١٩ نوفمبر ١٩٧٠ على خطاب ألمانيا الاتحادية عليه . وجاء في رد الدول القريبة أنها علمت بنصوص المعاهدة وأنها تعتبر أن هذه المعاهدة

لا تؤثر ولن تؤثر على حقوق ومسئوليات الدول الأربع - فرنسا بريطانيا - أمريكا وروسيا - تجاه ألمانيا بموجب سابق الاتفاقيات والمعاهدات بينهم - في هذا الشأن . هذا وسلمت حكومة بون الى حكومة بولندا يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٧٠ في وارسو صورة من المذكرة التي تبادلتها بون يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٠ مع الدول الغربية الثلاث . ورد الدول الغربية الثلاث الذي يؤكد تمسكهم بسابق حقوقهم تجاه ألمانيا بالاشتراك مع روسيا وقد تم التوقيع النهائي على المعاهدة بعد ذلك في يوم ٧ ديسمبر ١٩٧٠ ولم تعترض بولندا على ما سلمته لها حكومة بون من صور للمذكرات المتبادلة بين الأخيرة والدول الغربية الثلاث . . .

وإذا كانت بولندا قد اعترضت أو رفضت محتويات هذه المذكرات لكانت رفضت التوقيع النهائي على معادتها مع ألمانيا الاتحادية . أو طلبت تعديل بعض بنودها كأن يشار بها مثلا أن الدول الغربية الثلاث ليست مسئولة عن محتويات هذه المعاهدة لأن واقعة تسليم المذكرات الغربية لبولندا رسميا جاءت قبل التوقيع النهائي - ورغم أنه إجراء من جانب واحد بالنسبة لبون - فإنه إجراء له أركان وقد يبدل نوعا ما في المدلول القانوني لبعض بنود هذه المعاهدة بحيث لا يجعلها نهاية التفسير . إلا أن بولندا وقعت على المعاهدة نهائيا يوم ٧ ديسمبر ١٩٧٠ الأمر الذي يشير أن بولندا كانت تعلم بهذه التصرفات مسبقا ومن الطبيعي أن كانت روسيا تعلم بها أيضا ووافقت على خطأها . واعتقد إذا ما صحت هذه التقديرات فإن الصيغة التي وصلت إليها المعاهدة هي الحد الأدنى لما تمكن الجميع من الاتفاق عليه لأنه بدون ذلك لكان الوضع قد استمر كما هو عليه بين الشرق والغرب .

وتكملة لآراء ألمانيا الغربية السابق ذكرها أزاء معاهدتي موسكو ووارسو من انهما لا تعتبران اعترافا قانونيا بالنسبة لخط الأودر نيمس وبالنسبة لحدود ألمانيا الديمقراطية وأن المعاهدتين لا تؤثران على أي معاهدة صلح ألمانية يحتمل إبرامها في المستقبل وانهما لا تخلقان أساسا قانونيا للحدود القائمة الآن في ألمانيا بشطريها ، فقد ظهرت أصوات تؤيد هذا الموقف وتفيد أن بعض ما جاء في معاهدة وارسو يؤكد هذه الآراء . لقد جله في المادة الرابعة من معاهدة وارسو : « أن هذه المعاهدة لا تؤثر على الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية المنجزة مسبقا بواسطة الطرفين المتعاقدين أو تلك التي تخصهما » فمن مدلول العبارة (أو تلك التي تخصهما) يمكن قانونا أن تشير هذه العبارة الى الاتفاقيات التي سبق أن عقدت بين الدول الأربع - فرنسا إنجلترا أمريكا وروسيا - بشأن ألمانيا . وعليه فإن اتفاق

رأى هذه الدول الأربع أو معارضة عدد منها يمكنه أن يؤثر على ما جاء في معاهدة وارسو وأيضا على معاهدة موسكو بالتبعية لأن ألمانيا الاتحادية التى هى جزء من ألمانيا ما زالت قانونا خاضعة لمسئوليات الدول المنتصرة بالنسبة لمعاهدة صلح مستقبلية رغم أنها تتمتع بسيادتها وعليه فإن ألمانيا الاتحادية لا يمكنها أن تأتى بمفردها بإجراء ما يمكن أن يتم عنه تبديل فى خريطة ألمانيا لما قبل الحرب إلا فى نطاق معاهدة للصلح وبحضور وموافقة الدول الأربع مجتمعة حتى يصبغ التبديل بالصفة الشرعية النهائية وهذا الوضع ينطبق أيضا على ألمانيا الشرقية . ورغم أن اتفاقية الأمن الأوروبى الموقعة عام ١٩٧٥ قننت الحدود القائمة إلا أنها سمحت بإمكانية تعديل هذه الحدود بالطرق السلمية وبرضاء الأطراف المعنية وهو الأمر الذى استجد على هاتين المعاهدتين فى شأن الحدود الأوروبية .

وعليه لا يمكن اعتبار موافقة الدول الغربية الثلاث على اتفاقتى موسكو ووارسو وأرسالها بمذكرات بذلك المعنى لألمانيا الاتحادية وتسليم ألمانيا الاتحادية لهذه الموافقات الغربية لموسكو ومن ثم لبولندا لا يمكن اعتباره وكأنه يحل محل وضع معاهدة الصلح وقد تحفظت الدول الغربية الثلاث فى موافقاتها هذه بأن هذه الموافقات لا تبدل من حقوق ومسئوليات القوى الأربع وذلك يعتبر تحفظا قانونيا بأن موافقتهم هذه ليست نهائية ولا يمكن أن تعتبر نهائية بل هى وقتية أى مرحلية . ومن الواضح أن هذا الموقف يخدم ألمانيا الاتحادية على المدى الطويل ولا يضمن صفة الشرعية المطلقة لتصرفاتها وهذا رغم أنها صيغت فى داخلها بالصفة الشرعية الخاصة بها . إلا أننى أفيد أنه لا يمكن اغفال حقيقة ما تم فعلا .

لقد استطلت الآراء الألمانية بهذا الموقف وبررت أن الأمور التى تتعلق بمعاهدتى موسكو ووارسو هى أقرار بأوضاع قائمة وليس اعترافا بقانونيتها وكذلك ليس اعترافا بالأمر الواقع وأن معاهدة الصلح هى التى ستصدر قراراتها بقانونية الأوضاع . ويستخلص من ذلك أن حقوق الدول الأربع مجتمعة ما زالت هى التى يجب أى تصرف يقوم به طرف من الأطراف التى تولدت من داخل حيز ألمانيا ما قبل الحرب . لأنه حتى إذا كانت توقفت منذ ١٩٤٨ ممارسة الدول الأربع لحقوقها ومسئولياتها أزاء ألمانيا مجتمعة فإن هذا لا يعتبر إلغاء لهذه الحقوق وإن مجرد اجتماعهم من جديد يمكنهم دوليا وقانونا من استمرار مزاوله حقوقهم بصرف النظر أن هذا التوقف قد دام ربع قرن لأنه لم يصدر منهم جماعيا كمنتصرين ما يفيد بإلغاء أو بانتهاء هذه الحقوق . ولقد مارست الدول الأربع حقوقها مجتمعة فى

الاتفاقية الرباعية بشأن برلين في سبتمبر ١٩٧١ ثم أعادت الدول الأربع تأكيد حقوقها ومسئولياتها تجاه كل ألمانيا في « الإعلان الرباعي » الذي صدر عن فرنسا وبريطانيا وأمريكا وروسيا - يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٢ وهو الإعلان الذي صدر عنهم جميعا في يوم واحد بعد أن وقعت ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية معاهدة الأساس بينهما يوم ٨ نوفمبر ١٩٧٢ .

فقد أصدرت الدول الأربع إعلانا رباعيا يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٢ - بعد أن وقعت دولتا ألمانيا على معاهدة الأساس بينهما - أعلنت فيه الدول الأربع أن حقوقها ومسئولياتها مستمرة في دولتي ألمانيا وفي برلين وأنهم سيمطلون على تأييد انضمام دولتي ألمانيا للامم المتحدة . وهذا دليل واضح على متمسك الدول الأربع بسابق حقوقهم في ألمانيا وباستمرار هذه الحقوق حتى بعد أن تصبح الدولتان الألمانيتان أعضاء في الأمم المتحدة . وعليه تقرر الدول الأربع رسميا - وبعد أكثر من ربع قرن - بأنها ما زالت كمنتصرة صاحبة السلطان القانوني على كل ألمانيا ، ومن الغريب أن كلا من ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية تستفيد من هذا الوضع لتثبيت موقفها السياسي رغم تمتع كل واحدة منهما بسيادتها واستقلالها ، ومن هنا تعتبر ألمانيا الغربية أن معاهدتي موسكو ووارسو هما الاقرار بالوضع الموجود دون الاعتراف به قانونا في حين يقرر الجانب الشرقي بأنهما بمثابة اعتراف قانوني بالأمر الواقع .

كمخلص عام لهذه المحادثات يجب أن نعترف أن هناك نقاطا قانونية في وجهات النظر هذه يستحق أن توضع موضع الاعتبار وأفيد أن « ملاحظة الحدود » ومن ثم تحديد مسارها كما جاء في المادة الأولى من معاهدة وارسو هو بمثابة اعتراف قانوني من ألمانيا الغربية بها رغم استخدام المصبرات العامة الغير دقيقة في هذه المادة مثل تلك التي استخدمت في معاهدة موسكو الا وهي (احترام) وحدة الدول و (اعتبار) حدودها غير قابلة للانتهاك وعليه فان ألمانيا الغربية رغم هذه الاعتبارات اعترفت قانونا بالحدود القائمة في معاهدتي موسكو ووارسو الا أنها تستند في النهاية على موقف الدول الأربع الاجماعي من هذا الاعتراف . وأفيد أن اتفاقية الأمن الأوربي الموقعة عام ١٩٧٥ كررت من جديد غالبية محتويات معاهدة موسكو ومعاهدة وارسو ووضعتهما في قالب سياسي أتمم بالشمول والأمان وهي الاتفاقية التي وقعت عليها الدول الأربع بالإضافة الى كل الدول الأوروبية وكندا وهذه الاتفاقية تعتبر « البديل السياسي » لمعاهدة صلح ألمانية رغم أنها ليست « البديل القانوني » لها .

معاهدة الأساس بين دولتي ألمانيا ١٩٧٢

نجحت حكومة ألمانيا الاتحادية رغم المطبات الهوائية التي أحاطت بها أن تفرض نوعا من التقارب بين ما تبقى من شطري ألمانيا . وكانت هذه خاتمة المرحلة الأولى من سياسة ألمانيا الاتحادية في الانفتاح على الشرق وكانت أيضا مطلبيا واشترطا اشتراطته . فالجميع اشترطوا - ما عدا ألمانيا الغربية - فلم تشترط الا حدودا مفتوحة في برلين عبر حائطها وحدودا موارية بين شطري ما تبقى من ألمانيا . وفي المقابل تحملت الكثير بل الكثير جدا .

وتصور فيلي برانت الأرضية الخلفية التي يجب أن يلتقي عليها جميع الأطراف الألمان سواء الغربيون أو الشرقيون لأنه بصرف النظر عن المذهب الاجتماعي والاقتصادي في كل من ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية فإنه إذا ما سئل أحد مواطني شطري ألمانيا عن هويته لأجاب على الفور قائلا « أننى ألماني » ولن يردف لها بأنه ألماني غربي أو ألماني شرقي أو ألماني رأسمالي أو ألماني اشتراكي لأن سمات أمته تسمو فوق كل مذهب وعقيدة فالولود يولد حسب والدته وليس حسب عقيدة أى منهما حتى لو اختلفا في العقيدة .

وعليه فقد ترجم فيلي برانت تصوراته عن الروح التي يجب أن تسود أى معاهدة بين شطري ألمانيا لأن ذلك أهم من محتويات بنود مثل هذه المعاهدة فالروح باقية أما ما عداها فمضيه الزوال أن أجلا أو عاجلا . وعلى هذا الأساس قدم فيلي برانت لفيلى ستوف رئيس وزراء ألمانيا الشرقية في ثاني لقاء لهما في كاسيل يوم ٢١ مايو ١٩٧٠ تصوراته عن روح الوحدة هذه في وثيقة وذلك قبل أن توقع ألمانيا الاتحادية على أى معاهدة أو اتفاقية في شأن الانفتاح على الشرق . لأن ألمانيا الاتحادية كما اعتقد قبلت الانفتاح على الشرق على أساس أن يفتح شطرا ألمانيا على بعضهما الآخر لأنه لا يعقل أن تمتد اليد الألمانية لتصافح الغير وأيدي الألمان انفسهم ممنوعة من أن تتصافح .

ان الإبقاء على هذه القطيعة كان يمثل قمة المأساة : ان الأمة الألمانية تركت مقسمة وكأنما كتب عليها ذلك . ومن هذا الموقف قدم فيلي برانت الوثيقة التالية الى فيلي ستوف لتكون كإرضية خلفية لمستقبل الأمة الألمانية في شطري ألمانيا :

المادة ١ :

ان جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية والذي يحتوى دستوراهما على مبدأ وحدة الأمة الالمانية قد اتفقتا على توقيع اتفاقية بينهما لمعالجة السلام ومستقبل وتضامن الأمة من أجل تنظيم العلاقات بين دولتي المانيا وتقوية الروابط بين مواطني الدولتين والمساهمة في ازالة الخلافات الموجودة حاليا .

المادة ٢ :

ان الاتفاقية المنشودة يجب بموجب ما سيكون عليه شكلها الدستوري ان توصل السلطات التشريعية في كلا الجانبين الى التصديق عليها .

المادة ٣ :

يجب ان يظهر كل جانب ارادته من أجل إقامة علاقات وثيقة على اساس حقوق الانسان والمساواة والتعايش السلمى وعدم التفرقة كقواعد عامة طبقا لقوانين كل دولة .

المادة ٤ :

على كل جانب ان يمتنع عن التهديد باستخدام القوة ضد الآخر ويتعهد بحل المسائل المتعلقة بينهما بالوسائل السلمية ويشمل هذا الاحترام السلامة الاقليمية والحدود .

المادة ٥ :

وعلى كل جانب ان يحترم استقلال وحرية الحكم في كل من الدولتين في الامور التي تؤثر على سيادتهما .

المادة ٦ :

لا يجوز لاي من دولتي المانيا ان تعمل بالنيابة عن الاخرى او تمثلها .

المادة ٧ :

يعان الطرفان المتعاقدان ان اى حرب لن تندلع ابدا من جديد من الارض الالمانية .

المادة ٨ :

يتعهدان عن الامتناع عن اى تصرفات من شأنها بث الاضطراب في انتعاش السلمى للشعب .

المادة ٩ :

ؤكد كل جانب عن مساندته للجهود الرامية الى نزع السلاح والاشراف على الأسلحة الأمر الذى يخدم المزيد من الأمن لأوربا .

المادة ١٠ :

يجب أن تركز هذه الاتفاقية على نتائج الحرب العالمية الثانية وحسب الموقف الخاص لألمانيا ولألمان الذين يعيشون في دولتين مع أنهم يعتبرون أنفسهم أعضاء واحدة .

المادة ١١ :

يجب أن لا تمس الالتزامات الخاصة بالنسبة لجمهورية فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية التي هي ناتجة عن حقوق خاصة وعن اتفاقيات بين هذه القوى وهي التي لها علاقة ببرلين وبألمانيا ككل .

المادة ١٢ :

• يجب احترام اتفاقيات القوى الأربع بشأن برلين وألمانيا وهذا ينطبق على العلاقات التي نشأت بين برلين الغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية .
• وملتزم الجانبان تأييد القوى الأربع بشأن جعل الموقف طبيعيا داخل وحول برلين .

المادة ١٣ :

على كل جانب أن يراجع أين تقع مجالات التناقض بين تشريعات الجانبين ويحاول تعديل هذا التناقض لمنع وقوع أضرار على مواطني كل من دولتي ألمانيا .

على أن يكون أساس ذلك أن واقع سيادة كلا الجانبين محددة بارض كل دولة .

المادة ١٤ :

ستتناول الاتفاقية اجراءات تمتد الى السياحة المتبادلة وتتجه الى حرية الانتقال .

المادة ١٥ :

يجب التوصل الى حل بالنسبة للمشاكل الناتجة عن انفصال العائلات

المادة ١٦ :

يجب تسهيل امور المحافظات والمقاطعات التي لها حدود مشتركة وان تحل مشاكلها القائمة بطريقة ودية .

المادة ١٧ :

يجب أن يؤكد كل جانب استعداده من أجل تكثيف وزيادة التعاون في مجالات النقل والبريد ووسائل الاتصال التليفوني وتبادل المعلومات في العلوم

والتربية والثقافة والمسائل الرياضية وذلك للصالح المشترك مع فتح
مفاوضات في المسائل الفردية .

المادة ١٨ :

ان الاتفاقيات والبعثات القائمة حاليا سيستمر تطبيقها في مجال
التجارة بين كل من الطرفين ويجب ان تزداد العلاقات التجارية مستقبلا .

المادة ١٩ :

تعين كل حكومة مفوضين بدرجة وزراء وتقيم مكاتب دائمة لتسوية
لؤلاء المفوضين . وسيحدد بالتفصيل امر تعين المفوضين ونوابهم . يجب
ان يعملا فرصة العمل على قدم المساواة مع سواهم من ممثلى الحكومات
الآخرى مع تقديم التسهيلات والضمانات لهم .

المادة ٢٠ :

على جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية عمل
الترتيبات اللازمة على أساس الاتفاقية التى ستبرم بينهما من أجل تنظيم
عضويتها وتعاونها فى المؤسسات الدولية .

لقد اتسمت هذه النقاط بمحاولات الانفتاح بين دولتي المانيا ولم تحتو
على مطالب أو مقترحات اندماجية فورية بين الدولتين بل اشتملت على خطوات
محددة وعلى كثير من نقاط الاعداد والتجهيز لان كل دولة سنت لنفسها
طوال الربع قرن المنصرم من القوانين والاجراءات ما اتسم بطابع معين
مغاير لما هو فى الشطر الآخر- وعليه ليس من السهل الاندماج الفورى حتى
اذا كان ذلك ممكنا .

والملاحظ ان الوثيقة احتوت على بعض النقاط التى يمكن ان توصف
بالحذر اى بحذر الغرب من تصرفات قد تتوقع ان يقوم الشطر الشرقى
بشيء بالشطر الغربى . أيضا سيكون الوضع مماثلا بالنسبة للشطر الشرقى
من ان المانيا الديمقراطية قد تحذر من جراء تصرفات قد تتوقع ان تحاول
المانيا الاتحادية بثها لديه . ولذلك يجب ان تمر فترة توافق ومهادنة قبل
ان تطمئن وتتفتح قلوب السياسة العليا فى الشطرين وهذا رغم ان قلوب
مواطنى الشطرين متفتحة وقابلة للتزاوج الفورى لانهما من طينة واحدة .
ويصعب على السياسة ان تنال منهما . الا ان هناك روابط يجب ان تمر
منها كل المراحل المتوقعة مهما سلمت النيات لدى الجانبين ومن حق الجانبين
ان يقررا ذلك . أيضا هناك افتراض لحدوث تكسبات قد تؤثر على الآمال
المعقودة الا اننى اعتقد ان الشعوب ستنال ما ربحها فى النهاية مهما واجهت
من صعاب ومن شدائد .

ووقعت ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية معاهدة الأساس بينهما بالأحرف الأولى يوم ٨ نوفمبر ١٩٧٢ ثم تلاها إجراء الانتخابات العامة في ألمانيا الاتحادية وأيد مواطنو ألمانيا الاتحادية جوهر هذه الاتفاقية وما سبق أن وقعته حكومة فيلي برانت من معاهدات واتفاقيات وكان هذا التأييد بفضل الأغلبية التي تحصل عليها حزب فيلي برانت وحزب فالتر شيبيل وكان ذلك تفويضا لهما بالسير في السياسة التي وضعها سويلا تلك التي سميت بسياسة الانفتاح على الشرق وعليه استمرت حكومة فيلي برانت في الحكم بالتعاون من فالتر شيبيل ووقعت ألمانيا الاتحادية المعاهدة مع ألمانيا الديمقراطية نهائيا يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧٢ . والآتي بعد نص هذه المعاهدة :

« انفساقية عن العلاقات الأساسية بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية :

ان الطرفين المتعاقدين :

- وهما على دراية بمسئولياتهما من أجل الحفاظ على السلام .
- راغبين في المساهمة لتخفيف التوتر والعمل من أجل الأمن في أوروبا .
- عالمين بأن عدم انتهاك الحدود واحترام سلامة الأراضي وسيادة كل الدول الأوروبية حسب حدودها القائمة حاليا هي شرط أساسي للسلام .
- معترفين أن على دولتي ألمانيا الامتناع عن التهديد أو استخدام القوة في شأن علاقاتهما .
- معتمدين على الحقائق التاريخية وبدون اجحاف لوجهات نظر كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية بالنسبة للمسائل الأساسية بما فيها المسائل القومية .
- راغبين في خلق ظروف للتعاون بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية لصالح شعب دولتي ألمانيا .
- اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى :

اتفقت جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية على التنمية العادية لعلاقات حسن الجوار بينهما على أساس المساواة في الحقوق .

المادة الثانية :

ستسترشد جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة خاصة فيما يخص بالمساواة في سيادة الدول واحترام استقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها وحق تقرير مصيرها وحماية حقوق الإنسان وعدم التفرقة .

المادة الثالثة :

اتفقت جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية طبقاً ليثاق الأمم المتحدة على تسوية أى منازعات بينهما بالوسائل السلمية فقط .
وتؤكدان بالنسبة للوقت الحالى ومستقبلاً مبدأ عدم الاعتداء على الحدود القائمة بينهما وتمهيدان باحترام السلامة الإقليمية لكل منهما .

المادة الرابعة :

ستعمل جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية على أن لا تفترض أى من الدولتين تمثيل الأخرى فى المحافل الدولية أو أن تقوم بأداء عمل بالنيابة عنها .

المادة الخامسة :

تؤكد كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية انهما سوف تتبعان علاقات سلمية مع الدول الأوروبية وتساهمان فى أمن وتعاون أوروبا .

وسوف تبدلان الجهد من أجل تخفيض القوات المسلحة فى أوروبا دون السماح بأن ينشأ اختلال ما بالنسبة لأمن من يخصهم الأمر :

وتؤكد جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية نزع السلاح العام والكامل تحت إشراف دولى فعال بهدف خدمة الأمن الدولى ولانجاز تحديد السلاح ونزعه خاصة بالنسبة للأسلحة النووية ذات التدمير الشامل .

المادة السادسة :

اتفقت جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية أن مبدأ سيادة القضاء فى كل من الدولتين ملزم بارض كل منهما وأن تحترم كل منهما استقلال وحرية الأخرى فى شئونها الداخلية والخارجية .

المادة السابعة :

تعلن كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية عن استعدادهما لتنظيم المسائل الإنسانية والعامة فى نطاق خطة إعادة علاقاتهما الى مجراها الطبيعى .

وسوف تمقدان اتفاقيات من أجل تنمية وتوطيد المعاهدة الحالية لصالحهما المشترك فى مجال التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى

والنقل والعلاقات القضائية والبريد والبرق والصحة والعلوم والرياضة .
ومجالات أخرى وقد وضعت التفاصيل في البروتوكول المرفق .

المادة الثامنة :

ستبادل جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية البعثات الدائمة وسوف يكون مقرها في مكان مقر كل حكومة منهما .
وستبحث فيما بعد المسائل الأخرى المتعلقة بإنشاء هذه البعثات .

المادة التاسعة :

وافقت كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية على أن هذه المعاهدة سوف لا تؤثر على المعاهدات الدولية الثنائية أو الجماعية أو الاتفاقيات التي تم إنجازها فعلا بمعفتها أو تلك التي لها صلة بهما .

المادة العاشرة :

يجب أن يتم التصديق على هذه المعاهدة وستكون نافذة المفعول في اليوم التالي لتبادل وثائقها .

لم أتمكن من سرد المعاهدات والاتفاقيات في ملحق منفصل بنهاية الكتاب - كما هو معمول به في العادة - لأن هذه المعاهدات هي محور وجود الدراسة لذا وجدت من الأفضل أن تتخلل صلب الكتاب لاني وجدتها فريدة في نوعيتها .

وبنظرة عابرة على معاهدة الأساس بين دولتي ألمانيا نجد أنها لم تشمل على نص صريح لأهم الأركان التي كان من المتوقع أن تحتويه إلا وأن كان ينص بها مثلاً « أنهما ينبغي أن أمة واحدة كما ينص دستوراهما عليه » . وهذا على نمط اقتراح فيلي برانت في وثيقته التي قدمها لرئيس وزراء ألمانيا الديمقراطية وكان من المتوقع أن يضاف إلى اقتراح فيلي برانت « أنهما سيعملان من أجل تحقيق تلاقى هذه الأمة » بل لقد عولج هذا الموضوع معالجة خفيفة في ديباجة المعاهدة جاء بها « أنهما يرغبان في خلق ظروف للتعاون بين دولتيهما لصالح شعب دولتي ألمانيا » .

والحقيقة أن لفظ « الشعب » بعيد الواقع عن لفظ « الأمة » وعلى كل حال فلنا أن نعتبر أن ما جاء في المعاهدة ولو أن وقع خفيف نوعاً ما إلا أنه يشكل تقدماً بعد أن كانت القطيعة هي السائدة بين الأمة الواحدة وكانت تغذيها عوامل متنوعة أقر أن الشطرين على مستوى المسؤولية تسببا فيها وليس شطراً واحداً دون الآخر . واعترف أنه كانت هناك من العوامل ما كانت فوق الطاقة إلا أن ذلك كما سبق أن أشرت مسبقاً مراراً كان لا يمنع من المحاولة المستميتة .

لقد جاء في المادة الحادية عشرة من وثيقة فيلي برانت (يجب ان لا تمنى الالتزامات الخاصة بالنسبة لجمهورية فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية التي هي ناتجة عن حقوق خاصة وعن اتفاقيات بين هذه القوى وهي التي لها علاقة ببرلين وبألمانيا ككل) وهذه المادة تعاود التأكيد من جديد تجاه حقوق الدول الأربع في كل ألمانيا أي ألمانيا لما قبل الحرب وذلك للاستفادة من هذا الوضع القانوني وقد عولج هذا الموضوع في المادة التاسعة من المعاهدة بموجب العبارة « أو تلك التي لها صلة بهما » أي بالاتفاقيات وبحقوق ومسؤوليات الدول الأربع تجاه ألمانيا أي تجاه كل التعاقدات التي لها صلة بدولتي ألمانيا وبرلين الكبرى بالتبعية وعليه فإن الدول الأربع يمكنها أن تحرك هذه المعاهدة إذا ما خرجت عن طريقها الذي رسموه لها أو إذا اختلفت الدول الأربع . وهذا ما يجعلني أشير الى أن ثبات هذه المعاهدة وسابقتها يعتمد على استمرار توافق الدول الأربع تجاه بعضهم البعض حيث أنهم لم يخلوا مسؤوليتهم بعد عن ألمانيا لا بموجب مؤتمر صلح أو بموجب اعلان بانتهاء مسؤولياتهم بل كما سبق أن ذكرت أنهم اكدوا في اعلان رباعي صدر يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٢ استمرار حقوقهم ومسؤولياتهم تجاه ألمانيا ككل أي تجاه ألمانيا لما قبل الحرب العالمية الثانية .

والسؤال الذي تردد كثيرا يقول « هل في نطاق هذه الالتزامات الخاصة بالدول الأربع هل يجوز قانونا أن تعترف ألمانيا الاتحادية بألمانيا الديمقراطية والعكس ؟ » والإجابة هي بالإيجاب لأن كل كيان أصبح له سيادة داخل حدوده ولا توجد الآن سيادة واحدة تجمعهم وعليه يجوز لأي منهم أن يعترف بالآخر وبالتالي فإن اعتراف ألمانيا الاتحادية بألمانيا الديمقراطية هو اعتراف كامل وهذا بالإضافة الى أنه تجمعهم أمة واحدة نص عليها دستور كل منهما . إلا أن الاعتراف هو ليس اعتراف دولة أجنبية بأخرى لانهم لم يكونوا مطلقا في يوم من الأيام اجانب عن البعض فقد كانوا قطاعات احتلال ثم تحولوا الى كيانات . وتحولهم الى كيانات كان عن غير توصية لدى القوى المحتلة مجتمعة بل كان تصرفا انفراديا منهم يخالف القرارات التي سبق أن اتخذوها ازاء معاملة ألمانيا لما بعد الحرب كوحدة ونفيدة أيضا أن تقسيمهم الى كيانين أي الى دولتين لم يتم عن طريق رغبة الأمة الألمانية أي لم يجرى عن طريق تقرير مصير بموجب استفتاء عام لمواطني الشطرين أو نتيجة لحروب أهلية بين الشطرين . وعليه فإن نوعية الكيانين تختلف في جيوهرها عن الكيانات الأجنبية الأخرى في العائلة الدولية .

ومن بين مميزات المعاهدة انها دعت كل دولة الى أن تحاول تعديل قوانينها لمحاولة الالتقاء مع قوانين الدولة الأخرى وهذه تعتبر خطوة إيجابية في طريق التمهيد والتوافق . الا أن هناك شيئا يلفت النظر في المعاهدة الا وهو ما ينص على عدم السماح لأى منها من تمثيل الأخرى أو تادية عمل بالنيابة عن الدولة الأخرى هذا في الوقت الذى يجب أن يشد الجميع التوحيد . واعتقد أنه من الأوفق في بداية الطريق وبعد هذا التباعد الطويل والذي لم يكن فقط تباعدا ماديا بل سياسيا واجتماعيا ألا تبدأ الامور بخلط الاندماج لانه قد تنتج عنه من العواقب الوخيمة ما يمكنها أن تعود بالأوضاع الى أسوأ ما كانت عليه . أن هذه التحديدات لا تذكر في العادة في المعاهدات بين الدول الأجنبية وقصارى ما ينص بها هو عدم تدخل أى طرف في الامور الداخلية للطرف الآخر لانه لا يعقل بين الدول الأجنبية أن تنوب دولة ما عن الأخرى لتقوم بتمثيلها أو تقوم بأداء عمل بالنيابة عنها الا بتفويض صريح من الدولة صاحبة الشأن . الا أنه في حالة دولتى ألمانيا فانهما ارادتا توضيح هذه الامور - رغم حساسيتها - لتبعدا أى افتراض للبس قد تقدم عليه إياها . وأقول أن هذا في مصلحة التوافق الأولى وحتى اذا طالت مدة هذا الوضع .

أن هذه المعاهدة وأن كان هدفها محاولة علاج المشكلة الألمانية لتلتحف في مستقبل غير مرئى بغطاء الوحدة فانها تصبغ في ذات الوقت الدولتين الألمانيةتين بصبغة وجود كيانين المانيين منفصلين . الا أن عزاء هذا الموقف يتلخص في أن دولتى ألمانيا سوف يمكنهما السير سويا جنباً الى جنب رغم انتماء كلاهما الى معسكر مختلف أيضا سوف يمكنهما التحدث معا بصوت مسموع بعد أن سادهم الصمت لسنوات لم تستطيعا خلالها الا التهامس لفترات متقطعة .

أيضا وقبل كل شيء سوف يمكن لم شمل العائلات التى ما زالت مشتتة هنا وهناك وسوف يتمكن الأهالى من التزاور وهذه ليست من الامور الهينة خاصة بعد عزلة طويلة اختفى فيها البعض وتغيرت اثنائها ملامح العديد من الاقارب . فاذا كانت تجاعيد الزمن وخطوط الشيب قد بدلت من صوره البعض فان هناك أيضا براعم نبتت وشبت وكان يجب أن تشاهد ذلك القريب الذى قالوا له انه يقطن الشطر الآخر . واذا ما طالت المدة عن ذلك وقضى نحب والديه لاستحالة على هذا الصبى أن يتعرف على هذا القريب القادم الا عن طريق بطاقته او بواسطة صورة عائلية قديمة او من خلال خطاب بال .

وأستطيع أن أقول أن هذه المعاهدة اذا لم تسر في طريقها حسب جوهرها الذى اتفق عليه الطرفان فانه مثلما نظمت بعض الدول مسبقا زيارات لستبايها

ليتمتعوا على شباب ألمانيا في شطريها فان الوضع بعدئذ سيصل الى ضرورة تنظيم مثل هذه الرحلات لشباب ألمانيا ذاتهم ليزوروا الدولة الأخرى التمتع .
ليتمتعوا عليها وعلى معالمها وعلى من هم أقاربهم ، وهنا ستبرز مأساة البطاقة .
والصورة العائلية القديمة والخطاب البالي .

معاهدة براج ١٩٧٣

تم التوقيع بالأحرف الأولى يوم ٢٠ يونيو ١٩٧٣ في بون على معاهدة عدم الاعتداء بين ألمانيا الاتحادية وتشيكوسلوفاكيا وهي المعاهدة التي يمكن اعتبارها بأنها من الخطوات التعاقدية السياسية بين ألمانيا الغربية ودول الكتلة الشرقية الأوروبية من أجل انفتاح ألمانيا الغربية على الشرق الشيوعي .
ولقد تم توقيع هذه المعاهدة وسط تبدلات تمت في مجال التعامل السياسي بين ألمانيا الغربية وبرلين الغربية من جانب وبين ألمانيا الشرقية من جانب آخر وذلك بموجب التعاقدات المختلفة التي وقعت بينهما استعدادا لبلورتهما الى خطوات تنفيذية سياسية واجتماعية وإنسانية . كذلك وقعت هذه المعاهدة وسط تبدلات ايجابية بين أمريكا وروسيا شملت مجال التعامل السياسي والعسكري والاقتصادي بين قطبي العالم بلغت مرحلة متقدمة ولقد كانت هذه التفريات مقدرة ومتوقعة بعد توقيع فيلي برانت لمعاهدة موسكو عام ١٩٧٠ .

أن معاهدة موسكو أغسطس ١٩٧٠ كانت عميقة في جوهرها وكانت حدثا قويا رغم أن الأضواء لم تركز عليها بطريقة دعائية لأنه لم يكن من المعقول أن تقدم ألمانيا الغربية تلقائيا لتقر بأوضاع جميع الأراضي الألمانية لما قبل الحرب العالمية الثانية ولتعترف بأوضاعها الحالية لمجرد تحسين العلاقات بين بون وموسكو أو من أجل العمل على زيادة التبادل التجاري بين البلدين . كما أن روسيا لم تكن في وضع يجعلها تخشى القدرة الحربية لألمانيا الغربية حتى تطلب منها عقد معاهدة عدم اعتداء بين البلدين من أجل إبعاد افتراض مهاجمة قوات ألمانيا الغربية لروسيا . ورغم أنه كان واضحا من بين طيات هذه المعاهدة أنها كانت ذات مغزى بعيد متشعب إلا أن البعض لم يعتبرها وقشلا على هذا الاعتبار بل أن بعض المراقبين السياسيين اعتقدوا أنها مجرد تحسن في الأوضاع بين الدولتين في وسط أوروبا وإقرارا للامر الواقع في هذا السبيل . بينما كان المخطط القدر لهذه المعاهدة أوسع واشمل حيث أن آثارها لم تكن لتشمل علاقة الدولتين في وسط أوروبا بل كانت ستعتمد غربا عبر الأطلنطي حتى الأمريكيتين وشرقا عبر سيبيريا وجنوب شرق آسيا حتى المحيط الهادي والمحيط الهندي .

ان الامر الذى اكد وقتئذ الاهمية التى كانت تحويها معاهدة موسكو بين طياتها هو انه قد تم فى نفس العام اى فى ديسمبر ١٩٧٠ توقيع معاهدة وارسو وهى تلك التى اقرت فيها حكومة بون اوضاع الاراضى الالمانية الواقعة شرق خط الاودر نيبس حيث كانت هذه المسألة من اهم المسائل التى كانت تسعى اليها روسيا منذ سنوات ولم تحصل طوالها على اقرار من بون بالنسبة لئالت اليه اوضاع هذه الاراضى . ورغم أن هذه المعانى شملت معاهدة موسكو اغسطس ١٩٧٠ الا ان اقرارها فى معاهدة وارسو ديسمبر ١٩٧٠ مع الحكومة البولندية صاحبة الشأن صيغ هذا الموضوع بمزيد من الشرعية الدولية لصالح بولندا مباشرة وروسيا بالتبعية من أجل اقرار اوضاع الاراضى الالمانية التى ضمت لبولندا من الكيان الالمانى الغربى بعد ان كان قد اقرها مسبقا الكيان الالمانى الشرقى فى معاهدة جورليتز عام ١٩٥٠ التى كانت قد وقعها مع بولندا وذلك حتى يمكن لروسيا بعد ان تطمئن على الاوضاع فى وسط اوروبا من ان تباحث امريكا من واقع مطمئن ثابت .

وبالعودة للخلف قليلا فان عملية جس النبض بين روسيا وامريكا من أجل « الوفاق » بدأت مباشرة عقب تولى نيكسون الحكم فى بداية عام ١٩٦٩ حيث كانت روسيا تريد التواء بالونة اختبار فى الهواء تحاول من خلالها اظهار استعدادها للتعاون مع رئيس الولايات المتحدة الجديد وذلك بأن صدر بيان صحفى من وزارة الخارجية الروسية يدعو امريكا للعمل على تحسين العلاقات بين البلدين عن طريق الحد من الاسلحة الاستراتيجية وبعد اسبوع من هذا البيان الصحفى الروسى اعلن نيكسون ترحيبه بهذه الدعوة وبعد اتصالات ثنائية اجتمعت لجنة روسية امريكية فى هلسنكى فى نهاية ١٩٦٩ لبحث امكانيات التوصل الى وسيلة يمكن ان يقبلها الطرفان للحد من الاسلحة الاستراتيجية خاصتهما . ومن هنا فان فيلى برانت والتش شيل وجدا ان الفرصة مواتية امامهما لركوب الموجة التى كانت قد بدأت تغطيها امريكا وروسيا وكانت بعض الدول الاوروبية قد اعتلتها مسبقا مع روسيا وتقاربت معها كفرنسا واخرى بدأت تسعى لنفس الهدف من أجل خلق مجاور تعاملات جديدة .

كان فيلى برانت يسعى كما سبق ان اوضحت الى انقاذ الوضع فى برلين الغربية والى العمل من أجل ابراز وحدة الامة الالمانية بصرف النظر عن تواجدها مقسمة فى كيانين حيث كان من المهم بعد ربع قرن من الصمت أن يتحدث افراد هذه الامة سويا بصوت مرتفع وكان من المهم أن يتزاوروا حتى لا تفصم رابطة العائلة الواحدة وجاءت الاتفاقيات التى وقعت بين الاطراف الالمانية المختلفة من أجل بلورة هذه الامال الى واقع ملموس .

ومن الطبيعي أن كانت روسيا في نطاق الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع أمريكا كانت تنظر في أوروبا إلى أهمية تهدئة وسط أوروبا سياسيا وعسكريا وتنميته اقتصاديا من طريق توقيع ميثاق للامن والتعاون الاوربي والتخفيض المتبادل للقوات بها واعتراف الغرب بألمانيا الشرقية . وفي آسيا كانت روسيا تنظر إلى أهمية إنهاء التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام لانه كان يصعب عليها التعايش الوطيد مع أمريكا وهي تغذف بالقنابل دولة شيوعية بقوة وعنف . علما بأن أمريكا كانت ترغب جدبا في الانسحاب من فيتنام بسبب تأثير هذه الحرب على ميزانيتها وعلى نفسية الشعب الأمريكي الا انها كانت تريد اجراء تسوية متشعبة دولية مع روسيا والصين الشعبية معا من أجل إنهاء تواجدها بفيتنام في مقابل ميزات استراتيجية لأمريكا حتى لا يكون انسحابها مجرد انسحاب اسم يمكن لأي من روسيا أو الصين استمرار العمل على استنزاف أمريكا في مواقع أخرى مما يجبرها إلى الحفاظ على مزيد من قواتها خارج أمريكا أو عن طريق التسابق في الانفاق على الاسلحة الهجومية أو الدفاعية الدرية لاتقاء الصواريخ العابرة الروسية وتلك المرتقبة الصينية .

ايضا كانت أمريكا تعلم مدى تلف روسيا لتهدئة وسط أوروبا حتى تتفرغ روسيا للصين الشعبية التي رفعت ضدها السلاح عام ١٩٦٩ حيث أن روسيا كانت ولا بد تقدر أن المخططات النشطة للصين الشعبية قد تتسم بالتنقل اذا ما كانت روسيا في حالة مهادنة مع الغرب وخاصة مع أمريكا أما اذا كانت روسيا في حالة حرب باردة متأزمة مع الغرب ومع أمريكا في المقام الاول فان الصين الشعبية قد تتعجل في مخططاتها هذه وتزيد من ضغطها على روسيا . ومع مصلحة أمريكا في مهادنة روسيا فان أمريكا تعلم مقدار المجابهة المترتبة بين روسيا والصين الشعبية ومدى ما سيكون عليه انشغال كل منهما بالآخر ومن ثم رغبة الصين الشعبية في تسوية مشكلة فيتنام التي تساندها بطريقتها الخاصة حتى تتفرغ الصين الشعبية هي الأخرى لروسيا . وفي الجانب الآخر قدرت أمريكا انه من أجل محاولة مجابهة صواريخ الصين الشعبية العابرة للقارات فان أفضل وسيلة هي خلق محور مع الصين الشعبية لمهادنتها حيث لن يجدي استمرار احتوائها وعزلها لانه لا توجد وسيلة مضمونة لحماية أمريكا حماية أكيدة من خطر الصواريخ الدرية العابرة للقارات لذلك فان المهادنة حتى ولو كانت قاترة أفضل من المجابهة الحادة لان الاولى يمكنها ان تجلب المزيد من الحماية لأمريكا مستقبلا فضلا عن ان المحور الجديد الأمريكي الصيني سيساعد أمريكا على العمل في مجالات السياسة الصينية تجاه روسيا والهند واليابان وتجاه بقية دول جنوب شرق آسيا الشيوعية وغير الشيوعية .

لقد تحققت غالبية هذه المواقف الا أنها لم تتحقق في يوم وليلة حيث أن مرحلة اجراء تعديلات في المجريات الاساسية والاستراتيجية لاي من الدول الكبرى تتطلب سنوات لامكانية انجاز الخطوة الاولى الايجابية منها بسبب الفترات المطلوبة للتباحث والدراسة الفردية ومن ثم المشتركة وتلك مع الاطراف المعنية وانجاز التحضيرات الوسيطة وقد امتدت هذه المرحلة مدة ثلاث سنوات حتى توصلت الاطراف المعنية الى ما هي عليه عام ١٩٧٣ . واتسمت هذه الفترة بالترقب وبعدم الرقيزة السياسية التامة لغالبية اقطناب العالم للدرجة أن بعض الدول نفذت مخططاتها الذاتية عن طريق وسائل مسلحة تحت حاية مظلة جو المتفرات هذا الذي كان سائدا ومن ذلك أن الهند حولت نزاعها مع باكستان الى نزال مسلح في نهاية عام ١٩٧١ من أجل خلق بنجلاديش ووقفت امريكا والصين الشعبية مكتوفة الايدي بالنسبة لباكستان تجاه الهند التي كانت روسيا قد خلقت معها محورا قويا سياسيا وعسكريا من أجل مجابهة الصين الشعبية غداة الصدام المسلح بين الصين الشعبية والهند عام ١٩٦٢ وهو المحور الذي عززته روسيا بعد صدام الصين الشعبية معها عام ١٩٦٩ .

تدرجت في المدة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٣ خطوات الوفاق بين امريكا وروسيا وشملت توقيعها على ما يزيد عن خمس عشرة اتفاقية متنوعة منها اتفاقيات سياسية كاتفاقية « المبادئ السياسية » التي وقعت عام ١٩٧٢ أثناء زيارة نيكسون لروسيا وهي تلك التي حددت الصورة العامة لما يجب أن تكون عليها العلاقات بينهما كذا وقعا اتفاقية « الحد من الاسلحة الاستراتيجية » بالإضافة الى اتفاقيات تجارية وفنية وأخرى الى أن توجت هذه الاتفاقيات باتفاقية يمكننى أن اسميها « بميثاق عدم الاعتداء » وقعت عام ١٩٧٣ أثناء زيارة بريجنيف لامريكا وهي اتفاقية سياسية محددة المعالم يمكن اعتبارها كمعاهدة عدم اعتداء بين امريكا وروسيا . والسؤال الذي سيتبادر الى الأذهان : (ما الذي دعاهما الى هذا الوفاق) ويجدر بنا قبل أن نسرّد بعض تفاصيل هذه الاتفاقيات أن نلم سريعا بمدلول الوفاق الأمريكى الروسى وبمسمياته التي ادت بقطبى العالم من أن يسرقا الأضواء من حلفائهما الى أن وصلا الى هذه المرحلة من التقارب الذاتى بعد أن تحاربا بصورة غير مباشرة في كوزيا وفي فيتنام وبعد أن كادا يلتحمان مباشرة أثناء ازمتات برلين أثناء حصارها .

ان أهم الأسباب التي دعت امريكا وروسيا الى الوفاق تكمن أساسا في تسلط الرعب النووى فوق رقابهما بعد أن وصلا الى درجة التشبع الهجوى النووى وفي الأثار المرتقبة نتيجة للتطور المذهل لالة الحرب لديهما ونتيجة لذلك فإن الذى سيتلقى الضربة الذرية الاولى منهما يمكنه حاليا أن يضرب

خسسه ضربة ذرية ثانية انتقامية تعادل بل ويمكن أن تفوق قدرة الضربة الأولى وذلك بسبب تعدد وتنوع وتوزيع الاسلحة الذرية الهجومية لديهما الأمر الذى سيصيبهما معا بالفناء كما سيصيب بالضرورة البشرية جمعاء . والجيف إلى أسباب الوفاق الهامة ما تحاول كل منهما علاجه فيما يخص بالأمور السياسية المرتبطة بالاستراتيجية العسكرية للامن القومى لكل منهما وهى تلك التى تتمركز فى أماكن الثقل السياسى خاصتهما فى الشرق الأقصى وفى أوروبا بالمقام الأول ازاء مواضيع فيتنام وكمبوديا ولاوس وموقف الصين الشعبية منهما وازاء مواضيع الامن والتعاون الأوروبى والخفض المتبادل للقوات فى أوروبا . وفى الجانب الآخر هناك بعض العوامل الاقتصادية اطلت عليهما مؤخرا ودعتهما الى العمل على دعم فكرة الوفاق وتمثلت هذه العوامل فى الحبوب بالنسبة لروسيا وفى الطاقة بالنسبة لأمريكا بالإضافة الى أزمة النقد وأزمة ميزان المدفوعات بها ونتيجة لذلك فلو تحولت هذه العوامل الاقتصادية لازمتا فانهما سيضطران للتعاون ليس فقط للتكامل ولكن أساسا حتى لا يستغل أى منهما موقف الطرف الآخر .

وهذه هى المسبات الجوهرية التى طرحت على الدولتين الأعظم طريق الوفاق وعليه فهل يمكن اعتبار الوفاق الأمريكى الروسى صدى لانفتاح ألمانيا الغربية على الشرق - أو أن انفتاح ألمانيا الغربية على الشرق هو صدى لهذا الوفاق . ويقتضى أن الراى الأخير هو الأصوب علميا لأن الوفاق كان الرامسا على الدولتين الأعظم وليس اختياريا وهذا بصرف النظر عن حاجته الى أرضية أوربية تسودها السكينة النوعية بالإضافة الى حاجته الى هدوء فى الشرق الأقصى بطل أو تقل فيه انفجارات القنابل والطلقات . وفى عالم الاستراتيجية الواسع المتشعب لا يكفى ذكر النتائج بل يجب سرد مبرراتها ومن ثم تستخلص منها هذه النتائج وهو ما سأحاول أن أفى به بعد أن ذكرت النتائج كمنافىين مواضيع تقودنا الى بحثها .

تتمتع روسيا أصلا بالاكثفاء الذاتى فى الحبوب التى تشمل القمح إلا أن التقلبات الجوية يمكنها أن تؤثر على محصولها من الحبوب الأمر الذى يجعلها تعمل على استيراد هذا النقص . وقد استوردت روسيا كميات من الجبوب فى عدة مرات متفاوتة فى السنوات الماضية فمثلا استوردت عام ١٩٦٤ ما يقارب ٤ مليون طن من الحبوب وكانت كمية معقولة يمكن لدول مثل استراليا وكندا - وهى من الدول المصدرة للحبوب - أن تفى بمطالب روسيا . إلا أنه حدث عام ١٩٧٢ أن أثرت الأحوال الجوية فى محصول الحبوب الروسية المتنوعة بمقدار فاق كل تصور حيث وصل العجز فى الحصول الى قرابة ٢٥ مليون طن منه قرابة ١٥ مليون طن من القمح فى الوقت الذى تستهلك

روسيا ما يقارب ٢١٥ مليون طن من الحبوب المتنوعة سنويا وتعتبر هذه النسبة في العجز نسبة مرتفعة .

واستوردت روسيا هذه الكمية من الولايات المتحدة ومن كندا وأستراليا وكانت المقادير التي استوردتها من الولايات المتحدة هي أكبر المقادير لأن كندا وأستراليا لا يمكنهما معا إلا توريد كمية في حدود ٨ مليون طن ازاء حجم محصولهما المعروض للتصدير وارتباطاتهما التصديرية الأخرى وعليه كانت الولايات المتحدة هي التي وردت لروسيا النصيب الأكبر في عجزها حيث وردت لها ما يقارب ١٧ مليون طن بقيمة تقارب ١٧٠٠ مليون دولار دفعتهم روسيا نقدا كما عاونت أمريكا في نقل جزء من هذه الكمية إلى الموانئ الروسية بالاشتراك مع السفن الروسية . ونتج عن هذه الصفقة الأمريكية الضخمة لروسيا أن نقص مخزون القمح الاستراتيجي الأمريكي وهو المخزون الذي تحتفظ به أمريكا لطوارئ القحط والكوارث في العالم بصفتها أكبر منتجة للحبوب ولن تتمكن أمريكا من إعادة تكوين هذا الاحتياطي الاستراتيجي من الحبوب بالكامل إلا بعد عدة سنوات إذا استمرت الأحوال الجوية مواتية .

ومن الطبيعي أن برزت لروسيا عدة مواقف مرجعها أنه إذا ما تكرر لها هذا العجز بمقداره ذاته أو بمقدار يفوقه وذلك في سنة أخرى تالية - قد لا تكون تالية مباشرة بل بعد عدة سنوات - فإن كندا وأستراليا والأرجنتين وهي الدول المصدرة للحبوب بخلاف أمريكا لن يمكنها بمفردها أن تلبى مطالب روسيا إذا كانت كبيرة ولا مناص من أن تستورد روسيا وقتئذ من الولايات المتحدة أيضا . ومن هنا فإن مدفوعات روسيا بالعملات الصعبة لمثل هذه الكميات الكبيرة قد لا تناسبها لأن معظم تجارة روسيا الخارجية تتم عن طريق حساب المدفوعات أي عن طريق مقايضة البضائع الروسية بمنتجات أجنبية الأمر الذي لا يسمح لروسيا بتكوين رصيد كبير من العملات الصعبة يمكنها به مجابهة مشترياتها الافتراضية الكبيرة من الحبوب خاصة وإذا علمنا أن ميزان المدفوعات الأمريكي الروسي عام ١٩٧١ بلغ ٢٠٧ مليون دولار وهو رقم متواضع جدا في الوقت الذي بلغ فيه حجم التجارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٧١ مبلغ ٤٠ مليار دولار الأمر الذي يهيم روسيا في المقام الأول العمل من أجل رفع ميزان مدفوعاتها مع أمريكا من أجل تغطية مشترياتها منها أو تغطية جزء منها على أقل تقدير .

هذا حتم على روسيا أن تجد لديها سلعا أو خامات تحتاجها أمريكا بالضرورة ولقيمة كبيرة وتقبل شرائها من روسيا حتى تستطيع الأخيرة أن توازن بقيمتها افتراض استيرادها لكميات كبيرة من الحبوب الأمريكية إذا

تجددت لديها أزمات حبوب مثيلة لازمة ١٩٧٢ . ووجدت روسيا ضالتها في كميات الوقود الهائلة من البترول والغاز الذي اكتشفته مؤخرا في سيبيريا والذي يقال انه من الضخامة بحيث يمكنه أن يكفي احتياجات روسيا لسنوات تزيد عن ٣٠٠ سنة إذا استغلته روسيا دون مصادرها الأخرى في وسط روسيا والتي تقدر حاليا بـ ٨٦ مليون برميل يوميا أي ما يوازي إنتاج السعودية وهي المصادر الكبيرة التي تستغلها روسيا حاليا والتي تصدر منها كميات إلى أوروبا الغربية في المقام الأول . هذا وقد تقل قيمة البترول أو الغاز كطاقة أساسية بعد قرن من الزمن إذا ما تطورت وسائل استنباط الطاقة من خامات أخرى وعليه فأنى اعتقد أن روسيا وجدت أن من صالحها أن تعرض على أمريكا كميات كبيرة من بترول وغاز سيبيريا خاصة بعد أن تأكدت روسيا من حاجة أمريكا للطاقة بعد أن عملت أمريكا على الاستزادة في استيراد البترول والغاز السائل من الخارج بسبب نقص إنتاج آبارها والقلة المرحلية لاكتشافات جديدة ووفرة بها واتجاهها إلى عدم اجتهاد قدر من الموجود في آبارها للاحتفاظ به كاحتياطي استراتيجي للمستقبل .

وعليه يمكننا أن نستخلص أن اتجاه روسيا بشأن رغبتها في التصاميل الاقتصادية مع أمريكا على نطاق واسع في مجال الطاقة وفي بعض الخامات المعدنية الأخرى المتوفرة في روسيا والتي تستوردها أمريكا بكميات كبيرة يستند إلى عدة مزايا اقتصادية واستراتيجية وسياسية . فبالنسبة للعامل الاقتصادي ذاته فأمريكا التي قد تحتاج للبترول الروسي تعتبر الدولة الأولى في العالم المنتجة للحبوب - تلك التي تعتبر مواد استراتيجية تعادل البترول - وأمريكا هي الدولة التي يمكنها أن تلبى مطالب روسيا الكبيرة في الحبوب . ولأمريكا أفضلية نوعية على كندا حيث أن الأخيرة لا تحتاج إلى البترول الروسي لأن كندا بها ما يكفيها من البترول ومن ذلك فالدفعات لكندا تتم بالعملات إلا أن روسيا قد تستورد كميات من كندا إذا ما احتاجت لحبوب من أجل عملية حفظ التوازن مع الولايات المتحدة وقد تستمر في نفس الوضع مع استراليا إلا أن الركيزة الروسية ستتركز أساسا على الولايات المتحدة وخاصة وقت المطالب الضخمة .

وفي الجانب الاستراتيجي والسياسي بالنسبة للعامل الاقتصادي فإنه سيصب على روسيا أن تستمر في حالة حرب باردة متازمة مع أمريكا في الوقت الذي قد تحتاج فيه إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب منها وذلك حتى إذا كانت ستدفع ثمنها نقدا وبدون مشتريات أمريكية للبترول الروسي لأن أمريكا يمكنها في هذا الحال أن تضغط على روسيا بطريقة ما في

اتناء بيمها الجيوب لها من أجل تسوية أمور سياسية متنوعة . أيضا سيصعب على روسيا أن تستمر في حالة حرب باردة متزايدة مع أمريكا اعتمادا على أن احتياجاتها من الفحم لن تكون كبيرة وقد نفى بها كندا وأستراليا والرد على هذا الافتراض هو أن روسيا لا يمكنها أن تقدر مدى احتياجاتها المرتفعة وحجمها خاصة بعد أزمة الجيوب بها عام ١٩٧٢ أيضا فإنه يمكن لأمريكا أن تضغط عليها بطريقة نوعية غير مباشرة حتى إذا كان في وسع كندا وأستراليا جدلا سد احتياجات روسيا . ومن محصلة هذه الافتراضات فإن روسيا قد تجد أن صالحها بدعواها إلى التعامل مع أمريكا لأنه يمكن لروسيا وأمريكا معا عقد صفقة شاملة تشمل جميع متعلقاتهما الاستراتيجية النووية وتلك السياسية العالمية طالما أن لهما مصالح اقتصادية مشتركة وعليه فالتهدان بينهما أوفق لهما من التناطح وأبدت أمريكا عام ١٩٧٢ ترحيبها الحذر من أجل استيراد الطاقة الروسية ومن المعلوم أن أبار سيبيريا تحتاج إلى قرابة ٣٠ مليار دولار من أجل إعدادها للاستغلال وهي مبالغ طلبت روسيا من أمريكا أن تنفقها الأخيرة في هذا السبيل الأمر الذي يدعو روسيا إلى التوافق والتعايش السلمي حتى تقبل أمريكا استثمار هذه المبالغ على المدى الطويل وهي مطمئنة لروسيا دون أي تخوف .

وفي الجانب الآخر فإن روسيا تود أن تستثمر اليابان أيضا بعضا من رءوس أموالها من أجل استغلال أبار سيبيريا وتلك التي اكتشفتها روسيا في جزيرة سخالين القريبة من اليابان خاصة واليابان تستورد كل استهلاكها من البترول الأمر الذي يسر لها التحصل على كميات كبيرة من البترول والغاز من مصادر غنية وقريبة إلا أن ذلك سيكلف اليابان عدة مليارات أخرى من الدولارات من أجل إعداد خطوط أنابيب ومنشآت اسالة للغاز وموانئ بترول على الشاطئ الشرقي الروسي المطل على بحر أوخوتسكوك الملاصق للمحيط الهادي ولكن اليابان تشترط في بادئ الأمر أن تعيد لها روسيا أربع جزر صغيرة تسمى بجزر كوريل كانت روسيا قد استولت عليها عشية استسلام اليابان أبان الحرب العالمية الثانية أيضا تريد اليابان بعد ذلك تنسيق أنجازاتها في مجال الاستثمار مع أمريكا وطبقا للضمانات التي ستحددها هذه الأخيرة وقد تطلب اليابان أن توقع روسيا معها معاهدة صلح أو معاهدة شاملة مثل تلك التي وقعتها روسيا مع ألمانيا الغربية عام ١٩٧٥ والسماة بمعاهدة عدم الاعتداء وذلك من أجل توضيح مصير الجزر الأربع هذه .

هذا والصين الشعبية التي كانت تنتج ٨ مليون طن بترول عام ١٩٦٧ أوقع إنتاجها عام ١٩٧٥ إلى ٧٠ مليون طن - تعاقبت علي تصدير ١٠ مليون

طن منه لليابان - وقد يقفز انتاج الصين الشعبية عام ١٩٨٥ الى ٤٠٠ مليون طن ويضعها في مصاف الدول الفنية بتروليا واقتصاديا وهي بالضرورة قد تجلب اليابان ليشتري من انتاجها الجاهز للتسليم عن أن يستثمر اليابان الاموال الطائلة في سيبيريا مقابل البترول الروسى القابع في باطن الارض - هذا رغم أن اليابان قد يتعامل مع روسيا ايضا بالاضافة للصين من اجل خلق التوازن بينهما اذا وافقت روسيا على مطالب اليابان السياسية ازاء جزر كوريل .

ارى لزما أن اوضح موقف امريكا من الطاقة كما اوضحت بموقف روسيا من القمح حتى يمكننا أن نعرف حقيقة موقف روسيا عندما عرضت بترول سيبيريا على امريكا . كان في امريكا عام ١٩٥٦ عدد ٥٨٠٠٠ بشرا للبترول والغاز تناقصت تدريجيا بسبب جفاف العديد منها الى أن أصبحت ٢٧٠٠٠ بشرا عام ١٩٧٢ ومن هنا فان شبح أزمة الطاقة المستخرجة من الاراضى الامريكية كان ماثلا امام اعين امريكا منذ منتصف الستينات وكانت آمالهم تتركز في مزيد من الاكتشافات الجديدة باراضيمهم وهى امانى جعلتهم يصبرون الا أنه كان الصبر الممزوج بالقلق الذى تزايد مع بداية السبعينيات

انتجت امريكا ٧٥٠ مليون طن بترول عام ١٩٧٢ من آبارها واستوردت في نفس العام ٢٦٠ مليون طن لتوازي حاجاتها . وتنتج امريكا حاليا ١١٥٠ مليون برميل يوميا وتستورد ٦ مليون برميل يوميا لوازنة استهلاكها من البترول . وينتظر نسبيا أن تستورد عام ١٩٨٠ كمية ٨٠٠ مليون طن أى ١٢ مليون برميل يوميا أى قرابة نصف استهلاكها السنوى من الطاقة وذلك رغم استغلالها في عام ١٩٧٧ لبترول الاسكا الذى يقدر بكمية ١٠٠ مليون طن سنويا . وفى عام ١٩٨٥ ينتظر أن تستورد امريكا ٧٥ فى المائة من استهلاكها من البترول اذا ما استمرت نسبة اكتشافاتها على ما هى عليها للفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٢ . يقدر احتياطي البترول في العالم - عدا ذلك الموجود في الكتلة الشرقية - بما يقارب ٥٠٠ بليون برميل ومن المنتظر أن يستهلك منه ٢٢٥ بليون برميل حتى ١٨٩٠ وأن يستهلك المتبقى نظريا حتى عام ١٩٩٥ وذلك اذا لم يتم العثور على مصادر بديلة جديدة . ولكنه لما كان من المقدر أن يتم العثور على مصادر جديدة فانه لا يتوقع أن توازى المسحوب من الإبار من الآن حتى ١٩٩٥ . والمتوقع أن تكون المصادر الجديدة في حدود ريع المستهلك او اكثر من ذلك ومن هنا يمكننا أن نتصور موقف بخام زيت البترول في العالم عدا ما هو موجود في روسيا وهو الذى يمكنه أن يؤثر في هذه النسب . وهى الورقة التى تلعب بها روسيا مع امريكا واليابان وإذا علمنا أن احتياطي البترول الموجود في العالم يقدر ٨٦ بليون طن موزعة

بمقدار ٥٥ بليون طن في أمريكا - ١٢ في كندا - ١٢ في روسيا - ٣ في أمريكا اللاتينية - ٩ في أفريقيا - ٤٨ في الشرق الأوسط لا يمكننا أن نقدر حقيقة موقف أمريكا مستقبلا من البترول .

وبالنسبة للغاز فأمريكا تستخدمه في قرابة ثلث استهلاكها للطاقة لأنه لا يلوث البيئة مثل زيت البترول أو الفحم وتنتج أمريكا شبكة متكاملة من خطوط أنابيب الغاز . انخفض احتياطي أمريكا من الغاز عام ١٩٧٢ بمقدار الربع وأصبحت الكميات المستخرجة حاليا من الآبار الأمريكية تقدر ٢٤ تريليون قدم مكعب بعد أن كانت تستخرج ٣٢ تريليون عام ١٩٦٧ ومن هنا يمكن تقدير حاجة أمريكا الماسة للغاز إذا ما استبقت نسبة الغاز من الطاقة المستهلكة لتستمر بنسبة الثلث . أما بالنسبة للفحم فموقفه في صالح أمريكا حيث يقدر احتياطياها بكمية ١٥٠ بليون طن وهي تستهلك حاليا ٥٠٠ مليون طن من الفحم سنويا تستخدم بأكملها في تشغيل العديد من محطات توليد الكهرباء وهذه الكمية توازي ١٥ في المائة من استهلاك أمريكا للطاقة إلا أنه حتى بزيادة استغلالها للفحم فإنه لن يكون إلا علاجا رمزيا حيث قد يصل إلى نسبة ٢٠ في المائة من الطاقة أو لرقم في هذه الحدود إذا ما عملت أمريكا على تعميمه في تشغيل المزيد من محطات الكهرباء به وفي استخراج كمية من الوقود والغاز منه وفي مجال الطاقة الذرية فإنها تسد حاليا ما مقداره واحد في المائة من احتياجات أمريكا للطاقة ما يقارب خمسة في المائة من استهلاك أمريكا للكهرباء وذلك من عدد ٣٠ محطة كهرباء نووية وعليه يصعب على الطاقة النووية - حتى إذا تضاعفت - أن تعاون إيجابيا في موضوع الطاقة .

أن الأرقام تدل على ضخامة إنتاج أمريكا للطاقة إلا أن استهلاكها يفوق إنتاجها ويفوق معدلات استهلاك العالم فبالرغم من أن تعداد أمريكا هو ٦٪ من تعداد العالم إلا أنها تستهلك ثلث طاقة العالم المنتجة . وبالنسبة لمتوسط استهلاكها فالفرد الأمريكي يستهلك حاليا ما يوازي طاقة برميل من الزيت كل ٧ أيام في حين أن الألماني الغربي والإيطالي يستهلك طاقة برميل زيت كل ١٢ يوما والفرنسي كل ١٧ يوما وفرد الدول النامية كل ٨٠ يوما .

ورغم هذه الأرقام فإن موقف أمريكا من الطاقة ليس هو الموقف الخطير الذي يلزمها بضرورة التعاون مع روسيا حيث أنه يمكن لأمريكا الاعتماد على مصادرها الحالية مع بذل المزيد من الجهد لاكتشاف آبار جديدة بأمريكا وعليه فإذا استغلت أمريكا آبارا روسية للبترول فلن يكون ذلك بالاعتماد الكامل على تلك المصادر الروسية بل كمصادر مساعدة إحصائية يستعمل

أمريكا حسابها على أنه يمكن أن تنقطع في أى وقت وبالمثل فإن افتراض حاجة روسيا للقمح الأمريكي ليس بالحاجة المنتظرة سنويا بل يجوز أن تمر عدة سنوات قبل أن تحتاج روسيا الى كميات مثيلة لتلك التي احتاجتها عام ١٩٧٢ فمثلا بلغ محصول روسيا عام ١٩٧٣ ما يقارب ٢٢٠ مليون طن من الحبوب وهو يكفى روسيا ويترك لها كمية فائضة تقدر ٥ مليون طن وبلغ عام ١٩٧٤ كمية ١٩٥ مليون طن اضطرت أن تستورد خلاله كميات اضافية الا ان اعتماد روسيا على القمح الأمريكى سيستمر قائما بطريقة نوعية طالما امكن للعوامل الجوية أن تؤثر على المحصول الروسى ومن هنا تستمر روسيا الى علاقات ودية مع أمريكا كما ستعمل على أن يكون لها رصيد من الدولارات مقابل خامات روسية تشتريها أمريكا وهذا لا يعنى أن روسيا ستعتمد نهائيا على أمريكا حيث أنها ستعمل جاهدة على تنوع مصادر القمح وتكوين احتياطي كبير من القمح لديها ، ويقال ان روسيا تعمل حاليا في مجال التخزين ليصل مخزونها من القمح الى ٤٠ مليون طن على مدى السنوات الخمس القادمة . ولم يكن عامل القمح ولا عامل الطاقة هما من الأسباب الجوهرية التي ادت الى الوفاق بين روسيا وأمريكا وهو الوفاق الذي دشن عام ١٩٧٢ بل هما فقط من علامات الطريق .

ان المسببات الأساسية التي دفعت الدولتين الى التمهيدان هي تلك العسكرية المرتبطة بالقدرة التدميرية الذرية لدى كليهما وهي التي سببت لهما حالة الرعب النووي الذي يفلقهما ومن أجل تفسير مدلول عبارة « الرعب النووي » نفيد ان روسيا تمتلك حاليا قدرة ذرية تدميرية تقدر ١١٤٠٠ ميجا طن مقابل ٢٤٠٠ ميجا طن تمتلكهم أمريكا ومن النظرة الأولى يمكننا ملاحظة ان القدرة التدميرية الذرية الروسية تفوق بأربع اضعاف مثيلتها الأمريكية الا أن هذا لا يجعل أمريكا اضعف من روسيا حيث أن ربع ما تمتلكه أمريكا من القدرة التدميرية الذرية يمكنه أن يدمر ويزيل روسيا وحلفائها من الوجود بل ويدمر غالبية مدن العالم . ومن هنا فالتفوق الروسى يتمثل في مزيد من الانتاج التدميرى الذرى أكثر مما هو من معالم التفوق . وإذا علمنا ان القنبلة الذرية التي ألقتها أمريكا على مدينة « هيروشيما » اليابانية قتلت ربع مليون نسمة وأصابت ربع مليون وذلك من قنبلة ذرية قدرتها ٢٠.٠٠٠ طن مفجرات ولما كان الميجا طن مفجرات يوازي تفجير مليون طن مفجرات فانه يمكننا أن نتصور ان قنبلة « هيروشيما » كانت تمثل قدرة تدميرية توازي واحد على خمسين من قدرة القنبلة الذرية الحالية التي قوتها واحد ميجا طن والتي يمكن أن تقتل الملايين إذا ألقيت على مدينة مزدحمة بالسكان .

ومن هنا فإن استمرار انتاج أمريكا وروسيا للأسلحة الذرية لا يشكلان مزيدا من التخوف على الغير حيث أن ما لديهما يكفي لتدمير العالم عدة مرات بل هو يتمثل في ضرورة التوقف عن انتاج المزيد حتى يمكنهما التقاط انفاسهما أيضا لعدم الحاجة الى المزيد من الأسلحة النووية لأن ما هو في ترسانتهما يكفي متطلبات أمنهما القومي وعليه كان في وسعهما تجميد ما هو موجود لديهما دون تخوف طالما كان هذا الموجود رهن اشارتهما بالنسبة لاستخدامه في أغراض أمنهما القومي . ومن هنا كان الطريق الى اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي لا تتمثل في تخفيض قدرتهما الذرية ولا في شلها بل في تجميدها على ما هي عليها مع حرتهما التامة في استخدام تلك الأسلحة النووية اذا ما دعت الضرورة القصوى الى ذلك . وفي هذه الاتفاقية جمعت الدولتان صواريخهما الهجومية العابرة للقارات وتمتلك روسيا ١٦١٨ صاروخا ذريا عابرا للقارات وتمتلك أمريكا ١٠٥٤ صاروخا ذريا عابرا للقارات واذا كان عدد الصواريخ الروسية العابرة للقارات يفوق العدد الأمريكي الا أن بعض الصواريخ الأمريكية متعددة الرؤوس الذرية أى يمكن للصاروخ الواحد أن يحمل قرابة عشرة رؤوس ذرية ليضرب بها عشرة أهداف في حين أن غالبية الصواريخ العابرة للقارات الروسية تحمل حاليا رأسا ذرية واحدة الا أن بعضها أشد تدميرا من تلك الأمريكية الأمر الذى تتساوى فيه قدرة الصواريخ الروسية العابرة للقارات مع قدرة تلك الأمريكية في مضمون شل المراكز الحيوية ومقدرة خصمه .

كذلك اتفقا على أن تجمد أمريكا عدد صواريخها الذرية الهجومية التي تنطلق من الغواصات الذرية وتمتلك أمريكا حاليا ٤١ غواصة ذرية مسلحة بعدد ٦٥٦ صاروخا ذريا متعدد الرؤوس وسمح لروسيا التي تمتلك فقط ٢١ غواصة ذرية بها ٢٥٢ صاروخا أن تستمر في بناء الغواصات الذرية حتى تتعادل مع أمريكا واعتقد انه لولا موافقة أمريكا لروسيا بالاستمرار في بناء الغواصات الذرية لما قبلت روسيا توقيع اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي وقعت في مايو ١٩٧٢ حتى يمكن لروسيا أن تتعادل مع أمريكا في هذا السلاح الهجومى الممتاز الا وهو الصاروخ الذرى العابر للقارات الذى ينطلق من الغواصة الذرية لانه أميز من زميله الذى ينطلق من صومعة أرضية حيث ان الأخير يمكن تحديد مكان صومعته الأرضية مسبقا من أجل تدميرها وقت الحرب اما ذلك الذى ينطلق من الغواصة الذرية القابعة في أعوار المحيطات والتي يصعب تحديد مكانها والتي يمكنها أن تنتقل من مكان الى آخر دون ملاحظتها مع قدرتها على البقاء تحت سطح الماء لمدة طويلة ما يجعلها من الأسلحة الهامة لدى روسيا .

واعتقد أن روسسيا وافقت على توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية وهي في موقف متأخر بالنسبة للفواصات الذرية ليس فقط بسبب السماح لها بمتابعة بناء غواصات أخرى بل لأن لديها التفوق على أمريكا بالنسبة للفواصات التي تسير بمحرك ديزل حيث أن الاتحاد السوفيتي يمتلك قرابة ٢٠٠ من هذه الغواصات في الوقت الذي تمتلك فيه أمريكا ١٠٠ فقط من هذه الغواصات الأمر الذي يوازى قدرة الغواصات عموما لدى الدولتين رغم أن الغواصة الذرية تفوق في خصائصها تلك التي بمحرك ديزل

وفي مجال الصواريخ الدفاعية أي تلك التي تطلق لاسقاط صواريخ العدو العبارة للقارات فقد حددت الاتفاقية بين أمريكا وروسيا أن تستخدم كل منهما عدد ٢٠٠ منصة لاطلاق تلك الصواريخ . وكانت روسيا متقدمة على أمريكا في إنشاء تلك الشبكة من الصواريخ المضادة للصواريخ إلا أن عدم الفاعلية النسبية لمثل تلك الشبكة بسبب ارتفاع تكاليف إنشاء شبكة متكاملة تحمي أيأ منهما وافترض عدم مقدرة مثل هذه الشبكة حتى لو أقيمت على نطاق واسع من أن تقييالة حاجتها وقاية كاملة هو الذي دفعهما إلى قبول هذا الحل الوسط وهو الذي يجعل كلا منهما يخشى أي هجوم للطرف الآخر عليه . وقد سمحت الاتفاقية باستمرار الدولتين في أبحاثهما الذرية وأبحاث الصواريخ حيث أنه من الصعب عمليا أن يتوقفا عن مثل تلك الأبحاث حتى لو افترتا بذلك في الاتفاقية ومن هنا كان السماح مباحا ولقد توصلت روسيا مؤخرا إلى إجراء تجارب على صواريخ متعددة الرؤوس الأمر الذي جعل القلق يدب في قلب أمريكا من جديد لأنها كانت توازن موقفها مع ووسيا من جراء امتلاكها وحدها لمثل تلك الصواريخ المتعددة الرؤوس مما قد يجعل أمريكا تعاود دراسة موقفها خاصة و ينتظر أن تلحق بها روسيا بعد أعوام قليلة في هذا المجال .

والاتفاقية مرنة حيث أنها تيسر لمن يريد الانسحاب منها أن يفعل ذلك واعتقد أن هذا اليسر كان من أجل إمكان مواجهة الصين الشعبية إذا ما تطورت قوتها خلال السنوات القادمة بقدر غير متوقع خاصة وهي تمتلك حاليا ما عدده ٥٠ صاروخا متوسطا يمكنه أن يصل لموسكو وهذا في الوقت الذي تمتلك كل من أمريكا وروسيا عدد ٢٥٠٠ صاروخا متوسطا لدى كل منهما وفي الجانب الآخر فقد أفاد المعهد الاستراتيجي بلندن أن الصين الشعبية قد أجرت هذا العام تجارب على صاروخ عابر للقارات يمكنه أن يصل لأمريكا وإذا صحت هذه التقديرات فإنه يمكن للصين بعد سنتين أن تكون لديها صواريخ ذرية عابرة للقارات يمكنها أن تغطي أمريكا .

واستكمالا لحال المقارنة الاستراتيجية بين أمريكا وروسيا من أجل دقة تقييم أسس الوفاق فالمعلومات المعلنة تفيد بأن أمريكا تمتلك قرابة ٦٠٠ طائرة قاذفة استراتيجية ذرية تعمل اعداد منها طوال ٢٤ ساعة قرب الحدود الروسية في الوقت الذي تمتلك فيه روسيا قرابة ٤٠٠ من هذه القاذفات حيث ان اعتماد روسيا على ضرب أمريكا يرتكز في المقام الأول على الصواريخ العابرة للقارات ثم الغواصات وتأتي الطائرات الاستراتيجية الذرية في المرحلة النهائية وذلك رغم فاعليتها الكبرى باعدادها الحالية في تهديد أمريكا حتى اذا عملت بمفردها . حيث ان المقارنة الاستراتيجية لا تتم بين النوع الواحد من الأسلحة ولكن بمحصلة المجموعات المتجانسة في الأهداف والمتنوعة في النوعية على اساس عدة عوامل ثابتة وأخرى افتراضية وفي البحار اصبح لروسيا اسطول من ٢١٠ قطعة حربية حديثة في الوقت الذي تمتلك فيه أمريكا قرابة ٢٠٠ قطعة عاملة وقد اصبح لروسيا وجود بحري في عدة بحار اضطرت أمريكا امامه ان تعمل على مجابهته ويمكن لأمريكا ان تتفوق على روسيا في البحر فقط اذا ما تعاون مع أمريكا حلفاؤها وبدون ذلك فالتوازن يشمل كلا منهما في البحر الأمر الذي يجعل أمريكا تضسنع في الاعتبار قوة روسيا البحرية وذلك لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

. ان اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية ليست في حد ذاتها « الاستراتيجية العسكرية » بالعمل المتكامل حيث انها لا تمثل في نوع من نزع السلاح أو تخفيضه الا ان ما حوته من تجميد لانتاج الصواريخ الهجومية الذرية العابرة للقارات لدى الدولتين يمكن ان يكون ذا فاعلية وإيجابية اذا ما أضافت الدولتان الى هذه الاتفاقية الحربية بتعهدات سياسية تتفق عليها الدولتان كنسب استخدام القوة أو الامتناع عن اشغال حرب نووية في صورة اتفاقيات سياسية الأمر الذي يعتبر بمثابة جرعات تقوية لاتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية كما سيعمل على أن تخلد الصواريخ العابرة للقارات المجمدة الى الراحة النوعية بدلا من تواجدها بكامل اعدادها في الدولتين على اهبة الاستعداد للانطلاق من صوامعها الأرضية أو من فتحاتها بالغواصات . كما يمكن لمثل هذه الاتفاقيات السياسية ان تحد من تهديد الطائرات الاستراتيجية الحاملة للقنابل الذرية والهيدروجينية وهي التي لم ينص عنها في اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية حيث ان التمهيد بنسب الحروب الذرية يمكنه مع توافر عناصر أخرى أن يساعد على تخفيف درجة الاستعداد لعدد من أسلحة الحرب الكبرى مثل الطائرات بأنواعها والقطع البحرية والقوات البرية لدى الطرفين . وهو الأمر الذي تسمى اليه أمريكا وروسيا لان لكل منهما مصلحة ذاتية في ذلك ..

لقد اتجهت الدولتان نحو هذه التعهدات السياسية ولكن بطريقة حذرة وعلى خطوات متعددة فكانت الخطوة الأولى هو ذلك « الاعلان عن المبادئ » الذي وقعته كل من نيكسون وبرجنيف في موسكو في مايو ١٩٧٢ والذي يمكن ان يعتبر بانه الاتفاق السياسي الأول بين الدولتين وقد حدد اطار المبادئ الأساسية للعلاقات السياسية المرجوة بينهما ويشمل هذا الاعلان على ان تتركز العلاقات بينهما على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعن ادراكهما للحاجة الى بذل الجهد من أجل ازالة خطر الحرب ومن هذه الأرضية اتفقا على التعايش السلمي رغم اختلاف مذهب كل دولة وعلى العمل من أجل منع نشوء مواقف بينهما يمكنها ان تسبب تفاقما في علاقاتهما مع بذل الجهد - كل قدر وسعه - لتجنب المجابهات العسكرية ومنع نشوب الحرب النووية والعمل على ضبط النفس والاستعداد للتفاوض وعن اعترافهما بمصالح الأمن القائمة لكل طرف منهما على اساس مبدأ المساواة وببذل استخدام القوة أو التهديد بها وعلى تبادل وجهات النظر ازاء المشاكل ذات الأهمية المشتركة وعلى بذل الجهد في سبيل تحديد الأسلحة على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف والعمل نحو نزع السلاح الشامل والعمل نحو انشاء نظام فعال للأمن الدولي والعمل على توثيق علاقاتهما الاقتصادية والثقافية والفنية .

بمراجعة ما جاء في « اعلان المبادئ » هذا والذي يمكن ان يسمى بانه اتفاقية مبادئ سياسية عامة يمكننا ان نلاحظ ان صياغتها اتسمت بالامانة والعمل قدر الوسع والحاجة الى أمور محددة أي ان الدولتين - روسيا وأمريكا - لم ترغبا في هذه الاتفاقية بالتقيد والالتزام بأمر جوهري ولم تتعهدا صراحة بالمبادئ التي جاءت في هذا الاعلان بل فقط ابدت كل منهما تأييدها لهذه المبادئ ويمكن اعتبار « اعلان المبادئ » هذا بأنه خطوة على طريق بث الثقة ولا يمكن اعتبار هذا الاعلان بأنه بمثابة اتفاقية ببذل استخدام للقوة بل يمكن اعتباره بأنه اعلان عن نوايا سياسية مشتركة .

وبعد عام أي في يونيو ١٩٧٣ كانت الثقة قد نبئت بينهما قليلا بسبب التزامهما باتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية وبسبب توقف القتال في فيتنام وتوقيع أمريكا لماهدة السلام مع فيتنام الشمالية في يناير ١٩٧٣ ولأمر أخرى وبعد أن برزت أهمية التعاون الاقتصادي بينهما وقعت كل من أمريكا وروسيا « اتفاقية سياسية » ثانية تعتبر مكملة « لاعلان المبادئ » لعام ١٩٧٢ الا انها أقوى منه وأكثر ايجابية حيث انها حددت بعض المواقف السياسية وحثت على بعض التعهدات والالتزامات لكل من روسيا وأمريكا في هذه المواقف وهي التزامات لم تكن موجودة في « اعلان مبادئ » ١٩٧٢

وشملت هذه الاتفاقية عن تعهد أمريكا وروسيا بالتصرف بطريقة تمنع تطور المواقف التي يمكن أن تسبب تفاقمًا خطيرًا في علاقاتهما وأن يتجنبًا المواجهة العسكرية وأن يستبعدا اندلاع حرب نووية بينهما وبين حلفائهما ومع الدول الأخرى وأن تمتنع كل دولة منهما من تهديد الأخرى باستخدام القوة وذلك فيما بينهما وضد حلفاء كل منهما وضد الدول الأخرى وأعضاء عن حقهما في الدفاع عن النفس سواء بمفردهما أو بالاشتراك مع حلفائهما واتفقا على أن يتشاورا إذا ما ظهرت أخطار حرب نووية بين آخرين وكذا أن يتشاورا إذا ما هددت دولة ثالثة السلام والأمن الدوليين .

يتضح لنا من محتويات « الاتفاقية السياسية » لعام ١٩٧٣ أن بها العديد من الإيجابيات والالتزامات عن « إعلان المبادئ » لعام ١٩٧٢ ويمكن جدلا اعتبار هذه الاتفاقية بأنها بمثابة معاهدة عدم اعتداء بين روسيا وأمريكا ولكن بطريقة مرنة إلا أن التزامهما بالتشاور في حالة تهديد الغير لحرب ذرية هو الشيء الذي لا يتواجد في العادة في معاهدات نبد استخدام القوة وعدم الاعتداء ويعتبر وكأنه مسحة من التعاون الوثيق السياسي والحربي وهو أمر يحصل فقط بين الحلفاء ذلك رغم عدم كونهم حلفاء .

أن « الاتفاقية السياسية » لعام ١٩٧٣ تزيد من فاعلية اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية وتفتح المجال من أجل ضم المزيد من الإضافات إليها في مجال الأسلحة الاستراتيجية وتلك التقليدية وفي حجم القوات بالدولتين إذا كانت الظروف المحيطة مواتية لهما .

أن مبدأ تشاور أمريكا وروسيا إذا ما هددت دولة ثالثة الأمن والسلام الدوليين أثار مشاعر الصين الشعبية التي اعتبرت أن هذه الفقرة تشير إليها وكأن روسيا اتفقت مع أمريكا ضدها الأمر الذي سارعت إزاءه أمريكا بتهديد روع الصين الشعبية في هذا الخصوص أيضا لقد أثارت « الاتفاقية السياسية » هذه قلقا لبعض حلفاء أمريكا ومنهم فرنسا التي لمحت بأنها ترفض ما يمكن أن يكون وصاية للقوتين الأمريكى والروسي على العالم وذلك وفق ما استشفته من مدلول روح « الاتفاقية السياسية » ولمحت بصحة نظرية ديجول الذي ردها والتي تقول أن المظلة الذرية الأمريكية فوق أوروبا قد تتأخر أو قد لا تتأني إذا استدعتها ظروف قومية أوربية لحماية أوروبا وهو الأمر الذي سارعت أمريكا بنفيه لحلفائها كما توجه بروجنيف إلى فرنسا عقب زيارته لأمريكا مباشرة في يونيو ١٩٧٣ ليؤكد لبومبيدو أن روسيا عند موقفها من سياستها تجاه فرنسا وتعتبرها القطب الأول الأوربي الغربي إلا أن فرنسا تابعت في تجارتها الذرية من أجل تشكيل

قوة واحدة فرية خاصة بها حتى يمكنها ان توازن موقفها في أوروبا تجاه الجور الجديد بين موسكو وواشنطن .

لقد نتج عن عملية التوازنات الجديدة هذه ان اختلفت نوعا ما التوازنات السابقة التي كانت موجودة واصبحت الأخيرة وخاصة تلك التي تربط طفله الغرب في حاجة الى اعادة موازنة لها خاصة وان امريكا قد بدأت مع بداية عام ١٩٧٣ تنادي بأهمية تعديل حلف الاطلنطي حتى يتحمل أعضاؤه المزيد من المسؤوليات والأعباء حيث قد تسعى امريكا الى اجراء تخفيض مرحلي لقواتها في أوروبا الغربية في عملية موازنة مع تخفيض روسي مماثل بها . لقد أثارت عملية الوداع موجة من الامتناع لدى البعض في الغرب ولم تخلو أيضا في روسيا ذاتها حيث قد ظهرت بعض العناصر الشيوعية الروسية التي تعارض مثل هذا التقارب مع امريكا خاصة وامريكا هي قطب الرأسمالية الغربية وذلك خشية على المعسكر الشيوعي الاشتراكي على المدى البعيد وعلت بعض الأصوات في داخل امريكا ذاتها تحذر من الاعتماد على البترول للروسى وتطالب بالبحث بجدية عن مصادر داخل امريكا الا ان الغالبية السياسية بامريكا تؤيد الوداع السياسى مع روسيا حيث أنه سيؤدي بالضرورة الى عدة انعكاسات في الجانب المسكرى والاقتصادى مما يخدم امريكا في النهاية خاصة في وضعها الحالى الذى هو في اشد الحاجة الى فترة مهادنة للقطب الانفاس من اجل اعادة تنظيم داخلية لامريكا من جراء آثار سياسة التوسع التى مارستها بعد الحرب العالمية الثانية ولمدة ربع قرن من الزمن .

لقد ساعد الجو المتفتح بين امريكا وروسيا على المستوى الرسمى الحكومى بينهما للعمل من اجل ان ينقذ في أوروبا « مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى » الا انه لم يتوصل في حينه الى نتائج المرجوة وهو المؤتمر الذى ضم ٣٣ دولة اوروبية بالإضافة الى امريكا وكندا وفي آخر اجتماعاته في هلسنكى في الاسبوع الاول من يوليو ١٩٧٢ قدمت روسيا مشروعا باسم « اعلان عام لاسس الامن الاوروبى » يشمل اعتراف أعضاء المؤتمر بالمساواة في سيادة دول المؤتمر داخل حدودها الحالية القائمة مع الاعتراف بهذه الحدود كحدود واجبة الاحترام ومنع العمل على حل المنازعات بالطرق السلمية بين أعضاء المؤتمر واعلانهم لنبد استخدام القوة او التهديد بها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المؤتمر واحترام الحقوق والحريات الأساسية والمعتقدات الدينية لشعوب دول المؤتمر وأخيرا التعاون في المجال الاقتصادى والثقافى والفنى والرياضى بين دول المؤتمر . أبدت بعض الدول الغربية اعتراضها على بعض محتويات الاعلان الروسى وافادت انه يعالل مبادئ ميثاق الأمم

المتخذة في حين أن المطلوب هو إضافة المزيد من المقترحات والحلول حيث أن قرارات المؤتمر اذا صدرت في نطاق الاعلان الروسى تضى وكان روسيا تعمل على حماية الدول الاوربية الشيوعية وعلى شرعية تقسيم اوروبا الى اوروبا شرقية واوروبا غربية و طالبت الدول الغربية بمزيد من الحريات الفكرية وحرية النشر في جميع دول اوروبا وحرية الانتقال لرؤوس الاموال وللأفراد وللسلع وهى المواضيع التى اهتم بها الغرب والتى ركز عليها محور ثقله في مقابل اهتمام روسيا بتقنين الحدود الاوربية القائمة والناجمة عن الحرب العالمية الثانية مع ضمان عدم انتهاكها .

وتتم في الوقت ذاته محادثات من أجل « خفض المتبادل للقوات في اوروبا » وهى المحادثات التى تجريها كل من امريكا وايطاليا وكندا والمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج وانجلترا واليونان وتركيا والنرويج والدنمارك عن حلف الاطلنطى مع حلف وارسو الذى تمثله روسيا والمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر وبافاريا ورومانيا والجدير بالذكر ان فرنسا لا تشارك في هذه المحادثات وقد طالب البعض في « مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى » الى ضرورة ربط أعماله مع أعمال محادثات خفض المتبادل للقوات في اوروبا حتى تكون العملية شاملة وواحدة الا أن امريكا وروسيا تعارضان مثل هذا الربط حيث أن ذلك يعطى لكل منهما حرية الاستمرار في العمل في مؤتمر « الامن الاوروبى » اذا ما تعرضت أعمال المؤتمر « خفض المتبادل للقوات في اوروبا » .

وفي بداية ١٩٧٣ وبصد أن وضحت نوع ملامح الوفاق وبدأت تسود اوروبا تقدمت المانيا الغربية في ٢٠ يونيو ١٩٧٣ وقامت بالتوقيع بالاحرف الأولى على معاهدة حسن جوار وعدم اعتداء مع تشيكوسلوفاكيا في سلسلة معاهداتها للانفتاح على الشرق يدور محورها حول التصحيح القانونى للوضع بالنسبة لاراضى تشيكوسلوفاكيا التى صبت النازية جزءا منها بوضع خاص ابان الحرب العالمية الثانية . واذا عدنا للخلف قليلا فانا نلاحظ ان المانيا الغربية اقرت في معاهدة موسكو ١٩٧٠ بالحدود القائمة لجميع الدول الاوربية وهذا يشمل ضمنا حدود تشيكوسلوفاكيا الحالية الا أن المانيا الاتحادية عادت وأكدت اعترافها بحدود تشيكوسلوفاكيا القائمة في معاهدة منفصلة مع تشيكوسلوفاكيا كطلب الاخيرة . ذلك لان للموضوع قصة خاصة باقليم « السوديت » وهو اقليم تحتوى دولة تشيكوسلوفاكيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كما كانت تضمه قبلها . كان هتلر قد ضم اليه دولة النمسا في مارس ١٩٣٨ كبداية لتطبيق هتلر لأهدافه التوسعية التى كانت ترمي الى تحقيق نظريته الخاصة « بالبحال الواسع » اى بالعمل على خلق امبراطورية المانيا الكبرى المكتفية ذاتيا

لتتشكل من الأراضي الألمانية التي سبق أن سلخها مؤتمر صلح فرساي عام ١٩١٩ من ألمانيا ومن الكثير من أراضي الدول التي تحيط بألمانيا وذلك حتى يهيمن على حقول غلال وسط أوروبا وعلى آبار بترولها الغنية من أجل أن يقترب للاكتفاء الذاتي ويسود المنطقة . وبعد أن ضم اليه النمسا اتجه إلى تشيكوسلوفاكيا لتكون ضحيته التالية خاصة وكان بها ما يقرب من مليوني ألماني يقطنون إقليم « السوديت » التشيكي . ومن أجل محاولة العمل على تهدئة هتلر عليه يستكن تدخلت فرنسا وإنجلترا واقتنعا هتلر بالاكتماء بضم إقليم « السوديت » إليه وقد ساعد موسوليني دكتاتور إيطاليا إبان الحرب العالمية وحليف هتلر أثناءها في تنفيذ هذه الصفقة بطريقة تخدم صديقه هتلر وذلك بعد أن وافقت تشيكوسلوفاكيا مرغبة على التنازل عن إقليم « السوديت » لهتلر ليعود عن بقية أراضيها خاصة وكانت تلد الحرب في السماء ولم توقع تشيكوسلوفاكيا على وثيقة رسمية وبمحضر إرادتها من هذا التنازل مع ألمانيا بل انتزع منها الإقليم عنوة . ووقعت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا معاهدة في هذا الخصوص في سبتمبر ١٩٣٨ بميونخ سميت بمعاهدة ميونخ وافقت فيها الدول الثلاث الأولى لهتلر على أن يضم إقليم « السوديت » إليه بعد أن فوضتهم تشيكوسلوفاكيا ذلك .

وكانت فرنسا وإنجلترا تحاولان بذلك اكتساب الوقت من أجل اللحاق بقوة هتلر العسكرية التي أعددتها في غفلة عن الغرب حتى أصبحت بالقوة التي تهدد الغرب ذاته بالرغم من أن ألمانيا المنهزمة في الحرب العالمية الأولى تعهدت في معاهدة صلح فرساي عام ١٩١٩ بعدم تنمية قواتها العسكرية . إلا أن محاولات بريطانيا وفرنسا من أجل ترضية هتلر فشلت عندما ضم هتلر بقية تشيكوسلوفاكيا في مارس ١٩٣٩ ثم ضم إليه مقاطعة « مايلدي » في نهاية مارس ١٩٣٩ وكانت مقاطعة المانية ضمها مؤتمر صلح فرساي إلى بولندا عام ١٩١٩ ومن ثم خاب أمل إنجلترا وفرنسا نهائيا عندما هاجم هتلر بقواته المسلحة دولة بولندا في أول سبتمبر ١٩٣٩ حيث اضطرت إنجلترا وفرنسا إلى إعلان الحرب على هتلر يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ومن ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية .

وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة تحررت دولة تشيكوسلوفاكيا واشتملت على أراضيها السابقة بما فيها إقليم « السوديت » وعند تحريره هاجر منه قرابة ٣ ملايين ألماني توجه غالبيتهم إلى القطاعات الغربية من ألمانيا واستقروا بها وهي تلك التي شكلت « ألمانيا الاتحادية » فيما بعد . وأرادت تشيكوسلوفاكيا التحصل على اعتراف ألمانيا الاتحادية بحدودها القائمة التي تشمل إقليم « السوديت » وكذا القامعة بميونخ

١٩٣٨ واستندت تشيكوسلوفاكيا الى أنه رغم استرجاعها لاقليم «السوديت» بقوة السلاح وقت تحرير تشيكوسلوفاكيا ورغم أنه من سابق إرضائها إلا أن معاهدة ميونيخ لها افتراضيا بعض الآثار القانونية التي ما زالت باقية لأن ألمانيا الهتلرية التي انتهزت عام ١٩٤٥ والتي تشكل ألمانيا الاتحادية جزءا منها لم يتم توقيع معاهدة صلح معها أو أية معاهدة تقاربها كان يمكن بموجبها اجراء تسوية قانونية للموضوع خاصة وتخشي تشيكوسلوفاكيا مناداة المهاجرين الألمان من افليم «السوديت» بتعويضات ما لذلك طلبت تشيكوسلوفاكيا بهذه المعاهدة لاثبات حسن نوايا حكومة بون في افتتاح ألمانيا الغربية على الشرق . ووافقت لها ألمانيا الغربية على هذا الاجراء لوضع نهاية لهذه التركة المثقلة على شرط ألا يترتب على الاحتلال النازي لتشيكوسلوفاكيا أية التزامات قد تطالب تشيكوسلوفاكيا بها . وانبرت الخفاء المفاوضات بينهما بعض الخلافات القانونية فبينما كانت تشيكوسلوفاكيا تطالب باعتبار معاهدة ميونيخ ملغاة منذ لحظة توقيعها لأنها تمت تحت تهديد تشيكوسلوفاكيا بالسلاح ولعدم توقيعها عليها فإن ألمانيا الغربية رفضت هذا التعبير لأنه يمكن أن يحملها بتعويضات من احتلال النازية لأراضي تشيكوسلوفاكيا اذا وافقت على هذا الرأي . واتفق الطرفان في النهاية على وضع يحمي كل منهما في عدم دفع أية تعويضات للطرف الآخر أو لمواطنيه مع إلغاء المعاهدة ومتعلقاتها القانونية السابقة والمستقبلية .

لقد جاء في ديباجة معاهدة عدم الاعتداء الموقعة بين ألمانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا في يونيو ١٩٧٢ ما يشير الى الوقائع التاريخية المؤلمة التي أحاطت بتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨ ثم لاستنكار ألمانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا لهذه الوقائع الأمر الذي يعتبر بمثابة اقرار من ألمانيا الغربية بان معاهدة ميونيخ التي فرضت بالقوة على تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨ لم تكن بالقانونية ولكن دون الإشارة صراحة الى أنها ملغاة منذ توقيعها حتى لا يفترض ان تبنى تشيكوسلوفاكيا على ذلك الوضع مطالبات بتعويضات من ألمانيا الغربية هذا وكانت تتواجد لألمانيا الغربية في المقابل بعض المنافذ من أجل طلب تعويضات للملايين من الألمان الذين هاجروا من إقليم السوديت عام ١٩٤٥ الى ألمانيا تاركين خلفهم كل متعلقاتهم وممتلكاتهم . الا أن المعاهدة الفت مثل هذه الافتراضات . وقد نصت الديباجة على الآتي بعد :

« ان جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وهما يدركان من واقع التاريخ ان التعايش السلمي بين شعوب أوروبا هو من ضروريات السلام .

— ومن ارادة قوية من اجل وضع حد نهائى فى علاقاتهم للماضى الاثم
وهو ذلك المرتبط بالحرب العالمية الثانية التى تسببت بالام لا تقاس
للسعوب الاوربية .

— وبعد اقرارهما بان معاهدة ميونيخ الموقعة فى سبتمبر ١٩٣٨ قد
املت على جمهورية تشيكوسلوفاكيا بمعرفة النظام الاشتراكى القومى
(أى النظام النازى) تحت تهديد السلاح .

— وأمام الحقيقة الماثلة فى كلتا الدولتين بأنه قد نما بهما جبل جديد
له الحق فى مستقبل به أمن وسلام .

— ويهدف خلق أساس دائم من اجل تنمية علاقات حسن الجوار .

— بإرادة راسخة لتحقيق السلام والأمن فى أوروبا .

— وعن عقيدة بان التعاون السلمى وطبقا لاهداف وصادى ميشاق
الامم المتحدة يطابق امانى الشعوب وصالح السلام فى العالم .
اتفقا على ما يلى : «

وبعد هذه الدعاية الشاملة جاءت المادة الاولى من المعاهدة تفيد
باعتبار معاهدة ميونيخ ١٩٣٨ بأنها أصبحت ملغاة وقد نصت المادة الاولى
على ذلك بما يلى : « تعتبر كل من جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية
تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية على ضوء علاقاتهما المتبادلة ان معاهدة ميونيخ
٢٩ سبتمبر ١٩٣٧ ملغاة وباطلة . » والتفسير القانونى لهذه المادة يشير
وكان المانيا الاتحادية تقسود وتعترف لتشيكوسلوفاكيا قانونا بان اقليم
السوديت موضوع معاهدة ميونيخ التى الفوها الآن أصبح بموجب هذه
المعاهدة جزءا من كيان تشيكوسلوفاكيا .

شملت المادة الثانية على اعفاء كل من المانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا
من اية مسؤولية قانونية نتيجة للقوانين التى صدرت منذ سبتمبر ١٩٣٨
حتى مايو ١٩٤٥ أى حتى تاريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية وهى فترة
احتلال وضم المانيا الهتلرية لاقليم السوديت واعفاؤهما من الآثار السابقة
والحالية والمستقبلية لهذه القوانين وأنه ليس لهذه المعاهدة أى اثر على
جنسية الأحياء والأموات من المواطنين الذين قطنوا أو هاجروا من اقليم
السوديت . كذا نصت هذه المادة صراحة على عدم أحقية أى من الطرفين
بالمطالبة بأية تعويضات من الطرف الآخر .

تعهد الطرفان فى السادة الثامنة على الحفاظ على الأمن فى أوروبا وعلى
الأمن العالمى والتصكك بأهدافه وصادى ميشاق الامم المتحدة وأن يحللا

خلافتهما بالوسائل السلمية وبموجب ميثاق الأمم المتحدة ويتمهدا
بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو باستخدام القوة فيما يختص بمسائل
الامن الاوربي والامن الدولي وفيما يختص بأمور علاقاتهما المتبادلة .

وأشارت المادة الرابعة على اعتراف الدولتين بحدودهما وان يسرى
هكذا الاعتراف على المستقبل واتفقا على عدم انتهاك اى منهما لحدود
الطرف الآخر واحترامه لوحدة وسلامة اراضى كل منهما وأعلنا انه ليس لاي
طرف منهما مطالب اقليمية الآن ومستقبلا في اراضى الطرف الآخر . وبذلك
تحصلت تشيكوسلوفاكيا من جديد على اعتراف المائى غربى بقر بحدودها
القائمة وقت توقيع هذه المعاهدة وهى تلك التى تشمل اقليم السوديت
وذلك رغم عدم النص صراحة على ذلك . .

وحتو المادة الخامسة على غزم الدولتين من أجل التعاون في المجال
الاقتصادى والفنى والعلمى والسياحى والرياضى وشملت المادة السادسة
والاخيرة على وسيلة تبادل هذه المعاهدة بعد التصديق عليها .
صدق برلمان المانيا الغربية على هذه المعاهدة في ٢٠ يونيو ١٩٧٤
وذلك بأغلبية ٢٣٢ صوتا ضد ١٩٠ . ويعتبر تصديق المانيا الغربية على
هذه المعاهدة بأنه الضوء الأخضر من أجل الاستثمار في السير في طريق
سياسة الانفتاح على الشرق رغم ان فيلى برانت المهندس الاول لسياسة
« الانفتاح على الشرق » كان قد استقال من منصب المستشارية في مايو
١٩٧٤ بسبب ما تردد من تصرفات للجاسوسية الشرقية اعتبرها فيلى
برانت ماسة بشخصيته الخاصة . وتولى منصب المستشار من بعده
هيلموت شميت وهو من الزعماء البارزين في الحزب الاشتراكى الديمقراطى
الا أنه يمثل الجناح اليميني في الحزب الذى كان فيلى برانت يمثل الوسط
المعتدل به .

ويمكن جدلا اعتبار هذه المعاهدة وكان المانيا الغربية قد وقعت بموجبها
على بند أو بدين أساسيين من معاهدة صلح بينها وبين تشيكوسلوفاكيا
وهى البنود الهامة التى تعترف بالحدود القائمة التشيكية وبالسيادة
التشبيكية الكاملة على اراضيها داخل هذه الحدود وبالتعهد بعدم استخدام
القوة أو التهديد باستخدامهما في حل المنازعات بين المانيا الغربية
وتشيكوسلوفاكيا وتعتبر مثل هذه البنود هى جوهر اية معاهدة صلح كانت
ستوقعها المانيا الغربية مع اى من الدول التى حاربتها المانيا . وقد
طاب الجانب الشرقى الذى له مصالح جوهرية مع المانيا الغربية بمثل
هذه المعاهدات حيث اننى اعتقد انه سوف لا يتم توقيع معاهدة صلح مع
دولتى المانيا على غرار معاهدات الصلح التقليدية المعروفة كمعاهدة فرساي

لعام ١٩١٩- مثلا - الا اذا تواجدت ظروف استثنائية قهرية في المستقبل
تلززم توقيع مثل هذه المعاهدة مع دولتي المانيا أو مع احدهما .

هذا وقد وقع حلفاء الحرب العالمية الثانية بما فيهم روسيا وقومها
معاهدة للصلح مع ايطاليا عام ١٩٤٦ الا ان ظروف توقيع هذه المعاهدة تعتبر
من الظروف الاستثنائية حيث ان ايطاليا بدلت من موقفها قبل نهاية
الحرب العالمية الثانية وساندت الحلفاء بعد ان انسخت مبتعدة عن المانيا
الهيكلية لذا وقع معها الحلفاء وروسيا معاهدة للصلح وكان ذلك قبل ان
تندلع الحرب الباردة عانيا بين الحلفاء من جانب وبين روسيا من جانب آخر ،
ومن ثم انضمت ايطاليا في تحالف مع الغرب . وقد وقعت كل من أمريكا وانجلترا
وفرنسا والدول الحليفة لهم على معاهدة صلح مع اليابان عام ١٩٥١ ولم
توقع عليها روسيا والدول الشرقية وكانت ظروف هذه المعاهدة استثنائية
أيضا في جوهرها حيث كان هدفها هو تقنين الوضع القانوني لليابان ازاء
دول الغرب وقت اشتعال الحرب الكورية من أجل وضعها في مصاف حلفاء
الغرب حيث كانت أمريكا تستخدم اليابان كقاعدة رئيسية لها في الحرب
الكورية . هذا وكانت اليابان في الوقت نفسه مرتبطة بمعاهدة امن وتحالف
مع الولايات المتحدة الأمريكية . ولم تعترف روسيا باليابان وتبادل التمثيل
الدبلوماسي معها الا في عام ١٩٥٦ عندما وافقت اليابان على بعض المطالب
الروسية ومن ثم أعلنت روسيا انتهاء حالة الحرب معها وتم اقامة علاقات
دبلوماسية بينهما واستطاعت وقتها فقط ان تنضم اليابان للأمم المتحدة .

وبذلك تبقى المانيا بشروطها بدون معاهدات صلح قانونا الا انني اعتبر
ان التحالفات والمعاهدات التي انضمت اليها ووقعتها كل من المانيا الغربية
والمانيا الشرقية مع حلفاء الحرب العالمية هي بمثابة تسوية مرحلية لوضع
المانيا الهنرية - وذلك الا اذا برزت فجأة مسببات غير عادية - تعلى نفسها
عليهما من أجل توقيع معاهدة صلح أو معاهدات صلح وإذا لم يتم توقيع
مثل هذه المعاهدات للصلح معهما فستستمر كل من المانيا الغربية والمانيا
الشرقية تعتمد على ما وقعتته من تحالفات ومعاهدات وتشق طريقها في
المعترك الدولي كدول مستقلة ذات سيادة خاصة وقد قبلت كل منهما
كمضو بالأمم المتحدة عام ١٩٧٣ .

وقد توقع المانيا الغربية معاهدات عدم اعتداء مع بلغاريا والمجر من
أجل انتهاء متعلقات الحرب العالمية الثانية أسوة بمعاهداتها مع بولندا
وتشييكوسلوفاكيا الا ان مثل هذه المعاهدات متروكة لظروفها السياسية
خاصة وأنه ليست هناك من المشاكل الجوهرية بين المانيا الغربية وبين
بلغاريا أو المجر مثل تلك التي كانت مع بولندا التي ضمت اليها أراضي المانيا

أو تلك التي كانت مع تشيكوسلوفاكيا وكان أحد أقاليمها « السوديت »
قد ضمته ألمانيا الهتلرية إليها .

ولكن هذا لا يعنى أن الوضع في أوروبا أصبح يتسم بالهدوء التام والامن
المفرط حيث أننا إذا القينا نظرة عابرة على الأرقام المعلنة لأهم أسلحة حلف
الاطلنطي في أوروبا الغربية وتلك الخاصة بحلف وارسو لعلنا أنه في بداية عام
١٩٧٣ تواجد للغرب في أوروبا قرابة ٥٠٠٠ دبابة مقابل ١٠٠٠ دبابة تابعة
لروسيا في أوروبا الشرقية و ٧٠٠٠ دبابة لدى الدول الشرقية الأوروبية -
وتواجد في أوروبا ٧٠٠ طائرة مقاتلة اعتراضية للغرب مقابل ٣٠٠٠ مقاتلة
اعتراضية شرقية بأوروبا - وقرابة ١٥٠٠ مقاتلة قاذفة للغرب مقابل
عدد مماثل لها من المقاتلات التي يمكنها أن تقوم بنفس الدور لدى روسيا
والدول الشرقية الأوروبية بأوروبا - و ٢٠٠ قاذفة خفيفة بأوروبا للغرب مقابل
٣٠٠ قاذفة خفيفة للشرق بأوروبا - وهذا عدا ما يقرب من نصف مليون
جندي روسي في أوروبا الشرقية مقابل ٣٠٠٠٠٠ جندي أمريكي في أوروبا
يتمركز غالبيتهم في ألمانيا الغربية وذلك عدا قوات الدول الأوروبية الشرقية
البرية وتلك التابعة لدول أوروبا الغربية . والمعلوم أن القوات البرية بالخدمة
العامة لدول أوروبا الشرقية تكاد تقارب ضعف عدد ميشيلتها من القوات
العامة بدول أوروبا الغربية كما أن دول أوروبا الشرقية يمكنها أن تجند تحت
السلاح في تعبئة شاملة نسبة تفوق نسبة التعبئة الأوروبية الغربية الشاملة .

ومن هنا فانه سيصعب على أمريكا أن تفكر جدبا في الانسحاب المنفرد
الشامل من أوروبا الغربية مع استمرار الوضع في أوروبا الغربية والشرقية
على ما هو عليه حاليا حيث أن ذلك سيؤثر بالتبعية على الأمن القومي
للولايات المتحدة ذاتها إذا تأثر أمن غرب أوروبا ومن هنا ازدادت مطالب
أمريكا من حلفائها في أوروبا الغربية للعمل على زيادة مساهمتهم الفعلية عن
طريق زيادة عدد قواتهم العاملة وتقويتها . إلا أن البعض منهم يتقاعس حتى
يجبر أمريكا على استمرار بقائها في أوروبا الغربية وأيضاً اعتماداً على أن
قوات الغرب بأوروبا الحالية تكفي طالما أن المظلة النووية الرادعة الأمريكية
وتلك الانجليزية - ومن ثم الفرنسية في حالة الحرب الشاملة - على
استعداد الردع الشرق ذربا إذا ما هاجمهم ذربا . وفي الجانب الآخر احتجت
دول غرب أوروبا على أمريكا عندما أعلنت هذه الأخيرة التعبئة النووية العامة
بقواعدها النووية في أوروبا الغربية عقب اندلاع حرب الشرق الأوسط في
أكتوبر ١٩٧٣ وذلك دون أن تخطرهم أمريكا مسبقاً بهذه التعبئة النووية أو
تتشاور معهم بخصوصها حيث أنها عرضتهم للردع اللدري الروسي في الوقت
الذي لم يكونوا فيه أطرافاً في المشكلة .

ورغم من أمريكا. افادتهم ان هذه التبعة النووية الأمريكية اخطتها عليها
الظروف الطارئة من أجل مجابهة تحركات روسية داخل اراضي روسيا.
لقد من الفرق الروسية المنقولة جوا وخشيت أمريكا أن يتدخلوا في الحرب
بين العرب واسرائيل. ولذلك اضطرت ان تعلن التبعة الغربية بين جميع
قواعدها بالعالم ولم يكن لديها الفرصة الكافية للتشاور معهم كما لم تتمكن
امريكا من اعلان التبعة في بقية قواعدها بالعالم دون تلك الأوروبية الغربية
لما تسببه مثل هذه الثغرة من ضعف في الموقف الأمريكي الذي . الا ان
الدول الأوروبية الغربية لم تقبل التبريرات الأمريكية هذه وطالبت أثناء
مناقشة تجديد معاهدة حلف الاطلسي ان يكون لهم دورهم الإيجلي في
التخطيط وتنفيذ الدفاع الاستراتيجي والتكتيكي الذي عن أوروبا الغربية
بقدر أكبر عما هو عليه حتى لا تنفرد أمريكا بالتصرف في الردع الذي وتعرضهم
لخطر التدمير الذي دون ان يكون لهم مبررات سياسية لتحمل مثل هذه
المخاطر الجسيمة .

وإذا قلنا نظرة استراتيجية على نوعية وقدرة القوات التقليدية
الروسية في أوروبا وتلك الخاصة بالدول الأوروبية الشرقية فاننا سنجد انها
تتفوق بنسبة ١/٢ في المدرعات والطائرات التكتيكية والقوات البرية ومن
الطبعي ان نسبة التفوق هذه متوفرة أيضا في بقية الأسلحة المساعدة - مثل
المدفعية والمهندسين وخلافهم - التي تخدم هذه القوات وهذا يعطي للشرق
القدرة في الاختراق والانطلاق عبر أوروبا الغربية حتى جدار الاطلسي بتلك
القوات والأخرى الروسية المنقولة جوا والمتمركزة في روسيا وذلك في حرب
بالأسلحة التقليدية أي غير ذوية (مع امكان استخدام الأسلحة الذرية
التكتيكية مثل المدفعية الغربية) وفي هذا الموقف فان الجانب الأوربي الغربي
سيصعب عليه أن يدافع عن نفسه بأسلحته التقليدية فقط ضد مثل هذا
التفوق الزاحف الشرقي المفترض ولن يتمكن الغرب من ابقائه الا اذا استخدم
أعماله الذرية الاستراتيجية الغربية من أجل ضرب هذه القوات ومن أجل
ضرب دول الشرق ذاتها لشل حركتها .

أي بعبارة أخرى ان يعمل الغرب على ايقاف التقدم الشرقي عبر أوروبا
الغربية عن طريق اعلان الحرب الذرية الشاملة على الشرق واعتقد أن مثل
هذا القرار سيصعب على الغرب اتخاذه الا في حالات الضرورة القصوى .
كذلك اعتقد أن الشرق لن يتصور ليجتاح أوروبا الغربية تلقائيا بدون أسباب
ضرورية قصوى حيث أنه حتى اذا بدأ وأعلن أنه سيستخدم فقط الأسلحة
التقليدية فان الغرب سيروعه قريبا لأنه ليس لدى الغرب سوى الردع الذي
الاستراتيجي الشامل من أجل أن يدافع به عن نفسه .

وفي الجانب الآخر فأننى أفيد أنه سيصعب على أمريكا وأوروبا الغربية أن يبدعوا هم في شن حرب بالأسلحة التقليدية فقط ضد روسيا في أوروبا بموجب الأوضاع العسكرية الحالية لأن الغرب يفتقد النسبة المطلوبة تقديرا للمهاجم - وهي ضرورة تفوق المهاجم بنسبة تقارب $\frac{1}{3}$ - حيث سيتعلم نظريا على الغرب التوصل الى نسبة التفوق المطلوبة (ومثال ذلك بأنه يجب على الغرب أن يعد قرابة ٥٠٠.٠٠٠ دبابة نظريا اذا اراد مهاجمة ال ١٧٠.٠٠٠ دبابة الروسية في هجوم شامل ذو عمق في اراضى الشرق وعلى جبهة واسعة) كذلك يجب على الغرب أن تشمل حسابات الدبابات الموجودة في روسيا والتي ستعامل معه ومن هنا فانه سيصعب على الغرب القيام بهجوم ثاقبي على الشرق بقواته الضعيفة الحالية . كذلك لا يمكن أن يعمل الغرب على تعويض ضعفه هذا باستخدام أسلحته الذرية التكتيكية والاستراتيجية لأن ذلك يعنى الدخول في مواجهة ذرية شاملة مع الشرق الأمر الذى سيعرض الغرب للردع الذرى الروسى ومن هنا سيبعد الغرب عن مثل هذا التصرف .

إن تواجد التفوق للشرق في القوات التقليدية بوسط أوروبا يمكن اعتباره بأنه سلاح « الردع بالقوات التقليدية » من أجل ارغام الغرب على عدم التحرش الإيجابي بالشرق وعلى عدم مهاجمة المعسكر الشرقى في أوروبا . ومن هنا فان الغرب يحتفظ في أوروبا الغربية بأقل نسبة من القوات التقليدية تصلح فقط ليدافع بها عن نفسه لعدة أيام محددة - اذا ما فكر الشرق في مهاجمته بأسلحته التقليدية - حتى يتطور الموقف ليتحول الى حرب ذرية شاملة او بالتراجع الشرقى . ومن المقدر عمليا أن لا ينتظر الموقف عدة أيام ليتحول الى حرب ذرية من عدمه بل سيتقرر ذلك في وقت قصير جدا ومن هنا سيحجم الشرق عن التفكير في مثل هذا التصرف لأن الأمر قد يتحول الى مواجهة ذرية شاملة بأسرع مما يتصوره العقل . ولذلك وضعت التليفونات الساخنة بين البيت الأبيض في أمريكا والكرملين في موسكو ليتصل رئيس أمريكا بالمسئول السوفيتى فور وقوع أية تحركات هجومية اقتراضية لدى الطرف الآخر للاستفسار عن مغزاها حتى لا تقع الحرب الذرية الشاملة في لحظات من الزمن أو ليبلغ أى من الرئيسين الرئيس الآخر اذا انطلقت قذيفة ذرية من لديه بطريق الخطأ حتى لا ينطلق الردع الذرى المقابل .

وبالنسبة لموقف الغرب في أوروبا فانه يحتفظ طواعية بأقل قدر من القوات التقليدية يمكنها أن تفى بواجباتها الدفاعية المحددة هذه (كما يمكنها تجاوزا القيام في ظروف خاصة باختراق على جبهة ضيقة في خطوط الشرق اذا تطلب الموقف ذلك) حيث أن الغرب لا يمكنه بسهولة أن يحتفظ بإعداد كبيرة من القوات التقليدية في أوروبا لأن ذلك سيحملة نفقات باهظة ستؤثر

بالتبعية على مستوى معيشة أفرادها كما أنه حتى إذا تحمل أعباء مضاعفة عدد قوائمه الحالية فإن حدود استخداماتها لن تزيد عن تلك الحالية - حيث أن الشرق سيزيد بالتبعية من قوائمه التقليدية هو الآخر - لذلك فإن استراتيجية الغرب في أوروبا هي : التثبيت بأقل قوة تقليدية مؤثرة والردع عن طريق الردع الذرى الشامل . ومن هنا يتضح لنا أن الغرب لا يمتلك في أوروبا الغربية من وسيلة ردع غير الردع الذرى الاستراتيجى الشامل . وبالنسبة للشرق فإن استراتيجيته العامة في أوروبا هي : التثبيت بأكثر قوة تقليدية والردع بها بالإضافة الى الردع الذرى وهذا يعنى الاعتماد على التفوق فى القوات التقليدية لاجبار الغرب على عدم التفكير فى اختراق المعسكر الشرقى أو استخدامها فى ردع الغرب إذا أقدم على ذلك بالإضافة الى استخدام الردع الذرى الشامل إذا فشلت القوة التقليدية الشرقية فى مهامها أو إذا تعرض الشرق للهجوم الذرى الغربى . ومن هنا يتضح لنا أن الشرق يمتلك فى أوروبا ميزة « الردع بالقوات التقليدية » وميزة « الردع الذرى » فى حين لا يمتلك الغرب الاميزة « الردع الذرى » فقط .

وأزاء هذا الموقف فلن أمريكا تحاول من خلال محادثات خفض التبادل لقوات فى أوروبا من انتهاء التفوق التقليدى الشرقى فى أوروبا مقابل تخفيض تدريجى للقوات الامريكية والاوربية بها بحيث تكون نسبة خفض القوات الشرقية اكبر من نسبة خفض القوات الغربية . وهو الأمر الذى ترفضه روسيا وتطالب روسيا بأن يكون التخفيض متساوى ومتوازى لقوات الطرفين الحالية بحيث يستمر فى النهاية تواجد التفوق العددي الشرقى وبالتالي يستمر تواجد « الردع بالقوات التقليدية » وإن كانت مقدرة هذه القوات لتقليدية الرادعة ستقل عن سابقتها أى سوف لا يكون فى مقدورها افتراضياً اجتياح أوروبا الغربية بمفردها وبسهولة مثل ما كان الوضع عليه مسبقاً قبل التخفيض المتساوى المتوازى . وتهدف أمريكا باقتراحاتها هذه أن لا يتبقى للشرق سوى « الردع الذرى » فقط مثلاً . وأنه وإن كانت روسيا تمنى أن تخفض من قواتها فى أوروبا لتتمكن من مجابهة الصين الشعبية فى آسيا إلا أن روسيا ترفض أن تواجد معرضة ومهددة فى أوروبا إذا هي فقدت ميزة تفوقها بالقوات التقليدية بها لأن هذا التفوق يشكل ضماناً لسلامة المعسكر الشرقى فى أوروبا الشرقية .

ونتيجة لهذا الجمود فى اجراء تخفيض بطريقة ترضى بها أمريكا ومن أجل دفع روسيا على قبول مزيد من القيود المشتركة فى مجال الحد من الأسلحة الاستراتيجية فإنه أشيع أن أمريكا حاولت فى عام ١٩٧٤ التلويح باستخدام القمح كسلاح ضد روسيا ليكون « الردع بالحبوب » وسيلة تمكن أمريكا

من خلالها مساومة روسيا للتوصل الى حل مواضع الخلافات بينهما وهذا مع بلل الجهد الأمريكي المفضى من أجل الحفاظ على دوام استمرار الوفاق السابق التوصل اليه مع روسيا والحفاظ على كل ما تم الاتفاق عليه بخصوصه معها . ويتقدم هذا الرأي ويقول بان أمريكا يمكن ان تلعب هذا الدور الآن بعد أن تخلصت من حرب الاستنزاف الفيتنامية التي كانت تكلفها ٢٥٠ مليون دولار يوميا وتكلفها أعدادا كبيرة من القتلى ومن هنا فليست هناك قوات أمريكية تشتبك الآن في أى مكان من العالم مع قوات شيوعية يمكن الضغط عليها بموجب تصعيد اشتباكاتهم معها .

وإذا لقينا نظرة على موقف الحبوب عام ١٩٧٤ لوضح لنا تعاضد دور « الردع بالحبوب » . لقد كان انتاج العالم للقمح ٣٥٣,٨ مليون طن عام ١٩٧١ وكان هذا المقدار هو متوسط انتاج السنوات السابقة له حيث كانت الظروف الجوية مواتية ألا ان هذا الانتاج تدهور عام ١٩٧٢ واصبح ٣٤١ مليون طن وحصل هذا التناقص في الوقت الذي اشتد فيه الطلب على القمح بسبب العطش الذي اصاب مناطق شاسعة في غرب افريقيا ووسطها وفي بعض مناطق بأمريكا وهو نفس العام الذي انتقص منه محصول القمح في روسيا بشكل رهيب . وتابع محصول القمح في تدهوره بسبب سوء الأحوال الجوية ووصل الى ٣٢٥ مليون طن عام ١٩٧٤ . وتنتج أمريكا قرابة ٦٠ مليون طن من القمح سنويا انخفض هذا العام بنسبة ١٠ بالمائة بسبب الأحوال الجوية هذا وتصدر أمريكا قرابة ٥٥ بالمائة من صادرات الدول المصدرة للقمح .

وتقول الاحصائيات ان الدول التقليدية المستوردة للقمح ستستورد هذا العام مقدار ٦٥ مليون طن وينتظر أن تصل وارداتها عام ١٩٨٥ الى قرابة ٨٨ مليون طن بسبب الزيادة الكبيرة في تعداد السكان هذا اذا لم تتأثر زراعة القمح في العالم وترفع من هذه الأرقام التقديرية . والدول الرئيسية المنتجة للقمح الا وهى : أمريكا وكندا وأستراليا والأرجنتين وتليها فرنسا ستضطر هذا العام الى ان تأخذ من الاحتياطي الاستراتيجية للقمح الموجودة طرفها من أجل ان توفى بطلبات استيراد القمح هذا العام والتي قدرت كما ذكرنا عليه بكمية ٦٥ مليون طن . ومن هنا سينخفض الاحتياطي الاستراتيجي للقمح وهذا قد يعرض البعض لمجاعات اذا استمرت الأحوال الجوية في التدهور . لقد انخفض المخزون الاستراتيجي للقمح خلال السنوات الماضية بسبب سوء الأحوال الجوية التي أجبرت روسيا والصين الشعبية على استيراد كميات ضخمة من الحبوب كذلك دفعت بعض الدول الى زيادة وارداتها من القمح الا ان زيادة واردات هذه الأخيرة قاربت ٥ ملايين طن في حين استوردت روسيا عام ١٩٧٢ مقدار ١٥ مليون طن واستوردت القمح

الشمسية قرابة ٧ مليون طن . هذا واستوردت الهند كميات كبيرة في ذات الحظ . لقد كان الاحتياطي الاستراتيجي للقمح يكفي ٩٠ يوما عام ١٩٧١ فتنقص ليكون ٤٥ يوما وأصبح عام ١٩٧٤ يكاد يكفي ٣٠ يوما . وبتحويل ذلك الى كميات فقد كان المخزون الاستراتيجي للقمح لدى الدول المصدرة للقمح هو ٤٧,٥ مليون طن عام ١٩٧١ فانخفض في نهاية عام ١٩٧٢ الى ٢٧ مليون طن .

ومن هذه الصورة يمكننا أن نتصور قيمة « الردع بالحبوب » لو استخدم لها الردع ضد الدول المستوردة للحبوب خاصة وقد ارتفعت أسعار القمح والحبوب عام ١٩٧٤ بمقدار أربعة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٧٢ . لقد تسربت الأنباء تشير الى أن أمريكا ساومت روسيا عام ١٩٧٤ للتوقيع على اتفاقية الحد من الأساحة الاستراتيجية والتفاوض عن بعض موضوعات كانت تعارضها روسيا بها مقابل أن تعدها أمريكا باحتياجاتها من القمح لكمية ٢٨ مليون طن توردها أمريكا لروسيا خلال سنتين بمعدل ١,٤ مليون طن عام ٧٢/٧٣ و ١,٤ مليون طن أخرى سنة ٧٤/٧٣ من أجل تدبيرها كاحتياطي للطوارئ لديها . وإن ذلك كان عندما انخفض محصول الحبوب في روسيا عام ١٩٧٢ لكمية ٢٥ مليون طن حبوب - أي قرابة ثمن انتاجها - منهم قرابة ١٥ مليون طن من القمح . أفيد انني لا اعتقد في حقيقة هذه المساومة وفي صحتها ولكنني لوردتها لأشير على افتراض بداية عصر التلويح بمبدأ « الردع بالحبوب » . الأمر الذي أثير من جديد وبطريقة علنية في أكتوبر ١٩٧٤ عندما خفض الرئيس الأمريكي فورد (وهو الذي تولى رئاسة الولايات المتحدة بعد اعتزال الرئيس نيكسون في أغسطس ١٩٧٤) اتفاقية عقدها شركات أمريكية للحبوب مع روسيا لتوردها ٩٠٠.٠٠٠ طن من القمح و ٢٤.٠٠٠ طن من الليرة وطالب الرئيس الأمريكي فورد بأن يجري تخفيضها وتبديل نوعيتها بسببه نقص الحبوب في أمريكا وحتى تتمكن أمريكا من الوفاء بالتزاماتها التصديرية الأخرى وخفضت فعلا وعدلت بحيث أصبحت ٥٠٠.٠٠٠ رطل من القمح و ١٠.٠٠٠ طن من الليرة أي أنها خفضت بمقدار مليون طن من الحبوب . وقد نشر وقت أحداث هذه الصفقة إن مجلس الشيوخ الأمريكي يعارض تقديم تسهيلات تجارية لروسيا ويعارض في منح روسيا حقوق معاملة « الدولة الأولى بالرعاية » وما يمكن بالتجعية أن يتمتع به روسيا من مؤايا جمركية وتجارية واقتصادية بوجه عام في أمريكا إلا بعد أن تولف روسيا رسميا على عدم تقييد هجرة اليهود السوفييت الى إسرائيل . وقيل أيضا أن تخفيض أمريكا لصفقة القمح والليرة هذه - وهي التي خفضت بمقدار الثلث - قيل أنها رسالة ضغط وجهت الى روسيا لتبذل من موقفها وتوافق

على بعض مواضيع سياسية وأخرى استراتيجية سبق لها أن رفضتها وتأمل أمريكا أن تحتويها اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية المزمع توقيعها بين البلدين لتكون مكملة لاتفاقية عام ١٩٧٢ .

أنتى أستطيع أن أجزم أن روسيا لا يمكن أن توافق على ما قد يمرض سلامتها للخطر ولو افتراضيا - خاصة بعد أن أوضحت في الصفحات السابقة الموقف في أوروبا - وعليه فيصعب لمساومة ضاغطة أن تجدى مع روسيا لأننى اعتقد يفينا أن الروس يفضلون أن يقللوا استهلاكهم للخبز واستهلاك الحبوب عامة في بلادهم من أن يعرضوا أمنهم لى انتهاك أو مساومة وينطبق نفس الراى على الصين الشعبية . ولقد نشرت الصحف خطابا لليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى القاه يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٤ فى مدينة عشاء أقيمت فى موسكو تكريما لوزير الخزانة الأمريكى الذى وقع صفقة القمح والذرة هذه المخفضة والمعدلة مع روسيا (بعد أن طلبت أمريكا من الشركات التجارية للحبوب الأمريكية أن لا توقع صفقات نهائية للحبوب إلا بعد أن توافق عليها الحكومة الأمريكية) قال بريجنيف إن روسيا ترفض بشدة أن تقرر أمريكا أمور تنمية التعاون الاقتصادى بين البلدين بالمسائل التى تتسم بالصفغة الداخلية للدول . ويعنى هذا القول الروسى أن روسيا ترفض الضغوط الاقتصادية التى يعلنها مجلس الشيوخ الأمريكى ازاء موضوع هجرة اليهود السوفيت الى إسرائيل التى تعد بمثابة التدخل فى الشؤون الداخلية للدول ولكنه أيضا يحذر من المساومات الضاغطة بأنواعها . والسؤال الآن يتوقف على مدى تجاوبهما فى هذا الشأن .

لم يستمر التساؤل طويلا حيث تتابعت الأحداث الدولية بخطوات سريعة قرب نهاية عام ١٩٧٤ وفى بداية ١٩٧٥ بطريقة كشفت الفطاء عما كان يحاك وقتئذى مطبخ السياسة الخارجية الأمريكية الروسية . وبدأ خيط الأحداث هذا باجتماع القمة المفاجيء الذى تم بين الرئيس الأمريكى فورد وليونيد بريجنيف سكرتير الحزب الشيوعى السوفيتى فى فلاديفستوك يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤ . وهو الاجتماع الذى سعى البيت الأبيض الأمريكى الى عقده فى المقام الاول مبررا الحاجة الى دفع عجلة أوافق او على الأقل الحفاظ عليه بعند أن ابتعد الرئيس نيكسون عن الحكم مرغما فى أغسطس ١٩٧٤ ومن ثم مهدت الحكومة الأمريكية منذ نهاية أغسطس ١٩٧٤ بسلسلة من التصرفات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية الموجهة الى روسيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل انجاح فرصة عقد مثل هذا الاجتماع .

ومن التصرفات السياسية الأمريكية أن قامت أمريكا بحركات تقارب

سريعة من الدول الأوروبية الغربية وإزالة غشاء الجفاء الذي كان يفصلها في عهد نيكسون عن المجموعة الأوروبية الغربية وكذلك من أجل إثبات التماسك الغربي وبالتالي تماسك حلف الأطلسي في مواجهة روسيا كذلك أوضحت أمريكا عمداً في مجال الاستراتيجية الأمريكية عن صاروخ عابر للقارات يمكن أن يطلق من طائرة وهي محفلة في الجو الأمر الذي يجعل روسيا تعيد حساباتها في مجال الصواريخ الاستراتيجية الهجومية الذرية العابرة للقارات وإدخال هذا النوع في الحسبان بالإضافة إلى تلك القابعة في صوامعها الأرضية وتلك الراقدة في ظلمات أعماق المحيطات ثم توجت أمريكا تصرفاتها هذه بالتنويع بنقص فائض الحبوب بها بالاشتراك مع أزمة الحبوب العالمية وخلاف ذلك من تصرفات أخرى تجعل لأمريكا رصيда من المواقف تستحق البحث في لقاء عاجل على مستوى القمة الروسي الأمريكي .

ولما كان الرئيس الأمريكي جيرالد فورد سيتواجد في اليابان قرب نهاية نوفمبر ١٩٧٤ في زيارة معدة مسبقاً بالإضافة إلى أنه سيتواجد بعد ذلك في زيارة لكوريا الجنوبية تلك التي تطل على حدود روسيا الآسيوية ومن ثم لن تفصله سوى ساعة طيران من سيول ليصل إلى أول مطار روسي في فلاديفستوك فإنه كان من الطبيعي أن تتلاقى الرغبة ذاتها في موسكو وقد تكون بنفس درجة الحرارة الأمريكية أو بأقل منها إلا أنها كانت مناسبة مفيدة خاصة والرئيس الأمريكي فورد سيعتلى رئاسة أمريكا حتى نهاية ١٩٧٦ بصرف النظر من نجاحه في انتخابات ١٩٧٦ من عدمه أو أن روسيا قد تكون أرادت أن تعد العدة لتلعب لعبتها في انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة مثل تلك التي لعبتها في انتخابات عام ١٩٧٢ عندما دفعت بثقلها خلف الرئيس نيكسون وقتئذ لصالح سياسة الوفاق التي كانت منعطفاتها تروق لها .

وعلى كل حال فمن الواضح أن الرئيس الأمريكي فورد كان يريد أن يغتلى ميكراً خشبية مسرح الوفاق الذي كانت لمرحيته الرصيـد الأول في انجاح نيكسون في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٧٢ حيث أن الرئيس فورد كان قد قرّر أن يخوض انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٦ ومن هنا يحبد أن يركب نفس الجواد الذي ركب نيكسون في مجال السياسة الخارجية الأمريكية خاصة والرئيس فورد رصيـد في مجال السياسة الداخلية الأمريكية يفوق رصيـد نيكسون به .

وتقابل فورد وبريـجـيف ودرس كل منهما الآخر ثم صدر البيان المشترك عن مباحثاتهما يحوى تكراراً للمبادئ التي صدرت مسبقاً عن نيكسون وبريـجـيف حيث جاء في بيانهما ما يفيد تأكيد منع وقوع الحرب الذرية ونشوب الحرب بصفة عامة وبلل الجهود من أجل تجنب أخطار انتشار

الأسلحة النووية في العالم والعمل على توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين البلدين والعمل على تحقيق خطوات جديدة في طريق الوفاق وتطوير العلاقات الأمريكية السوفيتية بما يخدم ذلك .

ولكن الجديد في اجتماع فلاديفستوك أن فورد وبريجنيف وقعا على اتفاق مبادئ حول أهم الشروط التي يمكن أن تعتبر أساسا لمقابلة جديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية يمكن اعتبارها كتقوية للمصالحة الأولى الموقعة بين البلدين عام ١٩٧٢ . وقد أثير بأن شروط هذا الاتفاق تقضي على تحديد جديد لعدد الصواريخ الاستراتيجية النووية الهجومية المأهولة للقنابل لمدة عشر سنوات حتى عام ١٩٨٥ بحيث يحدد امتلاك كل منهما لعدد ٢٤٠٠ صاروخ استراتيجي غير للقنابل وأن يمتلك كل منهما لما يقارب ١٠٠٠٠ رأس ذرية مع ترك الحرية لكل دولة في تحسين نوعية الصاروخ العابرة للقنابل خاصتها من حيث ضخامته ومداه وقدرته في حمل عدة رؤوس نووية

أن هذه الأرقام تماثل تقريبا ضعف أعداد الصواريخ الاستراتيجية التي تمتلكها حاليا كل من روسيا وأمريكا حيث أن روسيا تمتلك ما يقارب ١٦١٨ صاروخ استراتيجي وتمتلك أمريكا ١٠٥٤ وهي في حالتها الزاهنة تكفي لكي يلزم كل منهما بمسكن الطرف الآخر تدميرا شاملا وهذه الأعداد الحالية تدعو كل طرف ليعتزم الطرف الآخر ويخشاه حيث أنها ليست بالقليلة ، إلا أن افتراض نمو الصين الشعبية وخلافها من الدول الأخرى وخاصة في المعسكر الغربي في مجال الصواريخ الاستراتيجية خلال فترة العشر سنوات هذه دفع روسيا وأمريكا إلى تحديد هذا العدد المرتفع من الصواريخ الاستراتيجية لدى كل منهما من أجل إمكانية مجابهة التهديدات المقابلة الافتراضية حيث أنه يمكن لروسيا في وقت لاحق أن تضطر إلى مجابهة كل المعسكر الغربي بالإضافة إلى مجابهة الصين الشعبية كذلك يمكن أن تضطر أمريكا إلى مجابهة المعسكر الشرقي بالإضافة إلى مجابهة الصين الشعبية ومن هنا زادت أعداد الصواريخ الاستراتيجية التي تنطلق من القواعد الأرضية إلى ٢٤٠٠ صاروخ لدى كل منهما . حيث أنها الركيزة الدفاعية الأولى لدى كل منهما لأن القوات الجوية يمكن أن تتأثر فاعليتها بالاحول الجوية السائدة كذلك فالقواصات رغم العديد من مزاياها فإن بها بعض مواقف للضعف قد تقلل من آثارها المرجوة وتجعلها تأتي في المرتبة التالية للصواريخ الاستراتيجية الأرضية ومكملة لها .

ومن الواضح أنه كان لروسيا العديد من الشروط تجاه أمريكا حتى تقبل روسيا التوقيع مستقبلا على مثل هذه الاتفاقية الجديدة للحد من الأسلحة

الاستراتيجية لتشمل العديد من الواضع العسكرية والسياسية والاقتصادية مثل الوضع في وسط أوروبا بالنسبة للتخفيض المتبادل للقوات العسكرية بها وامور الامن والتعاون الاوروبي كذلك فمن الضروري ان تلوث روسيا موقف مراوغة الكونجرس الأمريكي الذي استمر حتى قرب نهاية ١٩٧٤ في تأجيل التصديق على منح روسيا حق الدولة الاولى بالرعاية رغم انه قد نص على ذلك في معاهدة التجارة الروسية الامريكية التي وقعها نيكسون مع بريجنيف في عام ١٩٧٢ حيث ظلت الاغلبية « الديمقراطية » في الكونجرس والمالية لاسرائيل تطالب روسيا بتعهدات رسمية سوفيتية من اجل فتح باب هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل . ومن الطبيعي ان كان موقف هورد يتسم بالضعف في هذا الموضوع تجاه بريجنيف عند اجتماعهما في فلاديفستوك يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ حيث كان الحزب الجمهوري الذي ينتمي اليه الرئيس هورد قد منى بهزيمة ساحقة في انتخابات الكونجرس التكميلية التي تمت يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٤ . واصبح الحزب الديمقراطي هو الذي يسيطر على الكونجرس .

اصدر الكونجرس الأمريكي يوم ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ مشروع القانون التجاري الخاص برفع القيود على التجارة الخارجية الامريكية وقد جاء فيما يخص بروسيا ان الكونجرس وافق على منح روسيا حق الدولة الاكثر رعاية في التجارة مع امريكا بشرط ان ترفع روسيا شروط الهجرة عن اليهود السوفيت لاسرائيل وحدد المشروع الامريكي مدة سريان تمتع روسيا بحق الدولة الاكثر رعاية بمدة ١٨ شهرا حتى يختبر الكونجرس تصرفات روسيا تجاه هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل حيث افاد الكونجرس انه اذا ثبت له ان روسيا مستمرة في فرض القيود على هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل فان الكونجرس سوف يحق له تعديل الميزات الاقتصادية التي منحها لروسيا بموجب هذا القانون .

واعترفت روسيا ان هذا القانون الأمريكي يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لروسيا وصدر عن موسكو في ١٩ ديسمبر ١٩٧٤ ما يفيد بان الاتحاد السوفيتي يرفض قرار الكونجرس الأمريكي هذا المشروط بفتح باب الهجرة لاسرائيل واعتبرت موسكو القرار الأمريكي تدخلا في شئونها الداخلية ثم اعقب ذلك ان اعلنت روسيا في ١٥ يناير ١٩٧٥ انها ملتزمة بالتجارة التي وقعت بين البلدين في عام ١٩٧٢ تلك التي وقعها نيكسون وبريجنيف واعتبر الالفاء هذا بمثابة الرد الروسي على قرار الكونجرس واعتبرت روسيا ان هذا التصرف صدر عن دولة امريكا بصرف النظر عن ان رئيس جمهورية امريكا لا يؤيده في جملته وتفصيله حيث انه يصعب في مثل هذه المواقف ان يظل الانسان ان ذلك هو قرار الكونجرس وانه ليس بقرار البيت ابيض . ومن

الواضح ان الكونجرس الأمريكى اراد أن يثبت بطريقة غير مباشرة لموسكو انه صاحب الصوت الاول فى الولايات المتحدة كما انه فى نفس الوقت اراد به ان يشعر الشعب الأمريكى ذاته انه هو « اى الحزب الديمقراطى » هو المسيطر على ناصية الأمور خاصة وانتخابات الرئاسة الأمريكية ستم فى عام ١٩٧٦ .

من الواضح ان جو الوفاق الرسمى الأمريكى اهتز نوعا فى بداية ١٩٧٥ من جراء هذه الاحداث نتيجة تصرفات الكونجرس ويقينى أن هناك عدة مواقف داخلية روسية دعت الى مزيد من التشدد تجاه أمريكا وخاصة من العناصر التى كانت تشك فى جدوى الوفاق وتلك التى تخشى على مستقبل الشيوعية الدولية من جراء حركة التوافق الروسية الأمريكية هذه ومدى آثارها على زيادة الفرقة الروسية الصينية . ان قرار الكونجرس الأمريكى لا يعتبر فقط تدخلا فى شئون روسيا الداخلية بل اتسم بالتلويح بقطع التسهيلات الحكومية الأمريكية الاقتصادية عن روسيا .

وقد يقول القائل ان الدول العربية استخدمت المقاطعة البترولية ضد أمريكا . والرد على ذلك ان الدول العربية استخدمت مقاطعة البترول عن أمريكا للدفاع عن نفسها ولتحرير الأرض العربية التى اغتصبها اسرائيل بمساعدة الأسلحة المجانية الأمريكية والتأييد الأمريكى وعليه فانه فى حالة الدفاع عن النفس فالشرعية مكفولة قانونا ودوليا فى استخدام كافة سبل المقاومة القومية . أيضا فان مقاطعة البترول العربى عن أمريكا ليس هو بالإجراء الذى يعرضها للمخاطر الجسام لأن البترول العربى الذى تستورده أمريكا يمثل اقل من ٤ بالمائة من استهلاكها اليومى فضلا من انه كان معروفا أن أمريكا كان يمكنها تعويضه وقد عوضته فعلا ذلك علاوة على أن أمريكا تعتمد أصلا على بترولها الموجود فى أراضيها والمقاطعة العربية كانت مجرد رسالة رمزية أمينة موجهة الى أمريكا أكثر مما كانت مقاطعة بالمعنى المعروف للكلمة . اما تخفيض انتاجية البترول العربى فكان شاملا ورمزيا فى ذات الوقت لينظر الجميع بعين العدل والاعتبار للحق العربى المسلوب وللأرض العربية المحتلة خاصة وأن غالبية كبرى كانت قد وصلت الى قبولها لنظرية الأمر الواقع أى الى قبول ضم الأرض العربية لمقتنبيها . ان تأثير أمريكا بالمقاطعة العربية لها لم يكن تأثيرا ماديا بل تأثرت أمريكا معنويا بسبب ما يمكن أن تصوره بأن هيبتها قد مست .

وعندما أعلنت الدول العربية عن مقاطعتها لبترولها عن أمريكا فى أيام

لهزيمة المبور المجيدة في أكتوبر ١٩٧٣ شعرت بجسامة القرار الذي اتخذته كل الدول العربية المنتجة للبتروول وشعرت بأنها تعرض نفسها فعلا للعديد من المخاطر - لان الموضوع في نظر امريكا يمس سلطانها بالدرجة الاولى اكثر مما يمسها بترووليا - ولست ان هذه الدول فضلت الوقوف صفا واحدا مع القوات العربية التي كانت تروى ارض سيناء والجولان بدماء شهدائها الأبرار وفضلت ان تساندنهم بهذا الدعم وأن تتحمل معهم المخاطر مهما تعاظمت .

وكننت أشعر استراتيجيا ان دول وامارات شبه الجزيرة العربية هم المعرضون لأخطار تدخل امريكي مسلح في هذا الوقت بدرجة تفوق افتراض تعرض الجزائر وليبيا لمثل هذا التدخل في هذا الوقت حيث كان الأسطول الامريكي في البحر الابيض المتوسط مشغولا بمراقبة سوريا ومصر وبالتواجد بجوار اسرائيل وكان يصعب عليه استراتيجيا ان يرسل مجموعة منه لتقوم بعمل منفصل ضد ليبيا او الجزائر لان ذلك يعمل على انتقاص قدرته الهجومية والدفاعية على السواء خاصة وكان في حالة الاستعداد القصوى طوال الفترة قبل التوصل الى فك الاشتباك بين العرب وبين اسرائيل وكانت تنضم اليه كل القطع الامريكية التي كانت ترسل للبحر الابيض المتوسط لتعزيزه في هذه المهمة . وكان عليه ايضا ان يخطأ لمناورات الأسطول الروسي في البحر الابيض المتوسط . في حين كان الأسطول الامريكي في المحيط الهندي والمحيط الهادي في وضع مناسب لأن يقوم في سهولة ويسر بأجراء ضربة عسكرية انتقامية ضد أى دولة أو امارة في شبه الجزيرة العربية بالخليج العربي ليكون ذلك حسب تقدير امريكا ردعا للآخرين . خاصة وغالبية دول الخليج العربي عدا العراق لم يكن في مقدورها ان تردع عسكريا مثل هذا التدخل الامريكي المفترض مثلما يمكن للجزائر وليبيا وللعراق من ان تردعه عسكريا .

ولم أستطع ان أمنع نفسي من التعبير عن شعوري كمواطن عربي أمام هذا الموقف الذي كنت أتصور جميع احتمالات إبعاده ازاء الوقفة العربية الفريدة هذه لدول الخليج العربي فأرسلت يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ (وهو اليوم السابق لوقف القتال في الشرق الأوسط) أرسلت خمس برقيات الى الاشقاء رؤساء دول شبه الجزيرة العربية المغفور له الملك فيصل ملك السعودية والشيخ صباح السالم الصباح امير دولة الكويت والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان امير دولة الامارات العربية والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير دولة قطر والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين اشيد فيها واكبر بالموقف البطولي العربي الذي سيفكرة التاريخ لهم ولاشقاؤنا العرب بتدعيم لقرار المقاطعة المصري الذي اتخذه . ولم أرسل يومها برقية الى رؤسنا

الجزائر وليبيا والعراق لأن كل أحساسى كان مع هؤلاء ومع الخطر الذي كان يترىص بهم وتقبلوه رغم أن وجداني وعرفاني كان أيضا مع الجزائر وليبيا والعراق وعمان وشعوبهم والأمة العربية الصامدة . أن التاريخ سيسجل للجميع وفقتهم هذه تلك التي أعادت للنخوة وللشهادة العربية برقيها وروينها . من جديد . أذكر ذلك ولكنني أفيد أن جميع الدول العربية المنتجة للبتروöl معرضة حاليا ومستقبلا جميعا بدرجة متساوية لأية مهاجرة طائشة ضدها . وأعتقد أن الردع العربي المعد سيكون من القوة بحيث ستكون الاصابات فيه شاملة للطرفين مثلها مثل اصابات المواجهة الذرية لو شنت .

وقد تحقق بعدئذ تقديري في أن الدول العربية في شبه الجزيرة العربية كانت معرضة لضربة مساحة انتقامية في خلال فترة المقاطعة العربية بعد أن نشر وتردد أن كانت هناك فعلا خطة أعدت كانت ترمى الى أن يقوم الأسطول الأمريكى في المحيط الهندي بإجراء عملية عسكرية محددة ضد دولة الامارات العربية المتحدة وذلك باحتلال امارة أبو ظبى (احدى الامارات التى تتكون منها دولة الامارات العربية المتحدة) ليكون ذلك عبرة للغير ومن أجل تفتيت وحدة الامارات التى تتكون منها هذه الدولة الفتية العربية .

وفي ذات الوقت ازداد هذا التقدير يقينا عندما طالعنا الصحف بما نشره المعلق الصحفى الأمريكى المشهور جوزيف السوب في ٦ نوفمبر ١٩٧٤ ما يفيد أنه علم من مصادر أمريكية رسمية أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تتخذ اجراءات عسكرية في منطقة الخليج العربى خلال سنة ١٩٧٥ لمنع حدوث أى خطر جديد على تصدير البترول العربى للولايات المتحدة الأمريكية في حالة نشوب حرب جديدة بين العرب واسرائيل . ويمكن أن يفهم من مثل هذا التلميح - الذى يمكن أن يكون قد نشر عن قصد - أن المقصود به أن تقوم أمريكا بعملية عسكرية وقائية خلال ١٩٧٥ ضد احدى الدول العربية بالخليج العربى لتندأ افتراس قطع البترول عنها مستقبلا (وهذا حتى اذا لم يتجدد فعلا القتال بين العرب واسرائيل ومن ثم أن تعمل الدول العربية على مقاطعة أمريكا من جديد) وأن العملية المقترحة يمكن بذلك أن تكون مسبقة للاشتباكات بين العرب واسرائيل حتى اذا ما تم الاشتباك تتراجع الدول العربية المنتجة للبترول من قطع بترولها عن أمريكا . وما هذه الأنباء الا وسيلة اعلامية ضاغطة ليس فقط بتهديد الدول العربية المنتجة للبترول بل بالتلميح لدولك المواجهة العربية أن عايتها أن تمتنع عن معاودة القتال والا سيكون الوبال على أشقاها أيضا . وقد كذب البيت الابيض الأمريكى ما ننسره جوزيف السوب هذا في تكذيب صرحه عن البيت الابيض الأمريكى يوم ٨ نوفمبر

١٩٧٤ ففي فيه احتمالات تدخل امريكى مسلح في الشرق الأوسط ووصف
أبناء جوزيف السوب بأنها لا تتسم بالمسؤولية . وأقول ردا على ذلك اننى
أعتقد ان الرد العربى معد لثل هذه التعرقات القير حكيمة لو حدثت .
..... الا ان التهديدات الامريكية تتابع بعد ذلك وتلون بالوان مختلفة حتى
اصبحت سافرة في النهاية ففي ٢٥ نوفمبر ١٩٧٤ أبحرت قوة بحرية امريكية
مكونة من حاملة الطائرات « كونستليشين » - تصحبها المدمرتان « بيرلى »
و « كوشرين » من حاملات الصواريخ الموجهة ودخلت الخليج العربى وجابت
قرب شواطئه في مظاهرة بحرية استفزازية حيث انطلقت خلالها الطائرات
النفاثة من حاملتها واخرقت حاجز الصوت فوق مياه الخليج الهادئة وأعلنت
يومها الحكومة الامريكية ان وحدات الاسطول الامريكى هذه تقوم بعملية
انتشار داخل مياه المنطقة للتعرف عليها وفي اليوم التالى انسحبت المجموعة
البحرية من الخليج .

نلم يستمر الامر في نطاق المناورات بل تعداه الى التهديد الصريح حيث
أعلن بصدده الرئيس الامريكى فورد في يناير ١٩٧٥ عن امكانية اقتراض
التدخل المسلح ضد الدول العربية المنتجة للبتترول اذا عاودت تلك الدول
مقاطعة امريكا . واضطرت الدول العربية ان ترد على هذه التهديدات
الصريحة حيث أعلن الرئيس هوارى بومدين بعد ذلك مباشرة بان الدول
العربية المنتجة للبتترول ستسلف آبارها اذا تعرضت اى منها لتدخل مسلح
ومن الواضح انه كان يتحدث باسم وموافقة المجموعة العربية ثم تتابعت
التصريحات المماثلة من المسؤولين بدول البتترول العربية توضح فيها موقفها
التضامنى الكبير . كذلك أعلن مؤتمر رؤساء الدول الثلاث عشرة المنتجة
للبتترول والمعروفة باسم دول الأوبك الذى انعقد في ٤ مارس ١٩٧٥ بالجزائر
ان دول الأوبك ستتصدى باجراءات موحدة لاي تهديد او عدوان قد يتعرض
له إحدى الدول المنتجة للبتترول .

أفيد ان العديد من الدول اقتنعت بعدالة القضية العربية واقتنعت
بحق مصر المطلق في استعادة اراضيها بشتى الطرق كذلك بحق العرب في
استعادة اراضيهم المقتضية وبحق الشعب الفلسطينى في الحصول على
حقوقه المشروعة وفي تقرير مصيره ومن رؤساء الدول العربية الذين اقتنعوا
بحق مصر هذا وبحقوق العرب وحقوق شعب فلسطين ان اقتنع فيلى برانت
بهذه الحقوق العربية وبحق الشعب الفلسطينى فهو قد اضطر للهجرة من
الماتيا عام ١٩٣٣ عقب وصول هتلر للحكم بعد ان ارعبه الحكم البوليسى
واستمر مهاجرا حتى عاد الى الماتيا عام ١٩٤٥ عند هزيمة هتلر وهجرته
حقيقة كلمة الهجرة - وان لم يكن قاسى صفاته ملايين الفلسطينيين الذين

يقيمون تحت الخيام منذ ربع قرن - الا انه قدر بالتاكيد موقفهم وقبضتهم . وقد اعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والمانيا الغربية عام ١٩٧٢ في فترة حكم فيلي برانت كذلك اعادتها غالبية الدول العربية معها خاصة بعد ان اتخذت المانيا الغربية موقف العدل والحياد في القضية العربية دون انحياز لطرف على حساب الآخر . ومن الجدير ان نفيد ان العلاقات بين الشعب المصري والشعب الألماني بالمانيا الغربية لم تنقطع عندما انقطعت العلاقات الدبلوماسية بينهم منذ تسع سنوات مضت بل استمرت متينة لانها علاقات اخوية حضارية وليست بالعلاقات المرحلية ويرجى لها بالمزيد من الاخاء والازدهار .

وبالعودة لالمانيا الغربية نجد ان دورها قد ازداد اهمية حاليا ومستقبلا في هذا المعترك السياسي الذي اصبحت علاقاته تتسم بموازين معقدة وبالعديد من الاعتبارات بخلاف نمط العلاقات التي كانت سائدة بين الدول مسبقا حيث انه بعد ان تعرفنا على مبادئ ومسببات وموازنين « الوفاق » بين أمريكا وروسيا يمكننا ان نقدر ان كلاهما في حاجة اليه بصرف النظر عن معيار ومقدار هذه الحاجة . وقد يتذبذب الوفاق بسبب ازمات طارئة او مفتعلة ولكنني اعتقد ان كلاهما سيبدل الجهد - المباشر - الغير مباشر - من أجل الإبقاء عليه بصورة او بأخرى . ولقد علمنا بمشتعلات موقف المانيا الغربية وبمنجزاتها السياسية من أجل تحقيق سياسة الانفتاح على الشرق وكان يصعب علينا التعرف على حقيقة وضع المانيا الغربية السياسي والاستراتيجي والاقتصادي وعلى ثقلها في هذه المجالات الا اذا علمنا بحقيقة الأوضاع العامة الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في كل من روسيا وأمريكا لأن الأراضى الألمانية هي الرقعة التي تجسدت عليها آثار الأزمات الحيوية بين الشرق والغرب منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ثم تركزت بعد ربع قرن بين الثلاثي الروسي والأمريكي والألماني . ومن هنا يظهر لنا جليا ترابط العلاقة بين الوفاق وبين الانفتاح على الشرق وافيد ان أية نكسات ايجابية قد تصيب الوفاق فان سياسة الانفتاح على الشرق ستتأثر بها وتتحرف بمقدار انحرافه .

ولقد تماظم الدور الذي قدرت المانيا الغربية ان تقوم به من أجل الإبقاء على المعابر صالحة وسليمة وعمل هيلموت شميث على هذا النحو فقام بزيارة موسكو في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤ من أجل العمل على استمرار مسيرة فيلي برانت وفالتر شيلل (الذي تولى في مايو ١٩٧٤ منصب رئيس جمهورية

المانيا الاتحادية) ونجح شميت في إعادة قدر محترم من الثقة تلك التي كانت اهتزت نتيجة للاستقالة المفاجئة لفيلى برانت بسبب عمليات التجاسوسية الشرقية الا ان شميت كان يريد هو الآخر ان يعتلى خشبة مسرح الانفتاح على الشرق ومن هنا كانت زيارته وكأنها منسقة مع زيارة الرئيس الأمريكى فورد لبريجنيف في نهاية نوفمبر ١٩٧٤ بفلاديفستوك ويتضح لنا من هذا التناسق حقيقة الصلة التي تربط بين الوفاق والانفتاح على الشرق .

وبالإضافة الى المغزى السياسى لزيارة شميت لموسكو فقد وقع فى موسكو على اتفاق تمد روسيا بموجبه المانيا الغربية بمقدار ١٠ مليارات متر مكعب من الغازات سنويا عبر خط أنابيب بين البلدين فى المدة بين عا ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ كذلك اتفق شميت على مبدأ انشاء المانيا الغربية لعدة محطات كهربائية نووية لحسابها فى اراضى روسيا لتمد برلين الغربية بالكهرباء على ان تمد هذه المحطات المانيا الغربية ذاتها مستقبلا بالكهرباء وتتجلى حكمة اقامة هذه المحطات الألمانية فى الاراضى السوفيتية بسبب اتساع اراضى روسيا وسهولة انجاز عملية تبريد المحطات النووية هذه من البحار الروسية ومن الانهار الروسية الأمر الذى يصعب على المانيا الغربية التوسع فيه داخل رقعة اراضيها بسبب ضيق هذه الرقعة وبسبب كثافة السكان العالية بها الأمر الذى سيبلوئ أجواء اراضيها بالإضافة الى صعوبة استخدام مياه الأنهار فى عمليات تبريد المزيد من المحطات النووية لما سينتج عنه رفع درجة حرارة هذه المياه وقتل الثروة السمكية بها الا أنه سيكون مفيدا فى روسيا لتدفئة مياهها المثلجة وانشاء بيئة جديدة صالحة بها .

واذا كانت الوجوه قد تبدلت فى المانيا الغربية فاننى اعتقد ان الهدف الأكبر ما زال قائما - الا وهو ايجاد صيغة التقاء ما بين شطرى الأمة الواحدة اى بين المانيا الغربية و المانيا الشرقية - واعتقد ان زيارة شميت لموسكو كانت تهدف فى المقام الأول الى ازالة ما علق من معوقات فى العلاقات بين دولتى المانيا وفى محاولة لازاحة حفة الغبار التى علفت ببرلين الغربية .

اجتمع يوم ٣٠ يوليو ١٩٧٥ فى هلسنكى رؤساء ٣٥ دولة ضمت كل دول اوربا عدا البانيا بالإضافة الى أمريكا وكندا ووقعوا على « اتفاقية الأمن الأوربى » التى تعتبر « البديل السياسى » لمعاهدة صلح أوربية من أجل انهاء الحرب العالمية الثانية فى أوربا ولكنها ليست « البديل القانونى » لمعاهدة الصلح لأن معاهدات الصلح تتسم بالتحديد النهائى للمواضيع وبإبراز كل تفاصيلها ومعالجة كل أمورها وهى المواضيع التى يصعب نوعا انجازها بعد انقضاء أكثر من ٣٠ سنة على انتهاء الحرب العالمية الثانية بسبب التطور الكبير الذى شمل الدول ذات الشأن وقد اشتملت الاتفاقية على أعضاء

حلف الاطلنطي وحلف وارسو بالإضافة الى الدول الأوروبية المحايدة . ومن هنا كان اجتماع القمة بهلسنكي بمثابة اكبر تجمع على مستوى القمة الأوربي منذ تجمع ماوك أوروبا في مؤتمر فيينا عام ١٨١٤ عندما اجتمعوا لتقرير مصير امبراطورية نابليون بونابارت .

وقعت وثيقة الامن الأوربي في ١٠٠ صفحة وقام باعدادها اكثر من ٥٠٠ دبلوماسي وفني في اجتماعات استغرقت اكثر من عامين . وتضمنت الوثيقة أربع فصول سميت (بالسلال) واحتوت المقدمة والسلة الأولى على تعهد حكومات الدول الموقعة من أجل تحقيق الامن الأوربي على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدول واحترام استقلال ووحدة أراضيها الحالية والتعهد بعدم انتهاك حدودها والعمل على انهاء الحروب واجراء الاتصالات الانسانية بين حكومات وشعوب القارة الأوروبية وتعهدت الدول الموقعة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الميثاق والعمل على تسوية الخلافات بينهم بالطرق السلمية واحترام حق كل دولة في اختيار نظامها السياسي وعدم التهديد باستخدام القوة وتضمنت بنود هذه السلة على امكان تعديل الحدود الحالية بين دولها بالاتفاق المتبادل وبالطرق السلمية حسب 'لقانون الدولي كذلك احتوت على ضرورة الاخطار مقدما عن أية تحركات عسكرية لقوات كبيرة تقع ضمن المناطق القريبة لحدودها القومية والمقصود هي المناطق القريبة من خط تقسيم أوروبا أي الخط الذي يقسم أوروبا الى شرقية وغربية .

وتضمنت السلة الثانية على مبدأ التعاون المتبادل في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعامة والفنية وتضمنت السلة الثالثة على اجراء مزيد من التعاون الانساني بين الشرق والغرب وخاصة في مجال تبادل المعلومات والانتقال الحر للأشخاص والأفكار والتعاون الثقافي وتحسين البيئة وتأمين الحريات المدنية بين مختلف الشعوب الأوروبية . وتضمنت السلة الرابعة على اجراءات لتسابعة قرارات مؤتمر الامن الأوربي والاعداد لمؤتمر عام ١٩٧٧ ببلجراد لمعلى الدول الموقعة على وثيقة الامن الأوربي هذه من أجل مراجعة ما تم اتجاذه بخصوصها .

ان امريكا قدمت بعض التنازلات في شأن هذه الوثيقة كذلك قدمت روسيا العديد من التنازلات خاصتها من أجل دفع المعسكر الغربي على التوقيع على وثيقة الامن الأوربي وعدم تأجيلها خاصة وكان من الواضح أن بريجنيف التكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي كان يريد بهذه الاتفاقية أن يتوج بها نجاحاته السياسية في مجال الوفاق الذي عمل له وسانده وحارب بسببها البعض في روسيا كذلك وهناك المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي

الذى سينعقد في موسكو في فبراير ١٩٧٦ وكان بريجنيف يود أن يقدم المؤتمر انجازاته بخصوص هذه الاتفاقية كبديل للحرب الباردة ولسياسة المجابهة مع الغرب التى سارت عليها روسيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث يمكن لروسيا في ظل اتفاقية الامن الاوربي أن تتفرغ بدرجة اكبر لمواجهة التحدى الصينى هذا بالإضافة الى ان هذه الاتفاقية يمكنها أن تفتح بالتبعية الطريق لمقد معاهدة جديدة للحد من الاسلحة الاستراتيجية كذلك يمكن بموجبها التوصل الى اتفاق بشأن التخفيض المتبادل للقوات في اوروبا مما سيسمح لروسيا بنقل بعض قواتها من الجبهة الاوربية الى جبهتها الآسيوية الملاصقة للصين الشعبية وهى مطمئنة نوعا على أن الهدوء سيسود وسط أوروبا أكثر من ذى قبل .

وفي الجانب الآخر فان الرئيس الأمريكى فورد اراد بهذه الاتفاقية أن تكون ورقته الراحلة التى يبدأ بها حياته السياسية خاصة وانتخابات الرئاسة الأمريكية ستجرى في نهاية ١٩٧٦ وكان فورد هو الآخر يريد أن يأتى بالجديد الذى لم يأت به نيكسون ليتمكن من أن يلوح بالاتفاقية على خشبة المسرح السياسى الأمريكى ويؤكد انها وطلدت الوفاق الذى كان يمكن للرياح العاتية أن تقتله من جلوره هذا ويمتاز فورد على نيكسون في مجال السياسة الأمريكية الأوروبية بأن فورد جمع شمل أوروبا الغربية من جديد مع أمريكا بعد أن كانت غالبية الدول الأوروبية الغربية نافرة من أمريكا في عهد نيكسون.

وفي الحقيقة فان مكاسب أمريكا من هذه الاتفاقية تقل عن تلك التى ستجنيها روسيا منها رغم انها لم تحقق لروسيا كل مطالبها السابقة بشأنها الا أن روسيا اقتنعت بالمزايا التى قد تعود عليها من جرائها حيث أنها ستعزز موقفها امام الصين الشعبية وتفتح الطريق لماهدة جديدة شاملة للحد من الأسلحة الاستراتيجية قد ينتج عنها أن تستطيع التقاط أنفاسها وتخفيض التكاليف الباهظة لسباق التسلح الذى الاستراتيجى القائم بينها وبين أمريكا عن طريق تحديد مشترك للأسلحة الذرية الاستراتيجية بالدولتين مع فتح مجال الأبحاث لاستحداث الجديد وهذا التحديد سيخدم كلا من روسيا وأمريكا حيث أننا أوضحنا مسبقا أن ما لديهما في ترسانتهما الذرية يكفى لتدمير العالم عدة مرات . كذلك فان اتفاقية الامن الاوربي ستساعدهما في التوصل الى نتيجة بشأن المفاوضات المتعثرة بينهما بخصوص خفض المتبادل للقوات في أوروبا خاصة وأمريكا تعرض تخفيض أعداد من رعوها الذرية في أوروبا الغربية -والتي تقدر بعدد ٧٠٠٠ رأس ذرية وتخفيض بعض من قواتها التقليدية في سقابل تخفيض كبير للقوات الروسية التقليدية في أوروبا الشرقية

يشمل القوات البرية والقوات المدرعة بالإضافة الى تخفيض الحشود العسكرية الروسية لقواتها التقليدية من مناطق الحدود الروسية الأوروبية الملائمة لأوروبا الشرقية حتى تكتمل الفائدة لأن مجرد تخفيض القوات الروسية من دول أوروبا الشرقية قد لا يفي بأهداف أمريكا لأن احتشادها على حدود روسيا الأوروبية يجعلها في موقف الأفضلية لامكانية العودة السريعة الى وسط أوروبا من جديد .

يجب لنا أن نقرر أن توقيع اتفاقية الأمن الأوربي لم تتم بسهولة ويسر بل اشتملت على مناورات وضغوط من جانب كل من روسيا وأمريكا ولعبت فيها فرنسا دورها الكبير بالاشتراك مع ألمانيا الغربية وانجلترا رغم تنوع أهداف كل منهم ، لقد ضغطت روسيا على أمريكا عند إلغاء روسيا لاتفاقية التجارة المعقودة بينهما في ظل الوفاق ابان عهد نيكسون وهذا الإلغاء ليس بالأمور الهينة بل هو من علامات التباعد السياسي ورغم زيارة فورد لروسيا في نهاية ١٩٧٤ فان بريجنيف رفض تحديد موعد زيارته المرتقبة لأمريكا وكان من المنتظر أن تتم في خريف ١٩٧٥ إلا أن روسيا حبست فكرة انجاز هذه الزيارة ولم توافق على الاعلان عنها رسميا لعدم جدوى تنفيذها طالما اتفاقية الأمن الأوربي لم يتحدد مصيرها وقتئذ بل ويقال أن روسيا ربطت بين انجاز زيارة بريجنيف لأمريكا تمثيلا مع تقاليد الوفاق التي وضعها نيكسون وبين التوقيع على معاهدة الأمن الأوربي مما كان قد يلحق افتراضيا بعض الأضرار السياسية بفورد وخاصة عند بداية الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية .

كذلك كانت للاحداث التي وقعت في صفوف الغرب في أوروبا ما دفع أمريكا الى سرعة التوقيع على هذه الاتفاقية حيث كانت الاشتباكات بين تركيا واليونان في قبرص واحتلال تركيا لجزء من الجزيرة من الأمور التي أقلقتم أمريكا وأضعفت من موقف قواعدها في كل من تركيا واليونان كذلك كان للانقلاب الاشتراكي الذي وقع في البرتغال ما زاد من حيرة أمريكا ازاء موقف البرتغال من حلف الأطلسي ولا يجب أن ننسى أن التقدم الذي أحرزه الحزب الشيوعي في إيطاليا والحزب الشيوعي في فرنسا بالاشتراك مع الاشتراكية الدولية بها ما وضع العديد من علامات الاستفهام أمام أمريكا وأمام بعض الدول الأوروبية الغربية اليمينية ومن هنا ظهرت حاجة أمريكا الى نوع من المهادنة مع الشرق في أوروبا خاصة بعد أن اجتاحت الشيوعية فيتنام الجنوبية وكمنوديا .

ومن النقاط البارزة في وثيقة الأمن الأوربي تلك الخاصة بإمكان تعديل الحدود الحالية عن طريق الاتفاق السلمي بين الأطراف خاصتها . وهذا

الموضوع قد طالبت به ألمانيا الغربية وطالبت بإدراجها ضمن بنود الوثيقة حتى لا تصيغ صفة الشرعية النهائية على الحدود الألمانية الحالية وبذلك يعتبر تقسيم ألمانيا كقضية منتهية لا يمكن العودة فيه . وأرادت ألمانيا الغربية بإدخال هذا النص أن لا تعتبر الحدود الحالية بينها وبين ألمانيا الشرقية كحدود نهائية دائمة بل فتحت بهذا النص الطريق إلى إمكانية تعديل هذه الحدود مستقبلا بالطرق السلمية عن طريق تقرير المصير مثلا من أجل إعادة توحيد ألمانيا من جديد حيث أن أصباغ الشرعية القانونية المطلقة على حدودها الحالية قد يشكل عقبة في المستقبل أمام محاولات إعادة توحيد ألمانيا بالطرق السلمية .

ولقد تحصلت ألمانيا الغربية على تأييد الغرب لها في مطلبها هذا وأيدتها أمريكا في هذا المطلب خاصة وقد أصبحت القواعد الأمريكية في ألمانيا الغربية هي الوحيدة التي تتميز بالثبات بعد أن هددت تركيا بإغلاق القواعد الأمريكية بها وكذلك فعلت اليونان التي ألغت بعض التسهيلات لقطع الأسطول الأمريكي أيضا باتت قواعد أمريكا في البرتغال في مجال التخمين وقد تهمز القواعد الأمريكية في إيطاليا إذا فاز الحزب الشيوعي بها ووصل للحكم ومن هنا ساندت أمريكا مطالب ألمانيا الغربية هذه بكل حزم واضطرت روسيا أن تقبل هذا المطلب الألماني الغربي بعد أن هددت ألمانيا الغربية بعدم التوقيع على الاتفاقية . لأن عدم توقيعها عليها يضعفها حتى مع وجود المعاهدات السابقة التي وقعها فيلي برانت مع الدول الشرقية .

ومن الضروري أن قدرت روسيا موقفها بدقة أمام المطلب الألماني الغربي هذا بالنسبة لإمكانية تعديل الحدود الحالية وتدارست كل الاحتمالات بشأنه خاصة وأن أي تعديل في الحدود يجب أن يكون بالطرق السلمية وبرضاء الطرف الآخر وقدرت أن الحزب الاشتراكي الشيوعي الألماني الشرقي هو الذي يسيطر ويتولى الحكم بالأغلبية وعليه فإن ألمانيا الشرقية لن تقبل بالتالي الانضمام إلى ألمانيا الغربية إلا طبقا لشروط ألمانيا الشرقية التي ستقرها في هذا الشأن لحماية مكاسب شعبها وتلك الأخرى الخاصة بالأقليات وسط الأغلبية الألمانية الغربية وتلك الخاصة بانسلاخ ألمانيا الغربية من الأحلاف الغربية وهي من الأمور التي قدرت روسيا بالضرورة أنها لن تكون هيئة التنفيذ في هذه الحقبة من الزمن لذلك فقد أصبح المطلب الألماني الغربي مقبولا لدى روسيا وألمانيا الشرقية حتى لا يتعطل توقيع اتفاقية الأمن الأوربي أو أن تتعثر خاصة وقد اعترفت جميع الدول الموقعة « على اتفاقية الأمن الأوربي » بالحدود القائمة عام ١٩٧٥ في أوروبا كحدود قننت للدول خاصتها وذلك بصرف النظر عن إجازة تعديلها سلميا باتفاق الأطراف المعنية .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن روسيا قبلت لأول مرة مبدأ الاخطار والاعلان المبكر عن مناوراتها الكبيرة وعن تحركاتها العسكرية الضخمة لقوات تزيد عن ٢٥٠٠٠ جندي والتي تقع ضمن مسافة ٢٥٠ ميلا من خط التقسيم الاوربي. وكانت روسيا ترفض مثل هذا الابلاغ المسبق وترجع الى الاقمار الصناعية وتبرز بأنها هي القادرة على اعطاء أمريكا الانذار المبكر عن التحركات الروسية ولكن تشدد أمريكا في هذا المجال خاصة وأن هناك بعض الوسائل التي يمكن بها خداع الاقمار الصناعية وتضليلها جعل روسيا تقبل في مايو ١٩٧٥ مبدأ الابلاغ المبكر عن تحركاتها العسكرية الكبرى الأمر الذي قلل من المفاجآت التي كانت عالقة باتفاقية الامن الاوربي خاصة وقد تحصل الغرب على بعض المبادئ بررها بأنها في صالحه ازاء قبول الشرق لحرية انتقال الافراد والافكار وتبادل المعلومات بين الدول الغربية والشرقية الا أن مثل هذه التصرفات يجب أن تسبقها اتفاقيات ثنائية بين الدول صاحبة الشأن .

اننى اعتبر أن اتفاقية الامن الاوربي بايجابيةاتها وسلبياتها هي بمثابة صمام الامن لاوروبا يمكن الاستفادة منها اذا نفذت بروحها وبطريقة مخصصة واننى اعتبرها البديل السياسى لمعاهدة الصلح الاوربية التى كان من المفروض أن توقع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث اننى اعتقد أنه لن توقع بمثل ذلك معاهدة للصلح الاوربي بمعناها التقليدى لأن اتفاقية الامن الاوربي غطت جميع البنود التى يمكن لمعاهدة صلح أن تحويها بصرف النظر عن عدم معالجتها اياها بايجابية كاملة .

ومن هنا اشعر باننى اختتم دراستى هذه عن المانيا الغربية التى كان يصعب أن ابرزها وحدها دون سرد حقيقة التيارات السياسية العاصفة التى صاحبت مولد المانيا الغربية عام ١٩٥٠ حتى توقيع اتفاقية الامن الاوربي عام ١٩٧٥ . ويقضى أن تخفيف حدة التوتر فى اوربا وتخفيض القوات بها وجعلها فى النهاية منطقة خالية من الاسلحة الذرية لم الأمور التى قد تساعد على التقارب بين افراد الامة الالمانية الواحدة فى نطاق جديد من التعاون الخلاق على طريق الوحدة .

بعض المراجع

- | | |
|--|---------------------|
| 1 — Konrad Adenauer | |
| Mémoires | Hachette |
| 2 — Joseph Rovin | |
| Allemagne | Petite Planète |
| 3 — Alfred Grosser | |
| L'Allemagne de l'Occident | Gallimard |
| 4 — Alfred Grosser | |
| La Démocratie de Bonn | Colin |
| 5 — Edmond Vermeil | |
| L'Allemagne Contemporaine | Aubier |
| 6 — Robert Minder | |
| Allemagne et Allemands | Seuil |
| 7 — André Piettré | |
| L'Economie Allemande | Médecis |
| 8 — Georges Castellan | |
| Histoire du Catholicisme politique
en Allemagne | Seuil |
| 9 — Allen Dulles | |
| Germany's Underground | Macmillan |
| 10 — Rudolf Walter Leonhardt | |
| This Germany | Pelican |
| 11 — Elisabeth Noelle | |
| The Germans | Institut Allensbach |
| 12 — Edgard Mcinnis | |
| The Shaping of Postwar
Germany | J.M. Dent Sons |

- | | |
|----------------------------------|------------------|
| 13 — Alfred Berger | |
| Berlin | Gerbach and Sohn |
| 14 Winston Churchill | |
| The Second World War | Cassel |
| 15 — Dwight Eisenhower | |
| Crusade in Europe | Heineman |
| 16 — Stephen King Hall | |
| History of the War | Hodder |
| 17 — Albert Bushmell Hart | |
| The Foundation of American | |
| Foreign Policy | Macmillan |
| 18 — Rohan Dobutler | |
| The Roots of National Socialism | Faber |
| 19 — Michel Dean & John Wilde & | |
| Bailey Diffe | |
| New Governments in Europe | F.P.A. New York |
| 20 — Frederick Schuman | |
| International Politics | McGraw — Hill |
| 21 — Robert Bell | |
| By Road to Moscow and Yalta | Alvin Redman |
| 22 — George Taham & Robert Warne | |
| War without Guns | Praeger |
| 23 — James Morley | |
| Japan and Korea | Walker |
| 24 — Stuart de la Mahotière | |
| The Common Market | Hodder |
| 25 — Documents | |

صدر المؤلف عام ١٩٥٦ كتاب
« مشكلة قبرص بين الماضي والحاضر »

الفهرس

الفصل الاول : المانيا عقب الهزيمة

٧	تأملات رجل الماني
٢٦	شروط استلام المانيا
٤٢	اول نسمة هواء

الفصل الثاني : مولد دولة المانيا الاتحادية

[illegible]

الفصل الثالث : خطوات ايجابية نحو الوحدة الأوربية

٩٣	فرنسا ومشروع شومان
١٠٣	الحرب الكورية وآثارها
١١٥	معاهدته، بون وباريس

الفصل الرابع : محاولات توحيد المساندا

١٤٠ البوادر الأولية لتوحيد ألمانيا ...
١٥٧ الشرق والغرب وألمانيا الموحدة ...

الفصل الخامس : ألمانيا الاتحادية حليفة للغرب

١٨٥	الغرب يدعو روسيا مؤتمر رباعي
١٩٨	انهيار التجمع الأوروبي الدفاعي
٢١٢	اعادة ائتلاف أوروبا الغربية

الفصل السادس : لحظات حاسمة في تاريخ ألمانيا الاتحادية

٢٤٢	مؤتمر قمة في جنيف
٢٧٠	نهاية حكم ايديناور
٢٨٩	فترة ما بعد ايديناور

الفصل السابع : مشكلة برلين *

٣١٨	قصة مدينة برلين
٣٥٩	الاتفاقية الرباعية بشأن برلين

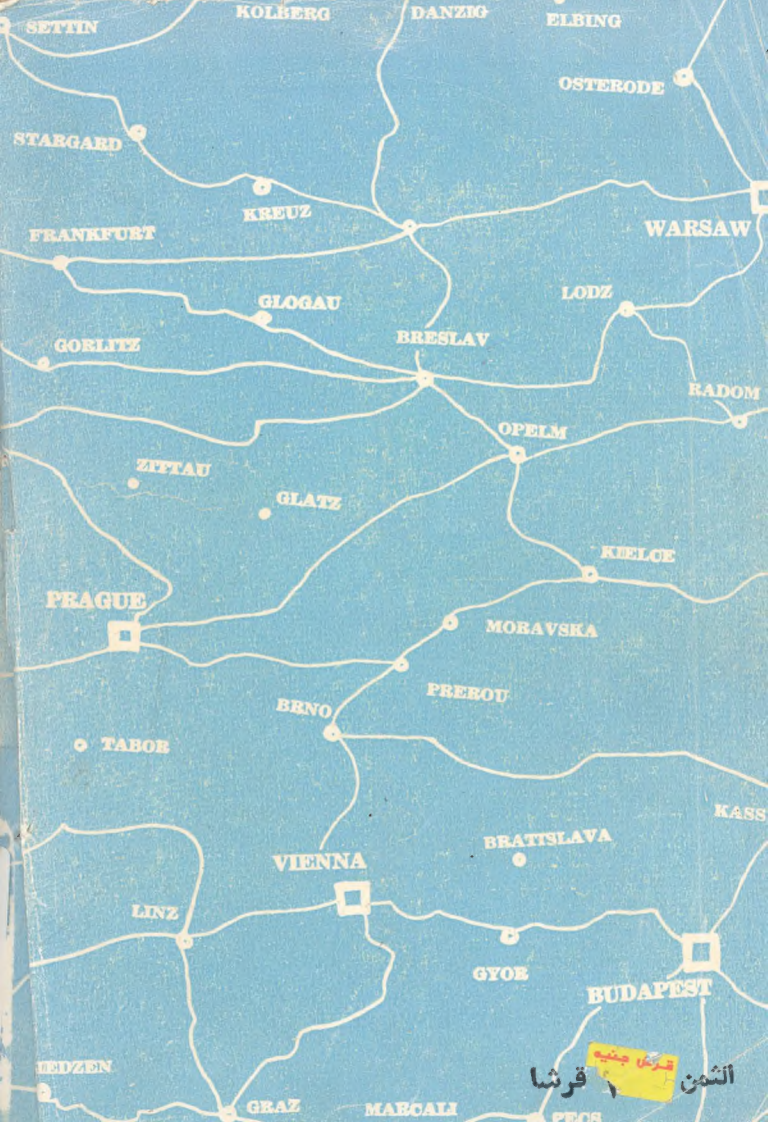
الفصل الثامن : سياسة الانفتاح على الشرق والوفاق

٤٠٠	معاهدة موسكو ١٩٧٠
٤١١	معاهدة وارسو ١٩٧٠
٤٢٤	معاهدة الاساس بين دولتي ألمانيا ١٩٧٢
٤٣٣	معاهدة براج ١٩٧٣

- ٥٥ الدستور والاستقلال
د. ضياء الدين الرئيس
- ٥٦ محاكمات الدجوى
شوكت التونى
- ٥٧ مايسو يا حيبى
انسور زعلولوك
- ٥٨ ذكريات سياسية
عبد الفتاح حسن
- ٥٩ كتابات سياسية
١٩٦٥ - ١٩٧٠
د. اسماعيل مبرى
عبد الله
- ٦٠ انتصارات عربية
خالد السيد
السيد فرج
- ٦١ ثورة ١٩١٩
عبد الرحمن الرافعى
- ٦٢ حصاد الأيام الستة
أو حرب ٥ يونيو
جمال الدين الرمادى
- ٦٣ موسوعة تاريخ مصر
أحمد حسين
- ٦٤ قراءة جديدة
لحدث ٤ فبراير
جمال سليم
- ٦٥ التفسير الدينى
للتاريخ
محمود الشرقاوى
- ٦٦ بطولات حرب رمضان
حسين الطنطاوى
- ٦٧ يوميات مذبح فى
جبهة القتال
حمدي الكنىسى
- ٦٨ السويس مدينة
تحت الحصار
رياض سيف النصر
- ٦٩ وانطلقت المدافع
عند الظهر
اللواء عبد الحليم
أبو غزالة
- ٧٠ الرجال والفائتوم
سعيد عبد الكريم
- ٧١ أدهى رجال الحرب
السيد فرج
- ٧٢ أحمد عرابى ،
الزعيم الثائر
عبد الرحمن الرافعى
- ٧٣ شجون لا تنتهى
حمزة شحاتة
- ٧٤ كلمات فَرَائِية
عبد الرحيم فودة

تحت الطبع

- ٧٥ ماذابقى من طه حسين
سامح كريم
- ٧٦ الأرق
عبد المنعم الصاوى
- ٧٧ ذكريات العفاريات
جمال السيد
- ٧٨ تأريخ علماء
المستعمرة
د. ناجى معروف
- ٧٩ فى عالم القصة
على شلش
- ٨٠ زوجاتهم وأنا
نعم البزاز
- ٨١ زوج فى الميزاد
جيلان حمزة
- ٨٢ محاكمة منتصف الليل
محمد جلال
- ٨٣ أيام المعتقلات
أبراهيم أبو على



قرش
قرش جنبه
اشمن